

كتاب

شرح الدرّة البيضاء
لمؤلفها العالم النحرير وعلم
الفضل الشهير العلامة الفاضل
والفهم الكامل سيدي عبد الرحمن
الاخضري نفع الله به
وأسكنه فسيح
جنته

وبهامشه

حاشية العلامة المحقق والفهم المدقق الشيخ أبي
عبد الله محمد الدرنّاوي تغمده الله برحمته آمين

مذيلا

بمختصر عزيز غريب في كيفية عمل الفرائض بعمل مخالف للألف وهو
أضبط وأخصر عفا الله عن مؤلفه ويليه أيضا نظم يديع في بيان فقه المواريث
للعلامة الفاضل الشيخ محمد المولدي بن محمد بن عاشور القمبي الشريفي بتونس
ثم يلي الجميع مسألة جلية في بيان كيفية اختصار الفريضة إلى أربعة وعشرين

(محل مبيعه بكان الفاضل السيد الحاج صالح العسلي بالسكنية
بتونس قرب جامع الزيتونة عمره الله)

(ملتزم طبعه حضرة الجناب الاكرم السيد محمد الجديد
الساحلي المزروعي المنتطوع بجامع الزيتونة)

(لا يجوز لأحد طبع الحاشية التي بالهامش والرسائل المذيل بها هذا الشرح الجليل
الا باذن من مؤلفها ومن يتجاري على طبع شيء منها يحاكم بمقتضى القوانين)

(طبع مطبعة التقدم العلمي بدارب الدليل بمصر المحمية)

سنة ١٣٢٥ هجرية

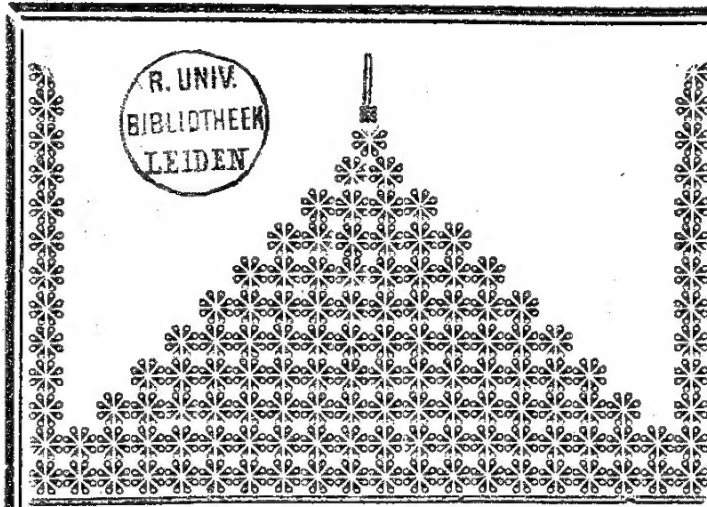
AKHDARĪ (‘ABD AR-RAHMĀN B. MUHAMMAD AL-) -
Šarḥ ad-Durra al-baiḍa min aḥsan al-Funūn
wa 'l-Āṣyā. Wa-bi-Hāmišihī: Ḥāšiyat MUHAM-
MAD AD-DIRNĀWĪ. Muḍayyalan bi- (1) Mukhtaṣar
(Ikhtisār) ... fī Kaifiyyat ‘Amal al-Farā’id
..., (2) Naẓm (Urgūza) ... fī Bayān Fiḥ al-
Mawārit li-MUHAMMAD B. MUHAMMAD IBN ‘ĀSŪR,
(3) Urgūza ... fī Bayān Kaifiyyat Ikhtisār
al-Farīda l’ IBN ‘ĀSŪR. Kairo 1325/1907.

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ العالم العلامة الجليل المصنف الفهامة الورع الزاهد الخير البارع التقى المتبحر المتقن المفتي

الغرضي الذكي الأمل الفاضل الأكل شيخنا أبو عبد الله محمد الدردناوي رحمه الله تعالى عنه وكرمه آمين

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى * هذه كلمات وجيزة وتعليقات رائعة تتعلق بشرح الدرر وعمتها ينتفع بها المستفي ويبتذل بها المنتهى وتنحذ ذهن القاصر وتشرح صدر الذكي وتخرج الخطاير وذلك لما رأيت احتياجهما لذلك مع شدة تعاطيها لخدمته بحمد الله طبق المراد والله الموفق للبراد تشغل على أسئلة حسنة ومباحث جيدة مستحسنة يقر بفضلها كل منصف لبيب ويشهد بحسنها كل محصل أريب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب (قوله الحمد لله الخ) الكلام في الحمد شهير لا تطيل به حتى أنه أفرد بالتأليف ويأتي ترسيم من ذلك (قوله العظمة والكمال) هما من الصفات (٢) الجامعة (قوله الصمدية) الكلام في معناها شهير لا تطيل به (قوله

ضد الخ) الفرق بينه وبين الند والمثال اشهر بين أرباب الكمال نعرض عنه إذا قصد بيان ما يخفى ويحتاج اليه عند التعاطي (قوله بالصواب) هو ضد الخطأ (قوله الحكمة الخ) الخلاف في الحكمة ما المراد بها هنا فصل الخطاب معروف براجع فيه التفسير (قوله آله) الكلام في معناه اللغوي وأصله والمراد به هنا لا تطيل به والاولى أن يراد به هنا كل مؤمن ومؤمنة ويكون عطف الاصحاب من عطف الخاص على العام والتسكتة الاحكام بشأنهم لما لهم من المزايا والفضل على غيرهم الشاهد بها غير ما أثر الوارد عن سيد البشر حتى كأنهم صنف على حدة وأما جملة على أقاربه المؤمنين فيفوت هموم الدعاء المطلوب في مثل هذا المقام قد بر (قوله وأزواجه) من إحدى عشرة المدخول من ومطلقا أكثر من ذلك وانتقل صلى الله عليه وسلم للدار الآخرة عن تسع وهن ماعداد خديجة وزينب بنت خزيمة الهلالي وأول متزوج به منهن خديجة وآخرهن ميمونة وأولهن لحوقا به زينب بنت جحش وآخرهن أم سلمة وكلهن نيب ماعداد عائشة وسراريه صلى الله عليه وسلم أربع مارية القبطية وغيرها راجع السير (قوله وذريته) أربع نساء متفق عليهن زينب وهي أكبرهن كانت زوجة أبي العاص بن الربيع ورقية وأم كلثوم تزوجها سيدنا عثمان واحدة بعد أخرى بعد ابني أبي لهب عتبة وعتيبة طلقاها قبل البناء بهما فضلا من الله حين زلت بتب يد أبي لهب الخ قال أبوهم ماعداد



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الموصوف بصفة العظمة والكمال المتعالي بجلال الصمدية عن أن يكون له ضد أو نداء أو مثال والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأزواجه وذريته والاصحاب * فاني لما رأيت التأليف المسمى بالدرر البيضاء الذي ألفه الفقيه الفاضل العالم الكامل العلامة المحقق التبرير المدقق الجليل الفاضل والبرز الخ مكل علوم الاولين ومنتهى غاية المتأخرين عبد الرحمن ابن الشيخ الفقيه القدوة العالم العلامة وحيد دهره وفريد عصره أبي محمد صغير الاخضرى كسائه الله جلاليب رضوانه وأسكنه أعلى غرف جناته قد اعتنى بقراءته غير واحد من طلبة زمانه سمح لي أن أشرحه شرحا يحل ألفاظه ويبين مراده والله أسأل أن ينفع به سائر الطلاب ويجعله لهم ذريعة لنيل الصواب ويدخلني به حسنة

ما سمع ذلك رأسي من رؤسكم أحرار ان لم تطلقا بتنى محمد وفاطمة الزهراء بالتول زوجة سيدنا على كرم الله وجهه وأم

سيدى شباب أهل الجنة في الجنة الحسن والحسين وله من الذكور عدة اتفق على اثنين واختلف في اعدادهما فالاول سيدنا ابراهيم والقاسم والثاني الطيب والطاهر وعبد الله وعبد مناف والمظهر وكل ذريته من سيدتنا خديجة الاسبغنا ابراهيم فن مارية القبطية (قوله والاصحاب) جمع صاحب كاظهار جمع طاهر وان كان خلاف القياس لأن فاعلا لا يجمع على أفعال وقيل جمع صاحب كركب وأركاب ويأتي الكلام على الصحيح والمراد بالصاحب الصحابي وحده وما فيه من الكلام شهير لا تطيل به (قوله وبعد) الكلام في الواو وبعد وما يتعلق به من شرط وجزاء وما في جوابها من التقدير حيث لا يترتب على ما قبلها وما يتعلق بذلك طويل الذيل لنا فيه تعالينا بالخصوص تراجع (قوله ان شرحة الخ) قد شرحة المصنف فذهب أوله وآخره (قوله يحل ألفاظه) فيه مكنية وتخيلية (قوله ذريعة) أى وسيلة

(قوله الوارث) فيه مع الفرد والباعث اشعار ببراعة الاستهلال لاشعار الاول بالارث الذي فيه الكلام هنا فمن رث ومن لا يرث وما مقدار الارث وكيفية قصته على أربابه والمتكفل بالاول الفقه وبالثاني الحساب لانه باحث عن العدد والفردية من عوارضه والاخيرين يموت الخلق الناشئ عنه البعث المترتب على الموت والارث امل العباد قبل فناء جميعهم أوله تعالى بعد فناءهم والوارث حقيقة الله تعالى (قوله وعادة الخ) عطف خاص على عام اذا السنة أى العادة أعم من كونها شرعية (٣) مفهوم ما ذهب للترادف لم يصب (قوله كل أمر الخ) الكلام في الحديث وما يتعلق بمعناه وما فيه من الاسئلة والاجوبة قد أفردناه بالتأليف يرجع

اليه (قوله انما يفعل الخ) أى غالبا والاولا فالحظبة قد تنقب التأليف أو يقال طوبى بالجد اللسانى بحبته كتابة أم لا لأن الكتابة شرط كمال لا يتوقف الامتثال عليها قد بر (قوله والجد) أى اللغوى بدليل الحد وهو المناسب لعطف المصنف بحمد لان ذلك حد عرفى (قوله لكونه منعما) لم يزد عليه بناء على أحد قولين من عدم اشتراط وصول النعمة للشارى (قوله نظر الخ) فهو أهم بحسب العارض فلو أخرفات مقتضى الحال المحصل للبلاغة وأهمية ذكر الله تعالى لا تفوت قدمت أو أخرت لكونها ذاتية وما بالذات لا يتخلف فحصل بالتقديم الاهميتان وبسط العبارة راجع فيه محل أليق به (قوله بهذا الاسم) وهو الله (قوله لشهولة الخ) نخص به إشارة الى انه كما يستحق الجد لوصفه يستحق لذاته ولا مور أخرى يضيق عن جلها المحل (قوله صفة الخ) الكلام في الحد وفيما فيه وعليه ينظر في محل أليق به (قوله المعنوية) ليس المراد بها ما اشتهر بين المتكلمين حتى يردان الصواب المعانى كما يدل عليه ما بعد وأيضا يقل أحد بأنها من المعنوية بل المراد المنسوبة للمعنى نسبة الجزء للكل لانه نسبة اللازم

للازوم أى من الصفات المعانى فيلحصر (قوله صفة سلبية) فيه كاترى أقوال ثلاثة (قوله ومعناه دوام الخ) أى معنى سلب العدم الذى هو معنى دائم بناء على انه سلبى وليس المراد معنى دائم بناء على ما ذكر حتى يردان هذا لا يلائم القول بأنه سلبى على انك اذا تزلت لك ان تقول الدوام معنى الاستقرار وهو عدم الانقطاع فلم يخرج عن السلب حرره (قوله الصحيح) وقيل انه صفة وجودية وقيل نفسية وقيل بالتفصيل راجع شرح الشيخ السنوسى وغيره (قوله كافة) فان قلت الصواب تركاذا عموم البعثة من خواص سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قلت يمكن الجواب بامور منها انه متعلق بالرسول لا بالخلق أى الباعث لجميع الرسل دون شذوذ فرد منهم يخرج عن بعثه اياه ومنها ان المراد كافة

للمرزم أى من الصفات المعانى فيلحصر (قوله صفة سلبية) فيه كاترى أقوال ثلاثة (قوله ومعناه دوام الخ) أى معنى سلب العدم الذى هو معنى دائم بناء على انه سلبى وليس المراد معنى دائم بناء على ما ذكر حتى يردان هذا لا يلائم القول بأنه سلبى على انك اذا تزلت لك ان تقول الدوام معنى الاستقرار وهو عدم الانقطاع فلم يخرج عن السلب حرره (قوله الصحيح) وقيل انه صفة وجودية وقيل نفسية وقيل بالتفصيل راجع شرح الشيخ السنوسى وغيره (قوله كافة) فان قلت الصواب تركاذا عموم البعثة من خواص سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قلت يمكن الجواب بامور منها انه متعلق بالرسول لا بالخلق أى الباعث لجميع الرسل دون شذوذ فرد منهم يخرج عن بعثه اياه ومنها ان المراد كافة

اثواب ليوم الحساب * قال رضى الله تعالى عنه ونفع به آمين

(الحمد لله العليم الوارث * الدائم الفرد القديم الباعث)

الابتداء بالحمد سنة جارية وعادة شرعية ماضية وقد افتتح تعالى كتابه بالحمد وجعله خاتمة دعاء أوليائه في جنته قال صلى الله عليه وسلم كل أمر ذى بال لا يتبدأ فيه بالحمد فهو أجزم وفى بعض الروايات فهو أقطع وفى بعضها فهو أبر وكل ذلك يدل على نقصان الأمر الذى لا حمد فى أوله ومعنى كونه له بال أن يكون أمرا مهما يعنى به ولا مهم آكد من العلم وانما حض الشارع على الحمد فى الأمر الذى له بال لان ذلك الأمر انما يفعل فى المستقبل وليس للبعد قدرة على تحصيله الا بالله تعالى فيحمده ويثنى عليه ليكمل له ما قصده ويعينه عليه * والحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها والشكر فعل ينبى عن تعظيم المنعم لكونه منعماسواء كان باللسان أو بالحنان أو بسائر الأركان فورد الحمد لا يكون الا باللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون باللسان وغيره فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (قوله لله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وقدم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا الى أن المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله أهم بالنظر الى ذاته كاذ كره صاحب الكشاف فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك وانما خصص الحمد بهذا الاسم لشهولة الذات والصفات بخلاف سائر الأسماء (وقوله العليم) هو صفة من صفاته تعالى وهو مشتق من العلم وهي صفة أزلية تنكشف المعلومات عند تعلقاتها بها (وقوله الوارث) هو اسم أيضا من أسمائه تعالى ويعنى به ان الله تعالى يرث الارض ومن عليها من انس وجن وملاك وغيرهم ويرث السماء ومن فيها من ملك وغيره وهو مستفاد من قوله تعالى والله ميراث السموات والارض (وقوله الدائم) عبارة عن كونه تعالى باقيا وهو دال على صفة من صفاته تعالى وهو البقاء وهو صفة من الصفات الواجبة لله تعالى واختلف هل هو من الصفات النفسية وفاقا لباقى وجاعة قالوا بقاءه هو ذاته أم من الصفات المعنوية وفاقا للشيخ الاشعري كالعلم والقدرة وقيل هو صفة سلبية ومعناها سلب العدم اللاحق للوجود ومعناه دوام الوجود بلا نهاية (وقوله الفرد) أى انه تعالى واحد فى ذاته وصفاته وأفعاله يعنى انه لا ينقسم ولا نظيره فى صفاته ولا شريك له فى أفعاله (وقوله القديم) هو أيضا من صفاته تعالى وهو مشتق من القدم الذى هو سلب العدم السابق على الوجود وهذا هو الصحيح مما قيل فيه (وقوله الباعث) هو أيضا من أسمائه تعالى وهو دال على البعث وهو احياء الموتى وأصله الاثارة من أنار النشئ أى بعثه ويحمل ان يريد الباعث الرسل الى الخلق كافة * قال رضى الله عنه

من بعث اليه الواحد منهم سواء كان جميع الخلق أو بعضهم وكأنه كل شيء بحسبه ومنها أن المراد جنس الرسل ولا شئ من جنسهم بعثه للخلق كافة وعلى هذين الجوابين فهو متعلق بالخلق قدبر (قوله تحمده) ثنى بالحمد لا مودع منها أفادة الحمد العرفي لانه الذي ربط به من يد الفضل لفظا ومعنى كما قال تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم الآية ومنها ما يحده بالجلتين الاسمية المفيدة للدوام والفعلية المفيدة للتجدد المناسب لتجدد النعم ومنها الإشارة لتعظيم النعمة بالنون في أوله وإلى كثرة النعم التي لا يحصى الثناء عليها إلا بامداد وعانة فليتنامل (قوله دائما) أي ثوابه أو الدوام العرفي والافان شاء الحمد قد يخلو عنه إذا مات فلي أمل (قوله سالما) عطف لازم لان ما خلص من كل شوب سلم من كل وصف ولعل من جملة الخالص عند الله ما لا ينوي به زيادة النعم بل مجرد الثناء على المتفضل وما ورد من الزيادة فامر يجبي بالتبعية غير مقصود للحاد وهو منصب جميل يدق أهله (قوله جزيل الخ) اضافته إضافة جرد تظيفة (قوله لا تحصى) أي أفرادها وأما أنواعها فقد تحصى راجع تفسير قوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها الآية هذا على أن المراد بالنعم المنعم بها والشارح جملها على الانعامات وهو أليق مقام الثناء إذا الحمد على الانعام أولى منه على متعلقه وعدم احصاء أحد المتعلقين مستلزم لعدم احصاء الآخر فتأمل لكن عطف ومابه الخ يعين ارادة المنعم به (قوله ومابه الخ) كذا في نسخ والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم بدليل قوله من النبي الخ فهو من عطف المغاير اذا السابق كان ثناء على الانعام وهذا على متعلقه وهو غير لائق في مقام حسن النظم فاما ان تحمل النعم على المنعم بها مناسبة للآية ولهذا العطف أو بقدر مضاف في قوله من النبي أي من ايجاد النبي لينتسب النظام ويكون من عطف الخاص على العام ونكتته لا تخفى مع ما في التعبير بلفظ ما في هذا المقام من سوء الابهام وفي بعض النسخ محابه وهو بيان النعم التي لا تحصى وعدم احصائها باعتبار ما ينشأ عنها والثناء عليه ثناء على جميع النعم التي هو واسطة فيها ويثبت تعين ان المراد بالنعم المنعم بها وان كان الالبق بمقام الثناء الانعام والحمد على النعم أولى منه على متعلقها لكن منع هنا من الخل عليه مانع كما ترى ويكون قوله من النبي الخ بيانا بعد بيان ولك ان تحمل النعم على الانعام وتقدر مضاف في قوله به وفي قوله من النبي أي بايجاده ومن ايجاده فتأمل في المقام (قوله فضلنا) (ع) الخ أي معشر أمة محمد صلى الله عليه وسلم أمة الاجابة وغيرها فامة الاجابة بانها

أول من يدخل الجنة غرا محجلين وغير ذلك وأمة الدعوة برفع العذاب الذي كان يقع لمن قبلنا كالغرق وغيره (قوله والاخبار) أي من ذلك الاشرف فهو مختار من أشرف الانساب كقرش ومن أخبار هذا الاشرف وهم بنو

(تحمده جدا كثيرا دائما * وخالصا من كل شوب سالما)
(على جزيل نعم لا تحصى * مما به فضلنا وخصا)
(من النبي المصطفى المختار * من أشرف الانساب والاخبار)
(محمد خير الورى المفضل * السيد المجد المكل)
(صلى عليه الله ما خط القلم * وما جرى بحر السحاب وانسجم)

هاشم فذكر أشرف الانساب لا يغني عن ذكر أشرف الاخبار فهو من عيون العيون ومن ذهب الى العطف التفسيرى لم يصل (وآله لهذا الفهم وهذا الإشارة للحديث المعروف الذي خرجه مسلم وغيره واللفظ له وهو ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاى من بني هاشم اه فهو صلى الله عليه وسلم خيار من خيار من خيار كما صرح به أيضا في رواية وكما اختير من الخيار اخيره القرن الذي برز فيه للوجود لحديث خرجه الترمذى وحسنه ان الله خلق الخلق فجعلني في خير قرنهم الحديث وحديث البخارى بعثت من خير قرون بني آدم قرنا فقرنا حتى كنت من القرن الذي كنت فيه (قوله محمد) سمى به لا مودع منها تفاؤل جده لله تعالى وحمد الله والخلق له فوقه على الوجه الاكمل فكان أفضل من جدود ومنها أنه آخر الانبياء بعثا والحمد آخر مقال أهل الجنة قال تعالى وأخرد عواهم الآية ومنها غير ذلك ومن جملة أسرار الله على صورة آدم رأس وجناح وجوف وساقان ميم وحاء وميم ودال ومنها ان عدد الرسل وكذا الانبياء يستخرج منه فاما الاول فظاهر وأما الثاني فذكر بيانه محتاج لا طالة (قوله المكل) أي كمل الله بحسنه الظاهرة والباطنة الخلقية والخلقية بل هو اكمل وأفضل الخلق مطلقا وفي كلامه إشارة الى أنه بتكميل الله لا بريضة وتجرب يد كل يقول به الملحد وان النبوة مكتسبة (قوله القلم) يحتمل قلم العلماء ثم يحتمل القلم المعروف ويحتمل القلم الشامل لقلم اللسان لانه أحد الاقلام فيستعمل خط في الاعمال الشامل للنطق أي مدة دوام ككتب العلماء بالاقلام وتقرير العلم بألة الكلام ويحتمل قلم اللوح ثم يحتمل اللوح المحفوظ عن التبديل لكن تقر بأن القلم خط بما هو كائن فيحمل على ان المراد عددا كتبه القلم ويحتمل قلم اللوح الذي يعرض له المحو وهي ألواح كثيرة فيحمل على ظاهره ويحتمل الاعمال من كل وجه صرف كل لما يليق به هذا كله على حمل جفاف القلم على ظاهره ويحتمل انه كناية عن عدم التغيير في التقدير الازلي وعلى كل حال المراد دوام زيادة الرحمة كما وكيف دنيا وأخرى كذا ينبغي (قوله بحر السحاب) يحتمل انه من قبيل لجين الماء والجري والانسجام كلاهما ترشح للتشبيه فالانسجام مراد به السيلان على وجه مخصوص كما قال البصري انهم وانسجم ويحتمل انه لا تشبيه والمراد ما جرى البحر الكائن من السحاب أي الكائن من المطر الواقع عند نزركه ويحتمل المقام غير ذلك

(قوله من وقره) لو قال من تبعه كان أين لان التوقير أي التعظيم قد يكون دون تبعية كأي طالب فانه كان يوقره غاية لكن لم يرشد ليدل الحق على أحد قواين إلا أن يقال المراد التوقير الكامل ولا يكون دون تبعية أو يقال هذا دعاء على الاعمال والذي لم يتبع يدعى له لعله يرشد ليدل الحق سرره (قوله أي تحمده بجميل) هذا لانه حذف المحمود به فذكر أنه لا يكون الا جيل مستدلا عليه بصدر كلام الفائق (قوله اذا الخ) علمنا تفضله تفسير المتعلق من كونه بوصف جميل وفي بعض النسخ أي نصف بجميل الخ فيكون علة لتفسير الحمد بما ذكر (قوله الفائق) اسم كتاب له في اللغة (قوله وكل الخ) هذا أفاده ان الجليل في قوله بجميل صفاته لا يوضح لا محترز له وانه أننى عليه بوصف لا يكون الا جيل فتأمل وعبارة المحلى في شرح جمع الجوامع مبينا قول صاحبه تحمدا اللهم نصها أي نصف بجميل صفاته اذا الحمد الى قوله هنا جميل فيكون قوله ثمة وكل من صفاته الخ بين به رد ما يقال ان الدليل أخص من المدعى لان فيه التعبير بالجميل وتفسير ما مطلقا فترب من قوله وكل الخ صغرى ومن كلام الفائق كبرى على طريق أين الاشكال هكذا كل ما وصف به تعالى فهو وصف جميل وكل وصف جميل حمد فكل ما وصف به تعالى حمد وهو عين المدعى من تفسير الحمد بالوصف بالصفات أي الجميلة وأما كونه بجميها فيعبد بقوله ثمة ورعاية جميعها أبلغ الخ وان شئت ركب قياسا من ذلك ينتج لك ان الحمد ووصف بالجميل اذا كان الجمال مراد من الدعوى أيضا وتفريره البك (قوله سيوجد) فان قلت الاخبار يكون بمعاص فلما اذا خصه هنا غيره قلت قضاء الحق صيغة المضارع (ه) فان قلت لم زاد السين مع احتفال المضارع

(وآله وصحبه وعترته * وكل من وقره من أمته)

أي تحمده بجميل صفاته اذا الحمد كما قال الزمخشري في الفائق الوصف بالجميل وكل من صفاته تعالى جميل والمراد به ايجاد الحمد لا الاخبار بأنه سيوجد ولذا أتى بالجملة الفعلية التي تدل على التجدد والحدوث دون الجملة الاسمية كما فعل أولا لانها تدل على الثبوت والرسوخ كما هو مقرر في علم البيان وأكذلك بالمصدر ووصفه بأنه كثير ومستقر الوجود مصحوبا بكل ما يزينه وسالما من كل ما يشينه (قوله على جزيل نعم لا تحصى) صلة تحمدا وتكرار النعم للتعظيم والتكثير وهو جمع نعمة بمعنى انعام أي تحمده على انعامات كثيرة منها الا الهام تأليف هذا الكتاب والاقدار عليه ومنها تميزنا وتفضيلنا بالمصطفى محمد صلى الله عليه وسلم من بين سائر الامم فضلا منه واحسانا والمصطفى المختار الصافي من العيوب والنقائص والطاء فيه مبدلة من التاء والنبي بالهمز من النبأ وهو الخبر لا يخبر عن الله تعالى وبلاه عز وهو الاكثر لانه قيل انه مخفف المهموز فقلت همزة ياء وقيل ان الاصل من النبوة بفتح النون وسكون الباء أي الرفعة لان النبي صلى الله عليه وسلم من فروع الرتبة على غيره من الخلق ومن هنا بيانية ولا شئ ان نسه صلى الله عليه وسلم أشرف الانساب وأرفعها وأخيرها ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضاعف سمى به نبينا صلى الله عليه وسلم بالهام من الله تعالى تفاؤلا بأنه يكثر جد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة كما روى في سيرته قبل جده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لم يسمت ابنه محمد اوليس في آباءنا ولا قومنا قال رجوت أن يحمد في السماء والأرض فقد

وما يتعلق به فذكر (قوله وتفضيلنا الخ) وفضلت بامور منها ما قدمناه ومنها أنها تمسكت تحت الارض أقل من غيرها ومنها انها أول من يدخل الجنة ومنها ان نأى أهل الجنة من هذه الأمة ومنه ارفع الاصراع منها ومنه ارفع المسخ والخسف ومنها ان سبعين ألفا منها تدخل الجنة دون حساب ومنها غير ذلك (قوله يخبر الخ) وكذا يخبر فيصح أن يكون فعيل بمعنى فاعل ومفعول (قوله مرفوع) وكذا رافع لرتبة غيره وأي رتبة أعظم من الاسلام والايمان والدلالة على الله تعالى لانه محصل للسعادة الابدية فالوجود أربعة ويمكن أن يكون الشارح أشار بمرفوع في جانب الثاني الى جواره في الاول أي مخبر ومخبر في الاول الى جواره هنا أي رافع ففيه شبه احتباك (قوله ومن هنا بيانية) أي في قوله من أشرف لان هذا حديث بعد الكلام على النبي لا في قوله مما به فضلنا على بعض النسخ لتأخر ذكر النبي عنه ويبعد رجوعه اليه بشهادة نسخة ما به فضلنا وظاهر المصنف ان من لا ابتداء لكن المعنى على البيان لا يتغير على جعلها لا ابتداء بل فيه بلاغة من حيث حذف المختار منه المؤذن بالعموم لكل حسن ومن حيث الاجمال في المختار والبيان بعده وهو من المحسنات فتأمل (قوله بالهام) أي لاسمى وهو جده عبد المطلب وقوله تفاؤلا لعله تسمى المفهوم من معنى به لا الهام لتعالى الملهم عن التفاؤل الذي هو ترجى الأمر المحبوب وانتظاره على وجه الشوق له وحمل الكلام على الالهام لأجل تفاؤل النير موجب لجر تفاؤلا لعدم اتحاد الفاعل الواجب في نصب المفعول لأجله فتأمل

(قوله وقد وقع الخ) بين به أن العلماء لا ينقطعون وان قلوبهم حتى يتم الدوام فكانه قال ملزوم العلماء الدائم (قوله ويحتمل الخ) قد علمت ما يتبع به وأنه يجوز إرادة الأعم من كل (قوله والصحيح الخ) الأولى أن يرتب هذا على أمر كان من حقه أن يذكره مع ما ذكره وهو وقيل أول دليل أول بل لكنه أرشد لأصل الآخر عما ذكره في قوة المذكور فضمير التثنية راجع لمذكور حقيقة وحكما (قوله هذا) هو اقتضاب لانه وان ناسب ما قبله لما بعده لم يكن الانتقال مما قبله لما بعده على وجه الاختلاس بحيث ان النفس لم تشعر الا وهي مصغية لما بعده كالاتقال من شرط لجواب أو من مبتدأ خبر ونحو ذلك كإين آربه وبه تعلم أن الاقتضاب منه مالا مناسبة فيه بين ما لحق وما سبق ومنه ما فيه مناسبة كما هنا على جعل الواو في وان والواو في لا للاستئناف حرره (قوله أحسن) الاحسنية نسبية والا فاحسن المقاصد علم التوحيد ثم التفسير ثم الفقه أو يقال مراده (٦) من أحسن (قوله الفنون) جمع فن مراد به العلوم فمطف الفوائد عطف تفسير

أو أخص لان ما تعلمه قد يكون أمر الدنيا لا اكتساب به والفائدة مشروطة بالاكتساب (قوله فن الفرائض) اضافته من قبيل اضافة العام للخاص (قوله تعلقا) ألفه للإطلاق (قوله محققا) يجوز أن يكون بزنة اسم الفاعل فالبا معني اللام أي فلتكن محققا على بصيرة به دون تشبث بأطراف الأنامل لما أنه أول علم ينسب فغ التشبث بأطراف الأنامل يكون أسرع للتسيان وبزنة اسم المفعول أي لتكن معروفا به مشهورا بينهم اللازم لتحقيق آياته (قوله منه) إشارة الى أن ما ذكره بعض من الفن وهو كذلك اذ كثيرا ما ترك من وجوه العمل ومن الفقه ومن آلات العمل كالخبر والمقابلة والكفات (قوله منظما) المراد به منظوما ما قبل النثر والتفصيل للبالغة في تنظيمه لا للتكلف (قوله مقربا) يجوز أن يكون بزنة اسم الفاعل أي مقربا لغيره من المطولات وبزنة اسم المفعول أي نظمته على وجه يكون قريبا للفهم منسجما العبارة واما كونه مختصرا فقد علم مما تقدم (قوله سميته) أي الضابط المذكور (قوله بالدرة) إشارة

لنفاسته في ذاته وصنعه (قوله البيضاء) وصف محرز لان من الدرر الأصفر والأسود وفي اختيار البيضاء إشارة الى أن الصدر ينشرح لفهمه بسهولة كاشرا به بأبصار الأبيض والدرر البيض (قوله من أحسن الخ) أي هذا الضابط الذي ذكرته جاء على أحسن أنواع ما يكون وليس المراد بالفنون العلوم لانه تقدم فيؤدى الى التكرار (قوله ويحتمل الخ) مقابله أنه لا مناسبة فيه والواو للاستئناف اذ مع الاستئناف لا ارتباط (قوله مفصولا) أي دون عطف (قوله الوصل) أي بالعطف (قوله وهي) أي المناسبة هذا هو المتبادر وأما ان المراد وهي أي لفظ هذا وأنت الضمير لاجل خبر فقه ان اللفظ ليس نفس العلاقة التي هي المناسبة بين شيئين حرره (قوله اسم مرتب) أي شيء مرتب فهي مرادفة لما يحتمل الفاعل على الفعل الذي هو أول الفكر وآخر العمل لكن الاختلاف في الاعتبار

هذا وان أحسن المقاصد * وأحسن الفنون والفوائد (فن الفرائض الذي تعلقا * بالارث فلتكن به محققا) (فهذا منه ضابطا مهيذا * منظما مختصرا مقربا) (سميته) بالدرة البيضاء * من أحسن الفنون والأشياء

أي مضى هذا أو خذ هذا ويحتمل أن يكون اقتضابا فيه نوع مناسبة ارتباط لان الواو والحال ولفظة هذا ما خبرا مبتدأ محذوف أي الأمر هذا والحال كذا أو مبتدأ محذوف الخبر أي هذا كذا وذكروا في هذا المقام مفصولا أحسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر كما هو مذكور في علم البديع من فن البيان (قوله وان أحسن المقاصد) أي أولى وأحق مما يعتنى به العاقل ويقصده من العلوم علم الفرائض والفنون جمع فن وهو النوع والفوائد جمع فائدة وهي لغة اسم ما يستفيد من علم أو أموال أو غيرهما من فاد الشيء لفلان يفيد اذ ثبت له واصطلاحا اسم مرتب على فعل فاعل مختار فهو غاية من حيث حصوله من الفعل وغرض من حيث كونه مقصودا للفاعل وفن الفرائض من اضافة المسمى الى الاسم أي الفن المسمى بالفرائض كشهر رمضان ويوم الخميس والضابط أمر كلي منطبق على سائر جزئياته تعرف أحكامها منه ومهذبا منتقها وانما اختار النظم على النثر لوجازة لفظه وسهولة حفظه ومع ذلك فقد احتوى على معان كثيرة لا تكاد توجد في المختصرات وقواعد عديدة تكفلت بها المطولات * قال رضى الله عنه

(قوله الفقه) قدمه وان كان وسطا في الذكر لا مور منها انه الا هم وما بعده آلة لتحصيل ما اقتضاه الفقه ومنها الأجل الوزن ومنها التحجيل المسرة بالتفاوت بالفقه المراد به الفهم فتدبر (قوله وذلك الخ) تعليل وبيان للحامل له على خصوص التأليف في هذا الفن وحاصله ان الحامل الخ كثيرا على تعلمه وتعليمه لما أنه أول علم يفقد في الأرض فتصدى لما تصدى امتثالا للحديث من حيث التعليم لانه المقصود من النظم اللازم لامثال تعلمه اذ لا تعلم دون تعلم (قوله الاثر) أي جنسه لانه في غير ما أثر ولا رباب المصطلح الفرق بين الاثر والحديث والمراد للصنف المرادفة (قوله واشتهر) إشارة الى استفاضته وانه لا ضعف فيه (قوله تعالجه) أي وتعلمه وتركه اما لان المقام مقام ذكر ما يوجب التعليم حتى أورد ما ذكره والا فتعلمه هو لا يكون بنظمه أو انه وان أوجب تعلم الغير به فترك التعلم لاستلزام التعليم له لانه أصله والتعليم فرعه أو فيه حذف الواو مع ما عطف فتدبر (قوله نيل الأجر) أي بما نظمته للتعلم والتعليم فان قلت خوى كلامه سابقا يدل على ان الحامل له مجرد الامثال فاطعا للنظر عن الأجر عنه وما هنا على انه نيل الأجر وهذا ما فت قلت لانها فت لجواز ان الحامل له الأجر ان معا ولا حصر في كلامه في أحدهما حتى يحصل التنافر نعم اعتبار مجرد الامثال (٧) دون الطمع في الجنة طريقة عليا لأهل الخواص (قوله مقصدي) يحتمل انه بمعنى مقصود أي اني لست بمن يتصدد بالتأليف لانه من غير المبتدئ والمبتدئ ليس شأنه ذلك ويحتمل محل القصد أي لست محلا وعليه فالصاد مفتوح وعلى الأول مكسور ويحتمل ان المراد به القصد وهو الظاهر من اضافته للباء ومن قوله وانما قصدت الخ أي لست قاصدا بما ذكر التأليف لانه على وجه لا يكون من المبتدئ مثلي وانما قصدت به مجرد التقيد والجمع في الجملة لاني مبتدئ لم أصل لرتبة المؤلفين وكل ذلك نواضع منه والا فهو أجل من ألف وكلام الشارح يصح حمله على الأول والأخير كما بينه فتأمل منصفا (قوله هذا العلم) بفتح اللام وهو لفظ الدرة باعتبار مفهوم لفظه وتبين لانه من سكنون الفطنة ولا يقال المراد به هذا العلم علم الفرائض ولا شذ في اشغال العلم على ما ذكره لا تأقول هذا صحيح في نفسه لكن قوله قد احتوى أي الضابط المسمى بالدرة فلا يلزم في الحل حل العلم على علم الفرائض فتأمل (قوله وليس الخ) لان القصد هنا مجرد ما احتوى عليه هذا الضابط المسمى بالدرة واما بيان كل فرض فقد تعرض لبيان كل في محله (قوله فانه الخ) يصلح علة للحض على التعلم والتعليم معالا لخصوص أحد هما فتدبر تصب (قوله شطرا الخ) توجيه الشطرية بأمر ذكرها التثني آخر شرحه للتخصيص الخليلي فراجعها (قوله لم يقصد) يحتمل قراءته بكسر الصاد وهو الملائم لقوله وانما قصدت ويحتمل بفتحها أي لست بمن يقصد لأجل التأليف (قوله والزوائد) أي المبتكرة من عنده غير عائدة اليه من الغير (قوله بل وفي كثير) عطف على هذين أي فيهما وفي كثير الخ ضمن الفوائد والزوائد كتابا ليه البياني والفلكي والمنطقي وغير ذلك (قوله في الحساب) هو خبر أول ومرتب حال منه (قوله مزاوله) أي محاوله (قوله مثل النظر الخ) مثال للغير الخارج عن الحساب والمراد بالبراهين المذكورة في غالب أبوابه على أحوال الأعمال عند استخراج الجهولات بها كباب الجبر والمقابلة وباب عمل الكفات وباب القسمة والتسوية وباب الضرب والطرح وغير ذلك بدليل جله خارج الحساب والعنوان عنها بالبرهان وجعل ذلك من الهندسة وليس المراد بالبراهين هنا الاختبارات لصحة العمل بقواعد الحساب هل هو موافق لمقتضاها أم لا

(قد احتوى على ثلاث جل * الفقه والحساب ثم العمل)
(وذلك لما ان نظرت في الأثر * مما أتى عن النبي واشتهر)
(من حثه جدا على تعليمه * شرعت بعد ذلك في تنظيمه)
(ولست قاصدا به لفخر * وانما قصدت نيل الأجر)
(ولست للتأليف فيه مقصدي * فأنت تدري كيف شأن المبتدئ)

بني أن هذا العلم مشتمل على هذه الجمل الثلاث وسيد كرها بعد ان شاء الله وليس هذا محل ذكره وانما التزمت ما يناسب كلامه مما هو بصدد والمراد بالآثار ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من قوله تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها أول علم ينسب وفي حديث آخر تعلموا الفرائض فانها شطر العلم فأمر صلى الله عليه وسلم أولا بالتعلم وثانيا بالتعليم فالأمر الأول يتوجه الى طالب العلم والأمر الثاني الى من يعلم غيره (قوله ولست قاصدا به لفخر) يعني انه لم يقصد بذلك الرياء والفخر وانما قصده به رضى الله عنه نيل الأجر ولم يقصد بذلك التأليف لانه مبتدئ وقد نسب الى نفسه القصور بخبراه الله عن نفسه خير الجزاء وهكذا ينبغي لكل مصنف هذا وقد ضمن في هذين الفنين من الفوائد ما لم يطلع غيره عليها والزوائد التي لم يقف في كلام أحد على التصريح بها ولا الإشارة اليها بل وفي كثير من مصنفاته التي صنفها في المنطق وغيره ويظهر لك ذلك بالتأمل فيها وقد تطلعت أنا في شرح هذا الكتاب وقصدت التعلق بأذيله والتشبهت بأنواره لا كون في الدنيا والاخرة ان شاء الله من أحجابه بجاء أشرف خلقه وأنبيائه ثم على الناظر ان ينض بصره عما وجد فيه من الخلل دون اعتراض منه * قال رضى الله عنه

(فأول الفنون في الحساب * مرتب الفصول والأبواب)

يعني أن الفن الأول في علم الحساب وهو في اصطلاح العادين عبارة عن مزاوله الأعداد بنوعي التكثير والتقليل فتقوله مزاوله الأعداد جنس يشمل الحساب وغيره مثل النظر في رايه ما احتوى عليه هذا الضابط المسمى بالدرة واما بيان كل فرض فقد تعرض لبيان كل في محله (قوله فانه الخ) يصلح علة للحض على التعلم والتعليم معالا لخصوص أحد هما فتدبر تصب (قوله شطرا الخ) توجيه الشطرية بأمر ذكرها التثني آخر شرحه للتخصيص الخليلي فراجعها (قوله لم يقصد) يحتمل قراءته بكسر الصاد وهو الملائم لقوله وانما قصدت ويحتمل بفتحها أي لست بمن يقصد لأجل التأليف (قوله والزوائد) أي المبتكرة من عنده غير عائدة اليه من الغير (قوله بل وفي كثير) عطف على هذين أي فيهما وفي كثير الخ ضمن الفوائد والزوائد كتابا ليه البياني والفلكي والمنطقي وغير ذلك (قوله في الحساب) هو خبر أول ومرتب حال منه (قوله مزاوله) أي محاوله (قوله مثل النظر الخ) مثال للغير الخارج عن الحساب والمراد بالبراهين المذكورة في غالب أبوابه على أحوال الأعمال عند استخراج الجهولات بها كباب الجبر والمقابلة وباب عمل الكفات وباب القسمة والتسوية وباب الضرب والطرح وغير ذلك بدليل جله خارج الحساب والعنوان عنها بالبرهان وجعل ذلك من الهندسة وليس المراد بالبراهين هنا الاختبارات لصحة العمل بقواعد الحساب هل هو موافق لمقتضاها أم لا

لان تلك امور غريبة لصحة العمل لا قطعية لاحتمال الخطأ في الاختبار فلا يرد أن هذا يناقض قول المصنف الا في الجاهل فيه الاختبار من أبواب الحساب لا خارجا عنه كما اقتضاه ما هنا ولا حاجة الى الجواب بان المجعول جزأ منه نفس الاختبار والخارج عنه النظر في المختبر والنظر في الشيء غير الشيء ولا بان ما أتى جعل منه (أ) لتوقف معرفة الصحة عليه وان لم يكن منه حقيقة وهذا نظر للحقيقة فلي تأمل

(قوله تدور الخ) أي يزاول فيها بما ذكر حتى عمل الكفات والجبر والمقابلة فان مزاولتها لا تخرج مما ذكر كما لا يخفى فلا يرد خروج ما ذكر ونحوهما منه بمقتضى كلامه مع ان ذلك منه (قوله الغبار) أي لا على طريقة الهندسي والاختلاف بين الطريقتين في الاشكال في وضع الاثنين والثلاثة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والصفر تدبر (قوله في اشكاله) أي في كيفية تصويرها ولم يبين ذلك بعد بل أحال على شهرتها لديهم (قوله جلة الخ) إشارة الى أنه لم يستوف جميع مباحثها لكن ذكر فيها نحو ما ذكر في الصحيح من ضرب وجمع وطرح وقسمة وتسمية واختبار لكل فيصم على جلة كافية كاملة تأمل (قوله والا صانة) نعم عليه بان كلام الصحاح صريح في انه لا يقال أصان المقال ولا يقال مصان لكن صاحب القاموس ذكر انه يقال أصان حيث قال صانه صونا وصيانة الى أن قال كآصانه فلا دلالة عليه (قوله على حالها) أي من غير أن تطلب عند تنزيلك اياها بوضع صفر قبلها لتبين بذلك أن التي حلها العدد ليست أول المراتب بل تنزل ما فيها من العدد فقط وما قبلها حيث حل فيه العدد دالا على مرتبة ما بعده حاله ما قبله اذ كلامه يوهم أو يفيد ان العشرة لا توضع على حالها حيث لم يكن قبلها عدد وكلامه صادق بان يكون بعدها هذه المرتبة مرتبة أخرى أنزلت فيه العدد أول تنزله وهو كذلك فان أنزلت فظاهر

لانه من الهندسة وقولهم بنوعى التكنير والتقليل فصل خرج به النظر في البراهين وفيه أيضا زيادة بيان وذلك لان التكنير عبارة عن الجمع والضرب والتقليل عبارة عن الطرح والقسمة وعلى هذه الأربعة تدور أعمال الحساب كلها صحيحا كان أو كسرا والفصول جمع فصل وهو لغة الحاجر بين شيئين وأصله مصدر فصلت الشيء فانفصل أى قطعه فانقطع والأبواب جمع باب وهو المدخل للشيء والموصل اليه وهو حقيقة في الاجسام مجاز في المعاني وأصله بوب تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلبه ألقاب دليل بوب وبواب لان التصغير والجمع يردان الأشياء الى أصولها * قال رضى الله عنه

(أبوابه سبع بالاختصار * وهي على طريقة الغبار)
(فأول الأبواب في أشكاله * وماله تعلق بحاله)
(والجمع ثم الضرب ثم الطرح * وقسمة تسمية وشرح)
(وبعد ما أثبت بالذكور * ألحق جلة من الكسور)
(ونسأل الاله في الاعانة * على الذي قصدت والا صانه)

يعني ان فن الحساب محتوي على سبعة أبواب (الباب الأول) في صور حروف الغبار وكيفية شكلها وفيما يتعلق بها ككون مرتبة الآحاد هي الأولى والثانية العشرات والثالثة المئون كما أتى بيانه (الباب الثاني) في الجمع (الباب الثالث) في الضرب (الباب الرابع) في الطرح (الباب الخامس) في القسمة (الباب السادس) في التسمية (الباب السابع) في اختبار صحته ثم ختم بفصلين من الكسور به فيهما على أنواع الكسور وجمعها وطرحها وضربها وقسمتها وتسميتها واختبار صحته كما فعل في الصحيح حسبما يتبين في محله ان شاء الله تعالى ثم طلب الله في الاعانة على القيام فيما قصده وفي الا صانة لهذا التأليف من الحشو والتطويل * قال رضى الله عنه

(وهاتنا أشرع في الكلام * بعون ذي الجلال والاكرام)

الباب الأول في حروف الغبار وما يتعلق بها *

(حروفه معلومة مشهورة * من واحد لتسعة مذكورة)
(وجعلوا صفر علامة الخلا * وهو مدور كحكمة جبال)

يعني ان الاشكال الدائرة في هذا العلم ليست الا تسعة أعداد لا عاشر لها وانما تظهر الزيادة فيها بحسب المراتب فالأول واحد والثانية اثنان وكذلك الى التسعة وهذه صورتها مرتبة ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ثم المرتبة التي يحلها عدد اما أن يكون قبلها مرتبة أولاً فان كانت قبلها مرتبة فيها عدد أنزلت التي بعدها على حالها وان لم يكن في التي قبلها عدد فتنزل فيها علامة تشعر بانها خالية وأصلها حوا على أن جعلوا تلك العلامة صادداً وهو صفر لان الصفر في اللغة الخالي وهذه صورتها * ولذلك أشار بقوله وجعلوا صفر الخ ثم قال رحمه الله تعالى

(وأربع مراتب الاعداد * أولها مرتبة الآحاد)

وان لم تنزل لافيه ولا في الذي بعده من المراتب فلا تطلب بوضع صفر بعده اللهم الا أن تعدد الأسطر فتزول حفظا والعشرات للمراتب المتكررة تأمل وقد أورد بعض هنا كلاما من قبيل الهوس فكيف منه على تذكر (قوله قبل) بضم اللام أخرجه التالى بعد (قوله وأربع مراتب الخ) هذا خلاف ما عليه أرباب الحساب كلفاضل الماردني وابن الهيثم امام أهل هذا الفن والمراجع فيه اليه

من ان مراتب الاعداد على قسمين أصلية وهي ثلاثة مرتبة الآحاد ومربعة العشرات ومربعة المئين وفرعية وهي ما عداها وهذا هو الصواب لأن مرتبة آحاد الآلاف تكرر مرتبة الآحاد الأولى لأصل رأسه كان مرتبة عشراتهما تكرر مرتبة عشرات الآحاد فليكن على ذلك نعم صرحوا بأن أصول الاسماء أربعة فاشتبه على القائل أصول مراتب الاعداد بأصول أسماء العدد وبينهما فرق كبير ولعله أرشد بقوله يذكرون الى التبري من كون مرتبة آحاد الآلاف أصلا رباعيا فلي تأمل (٩١) (قوله كالا حاد) أي ترجع مرتبة آحاد الآلاف

(والعشرات بعدها المئون * من بعدها الآلاف يذكرون)

(ومن هنا تبدل الاعداد * فترجع الآلاف كالا حاد)

بالتسبة لما بعده مرتبة الآحاد الأصلية بالتسبة لما بعده فاقول آحاد ألوف وعشرات ألوف ومئو ألوف ثم ان زادت المراتب كررت الدور وهو الآحاد والعشرات والمئون بزيادة ألوف في المضاف اليه وكلما تكرر الدور زدت لفظ ألوف مرة بكل تكرار فيه وبقول المؤلف ومن هنا الخ تعلم ان مراتب الاعداد الأصلية ثلاث لا أربع كما قال أولا فكلامه أولا شيء وآخر شيء فيجعل على قولين ان قيل بما في أوله وبما قررناه تعلم ان قوله كالا حاد ليس من تشبيه الشيء بنفسه ولا ان صوابه فترجع الالوف آحادا كالا حاد فتأمل (قوله مئون الآلاف) كذا في نسخ والصواب حذف نون مئون للإضافة (قوله تعدد) أي تنطق به سواء أردت عدده مع غيره أم لا (قوله مفرد) أي غير مركب (قوله تحت التي تليها) وتحت أمر سبالي صادق بالمرتبة الثانية وغيرها واليد كيفية تنزله فان اجتمع لك من منزلة تسعة فأقل نزلته فيها وان اجتمع أكثر فاما عقود صرفة أو مع آحاد فلا حاد حكمها حكم تسعة فأقل والعشرات تجعلها آحادا وتنظر التي بعدها فان كان فيه ضميمته اليه والا أنزلته بنفسه هذا أصل العمل وبعض القاصرين فهم ان التكت خاص بمرتبة تليها فاوردان الخارج قد يكون آحادا وعشرات ومئين عند تكرار الاعداد وتسلسلها ومعلوم ان المئين لا تنزل في مرتبة العشرات وهو

الباب الثاني في الجمع *

(الجمع ضم عدد لعدد * لكي تعدده بلفظ مفرد)
(فجمع الآحاد لا حاد * وهكذا الباقي على القادى)
(ضف كل رتبة الى الموضوع * من تحتها وانظر الى المجموع)
(فان يكن تسعا فأد في لتضع * جلته فوق الذي منه اجتمع)
(وما يكون زائدا عليها * فانزله تحت التي تليها)
(واجعه مع أعدادها بالضبط * فخارج ما كان فوق الخط)

الجمع ضم الاعداد بعضها الى بعض ليتلفظ بها بلفظ واحد وهذا الباب على ثلاثة أقسام الاول أن يرتفع من المجموعين آحاد لا غير والثاني أن يرتفع منهما عشرات لا غير والثالث أن يرتفع منهما آحاد وعشرات والعمل في هذا الباب أن تجمع كل منزلة الى نظيرتها الآحاد الى الآحاد والعشرات الى العشرات والمئين الى المئين والآلاف الى الآلاف وكذلك ما بعد ولذلك أشار بقوله فجمع الآحاد الخ * ومثال ما اذا ارتفع لك من المجموعين آحاد لا غير اذا قيل لك اجمع أربعة وخمسين وسبع مائة الى خمسة وثلاثين ومائتين فتضع ذلك هكذا ٩٨٩ ثم تجمع الخمسة الى الاربعة تكن تسعة تضعها على رأس المجموعين ثم ٧٥٤ اجمع الثلاثة الى الخمسة تكن ثمانية تضعها على رأس المجموعين ٢٣٥ أيضا اجمع السبعة الى الاثنين تكن تسعة تضعها على رأس المجموعين فيكون الخارج تسعة وثمانين وتسعمائة * ولوقيل لك اجمع ستة وسبعين ومائة وخمسة آلاف الى ثلاثة وعشرين وأربعمائة وأربعة آلاف لا تنزل ذلك هكذا ٩٥٩٩ فيكون الخارج تسعة وتسعين وخمسمائة ٥١٧٦ وتسعة آلاف * ولوقيل لك اجمع ثلثمائة ٤٤٢٣

(٢ - الدرة)

هوس كما علمت (قوله ضم الاعداد) أي جنسها فان قلت لا يصدق بضم واحد لا تنزل الواحد يطلق عليه العدد عندهم كاطلاقه على أكثر من خص اطلاقه بالثنائي فقد غلط نص عليه الماردني في شرح الجمع (قوله والثالث الخ) بقى انه يرتفع منهما آحاد ومئون وعشرات ومئون وآحاد وعشرات ومئون وذلك عند تسلسل المنازل قلت الطريق المؤلف في الجمع أن يعتبر نحو خمسة أسطر لأجل تسير الجمع وارتفاع ما ذكر انما يكون في نحو عشرين سطر او اجمع ثلثها في غط واحد غير مألوف فحينئذ كل منزلة

الى ثلاثة لانزل ذلك هكذا ٦٠٠
فجمع الاحاد الى الاحاد ٣٠٠
يكون صفرا ضعه على رأس ٣٠٠

الخط في مرتبة الاحاد على ما تقدم ثم اجمع العشرات الى العشرات تكن صفرا ضعه على رأس الخط في مرتبة العشرات ثم اجمع المئين الى المئين تكن ستة ضعهما على رأس الخط في مرتبة المئين فيكون الخارج ستمائة * ولوقيل لك اجمع خمسة آلاف الى اثنين وثلاثين وأربعمائة وثلاثة آلاف لانزل ذلك هكذا ٨٤٣٢
فيكون الخارج اثنين وثلاثين وأربعمائة ٥٠٠٠
وثمانية آلاف وهذا معنى قوله فان يكن تسعا ٣٤٣٢
الخ * ومثال ما اذا ارتفع من المجموع عشرين عشرات لا غير اذا قيل لك اجمع خمسة وخمسين وسفائة وسبعة آلاف الى خمسة وأربعين وثلاثة وألفين لانزل ذلك هكذا ١٠٠٠٠
ثم اجمع الخمسة الى الخمسة فيجمع لك عشرة ضع على رأس الخط صفرا في ٧٦٥٥
مرتبة الاحاد وتدخل بالعشرة بصورة الواحدة تحت الاربعة ثم يجمعه ٢٣٤٥
اليها والى الخمسة فوقها فيجمع لك عشرة ضع صفرا فوق رأس الخط وادخل بصورة الواحدة تحت الثلاثة فتجمعه اليها والى ما فوقها فيجمع لك عشرة وتضع فيه ما تقدم الى آخر العمل فيكون المطلوب وذلك عشرة آلاف * ومثال ما اذا اجمع لك من المجموع عشرين واحدا وعشرات اذا قيل لك اجمع أربعة وخمسين وسبعمائة وتسعة وتسعين ألفا الى سبعة وتسعين وثمانمائة وسبعة وثمانين ألفا فانزل ذلك هكذا ١٦٧٦٥١
ثم اجمع السبعة الى الاربعة تكن ٧٩٧٥٤
أحد عشر ضع الواحد فوق الخط ٨٧٨٩٧
وانزل بالعشرة بصورة الواحدة تحت التسعة فتضعه اليها والى ما فوقها تكن خمسة عشر وتضع ما تقدم يكن المطلوب وذلك أحد وخمسون وسفائة وسبعة وستون ألفا ومائة ألف والى هذا أشار بقوله وما يكون زائدا الى آخر البيتين * ثم قال رحمه الله تعالى

(وان جمعت عدد الصفر * فاقم اذا بعدد لندري)

يعني اذا كان في احدى النظيرين عدد وفي الاخرى صفرا فالتقن بالعدد المذكور وتضعه على الخط وتلقى النظر عن الصفر * ومثاله اذا قيل لك اجمع أربعة وخمسمائة وعشرة آلاف الى ثلاثين وأربعة وعشرين ألفا فانزل ذلك هكذا ٣٤٥٣٤
فضع الاربعة على رأس الخط ثم الثلاثة ثم الخمسة ثم ١٠٥٠٤
الاربعة ثم الاثنين الى الواحد ضعهما على رأس الخط ٢٤٠٣٠
وتلقى النظر عن الاصفار جملة فيكون المطلوب وذلك أربعة وثلاثون وخمسمائة وأربعة وثلاثون ألفا وهكذا العمل في كل ما يراد عليك * قال رضي الله عنه

(وان جمعت ههنا صفرين * فاقم بواحد من الاثنين)

يعني اذا كان لكل واحدة من النظيرين صفرا فالتقن بأحد واحد منهما وتضعه على رأس الخط وتلقى النظر الى الآخر وقد تقدمت الاشارة اليه في أول الباب * ومثاله اذا قيل لك اجمع ألفا الى ألف فانزل ذلك هكذا ٢٠٠٠
فقطع بأحد السطرين ١٠٠٠
ذلك الاحاد العشرات ١٠٠٠

(قوله وان تكرر الخ) قد اضطرب في فهم هذين البيتين كثير والذي يظهر ان المراد ما قال الشارح وانه اذا كان عندك في الأسطر أكثر من سطرين ثلاثة فأكثر فالتقن فيه فعمل في السطرين بأن تجمع كل منزلة نظيرتها بالغة ما بلغت المنازل وتظهر المرتفع اما أحاد فقط أو عشرات فقط أو مئتين سابقا وسيرا الى انك لا تجمع سطرين والخارج الى سطر آخر والخارج الى آخر وهكذا لان فيه كافة وان كان أقرب للصواب وادفع للخطأ نعم ينبغي أن لا يكثر الاسطر في الجمع بحيث يرد به الى الغلط بل نحو الخمسة أسطر بحسب شدة فطنة الحاسب وضعفها فانه أدفع للغلط فالجمع في قول المصنف لكون الجمع ليس مراد به الاصطلاح بل مطلق الضم أي تكرار المنزلة به لاجل ان الاسطر تكاثرت أي لا التكرار الذي ليس بهذه المثابة وهو السطران لتقدم حكمه وهذا حكم الأكثر من ذلك فهذه العلة لاجل اخراج التكرار السابق حكمه فليس في هذا تعليل الشئ بنفسه كما توهم وقوله فاجعه أي المتكرر المنزلة به أي اجمع الذي (١١) حصل به التكرار بدليل قوله مع الخ أي اجمعه اليه وليس المراد اجمع ما تكرر الذي حصل به التكرار وغيره حتى الأول لانه لا يلائمه قوله مع الخ اذ لم يبق في منازل نظيره ما يضم اليه وقوله عرا أي نزل أي اجمعه مع العدد الذي نزل في مرتبته وبعض فهم ان المراد اذا تكرر خارج الجمع وأنت خير بانه لا يتصور تكرار خارج الجمع اذ لا يخرج الاسطر واحد وتكرره باعتبار جمعين فأكثر وكل خارج يضم لما بعده فلا يتصور الا اتحاد الخارج أبدا فهذا كلام سمح لا معنى له ولا يلائمه تمام كلامه وبعض فهم انه اذا خرج لك خارج ثم أنزلت تحته سطرا وأردت جمع الخارج للسطر أو أكثر جمعت كل منزلة نظيرتها اجمعت ما سبق وأقول الخارج لا يتخلو عن كونه سطرا من الاسطر فيشمله ما قدمناه مع ان المصنف كلامه ينبوع عن هذا المراد وهذا البعض استند فيه افهمه لقول المصنف لكون الجمع الخ مراد به الجمع الاصطلاحى ولا ينبغي أنه لا يدل على ما فهمه بوجه وذهب الى أنه هو الذي يتعين فهمه وان ما قرره الشارح يردى

والمئون ثم الاف الى الالف تكن اثنين ثم ضع ذلك على رأس الخط وتلقى النظر عن اصفار السطر الآخر فيكون المطلوب وذلك ألفان اثنان * قال رضي الله عنه

(وان تكرر الذي قد نزل * به لكون الجمع قد تسلسل)

(فاجعه مع أعداد ما به عرا * من دون تغييره كما جرى)

يعني اذا تكرر المجموع أكثر من سطرين فالتقن به كما فعلت في غيره سواء * ومثاله اذا قيل لك اجمع أربعة وثلاثين وخمسمائة الى ثلاثة وستين ومائتين الى سبعة وأربعين ومائتين فانزل ذلك هكذا ١٠٤٤
يكون المطلوب وذلك ٥٣٤
أربعة وأربعون وألف ٢٦٣
ثم قال رضي الله عنه ٢٤٧

الباب الثالث في الضرب *

(اعلم بأن الضرب تضعيف العدد * بقدر ما في آخر من العدد)

أي هذا باب الضرب في الصحيح وعرفه بقوله تضعيف العدد بقدر ما في آخر من الاحاد أي تضعيف أحد العددين بقدر ما في الآخر من الاحاد كقوله ابن البناء معناه اذا ضرب عدد في عدد فان أحد المضروبين يتضعف بقدر أحاد المضروب الآخر * ومثاله اذا ضربت اثنين في اثنين فان الاثنين تكرر مرتين فاذا ضربت ثلاثة في ثلاثة فان الثلاثة تكرر ثلاث مرات الى غير ذلك من الامثلة التي يأتي بيانها ان شاء الله تعالى وهو ينقسم الى ثلاثة أضرب * الأول منها ضرب الاسوس وقد أشار اليه رضي الله عنه بقوله

(فاجعلها سطرين كل مرتبة * مقرونة باختها مرتبة)

(فكل مرتبة للاعلى تنسب * في رتب الآخر وانضرب)

(واحسب من المضروب المضروب فيه * واترك للاس واحداتكن نبيه)

الى اتحاد امة والمعامل في كلامنا نظم وأنت خير بما قرره انه لا اتحاد وان ما قرره هو الصواب لا ما قاله حرره (قوله من دون الخ) متعلق بجمعي أي اجمعه مثل جمعت السابق حيث كان سمارا فقط دون تغيير اعمالك السابق ههنا من اعتبار ضم كل منزلة نظيرتها ونظرنا في المرتفع نظرا السابق ووضع على الوجه السابق في التفصيل فالتقن في كإعثل مثل وحري سبق (قوله تضعيف العدد الخ) ان قلت لا يشعل ضرب الواحد في مثله وفي أكثر ذلك ضرب عدد في عدد آخر لان العدد اثنان فأكثر حسب تدر بنهم له بقولهم ما سوى نصف حاشيته القرينين أو البعدين قلت المراد بالعدد ههنا ما يشعل الواحد بناء على اطلاق العدد عليه فتدبر (قوله الأول منها) وهو ما اقتصر عليه المصنف من الاضرب وبقى عليه ضرب النجوع وضرب الجدول وضرب نصف ثقيل وغير ذلك فهي أكثر من ثلاثة أضرب فتدبر (قوله للاعلى) متعلق بنسب أي تضرب كل الذي في الرتبة العليا وهو سطر المضروب في الذي في الرتبة السفلى وهو سطر المضروب فيه (قوله الآخر) هي التي تنسب للاسفل وترك التقيد فيها العلم من مقابله (قوله طرا) أي جيعا (قوله من المضروب الخ) أي من رتبته لرتبة المضروب فيه (قوله واحدا) لولم يترك لزمن أن يكون الخارج أكثر منه

في الواقع كاري وسر اسقاطه انك اذا ضربت مثلاً ما في رتبة الـ ١٠ في رتبة العشرات فحصلت تضعيف ما في رتبة العشرات بقدر ما في رتبة الـ ١٠ فاحذف الخارج يتزل في منزلة العشرات وهي منزلة التضعيف ان كان الخارج تسعة فأقل وان كان أكثر فاما فيها وفيما بعدها وفيما بعدها ان تمحضت العقود والاسوس ثلاثة في الضرورة تسقط واحد اليصير تنزل في منزلة العشرات والا كان في رتبة المئين وهو خطأ في العمل واذا ضربت ما في رتبة عشرات في مثلها فحصلت تضعيف العشرات بقدر احدى رتبة العشرات الاخرى وأقل ذلك ضرب واحد في مثله وهو ضرب عشرة في مثلها فاحذف الخارج مائة وورثتها ثلاثة والاسوس أربعة فلو لا الاسقاط لزم تنزله في رتبة الالف وهو خطأ وعلى هذا فقس فتأمل (قوله بقدر الخ) في المرتبة التي بلغها عدد الاسوس بعد اسقاط واحد (قوله الخارج) أي من ضرب كل منزلة في أخرى الموضوع فوق السطر الأول (قوله من فوقه) أي فوق الخارج على سطر آخر كراه بعد (قوله يعقل) أي يعلم الخارج جملة من ضرب أحد السطرين في الآخر (قوله عبارة عن به الخ) فيه بحث بل الاس عبارة عن نفس المرتبة والاسوس عبارة عن مراتب الاعداد كما صرح به غير واحد من أهل الفن كابي غازي وغيره (قوله هكذا الخ) قدر انك تكتب الشارح في التنزيل طريق الاختصار بحيث يكون تنزله في ضفته جمع وذلك ان كل منزلة تريد التنزيل فيها اذا ضربت شيئاً في شيء وأردت أن تنزل فيها فان تكررها فيها التنزيل حفظت ما تريد تنزله في ذنك حتى تضعه لما تريد تنزله فيها مرة أخرى بحيث لا يبقى ما تنزل فيها هذه طريقة وأخرى يعبرون عنها بالحو والانباء وذلك انك تنزل ما أردت تنزله ثم اذا نزلت مرة أخرى فيها محو المتزل وضعت (١٢) لما تريد تنزله ونزلت الجميع مجموعاً مثله أردنا ضرب اثني عشر في ثلاثة عشر

(ولتجعل الخارج فوق الاسطر * بقدر ذلك الحساب الاشهر)
(ويجمع الخارج ثم يحصل * من فوقه وبعد ذلك يعقل)

بمعنى أن المضروب والمضروب فيه تضعفهما في سطرين متوازيين الآحاد تحت الآحاد والعشرات تحت العشرات الى آخر ما يفرض ثم تضرب كل مرتبة من السطر الأعلى في جميع مراتب السطر الأسفل وتعلم عليها علامة بنقطة والخارج تنظر رأس تلك المنزلة فتضعف اليه أس المنزلة المضروب فيها وتسقط من المجموع واحداً وتجعل الخارج حيث نقد العدد ثم تنقل الى التي بعدها تفعل ذلك الى آخر المفروض والاس عبارة عن بعد مرتبة العدد عن مرتبة الآحاد وأس الآحاد واحد وأس العشرات اثنان وأس المئين ثلاثة وهكذا ما بعده * ومثال ذلك اذا قيل لك اضرب ثلاثة وعشرين ومائة في اثني عشر ومائة نزلت ذلك هكذا ١٣٧٧٦

ثم تضرب الثلاثة في الاثنين تكن ستة فاس المرتبتين اثنان فتعد فوق السطر مرتبتين فتسقط مرتبة وتضع في الأولى الستة الخارجة ثم تضربها في الواحد ١١٢ بثلاثة تضعها في المرتبة الثانية من أعلى السطر لان المراتب السفلى ثلاثة ثم تضربها في الواحد الذي في مرتبة المئين بثلاثة تضعها في المرتبة الثالثة لان المراتب بالأسفل أربعة ثم تنقل على الثلاثة اشعاراً بانها قد ضربت ثم تضرب الاثنين في الاثنين بأربعة تضعها في المرتبة الثانية من أعلا لان المراتب السفلى ثلاثة وكذلك تفعل في باقي المضروبين وما جمعت لك من ذلك جعلت عليه خطأ وجمعت ما بينهما يكن المطلوب وذلك ستة وسبعون وسبع مائة وثلاثة عشر ألفاً * ولو قيل لك اضرب خمسة وستين وسبع مائة في ستة وسبعين وخمسة مائة نزلت ذلك هكذا ٤٤٠٦٤٠

ثم تضرب الخمسة في الستة تحتها ثلاثين فتضع صفراً في المرتبة الأولى من أعلى والعشرات بعد ما في المرتبة الثانية وتضع كما تقدم فيكون الخارج وذلك أربعون وستة مائة وأربعون ألفاً واربعمائة ألف وقس على هذا ما يرد عليك * ثم قال رضي الله عنه

(وان ضربت واحداً في واحد * فواحد يكون دون زائد)

وان

فالخارج نفس المضروب كما ان ضرب كل عدد في واحد فالخارج نفس ذلك العدد اذا تعدد الواحد حتى يتضاعف بقدر المضروب فتدبر

(قوله ذلك) أي الواحد (قوله الاعداد) أي أي عدد كان (قوله فقد الخ) أي دون تضعيف (قوله واقع الخ) أشار بهذا الى قاعدة تنهما ان ضرب الصفري في صفري الخارج صفري والصفري في عدد الخارج صفراً لا شيء يضرب في غيره حتى ينزل (قوله التجزية) بحجم ورا مهملة ومثناة تحسية أي تدرب العمل أو حفظ قواعد أصول الضرب فقوله وهي ضرب الخ أي معرفة أصول الضرب حرره (قوله وفيما بعدها) المراد به الثلاثة لا غيرها فلا يصدق بالآربعة للعشرة لان قوله بزيادة اثنين لا يجري الا في ضرب اثنين في ثلاثة فانها في ضربهما في الاثنين بأربعة زد عليها اثنين فذلك خارج ضرب الاثنين في التي بعد الاثنين وهي الثلاثة (١٣) وسكت عن خارج ضرب الاثنين في الأربع إلى العشرة ونحو هذا يقال في قوله بعد هذا وفيما بعدها فنقصه بالعدد الذي بعدهما القريب دون غيره لغيره قوله

(وان ضربت ذلك في الاعداد * ففسد ما فيها من الآحاد)
(واقع بصفران ضربت الصفري * نظيره أو عدد فلنقتني)

يعني اذا ضربت واحداً في واحد فلا يتضاعف والخارج واحد وان ضربته في غيره من سائر الاعداد فالخارج ذلك العدد كما اذا ضربت واحداً في سبعة فالخارج سبعة وكذلك اذا ضربت صفراً في صفري فالخارج صفراً لا غير وان ضربته في عدد أيا كان فالخارج صفراً أيضاً وان ضربت عدداً اصغاراً في عدد ذي اصغار فاضرب العددين مجردين عن الاصغار ثم اكس الخارج جملة الاصغار فاما كان فهو الجواب * ولا بد للطالب من حفظ التجربة وهي ضرب الآحاد بعضها في بعض وهي اذا ضرب عدد في واحد أو ضرب واحد في عدد فذلك العدد بحاله لا يتضاعف وقد ذكر المؤلف اثنان في اثنين بأربعة وفيما بعدهما بزيادة اثنين وثلاثة في ثلاثة بتسعة وفيما بعدهما بزيادة ثلاثة وأربعة في أربعة بستة عشر وفيما بعدهما بزيادة أربعة وخمسة في خمسة بخمسة وعشرين وفيما بعدهما بزيادة خمسة وستة في ستة بستة وثلاثين وفيما بعدهما بزيادة ستة وسبعة في سبعة تسعة وأربعين وفيما بعدهما بزيادة سبعة وثمانية في ثمانية ثمانية وأربعين وفيما بعدهما بزيادة ثمانية وتسعة في تسعة باحدى وثمانين وفيما بعدهما بزيادة تسعة وعشرة في عشرة بمائة وكل عدد تضرب به في أحد عشر فضفه الى مثله بتخالف منزلة * ومثاله اذا قيل لك اضرب أربعة وعشرين في أحد عشر فأنزل ذلك هكذا ٢٦٤

فيكون الخارج أربعة وستين ومائتين وكل عدد تضرب في اثني عشر فضفه الى ٢٤ مثله بتخالف منزلة ومثاله اذا قيل لك اضرب خمسة عشر في اثني عشر فأنزل ١١ ذلك هكذا ١٨٠

فيكون الخارج ١٥ ثمانين ومائة قال ١٢ رضي الله عنه ١٢

الباب الرابع في الطرح

(الطرح اسقاط قليل من كثير * وهو على ستة أقسام بصير)

يعني أن حقيقة الطرح اسقاط عدد قليل من عدد كثير لتعلم الفضلة بينهما وهو على قسمين قسم يطرح فيه الأقل من الأكثر مرة واحدة وقسم يطرح فيه الأقل من الأكثر أكثر من مرة واحدة حتى يبقى الأكثر أو تبقى منه بقية أقل من الأقل وهذا النوع يسمى الامتحان بالطرح أي به يمكن صحة الاعمال من خطئها وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقوله على ستة أقسام

على صورة وضع المنجخ (قوله قليل من كثير) هذا يصدق بطرح الكثير من القليل لان القليل فيه بعض من مراتب المطروح منه ومجموع المراتب أكثر وما فيها من العدد أكثر من العدد الذي في مراتب المطروح والا أدى الى طرح كثير من قليل وهو محال عقلاً (قوله بصير) أي يأتي والأقسام الستة باعتبار أن كل مرتبة مع نظيرتها في السطرين اما أن يحلها مع العدد وفيه ثلاث صور اما أن يتساوى العددان أو يكون ما في منزلة المطروح منه أقل أو أكثر أو لا يحلها معاً وفيه أيضاً ثلاث صور فاما أن لا يحل كل واحدة منهما أو يحل مرتبة المطروح منه دون المطروح أو العكس كما يأتي في كلام الشارح ونزل كلام المصنف الا في عليه (قوله بيانه) أي في باب حل الاعداد الى انتمها وكذا في باب الاختبار كباب اختبار الجمع بطرح الخارج وطرح سبعة وحفظ الباقي ان كان ثم طرح المجموعين

فاكثر بذلك الطرح وتحفظ الباقي ان كان فان اتفقا في المحفوظ فالعمل صحيح والا فهو غلط فقد طرحنا سبعة وهي الاقل اكثر من مرة من كل من الخارج والمجموعين وكذا طرح تسعة ونحوه (قوله يعني اذ لم يكن الخ) الصواب ترك هذه العناية لان الاقسام لا تبلغ ستة الا باختلاف العددين كيشهد بذلك تصويرها بعدد والا فلا يتابع مع العناية سنقاط ولك حل المتني على ما اذا كان كل رتبة من العليا اكثر من التي قبلها كائة واحد عشر من مائتين وأربعة وأربعين فهذا انظر لمجموع المراتب وهنا نظري في الكثرة واحدة مع نظريتم اقل تحمل على ما اذا كان الباقي من مراتب العليا لا كثره فيها مع التي في أسفلها كائة واحد عشر من مائة وستة عشر فالصورة غير الصورة لكن الاقسام حينئذ سبعة لاستة وأيضا لا نظري لهم باعتبار مجموع المراتب انما تقسمهم هذا باعتبار كل منزلين وأيضا قد تحدد مراتب المطروح حين فلا ياتي فيها التقسيم الا ما تكون جميع المراتب العليا اكثر والا فلا (١٤) يكون البعض دون البعض وأيضا تمثله للقسم الأول من الستة عما يكون فيه

بصير يعني اذ لم يكن العدد الذي في كل رتبة من السطر الا على أكثر مما في نظريتهم من السطر لا سفل فانه يصير الى ستة أقسام وبيانها لا يتخلوا ما ان تكون المراتب فيها ماعدداً ولا * والأول لا يتخلو من ثلاثة أوجه أحدها ان تكون النظرية من الأعلى أكثر والثاني ان تكون النظرية من الأسفل أكثر والثالث ان يكون العددين متساويين * الثاني وهو ان لا يكون في المراتب عددين أو يكون في أحدهما (٣) ثم لا يتخلو أيضاً من ثلاثة أوجه اما ان يكون في العليا عدد وليس في السفلى عدداً أو يكون في السفلى عدد وليس في العليا عدد أو تكون النظرية خاليتين ثم أشار رضي الله عنه الى القسم الأول وهو طرح القليل من الكثير وذكرا تقريره واضح بقوله

(فان طرحت النزر من كثير * فالطرح فيه واضح التقرير)

ذلك بان تضع المطروح منه في سطر وتضع المطروح تحته في سطر على صفة الجمع وتكون لا حاد تحت الآحاد والعشرات تحت العشرات والمئون تحت المئين الى آخر المقروض ثم تخط خطا على السطر الا على ثم اعمد الى المرتبة الاخيرة من السطر الاسفل فاطرحها من الاخيرة من الأعلى فباق فضعه فوق الخط وكذلك تفعل بالتي قبلها حتى تنتهي الى أول المراتب فيكون السطر الحادث فوق الخط هو الباقي فتقول بعد تمام العمل طرحنا كذا من كذا فبقى كذا وتذكر اسمه * ومثاله اذا قيل لك اطرحد خمسة وعشرين وثلاثة من ستة وثلاثين وسبعة فأنزل ذلك هكذا ٣١١ ثم اطرحد الثلاثة من الستة ٦٣٦ لاخيرة ببق ثلاثة أثبتنا فوق ٣٢٥

الخط ثم اطرحد الاثنين من الثلاثة ببق واحد فثبتته فوق الخط ثم طرح الخمسة من الستة ببق واحد فثبتته فوق الخط فتقول طرحنا خمسة وعشرين وثلاثة من ستة وثلاثين وسبعة فكان الباقي أحد عشر وثلاثة وهكذا ولو كثرت المنازل * ثم أشار الى بقية الاقسام الى كيفية العمل فيها فقال رضي الله تعالى عنه

(والحال في القسمين ان صفرا علا * أو كان الاعلى أدنى مما سفل)

أقل أو مساويا أو خاليا من العدد أصلا فيصح التقسيم المذكور فيه نعم صورة كون مرتبة الباقي أكثر من التي لا حجت (فاحل) زادت مراتب المطروح منه على مرتبتين لتحقيق المتني المذكور في كلام الشارح في المرتبة الثالثة بان يكون خالية أو فيها عدد مساو أو أقل فتأمل منه منصفاً وأما اذا كان كل عدد من مراتب المطروح منه أكثر فليس فيه الا صورة واحدة فيكون مجموع صور الطرح سبعة وهو لا يتنافى قول الشارح ستة لان هذا حيث لم يكن عدد كل مرتبة من المطروح منه أكثر اذ لم يحل المقسم مطلق الطرح فتأمل (قوله والحال) أي في باب الطرح وهو حل عشرة على ما لا يحمل طرح عدد من سطر المطروح من عدد نظيرتها في ان الحل يكون في قسمين قسم لا يكون في المتزلة شئ كائني عشر من عشرين وقسم يكون فيها عدد لكن لا يحمل المطروح كالثلاثة عشر من أحد وعشرين (٣) (قوله ثم لا يتخلو الخ) المناسب حذف ثم ليسكون خبرا عن قوله الثاني وهو الخ اه

(قوله بعشر) الباء زائدة وهذه العشرة سلفية من المتزلة التي بعدها من منازل المطروح منه بدليل الدخول بها بصورة الواحدة تحت المرتبة التي تلي المرتبة التي تسلف لما فوقها وتزاد فاضل العشرة على التي لا تحمل وقول بعض هو انية يعني انك لا تشغل أولها بالك بكونها بما بعدها وبعد العمل تعتبرها تسلفا حتى تنزل بها بصورة الواحدة في المرتبة التي تليها من المطروح (١٥) وليس المراد انها هوائية على الإطلاق فلا

مناقاة بين من يقول انها تسلف ومن يقول انها هوائية وفي بعض الشروح التصريح باعتبار ملاحظة تسلفها من أول وهلة والا امر سهل (قوله وافية) أي كاملة هذا تقيم والا فالعشرة اسم لضعف الخمسة لا اقل (قوله صفرا) اذا قيل اطرحد سبعة وسبعين وسبع مائة وسبعة آلاف من سبعين الخافق نزل ذلك هكذا ٧٧٧٧٧

وتفعل فعلا المعروف تخرج ٧٠٠٠٠ الى باقية وهو ما ترى منزلا ٧٧٧٧ وهذا البيتان فيهما قسمان من الستة أقسام وما قبله قسم فهذه ثلاثة أقسام (قوله والصفركاف الخ) تضمن قسمين من الستة أقسام مساواة العددين وخلاو المرتبتين (قوله كالصفركاف صفرا) أي تكفي بصفركائة من مائة هكذا ٥٠٠ وهذا المثال اجتمع فيه القسمان ١٠٠

خلو المرتبتين وعمرانهم مع ١٠٠ مساواة العددين (قوله وان يك الصفركاف الخ) هذا عكس قوله ان صفرا علا وهو سادس الاقسام (قوله من أقسام) أي في طرح الكثير من القليل انما هو باعتبار ماعداد العددا لا خيرا ما هو فلا يتصور فيه الا طرح القليل من الكثير أو المساوي من مثله حيث لا تسلف في التي قبلها كطرح مائة وعمانية وعمانين من مائة وتسعة وتسعين والازم محال (قوله انتقام) بنون فثناة فهمة أي زيادة أي ان الاخير لا يكون الا صاحب كثرة فذو انتقام خبر محذوف مبتدأ أي هو ذوالخ والجملة صفة للاخير فان قلت على هذا يكون قوله بعدلانه الخ من تعليل الشئ

بنفسه قلت لا أما أولا فهذا من تعليل الاخرى بالوضع لزيادة الفهم والشهرة وأما ثانيا فلي تسليم لزوم ما قلت نقول انه عليه لقوله فيما عدا الخ أي التقييده وفي بعض النسخ ذوانقام أي انتساب أي جميع الاقسام لا تتصور الا فيما عدا ما في الرتبة الاخيرة ولا تنسب الا لمساعد اها لكن الانتساب انما يناسبه لو قال ذوانقام من انتهي انتسب وأما الا انقام فن قولك ثم يعني كل أماني فلا ينسب لها جميعها بل بعضها بان يكون

(فاحل عليهما بعشر وافية * واطرحد وأدخل واحدا في الثاني)

يعني اذا كانت النظائر من السطر الا على صفرا أو كانت أدنى من نظيرتها في السطر الاسفل ماعدا الاخيرة فانك تحمل على النظرية العليا عشرة أبدا وتطرح النظرية السفلى من المجموع وتزيد واحدا في المرتبة الثانية من المطروح ثم اصنع كذلك حتى تأتي على جميع المطروح والمطروح منه * ومثاله اذا قيل لك اطرحد خمسة وستين وسبع مائة من ثلاثة وأربعين وعمان مائة فانك تنزل هكذا ٥٧٨

ثم تروم طرح ٨٤٣ خمسة من ثلاثة ٧٦٥

فلا يمكن فتحمل على الثلاثة عشرة يكون المجموع ثلاثة عشر فاطرحد منها خمسة البقية منها عمانية فتتزل على الخط فوق الثلاثة ثم تزيد واحدا تحت الستة فيكون سبعة ثم تروم طرح سبعة من أربعة فلا يمكن فتحمل على الأربعة عشرة يكون المجموع أربعة عشر ثم تطرح منها سبعة يبقى سبعة فتتزل على الخط فوق الأربعة ثم تزيد واحدا تحت السبعة التي تحت العمانية يكون المجموع عمانية تطرحها من عمانية فتطرح وتبقى هوائية تنزل فوق الخط على رأس العمانية صفرا ثم تقول طرحنا خمسة وستين وسبع مائة من ثلاثة وأربعين وعمان مائة فكان الباقي عمانية وسبعين وقس على هذا ما يرد عليك * ثم قال رحمه الله تعالى

(والصفركاف ان طرحت العددا * من مثله كالصفركاف من صفرا بدا)

يعني اذا كان عدد في النظرية من السطر الاسفل بمائل ما في النظرية من السطر الا على أو كانت النظرية من معاصرين فانك تكفي في الوجهين بصفركاف ذلك * ومثال الأول اذا قيل لك اطرحد اثنين وثلاثين ومائتين من اثنين وثلاثين وأربع مائة فأنزل ذلك هكذا ٢٠٠ ثم اطرحد الاثنين من الاثنين فلا يبقى شئ فضع صفرا على رأسها يحوز المنزل ثم اطرحد الثلاثة من الثلاثة فلا يبقى شئ منها فضع صفرا على رأسها ثم اطرحد الاثنين من الاثنين من الأربعة يبقى منها اثنان ضعها على رأس الأربعة فيكون الباقي مائتين * ومثال الثاني اذا قيل لك اطرحد خمسة وأربع مائة من ستة وسبع مائة فأنزل ذلك هكذا ٣٠١ ثم اطرحد خمسة من الستة يبقى واحد ضعه على رأس الخط فوق ٧٠٦ الستة ثم اطرحد الصفركاف من الصفركاف فلا يبقى شئ فضع صفرا على ٤٠٥ الخط ثم اطرحد الأربعة من السبعة يبقى ثلاثة ضعها على رأس الخط فوق السبعة وقس على هذين المثالين ثم قال رضي الله تعالى عنه

(وان يك الصفركاف من أسفلا * فاقنع اذا بعدد قد اعتلا)
(وكل ما ذكرت من أقسام * فيما عدا الاخير ذوانقام)
(لانه حقا يكون أكثر * من الذي من تحته قد شها)

بنفسه قلت لا أما أولا فهذا من تعليل الاخرى بالوضع لزيادة الفهم والشهرة وأما ثانيا فلي تسليم لزوم ما قلت نقول انه عليه لقوله فيما عدا الخ أي التقييده وفي بعض النسخ ذوانقام أي انتساب أي جميع الاقسام لا تتصور الا فيما عدا ما في الرتبة الاخيرة ولا تنسب الا لمساعد اها لكن الانتساب انما يناسبه لو قال ذوانقام من انتهي انتسب وأما الا انقام فن قولك ثم يعني كل أماني فلا ينسب لها جميعها بل بعضها بان يكون

عددها متساويين كطرح ما ثمة واحد عشر من مائة وسبعة وسبعين أو المطروح أقل كانه من مائتين ولا يتصور الصفران لان الرتب تحفظ
بالاصفار قبلها لا بعدها فان أنزل مائة يحفظها بصفرين قبلها لا بعدها ولا يتصور كون المطروح عددا والمطروح منه صفرا التلازم خرم
حقيقة أصل الطرح اذ لا يتصور طرح مائة مثلا من مائة مافوقها وخلافا مابعدهما من المراتب لفرض كونه أخيرا ويتصور أن تكون الرتبة
الاخيرة من المطروح صفرا ومن المطروح منه عدد ابل قاعدة التزليل تمنع من تنزيل الصفر أخيرا والضمير في لانه بعده ينبغي رجوعه لأصل
مجموع المطروح منه وان جعله الشارح للآخر من المطروح منه لا يتقاضاه بما اذا كان مساويا لما تحته من المطروح كما علمت من مثالنا فيحصر
المقام فتأمل (قوله من أحسن الخ) ان قلت كل باب في محله أحسن من غيره فيه فامعنى قوله من أحسن الخ قلت يمكن الجواب بان المراد
بأحسنيتها من حيث ان الحقوق الشرعية ومعرفة مقادير الورثة متوقفة عليها توقفا قريبا ومن حيث انها تحتاج لزيادة عمل وذلك يعر
الذهن غاية ويشهده وكل عمل شهد الذهن غاية كان أحسن من غيره (قوله الآخر) هو المقسوم عليه وهو حديث اجالى لان القوية سيالة
فيفصله ما بعده (قوله الامام) هو نفس المقسوم عليه أو بعض أئمة ان قسمت على ذي الرمة أو حلت الائمة وسعى اماما مالا ان لا يمكن
قسمه يجعل على رأسه وينسب اليه وما ينسب اليه امام للنسب أو لكونه المقصود بالذات فهو بمثابة الموضوع والمقسوم بمثابة المحمول
فهو المقصود الامام بالحكم عليه حره (قوله (١٦) الاكثر) أى العدد الاكثر من المقسوم عليه تحت الاقل من المقسوم بل اما

تحت المساوى أو الاكثر (قوله يقهقر)
أى يرجع به لمرتبة خلف (قوله تروم)
أى تقصد وتطلب (قوله من تحته)
يحتمل فتح من نائب فاعل يضرب
مصدقه الامام وضمير فيه للعدد المطلوب
وضمير تحته راجع للآخر وعلى هذا
لا تقدير يقتضيه في الكلام غايته
استعمال من يعقل في ضده وهو غير عزيز
ويكون ساكتا عن بيان العدد الخارج
أين يجعل وفيه افادة ان الامام يضرب
في العدد المطلوب وعبارتهم صريحة
في عكسه وهو غير مضر لا اتحاد المسالك
لكنه غير مناسب ويحتمل كسرها على
ان النائب ضمير عائد على العدد وضمير
فيه للامام ومن تحته من متعلقات كلام
محذوف واقع جوابا عن سؤال تقديره

يعنى اذا كانت النظيرة من السطر الاسفل صفرا ونظيرتها من الاعلى عددا فانك تكنفى بذلك
العدد الاعلى * ومثاله اذا قيل لك اطرح ثلاثة وأربع مائة من خمسة وستين وسبع مائة فانزل
ذلك هكذا
٣٦٢
ثم اطرح
٧٦٥
الثلاثة من
٤٠٣
الخسبة يبقى اثنان ضعها على رأس الخط فوق الخمسة ثم تروم طرح الصفر من الستة فلا ينطرح
فأثبتها فوقها على رأس الخط ثم اطرح الاربعة من السبعة يبقى ثلاثة ضعها على رأس الخط فوق
السبعة وهذا كله انما يوضح فيما عدا الاخير من السطر الاعلى فانه لا بد ان تكون أكثر من
نظيرتها من السطر الاسفل اذ طرح الكثير من القليل محال فيتجهتم كون الاخير من الاعلى
أكثر والله أعلم قال رضى الله عنه

الباب الخامس في القسمة *

(وعمل القسمة في الحساب * من أحسن الفصول والابواب)
(فلتجعل المقسوم فوق الآخر * ولتجعل الامام تحت الآخر)
(ولا يجوز أن يكون الاكثر * تحت الاقل منه بل يقهقر)
(ثم تروم عددا يضرب فيه * من تحته تقفى به الذى عليه)

أين يوضع هذا العدد عند موافقته في الافناء فأجاب بأنه يوضع من تحت الامام لينطق به في خارج القسمة فعليه وما
يكون كلامه موفيا بصناعة العمل وخاليا من استعمال ما للعاقل لغيره لكنه محتاج لتقدير ومورد هذا الجواب في أثناء بيان نظر العدد الذى اذا
ضرب الخ فالسؤال انما يحسن بعد استيفاء بيان هذا النظر اذ لا يوضع الا بعد النظر والموافقة فليتأمل في المقام ويحتمل أنه حال من ضمير
فيه أى حال كون الامام المضروب فيه تحت الآخر ولكن هذا غير محتاج اليه مع قوله ولتجعل الامام تحت الآخر فتأمل (قوله من
تحت) يحتمل فتح من نائب فاعل يضرب ومصدقا من المقسوم عليه وضمير تحته للمقسوم وضمير فيه للعدد ويحتمل كسر ميم من فتائب
فاعل يضرب محذوف وضمير فيه للمقسوم عليه وضمير تحته يحتمل أن يعود للمقسوم عليه أيضا ويكون الجار والمجرور صفة ثانية لعدد أى
موصوفاً ذلك العدد بكونه يوضع من تحت المقسوم عليه ليعلم من خارج القسمة وهذا أنسب لتكون الضمائر في تحته وفي عليه على وتيرة
واحدة أو تروم أى تطلب ذلك العدد من أقل منه وتنتظر ما يقضى ولا تنتظره من مساوى أو أكثر في للابتداء بقولنا ونظر الخ يندفع ما يقال
انه قد يكون مساويا أو أكثر في قسم ستة على اثنين فان العدد ثمانية وهى أكثر من المقسوم عليه فالمراد ما يقضى أو تبقى قل منه أو أكثر ويحتمل
عوده للمقسوم فيحتمل المجرور الحالية من ضمير فيه أى حال كون المقسوم عليه من تحت المقسوم أى يضرب فيه في تلك الحالة ويقضى
الخ ويحتمل الحالية من عدد لوصفه بضمير المسوغ لحي الحال منه أى في حال كون العدد أقل من المقسوم ومن للابتداء أى مبتدئا لذلك

من أقل منه حتى لا ينافى أنه يكون مساويا كقسم ثمانية على واحد فان العدد المطلوب مساو للقسوم فثمانية في واحد ثمانية أو يقال القسم
على واحد غير مستعمل بل لا يصدق عليه حد القسمة التى هى حل الخ اذ لا حل في القسمة على واحد ومن المعلوم ان قسم عدد على واحد
الخارج نفس ذلك العدد فلا فائدة للقسمة وهو من المعلوم البديهي وكونه أقل من المقسوم أعم من أن يكون مساويا للمقسوم عليه أو أقل
أو أكثر وهو كذلك فقد يكون أقل كقسم ستة عشر على ثمانية وقد يكون أكثر كقسمها على اثنين وقد يكون مساويا

(وما بقى فضعه فوق ذاك * وقهقر الامام من هنالك)

هذا باب القسمة في الصحيح وهى حل المقسوم الى أجزاء متساوية يكون عددها مثل ما فى
المقسوم عليه من الأجزاء معناه اذا قسمنا عددا على عدد فان العدد الذى هو المقسوم ينحل
الى أجزاء متساوية وجعلتها هى عدد افراد المقسوم عليه * ومثاله اذا قيل لك اقسمة ثمانية على
أربعة فان الخارج لكل واحد من احدى الأربعة اثنان وتلك الأجزاء التى هى الخارجة
مساوية لكل واحد من احدى الأربعة والعمل في ذلك ان تضع العدد المقسوم في سطر وتضع
المقسوم عليه في سطر آخر تحته وليكن المقسوم عليه أقل من المقسوم الذى فوقه فان كان أقل
فقهقره وضعته تحت المرتبة الثانية ثم اقص عدد اضربه في المقسوم عليه تقفى به ما على رأسه
أو تبقى منه بقية أقل من المقسوم عليه فان فى ذلك والاقهقر الامام وهو المقسوم عليه الى
جهة العين بمرتبة ثم اطلب عددا تضربه فيه على ما تقدم وتفعّل كذلك الى آخر العمل * ومثال
من ذلك اذا قيل لك اقسمة اثني عشر على أربعة فانزل ذلك هكذا ١٢
ثم تروم عددا تضربه في أربعة تقفى به الاثنى عشر أو تبقى بقية ٤
أقل من أربعة ليس الا ثلاثة فاعلمنا ان الاثنى عشر اذا قسمت ٣
على أربعة يكون الخارج لكل واحد ثلاثة * ولوقبل لك اقسمة ثلاثة وستين وستة على
ثلاثة فانزل ذلك هكذا ٦٦٣
ثم اطلب عددا تضربه ٣٣٣
في الثلاثة يقفى به ما ٢٢١

على رأسه وهو الستة ليس الا اثنين ثم قهقر الثلاثة الى جهة العين تحت الستة وتفعّل كذلك
ليس الا اثنين ثم قهقر الثلاثة أيضا وتضعها تحت الثلاثة وتفعّل كذلك فجد ذلك واحدا
ثم تقول اذا قسمنا ثلاثة وستين وستة على ثلاثة يكون الخارج لكل واحد احدى وعشرين
ومائتين * ولوقبل لك اقسمة خمسة وعشرين وثمانمائة على ثلاثة لانزل ذلك هكذا ٢١
ثم اطلب عددا تضربه في الثلاثة يقفى به ما على رأسه أو تبقى بقية أقل من الثلاثة ٨٢٥
ليس الا اثنين وتبقى اثنان ضعها على رأس الثمانية ثم قهقر الثلاثة تحت الاثنين ٣٣٣
ثم اطلب عددا كذلك ليس الا سبعة فبقى واحد وضعه على رأس الاثنين ثم قهقر ٢٧٥
لثلاثة تحت الخمسة واطلب عددا كما تقدم تجد ذلك خمسة ثم تقول اذا قسمنا خمسة وعشرين
وثمانمائة على ثلاثة يخرج لكل واحد خمسة وسبعون ومائتان الى هذا أشار بقوله وما بقى
فضعه فوق ذاك الخ ثم قال رضى الله عنه ونفعنا به

(فان تعدى رتبة فلتجعل * صفرا اقاله المعدى أسفلا)

(٣ - الدرة) عددها مساو لعدد المقسوم عليه كعشر بن على عشرة تحل عشرة أجزاء متساوية كل جزء اثنان وعدد
هذه الأجزاء مساو لعدد المقسوم عليه (قوله فان كان أقل) كذا في نسخ فقيل الصواب أكثر لا مرين الأول ان المحدث عنه المقسوم عليه
الثاني ان الأمر بالقهقر له متوط بكونه أكثر لا بكونه أقل وأقول يمكن تصحيحها بجعل ضمير اسمها أعني كان للمقسوم وان كان غير المحدث
عنه وهذا أولى من الفساد وفي بعض النسخ أكثر وهذا واضح (قوله قبالة المعدى) والمعدى هى الرتبة ذات الصفر وقبالتها هو ما تحتها
الموازي لها تحت سطر الخارج حفظا للمراتب حتى لا يقع الخطأ في النطق بالخارج ولما كانت قبالة صادقا بجهات تلك الرتبة الأربع

كقسمها على أربعة فان قلت على هذا
الحل يشكر مع قوله ولا يجوز الخ قلت
هذا خطأ فان ذلك بين المقسوم عليه
والمقسوم وهذا بين العدد المطلوب
والمقسوم فأحدهما لا يغنى عن الآخر
قطعا فان قلت هذا أحسن لو قال تحته
أى أقل منه دون أن يقول من تحته
قلت حتى هو صحيح باعتبار هذا المراد
أى يعتبر من أعداد تكون أقل الخ ولا
حاجة الى أن يقال ان من زائدة ولا
تكلف اعتبار من يجوز زيادتها في
الاثبات هذا ما تحرر لى في هذا المقام
(قوله فوق ذاك) أى المقسوم (قوله
متساوية الخ) هذه قبالة التساوى دون
قسمة التخاص فان أقسامها مختلفة
المقادير حسب اختلاف أسهمهم واعلم
ان القسمة على قسمين قسمة تساوى وهذا
الذى قصد المصنف هنا وقسمة تخصص
ولم يشك المصنف هنا عليها بل تكلم
عليها في آخر الكتاب في جزء الاعمال
والأولى اما قسمة قليل على كثير أو
عكسه وفي كل اما أن تنقسم على ذي
الرمة أو على الائمة وفي قسمة ذي الرمة
اما أن ترتكب طريقة اختصارا لا وفاق
ان اتفقت أولا ولكل من القسمين
وجوه كثيرة من العمل باعتبار اختصار
السهم والمقسوم وعدم اختصارها وحل
المقسوم الى أئمة وعدم حله وغير ذلك
قد أشرنا لا كثيرا في غير هذا المحل
(قوله وجعلتها) أى جملة تلك أى جملة

قال أسفلا أي تضعه من أسفل (قوله ماتحت ذلك الخ) أي ماتحت في جميع محاله قبل القهقري وبعدها (قوله بقلب الخ) أي يرجع به من سطر المقسوم ويوضع فوقه منسوباً إليه ولما كان قد ينسب إليه ما لا ينقسم عليه آخره سمي اماماً كما أشيرنا إليه في وجوه تسميته بذلك فتذكر (قوله فصل الخ) أشار بهذا إلى وجه من وجوه القسمة وهي طريقة الاختصار وهي ما إذا كان بين المقسومين توافق فتوفى بينهما وتقسيم الوفاق على الوفاق فهو الخارج من قسمة الجميع على الجميع دون توفيق فهذا وجه قريب العمل خاص ببعض صور القسمة كما أرشد إليه قوله الوفاقين أي فيما بين المقسومين توافق والمراد بالتوافق هنا بالمعنى الأعم الشامل للتداخل كما أرشد إليه تفرير الشارح فإنه صور في المتداخلين كما يأتي (قوله عليهما) أي مقتصر عليهما (١٨) أو وأعمل على خارج قسمة أحدهما على الآخر فإنه كقسمة الكل على الكل

(وأفعل كما ذكرته على القام * خارج ماتحت ذلك الامام)
(وما بقي من الكسور بقلب * فوق الامام ثم منه ينسب)

يعني إذا كان في بعض مراتب المقسوم عدداً أقل من المقسوم عليه فإنك تجاوز تلك المرتبة وتضع الامام المقسوم عليه تحت التي قبلها وتجعلها أحاداً وهي عشرات وهو معنى قوله تعدى أي زاد المقسوم عليه على المقسوم وتجعل صفراً يقابل تلك المرتبة * ومثاله إذا قيل لك اقسّم أربعة وعشرين وستة على ثلاثة لا تزال ذلك هكذا ٦٢٤
ثم تطلب عدداً تضرب به في ثلاثة ليس الاثنان ثم تقهر ٣٠٣
الثلاثة ولا يصح وضعها تحت الاثنان لأنها أقل فتضع ٢٠٨

تحتها صفراً وتقهر الثلاثة تحت الأربعة وتطلب عدداً تضرب به فيها بقى أربعة وعشرين ليس الاثمانية فيكون الخارج لكل واحد ثمانية ومائتين * وان بقي كسر بعد تمام القسمة وضعته على الامام ونسبته اليه * ومثاله إذا قيل لك اقسّم سبعة وعشرين وتسعة على أربعة فأنزل ذلك هكذا ١٢

ثم افعل كما تقدم يكن الخارج لكل ٩٨٧

واحد ستة وأربعين مائتين وثلاثة ٤٤٤

ارباع الواحد الصحيح والى هذا أشار ٢٤٦

بقوله وما بقي من الكسور بقلب الخ * قال رضى الله عنه

فصل

(وان تشأ فأتخذ الوفاقين * وأعمل عليهما بغير مين)
(أو حل مقسوماً عليه واقصما * على أئمة له لتعلم)
(أو تقسم المقسوم بالتفصيل * وتجمع الخارج بالتعديل)

ذكر هنا ثلاثة أوجه في قسمة الكثير على القليل * الأول منها ان توافق بين المقسوم والمقسوم عليه ثم تأخذ وفق المقسوم لتقسّمه على وفق المقسوم عليه فخرج فهو الخارج من قسمة العدد المقسوم على المقسوم عليه * ومثاله إذا قيل لك اقسّم ستين على خمسة عشر فأنزل ذلك هكذا ٦٠
ثم توفى بين المقسوم والمقسوم عليه تجددهما يتفقان بالاخص فتأخذ وفق المقسوم وهو ١٥

توفى بل خففت من المقسوم وتركت المقسوم عليه على حاله عكس قوله وحل الخ فالقسمة ثلاثية بل رباعية اما ان بقيهما على اثنا حالهما أو توفى بينهما أو تحل المقسوم عليه دون المقسوم أو العكس (قوله يتفقان بالاخص) فيه بحثان * الأول ان هذا من المتداخلين لا من المتوافقين وجوابه ان المراد بالتوافق هنا بالمعنى الأعم المعتبر بين السهام واجازها لا بين الفرائض والراجع قد برر * الثاني ان قاعدة أخذ ما به التوافق اعتباراً أدق كسر يتفقان فيه وذلك ان تأخذ العدد الذي اتى الاصح والاكبر وتنسب منه واحداً هو اثنا فبتلك النسبة يكون التوافق وبها يتفق العددين كسرة وتسعة فالتسعة تعد التسعة وتبقى ثلاثة ترد على الاصح فتبقى دون بقاء فنسب الواحد هو اثنا من الثلاثة التي هي عدد الاصح ومن لازمه عددها لا كبر فتجد السنة ثلثاً فالتسعة تتفق العددين وهو أدق كسر وهنا خمسة عشر التي تقضى الستين دون بقاء اذا نسب منهما الواحد هو اثنا كان ثلث الخمس أو خمس الثلث المأكل واحد وخمس ثلث الستين أربعة وقسمته على الواحد باربعة هو خارج قسمة الستين على الخمسة عشر وهو قد جعل التوافق

بالخمس وليس أدق كسر وهو المفتقر في باب معرفة ما به التوافق بين العددين ويمكن الجواب بأن ذلك قاعدة في المتوافقين بالمعنى الأخص اما بالمعنى الأعم فلا بل يعتبر الادق في المتوافقين بالمعنى الأخص ومطلق ذلك في المتداخلين وفيه ان مقتضى هذا التفصيل في الوفاقين في كلام المصنف بين ما يعتبر فيه الادق وما لا يعتبر فيه ذلك بل الأعم منه وهو ما وقع به التوافق في الجملة كان أدق أم لا لكن المصنف أطلق الا ان يقال اتكل على التوفيق وأحسن منه ان يقال ان اتخذا الوفاقين في هذا الباب على (١٩) ما قال جائز فلا يشترط فيه اعتبار الادق

اثنا عشر وخمس المقسوم عليه وهو ثلاثة فتزلهما هكذا ١٢

ثم تقسم على ما تقدم فيكون الخارج لكل واحد ٣

أربعة من الخمسة عشر * الثاني ان تحل المقسوم عليه ٤

الى أعداد التي تركب منها وتتخذها أئمة وتقسّم عليها المقسوم * ومثاله إذا قيل لك اقسّم

أربعين على عشرة فإنك تزلهما هكذا ٤٠

ثم تحل العشرة الى أعدادها التي ١٠

تركت منها وهي اثنان وخمسة فتكون هكذا ٢٠٠

ثم تنزل الاربعة في سطر وتقسّمها على الامام الاصغر وهو الاثنان ثم تنزل الاثنان تحت الاربعة وتطلب عدداً تضرب به فيها بقى به ما على رأسها وهي أربعة ليس الاثنان فتزلهما صفراً تحت الصفر على عين الاثنان في السطر الاسفل فيكون الخارج عشرين ثم تقسم هذه العشرين على الامام الاكبر الذي هو الخمسة فتزلهما تحت الخمسة تحت الصفر ثم تطلب عدداً تضرب به في الخمسة تقضى به ما على رأسه وهو عشرين ليس الا أربعة فتزلهما تحت الخمسة فيكون الخارج لكل واحد من العشرة أربعة * الثالث ان تفصل العدد المقسوم ثم تقسم كل فصل منه على جملة المقسوم عليه فخرج من كل قسمة جمعة فما كان فهو الخارج * ومثاله إذا قيل لك اقسّم أربعين على عشرة فإنك تزلهما هكذا ٤٠

ثم تفصل الاربعة على فصلين فيكون ١٠

كل واحد منهما عشرين ثم تقسم العشرين على عشرة يخرج اثنان ثم تقسم العشرين الاخرى على العشرة يخرج اثنان فتجمع اثنان الى اثنان يكون المجموع أربعة والله أعلم

تنبيه

ومن القسمة نوع يختص باسم المحاصات ولم يتعرض له المؤلف رحمه الله وأنا أذكر منه مثلاً على سبيل التقرير * ومثاله ثلاثة رجال لا حدهم ستة دنانير وللثاني اثنا عشر وللثالث أربعة وعشرون وتجروا فربحوا ثلاثين ديناراً كم لكل واحد منهم من الربح فوجه العمل في ذلك ان تضع جدولاً هكذا

٧	٣٠	٧	٤٢	
٢	٠٤	١	٠٦	زيد
٤	٠٨	٢	١٢	عمر
١	١٧	٤	٢٤	بكر

ثم تضع في الجدول الأول مال كل واحد منهم أمامه وتجمع ذلك على رأسه وتحقق عليه بنصف دائرة ثم تنظر بين الاجزاء وهي ما يبذل كل واحد فتجدتها تتفق بالسدس فتضع أوقافها في الجدول الثاني ثم تجمعها وتضعها على

والا كان اعتبار التوفيق واجباً لا جائزاً فاذا جازت القسمة مع البقاء على حالهما فمع توفيقهما بطلت جزءاً أولى فلهذا لا يجب اعتبار الادق بل ما به التوافق أدق كان أم لا لان أصل التوفيق جائز فلا يشترط فيه فليتأمل (قوله نوع يسمى الخ) وهو ما تكون فيه اجزاء المقسوم غير متساوية المقدار لا اختلاف سهام أربابها فهي قسمة على السهام لا على الرؤس لان ذلك في قسمة التساوي وهذه القسمة مبنية على الاعداد المتناسبة ولذا جرى فيها من وجوه العمل ما جرى في الاعداد المتناسبة كما بينها عليه في تعليقه فرائض الشيخ خليل والاعداد المتناسبة هي أربعة أعداد نسبة الأول منها للثاني كنسبة الثالث للاربع فلا بد من معرفة ثلاثة منها ليتوصل بها لمعرفة المجهول الرابع فتارة يجهل أحد الطرفين وأخرى الوسطين وفي الأول يضرب أحد الوسطين في الآخر ويقسم الخارج على أحد الطرفين في الوسط المعلوم يخرج الوسط المجهول فهي مركبة من ضرب وقسمة وهما نسبة سهم كل شخص من مجموع السهام كنسبة حظه من المقسوم فيضرب فيها بأنواع عمل الاعداد المتناسبة الجملة من تقديم الضرب وتأخير القسمة أو عكسه وغير ذلك التي لا تخفى على بصير بالفرن (قوله ولم يتعرض الخ) يعني هنا في باب الحساب والا فقد تعرض لها في باب العمل ونظاها كلام الشارح انه لم يتعرض أصلاً فتدبر (قوله تجروا) اذهبا فرض مثال ومثله ما إذا كان لكل منهم ذلك على خالده ثم ان خالد افسس فيتجاوزون ماله حيث لا يفيدين كل واحد يحاخص عماله قبل المفسس فتدبر (قوله ثم تنظر الخ) هذا لان طريق الاختصار عند اتفاق السهام مطلوب لانه يوجب خفة في العمل لما علمت ان القسمة مركبة من ضرب وقسمة وكما قل المضروبان والمقسومان خف العمل وكان أقرب للسلامة من الوقوع في الخطا فتارة تجد جميع السهام متفقة وتارة لا تجد الجميع بان لا تجد اتفاقاً بين كل سهمين فأكثر منها وتارة تجد بين بعضها دون بعض والاختصار منوط بتحقيق الاتفاق بين الجميع (قوله وتضعها) أي المجموع

المفهوم من تجمعها وأنت باعتبار كونه جملة من العدد أو الألف أو أي تضعها مجموعة المعلوم من قوله ثم تجتمعها وهذا الوضع لأجل أن تقسم عليها سوا بدى بالضرب ثم ثنى بالقسمة أم لا كما بينته (قوله على رأس الخ) هذا لأنه في حال القسمة يفضل ما لا يمكن قسمه عليه فينسب بالوضع تحت مواز الضلع صاحب النصب هذا ان بدى بالضرب ثم القسمة أو بضرب السهم في خارج قسمة المال على الخاصة فنخرج صحيح وكسر فيوضع الكسر تحت الخاصة (٢٠) وهي الامام وهذا اذا كان الامام أصغر كما عرفت فان كان منقطعاً حالته لا تغيّر

ووضعت لكل امام تجويفاً وضلعاً مبتدئاً في التنازل بالا كبر لا ينفك في حال القسمة على الألف ربما يفضل شيء يجعله تحت امامه ومثاله لا يخفى على متبصر في الفن لا تطيل به لانه وظيفة الشارح لا المحشى (قوله ثم تضرب الخ) اقتصر على طريق الضرب ثم القسمة وهو وجه من وجوه العمل ومنه القسمة ثم الضرب بان تقسم المال على الخاصة والخارج تجعله على رأسها تضرب فيه سهم كل واحد فالخارج هو ماله من المال ومنها غير ذلك لا يخفى على عارف بطريق الاعداد المتناسبة ووجوه عملها (قوله عليها) أي السبعة لا من حيث كونها مجموعة بل من حيث كونها الامام في المقام كما ان المقسوم يعتبر كونه سبعة لا سبعة اسباع في الكلام استخدام وهذه القسمة لنظر كم يخرج لك من عدد صحيح لتضيفه الى الصحيح وان بقي كسر لا ينقسم في مثال آخر أبقية تحت الضلع مواز بالبيت الامام (قوله تسمية) اعلم ان القسمة أعم من التسمية فتطلق حيث لا تسمية بخلاف التسمية فكل تسمية قسمة دون عكس (قوله فالفه الخ) أي اتخذ الكسرة أئة أي احفظه في حال كونه محلولاً لا تئة لأجل القسم عليه فان قلت قوله بعد الخ لناغني عنه بقوله أئة على ما قررت قلت نعم لكن محمل قوله أئة على جنس الأئة أي اتخذ الكثير اماماً للقسم عليه بعد حله لا تئة أو انه جمع

رأسه وتحقق على مجموعها وهذا هو الامام المقسوم عليه ثم تضعه على رأس الجدول الرابع وتحقق عليه ثم تضع المال أيضاً الذي وقعت الخاصة فيه على رأس الجدول الثالث وذلك ثلاثون وتحقق عليه ثم تضرب للاربع واحد في ثلاثين وتقسّم على السبعة يخرج أربعة دنانير وسبعادينار فنزل الأربعة تحت الثلاثين ونزل السبعين تحت السبعة في الجدول الرابع ثم تضرب اصحاب الاثنى عشر وقفه وهوائنان في ثلاثين وتقسّم على السبعة يخرج لك ثمانية دنانير وأربعة اسباع دينار فتضع الثمانية في الجدول الثالث وتضع الأربعة اسباع في الجدول الرابع ثم تضرب الثالث وقفه وهو أربع في ثلاثين وتقسّم على السبعة يخرج سبعة عشر ديناراً وسبع دنانير فتضع سبعة عشر ديناراً في البيت الاسفل من الجدول الثالث وتضع السبع في البيت الاسفل من الجدول الرابع فاذا انتهت الى هذا فقد تم العمل واختبار هذه المسئلة ان تجمع هذه الاسباع التي في الجدول الرابع تجدها سبعة فتقسمها عليها يخرج واحد صحيح فتدخل به تحت الجدول الثالث وتجمعه يخرج المقسوم وقس على هذا المثال ما يرد عليك * قال رضي الله تعالى عنه

الباب السادس في التسمية

- (تسمية نسبت للقليل * من الكثير فاعرف القليل)
- (فالفه أئة لتقسما * من بعد ان تحله فلتعلم)
- (والبده في تنزله بالاكبر * والبده في قيمتها بالأصغر)
- (وما بقي من الكسور يرسم * فوق الامام الذعليه يقسم)
- (واقسم على الذي يليه ماخرج * وافعل كما ذكرته بلا حرج)

يعني أن التسمية في الاصطلاح هو أن تنسب عدداً قليلاً من عدد كثير والعمل في ذلك ان تحل المسمى منه الى ائته التي تركب منها وتضعها في مرتبة الاكبر منها الى جهة اليمين والأصغر الى جهة الشمال على ما يأتي بيانه وتضعها أئة لتقسم عليها ما أردت تسميته يخرج لك المطلوب وذلك بان تقسم أولاً على الامام الأصغر ثم على الامام الاصح ثم على الامام الاعظم ثانياً وكذلك على الترتيب ما تئاته الأئة فا كان أثبتة على الامام ونسبته اليه فاسكان فهو ما يجب لكل واحد من آحاد المسمى منه من جملة المسمى * ومثال ذلك اذا قيل لك سم عشرين من ثلاثين فانك تنزلها هكذا ٢٠ من ٣٠ فانك تحل الثلاثين الى ائتها التي تركبت منها وذلك خمسة وستة فتزله هكذا ٥ : ٦ ثم تقسم المسمى وهو عشرون على خمسة وهو الامام الأصغر يكون الخارج أربعة فتزله على الستة وهي الامام الأكبر ثم تنسب الأربعة الى الستة فتكون ثلثين فيكون الخارج لكل واحد من آحاد الثلاثين من جملة المسمى ثلثين أي ثلثي واحد صحيح ويكون وضعه هكذا ٥ : ٦ والصفر الذي على الخمسة يكون ٥ : ٦

باعتبار المراد حرره (قوله ان تحله) هذا ان أمكن حله ولا قسمت على رتمته (قوله والبده الخ) هذا اصطلاح العشرين ولو شئت عكست أو بدأت في النكل بالأصغر أو بالا كبر (قوله الامام الخ) أي سواء كان هو نفس المقسوم عليه ان لم يحل لا تئة أو بعضه ان انحل لكن كلامه بعد يرشد الى تعيين الثاني هنا قد بر (قوله كما ذكرته) أي من أنه اذا بقي كسر يرسم فوق الامام (قوله بلا حرج) أي في حال كونك لا حرج عليك

(قوله وان تشأ الخ) أشار بهذا الى طريقة الاختصار في التسمية اذا كان بين المسمى والمسمى منه اتفاق جزء ادق أو مطلقاً (قوله هو المسمى) أي هو خارج المسمى اذا نسب للمسمى منه اذا المسمى ذو الوق لا نفس الوق أو يقال وفق باعتبار ومسمى من حيث انه نسب للوق لكن القصد الاخبار بان ما على الأئة هو ما يجب لكل واحد من آحاد المسمى منه من جملة المسمى لا الاخبار بان المسمى اذا فائدة فيه فلا بد من تحل في الكلام فتدبر (قوله مثل كسر الخ) هذا في بعض الصور اذا عبرت رؤس الأئة اما اذا عمر الاول منها فقط كما تقدم في المثال فهو كسر مفرد لا منتسب فالمراد ان ما على الأئة يكون في بعض الصور مثل كسر منتسب حرره (قوله بالا عشار) بان تسلط الاصغر على الاكبر يقنيه في مرة وتبقى بقية تسلطها على الاصغر يقنيه وتبقى عشرة تسلطها على البقية الاولى فنقنيه في مرتين فالعشر أفنت العشرين ولم يبق شيء فنسب منه واحداً هو ائتها فتجد النسبة العشر (٢١) (قوله في حل الاعداد الخ) لما قدم في باب

العشرين لما قسمت عليها لم يبق منها شيء والى هذا أشار بقوله فالفه أئة الخ وقوله الذعليه يقسم هو باسكان الذال أي وهي لغة في الذي وقوله وما بقي من الكسور يرسم فوق الامام يعني وما خرج من الكسور بعد القسمة يوضع على رأس الامام المقسوم عليه وينسب اليه كما أشار اليه أولاً * ثم قال رضي الله تعالى عنه

- (وان تشأ فانظر الى الاوافق * واعمل عليها عند الاتفاق)
- (فكل ما على الأئة نصب * هو المسمى مثل كسر منتسب)

هذا وجه ثان من وجوه العمل في التسمية وهو ان تنظر في المسمى والمسمى منه فان كانت بينهما موافقة أخذت وفق المسمى ووضعته ثم خطت تحته بخط ووضعته تحت ذلك الخط وفق المسمى منه ونسبت ما على الخط الى ماتحته فما كان فهو ما يجب لكل واحد من آحاد المسمى منه من جملة المسمى * ومثال من ذلك اذا قيل لك سم ثلاثين من خمسين فانك تنزل ذلك هكذا ٣٠ من ٥٠ ثم تنظر بين العددين فتجدهما يتفقان بالا عشار فتأخذ عشر المسمى وهو ثلاثة فتضعه وتحط تحته خطاً ثم تأخذ عشر المسمى منه وهو خمسة وتضعه تحت الخط هكذا ٣ ثم تنسب ثلاثة الى خمسة تجدها ثلاثة أخماس وقس على هذا ما يرد عليك * ثم قال رضي الله تعالى عنه ونقنابه آمين

فصل في حل الاعداد الى ائتها

- (قد ذكرنا حلها مقسمة * لازمة لكل من تعلمه)
- (النصف والعشر مع الخس لما * الصفر في أوله تقسما)
- (وان يكن مقتحماً بالخس * فذلك ذو خمس تفهم أسه)

يعني ان الخس وبين قد ذكرنا مقسمة مفيدة في باب القسمة والتسمية يلزم حفظها لانه لا بد من حل ما كان مركباً لاجل القسمة على الأئة والتسمية منها فلاجل هذا المعنى قال لازمة لكل من تعلمه أي يلزم من تعلم هذا العلم حفظها واتقانها لان كثيراً من مسائل القسمة وغيرها متوقف عليها واعمال لازمة وليقل واجبة حفظها كما قال ابن البن النبال يتوهم الوجوب الشرعي والعقلي وهما غير مرادين ههنا فاذا تقرر هذا فاعلم ان كل عدد في أوله صفر له النصف والعشر والخس أما ان له النصف فلان التقدير انه عشرات فيكون مركباً من ضرب اثنين

الى ما لا يمكن حله وتحفظ كل مقسوم عليه فما حصل لك من المحفوظ أولاً وثانياً فهو ما تركب منه عددك الاصل والثاني أعني الذي ليس في أول مراتبه صفراً فاما أن يكون عدد زوج أو فرد والاول بنطرح الطروح الثلاثة والثاني باثنين منها فاعرض على عددك الطرح القابل له فتارة بنطرح ولا يبقى شيء فتارة يبقى والباقي اما كذا واما كذا وتارة لا ينطرح فان انطرح دون بقاء فلك كذا وكذا وان بقي كذا فله كذا وان لم ينطرح أو بقي غير ذلك فكذلك اعرض عليه أمراً آخر بنطرح به الى آخر ما يأتي من التفصيل (قوله أسه) أي أصله أي أصل العدد الذي له خمس وفي نسخة أسه بالميم وهو غير مستدلل لانه لا معنى لفهم الاسم اذا غرابة فيه بعد تصور مدلوله ولان الروي السمين لا الهاء لعدم صلاحيته هنال (قوله كما قال الخ) أي نظراً للوجوب الصناعي (قوله انه عشرات) المراد جنسها لئلا يؤول عشرة فقط

(قوله خمس) كما إذا كان عشرين فأكثر إلى ما لا نهاية من العدد لان المئين مضعف العشرات التي هي مضعف الخمسات والألف مضعف المئين المضعف العشرات المضعف الخمسات ومضعف المضعف مضعف له (قوله فله النصف) لان كل عدد مضروب في اثنين مقام النصف فله نصف كما بينه ما بعده (قوله ذلك العدد) المضروب (قوله من عشرات) أي جنسها كما قدمنا (قوله في معنى ذلك) قبل المراد بالمعنى الصورة أي يضرب في صورة ذلك العقد كضرب اثنين في واحد صورة العشرة باثنين ذلك جنسها وضربها في اثنين صورة العشرين ذلك الخارج جنسها وقيل المراد به المشاركة له في الاسم فالثلثون يشار كهما في الاسم ثلاثة والأربعون أربعة فتضرب الاثنين في ثلاثة المشاركة للثلاثين في الاسم فتخرج ستة هي جنسها وفيه أنه لا يشمل عشرين ولا عشرة وفيه أن يسمى العشرين العشر مرتين ويسمى العشرة عشر مرة واحدة فتضرب الاثنين في اثنين أو في واحد يخرج المطلوب فتأمل (قوله فالتس الخ) ان قلت قد يكون له الثلث تكمة عشر قلت المراد ببيان ما يطرد والثلث لا يطرد إلا ترى خمسة وعشرين لانت لها (قوله للزوج والافراد) ولهم زوج الزوج وزوج الفرد لكن اعتبار الأوائل وقصد المصنف بقوله اعلم الخ بيان ما إذا كان مقتضا بعدد غير الخمسة وهو ما زوج كائنين وأربعة وستة وثمانية أو فردا كثلاثة وسبعة وتسعة إذا خمسة تقدمت (٢٢) (قوله يطرح الخ) بين ان الزوج ينطرح بالطرح الثلاثة اذ يمكن

أن ينطرح بكل منها اجتماعا أو على البديل وفي كلام المصنف إحالة على مجهول لانه لم يبين كيفية طرح سبعة وثمانية وتسعة ولأهل الحساب في ذلك أنواع من العمل كثيرة ولتقتصر على وجه واحد من كل منها وعلى وجه خاص بالجميع * فطرح تسعة تجعل مافي المراتب كأنها آحاد غير معتبرا أسوسها وتطرح الجميع تسعة تسعة مثاله ٨٧٩٨ مجموع أعداد أنواعها اثنان وثلاثون فالفضل خمسة * وطرح سبعة ان تجعل آخر عدد في سطره كأنه عشرات وما يليه آحاد وتطرحه سبعة سبعة فان انطرح فيهن وان فضل أبقينه نجا اعتبرته آحادا ثم تفعل بالباقي من المراتب ان كان ما فعلت بالأوليين بأن تعتبر الأخيرة عشرات وما قبلها آحادا وهكذا حتى يبقى ما عندك * وطرح ثمانية هين في الحقيقة يرجع لطريق طرح سبعة في المائل من حيث عدم الغاء الأسوس كما ترى ان تعتبر مافي أولى مراتب أعني مرتبة وفرض الآحاد آحادا ومافي مرتبة العشرات كل عشرة باثنين ومافي المئين من الفرد الواحد بأربعة وباقي المراتب ايا كانت مطروحة ثم تجمع المحفوظ وتطرحه ثمانية ثمانية وتوضيحه ان تنزل تحت الثلاثة الأولى من مراتب فافي مرتبة الآحاد يضرب في واحد ومافي مرتبة العشرات في اثنين لانها فاضل كل عشرة بعد طرحها بثمانية ومافي المئين من الاوتار في أربعة لانها فاضل طرحها بثمانية وتجمع الخارج ٥٦٤ وتطرحها ثمانية ثمانية وباقي المراتب ولو بلغت ما بلغت كيف كان عددها مطروحة العدد كما لا يخفى فلا يحتاج فيها العمل مثاله ٣٨٤ فتضرب الأربعة في واحد والثمانية في اثنين والمائة الفردية في أربعة محصل لما ترى اذا المائتان طرح مجموعها خمسة عشر فالفضل ٤٢١ سبعة والعمل العام في جميعها ان تسلك فيها مسائل العمل في طرح سبعة بأن تجعل مافي آخر المراتب كأنها عشرات وما قبله آحاد وتطرحه بأي عدد دشت حتى غير ما سبق وهكذا حتى تتم عملك فتدبر (قوله غبرا) أي فضل وبقى دون طرح (قوله فلأن تسعة مراتب عدد هالخ) كذا في غالب النسخ ولا معنى لذلك إلا تسعة مراتب وأيضا عدد المراتب المنطرحه بنسبة لا يتغير بكونه زوجا نعم فرض المسئلة ان مافي الأولى زوج وحينئذ أقول ان العبارة صوبت تارة بأن يقول في التعليل لان العدد انطرح بها وأخرى بأن يقول فلانه تسعة مراتب عددها

(واعلم بان جملة الاعداد * مقسومة للزوج والافراد)
(فيطرح الزوج بطرح التسعة * مع الثمان ثم طرح السبعة)
(فان طرحه بتسع فالسددس * له وتسع مع ثلث فاقبس)
(وجبت ست أو ثلاث غبرا * فالسددس والثلث له قدشها)

لأقدم الكلام أو لا على العدد الذي في أوله صفر وذ ك ما يلزمه من الاجزاء تكلم ههنا على اعداد الذي في أوله زوج أو فرد فذكر ان الأول ينطرح بطرح تسعة وطرح ثمانية وطرح سبعة فان انطرح بطرح تسعة فالسددس له والتسع والثلث أمان له تسع فلان تسعة مراتب سدد هازوج لان الفرض انه ينطرح بها واما ان له السددس فلان آحاده فرضت زوجا

الحقيقة يرجع لطريق طرح سبعة في المائل من حيث عدم الغاء الأسوس كما ترى ان تعتبر مافي أولى مراتب أعني مرتبة وفرض الآحاد آحادا ومافي مرتبة العشرات كل عشرة باثنين ومافي المئين من الفرد الواحد بأربعة وباقي المراتب ايا كانت مطروحة ثم تجمع المحفوظ وتطرحه ثمانية ثمانية وتوضيحه ان تنزل تحت الثلاثة الأولى من مراتب فافي مرتبة الآحاد يضرب في واحد ومافي مرتبة العشرات في اثنين لانها فاضل كل عشرة بعد طرحها بثمانية ومافي المئين من الاوتار في أربعة لانها فاضل طرحها بثمانية وتجمع الخارج ٥٦٤ وتطرحها ثمانية ثمانية وباقي المراتب ولو بلغت ما بلغت كيف كان عددها مطروحة العدد كما لا يخفى فلا يحتاج فيها العمل مثاله ٣٨٤ فتضرب الأربعة في واحد والثمانية في اثنين والمائة الفردية في أربعة محصل لما ترى اذا المائتان طرح مجموعها خمسة عشر فالفضل ٤٢١ سبعة والعمل العام في جميعها ان تسلك فيها مسائل العمل في طرح سبعة بأن تجعل مافي آخر المراتب كأنها عشرات وما قبله آحاد وتطرحه بأي عدد دشت حتى غير ما سبق وهكذا حتى تتم عملك فتدبر (قوله غبرا) أي فضل وبقى دون طرح (قوله فلأن تسعة مراتب عدد هالخ) كذا في غالب النسخ ولا معنى لذلك إلا تسعة مراتب وأيضا عدد المراتب المنطرحه بنسبة لا يتغير بكونه زوجا نعم فرض المسئلة ان مافي الأولى زوج وحينئذ أقول ان العبارة صوبت تارة بأن يقول في التعليل لان العدد انطرح بها وأخرى بأن يقول فلانه تسعة مراتب عددها

زوج أي عدد كل مرة زوج اما زوج واحد كثمانية عشر أو أكثر كسبعة وثلاثين وفي بعض النسخ فلان تسعة مراتب عدد هازوج وهي ظاهرة أي التسعة الحاصلة في مراتب أي العدد عدد تلك التسعة زوج دائما لانه اما تسعتان أو أربعة أو ست وهكذا ضرورة ان العدد مبدوء بزوج وطرح بالتسعة والخارج طرح فغير مراتب العدد والمراد مرتبتان فأكثرا لان الجمع عند الحساب اثنان فأكثرا كاهل الفرائض وأهل المنطق وضرب عدد ه للتسعة ويضعف هذا ان طرح تسعة يقطع النظر فيه عن الأسوس فتدبر بطرح تسعة مرة واحدة كائنين وثلاثين وأربع مائة وقد يكون أكثر وجهه على الاصل المختصر منه هذا الضرب بعيد ويظهر لي ان في النسخ صحف فيه مراتب بمراتب لقرب التصحيف وهو خبر ان أي ان التسعة مراتب أي كررت أكثر من مرة عدد المراتب زوج لأنها اما أن تكرر مرتين أو أربع أو ست أو ثمانية على توالي الأزواج فليتأمل بلطف (قوله وكذا ١٩٩٩٨) هذا مطروح بطرح تسعة دون فضل فله السددس والتسع والثلث فعلى أي عدد دشت اقسام عددك عليه ولتقسعه على تسعة يخرج ٢٢٢٢ فحفظ التسعة على حدة ثم تأ في لهذا الخارج تعرض عليه الطروح الثلاثة لا ينطرح بواحد منها فتعلم ان له النصف قضا عبايا في المصنف فتقسم على مقام النصف وهو اثنان ١١١١ فتعطف الاثنين قبالة التسعة لما علمت ان بدء التثنية بالأكبر ثم تأ في لهذا الخارج فتلقبه مبدوءا بالفرد فتعرض عليه ما ينطرح به فلا تلغيه (٢٣) ينطرح به فلا ينطرح بتسعة أسوس ولا بسبعة فتقسعه

على الاعداد الصم لتعلم هل هو مركب أم لا فتبدا بالقسمة على أولها وهي الثلاثة فلا ينقسم ثم على الخمسة فكذلك ثم على السبعة فكذلك ثم على الاحد عشر فتجده ينقسم عليها ويخرج مائة وواحد فتعطف الاحد عشر مع ما حفظت قبل التسعة ثم تأ في لهذا الخارج وهو مبدوء بفرد فلا ينطرح لا بطرح تسعة ولا بطرح ثمانية فتعطف به نحو الاعداد الصم مبتدئا بقسمة على الأول منها فالأول فلا تلغيه ينقسم على الثلاثة ولا على الخمسة ولا على السبعة ولا على الاحد عشر فلا تطلب بعده بقسمة على عدد أصم كثلاثة عشر لقاعدة ان مربع المقسوم عليه الاصم اذا ناب على العدد المقسوم تقف عنده بالقسمة وتعلم ان عددك أصم غير مركب من شيء ضرورة ان العدد لا يقل لا يتركب من ضلعين من بعدهما أكثر منه فتضم الواحد والمائة الى ما حفظته يكون المجموع المائة

وفرض ان تسعته تكون زوجا فيكون له سددس قطعوا امان له الثالث فلان كل ماله سددس فله ثلث ومثال ذلك ٣٦ وكذلك ٥٩٤ وكذلك ١٩٩٩٨ الى غير ذلك وأما ان بقي منه ستة أو ثلاثة فالسددس له والثلث فلانه مهما قسم على ستة انقسم على ثلاثة ومتى يكون له سددس يلزم من ذلك أن يكون له ثلث والى جميع ما ذكرنا أشار له بقوله فيطرح الى آخر الايات الثلاثة ومعنى قوله غبرا أي بقي * ثم قال رضي الله تعالى عنه

(واطرحه ان بقي غير ذلك * طرح الثمان تسع المسالك)
(فالثلث والرابع له ان طرح * وان بقي أربع فرج انضج)

يعني فان لم ينطرح بطرح تسعة ولا بقي منه ستة ولا ثلاثة بل بقي منه اثنان مثلا أو أربعة أو خمسة أو سبعة فانك تطرحه بطرح ثمانية فان انطرح فالثلث له والرابع امان له الثمن فلان الفرض انه انطرح بطرح ثمانية اما مرة واحدة أو مرات وعلى كذا التقدير ين فله الثمن واما ان له الربع فلان كل ماله الثمن له الربع والله أعلم * مثاله ١٦ وكذلك ٢٤ وكذلك ٣٢ وكذلك ٤٠ وكذلك ٤٨ وكذلك ٥٦ وكذلك ٦٤ الى غير ذلك من الأمثلة ويعرف منه بقسمة على ثمانية ورابعه بقسمة على أربعة واستغنى المؤلف عن ذكر النصف لأنه لازم لما ذكرنا امان لم ينطرح وبقى منه أربعة فله الربع ويبيانه ان هذا العدد منطرح بطرح ثمانية اما مرة واحدة أو أكثر فله ثمن والباقي أربعة فله ربع واحد * ثم قال رضي الله تعالى عنه

(وان تبقى ما عدا ما قد شرح * فاطرحه طرح سبعة فان طرح)
(فذلك ذو سبع وان لم ينطرح * فليس الا النصف فردا يتضح)

يعني ان العدد اذا لم ينطرح بطرح ثمانية ولا بقي منه أربعة فانك تطرحه بطرح سبعة فان

التي تركب منها عددك المفروض وهو ١١ : ١١ : ٩ : ٢ اذا ضرب واحد منها في آخر والخارج حتى تنتهي خرجت الى عددك المفروض وهو امتحان صحة العمل فقس على ذلك والله أعلم (قوله ولا بقي الخ) أي وانطرح بها السكن بقي غير ما تقدم (قوله اثنان مثلا أو أربعة الخ) يعني عليه اذ بقي واحد وثمانية وكلام المصنف يشمل ذلك وقد يقال لا حصر في كلامه لقوله مثلا فانه كما يكون معناها باعتبار كل عدد ذكره يكون باعتبار المجموع فتأمل (قوله اما مرة واحدة) كما في الاربعة والعشرين وكذا في الاربعين حسبما ألقينا اليك من بعض عمل ذلك الخاص وبعض القاصرين صوب الواحد قائلا ان كل عدد مما تقدم تكررت فيه الثمانية فلما معنى لكون الطرح بها مرة واحدة وأعوذ بالله من القصور في الاربعة والعشرين تضرب الاربعة في واحد بأربعة والثلاثين في مرتبة العشرين في اثنين بأربعة فالخارج أربعة وأربعة المجموع ثمانية فقد طرح مرة واحدة وكذلك الاربعون تضرب الاربعة في اثنين بأربعة فالخارج أربعة وأربعة هذه العناية فيها تحمل اذ كلام المصنف لا يصدق كما ترى ابا اذا طرح ثمانية بقي غير أربع لكن قصد عام الفائدة فتعلم له وادخل ذلك تحت العناية أو يقال وهو الصواب ان قوله اذا لم ينطرح أخذه من قول المصنف قبل فان بقي الخ المقابل للأنطرح بثمانية فهو موضوع المئين هنا

فلذا أخذت توطئة في العناية بأي لم ينطرح بمائة بمقتضى ما تقدم ولا يعني أربعة بمقتضى ما هنا ونحو هذا يقال في عناية الشارح السابقة في المتن السابق فتأمل (قوله لأن الغرض) أي فرض المصنف في جميع ما تقدم من قوله فيطرح الزوج الخ إلى هنا وأما المبدوء بالفرد فسيا في قريحاكم طرحه (قوله هذا الخ) أي جميع ما تقدم وهو دخول على النظم (قوله وفرد هذا الخ) أشار إلى أن ما كان مبدوءاً بفرد كواحد وثلاثة على توالي الأفراد التسعة فينطرح بالتسعة والسبعة دون المائة لأنه غير مبدوء بزوج (قوله طرحته بتسع) أي انطرح وفي دون بقائه شيء بدليل ما بعده (قوله وان في الخ) مقابلة أنه بقي غير ذلك من الواحد للمائة مائة والثلاثة والستة وأول ما ينطرح ولا مرة بطرح تسعة وهو المشار إليه بقوله بعد وان في الخ (قوله ٢٧) تنطرح بطرح تسعة في مرة فتقسمها ان شئت على تسعة مقام التسع يخرج ثلاثة فالثلاثة والتسعة ضلعاها أحدهما منطوق والآخرا أصم أو ثلاثة مقام الثلث لأن لها تسعا وثلاثا يخرج تسعة فهما ضلعاها (قوله ٤٥) هي مثل ما قبلها في انطرح مرة بطرح تسعة فالثلاثة منها ما تقدم من القسمة يخرج ضلعاها وهما تسعة وتسعة أحدهما أصم والآخرا منطوق فان شئت أبقيته دون حل وان شئت حلته للثلاثة وثلاثة لأن له الثلث تقسمه على مقامه يخرج ما ذكره وهي وان كان لها التسع حتى يكون لها ضلعان من واحد وتسعة كـ كن لما كان الضرب في واحد لا يوجب زيادة في المنسوب (٢٤) أني فأني اعتبارا لواحد أو مائة (قوله ٦٣) هي مركبة من

سبعة وتسعة وان شئت من ثلاثة وثلاثة وسبعة حسبما أشرنا اليه (قوله ٨١) هي مركبة من تسعة مرتين وان شئت من ثلاثة وأربعة وسبعة وان شئت من اثنين مرتين وثلاثة وسبعة ان اعتبر الحل لادق امام (قوله ٩٩٩) هي مركبة من عددان أصم ومنطوق هي سبعة وثلاثون وتسعة وان شئت من سبعة وثلاثين وثلاث ثلاث مرات (قوله ١٥٣) هي مركبة من عددان أصم ومنطوقها سبعة عشر وتسعة وان شئت من سبعة عشر وثلاثين مرتين فتكون مركبة من ثلاثة أعداد أصم وذلك يسهل القسم على مقام الثلث

(وفرد هذا بطرح تسع بطرح * وطرح سبعة كذلك يوضح)
(فان طرحته بتسع فالتسع * له وثلاث فتفهم واتبع)
(وان بقي ثلاثة أو ستة * فذلك ذو ثلث فثبت)

يعني ان مرتبة الآحاد اذا كان فيها فرد فانه يختبر ذلك العدد بطرح تسعة وطرح سبعة فان انطرح بطرح تسعة فالتسع له والثلث أما ان له التسع فلان الغرض انه ينطرح بها فلا بد ان يكون له تسعة مرة أو أكثر فغلي هذا يكون له التسع وأما ان له الثلث فلان كل تسعة مركبة من ضرب ثلاثة في مثاليها فيكون له ثلث قطعا * ومثال ذلك ٢٧ وكذلك ٤٥ وكذلك ٦٣ وكذلك ٨١ وكذلك ٩٩٩ وكذلك ١٥٣ وكذلك ٢٧٥٣١ الى غير ذلك من الأمثلة

ويعرف

والخارج حيث لا ينطرح على أول عدد أصم هي الثلاثة يخرج سبعة عشر فالأربعة ثلاثة صم كما ترى (قوله ٢٧٥٣١) هذه لها الثلث والتسع تلك القسمة على أي مقام منهما وليكن مقام التسع يخرج ٣٠٥٩ لا تنطرح الا بطرح سبعة فتقسمه على سبعة مقام السبع لأن له السبع يخرج ٤٣٧ فلك محفوظان تسعة وسبعة فالخارج الاول مركب من هذا الخارج وسبعة عدد أصم فتأتي للضلع الآخر وهو الخارج فلا تلتقيه ينطرح بشي مما تقدم فتطلب الاطلاع على حاله هل هو منطوق أو أصم في الأعداد الصم فتبدأ بقسمته على أولها وهي الثلاثة فلا تلتقيه ينقسم دون فضل ثم على الخمسة فكذلك ثم على السبعة ثم على الاحد عشر ثم على الثلاثة عشر ثم على السبعة عشر فتجد الامر في كل حال ينقسم عليها مع الفضل ومربع سبعة عشر أقل من العدد الخمس حالة فتطلب لها تسعة عشر فتقسم عليها دون فضل والخارج ثلاثة وعشرون وفضلهاها ثلاثة وعشرون والمقسوم عليه ولو لم ينقسم على تسعة عشر لكان عليه بكونه أصم لأن مربع الاصم بعدها ينقسم على سبعة وثلاثين وأربعين فلا يتصور تركبه من المربعين اذ لا ينال الاقل من الاكثر فتعلم يقينانه أصم وتقف كأي ما يقيد ذلك ثم تأتي الى هذين الضاميين وهما ثلاثة وعشرون وسبعة عشر فلا تلتقيهما ينطرحان بما تقدم فتطلب أمرهما في الأعداد الصم فلا تلتقيهما ينقسمان دون فضل قط فتجعل نفسيهما امامين فتصيرا مائة ٢٣ : ١١ : ٩ : ٧ وان شئت عند الثاني فالقسم على ثلاثة تكون ٢٣ : ١٩ : ٧ : ٣ : ٣ : ٣ وقس على هذا ما يأتي لك فقطن

(قوله مثله ٢١) اعترض بأنه ينطرح بطرح تسعة وتفضل ثلاثة فلا يحسن جعله صم الا ينطرح بها والفضل ثلاثة وأقول هذا عجيب فان قاعدة طرح تسعة على ما اشتهر وقد مناه ان تقسم عدد المراتب دون أسوسها وتضم بعضها البعض وتطرح وههنا المطروح ثلاثة وهي لا تنطرح طرح تسعة أصلا فضلا عن طرحها بها والفضل ثلاثة نعم اذا اعتبر طرحها بالطريق العام الذي ألقيناه اليه انطرح بها وفضل ثلاثة لكن الشارح لم يعتبره ولو اعتبره لا يوجب ذلك تصويب كلامه بما علمت ان للطروح تسعة طرقا فيحصل في كل مقام على ما يليق به (قوله وكذلك ٦٣) هذا في ذكره بحث لا نه ينطرح بطرح تسعة ولا يفضل شيء كما يشهد به العمل وجعله من مثل ما ينطرح بها فيما سبق سواء اعتبر الطريق المألوف أو غيره لكنه اعترض على مثال وليس من دأب المحصل وقصدنا مجرد التنبيه لمن عساه يغفل (قوله قسم الخ) أي بان تقول واحد من أحد عشر مثالا عند القسم عليها مع الفضل (قوله قد علم) أي علم بالقسمة أو التسمية أي (٢٥) ما خرج بالقسمة أو التسمية عليه أو منه وحصل فضل في القسمة فسمه من

المقسوم عليه وتعلم بعدم القسمة على ذلك انه أصم لكن قوله قسم الخ ان اعتبرته في حال القسم على الاثمة فائدة وان اعتبرته في حال قسم العدد المختبر حاله فلا فائدة له لانه اذا حصل فضل ولم ينقسم على غيره من الأعداد الصم علمنا انه أصم وجعلناه برمته اما بالتسمية من أجزائه لا تقصدها حتى ينص عليها فتأمل (قوله عددا) أي عدد أصم اختبرت حاله بقسمه على أي عدد شئت من الأعداد الصم والاحب البداية بأصغرها وكون هذا امر اده يشهد به المساق والا فكلما به مجردة يشمل العدد غير الاصم (قوله وتعلم انه الخ) هذا لا يتوقف على مجرد القسم على أي عدد كان من الأعداد الصم بل انما يترب على قسمه على عدة أعداد صم حتى تبلغ لعدد مرتبة أعظم من المقسوم فينشد تعلم يقينانه أصم كأي ما يقيد واما مجرد القسم على عدد ما ولو واحدا وحصل فضل دون مبالغة في النظر بقسمه على عدد أصم أكبر منه فلا يتم العلم المذكور ألا ترى في مثال الشارح

ويعرف تسعة بقسمه على تسعة وثلثه بقسمه على ثلاثة وإلى هذا أشار بقوله وفرد هذا بطرح الخ وأما ان لم ينطرح ولكن بقي منه ثلاثة أو ستة فانه يكون له ثلث لأن المنطرح اما أن يكون تسعة واحدة أو أكثر وعلى كلا التقديرين فله ثلث والغرض ان الباقي بعد الطرح اما ثلاثة أو ستة وكل واحد منهما فله ثلث فيكون للجميع ثلث قطعا ويعرف قدره بقسم المفروض على ثلاثة وإلى هذا أشار بقوله وان بقي ثلاثة أو ستة الخ * ثم قال رضى الله تعالى عنه

(وان بقي غير ما قد ذكرنا * فاطرحه طرح سبعة واعتبرا)
(فان طرحته بذلك الطرح * فذلك ذو سبع تفهم شرحي)

يعني اذا لم ينطرح العدد بطرح تسعة ولا بقي منه ثلاثة ولا ستة فانك تطرحه بطرح سبعة فان انطرح فالتسع له مثاله ٢١ وكذلك ٣٥ وكذلك ٤٩ وكذلك ٦٣ وكذلك ٧٧ الى غير ذلك من الأمثلة وان لم ينطرح بطرح سبعة فيطلب في الأجزاء الصم فانه منها وإلى هذا أشار بقوله (وان يكن لم ينطرح فهو الا صم * قسم من أجزائه ما قد علم)

يعني ان العدد المفروض اذا لم ينطرح وقسمته على عددا وبقيت منه بقية فسمها أي انسيها من الامام المقسوم عليه وتعلم انه أصم ووجه العمل في طلبه بالقسمة على الأجزاء الصم اذا كان ذلك العدد المفروض لا تعلم هل هو مركب أو أصم فتتظر أول الأجزاء الصم وذلك ثلاثة فتقسم ذلك العدد المفروض عليه فان انقسم عليه فتعلم ان ذلك العدد مركب من ضرب ثلاثة في الخارج من القسمة * ومثاله اذا قيل لك ثلاثة وثلاثون هل هو مركب أو أصم فانك تترها هكذا ٣٣ ثم تقسم على ثلاثة ٣٣ يخرج أحد عشر ١١

فتعلم انه مركب من ضرب ثلاثة في أحد عشر ولو خرج فيه كسر لبان انه أصم فان لم ينقسم فتطلب ثاني الأجزاء الصم وهو خمسة وتقسم عليه فان انقسم فهو مركب من ذلك الجزء ومن الخارج وان لم ينقسم عليه فتطلب الجزء الآخر وهو سبعة وتقسم عليه ولا تزال تفعل كذلك

(٤ - الدرة) وهو ٢٧٥٣١ لما قسمنا ٤٣٧ على أصغر الأعداد الصم وفضل شيء ولم يحكم عليه بأنه أصم حتى استقصينا النظر فيه فلقيناه بقسمه ١٩ مركبا منطوقا غير أصم فانيه انه مركب من عددان أصم وهو لا يوجب أصميته فيحصل كلامه في الشرط على ما يوافق آخره فيقدر هكذا وقسمته على عددا ما بالغت حتى وصلت لعدد مرتبة أعظم من المقسوم ثم قوله فسمها أي انسيها الخ لا محل لذكره هنا حسبما علمت مما قد مناه في قول المصنف قسم الخ فتأمل بل الا بأنه لا يحصل الا بالقسمة على الخمسة لان مربعها أقل من المقسوم فيعلم بذلك أصميته فان مربع سبعة أعظم منه فهذا منه مثل عبارته السابقة الآية في المعنى المراد الا أن يتمحل بان المراد انه أصم بالنسبة للعدد المتصدي للقسم عليه فلا ينافي انه غير أصم اذا قسم على الاكبر منه والاستقصاء النظر فيه ولا يقتضي حينئذ انه يحكم عليه بالأصم مطلقا بدليل قوله فان لم ينقسم الخ لانه ان كان مراده انه أصم على الاطلاق لم يكن لطلبه لثاني الأعداد الصم معنى فتنبه له

(قوله كان الخارج أعظم الخ) بالاولى ان يكون مربع السبعة أعظم فتعلم من طلب العدد الذي تريد ضرب المقسوم عليه فيه أي يمكن ان يكون مربع المقسوم عليه اقل أم لا وبعض المهلسين صوب ستة بسبعة قائلا ان التربع ضرب العدد في نفسه لا في مخالفه وأنت خير بان الشارح بصدد طلبه عدد يضرب في السبعة ليفنى به ما على رأسها فتراه بدأ من الخمسة وطلع وحصل له في الاثنان ان مربع المقسوم عليه أكثر من المقسوم من خارج ضرب الستة في سبعة وليس بصدد ضرب السبعة في مثلها يعلم مقدار خارج من المقسوم ولو صح ما قال لم يكن لتخصيص التصويب بالسبعة وجه بل الخمسة أيضا كذلك لانها مخالفة للسبعة واعوذ من رجل لا يتوصل لفهم مقاصد الناس ولا يشم للفرن رائحة ثم تراه ينتقد وما أحقه باتقاد نفسه وما فيها من خجود الفطنة قاله تعالى يحفظنا ويلهمنا الصواب (قوله وعد الخ) عطف على قال ويحتمل انه حال من ضمير قال على حذف (٢٦) قد أي قال في حال كونه عادا الابواب الخ (قوله آلة) اعلم ان ما به الاختبار هو الآلة لا النفس

الاختبار لانه طلب خبر الشئ ومعرفة حاله وهو وصف للخبير لا نفس المختبر به أو يراد بالاختبار المحمول عليه هنا المختبر به بخلافه في الترجمة فعلى بابه اذ معنى الترجمة باب في بيان كيفية اختبار العمل وامتناعه ولذا لم يقل هو آلة بل أظهر في مقام الاضمار ليعلم انه أراد به هنا غير ما تقدم أو يكون المعنى ذو آلة فعلى هذا المراد به السابق وأظهر لاجل مساعدة الوزن فتأمل (قوله غاية) يحتمل ان مراده أهميته أعظم من كل مهم ولا يصح ارادته هنا اذ المقصود هنا أهم منه والفقهاء أهم من مقصودنا والحديث أهم مما تقدم والتفسير أهم مما تقدم وعلم أصول الدين أهم مما تقدم فيعمل على ان المراد انه مهم غاية في باب الوسائل في هذا الفن فهو أهم منها ومن وسائل هذا الفن معرفة الاشكال وغير ذلك حوزة (قوله لانه الخ) أي وأما غيره من وسائل الفن فليس بهذه المثابة (قوله الصحيح) أي من الفاسد (قوله هذا القسم الثاني) على الإشارة ما تقدم وأشار اليه بإشارة القريب تنزيلا لها منزلة الحاضر المشاهد والافهى قد

حتى تنهى الى جزء أصم يكون مربعه أي الخارج من ضربه في نفسه أعظم من العدد المفروض فتعلم ان العدد المفروض أصم * ومثاله اذا قيل لك سبعة وثلاثون هل هي مركبة أو أصم فتزله هكذا $\frac{37}{12}$ ثم قسمها على ثلاثة يخرج لك اثناعشر وثلاث هكذا $\frac{12}{3}$ فتعلم انه لا ينقسم عليه فتطلب جزءا أعلى من ثلاثة وذلك خمسة فتقسم المفروض على خمسة فيخرج سبعة وخمسان هكذا $\frac{7}{3}$ فتعلم انه لا ينقسم عليه فتطلب أيضا جزءا أعلى من الخمسة وذلك سبعة فتقسم المفروض عليه هكذا $\frac{7}{37}$ فتطلب عددا تضربه في السبعة فان ضربنا فيها خمسة بقي اثنان وان ضربنا فيها ستة كان الخارج أعظم من المفروض فيعلم ان سبعة وثلاثين من الاجزاء الصم والضابط في هذا الباب ان تقسم العدد المفروض على الاجزاء الصم جزأ بعد جزأ حتى تنهى الى جزء يكون مربعه أعظم من العدد المفروض فاذا لم ينقسم عليه فاعلم انه من الاعداد الصم وبيانه انا اذا انتهينا الى الجزء الثالث من الاجزاء الصم الذي هو سبعة ولم ينقسم العدد المفروض عليه علمنا انه أصم لان مربع السبعة وهو الخارج من ضربه في نفسه أعظم من المفروض * ثم قال رضى الله عنه

باب السابع في الاختبار

وهو المراد بالشرح يعني في اول الكتاب حيث قال تسمية وشرح وعد الابواب التي اشتمل عليها هذا الكتاب

(الاختبار آلة قد علمنا * يفيد في جميع ما تقدم)

(وهو مهم غاية لانه * يميز الصحيح فاساك فنه)

لما بين أنواع هذا القسم الثاني وهو الذي يطرح فيه الاقل من الاكثر أكثر من مرة واحدة وذكر انها ثلاثة وبين وجه العمل بكل واحد منها اراد ان يبين وجه اختبار صحة الاعمال من

سلفت لاسيما على القول بأن الالفاظ مجردات تقطعها تعد من قبيل الغيبة وقد مر سابقا ان الطرح على قسمين قسم فيه خطئها طرحت القليل من الكثير مرة واحدة وآخر طرحه أكثر من مرة فالاول هو أحد الابواب الخمسة وهي الضرب والجمع والطرح والقسمة والتسمية والقسم الآخر وعدا بانيه وهو ما قدمه وهو طرح سبعة وعمانية وتسعة وهو المراد بثلاثة هنا وبين أنواع ذلك في حل الاعداد لا تمها ولم يبين قاعدة كل بل اتكل فيه على الموقف قال بين أنواع ولم يقل وبين كل واحد منها (قوله أكثر من مرة) أي هذا شأنه فلا يتناقض انطراحه بما ذكر مرة واحدة كافي ١٣ عند انطراحها بطرح تسعة على الطريقة المألوفة فتدبر (قوله ثلاثة) هي طرح تسعة وسبعة وعمانية وقوله انها أي باعتبار ما اشتهر أو باعتبار ما اراد ذكره والا فكل عدد ما عدا الواحد يصح طرح الاعداد بها بوجود طرح سبعة المذكور في كتب دقائق الفن فتدبر (قوله وجه الخ) أي من حيث ان العددا ما أن يكون مبسدا أو بعددا أم لا والمبدوء بعددا ما زوج أم لا والمبدوء بزوج ينظر بثلاثة ويفرد ب اثنين وعند طرحه بأي منها اما يخرج طرح أو يفضل أم لا ينظر الخ هذا المراد بوجه العمل

وليس المراد به كيفية الانطراح ما اذ لم يبينه بل بيناه نحن فتدبر (قوله ومنفعله) بكسر العين لان الفعل لازم (قوله أحد الخ) اما المجموع أو المجموع اليه (قوله من خارج) أي خارجهما عند الجمع (قوله الآخر) أي الاحد الآخر (قوله أو طرح الخ) أي بأحد الطروح السابقة الثلاثة به اما الثلاثة ان بدى بزوج أو اثنين ان بدى بفرد وان بدى بصفر فهو صالح لجميعها لانه في قوة المبدوء بزوج لان ما بعده عشرات مفردة أو مضعفة وهي زوج فتأمل (قوله فوجه) أي الجواب وان خرج طرح نزلت ان شئت صفرًا وقابلت به وان شئت نزلت ما طرحت به وبه قابل وعليه اقتصر الشارح (قوله اطرحة السطرين) أي كلاً على حدة فتارة يخرج اطرحة وأخرى غير طرح وأخرى مختلفا بصورتين في خروج الطرح فيهما ان شئت وضعت صفرا قبالة المحفوظ وان شئت أخذت في كل ما طرحته به وجمعتهما وطرحتهما بما طرحت به الخارج فاذا انظر أحدهما دون فضل فخذ ما طرحت به أولا وقابل به وان خرج غير طرح جمعت وطرحتهما بما طرحت الخارج والفاضل قابل به الى آخر العمل (قوله ما بقي) أي في طرح كل واحد منهما وان خرج اطرحة أخذت ما طرحت به على ما تقدم (قوله واطرحة) أي ان قبل فان لم يقبل قابلت بعينه (قوله كالجواب) أي في صورة الصواب وخلافه في صورة الخطأ فان قلت يحتمل اذا خرج خلاف الجواب ان الخطأ في الاختبار لا في أصل العمل كاحتمال خطأ الاختبار وأصل العمل معاني صورة الموافقة فلا يدل قطعا على الصواب قلت هو دليل ظني لا قطعي وتقوى دلالة في صورة الموافقة (٢٧) لضعف احتمال اتفاق العاملين خطأ فتأمل

خطئها فقال الاختبار آلة الخ والالا حقيقتها هي الوساطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره اليه كالمنشأ للنجار وهي مفيدة في جميع ما تقدم ذكره الجمع وما بعده * ثم قال رضى الله عنه

(ان اختبار الجمع ذو وجهين * اما بطرح أحد السطرين)

(من خارج فاعلم ويبقى الآخر * فواضح ببيانه وظاهر)

(أو طرح الخارج والباقي الجواب * فجا جعل فوقه بلا رتيب)

(ثم اطرحة السطرين واجمع ما بقي * واطرحة يبقى كالجواب السابق)

يعني ان الجمع في اختبار صحته وجهان * الاول منهما ان تطرح أحد السطرين اما المجموع أو المجموع اليه من الخارج يبقى السطر الآخر * الثاني ان تطرح الخارج من المجموعين على ما تقدم فان كان فيه ما ينطرح طرحته فباقي وضعته في جانب اللوح وعلمت عليه علامة تشعر بانها الجواب وهو جيم هكذا ج ثم تطرح السطرين المجموعين على ما تقدم أيضا وتحفظ الباقي من كل واحد منهما وتجمعه آخر فان كان فيه ما ينطرح طرحته فباقي ان كان مثل ما بقي من الخارج فالعمل صحيح والا فهو خطأ * ومثال الاول اذا قيل لك اجمع أربعة وثلاثين وخمسة مائة الى أحد وعشرين ومائة فانزل ذلك هكذا ٦٥٥

ثم تجمع على ما تقدم يكن الخارج خمسة وخمسين وستة مائة تختبر ٥٣٤

صحة العمل بان تطرح أحد السطرين من الخارج يبقى الآخر ١٢١

فان طرحت المجموع اليه يبقى المجموع وان طرحت المجموع يبقى المجموع اليه * ومثال الثاني اذا قيل لك اجمع خمسة وأربعين الى خمسة وعشرين فانزل ذلك هكذا ٧٠

ثم تجمع على ما تقدم فيكون الخارج سبعين ثم تختبر صحة العمل بان تطرح ٤٥

الخارج فتجده طرحا وهي سبعة ثم تطرح السطرين فيكون الباقي منهما سبعة ٢٥

فتعلم ان العمل صحيح

(واختبر الطرح بجميع الطرفين * لكي يكون وسطا بغيرمين)

فان قلت الجمع يمتنع بالطرح والطرح بالجمع كما يأتي فهذا دور قلت لا دور الا ان توقف امتحان أحدهما على الآخر مع ان الطرح كما يأتي يمتنع بالطرح فتدبر (قوله وهي سبعة) أي بطرح سبعة لانه لا ينطرح هنا بسبعة اذ لا يحتملها فتطرح السطرين بها وان أمكن أحدهما بالثلاثة لوجوب الموافقة فيما تطرح به الأسس طرحت هذه السبعة تنزلها على احدى زاويتي نصف صليب هكذا $\frac{17}{4}$ ثم تطرح كل سطر على حدة وتجعل فاضل أحدهما على رأس الخط القائم والآخر تحته في المثال تضع ذلك هكذا $\frac{17}{4}$ ثم تضم ما تحت الى ما فوق وتطرحه ان انطرح كما هنا فالخارج طرح فخذ ما طرحت وقابل به المحفوظ كما ترى $\frac{17}{4}$ ولو وضعت صفرا الكنت تقابل بالصفر هكذا $\frac{17}{4}$ لان الخارج طرح فاحفظه وقس عليه ما انظره $\frac{17}{4}$ تنبيه * الناظم ذكر

الطرح في نظمه أكثر من مرة في أول مرة أراد ما هو من الابواب الخمسة وفي البواقي أحد الطروح الثلاثة فتفطن (قوله الطرفين) أي غير الملاقى لسطر الباقي والباقي هو الوسط وهو المطروح منه لانك تجعل الباقي فوق لا تحت فتدبر (قوله لكي يكون الخ) فان كان خارج جمع السطرين موافقا للوسط فالعمل صحيح والا فهو فاسد وسيأتي هنا من السؤال والجواب نحو ما تقدم بل ولو في كل اختبار يأتي عند خروج الموافقة والمخالفة فتفطن

(قوله الوسط) هو المطروح منه فهو ثانی وجوه اختباره (قوله أسفل) هو المطروح (قوله أو طرح الخ) أي بأحد الطروح الثلاثة فهو غير المطروح قبله (قوله الباقي) أي من الطرح المقصود اختباره (قوله الجواب) أي تحفظه (قوله كذلك) أي عا طرحت به الباقي (قوله الآخرين) أي كلا على حدته وتحفظ باقي طرح المطروح منه ان كان على رأس العمود وباقي المطروح تحته لتطرح باقي طرح الأسفل وهو ماتحت العمود من باقي طرح الأعلى أعني (٢٨) المطروح منه وهو ما فوق العمود وقابل بالفضل محفوظك مثلاً ففرض

(كذا بطرح مابقي من الوسط * يبقى كمثل أسفل بلا شطط)
(أو طرح الباقي وباقيه الجواب * واطرح كذلك الآخرين بالحساب)
(أو طرح بقى أسفل مما بقى * من أو وسط وبعده ذلك وفق)
(فان يكن أقل منه فاجلا * عليه مثل مابه الطرح جلا)

ذكر في اختبار صحة الطرح ثلاثة أوجه * الأول منها ان تجمع المطروح الى الباقي يخرج الوسط وهو المطروح منه * ومثاله اذا قيل لك اطرحد ثلاثة وأربعين من سبعة وستين فانك تنزلها هكذا ٢٤
ثم تجمع المطروح ٦٧
وهو ثلاثة وأربعون ٤٣

الى الباقي وهو أربعة وعشرون وهو المراد بقوله الطرفين يخرج لك الوسط وهو المطروح منه الذي هو سبعة وستون * الثاني منها ان تطرح الباقي من السطر الاوسط وهو المطروح منه يبقى الأسفل وهو المطروح * ومثاله اذا قيل لك اطرحد أربعة وستين من ثمانية وتسعين فانزل ذلك هكذا ٣٤
ثم تطرح الباقي ٩٨
وهو أربعة ٦٤

وثالثون من السطر الأوسط وهو المطروح منه يبقى السطر الأسفل بلا زيادة ولا نقص والى هذا أشار بقوله كذا بطرح مابقي الى قوله بلا شطط أي بلا زيادة * الثالث منها ان تطرح المطروح منه على ما تقدم وتحفظ بقيته ثم تطرح المطروح وتحفظ بقيته ثم لا يخلو البقيتان من ثلاثة أوجه اما ان يكونا متساويتين أو تكون بقية المطروح منه أكثر أو تكون بقية المطروح أكثر فان كانتا متساويتين فالجواب طرح فان كان جواب الباقي طرحا فالعمل صحيح والا فهو خطأ وان كانت بقية المطروح أكثر من بقية المطروح منه فتريد على بقية المطروح منه النوع الذي طرحت به وتحفظ المجتمع وتطرح منه بقية المطروح فباقي فهو الجواب فتطرح الباقي في المسئلة فان وافق الجواب فهو صحيح والا فهو فاسد والى هذا أشار بقوله واطرح بقى أسفل مما بقى الخ * ومثاله اذا كانت البقيتان متساويتين اذا قيل لك اطرحد ثلاثة وعشرين وثلاثمائة وثلاثة آلاف من خمسة وعشرين وثلاثمائة وثمانية آلاف فانزل ذلك هكذا ٥٠١٢
واعملى على ما تقدم يكن الباقي من كل واحد من السطرين اثنين فتطرح ٨٣٢٥
اثنين من اثنين يعني فيكون الجواب طرحا فتطرح الباقي فتجد طرحد ٣٣١٣
والله أعلم * ومثاله اذا كانت بقية المطروح منه أكثر اذا قيل لك اطرحد خمسة عشر من ستة وعشرين فانك تنزل هكذا ١١
ثم تمثل العمل كما تقدم فيكون الباقي ٢٦
أحد عشر فتختبرها فتجد الباقي من السطر ١٥

ب طرح تسعة حتى لا يبقى شيء لكن الباقي لا يمكن طرحه الا بطرح سبعة فوجب طرح بقية الاسطر بها ١١ (قوله الأعلى العمل) أي عمل الطرح المصطلح عليه (قوله فتجد الباقي) هذا مثاله فيوافق الجواب هذا مثاله ٤١٦

(قوله تصل الى البيان) أي الى ما مقام أهل البيان أي المعرفة التامة (قوله سطر الخ) أي سطر منها فاذا قسمت الخارج على المقسوم خرج المقسوم عليه أو المقسوم عليه خرج المقسوم وذلك لان الضرب تضعيف أحد العددين (٢٩) بقدر أحاد الآخر والقسمة قد عرفت انها حل المقسوم الى عدد مساو في العدة

آحاد المقسوم عليه فاذا حالت أحد الضعفين خرج الآخر بعينه فتدبر (قوله مسجلا) أي مطلقا والاطلاق هنا سواء المضروب والمضرب فيه وهذا مفاد عما قبله فهو تأكيد وجهه على معنى سواء بدأت بالمضروب أو المضروب فيه لا يخلو من مساححة لان الاختبار هنا بمجرد القسم على أحدهما ولا يشترط القسم على كل واحد ليخرج الآخر كما يرشد له التقرير الآتي كظاهر المصنف وجهه انما يلائم لو كان المراد القسم على كل منهما الا على أحدهما فتأمل (قوله من الطروح) أي الثلاثة (قوله فابدا) أي ظهر من ضرب احدي البقيتين في الأخرى (قوله ما ألف) أي مثل طرح أحد السطرين بالذي طرحت به (قوله الك) أي بما طرحت به السطرين وخارج ضرب البقيتين (قوله الباقي منه) أي من الخارج وهذا مثال ميزانه ١٤
(قوله فاعمل الخ) أي فامتثل ١٤

الباقي أحد أو عشرين وثلاثمائة ثم تختبر العمل فتجد الباقي من المطروح منه خمسة والباقي من المطروح ستة فلا يمكن طرح ستة من خمسة فتريد سبعة على الخمسة والى هذا أشار بقوله فاجلا عليه مثل مابه الطرح جلا أي النوع الذي طرحت به فيكون في المجتمع اثني عشر فتطرح منها ستة وهي باقي المطروح تبقى ستة فتطرح الباقي فيوافق الجواب والله أعلم * ثم أشار رضي الله عنه الى اختبار صحة الضرب

(والضرب في اختبار وجهان * فاحفظهما تصل الى البيان)
(فاختبروا بقسم خارج على * سطر من السطرين فاعلم مسجلا)
(كذا بطرح كل سطر منهما * بواحد من الطروح فاعلم)
(فباقي من واحد فاضرب به في * ما قد بقي من آخر فلتقتني)
(فابدا فاطرحة مثل ما ألف * فباقي فهو الجواب قد عرف)
(واطرحد بذلك خارج الحساب * يبقى كمثل ذلك الجواب)

يعني ان الضرب في اختبار صحة وجهان فاذا اتقنتهما وصلت الى واضح البيان ومقام العرفان * الأول منهما ان تقسم الخارج على أحد السطرين اما المضروب أو المضروب فيه يخرج الآخر وقوله مسجلا أي مطلقا * الوجه الثاني ان تطرح كل عدد من المضروب والمضروب فيه بأحد الطروح الثلاثة وهي طرح تسعة وطرح ثمانية وطرح سبعة ثم تضرب باقي أحدهما في باقي الآخر على ما تقدم واليه أشار بقوله فلتقتني فخرج طرحه ان كان فيه ما ينطرح أو جعلته على حاله ان كان أقل من الطرح ثم تطرح الخارج من الضرب فباقي منه قابلت به الجواب فان وافق فالعمل صحيح والا ففاسد * ومثاله اذا قيل لك اضرب خمسة وعشرين في خمسة عشر فانزل ذلك هكذا ٣٧٥
ثم تطرح أحد المضروبين فتجد الباقي واحدا ١٥
ثم تطرح المضروب الآخر فتجد الباقي منه ٢٥

أربعة فتضرب واحدا في أربعة باربعة فتطرح الخارج فتجد الباقي منه أربعة ولو خالف لكان خطأ وقوله فابدا أي ظهر من ضرب الباقي في الباقي وقوله فاطرحة مثل ما ألف أي مثل الذي ألف عندك وتقدمت الإشارة الى هذا في أثناء التقرير * ثم قال رحمه الله تعالى

(وان تردد كيف اختبار القسمة * فاعمل على قولي تكن ذاهمة)
(فلتضرب الخارج في الامام * فيخرج المقسوم بالتمام)

الا نخرج انك قد عرفت ان الضرب يعتم على الطرح والقسمة تعتم على الطرح أيضا وعدم التوقف من جهة واحدة كاف في دفع الدور فبالك بعدم التوقف من الجهتين

(قوله وهو النصف) لانه اذا نطق بلفظ الواحد وخرج عن الكسر اذ لا يقال نصفان (قوله وهو الثلث) لان ثلثين لا تبلغ الواحد والضابط ان كان تعظم الكسر بالثنية والجمع ما لم تبلغ عدة المقام فتقول خمس وخمسان وثلاثة أخماس وأربعة ولا تقول خمسة وهكذا (قوله أربعة) هي باعتبار ما اقتصر عليه فلا ينافي انها أكثر من ذلك لا سيما وقد عبر عما يشعر بعدم الحصر وهو منه (قوله أو بعده) أي أول يكن ولو عبر به لشغل قوله أو بعده حيث نفاذ المراتب فهو ثلاثة أقسام قسم لا قبله ولا بعده كنصف سدس هكذا ١ وقسم بعده لا قبله في بعض صور القسمة على ٤ أكثر من امام ولم يفضل شيء في القسمة عليها سوى الأول قسم ستة عشر ٢٦ على عشرين فالخارج أربعة أخماس هكذا ٤٥ وهم يحفظون الامام الذي لم يفضل على رأسه شيء لأجل امتحان النسبة وحل الأتمة كما تقدم فالخارج كسر مفرد لا بحالة وكلام الشارح في ضابطه لا يشعل الصورة الأولى فان قلت تجد نصف سدس يحتمل النسبة الى الأول ويحتمل النسبة الى الثاني فيشتبه بالمبعض فالفارقت قلت لعل الفرق من أمور الأول الاعتبار فان اعتبرته نسبة النصف لما قبله كان مفردا والا كان مبعضا الثاني في الوضع في المفرد تضع أو لا مقام السدس ثم مقام النصف ولا تضع على مقام السدس شيئا كما صرحوا به وفي المبعض تضعه بعده وتضع فوق السدس واحدا وتجعل خارجين الامامين وبسطهما ثلاثين شبيهة بالنسب * فان قلت ما الفارق بين البابين بالنسبة للأول والثاني حيث قلتم لا تضع شيئا على رأس الامام في صورة النسبة للأول ووضعتم عليه في صورة الثانية وهلا وضعتم في الأول أيضا ثلاثين شبيهة بالنسبة لا أكثر من السدس واذ انبتم في الأول السدسين فأكثر فهل يطالب بالوضع ثلاثين شبيهة بالنسبة للواحد ويجعل من المبعض لا من المفرد وفي صورة النسبة للسدس الواحد يجعل من المفرد لا من المبعض * قلت هو سؤال لا بأس به وهل الجواب والله تعالى أعلم ان النسبة اذا كانت لسدسين مثلا كنصف سدسين فلا شئ في وضع الكثير ويخرج به عن كونه مفردا لان المفرد ما كان فيه الكسر على امام واحد تعددت الأتمة أولا وتعدد الوضع ان اعتبرته المنسوب والمنسوب اليه معا كافي قسمة خمسة اثني عشر ١٢ كان من المنتسب قطعاً وان اعتبرته (٣٣) مجرد المنسوب كان من المبعض وأنزلته على الأول هكذا ٢٦

وعلى الثاني هكذا ٧١

على انك اذا نسبت ٦١

لكسر متعدد كان من المبعض قطعاً إذ المفرد لا ينسب الى الكسر المفرد ولذا تقول في الوضع السابق سدسان ونصف سدس وبالجمله ان وضع الكسر على

بجمع وهو النصف ومنها ما يثني ويجمع وهو الربع وما بعده ومنها ما يثني ولا يجمع وهو الثلث * ومثال ذلك هكذا ٣ ٢ ١ وقسمه الى أربعة أقسام مفرد ٤ ٣ ٢ ١ ومثاله ما تقدم وهو أن يكون الكسر على امام واحد سواء كان قبله امام أو ٢ ١ ٢ ٢ بعده ويختلف وهو ما تركب من نوعين من هذه الأنواع الأربعة * ومثاله ٦ ٥ ٤

أكثر من امام فان قصد ما كان منتسباً ونسب كل واحد لما قبله من الأتمة على الكسر المفرد وان قصد مجرد المنسوب كان مبعضاً وقس الوضع مختلف كما أنباءك وان وضع على امام واحد كان ١ مفردا وان تعدت أتمته فان تقدمت نسبة الكسر لواحد من الامام الذي قبلها اتحد وتعددا كنصف ثلث خمس الربع هكذا ٣٣٥٤ وان تأخرت نطقت به مفردا دون نسبة لما علمت انه لا ينسب الى ما قبله عكس المبعض وفائدة تعدد الأتمة على الوضع ما ألقينا اليك فليحرر (قوله من نوعين) أي أو من نوع منها ثم العبارتان صادقتان بتركبه من المختلف وغيره ومن مختلفين ومع عدم تصوره ففيه دور كما ترى ويوجب عوارضاً وان كان المختلف يمكن تركبه من غيره ثم ركب مما تركب من غيره نعم قد تتركب باللفظ وليس مما نحن فيه كعقدي ثلاثة أخماس ثلثي الدينار وأربعة أعان سدس الريال هكذا ٢/٤ و ٢/٣ فيحمل كلامه عن ان مراده مجموع هذه الأربعة حتى لا يشمل نصوص المختلف فلا حقا لات تركيباً وافراد عشرة ٦/٨ ٣/٥ والمقصود منها ستة وهي ان يتركب من مفردين أو مبعضين أو من منتسبين أو من مفرد ومبعض أو منه ومنتسب أو من مبعض ومنتسب وأمثلة اليك ثم المراد ما تركب من حرف العطف منسوباً كل كسر من أجزاء المركب للواحد فبقولنا بحرف العطف يخرج المبعض وبقولنا منسوباً يخرج المنتسب واعلم ان التركيب والافراد من عوارض الكسر وبيانه على وجه يفيد الحصر في أقسامه الستة ان الكسر امام مفرد أو مركب من المفرد المفرد معلوم والمركب اما بحسب جمع بعضه لبعض أو بحسب طرح بعضه من بعض أو بحسب ضرب بعضه في بعض والأول اما ان يكون ما عدا الأول منسوباً من الأول أو يكون الأول وغيره منسوباً من الواحد الأول المنتسب والثاني المختلف والثاني من التريديات اما أن يخرج بالابعض من بعض أو من الواحد الأول المستثنى المتصل والثاني المنقطع والثالث منها هو المبعض فالمفرد أصلها والباقي مركب منه كما أشار اليه صاحب التخصيص فاحفظ ما ألقينا اليك فان كثيراً من الناس غافل عنه (قوله ومثاله هكذا ٢ ١ ٢ أي ربعان وخمس وسدسان وكل منها منسوب من الواحد فان شئت كتبت حرف العطف بين كل وان شئت تركت ٦ ٥ ٤ واكتفيت بها في النطق لان الوضع المذكور لا يشبهه عنتسب ولا مبعض ولا مفرد فتأمل هذا وسهى مختلفاً لان كل كسره فيه غير مأخوذ من الاخر ولا منسوب بل كل منه منسوب من الواحد وقام لا اختلاف كسوره وهذه العلة مطرقة في المبعض والمنتسب فتحمل على

الاختلاف في النسبة فتدبر وسهى منفصلاً لا انفصال خطوط المسئلة بعضهما من بعض فهو ماله امامان فأكثر تحت خطين فأكثر وهذا أولى من حد الشارح (قوله ومبعض) سمي به لان بعضه مأخوذ من بعض اذ كل كسر مأخوذ مما بعده ويقال له الكسر بحذف الواو وكان المختلف يقال فيه منفصل لا انفصال بحرف العطف أو لا انفصال خطوطه كما تقدم واعلم ان التكلم في المبعض من جهات الأولى وفي وضعه وهو ان يكون خطه متصلاً وبين الكسور علامات اما تنقص أو خطوط كما وضع الشارح الثانية في أخذ بسطه وباقي الثلاثة ان الكسر الأخير منها منسوب للواحد فاذا أخذ الكسر المنسوب المقصود بالنسبة من مقامات الكسور ألقينته مساوياً بسطه الا في بيانه فذلك من امتحانات صحة استخراج المقسود والمراد من الكسر المنسوب الرابعة عكس المنتسب الا في بيانه في أن كل كسر منسوب الذي قبله والأول منسوب للواحد فتدبر الخامسة طريق اختبار الكسور فيه أن تضرب الأتمة بعضها في بعض والخارج هو الواحد فتأخذ منه الكسر المراد أو لا بقسم الخارج على آخر امام والخارج من القسمة تضعفه بقدر ما على رأس الامام والحاصل تقسمه على الذي قبله والخارج تضعفه بقدر ما على رأسه والحاصل تقسمه على الذي قبله وتضعفه بقدر ما على رأسه حتى تنهي للأول بالقسمة وهذا التضعيف لتأخذ منه المقدار المنسوب اليه ما قبله فان وافق الحاصل وهو المقدار المأخوذ بحسب نسبة الأول لما بعده البسط فالعمل صحيح والا فعملك فاسد وبالجمله بسط المبعض هو المقدار المأخوذ من الأجزاء المأخوذة من مسطح الأتمة وهذا المسطح هي أجزاء الواحد الصحيح فتدبر (قوله هكذا) ٦/٣ ١/٣ وبسطه ستة وثلاثون وهو المقدار المقاد من النسبة وهي عدة الاجزاء من مسطح الأتمة في الواحد واختباره بضرب الأتمة ٨/٥ ٤ بعضها في بعض يخرج مائة وستون تقسمه على الثانية لتعلم منها حتى تضعفه بقدر ما على رأسه لانه المنسوب اليه يخرج في القسمة عشرون تضربها في ستة حتى تكون ستة أعان يخرج مائة وعشرون تقسمها على خمسة يخرج أربعة وعشرون هي خمس ستة أعان تضعفها مرة تكون ثمانية وأربعين لتكون خمسي ستة الاثمان فتأخذ منها ثلاثة أعان باع تجدد ذلك ستة وثلاثين وهو موافق للبسط هذا ويمكن اختصار هذا الشكل لتأخذ بعض أتمته فتكتفي (٣٣) بالأكثر وهو الثانية لدخول الأربعة فيها فيكون أتمته المقدار المراد ثمانية وخمسة فسطحهما أربعون وهو أقل عدد يوجد فيه الربع والخمس والثلث وتنصرف في تركيب النسبة حتى يخرج موفياً للراد فتجد ذلك ثلاثة أعان ثلاثة أخماس هكذا ٣/١ ٢/١

وقس عليه ومبعض وهو الذي يكون ما على أول امام منه مأخوذاً من الكسر الذي على الثاني وما على الثاني مما على الثالث وهلم جرا * ومثاله اذا قيل لك ضاع لثلاثة أربع خمسي ستة أعان فانك تنزلها هكذا ٦/٢ ١/٣ ومنتسب وهو ما كان الكسر فيه على ٨/٥ ٤ أكثر من امام ويكون ما على الامام الثاني معطوفاً بحرف العطف وسواء كان الثاني وحده أو

فقط فسطحها أربعون وهو أقل عدد يوجد فيه الربع والخمس والثلث وتنصرف في تركيب النسبة حتى يخرج موفياً للراد فتجد ذلك ثلاثة أعان ثلاثة أخماس هكذا ٣/١ ٢/١

(٥ - الدرة) فثلاثة أخماس الأربعين أربعة وعشرون وثلاثة أعانها تسعة فالمقدار تسعة أجزاء من أربعين جزءاً من الواحد وهو خمس وعشرون بالنسب وامتحنه لتعلم موافقته لوضع الشارح هو أن تضرب التسعة في الامام المختص وهو أربعة يخرج ستة وثلاثون وهو الخارج أولاً والقاعدة عندهم اختصار العمل ما أمكن لان فيه تشعباً بكثرة الكسور والقاعدة في الاختصار انك تنظر بين الأتمة بالنظر الأربعة فاما ثلث منها اكتفيت بواحد منها وما تبين ضربته في مابينه وما وافق ضربته في وقفه وما تداخل اكتفيت بالأكثر منه فتتظن بين كل اثنين منها وتحصل منهما ارباعاً ثم تنظر مع امام آخر وتحصل منهما ارباعاً وهكذا الى أن تبلغ المراد يخرج لك أقل عدد توجد فيه كسور الأصلية دون اختصار فاذا قيل لك لفلان عندى ثلث ثلثي نصف ثلاثة أعان باع الدينار فتتزل هكذا ٣/١ ٢/١ فسطح أتمته اثنان وسبعون والمقدار المراد ستة أجزاء من اثنين وسبعين من الدينار فتخرج الأتمة بالاختصار الى اثني عشر وأتمها أربعة وثلاثة وان شئت ثلاثة واثنين مرتين وان شئت ستة واثنين فان رجعت للمفرد قلت ثلث الربع لان نسبته ستة من اثنين وسبعين ثلث ربع ورجوع هذا المثال للمبعض بعد الاختصار لا يقل عدد يحقق فيه أجزاء تلك المقامات متعدداً كما لا يخفى على اللبيب نعم ان ضاع أن نحو ربع ثلث يكون منتسباً ومبعضاً باعتبارين مختلفين باعتبار النسبة لما قبل أو بعده وباعتبار وضع الكسر على أكثر من امام وعدم الوضع أمكن تصور المبعض فيه والا فلا فليحرر (قوله ومنتسب) سمي به لان كل كسر مأخوذ ومنتسب مما قبله وهذه العلة هي حجة لا موجهة فلا ينقض بوجودها في غيره أعني مطلق نسبة كسر لكسر مع عدم التسمية بالمنتسب قال بعض وهو مركب من مفرد ومبعض أي والمفرد هو المنطوق به أولاً والمبعض هو المضاف الى هذا المنطوق به أولاً اما بواسطة أو دونها فاذا قلت سدسان ونصف سدس فاصل وضعه هكذا ١ ٢ الأول مفرد والثاني مبعض لكن لما تكررت الستة وحذفت الأولى ونسب السدسان من الستة الثانية جعل متصلاً ولذا سمي بالمتصل وكونه مركباً من مفرد ومبعض فيه ما فيه بل هو مركب من مفردين فأكثر حرره وأخذ المراد من المنتسب من طريق الأتمة أن تأخذ الواحد منها ثم تأخذ منه الكسر الأول ثم تأخذ الثاني من ذلك الكسر ان لم يتكرر الأول ومن أحد أمثاله ان تكرر ثم الثالث من ١ ١ الثاني وهكذا وهو أبداً قائم من كسر كسر او كسر كسر كسر وهكذا ما كان قتال الأول سدس ونصف سدس تنزله هكذا ٢ ٦

فتأ في الأثمة تضرب بعضها في بعض يخرج اثنا عشر فتأ في الامام الأول فتأخذ منه ما على رأسه من المقام وما على رأسه سدس تأخذ اثنين ثم تأخذ النصف من هذين الاثنين تجده واحدا فالكسر المراد ثلاثة من اثني عشر من الواحد وهو ربع ومثال الثاني سدسان ونصف سدس المقام ما تقدم تأخذ منه سدسين بأربعة ثم تأخذ النصف من السدس لا من السدسين وهكذا معنى قوله تأخذ من أحد الأمثال وبما قررنا تعلم أن في مقال بعض في أخذ المراد مقدمة مطوية واللام يتم المراد منه إذا قل تأخذ الواحد من الأثمة ثم تأخذ منه الكسر الأول الخ وليس الأمر كذلك بل تحصل المقام منها وتأخذ منه مقدار ما على الامام الأول الخ تأمل (قوله مثل ثلث الخ) أشار لبيان كل بالمثال وهو أحد طرق التعريف (قوله بالعكس) حال من ضمير نسب أي نسب في حال كونه في النسبة عكس الانتساب في المنتسب فذلك لما قبله وهذا لما بعده وقوله من كسر متعلق بنسب وامامه بفتح الهجزة نصب على الظرفية متعلق بنصب أي وضع وبالجملة صفة لكسر ولك أن تعرب قوله من كسر الخ بدلا من قوله بالعكس لأنه مفاد منه فتدبر (قوله ما يليه) أي يلي ما على الامام الأول وهو الكسر وليس ضميره للامام كما توهم حتى احتج لفتح أن المراد في كل ما على ما يليه لا كل ما يليه إذا ضرب في الكسور لا في الأثمة (قوله وقدم في تقريره) أي في قوله فابدأ بضرب أول المسمى الخ (قوله بالجملة) أي بجماعه أي بجمعه

$$\begin{array}{r} \text{معاً ثمة كثيرة * ومثاله عشر وسبع عشر هكذا} \\ \text{وكذلك عشر وأربعة أسباع العشر وأربعة} \\ \text{أخماس سبع العشر هكذا} \\ \text{إلى غير ذلك من الأمثلة} \\ \text{ثم فصل ذلك بقوله} \end{array}$$

(فذو اختلاف مثل ثلث وربع)

$$\begin{array}{r} \text{أي المختلف هو ما تركب من أحد الأقسام الأربعة أو من نوعين منها ثم مثل ذلك بثلث وربع} \\ \text{وهذه صورة ذلك} \\ \text{ثم أشار إلى المنتسب بقوله} \end{array}$$

(وذو انتساب مثل خمس وسبع * خمس)

$$\begin{array}{r} \text{أي المنتسب ما كان أكثر من امام واحد معطوفاً على الامام الثاني بحرف العطف كما تقدمت} \\ \text{الإشارة إليه ومثله بقوله خمس وسبع خمس وهذه صورته} \\ \text{ثم أشار إلى المبعوض بقوله} \end{array}$$

(وذو التبعض وهو ما نسب * بالعكس من كسر أمامه نصب)

$$\begin{array}{r} \text{يعني أن المبعوض نسبته عكس نسبة المنتسب وذلك بان يكون ما على أول امام منه مأخوذاً من} \\ \text{الكسر الذي على الثاني إلى آخر المقسوم * ومثاله إذا قيل لك ضع ربع خمسي ثلاثة أسباع} \\ \text{فانزل ذلك هكذا} \\ \text{وقوله من كسر أمامه} \\ \text{نصب أي نسب الكسر الأول من الكسر الذي نصب أي وضع امام الأول على جهة الشمال} \\ \text{ثم أشار إلى بسط كل واحد من الأنواع الأربعة فقال} \end{array}$$

(فبسط ذي الافراد ما فوق الامام)

$$\begin{array}{r} \text{يعني أن بسط الكسر المفرد ما على رأسه * ومثاله } \frac{1}{1} \text{ فان بسطه واحد * ومثله خمسة أعمان} \\ \text{هكذا } \frac{5}{1} \text{ بسطها خمسة والحاصل أن تنظر ما فوق الامام فتضربه عدداً صحيحاً وتلفظ به وأما} \\ \text{بسط المبعوض فأنك تضرب ما على أول امام في ما على الثاني وما خرج ضربته فيما على الثالث وهلم} \\ \text{بحر إلى آخر المفروض وإلى هذا أشار بقوله} \end{array}$$

(وبسط ذي التبعض فافهم الكلام)

(بضرب ما على الامام الأول * في كل ما يليه فليكن)

$$\begin{array}{r} \text{وأما بسط المنتسب فأنك تضرب ما على أول امام في الامام الذي يليه وتحمل ما على رأسه من} \\ \text{الكسر وما اجتمع ضربته في الذي يليه وتقل كذلك إلى آخر المفروض * ومثاله إذا قيل لك} \\ \text{أبسط نصفاً وثلاثي النصف وثلاثة أرباع ثلث النصف فأنزل ذلك هكذا} \\ \text{ثم تضرب ما على أول امام وهو واحد في الامام الثاني وهو ثلاثة وتحمل} \\ \text{ما على رأسها وهو اثنان فيجمع لك خمسة اضرب بها في الامام الذي يليه واحمل ما على رأسها فيجمع} \\ \text{لك ثلاثة وعشرون وقس على هذا وإلى هذا أشار بقوله} \end{array}$$

(وذو انتساب كاختبار النسبة * وقدم في تقريره بالجملة)

يعني

(قوله وضرب بسط الخ) ما قبله يعني عنه ولعله ذكره لاجل قوله ويجمع الخ (قوله على السطر الثاني) صوابه الأول بدليل ما بعده (قوله وإن يكن الخ) ما تقدم بيان بسط الكسر المجرد عن الصحيح فإذا كان معه صحيح فهذا بيان حكمه * واعلم أن المقام يقتضي بياناً وتفصيلاً لأجل هما المصنف كالشارح وذلك أن الصحيح إما أن يتقدم وإما أن يتأخر وإما أن يتوسط وفي كل الكسر إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون مختلفاً وإما أن يكون مبعوضاً وإما أن يكون منتسباً فهذه اثنا عشرة صورة فإن كان الصحيح في الأول بأربع صور فالعمل العام فيه أن تضرب الصحيح في الأثمة الكسر ويضم الخارج لبسط ذلك الكسر أي كسر كان وهذا الضرب ليصير الصحيح من أدق كسر في المسئلة ويختص الصحيح مع المنتسب والموضوع بحاله من كونه مقدماً بوجه آخر في أخذ البسط وهو أن تضرب الصحيح في الامام الأول وتحمل ما على رأسه والحاصل تضربه في الامام الذي يليه إلى آخر السطر والخارج فيه مساو للخارج في الوجه الأول * مثاله أربعة وسدسان وثلثا سدس فالوجه العام بسطه عما نون وبالأخص كذلك وإن كان في الوسط فله صورتان لأنه حينئذ لا بد من إضافته إما إلى ما قبله فيصير مؤخرًا ومعنى الإضافة إلى ما قبله أن الكسر قبله مأخوذ منه والكسر بعده مأخوذ من عدد آخر وإما إلى ما بعده فيكون مقدماً ومعنى إضافته إلى ما بعده أن الكسر الذي قبله مأخوذ منه ومما بعده والفرق بين الصورتين في الأعراب في الصورة الأولى الكسر الذي بعد الصحيح معطوف على الكسر الذي قبله وفي الصورة الثانية على الصحيح والصحيح في الصورتين مضاف إليه ما قبله ووجه (٣٥) العمل أما في الصورة الأولى فبسط ما قبله والخارج تضربه في امام ما بعده ثم تضرب بسط ما بعده في امام ما قبله وتجمع الخارجين كالخلف وأما في الصورة الثانية فتضرب الصحيح في امام ما بعده وتجمعه مع بسطه ثم تبسط ما قبله وتضرب الخارج من بسط الأول فيما جعته أولاً من ضرب الصحيح في الأثمة وضم بسط الكسر الخارج وحاصل عمله كالبعوض من حيث ضرب البسط في البسط وإن كان الصحيح مؤخرًا بصوره فتضرب فيه البسط ضرب المبعوض فيما يتبعض منه لأن الكسر قبله مبعوض منه فلو قيل أبسط خمسة أسداس وثلاثة أرباع ونصف خمسة لوضعته هكذا

يعني أن العمل في بسط المنتسب كالعمل في اختبار النسبة إذا كان فيها كسر وقد تقدم تفسير ذلك في اختبار النسبة وأشار إلى بسط المختلف بقوله

(والمختلف بضرب بسط ما قصد * في كل ما من تحت غيره عهد)

(وضرب بسط ذلك في امام ذا * ويجمع المجموع فافعل هكذا)

$$\begin{array}{r} \text{يعني أن بسط المختلف تضرب بسط كل سطر في امام السطر الآخر وتحفظ الخارج ثم تضرب} \\ \text{بسط السطر الآخر في أئمة السطر الأول وتجمع الخارج يكون المطلوب * ومثاله إذا قيل لك} \\ \text{أبسط ثلثاً ونصف الثلث وخمساً وربع الخمس فأنزل ذلك هكذا} \\ \text{فتضرب بسط السطر الأول وهو ثلاثة في أئمة السطر الثاني بأن} \\ \text{تضرب الثلاثة في الامام الأول وهو خمسة فتخرج ضربته في الامام الثاني وهو أربعة يخرج} \\ \text{للكستون احفظها ثم تضرب بسط السطر الثاني وهو خمسة في أئمة السطر الأول بأن تضرب} \\ \text{الخمس في الثلاثة بخمسة عشر اضرب بها في اثنين بثلاثين ثم اجعها إلى المحفوظ يكن المجموع} \\ \text{تسعين وهو بسط المسئلة ومن زائدة في قوله ما من تحت غيره لأن زيادتها مطردة بعد ما الضمير} \\ \text{في غيره يعود على السطر الثاني والمراد بالذي تحت أئمة الكسر الثاني المعاومة والإشارة بذلك} \\ \text{عائدة على السطر الأول وبذلك إلى السطر الثاني وهو ما دل عليه الضمير أولاً والله أعلم ثم قال} \end{array}$$

(وإن يكن هنا صحيح قدرًا * كأنه بسط لكسر شهرا)

وهو مائة لأنه مختلف في خمسة يخرج جسمائه وهي انصاف أرباع أسداس وتحمل المسئلة احتمالين آخرين * أحدهما أن يكون النصف مأخوذاً من الخمسة فيكون السطر ذا قسمين الأول النصف والصحيح والثاني الكسر الأول ولا فإبسط كل قسم على حدة ثم اضرب بسطه في الأثمة الآخر واجمع الجميع يكن البسط * ثاني الاحتمالين أن تكون الثلاثة أرباع ونصف مأخوذين من الخمسة فيكون السطر أيضاً ذا قسمين أحدهما خمسة أسداس والثاني كسران وصحيح فتضرب بسط كل قسم في الأثمة الآخر واجمع الجميع يكن البسط * واعلم أن العمل كل صورة من صور تقديم الصحيح وتوسطه وتأخيره بصور كل اختبار فاختبار ما إذا كان الصحيح مقدماً هو أن تأخذ الواحد من مسطح الأثمة وتأخذ منه الكسر ثم ترد الصحيح من جنسه بضربه في المسطح وتجمعه للكسر المأخوذ في مثال الشارح الآتي تأخذ الواحد وهو مسطح الأثمة فتسقط منه الثمن وأربعة أسداس الثمن ونصف سدس الثمن يكون المجموع المسقوط واحداً وعشرين وضرب الصحيح في الأثمة يخرج لمائتين وثمانين وتثمانين تضم المسقوط يوافق البسط ومن بعض صورته أن تأخذ البسط وتقسّمه على الأثمة فان خرج شكلًا بعينه فالعمل صحيح في أخذ البسط والافساد كما إذا قيل أبسط أربعة وخمسة أسداس وثلاثة أرباع السدس ونصف ربع السدس فتدبر ذلك تصب الصواب واختبار ما إذا كان متوسطاً فإما في الصورة الأولى منه فان تأخذ مسطح الأثمة وتأخذ منه الكسر الذي بعد الصحيح ثم تضرب الصحيح في المسطح وتأخذ من الخارج الكسر الذي قبله وتجمعه إلى الكسر الأول وأما في الصورة الثانية فان تأخذ مسطح الأثمة وتأخذ منه الكسر الذي بعد الصحيح ثم تضرب الصحيح في المسطح وتجمع الخارج إلى الكسر المأخوذ ثم تأخذ من المجموع الكسر الذي قبله فإذا

$$\begin{array}{r} 135 \\ - 246 \\ \hline \end{array}$$

اختبرت كل نوع مما قدمته بما قدمته وافق الخارج البسط ان لم يقع لك خلل * تكيل * هذا بسط الكسر وأما بسط الصحيح فعينه وامامه واحداً بدأو بما قررناه تعلم اجمال المصنف فينبغي حل كلامه على صورة ما اذا كان الصحيح مقدماً وتعلم قصور قول الشارح اذا اجتمع صحيح الخ فقد ذكره حالتين مع أن أحواله أكثر من ذلك وأعوذ بالله ممن يتصدى لشرح متن ولا يتقنه أو يتقنه ولا يعطيه حق شرحه فأحفظ ذلك فهو عزيز (قوله ككأنه الخ) في انك تضر به في الامام الموالى له وهو الأول وتحمل على الخارج ما على رأس ذلك الامام وتعمك وعلى هذا النحو عمك في المنتسب ان كان الكسر منتسباً وأما غير المنتسب فقد ألقينا اليك العمل العام وكلام المصنف لم يوف العمل العام ولا الخاص بل أتى بطرف منهما قاطب والشارح علل الكائنات بما فيه خفاء والأولى ما قررناه (قوله حالتان) بل أحوال كما قررناه ويمكن الجواب عن تركه بان المتوسط لا يتخلو عنهما لانه باعتبار ما قبله مؤخر وباعتبار ما بعده مقدم فلما رجع اليهما ترك ذكره وأما راجع اليهما فلم يترك نعم العمل في أخذ البسط مختلف كما ألقينا اليك (قوله مأخوذه) أي من واحد ففيه استخدام (قوله مأخوذه من الكسر) الصواب مأخوذه من الكسر لان الصحيح مطلقاً تقدم أو تأخر فالكسر مأخوذه من (قوله وتحمل على الخارج الخ) قد قدمنا ان هذا عمل خاص بما اذا كان الكسر بعده منتسباً (٣٧) والعمل العام أن تضر ب الصحيح في الأئمة وتحمل على الخارج بسط الكسر ثم انه

لم يذكر عدل قوله فان كان متقدماً الخ والأولى ذكره لتلايكون كلامه خالياً عن بيان ما تصدى لذكره لكن اقتصر عليه لان المصنف لم يذكره (قوله ومثال آخر الخ) هذا صحيح مع منتسب وما قبله مع مفرد الذي هو أصل أنواع الكسور واختبار هذا ان شئت بالقسم على الأئمة يخرج نفس المثال في صورة الصواب في أخذ البسط له وان شئت بالطريق العام المشار اليه بأن تأخذ من مسطح الأئمة كسور المسئلة وهي في المثال ثمن وأربعة أسداس الثمن ونصف سدس الثمن وذلك بقسمة على أول امام والخارج تأخذ مقداره بقدر ما على رأسه وهو هنا واحدان في عشر ثم تقسم الخارج على الذي بعده وهو هنا ستة وتأخذ بمقدار ما على رأسه من الخارج وهو في المثال ثمانية يكون

لما قدم أولاً الكلام على بسط أنواع الكسور خالية من الصحيح أخذنا أن يتكلم على بسط الصحيح والكسر اذا كانا مجتمعين في مسئلة واحدة فاذا عرفت هذا فنقول اذا اجتمع صحيح وكسر فلهما حالتان حالة يتقدم الصحيح على الكسر وحالة يتأخر عنه فان كان الصحيح متقدماً فالكسر مأخوذه من وان كان متأخراً فهو مأخوذه من الكسر ولا أجل لهذا المعنى اختلف بسطه فان كان متقدماً فوجه العمل في بسطه ان تضر به في الامام الذي يليه وتحمل على الخارج ما على الامام وهكذا الى آخر السطر * ومثاله اذا قيل لك كم بسط أربعة وسدسين فأزل ذلك هكذا ٢ فتضرب الأربعة في الامام وتجمع الخارج مع ما عليه يجتمع لك ستة وعشرون وهو ٦ بسطها * ومثال آخر اذا قيل لك كم بسط ثلاثة وثمانين وأربعة أسداس الثمن ونصف سدس الثمن فأزله هكذا ١ ٤ ١ فتضرب الثلاثة في ٢ ٦ ٨

الثمانية وتحمل الواحد على الخارج ثم تضر بما اجتمع في الستة وتحمل الأربعة على الخارج وتضرب ما اجتمع في الاثنين وتحمل الواحد على الجميع يجتمع لك تسعة وثلاثمائة وهو بسط المسئلة وقوله قدراً كأنه بسط لكسر شهر أي قدر ذلك العدد الصحيح كأنه بسط الكسر لان بضر به في الامام صار كسراً * ثم قال رضي الله عنه

* الفصل الثاني في أعمال الكسور *

(وان ترد ضرب الكسور فاضرباً * البسط في البسط وكن مرتباً)

المحفوظ عشرين ثم تقسم الخارج من القسمة على الثاني على الامام الذي يليه وتأخذ من الخارج مقدار ما على رأسه فقدم والخارج واحد والذى على رأسه واحد فحفظوا ذلك احد وعشرون ثم تصير صحيحاً من جنس كسور مستثل بضر به في الأئمة يخرج ٢٨٨ تضعه للمحفوظ يكن ثلاثمائة وتسعة وهو موافق للبسط فعملك صحيح فتدبر (قوله وان ترد ضرب الخ) اعلم أن المهم من أبواب الحساب خمسة أبواب باب الصحيح وباب الكسور وباب الجذور وباب عمل الكفات وباب عمل الجبر والمقابلة وأكثرها تجري فيها الاعمال الخمسة وهي الضرب والجمع والطرح والقسمة والتسمية واقصر النظم في كتابه على الأهم من تلك الأبواب وهما بابا الصحيح والكسر وقد ذكر للدول الأعمال الخمسة وكيفية اختيار عمل كل فشرع هنا بذكر باب الكسر مثل ما ذكر لباب الصحيح في الأعمال الخمسة واختبار كل عمل كما تراه بعد (قوله فاضرب بالخ) حاصله انك تأخذ بسط المضروب بقاعدته على حدة وبسط المضروب فيه كذلك واضرب أحدهما في الآخر والخارج من الضرب تقسمه على أئمة الكسور في المضروبين وهذا العمل جار في جميع الصور المحققة وهي ضرب الكسر الساذج في مثله ضرب الصحيح والكسر في الصحيح والكسر في مجرد الكسر ولك أن تزيد في الصور باعتبار تماثل الكسرين وعدم تماثلهما وباعتبار كون الصحيح في أول الكسر أو في آخره أو في وسطه والحزم كله في أخذ البسط بقاعدة أخذ كل فتدبر (قوله مرتباً) أي للأئمة في الوضع والقسمة في الأول تبدأ بالأبواب كمال بعد وفي الثاني بالأصغر وهذا اصطلاح ولو عكست في الأمرين

أو في أحدهما لا صواب أيضاً (قوله فقدم الخ) هذا في الوضع وأما في القسمة فبعكس ذلك كما تقدم (قوله بعد الخ) شرط في الابانة وقوله بعد القسمة أي على ما وضعته من الأئمة مرتباً والقسمة هنا بتقديم الأصغر (قوله أي تقليل) هذا لضرب الصحيح فانه تضعف أحد المضروبين بقدر الآخر وهذا لتقليله بقدر الآخر فاذا قلت اضرب ربعي ربع كأنك قلت قلل الى الربع بقدر الربع الآخر أي جزي في الربع أربع مرات وخذ منه ربعه أي خذ من الربع بقدر أحاد الآخر وهو واحد (٣٧) فتخرج الى ربع الربع وربع الربع نصف

ثمن ربع الربع هكذا وضعه ١ ونصف الثمن هكذا وضعه ١ ٤٤

فقد قلت المضروب ٢٨ بمقدار الآخر واذا قيل لك اضرب ثلاثة أسباع في خمسة ثمان فكأنه قال لك قلل الى الثلاثة أسباع الى خمسة ثمان أي جزيها بعقضي اسم المضروب فيه أي ثماناً وخذ من ثمانها خمسة ثمان أي حط الى ثلاثة أسباع الواحد لخسة ثماناً وبيان في الصحيح ان مقام البسط والثن ستة وخمسون وثلاثة أسباعه أربعة وعشرون وخسة ثمانها خمسة عشر فكأنه قال حط الأربعة وعشرين لخسة عشر فقد قلت المضروب وحيطته بمقدار عدة آحاد الآخر وهو خمسة ثمان وقس عليه وبعبارة القصد من الضرب تجزئة أحد المضروبين بقدر الآخر اسماً وعدداً فقلت في ثلث كانه قال جزي في الثلث أثلاثاً وخذ منه واحداً عدد المضروب فيه وثلث في ثلثين كانه قال جزي في الثلث أثلاثاً وخذ منه ثلثين مثل عدد الآخر فالمضروب فيه ملاحظ فيه أمران العدد والاسم فتأمل (قوله فغنائه ثلث الربع) فيه أمران الأول ان هذا لازم المعنى لان نفسه الثاني مقتضى ما قدمناه أن يقال ربع الثلث لان القائل اضرب ثلثاً في ربع كانه قال جزي في الثلث ارباعاً وخذ منه ربعاً والامر سهل فان ثلث الربع هو ربع الثلث وما قاله أنسب بتقديم الامام الأصغر في القسمة وما قلناه أنسب بالعكس فتأمل (قوله كنسبة الخ) قلت الثلث الخارج من ضرب الثلث في نفسه نسبته من المضاف اليه وهو المأخوذه من كنسبة الثلث المضروب من الواحد وهي الثلث تدبر (قوله أربعة أقسام) لا ينافي ما قدمناه من كونه ثلاثة لاننا لم نعتبر أحد المضروبين صحيحاً ساذجاً وهو اعتبره * تنبيه * تقدم أن بسط الصحيح نفسه وامامه واحد فتدبر هنا (قوله لا يصل) كان يكون ثمانية من ضرب اثنين في أربعة أو ستة ضرب اثنين في ثلاثة أو تسعة ضرب ثلاثة في ثلاثة ووصوله العشرة كضرب ثلاثة في أربعة فينشعب الأمر لانه يصير القسم على منزلتين

(فقدم الكبير في الأئمة * يبدو لك المطلوب بعد القسمة)

هذا باب ضرب الكسور وحقيقته تبعض أحد المضروبين بقدر الآخر فقله تبعض أي تقليل أحد المضروبين جنس يشغل على ضرب الكسور وطرحها وطرح الصحيح من الصحيح وقوله بقدر الآخر يخرج الطرح والعمل فيه ان تضر ب مبسوط أحد السطرين في مبسوط الآخر وتقسم الخارج على الأئمة فخرج من القسمة فهو الخارج من ضرب أحد السطرين في الآخر وهذا هو تبعض أحد المضروبين بقدر الآخر ومعنى ذلك اذا ضربت ثلثاً في ربع فغنائه ثلث الربع واذا ضربت نصفاً في نصف فغنائه نصف النصف واذا ضربت عشراً في عشر فغنائه عشر أي خذ من هذا الكسر بعضه وهذا البعض نسبته من المأخوذه منه كنسبة الكسر الآخر من الواحد وقوله وكن مرتباً أي ورتب الأئمة بان تقدم الأكبر الى جهة اليمين والذي يليه الى جهة الشمال ثم كذلك الى آخر الأئمة ثم تقسم الخارج على الأئمة بعد ترتيبها يخرج لك المطلوب ثم اعلم ان ضرب الكسور ينقسم الى أربعة أقسام * أحدها ضرب الكسر في الكسر * ومثاله اذا قيل لك اضرب ثلاثة أسباع في خمسة ثمان فأزل ذلك هكذا ٣ ٥ ثم تضرب الثلاثة في ٧ في ٨

في الخمسة وتقسم الخارج على الأئمة يخرج ثمان وسبع الثمن هكذا ١ ٢ وهو الخارج * الثاني ضرب الصحيح في الكسر * ومثاله اذا قيل لك اضرب أربعة في ثلثين ومغنائه في التحقيق استخراج ثلثي الأربعة فنزلها هكذا ٢ ثم تضرب البسط في الصحيح وتقسم الخارج على الامام ٣ ٤ يخرج اثنان وثلثان هكذا ٢ وهو الخارج من الضرب ٣ ٢

* الثالث ضرب الكسر في الصحيح والكسر * ومثاله اذا قيل لك اضرب نصفاً في أربعة ونصف فنزلها هكذا ١ ١ ثم تضرب البسط في ٢ في ٤ في البسط يكون الخارج تسعة فتربك الامامين معاً ما ما واحداً وذلك لان القاعدة اذا أردت القسمة على الأئمة وكثرت فالأحسن ان تربكها ان كان تركيبها لا يصل الى عشرة وكذلك أيضاً ان كان الامام واحداً أردت تحليله الى ما تربك منه فلك ذلك وهذا ليس خاصاً بهذا الباب بل هو مطرد في التسمية والقسمة وغيرهما من الأبواب فيكون أربعة فتقسم عليها التسعة يخرج اثنان وربع وهو الخارج من الضرب * الرابع ضرب الصحيح والكسر في الصحيح والكسر

هو ربع الثلث وما قاله أنسب بتقديم الامام الأصغر في القسمة وما قلناه أنسب بالعكس فتأمل (قوله كنسبة الخ) قلت الثلث الخارج من ضرب الثلث في نفسه نسبته من المضاف اليه وهو المأخوذه من كنسبة الثلث المضروب من الواحد وهي الثلث تدبر (قوله أربعة أقسام) لا ينافي ما قدمناه من كونه ثلاثة لاننا لم نعتبر أحد المضروبين صحيحاً ساذجاً وهو اعتبره * تنبيه * تقدم أن بسط الصحيح نفسه وامامه واحد فتدبر هنا (قوله لا يصل) كان يكون ثمانية من ضرب اثنين في أربعة أو ستة ضرب اثنين في ثلاثة أو تسعة ضرب ثلاثة في ثلاثة ووصوله العشرة كضرب ثلاثة في أربعة فينشعب الأمر لانه يصير القسم على منزلتين

(قوله وتضرب البسط في البسط) هو تسعة في تسعة (قوله الخارج) هو واحد وعشرون (قوله تركبه) أي أربعة من ضرب اثنين في مثلها (قوله هكذا) الإشارة إلى ما يذكره بعد لا ما قبله لعدم الصحة إذا عمل مختلف وكأنه قال عملها مثل ما أدكر لك فتزل ما يقوله منزلة المقول المحسوس (قوله خارج المقسوم) أي خارج ضرب بسطه المقسوم في أئة المقسوم عليه (قوله عن خارج الخ) أي على خارج ضرب بسط المقسوم عليه في أئة المقسوم (قوله وهكذا الخ) (٣٨) الإشارة إلى ما سبق من العمل وقوله ويقسم في قوة الاستدراك مما أفاده

* ومثاله إذا قيل لك اضرب أربعة ونصف في أربعة ونصف فتزله هكذا $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ في $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ ثم تبسط كل واحد من السطرين وتضرب البسط في البسط وتقسم الخارج على الامام بعد تركبه فيكون الخارج عشرين وربعاً هكذا $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ في $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ ثم أشار إلى قسمة الكسور بقوله

(ووصف قسمة الكسور هكذا * يضرب بسط ذلك في امام ذا) (والعكس واقسم خارج المقسوم * عن خارج الامام كالمعلوم)

يعني ان كيفية العمل في قسمة الكسور أن يضرب بسط كل سطر في أئة الآخر ثم يقسم خارج المقسوم على خارج المقسوم عليه واليه أشار بقوله يضرب بسط ذلك أي أحد السطرين في امام ذا أي أئة السطر الآخر وقوله والعكس أي يضرب بسط هذا المضروب في أئة أول في أئة الآخر وهو ما ضرب في بسطه أولاً وقوله عن خارج الامام أي على خارج المقسوم وهو الامام المقسوم عليه * ومثال ذلك إذا قيل لك اقسم خمسة أعمان على سدسين فتزله هكذا $\frac{5}{2}$ $\frac{1}{2}$ فتضرب الخمسة في الستة وتحفظ الخارج ثم تضرب الاثنين في الثمانية وتتخذ $\frac{8}{6}$ على الخارج اماماً تقسم عليه المحفوظ أولاً فيكون الخارج واحد وسبعة أعمان هكذا $\frac{1}{8}$ * ثم قال رضي الله تعالى عنه

(وهكذا تسمية الكسور * ويقسم الأدنى على الكثير)

يعني ان العمل في تسمية الكسور كالعمل في قسمتها الا ان الأقل يقسم على الأكثر * ومثال ذلك إذا قيل لك سم غنمان من ثلث ومعناه إذا وجب ثمن ثلث واحدكم يجب للواحد فتزلهما هكذا $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$ ثم تعمل على ما ذكرناه فيكون الخارج ثلاثة أعمان هكذا $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{3}$ من $\frac{3}{3}$ وهو ما يجب للواحد الصحيح والله أعلم ثم أشار إلى جمع الكسور بقوله

(ومثل ذلك الجمع لكن تجمع * أخارجات بعده توزع)

يعني ان العمل في جمع الكسور كالعمل في قسمتها وهو أن تضرب بسط كل سطر في أئة الآخر الا أنك في الجمع تجمع الخارجين والجمع منهنما تقسمه على أئة كل واحد من السطرين وإلى هذا أشار بقوله لكن تجمع الخارجات وقوله بعده توزع أي بعد جمع الخارجين وصبرورتهما عدداً واحداً توزع أي تقسم على أئة كل سطر * ومثال ذلك إذا قيل لك اجمع ستة أعمان إلى ثلثين فأزله هكذا $\frac{6}{2}$ $\frac{2}{2}$ ثم تضرب الستة في الثلاثة والاثنين في الثمانية $\frac{18}{8}$ إلى $\frac{3}{2}$ وتجمع المضروبين فيجمع أربعة وثلاثون فتقسمها على الثلاثة أولاً ثم على الثمانية ثانياً يكون الخارج واحدًا صحيحاً وثلاثة أعمان وثلث الثمن هكذا $\frac{1}{8}$ $\frac{3}{8}$ $\frac{1}{8}$

أن تأخذ أقل مقام يجمع فيه الثمن والثلث فتجده أربعة وعشرين وثمنها ثلاثة تضربها في ستة تحصل به ستة أعمان الشيء ثكن ثمانية عشر وثلث المقام ثمانية تضربها في اثنين تحصل به ثلثي الشيء أحد المضمومين يخرج لك ستة عشر تضمها للثمانية عشر تكون أربعة وثلاثين فإذا كان الشيء قام من أربعة وعشرين فكيف يقوم من أربعة وثلاثين بهذه النسبة تجد ذلك واحداً وثلاثة أعمان وثلث الثمن لأن أربعة وعشرين بواحد والعشرة الزائدة مائة تسعة وثلاثة أعمان لأن الثمن كالعشر ثلاثة والواحد ثلث عن لأن نسبة الواحد من ثلاثة ثلث والثلاثة ثمن فالواحد ثلث عن هذا برهان العمل يشهد بصحته كل عاقل فتدبر

التشبيه قبله كما يفيد التقرير وحاصله انك تبسط المنسوب والمنسوب اليه وتضرب بسط كل في أئة الآخر وأقل الخارجين يقسم على أكثرهما (قوله ومعناه الخ) إشارة لمراد من قسمة الكسور وهو معرفة ما يجب للواحد الصحيح فإذا قيل اقسم ربعاً على نصف كأنه قال إذا وجب النصف للربع كم يجب للواحد الصحيح وإذا وجب النصف للربع وجب للواحد الصحيح اثنان وهو الذي يخرج من قسمة النصف على الربع وإذا وجب الثمن للثلث وجب للواحد الصحيح ثلاثة أعمان كما في مثال الشارح وعلى هذا ففس (قوله لكن تجمع الخ) بخلاف القسمة والتسمية فأنك لا تجمع بل تقسم خارج ضرب بسط المقسوم أو المسمى في أئة المقسوم عليه أو المسمى منه (قوله توزع) أي تقسم على جميع أئة السطرين (قوله واحداً صحيحاً الخ) كتب بعض هنا كلاماً ملخصه ان الواحد هنا في الحقيقة سدس وبينه بما لا ينبغي ذكره ولا جليبه وهو خطأ صراح وغلط فاحش يشهد به البرهان الهندسي وتوضيح ذلك أن الجمع ضم شيء لشيء لينطق به بلفظ واحد لا يختلف حاله في الصحيح والكسر فإذا قال لك قائل اجمع لي ستة أعمان إلى ثلثين فكأنه قال لك ضم لي ستة أعمان شيء كالواحد إلى ثلثيه فالخارج ما قال الشارح والواحد فيه واحد صحيح بلا شئ برهانه

(قوله الأقل منهما) أي من خارج ضرب بسط المطروح في أئة المطروح منه وخارج ضرب بسط المطروح منه في أئة المطروح وح يعلم ذلك من السياق فنهما متعلق بالأقل ومن الكسر متعلق بالطرح أي من الخارج من الضرب الكثير (قوله ثم تقسمها) أي على جميع الأئة ففي الأبواب الخمسة تقسم على أئة السطرين ما عدا بابي القسمة والتسمية فأنك تقسم وتسمى على خارج ضرب بسط المقسوم عليه أو المسمى منه في أئة المقسوم أو المسمى وفي جميع الأبواب ما عدا باب الضرب تضرب بسط كل في أئة الآخر وأما باب الضرب فأنما تضرب البسط في البسط لا في الأئة وتشترك الأبواب الخمسة في تركبها من ضرب وقسم ويريد باب الطرح وباب الجمع بالجمع فتدبر ذلك (قوله بطرح الخ) هذا أحد الأوجه في اختبارها ما ذكره الشارح (قوله كما تقدم) أي في اختبار ضرب الصحيح في الصحيح (قوله ولك الخ) هذا أخذ من قول الناظم الآتي في اختبار القسمة والتسمية اذ يصح اختبار الضرب بذلك كما ترى ويصح اختبار القسمة والتسمية بما ذكر الناظم في اختبار الضرب كما يحل الشارح به كلام المصنف الآتي كما بينه والوجه (٣٩) الثاني في كلامه المشار إليه بقوله ولك الخ هو مفاد المصنف فكان الواجب أن يقدمه ويجعله عناية المصنف تأمل (قوله وخارجاً الخ) هذا اختبار لصحة أعمال أبواب ثلاثة كما ترى وحاصله كما ترى دون خفاء أنك تأتي لخارجاً في الأبواب الثلاثة فتبسطه بقاعدة بسطه فان وافق المقسوم على الأئة في أبوابك فالعمل صحيح والا فهو فاسد وهذا ولا يخفى ان هذا امتحان لمجرد القسمة التي تركب منها عملك في الأبواب الثلاثة دون الضرب المشقة هي عليه وأما ما ذكره الشارح في حل كلام المصنف فيشهد بصحة العملين فتدبر ثم ان المصنف لو أخر هذا البيت عما بعده لكان أبلغ في الإشارة إلى الختم براءة الختام وهو قوله تنفي لكن المصنف راعى ترتيب ما تقدم من الأبواب والله الموفق للصواب (قوله يعني الخ) هذا ليس مراد المصنف من كلامه كما يشهد به ظاهره الذي هو كالصريح فيما قررنا أو هو صريح قالوا يجب أن يحله على معناه ثم يقول بعد ذلك في اختبارها أن تبسط الخارج وتطرحه إلى آخر الكلام

ثم أشار إلى طرح الكسور بقوله (والطرح يطرح الأقل منهما * من الكثير فيه ثم تقسمها) يعني ان العمل في طرح الكسور كالعمل في جميعها لكن بعد طرح الأقل من الأكثر وما بقي يقسم على أئة كل واحد * ومثال ذلك إذا قيل لك اطرح ثلثين من ستة أعمان فتزله المسئلة هكذا $\frac{6}{2}$ $\frac{2}{2}$ ثم تضرب الستة $\frac{3}{2}$ من $\frac{3}{2}$ في الثلاثة يخرج ثمانية عشر فتعطفها ثم تضرب الاثنين في الثمانية يخرج لك ستة عشر فتطرحها من المحفوظ يكون الباقي اثنين فتزلهما على الثلاثة هكذا $\frac{2}{3}$ ثم تقول إذا طرح ثلثان من ستة أعمان يكون الباقي ثلثي الثمن والله $\frac{1}{3}$ أعلم * ثم أشار إلى وجه العمل في اختبار صحة ضرب الكسور من خطئه بقوله (واختبر الضرب بطرح بسط ما * بد أو سطريه كما تقدم ما)

يعني ان ضرب الكسور تختبر صحته من خطئه بطرح الخارج من القسمة وتطرح بسط كل سطر كما تقدم في امتحان ضرب الصحيح * ومثاله إذا قيل لك اضرب ثلاثة أسباع في خمسة أعمان فأزلهما هكذا $\frac{3}{5}$ $\frac{5}{5}$ ثم تصنع كما تقدم يخرج غنمان وسبع الثمن هكذا $\frac{1}{5}$ $\frac{2}{5}$ ثم تبسط هذا $\frac{7}{5}$ في $\frac{8}{5}$ الخارج خمسة عشر ثم تطرحه يكون الباقي واحداً $\frac{1}{5}$ ويكون الجواب ثم تطرح بسط كل سطر من المضروب والمضروب فيه ويضرب باقي أحدهما في باقي الآخر يوافق الجواب ولك في الاختبار وجه آخر وهو ان تبسط الخارج فان وافق المقسوم فهو صحيح والا ففاسد والله أعلم * ثم قال رضي الله تعالى عنه (وخارجاً فابسط بك المقسوم في * جمع وقسمة ونسبة تنفي)

يعني أنك إذا أردت اختبار صحة جمع الكسور وقسمتها وتسميتها من خطئها فأنك تبسط الخارج وتطرحه مثلاً بطرح سبعة سبعة وتحفظ الباقي ثم تبسط كل واحد من المجموعتين أو المقسوم (قوله مثلاً) أي والطرح ثمانية أو تسعة (قوله ثم تبسط الخ) المراد بالبسط هو حل كل كسر لادق ما تحمله مسئلتك وذلك بضرب كل بسط في أئة الآخر فإذا $\frac{7}{5}$ قيل اقسم خمسة أعمان على سدسين أنزله هكذا $\frac{5}{2}$ كما تقدم فيخرج بالقسمة بالعمل السابق إلى واحد وسبعة أعمان هكذا $\frac{1}{2}$ وهذا لأنه إذا وجب للسدسين خمسة أعمان وجب $\frac{1}{2}$ على $\frac{1}{2}$ للواحد الصحيح خمسة عشر فتعطفها على السدسين ثلث وهو واحد من ثلاثة فإذا وجب لواحد من ثلاثة خمسة أعمان وجب للثلاثة خمسة عشر فتعطفها على السدسين سبعة أعمان فإذا أردت اختبار ذلك جمعاً وقسمة فتأتي للخارج فتبسطه بقاعدة تخرج له خمسة عشر بفضل منها واحد بطرح سبعة تحفظه هكذا $\frac{1}{2}$ ثم تأتي لأحد المجموعتين وهو هنا خمسة أعمان فتبسطها يعني تردها لادق كسر في السؤال وذلك بضربها في امام المجموع الآخر تجد $\frac{1}{2}$ ذلك ثلاثين تقضل اثنان بطرح سبعة تنزلها على رأس العمود ثم تأتي للمجموع الآخر وتفعل به فعلك في أخيه من ضرب وطرح سبعة وأخذ الفاضل تجده واحداً تنزله تحت العمود كما رأيت قبل ثم أنك تجمع البقيتين وتطرحهما طرحة سبعة بفضل واحد

وهو وفق الجواب وبما قررنا وهو الصواب تعلم رداً على شكك كلام الشارح بأنه لا يصح لأن المجموع أن أراد به خمسة أعنان مثلاً فهي نفس البسط في المثال فلامعني لبسطها وإن أراد به الخارج من ضرب البسط في أربعة غيره فلامعني أيضاً البسط مرة أخرى بل ذلك هو غاية بسطه ووجه الرد اختبار الشق الأول والمراد ببسطه رده لادق كسر في المسئلة حتى تصير الأعنان مثلاً أعنان ثلاث كصيرورة الثلاث في المثال عند العمل ثلاث أعنان لأنك ما لم ترد الكسور المتعددة لصنف واحد منها ماتم لك العمل كما نصوا عليه في محله فأتضح كلامه دون اشكال ثم إن بعض القاصرين استشكله من وجه آخر في المثال الذي قدمناه وذلك أنه لما أراد أخذ بسط الخارج ضرب خمسة عشر الحاصلة من ضرب الواحد في مقام الثمن وحمل ما على رأسه عليه في الاثنين أحد الأثمة المقسوم عليها الذي لم يفضل عليه شيء في قسمة الثلاثين عليه ليحطه على رأسه فخرج له ثلاثون فوجد فضلها بالطرح اثنين ثم أنه تعمم العمل في الاختبار خرج المقابل به واحداً فوجد الجواب مخالفاً لأن العمل صحيح فحكم بأن هذا الاختبار فاسد وهذا منه خطأ فاحش لأن الامام إذا لم يوضع عليه شيء ولم يكن متخللاً بين الامامين وضع عليهم ما بلغ في مقام أخذ البسط فلا يضرب فيه شيء لا طباقهم على أن بسط الواحد وسبعة أعنان خمسة عشر ومقتضى ذلك أن يكون بسطه ثلاثين ولا قائل به وبالجملة فالضرب في مقام أخذ البسط لأجل رد الجزء لا قل كسر معتبر في المسئلة ولا شيء وراء الثمن في المسئلة اعتبر بل الواجب أن لا تضرب خمسة عشر في شيء فيخرج الجواب موافقاً حسب ما ينالنا من محتاج في بعض الصور لضرب البسط في الأثمة التي لا شيء عليها وذلك في اختبار صحة عمل النسبة في باب الصحيح كما قدمنا مثلاً له فانك لو لم تضرب الخارج في جميع الأثمة ما عدا أول امام لم تخرج إلى المسمى قطعاً فهذا هو الذي ليس (٤٠) على هذا المعترض ما ليس فاشتباه عليه تحصيل بسط الخارج هنا بطرح بتحصيل

والمقسوم عليه أو المسمى والمسمى منه تطرح البسطين وتجمع الباقيين في الجمع وتقسيم باقي المقسوم على باقي المقسوم عليه وتسمى باقي المسمى من باقي المسمى منه فان وافق فصحيح والافقاسد والله أعلم * ثم أشار إلى اختبار صحة طرح الكسور من خطئه بقوله (بطرح بسط ما بقي وما ظهر * من ذين السطرين طرح يختبر)

يعني أن طرح الكسور تختبر صحته من خطئه بأن تبسط الخارج وتطرحه بطرح سبعة مثلاً وتحفظ الباقي ثم تطرح ضرب بسط كل سطر في امام الأخر فباقي من ضرب بسط المطروح في امام المطروح منه طرحته مما بقي من ضرب بسط المطروح منه في امام المطروح فان وافق باقية الباقي الأول فالعمل صحيح والافقاسد * ولنذكر مثلاً لا يصلح لاختبار صحة الجمع والطرح والقسمة والتسمية وهو اذا قيل لك اجمع ثلثين إلى ستة أعنان فانك تنزل ذلك هكذا ٢ ٦ فاذا امتثلت العمل على ما تقدم تقريره في الأبواب الأربعة حصل المطلوب والله ٣ إلى ٨ أعلم بالصواب * ثم قال رضي الله عنه

نفس المسمى بضرب الخارج في باب التسمية فيماعدد الامام الأول وبين المقامين بون باثن (قوله وتطرح البسطين) كذا في الأبواب الثلاثة والفارق هو ما بعده (قوله وتجمع الخ) أي كما قدمناه وبعد الجمع تطرح ما يمكن طرحه كما قدمناه في المثال (قوله وتقسيم الخ) مثلاً في مثال قسمة خمسة أعنان على سدسين الخارج واحد وسبعة أعنان فتطرح بسط الخارج بيتي واحد بطرح سبعة تحفظه جواباً ثم تبسط المقسوم بضربه في امام المقسوم عليه

يجز ثلثون وفضلها اثنان بذلك الطرح تحفظها على رأس عمود الميزان لأجل قسمه على فضل طرح بسط المقسوم وههنا عليه ثم تبسط المقسوم عليه بضربه في امام المقسوم يخرج ستة عشر وفضلها اثنان تضعهما تحت العمود ثم تقسم فاضل المقسوم على فاضل المقسوم عليه يخرج واحد وهو الجواب فتجعله في كفة الميزان تجده موافقاً لما في الكفة الأخرى هكذا ٢ وقس على هذا مثال التسمية (قوله بطرح الخ) متعلق بختبر الواقع خبر المبتدأ وهو طرح وسويع الابتداء به التفصيل وأصل ١ ١ ١ ١ ١ ١ بطرح الخ وليس فيه دور لأن طرح الاختبار غير المختبر (قوله فاذا امتثلت الخ) امتثال الجمع أن تطرح بسط الخارج بأي طرح شئت والخارج هنا واحد صحيح وثلاثة أعنان وثلث الثمن وبسطه أربعة وثلثون وتطرحه طرح سبعة يفضل ستة هي الجواب ثم تطرح بسط المجموع وهو ستة عشر يفضل اثنان ثم تبسط المجموع اليه وهو ثمانية عشر يفضل أربعة ثم تجمع الفضلين تكن ستة وهي موافقة للجواب وامتثال قسمة ستة أعنان على ثلثين أن تطرح بسط الخارج وهو واحد ومن وبسطه تسعة يفضل اثنان بطرح سبعة تجعلها جواباً ثم تطرح بسط المقسوم وهو ثمانية عشر يفضل أربعة ثم تبسط المقسوم عليه وهو ستة عشر يفضل اثنان أيضاً ثم تقسم الفضلة الأولى على الثانية يخرج اثنان وهي موافقة للجواب فالعمل صحيح وفي النسبة تنسب ثلثين من ستة أعنان لأنهما نسبة القليل من الكثير والثلثان أقل من ستة أعنان يشهد به أخذهما من مقام الكسرين وخارج النسبة ثمانية اسباع وبسطها نفسها تطرحها طرح ثمانية أو سبعة يفضل واحد في الطرح الثاني تحفظه جواباً ثم تطرح بسط المنسوب يفضل اثنان ثم تبسط المنسوب منه يفضل أربعة فتنسب الفضل الأول من الثاني تجده نصفاً وهو موافق للجواب وفي صورة الطرح تطرح ثلثين من ستة أعنان يخرج لك الباقي ثلثان وبسطه اثنان لا تطرح تحفظها جواباً ثم تطرح بسط كل من المطروحين بطرح سبعة يفضل من بسط المطروح اثنان ومن بسط المطروح منه أربعة ثم تطرح

بأبسط المطروح من باقي بسط المطروح منه يفضل هنا اثنان وهي موافقة للجواب وفي بعض الصور يكون باقي المطروح منه لا يتحمل طرح باقي المطروح فرد عليه ما طرحته واطرح الباقي من المجموع وإن لم يكن للمطروح منه باقي أسقطت الباقي من المطروح به هذا ولكل من الأبواب السابقة اختبارات غير ما تقدم بطول بناجلها فليراجع ذلك من أراد من مكانه (قوله قدر ما يجب) أما كيفاً كنصفها أو ثلثها كما في أخذ ذلك بطريق النسبة وذلك بأن تنسب سهمه في الفريضة وتعطيه بمقدارها من التركة أو كما عشرة منها أو أكثر أو أقل كما في بقية الأعمال فتدبر (قوله ومن يجب الخ) لك أن تقر الفعليين بالبناء للجهول وبالبناء للعالم لأن كلا صحيح الإرادة هنا لأن المصنف بين الأمرين الخاجب والمحجوب فتدبر (قوله أركان الخ) مقتضى هذا أن الأعمال ركن وهذا ينافي ما يأتي له قريباً من كون الأعمال وهي الجزء الثالث آلة ووسيلة لتحقيق ما أوجبه الفقه ووجه المنافاة أن ركن الشيء داخل في ماهيته وهو من تمام المقصود لذاته ومقتضى كونه آلة ووسيلة الخروج قلت لا منافاة مع اختلاف الجهة إذا جعل من ركنك علم الفرائض والمجهول له وسيلة ما أوجبه الفقه الذي هو جزء العلم فانفتحت الجهة وكون الشيء ركناً من شيء لا ينافي أن يكون وسيلة وسما لبعض أركان ذلك الشيء فليتنامل (قوله هذان الخ) هما علم الحساب والفقه واطلاق المذكور على الثاني مع كونه بصدد ذكره ولم يذكر حقيقة لتبليسه بالذكر فانك تقول فلان يأكل وقد شرع في الأكل وفيه أن المذكور ينحل إلى الذي ذكره وذكر حقيقة في الماضي فاطلاقه (٤١) على ما لم يتم ذكره اطلاق مجازي ولك أن تقول إن الاطلاق باعتبار ذكر المتن فإنه قد ذكره قبل الشارح منذ ازمان والثالث وإن كان ذكره لكنه

(وههنا انتهى بنا الكلام * في أوجه الحساب والسلام)

وهذا آخر ما قصدنا جمعه وافراده في هذه الأوراق هداً لله لأحسن الاخلاق بجماع محمد الخارق السبع الطباق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين وأخود عوانا أن الحمد لله رب العالمين (كمل الجزء الأول) من الدرّة البيضاء للشيخ سيدي عبد الرحمن الصغير نفقنا الله بجماع محمد وآله وأصحابه وأنصاره * لما فرغ رضي الله عنه من الجزء الأول الذي هو فن الحساب المستعان به على استخراج قدر ما يجب لكل وارث من التركة شرع الآن في المقصود بالذات وهو فقه الفرائض الذي هو معرفة من يرث ومن لا يرث ومن يجب ومن لا يجب فلذلك كانت أركان علم الفرائض ثلاثة هذان المذكوران والثالث معرفة الاحياز وتصحيح الفرائض وهو بحث الجزء الثالث * فان قلت هلا كان الجزء الثالث هو المقصود بالذات اذ هو غاية أمر الفريضة * قلت الجزء الثالث انما هو آلة يستعان بها على تحقيق ما أوجبه الفقه فهو وسيلة اليه وليس فيه زيادة على استعمال الحساب فيه وقدم الفقه عليه وضعا لا بقاء عليه فان قلت هذا دور فالجواب أن توقف الفقه على العمل من حيث تحققه في الخارج في جزء معين وتوقف العمل عليه من حيث اجراؤه على القوانين الشرعية وهما جهتان والله سبحانه أعلم

(ترتيب ما يدا به في المال * تدريبه من تدوم في مقال)

لما كانت غاية هذا العلم قسمة مال الميت على ورثته وكانت ثم أمور تقدم على الارث من مال الميت احتيج إلى تقديم التنبيه عليه ليكون طالبه على بصيرة منه ومعنى البيت أن ترتيب (٦ - الدرة)

أمر آخر اتداعى الحساب الاستعمال الحساب فلا يتوهم أنه المقصود الا هم كلاً يتوهم أن علم الحساب أهم علم الفرائض (قوله هذا دور) الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه ما عبرة أو عبرات وكلامه سابقاً فهم توقف كل على الآخر فاما توقف الفقه عليه فبقوله الجزء الثالث آلة ووسيلة اذ آلة الشيء ووسيلته سابقة عليه وهو متوقف عليها توقف اللاحق على السابق كما هو شأن توقف المقاصد على وسائلها وأما العكس فبقوله لا يبتأه عليه لأن المبنى متوقف على المبنى عليه كتوقف الحائط على الأساس (قوله فالجواب الخ) هذا جواب باختلاف جهة التوقف ومع اختلافها لا دور ثم كان المناسب بما فعله أن يقول ان توقف ما أوجبه الفقه لأن المتوقف على الجزء الثالث ما أوجبه الفقه لأن نفس الفقه فتأمل (قوله اجراؤه) أي العمل والا كان جارياً على خلاف القانون الشرعي اذ لا تدرى ان لهذا انصفاً ولهذا ثلثاً مثلاً لتبني تصحيح الفريضة على ذلك لا يعرف ما أوجبه الفقه لكل وارث (قوله في مقال) يحتمل عدم اعتبار اضافة المقال للمصنف فهو بيان لتدوم أي الكائن في مقال أهل العلم وهو مصدر مبني بمعنى القول أو بمعنى اسم المفعول أي في مفهومه ويحتمل اعتبار اضافته للمصنف أي في مقال أي قول أو مقول (قوله على بصيرة) أي حتى لا يقسم التركة قبل استخلاص الحقوق السابقة على الارث

(قوله مفتوح بها) أي مفتوحة تلك الألفاظ بهذه الحروف وذو كرحيت لم يقل مفتوحة باعتبار ما ذكر وقوله اختصارا لعل هذا أحسن ما يقرر به كلامه (قوله أبي اسحق) هو صاحب التمسانية (قوله واستشكل الخ) محصله ان الدين تعين التركة له دون الكفن فلا تغني له حتى انه اذا لم يترك شيئا سقط الدين ولم يسقط الكفن لان بيت المال يكفنه عند العدم وحينئذ فكان مقتضى هذا تقديم ما لا يحمله غير التركة وتأخير ما يحمله هي وغيرها باعتبار الحقين واما ما صنعوه فيؤدي الى اسقاط أحد الحقين عند عجز التركة واعتبار ما يؤدي الى اعتبارهما أولى من اعتبار ما يؤدي الى اسقاط أحدهما هذا محصله بإيضاح وقد أبقاه دون جواب والاعتراض للعقباني وأجاب عنه بما فيه شيء انظره مع ما أجابنا به في حواشي الأصل * فان قلت تقديم الدين على الوصية ينافية ظاهر الكتاب لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين * قلت لا منافاة أما أولا فلا حرف مرتب في الكلام وأما ثانياً فتقديم الوصية ترغيباً في انفاذها وعدم التكاسل فيها لا لأجل انها مقدمة على الدين كيف والدين من رأس المال وهي من الثلث (قوله لتعين الخ) علة لا شكاه وقوله لتعلق الخ علة لتعين وقوله خراب الخ علة لتعين مع علته أو للتعلق (قوله بخلاف الخ) أي فانه لا تعين التركة فلهذا لا بد من اعتبار دين الدين (قوله كما الخ) تنظير واستدلال على خراب الذم بالموت حتى انهم لم يقضوا بعين السلعة لصاحبها بالموت حيث خربت ذمته بل جعلوه فيها أسوة الغرماء وقضوا بذلك عند حياته لان الذمة ما زالت عامرة ففيها ما يوفي بدين غير رب السلعة واما كونه تنظير المضمون الاشكال من حيث ان الذمة لما تعينت بالحياة قدم رب السلعة فأخذ سلعته ولم يتم تعين بالموت لم يقدم حتى يفاد بذلك ان الدين يقدم ٣ للذي المقضى منه متعين ففيه خفاء لان المفلس بالموت خربت ذمته فلا يتردد الحق بينهما وبين تركته كما هو في المنظر بل تعين التركة لذلك حتى اذا عجزت سقط حقه فتأمل (قوله وأجراها) أي المسئلة المستسئلة أي قاسها عليها حتى بدله استسكالها على قولهم حيث قررروا خلاف مقتضى هذا القياس فهو تأييد للاشكال فطهارة الخبث عتابة الدين حيث يتعين الماء (٤٢) كتعين التركة للدين فلذا قدم وطهارة الحدث بعتابة التجهيز حيث لا بد له فبمقتضاه

ان يقدموا الدين على التجهيز وفي بعض النسخ اجراء أي حكم المسئلة على مقتضى الاشكال أو المسئلة وذكر باعتبار ما ذكر (قوله وأجراها الخ) أي ان مسئلة تقديم التجهيز استسكالت فقوم وجهوا الاشكال فيها بما سبق من استحقاق البائع عين مبيعه في الفلوس دون الموت فأسوة الغرماء لما انه في الفلوس لم تتغرب ذمة الغريم

ما يبدأ بأخراجه من مال الميت تعرفه من ترتيب هذه الحروف المرموز بها الى ألفاظ مفتوح بها اختصارا لشهرتها فالتاء اشارة الى تجهيز الميت وعبارة التجهيز أولى من عبارة أبي اسحق بالكفن لشهرتها المؤثرة لاجل والحفر والكفن وغيرها والدال الى الدين والواو الى الوصية والميم الى الميراث واستشكل بعضهم تقديم التجهيز على الدين لتعين التركة له لتعلقه بها خراب الذمة بخلاف التجهيز فانه معلق ببيت المال عند عجز التركة كما فرقوا بقرين من هذين الموت والفلس في عدم استحقاق البائع عين سلعته في الأول دون الثاني وأجراها بعضهم على قول أصبح ورواية مطرف تقديم طهارة الخبث على الحدث لمن عنده من الماء ما يكفي أحدهما لوجود البديل في الحدث ولا شدة في الأمرين شائتين تعارضنا

لبقاء حياته فلا ضرر على الغرماء حيث استحق البائع عين شئيه وقدم هو عليهم فيه لانهم يتبعون ذمة غيرهم ففي بخلافه في الموت فأسوة الغرماء فلا واستحق عين شئيه لا ضرر على الغرماء ومسلتنا الذمة خربت فكان مقتضى المنظر به أن يقدم الدين للثلاث تنضرر الغرماء لو قدم التجهيز باحتمال وفاء ما بقي من التركة بدينهم ولا متبوع لهم حيث خربت الذمة وقوم أجروا هذا الاشكال وقاسوه في المسئلة على مقتضى ما نقل عن أصبح ومطرف في مسئلة من قام به حدث وخبث ولا ماء يكفي الطهارتين بل احدهما من تقديم طهارة الخبث على الحدث بذلك الماء لان طهارة الحدث مخرجاً وبدا من الماء وهو التيمم بخلاف الخبث فلا بد له لرافعه مع ان في كل جهة تقديم وتأخير ولا حظوا في التقديم جهة عدم البديل فوجب تقديم الدين اذ لا بد له سوى التركة بخلاف التجهيز فله بديل غير التركة وهو بيت المال فالأمر ان في كلامه الطهارتان بديل ما بعده والقياس حاصل بهذا الاعتبار مع امكان أن يلاحظ في التجهيز والدين جهتان متعارضتان ففي التجهيز جهة تقتضي تقديمه وهي مخافة تغير الميت لو قدم الدين لا مكان تعمير بيت المال وجهة تقتضي التأخير وهي البديل وفي الدين جهة تقتضي تقديمه حيث لا بد له وجهة تقتضي تأخيره وهي مخافة تغير الميت لو قدم قضاء الدين فلما اعتبروا في المقيس عليه في التقديم جهة عدم البديل ووجهها على الجهة المعارضة له من تأخيره فليعتبر مثله في الفرع دون ملاحظة جهة التأخير المعارضة له وأنت خير بان تمام القياس لا يتوقف على ملاحظة جهتين متعارضتين في الفرع كالأصل هذا مع ان هذا الاجراء استشكل من أمور الأول انه قياس مع النص الثاني انه قياس على قول ضعيف في المذهب ولا قياس الاعلى حكم أصل قوى لما ان المذهب تقديم طهارة الحدث للاجماع على طلبه دون الخبث الثالث قد يمنع كون الدين لا بد له لأن الدين يقضى من بيت المال الى غير ذلك من وجوه التضعيفات (قوله الأمرين) هما طهارة الخبث والحدث (قوله تعارضنا) أي كل منهما عارضت الأخرى

(قوله وجود البديل) فقتضاه التأخير (قوله على الطلب) أي على سبيل الوجوب أي طلب الطهارة منه وهذا يقتضي التقديم لان طهارة الخبث اختلفت في طلبها (قوله عدم وجود الخ) ومقتضاه تقديمه كالدين (قوله وخلاف الخ) ومقتضاه التأخير فكل منهما فيه أمران تعارضوا مع ذلك فاعلموا عدم البديل فقد موة ولم يعملوا مقتضى الاجماع وهذا يؤيد ان لا بد له مقدم مطلقا على ماله بدل سواء كان حكمه بالاجماع أم لا ووجه التأييد انه حيث اعتبر تقديمه عند التعارض هذا فائدة ذكره (قوله وتقديم الخ) لما تكلم على شأن تقديم التجهيز على الدين أراد ان يتكلم على تقديم الدين على الوصية وهي على الميراث من حيث الحكم أهو بالاجماع أو بنص الكتاب (قوله انه) أي التجهيز (قوله كفن واحد) أي لا أكثر فهو مصب الخصر ومقابل المشهور يأتي قريبات الكفن من رأس المال حتى كان مقدما على ما هو من رأسه وهو الدين (قوله كفن واحد) الوحدة هنا باعتبار ستر جميع الجسد على الخلاف في وجوب الزائدة على ما ستر العورة واما نحو العمامة والازار فذلك من أجزاء الكفن لا من جزئياته فلا تعدد للكفن في سائر تألف من عمامة وصدرية وازار بل في أجزاء كفن واحد ثم الخمسة المطلوبة في كفن الرجل من عمامة وازار وقيص ولغافتين من قبيل تعدد جزئيات الكفن لثلاثة لان اللغافتين سائران لجميع البدن فهما كفتان وما عداهما كفن واحد وجزاء ونهت على هذا لان كثيرا يشبه عليه هنا تعدد جزئيات الكفن بتعدد أجزاء الكفن الواحد فتأمل (قوله على حسب الخ) هو المراد من المعروف الا في كلامه (قوله أو قدره) أي قدر قيمة ما يكفن به مثله وكان ما ذكر من الكفن أو قدر قيمته من المقومات وأفراد الفعل لان العطف بأو (قوله فان أوصى الخ) اعلم ان كلام المصنف في شأن الكفن هنا غير محصور وذلك لانه اما ان يوصى بالكفن أم لا وعلى الاول فاما ان يوصى بعين أم لا وفي كل اما ان يكون ما أوصى به فيه سرف أم لا وفي كل اما ان يكون عليه دين أم لا والمصنف لم يلم باحكام ذلك على طبق المراد واطلق في محل التقييد بل ربما تارى بين كلاميه تنافيا (٤٣) يحتاج لتحمل * وأقول وبالله تعالى

في الحدث وجود البديل والاجماع على الطلب وفي الخبث عدم وجود البديل والخلاف في الطلب وتقديم الدين على الوصية بالاجماع وهي على الميراث بنص القرآن والمشهور انه انما يجب على الورثة من ماله أو على بيت المال ان كان معدما كفن واحدا لان يتطوع الورثة بالزيادة وقيل ثلاثة يقضى بها عليهم ثم صفة الكفن يكون على حسب حال الميت من شرف واتضاع وفقروغنى فان أوصى بأكثر من واحد كان الزائد في الثلث الا اذا كان عليه دين يستغرق ماله فلا تنفذ وصيته بل يكفن بواحد ويدفع الباقي للغرماء فان لم يكن له الا كفن أو قدره وكان ماله هونا فالمرتهن أولى به فان أوصى بكفن معين نفذت وصيته الا أن يكون فيه سرف فيكون الزائد على المعروف في الثلث فان أوصى به وكان رهنا فان كان له مال سواء قضى منه الدين ونفذت وصيته والا فالمرتهن أولى به والوصية بالكفن من الوصايا التي لا تختص بالثلث بل تنفذ وان استغرقت المال لم يسرف في الثلث كما تقدم وكفن الزوجة في

وكان تحت يدهم تهن جرى فيه ما تقدم من التفصيل في الكفن اللازم وان لم يكن تحت يده فاما ان يكون عليه دين أم لا فان كان عليه دين فاما ان يستغرق التركة أم لا فان استغرق فلا ينفذ الزائد الا في الثلث ولا غيره ورب الدين أحق بالزائد وان لم يستغرق فينفذ الزائد في الثلث كما اذا لم يكن ثم دين ولو شفع الوارث لان الوصايا من الثلث أجوا أم كرهوا لاسيما الكفن الذي شأن اخراجه من رأس المال وان لم يكن معيناً فاما ان يكون ثم دين أم لا وعلى الدين فاما ان يستغرق أم لا فان كان واستغرق لم ينفذ في الثلث ولا في غيره وان لم يستغرق نفذ من الثلث وان لم يوص به فاما ان يكون دين أم لا وعلى الدين فاما ان يستغرق أم لا فان لم يكن دين فان اتفق الورثة على الزائد نفذوا ولو استغرق المال والا لم يقض الا بالمعروف كفنا واحداً أو أكثر على الخلاف السابق وان كان دين فان استغرق لا تنفذ ولا ينفذ من الثلث وهذا كله في الزائد على القدر اللازم اما اللازم فقد قدمنا الكلام فيه فليحرر بعض ذلك بنقل (قوله على المعروف) المراد بالمعروف هنا اللائق بحاله من فقر وغنى وشرف واتضاع كما فسر به في قول خليل أول التركات وليس المراد به على المعقد ليكون له مقابل هنا كما تقدم (قوله على المعروف) أي ما يكفن به مثله دون سرف فهو متعلق بالزائد ويحتمل ان المراد بالمعروف معروف المذهب ويكون متعلق الزائد بخلاف أي الزائد الذي تحقق به السرف يكون من الثلث على المشهور في المذهب واما معروف الكفن فغن رأس المال (قوله التي لا تختص الخ) هذا ان لم يرد به على المعروف والا اختصت به كما ترى (قوله وان الخ) لا ينافي ما قدمه من انها في الزائد في الثلث خاصة لان المراد هنا ما كان زائداً على المعروف بديل له قوله ما لم يسرف لان الاسراف ما زاد على المعروف والتنفيذ مع الاستغراق اذا كان على المعروف كان دين أم لا استغرق أم لا لان التفصيل فيما زاد على المعروف فتدبر (قوله ما لم يسرف) أي يزد على المعروف أعني متعارف كفن امثاله أي وما لم يكن دين فلا يقضى بالزائد وهذا التقييد غير محتاج اليه لان الدين مقدم على الوصايا فالزائد على المعروف انما تنقص من الثلث الذي هو مخرج الوصايا

(قوله مامعنى الخ) أى الامهات القريبة أو أعم (قوله هو معنى الخ) أى فالمراد أعم (قوله على المجازى غير الخ) فيلزم استعمال الشيء في حقيقته ومجازه وفي جواز خلافه فاما ان يعنى على الجواز أو يجعل من عموم المجاز (قوله ما علمت) لعله قال هذا قبل ان يبلغه ما يزيد وغيره (قوله أشد الخ) لعل وجه الاشدية قوة المخالف فيه دون الايثار بواحدة أو ان فيه القدوم على تملك مال مع شدة ضعف المدرك بخلاف الايثار بواحدة حرره (قوله فليس الخ) (٤٦) تفريع على ذكر هذه القصة (قوله ان الاخ) أى للاب يعصب أخته التى

للأب فورثها ولولاه لم ترث لان لها السدس تكملة الثلثين وقد حجت عنه بتعدد الشقيقة (قوله من الثلثين) أى من السدس تكملة الثلثين والافليس لها ثلثان قط (قوله مثله) أى الاخ فانه يورث أخته وقد كانت لا ترث لولاه (قوله بمنزلة العمة) أى فى عدم الارث مع العلم أخوها لانها ليس لها قدم فى الارث فان قلت على هذا كان الاتقان يقول بدل قوله لانها الخ وهى لا ترث وأما كونها أخته فلا يوجب عدم ارثها الا أن يقال المراد لانها أخته وهى لا ترث فتدبر (قوله عن بنت الاخ) أى مع أخوها لانه محصل الاشتباه لا مجردة فلا يتوهم ارثها دونه (قوله فيورثوها) كذا فى النسخ والمحل محل عدم اسقاط النون لكن أسقطها بالوجه الذى سقطت به فى قوله عليه الصلاة والسلام لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا فقد رب (قوله ولو انفردت) لعل المبالغة مقابلة لان المتوهم ارثها بالتعصيب بالأخ وأما اذا انفردت فلا يتوهم ارثها فتدبر (قوله الممنوعين) أى المحرومين وليس المراد من قام بهم المانع حتى يرد أن القسم الأول ليس من ذلك القبيل اذ ليس شأنه الارث ثم قام به المانع منه ولك أن تتنزل وتقول انه قام بهم وهو كونهم من ذوى الارحام (قوله مما يقبل) وهذا كالمشك في بعض صورته والكفر وأما الذى لا يقبل فكالمقتل والزنا فتدبر (قوله لوجود شخص الخ) جاصل الاقسام ان الممنوع اما لذاته أو لوصف قام به أو لذات أخرى والأول والأول والثاني والثالث (قوله وقائل الخ) لما كان القتل المقاد من القافى قاضيا بحسب ظاهر المصنف بعدم الارث من المال ومن الدية معا كان القتل عمدا أم لا فصله بما ترى (قوله سقط) ان قلت قاتل العمد يقتل فكيف يتصور ارثه قلت يتصور اذا عفا وليا القتل اما على شئ أو دون شئ (قوله فى الحال والمآل) فإن قلت هذا مشكلا لان غالب أقسام هذا القسم انما يمنع حال

مامعنى قولك وهن أمهات الأم والأب قلت هو معنى قولهم أم الأم وأمهاها وأم الأب وأمهاها ويتعين حمله على المجازى غير المباشرة اذ الام حقيقة من لها عليل ولادة بالمباشرة والجدة من لها عليل ولادة بواسطة * وقولنا وعذر زيد أم جد الميت أى وجعل زيد بن ثابت رضى الله عنه أم الجدم من عددا لجدات الوارثات قد أباه العلماء وردوه وله رضى الله عنه فى المسئلة قولان * وقال مالك بن أنس رضى الله عنه ما علمت ان أحدا ورت أكثر من جدتين منذ كان الاسلام الى اليوم وقد قال سعد بن أبى وقاص حين عاب عليه ابن مسعود وتره بواحدة لا شفع قبلها يعينى ان أوتر بواحدة وهو يورث ثلاث جدات ونورثته ثلاث جدات أشد من عيب التور بواحدة فليس زيد بمنفرد فى القولة المذكورة بل رويت أيضا عن على وابن مسعود ومسرور رضى الله تعالى عنهم وروى أيضا عنهم موافقة الجمهور وروى عن ابن عباس وجابر بن زيد وابن سيرين ومسرور تورث أم أبى الام أيضا فوثر ثوارب جدات اثنين من قبل الاب واثنين من قبل الام ولم يقع فى زمان الرسول صلى الله عليه وسلم الا التى من قبل الام وجاءت الاخرى فى زمن الخلفاء كسأى فى ذكر قضيتها مع مزيد فوثر عجيبة فى محله ان شاء الله من باب الحب * تنبيه * كثيرا ما يغلط الطلبة المتعلمون فى بنت الاخ فيورثونها مع أخوها وسبب وهم أكثرهم ان الاخ يعصب أخته المحجوبة من الثلثين بسبب الشقيقتين وكذلك ولد الولد فتوهم ان ابن الاخ مثله ويرى بما غلط بعضهم فى بنت العم أيضا فوثرها مع ابن العم ولم يتفطنوا الى ان الذكرا انما يعصب أخته اذا كان لها قدم فى الارث واما ان كانت ممنوعة بالاصالة فكيف يورثها وبنت الاخ وبنت العم بمنزلة العمة لانها أخت العم وانما ذكرت هذا مع وضوحه لا فى رأيت كثيرا من الطلبة يسألهم الغامضة عن بنت الاخ فيورثوها وهى لا ترث بحال ولو انفردت وكذلك بنت العم لا ترث ولو انفردت والله المستعان لارب غيره

باب موانع الارث

لما فرغنا من ذكر عدد الوارثين شرعنا فى ذكر الامور التى تعرض لهم فتمنعهم من الميراث مع استحقاقهم له لولا الموانع * واعلم ان الممنوعين من الميراث على ثلاثة أقسام قسم ممنوع بالاصالة فلا يرث بحال كالخال والعمة وقد تقدم ذكرهما وقسم لا يرث لوصف قام به فلا يرث مادام موصوفا به فان زال ورت ان كان محيا قبل الزوال وهذا هو المقصود بهذا الباب وقسم لا يرث لوجود شخص أولى منه بالميراث وهذا القسم يختص باسم الحب وسأى فى ان شاء الله تعالى فى محله * قال رضى الله تعالى عنه

(موانع الميراث سبع وهى فى * عيش لك رزق حصرت فلتقتنى) (وقاتل العمد باطلاق سقط * ويرث الخطي فى المال فقط)

اعلم أن موانع الميراث على قسمين * قسم يمنع فى الحال والمآل وهو المانع الحقيقى وهى السبعة

المذكورة

والأول والأول والثاني والثالث (قوله وقائل الخ) لما كان القتل المقاد من القافى قاضيا بحسب ظاهر المصنف بعدم الارث من المال ومن الدية معا كان القتل عمدا أم لا فصله بما ترى (قوله سقط) ان قلت قاتل العمد يقتل فكيف يتصور ارثه قلت يتصور اذا عفا وليا القتل اما على شئ أو دون شئ (قوله فى الحال والمآل) فإن قلت هذا مشكلا لان غالب أقسام هذا القسم انما يمنع حال

قيام الوصف به قضاء لحق قوله سابقا فلا يرث مادام الخ واذا زال الوصف صار وارثا فامعنى عدم ارثه فى المآل فالكفر والشك انما يمنعان حال قيامهما لا حال زوالهما فلا يظهر فرق بين هذا القسم والذى بعده فى ان كلا انما يمنع فى الحال دون المآل فان أجبت بان المراد من عدم ارثه فى الحال انه اذا مات مورثه لم يبق به المانع لم يرثه ولو زال مانعه بعد موته فالمعنى انه لا يرث حال الميت حين قيام المانع ولا يرثه بعد قيامه بعدم موته فظهر انه لا يرث الميت السابق لا حالا ولا مآلا وليس المراد انه لا يرث بعد زوال المانع من مات بعد زواله قلنا هذا ظاهرا فى نحو الكفر ولا يظهر فى بعض صور الشك فانه اذا زال الشك فى نحو النسبة مثلا فانه يرث الميت السابق على زمن الزوال بل الجواب اما ان المراد يمنع مجموعا لا جيعا ولا شك ان بعض أقسامه كذلك كالقتل والزنا وعدم الاستهلال أو يقال المراد بمنعه حالا وما لا انه لا يوقف المختلف لأجل هذا المانع بل يورث ولا يستأى به بخلاف أرباب القسم الذى بعده فيستأى به لمدة التجيز فى المفقود والمأسور ولو وضع الحل فى الحامل وليان الأمر فى الخنى فالأسر يمنع حالا مآلا وكذا ما عطف (٤٧) عليه هذا غاية ما يتفحص به فى هذا المقام

المذكورة فى النظم المشار اليها بالحروف المذكورة وهى تحتاج الى تفصيل كثير سنذكره فى الشرح ان شاء الله وانما اجلناها فى النظم لحبنا افراط الاجازة فى زمن وضعه مع قصور الهممة حينئذ * وقسم يمنع من تجهيله خاصة لأمره لا لبس فيه وله وجوه كثيرة كالأسر والفقد والحل والخنى وقد أهملنا هذا القسم فى النظم لكونه فى الحقيقة غير مانع وانما هو موجب للتأخير وسنبسط الكلام على الجميع ان شاء الله فنقول * أما القسم الأول وهو السبع الممانعة مطلقا فهى المذكورة فى قولنا (عش لك رزق) فالعين عدم الاستهلال ومعناه ان الولد اذا اخرج من بطن أمه ولم يستهل صار خالا لا يرث ولا يورث والشين الشك فى الموت أو النسب أو غيره واللام لعان والكاف كفر والراء رق والزاي ولد الزنا والقاف القتل وسأى فى تفصيل الجميع ان شاء الله سبحانه وتعالى أما عدم الاستهلال فالأصل فيه ما أخرجه النسائي وصححه الحاكم من رواية ابن الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا استهل الصبي وورث وورث وصلى عليه ففهو ماله الشرطى اذا لم يستهل لم يكن له ذلك والاستهلال الصراخ والصياح يقال استهل وأهل اذا صرخ وهى احدى علامات الحياة فى الصبي كتحقق الرضاع وطول المكث وانما خص الاستهلال بالذكر وجعل أصلا فى الباب لكونه غالب أمر الصبي والا فالمتصور تحقق الحياة بوجه لا يبق معه ريب وجعل منه الشافية والخفية الحركة والعطاس والاختلاج وخصصوا عموم مفهوم الحديث بالقياس واستظهره بعض شيوخ المذهب قائلا الوقوف مع نص الحديث فى الصراخ كالتحكم وقد وافقناهم على الحاق الرضاع المحقق وطول المكث حيا فلا مانع من علامات آخر توجب تحقق الحياة فينبغى الرجوع فى مثل ذلك الى شهادة الاطباء لتحقيقهم بما يدل على الحياة وورث أبو حنيفة من رزأ كثره من الرحم متحقق الحياة ثم مات قبل بروز باقيه وتكفى شهادة النساء مع عين المستحق فى الاستهلال عند ابن القاسم خلافا لأشهب وان كانت على غير مال فهى آيلة اليه * فرع * قال أصبغ فى نوامير استهل أحدهما وجهل ومات ان كانا ذكرا أو اثنين وورث وان اختلفا * أجاب أن لا شئ

(قوله لأمر) لعل اللام بمعنى الى الغائية والا فالكلام لا يخلو من سماجة (قوله اذا لم يستهل الخ) هذا المفهوم عام ويأتى انه مخصص بقياس بعض افراده على المنطوق بجامع تحقق الحياة بكل لانه مناط الارث لا مجرد الاستعمال فتدبر (قوله الصراخ) ولذا سمي الهلال هلالا لان العرب كانت تصيح عند رؤيته ويصيرها غوغاء فسمى بذلك تسمية لشيئ بما يقع عند ظهوره (قوله كتحقق الخ) أى لأصله فالرضعة الواحدة لا تحقق الحياة أو المراد بتحقيقه انه لا يرتاب فى كونه رضاعا لا مجرد ضم الشقة فتكنى الرضعة الواحدة وهذا عندى أين (قوله لكونه غالب الخ) أى فلا مفهوم له وان كان فى مفهومه تفصيل (قوله والاختلاج) الفرق بينه وبين الحركة ان الاختلاج يكون فى عضوا ما دون الحركة وبانه ارتعاش الجسم أو بعض لجه والحركة تحرك العضو بأسره والله أعلم (قوله الحديث) أى السابق (قوله بالقياس) أى على الاستعمال بجامع ان كلا محقق للحياة اذ هو المدار (قوله حيا) ان قلت هذا دور حيث أخذ الحياة فى علامة الحياة قلت يجب عنه بان المراد يحيا متحركا أو المراد طول المكث بما يكون سببا للحياة ولا يكتفى بمجرد تحققه فى الحياة كالتحرك والرضاع فعبء عن السبب بالمسبب وهذا أوضح تأمل (قوله وورث أبو حنيفة الخ) واما نحن فلا نلحق تحقق حيا فلا بد من بروز جميعه وموته بعد ذلك اما موته بعد ما برز أكثره وأولى أقل منه فلا يرث (قوله آيلة الخ) أى وشهادتهن تقوم فى الأموال وأشهب يراعى ثبوت النسب وهو لا يثبت بالنساء تأمل (قوله وورث) أى أحدهما فهو وان لم يتعين لكن لكونهما أخوين متفقين ذكورة أو أنوثة لم يضر التعيين اذ لا يختلف الحكم مع عدم التعيين فقد ركنها ولدت ذكرا فى صورة الذكورية وأنثى فى صورة كونها أنثى وتتحقق حياته ثم مات وأجر عملك على ذلك بخلاف ما اذا كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فان عدم التعيين للحيي يوجب اختلاف الميراث فتدبر (قوله أجاب الخ) لعل وجهه ان الحياة وان تحققت فى أحد الدال أثر فى غير متحققة فى كل واحد منهما بخصوصه على التعيين وذلك شئ فى الشرط وهو مؤثر فتدبر

(قوله ميراث آتني) أي لانه القدر المحقق وما زاد على ذلك فلا يرثه ولا يورث عنه خلافا لاختيار اللخمي الآتي * فان قلت هذا من حيث الارث له وعنه سديد وامان حيث التعصيب وعدمه فما حكم الله فيه فاذا جعلنا التعصيب للآتي لم يمنع ذلك ارث أخي الهالك الذي ورثنا منه هذا المستهل باقى التركة وان فرضناه للذكر منع ارثه نعم يرث القاضل من حيث كونه عما فليحصر وقد يقال يجعل لمجموعهما ويورث عنهما أو يعتبر المحقق وهو ما حصل النصف وهو الا نوتة (قوله كقول الخ) أي قياسا عليه بما جمعت نبوت الاستهلال في كل وجهل المذكورة والا نوتة الا انه في الفرع الجهل لأجل التعدد وفي الأصل لعدم الاطلاع على حال المستهل كان ربحي بمجرد الاستهلال في نار فاحترق أو سقط عليه بيت فاحترق ونحوه (قوله بينهما) أي الميتين فيأخذ أحدهما نصف تركتهما بينهما والنصف الآخر يقسم بينهما نصفين فلصاحب النصف نصف الباقي فيكون له ثلاثة أرباع التركة وللآخر ربع فيرثه عنه ورثة الأول ومنهم الأم وفي بعض الهوامش ان الربع الباقي لبيت المال ولا أدري ما وجهه فان كان لأجل اننا ورثنا واحدا منهما أو لا نحرم الآخر بمجرد التعصيب فبعد ما أمأولا بخلاف ظاهر الشارح وامانا فلا نلنا لا يتعين بيت المال لجواز أن يكون للهالك أخ يرث ذلك فتأمل (قوله قياسا الخ) بجماع تحقق الحياة والشئ في جهة التوريث فجعل له نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الآتي فلذا جعل له ثلاثة أرباع هنا ويا في مافي هذا القياس (قوله قائلا) تبرا من قوله الآتي لما أتى مافيه (قوله ويمكن أن يفرق الخ) هو ان سبب الارث في الخنثى محقق الوجود وهو الحياة بخلاف صورتنا فانه وان تحقق في أحد الدائر لكنه لم يتحقق في واحد بعينه فكل منهما اذا نظر اليه وحده احق بالحياة واحتمل عدمها باحتمال حياة الآخر فالسبب في أحدهما بعينه ليس متحققا ومقتضى هذا عدم ارثهما معا كما قال اصبح وفي بعض الهوامش في الفرق ان الخنثى متحد وما نحن فيه متعدد وهو فرق باللازم والا فسيقال هذا فرق بالصورة وهو لا يجدي نفعا (قوله اجالا) أي دون تفصيل لصوره الآتية (قوله في وجود الشرط) غير صحيح في نحو (٤٨) صور التداخي فان الشئ حيث نشأ في السبب وهن المسبب (قوله ولذلك لا يقال) أي

من أجل ان المنع به من باب الشئ في وجود الخ لا يقال تقضا ان بعض الخ وحيث لا حاجة لقوله الآتي لانا نقول الخ اذا لعل الشئ بعينين والأولى ان يجعل قوله لانا نقول الخ خبرا مبتدئا محذوف أي وذلك لانا نقول الخ أي بيان عدم القول السابق لما قدمناه لانا الخ أو انه لما أطال السؤال فرغنا بفعل عن

علة عدم المقال فنهبت بالعود لعل الشئ من الغلة (قوله لا يقال الخ) محصل السؤال ان الأخ للاب منع الميراث من أخيه بالشد للشد في تأخر موته المصحح لارثه ولم يمنع الأخ الشقيق الارث من أخته مع الشئ في تأخر موت أخته عن الابن المصحح لارثه منها مع ان في كل الشئ في الشرط الموجب الشئ في كون التركة لمن فقطضي ما ذكرتم منع الارث للشد كالأخ الشقيق كالذي للاب بلفرق ومحصل الجواب الفرق بين مورد الشئ في مورد في جانب الأخ للاب وجود الشرط فتزل الشئ في وجود الشرط منزلة عدمه ولا يوجد مشروط وهو الارث هنا دون شرطه فجعل الشئ هنا مؤثرا ومورده في جانب الشقيق وجود الابن بعد موت الأم المانع من ارثه وهو مانع من الارث لاشروط فيه والشئ في المانع بعد تحقق الشرط غير معتبر فالتى وفيه أمور * الأول انه قرر المنع والارث بين الأخوين وكان الظاهر تقريرهما بين الأم وابنها لأن الارث وعدمه تابع لذلك بان يقال ارث الأم من ابنها مشروط بتأخر موتها عن موت مورثها وارث الابن من أمه مشروط بتأخر موته عن موتها وكل منهما مشكوك فيه فكان مقتضى الحديث عدم التوارث بينهما مع انهم ورثوا الأم من ابنها الذي هو ملزوم لارث الشقيق من أخته لكنه بتقريرهما بين الأخوين يكون ارثهما وعدمه تابع للتوارث وعدمه بين الأم وابنها فتأمل * الثاني ابقاء الشئ في المانع ينزل الشئ منزلة عدمه وعنده ينزل المانع كانه معدوم اذا أصل في الأشياء عدمه ولو اعتبر لنزل وجود المشكوك فيه منزلة وجوده لأن اعتبار المشكوك فيه عند اعتبار الشئ يكون بالجهة التي هو بها يؤثر والمانع يؤثر بطرف الوجود فعند الغاء الشئ ينزل منزلة عدمه فلم يؤثر والشرط بطرف عدمه فجعل حين أثر كانه مفقود عند اعتبار الشئ فلا يقال حينئذ لا فرق بين اعتبار الشئ وعدمه باعتباره في تنزيل الوجود منزلة المفقود وأتم بصدد التقرير فتأمل * الثالث هذا الجواب قد يقال لا يلاقي السؤال بمقتضى ما قررنا لان مورد الشئ في جانب الشقيق تأخر موت أخته عن موت ابنها وهو شرط بلار يرب وفي الجواب جعل مورد وجود الابن وهو مانع فلا يلاقي الجواب السؤال فان قرر السؤال على وجه يلاقيه في الظاهر كان فاسدا اذ هو وجود الابن لا يصلح ان يقرر على وجه الشرطية على ان الشئ في المانع المانع وارث الشقيق مشروط بتحقيق الشرط جزوا وواضح تحقق الشئ فيه فتورثه دون الذي

للأب من أخيه مع الشئ في شرط ارثه عمالا وجهه له والغاء المانع فيه دون ملاحظة تحقق الشرط مما لا يجدي نفعا اذ قد يلغى في جانب الذي للاب مع عدم النفع فالحق ان توريث الشقيق دون الذي للاب لا وجه له وان الغاء الشئ في المانع انما يتحقق معه الارث عند تحقق شرطه لا مطلقا تحقق أو شئ فيه لكنه بحث في نقل وهو رد دعوى جوابية شئ من شئ فليتأمل * الرابع ما قيل في هذا المقام ردا للجواب بأن فيه تحكما يجعل مورد الشئ في جانب الشقيق المانع وفي جانب الذي للاب الشرط وهما جعل العكس وعكس في التوريث غير تام اذ وجود الابن مانع بلار يرب فلا يصح جعله شرطاً لمنه لو أجيب بان تأخر موت الأخ مانع ثم القيل فتأمل * الخامس لا يخفى ان الذي للاب وارث مطلقا لان موت الأم ان تقدم ورثها ابنها ورثه أخوه لأبيه وشقيق أمه حينئذ حال وهو غير وارث عندنا وان تأخر ورثت منه الثلث وورث أخوه لأبيه الباقي فنه عنهما هو من ثلث المال ومنع الشقيق (٤٩) لو منع مطلقا فليتأمل في المقام بالتصريح

بالشد مشكل لتعذر زواله كالمات أحد أخوين لاب مع أمه وجهل السابق وكان للام أخ شقيق فانه يرثها ولا يحجبها الابن لعدم تحقق موتها قبله ولا يأخذ أخوه لأبيه من مال تلك الأم شيئا لعدم ارث أخيه منها فيرثه أخوه عنه فأكمل أمرها الى ان تركتها مشكوك فيها هل هي لابنها فيرثها أخوه عنه أولا خيها فكلاهما مشكوك فيه فلم خصصتم أنا ابنها بالحرمان دون أخيها لانا نقول لما اقتضى ظاهر الحديث عموم المنع فيها وفي جميع صور الشئ وجب تأويله ليزول الاشكال ففرقوا بين الشئ في وجود الشرط والشئ في وجود المانع فنعوا الميراث في الأول دون الثاني اذا أصل عدمه كما تقدم فلذلك منع الابن لان الشئ في الشرط حينئذ وهو تقدم موتها دون أخيها لان شكها في المانع وهو الابن الحاجب * واعلم ان للشئ صور كثيرة منها ما هو من هذا القسم يمنع أصل الميراث وهو المراد هنا ومنها ما يمنع تجليه وهو القسم الثاني وقد بلغ بها بعضهم الى اثنتي عشرة صورة وهي الشئ في النسب كالميتة والشد في الوجود كالخل والشئ في أصل الحياة كحمل ظاهر لا حركة له والشئ في استقرار الحياة والشئ في العدد كالخل والشئ في الذكورية والانوثية والشئ في تعيين المستحق والشئ في ترتيب الموت والشئ في عين المتقدم والشئ في تقدم العتق والشئ في تقدم الاسلام أو الموت والشئ في الدين كبيت عن ولدين مسلم ونصراني كل يدعيه * أما الشئ في النسب فهو يمنع أصل الميراث والمراد بالشئ ما صاحبه احتمال وان كان راجحا فيشعل الظن ولذلك لا يثبت النسب بشاهد * فان قلت * الاحتمال لازم حتى مع اثنين أو أكثر ما لم يبلغ حد التواتر المفيد للعلم فإن هذا من الحديث وقول مالك لا يرث أحد لا يبين فيلزم أن لا يثبت النسب عندهم وغيره مما يمنع الشئ في الارث لا يخبر متواتر ونحوه (قلت) ليس المراد باليقين العلم الذي لا يتطرق اليه احتمال بوجه بل المراد ما غلبت العادة بانه لا يتخلف الا نادرا فهو يقيد يقينا بحسب ظاهر العادة وما أوجب الحكم لا مافي نفس الامر وليس المراد بالشئ أيضا كل احتمال وان ضعف جدا ولا يحجر على الشارع في ان يسمى بعض الاحتمالات شكاً دون بعض لبناء هذه الاحكام عليها ومن وجوه هذه الصورة مسئلة المتداعين شخصاً يستلحقه كل منهما دون بيته وفروعه مبسوطة في باب الاقرار وفي كتب الفقه وسند كران شاء الله من مسائله نبذة حسنة في باب الحب لانساق الكلام اليه * وأما الشئ في الوجود كبيت عن زوجة لا يدري

(٧ - الدرة) معاً فلا ارث لواحد منهما قلت الغرض انهما ما تاعلى التعاقب كما اذا كنا علمنا أي تأخر منهما لكن نسيناه أو كل منهما طاح عليه هدم محل يعلم به على التعاقب لكن لم يعلم السابق من الهدمين (قوله فيها) أي في صورة النقص (قوله دون الثاني) اعلم ان الأخ هنا يرث من أخته الثلث الذي ترثه من ابنها ومخلفها غيره ان كان وباقي تركه الابن يرثه أخوه للاب تعصياً لا منع منه أصلاً فتدبر (قوله بعضهم) هو أبو عثمان العقباني في شرح الحوفي (قوله وغيره) بالرفع عطفاً على النسب (قوله قلت ليس الخ) حاصله ان المراد الجزم المستند للعادة المطردة فلا ينافي احتمال غيره نظر الخرقها وهو لا يضرب في مقام الجزم كما قالوا نحوه في مبحث دلالة المجزئة بناء على ان دلالتها عادية (قوله وليس المراد الخ) هذا لازم لما قبله لانه اذا كان المراد بالعلم ما تقدم لم يكن مقابله وهو الشئ محل احتمال وان ضعف بل المراد به الاحتمال القوي والمساوي فتدبر

أزيد من ساعتين لأن فضل ما بين البعدين نصف وثلاثون درجة كل درجة مكانية بدرجة زمانية فيعلم من ذلك أن المراكشي تأخر موته عن
المسكي بقدر الباقي من فضل الطولين وهو نحو تسع درجات فيرث المسكي لاجتماعه ولو شئت بحسب كانت النسبة مقدار ما بين الطولين تقريباً
بحسب لا يتحقق التقدم والتأخر لم يورث واحد منهما الآخر للشدة ولومات المراكشي قبل بنحو ثلاث سوايع لو رتبنا المشرق منه قطعاً (قوله
هذا مقتضى الخ) فيه أن مقتضى كلام الفقهاء أن المراكشي إذا مات بعد الزوال والمسكي عنده ورث المراكشي المسكي مطلقاً وإن مات
قبله ورث المسكي المراكشي مطلقاً لا ماقولاً وذلك لأنهم يرون أن الأرض بسيطة لا كرية ولا يلاحظون الأطوال لأن ذلك ملحوظ المعدلين
وحيث فكيف يكون ما تقدم هو مقتضى مقال أهل الهيئة وأرباب التعديل وحيث فلا يظهر فرق بين ما أفاده
بقوله وأما المعدلون الخ وبين ما قبله ولا وجه المقابلة به لما علمت أن ما قبله مبنى على تكوير الأرض وملاحظة الأطوال لقوله
أن نسبة ما بين مكانيهما الخ وذلك بعينه هو ملحوظ المعدل وأرباب الهيئة فكان ينبغي أن يجعل التعديل والفقهاء هاتهما إذا ماتا بوقت
واحد كالزوال لم يتوارثا وإذا مات المغربي قبل الزوال والمشرقي عند الزوال ورث المغربي وإن كان العكس بالعكس ويقول بعد
ذلك وهذا مقتضى نص الفقهاء ثم يقول وأما المعدلون الخ ليكون مقابلاً لذلك لما فيه من التفصيل المبني على ما ينكره الفقيه وهو تكوير
الأرض وما لا يعتبره وهو الأطوال وكلام العقابي الذي تبعه هو فيه سالم من هذا عند تأمله فلي تأمل (قوله وأما المعدلون الخ) قد علمت
ما في مقابله لما قبله (قوله تساوي الخ) كما إذا (٥٢) مات تونسي عند زوال بلده ومكي بعد زوال بلده بساعتين وخمس

درجات وخمس عشرة دقيقة لأن فضل ما بين طول البلدين خمس وثلاثون درجة وخمس عشرة دقيقة وكل درجة طولية بدرجة فلكية فتعلم بذلك اتحاد زمن موتهما دون ريب فلا توارث والفقيه يورث هنا المسكي من التونسي (قوله أكثر) كما إذا مات المسكي قبل الزوال بساعتين والتونسي قبل الزوال بأربع سوايع وفضل الطولين أكثر فتعلم بذلك أن موت التونسي تأخر عن موت المسكي بمقدار الباقي من الفضل وهو خمس درجات وخمس عشرة دقيقة لأن زوال المسكي إذا كان ساعتين كان قبل زوال التونسي إذا كان أربع سوايع وخمس عشرة دقيقة يورث هنا المسكي نظراً إلى صورة تأخر زمان موته على زمان موت التونسي لما زاد على أربع سوايع فيرث المسكي قطعاً والفقهاء يورثون هنا المسكي نظراً إلى صورة تأخر زمان موته على زمان موت التونسي لأن ذلك قبل الزوال بساعتين والتونسي قبله بأربع وكان الفضل هنا أكثر لأن الفضل بين الزمانين ساعتان بثلاثين درجة وفضل الطولين أكثر من ذلك (قوله وإن كان العكس) كما إذا مات المسكي قبل زوال بلده بساعتين والتونسي قبله بخمس سوايع والفضل بين الزمان ثلاث سوايع بخمس وأربعين درجة وهي أكثر من الفضل بين الطولين ففضل الطولين أقل فقد تأخر المسكي عن التونسي بمقدار فضل الزمان وهو هنا تسع درجات وخمس وأربعون دقيقة فيرث المسكي التونسي لاجتماعه فهذه صورة يتفق حكم الفقيه وحكم المعدل بتورث المسكي للتونسي بخلاف صورتين السابقتين فالحكم مختلف كما ترى كذا ينبغي (قوله كالخسوفات) أدخلت الكاف الكسوف الشمسي وخسوف القمر أبلغ في هذا الباب لعدم انصباط الشمس فتدرك في بلد قوم دون آخر بخلاف القمر ولكونه كوكباً نهاري لا يظهر كسوفه غاية كما يظهر خسوف القمر لاسيما أن كان كسوفه جزئياً لأن ظهوره خفاء الضوء في ظلمة أبلغ وأظهر من خفاء الضوء في الضوء كما إذا مات مراكشي عند انقضاء الربع الأول من أربع الساعة الثالثة من الليل وبعد انجلاء الخسوف ويكون موت أخيه المسكي بمكة بعد الربع الثاني من أربع تلك الساعة وقبل انجلاء الكسوف فإنه يقطع بأن المسكي مات قبل المراكشي وهذا لأن انجلاءها في البلد الأقصى بعد انجلائها في البلد الأطول فالميت قبل الانجلاء سابق على الميت بعد الانجلاء وإن كان متأخراً عن الوقت المحدود بدرجات كما ترى فتدبر

التونسي إذا كان أربع سوايع وخمس درجات وخمس عشرة دقيقة الموروث فقد تأخر موت التونسي لما زاد على أربع سوايع فيرث المسكي قطعاً والفقهاء يورثون هنا المسكي نظراً إلى صورة تأخر زمان موته على زمان موت التونسي لأن ذلك قبل الزوال بساعتين والتونسي قبله بأربع وكان الفضل هنا أكثر لأن الفضل بين الزمانين ساعتان بثلاثين درجة وفضل الطولين أكثر من ذلك (قوله وإن كان العكس) كما إذا مات المسكي قبل زوال بلده بساعتين والتونسي قبله بخمس سوايع والفضل بين الزمان ثلاث سوايع بخمس وأربعين درجة وهي أكثر من الفضل بين الطولين ففضل الطولين أقل فقد تأخر المسكي عن التونسي بمقدار فضل الزمان وهو هنا تسع درجات وخمس وأربعون دقيقة فيرث المسكي التونسي لاجتماعه فهذه صورة يتفق حكم الفقيه وحكم المعدل بتورث المسكي للتونسي بخلاف صورتين السابقتين فالحكم مختلف كما ترى كذا ينبغي (قوله كالخسوفات) أدخلت الكاف الكسوف الشمسي وخسوف القمر أبلغ في هذا الباب لعدم انصباط الشمس فتدرك في بلد قوم دون آخر بخلاف القمر ولكونه كوكباً نهاري لا يظهر كسوفه غاية كما يظهر خسوف القمر لاسيما أن كان كسوفه جزئياً لأن ظهوره خفاء الضوء في ظلمة أبلغ وأظهر من خفاء الضوء في الضوء كما إذا مات مراكشي عند انقضاء الربع الأول من أربع الساعة الثالثة من الليل وبعد انجلاء الخسوف ويكون موت أخيه المسكي بمكة بعد الربع الثاني من أربع تلك الساعة وقبل انجلاء الكسوف فإنه يقطع بأن المسكي مات قبل المراكشي وهذا لأن انجلاءها في البلد الأقصى بعد انجلائها في البلد الأطول فالميت قبل الانجلاء سابق على الميت بعد الانجلاء وإن كان متأخراً عن الوقت المحدود بدرجات كما ترى فتدبر

(قوله أكثر من درجات الخ) لأن درجات الطول إذا تساوى فضلها درجات ست ساعات التي هي مدة ما بين زوال المشرقين وطول عنما ماتا في وقت واحد فلا توارث وإذا كانت أقل علم أن المغربي مات قبل زوال المشرق وحيث كانت أكثر علم أن المغربي مات بعد زوال المشرق وإن كان في صورة السؤال أنه مات قبله * ولعلنا مثلاً يتضح لك به ذلك فتقول المغربي طول بلده عشر درجات والمشرقي طول بلده مائة وعشرون فتعلم بالضرورة أن زوال المشرق قبل زوال المغربي بقدر درجات الفضل بين الطولين وهي سبع ساعات وخمس درجات فإذا فرضنا أن المغربي اثني عشر ساعة فبالضرورة يكون زوال المشرق قبل طلوع شمس المغربي بساعة وخمس درجات فأنت ترى زوال يوم نجيس المشرق قبل طلوع شمس يوم نجيس المغربي فيتضح إذا مات المغربي عند طلوع الشمس من يوم نجيس أنه تأخرت حياته عن مات عند زوال ذلك اليوم في قطر آخر فالفضل بين الطولين أكثر من ست ساعات ذلك النهار ولو فرضنا بعد طول المغربي خمسين درجة والمشرقي مائة لعلت يقيناً أن زوال المشرق بعد طلوع شمس المغربي بثلاث سوايع وخمس درجات وهي أقل من درجات ست ساعات فتعلم قطعاً أن المغربي مات قبل المشرق فيرث المشرق المغربي قطعاً لأنه تأخرت حياته (٥٣) عن موته بذلك المقدار ولو فرضنا طول

الموروث وقدر ما بين مكانيهما من درجات الطول أكثر من درجات ست ساعات من ذلك اليوم * وكذلك لو قيل لك أخوان مات أحدهما عند غروب الشمس والآخر عند غروب الشفق ولا يتوارثان إذ لم يسبق أحدهما الآخر فقل هذان بين مكانيهما من درجات الطول ما يساوي ما بين المغرب والعشاء فقد ماتا في لحظة واحدة والله أعلم * ومن الذخيرة مانصه (فرع غريب) ورد سؤال على بعض الأفاضل فقيل له أخوان ماتا عند الزوال أو عند غروب الشمس أو في نحو ذلك من الأوقات لكن أحدهما مات بالمشرق والآخر بالمغرب فهل بينهما ميراث أو لا ميراث بينهما لعدم التقدم أم أحدهما يرث الآخر من غير عكس * فأجاب بأن المغربي يرث المشرق بسبب أن الشمس تزول من المشرق قبل المغرب وكذلك تغرب ويتصور هنا جميع حركاتها المنسوبة إليها فإذا قيل لك كل مات عند الزوال وأحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب فالمشرق مات قبل المغربي جزماً انتهى وقد ذكر العقابي قريباً من هذا وادرك رأي المعدلين * وأما الشد في تعيين الدين وهو أن يترك الهالك مثلاً ولدين مسلم ونصراني كل واحد يدعي أنه مات على دينه فلا يخلو من ثلاثة أوجه الأول أن لا يقيماينة الثاني أن يقيم كل واحد دينه الثالث أن يكون معهما صغير أخ أو أخت فإن لم تكن لهما يينة حلها واقسمان نصفين كالتداعي فإذا عرف أنه كان على أحد الدينين أو أقرب بذلك وادعى الآخر أنه انتقل لدينه فالقول قول مدعي الأصل وهو عدم الانتقال ثم إن كان المعروف به الإسلام فهو للمسلم بغير عين لأن قصاره أي غايته ادعاء النصراني الارتداد وعلى تقدير صحة دعواه لا شيء له بل لبيت المال وشهادته لا تقبل وإن عرف بالنصرانية فلا يستحق النصراني حتى يحلف أنه لم يسلم وإن عرف بدين ثالث فعلى القول بأن الكفر ملل شقي فهو كمن لم يعرف له دين وعلى القول بأن الكفر مله واحدة فهو كمن عرف أنه نصراني وإن أقام بينتين

(قوله أذ لم الخ) على عدم التوارث وهو محط الاشتباه إذ يقال الزمان هنا غير متحد فكيف ينبغي السبقية (قوله ما يساوي الخ) كما إذا كانت الحصاة عشرين درجة وأحد البلدين طوله أربعون والآخر ستون والفضل يساوي حصاة الشفق فتعلم يقيناً أن غروب الأقصر طولاً هو بعينه زمان غروب شفق الآخر طولاً وعلى هذا فاقس (قوله فأجاب بأن الخ) فإن قلت هذا جواب فقيه والجواب بمنثل هذا منظور فيه لتكوير الأرض وملاحظة الأطوال وإن لم تفصل في الجواب فكيف تقول أن الفقهاء ينكرون تكوير الأرض ولا يعتبرون هنا الأطوال * قلت لأنسلم أن الجواب بمنثل هذا عليه جميع الفقهاء بل طامتهم على خلاف هذا وهذا الجواب ناظر فيه لمذهب المعدلين وناهج منهجهم فهو بالنسبة جواب معدل لأجواب فقيه من حيث كونه فقيهاً وقد نقل هذا الجواب صاحب الذخيرة وارتضاه وهو القرافي صاحب الفروق ذو القدم الراسخ في كل فن أو يقال أن الفقهاء يعتبرون ذلك من باب بناء المشهور على ضعيف لكنهم لا يدققون كل التدقيق في حساب ذلك كما يدققه المعدل حتى ينظر في درجاتها ودرجاتها الذي هو وظيفة المعدل والأول أقرب وعلى الثاني تنضح المقابلة سابقين بالفقهاء والمعدلين فلي تأمل في المقام (قوله بل لبيت المال) لأنه مرتد ومال المرتد لبيت المال (قوله وإن تكاذبتا) صوابه وإن لم يتكاذبا بدليل الجواب إذ عند تكاذبهما يسقطان وفيه أن البينتين في الأغلب متكاذبتان لكون كل تثبت تقيض الأخرى ومجرد التكاذب لا يوجب السقوط

فان تكافأنا سقطنا وكان كالأول وان تكاذبتا قضى بالاعدل وان كان معهما أخ صغير وعدمت
البيتان أو سقطتا فقال أصبح يعطيه كل واحد نصف ما بيده لان كل واحد يقول أخى
فيعطيه من نصفه نصفه وهو ربع المال فيستوفى نصف جميع المال ويجبر على الاسلام وقال
سحنون يعطيه كل واحد ثلث ما بيده فيجمع له ثلث المال فيوقف حتى يكبر فأى الدينين وافق
عمل عليه فيأخذ من الموقوف نصفه وهو سدس المال ويرد السدس الباقي على الولد الآخر
الذى خالفه فان قلت لم جعلتم هذا مانعا وقدورث المتداعيان معه قلت منع من تمام الميراث
والله المستعان * وأما الشئ في تعيين المستحق كالقباس الاستهلال كالأول ولدت امرأتان ولدين
في وقت واحد وكان واحد فصيح أحدهما وجهلت عينه فأتا معا فلا ميراث للصارخ ان
وقف له شئ لجهل عينه قيل ولو ورثا ميتا واحدا كالأول كان أحدهما أخاه لأبيه والأخر لأمه
وكان ميراثه قد وقف لهما فينبغي إعطاؤهما أقل الميراثين يقتسمانه نصفين على عدد التقادير
لا على قدر الموارث وكالقباس المختارة كالأول أسلم على أختين أو أكثر من أربع فأسلمن بعده
فات قبل أن يختار فأنهن يقتسمن ميراث واحدة على عددهن وكالقباس المطلقة ولها صور
كثيرة ذكرها الفقهاء في باب النكاح وأحسنوا في توجيهها فطالعها في كتبهم فان فيها فروعا
كثيرة جيدة حسنة جدا ندرى الطالب * ومن هذا الباب ما قاله في كتاب الولاء منها ومن مات
عن قيس الخ * وأما الشئ في عين المتقدم كالأول علم السابق بالموت ثم نسي فكفه كالجهول
ابتداء ويقرب من هذا من أنفذ مقالة فلم يمت حتى مات له موروث فان اعتبرنا الانفاذ كان
هو الأول وان اعتبرنا الازهاق كان الثاني هو الميت الأول فكانه شئ في عين المتقدم وينبغي
على ذلك لو أجهز أحد فهل يقتل به الأول أو الثاني انظره في محله * وأما الشئ في تقدم العتق
كالوعتق أمة تحت حر مات فادعت ان عتقها سبق وخالفها الورثة فلا تراث له شئ * وأما
الشئ في تقدم الاسلام أو الموت ككتابية أسلمت تحت مسلم مات فادعت ان اسلامها سبق
وأنكر الورثة فلا تراث * وأما الخمسة الباقية وهى الشئ في الوجود وفي الحياة وفي استقرارها وفي
العدد وفي الذكورة والا نوتة فسيأتي بيانه في القسم الثاني ان شاء الله والله الموفق للسداد
سبحانه لا اله الا هو الحي القيوم (وأما المانع الثالث) وهو اللعان وهو ما يقع بين الزوجين بسبب
نفي حمل أو دعوى روية الزنا فيتعالفان كنص القرآن وفي كتب الفقه وتحرم عليه للابد ولا
يتوارثان والذي يلزم ذكره في هذا الموضع من أحكام اللعان انما هو التوارث بين الزوجين أو
بينهما وبين الحمل أو بين الحمل ان كانا توأمين أو توارث الزوجين فكذلك وأما التوارث
بينهما وبين الحمل فيثبت بينه وبين أمه بلا اشكال بخلاف الزوج لان غاية اللعان نفي الولد ودرء الحد
وأما توارث الحمل ان كانا توأمين فنشككهم أولا على معنى التوأمين فنقول التوأمين ولدان خرجا
من بطن واحد في وقت واحد وبينهما أقل من ستة أشهر فان كان بينهما ستة أشهر فأكثر
فهما بطنان لا توأمين ويصح في هذين نفي أحدهما دون الآخر بخلاف التوأمين فلا يصح
نفي أحدهما والحق الآخر فان فعل فيهما أحد ولحقه وكانا شقيقين بلا اشكال والا توام
التي وقع الخلاف فيها خمسة أقسام أوام الملاعنة والزانية والمغتصبة والمسيبة والمستأمنة
فالمسيبة هى المأخوذة بسيما والمستأمنة هى التي تأتى اليها من أرض الكفر بأمان وتتكلم الا أن
على حكم أوام الملاعنة ونؤخر الباقي الى المانع السادس * فأما أوام الملاعنة فهما عند
مالك شقيقان وبه العمل وعند المغيرة وابن دينار اخوان لام واستشكل العقبات المشهور بما

الاحيث لا مرج وعبرة العقبات وان لم
يتكافأ فتدبر (قوله فقال أصبح الخ)
فيه وفي قول سحنون بحث انظره في
العقبات (قوله ثلث ما بيده) لانه كمال
ادعاه ثلاثة فيقسم بينهم اثلاثا فيرجع على
كل ثلث ما أخذ (قوله هذا) أى عدم
تعيين الدين والشئ فيه (قوله من تمام
الخ) أى استكمالها من أصله (قوله
أقل الميراثين) هو هنا السدس لانا اذا
فرضنا أن الصارخ الأخ للأب كان له
المال أو اللأم كان له السدس فالسدس
متحقق فيقسم بينهما كما لو تدعاه اثنتان
(قوله التقادير) أى الموت والحياة (قوله
لا على قدر الموارث) يعنى على تقدير
حياتهما فانهما لو كانا حيين ورث الذي
للأب المال الاسدسا والذي للأم
السدس فتقسم السدس على ان الذي
للأب يضرب فيه بخمسة والذي للأم
يضرب بواحد وهذه صفة قنصته على
الموارث لو قسم فيلحصر (قوله واحدة)
وهو الربع أو الثمن عددهن قلوا أو كثروا
(قوله ومن مات من قيس الخ) أى في
بيان عدم توارث القبيلة اذ لا يدري
عدة أهلها ولا من يستحقه منهم ولا كم
يجب لمن قام بطلب ذلك من جملة المال
فلا يرث أحد الا يبين فن مات من قيس
مثلا لم يرثه من أهل قبيلته الا عصبته
دنيا محصى ويعرف (قوله في محله)
قد بينوا حكمه في الفقه بياننا شافيا فراجع
(قوله بلا اشكال) أى دون خلاف بخلاف
توأمي اللعان فان في شقاقهما قولين كإبائى

(قوله فكذلك) أى لأب له لقطع الشارع عنه الابوة وخيئذ الشقاقة كيف تتصور بالا مومة دون الابوة (قوله وقد يقال الخ) حاصله
ان الشقاقة تقررت بالفراش فلا يدفعها اللعان انما يدفع النسبة بين الملاعن وبينهما ويدرأ الحد ولا يبنى ما تحقق بين الولدين من صحة
الفراش قبل الالتعان وحاصله ان الالتعان أوجب حكما في الملاعن وهو درء الحد وقيامينه والولدين ولم يؤثر فيما حصل بينهما من الشقاقة
بمجرد صحة الفراش (قوله فيجمع المتنافيان) أى وهو باطل فدل على ان (٥٥) اللعان لا يؤثر الا في مجرد درء الحد وقطع النسبة

ولا يتجاوز ذلك (قوله أولاده فيه) أى
الارث يعنى الولد الذى للاعنة الذى لم
يقصد نفيه عنه (قوله فهم أخوته لأمه)
أى لا شقاقة بينه وبين أحد التوأمين
وفيه انه لا فرق بين التوأمين أنفسهما
وبينهما مع الأخ الذى لم ينف غيب
أثبتنا الشقاقة بينهما بمجرد صحة الفراش
فلتثبت بينهما وبين سائر أولاده منها
بل هى أولى لانها اذا ثبتت فيما قطع فيه
النسبة فلان ثبتت فيما لم ينف مع من
نفي أولى فتأمل مع انهم لم يجروا هنافيه
خلافا كما أجروا في التوأمين (قوله
فأجنبيون) وهم أولاد الاب من امرأة
أخرى (قوله للحدوث) أى السابق فان
قلت ما وجه الدليل منه على ذلك قلت
قوله ولا يتوارث أهل الخ اذ لو كان ملة
واحدة لاستغنى عنه بالجملة قبله ودعوى
التأكيدها خلاف الظاهر والراجح
من ان التأسيس أولى منه فبين أولا
عدم الارث بين مسلم وكافر ثم بين عدم
الارث بين ملة وكفر وأخرى (قوله يعاوى
الخ) قديقال هذا من جهة الشرف
والعزة ولا يدل على خصوص
التورث (قوله هذان خصمان) مع
ان الخصمين ثلاثة من الكفار والآخر
ثلاثة من الصحابة وسعى الثلاثة الأولى
خصما لشعارا بان الكفر ملة واحدة
والأفهم خصماء كما سعى الثلاثة من
الصحابة خصما واحدا لان الاسلام
كله ملة واحدة ولا يتم هذا الا لو كان

الخصماء الثلاثة من ملل شتى فتأمل (قوله العالى) نظيره هنا المتدين المنقسم لكافر ومؤمن (قوله لا يمنع الخ) فلا يمنع اندراج أنواع تحت
الكافر مختلفة (قوله فإلخصوص الخ) أى سماهم خصما واحدا لأجل خصوص السبب لا كونهم ملة واحدة والسبب الذى لأجله سحوا
خصما واحدا مع كونهم خصماء راجع فيه التفسير (قوله فى الأعم) هو مطلق الكفر فلاجل ذلك وحده لاجل كونه ملة واحدة كما ان
الانسان والفرس والحمار والكلب لا يشتركون في الأعم وهو الحيوانية يجوز ملاحظة جميعها بعنوان واحد فنقول الحيوان أمره كذا وكذا
ولا يدل ذلك على ان افراد الحيوان متفقة في الحقيقة فكذلك لا يدل الذين كفروا على اتحاد حقيقة افرادهم فتدبر

(قوله تغيير) أي لسريته لانها جات بالستر والتأليف وفي بعض الهوامش مصوباً بتغيير بتغيير وهو غير متعين لما قررنا (قوله الثلاثة) هي السابقة ماعدا الساب (قوله ارتدادا) أي حيث اعترف بالكفر بعد ان كان مظهراً للإسلام (قوله فلا يستتاب) أي حتى يقتل اذا لم يتب لردته لانه محبته زندقه (قوله ميراثا لمالك بعضه) في اطلاق الارث هنا تجوز (قوله وقيل الخ) هو والذي بعده متفقان على ان لسيده قدر الجزء الرقيق ومختلفان في الزائد عليه فعلى الأول هو لورثته الاحرار وعلى الثاني هو لبيت المال (قوله ما اعتق منهم) ان نصفان فصفاً أو أكثر فأكثر أو أقل فأقل وهذا ان اتفقوا في الجزء فاذا هلك هالك وترك ثلاث بنين عتق من كل نصف ورثوا نصف التركة لكل ثلث النصف وان اختلفوا في الجزء المعتق بأن كان البعض نصفاً والآخر ثلثاً والآخر سدساً فاختلّفوا في ثوريتهم كقوله حرره (قوله قام مقامه) يعني اذا دخل معه في الكتابة (قوله وأولادهم) أي أولاد ولد أم الولد من غير السيد (قوله وفيما الخ) أي والا فيما الخ ولا يخفى أن الولد في هذه الصورة تابع لأمه في الرق حتى تحرر فيتبعها في الحرية وحينئذ فلا يظهر استثنائه من حكم ما قبله الا ان يقال ربما يتوهم انه يتبع أمه في الرق واذا تحررت لا يتبعها في ما قبل يبقى على ما كان عليه فنبه عليه حرره (قوله كثيرة) لعله باعتبار كون الزاني مكرهاً أم لا والزانية كذلك والا فهو نوع واحد (قوله فالمشهور) انما كان هذا هو المشهور في أقوام الزانية دون أقوام الملاعنة لعله لان أقوام الملاعنة الغرض فيه صحيح حتى انه اذا استلحقها لحقابه بخلاف ولدى الزانية

الحاكم يعلمه أو يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه وفي ذلك تغيير * فان قلت فاذا كان يسر الكفر فكيف يطلع عليه * قلت اما باعترا ف أو بان يرى معتكفا على صنم أو متعبداً بدين كفر من حيث لا يشعر * فان قلت اذا اعترف بكفره وعادى مظهره فبأي أحوال الكفر الثلاثة يحكم له * قلت قد ضم الى زندقته ارتدادا فلا يستتاب لردته ولا يورث ردته وأما سبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو لأحد من الانبياء فليل كالتدقيق وقيل ينظر الى حال سبه من اظهار أو استتار وسئل بعضهم عن نصراني سب الرسول عليه الصلاة والسلام لمن يكون ميراثه فأجاب بأنه للمسلمين لنقضه العهد لانه ميراث وبالله سبحانه التوفيق (وأما المانع الخامس) وهو الرق ومعناه أن العبد ومن فيه شائبة رقية من مدبراً ومكاتب أو أم ولد أو معتق الى أجل أو معتق بعضه لا يرثون ولا يورثون أما انهم لا يرثون فتنفق عليه وأما انهم لا يورثون فكذلك في غير المعتق بعضه والمكاتب اما المعتق بعضه فالذهب انه كالقن يكون ماله ميراثاً لمالك بعضه وقيل لورثته الاحرار قدر الجزء المعتق وقيل بل لبيت المال وعن ابن عباس انه كالحر يرث ويورث وأخذه ابن أبي ليلى وغيره وعن السدي أنه يرث ويحجب بقدر معتقه وبه أخذ الثوري وغيره فعليه ان اجتمع منهم جماعة ورثوا بقدر ما اعتق منهم كالأحد اذا انفرد وان اختلفت أحوالهم لتفاوت أجرائهم أو كون بعضهم كامل الحرية فاختلّفوا رضى الله عنهم في كيفية ثوريتهم كاختلاف مالك وابن القاسم في مسألة التداعي وأما المكاتب فان لم يكن له مال وله ولد كبير قام مقامه في النجوم وان كان صغيراً وتنقض النجوم قبل قدرته على السرى والافكا الكبير وان كان له مال يفي بالكتابة أخذه السيد حالا وان لم يفي أخذه وما بقي فعلى ما تقدم وأحكامه كثيرة مبسطة في كتب الفقه فطالعها وولد أم الولد من غير السيد بمنزلة ان حدث بعد ايلاد السيد والسيد من خدمته ماله من أمهم ويعتقون بعته وأولادهم من امائهم وأولاد أولادهم وأولاد بناتهم بمنزلة أمهم أيضاً لا يرثون ولا يورثون (فائدة) حكم ولد الامة على الاطلاق بالنسبة الى الرق والحرية ان كان ابن مالك الامة فهو تابع له في الرق والحرية والا فلا ماله الا في الغارة بالحرية فلا بد وفيما تلده أم الولد الحر من زوج بعد ايلاد السيد كما تقدم فانهم يعتقون بعته وهذا هو المذهب وقيل أرقاء (وأما المانع السادس) وهو الزنا فصوره معلوم وأنواعه كثيرة والفرق بينه وبين وطء الشبهة وما بعد زنا وما لا يعد زناً محلها كتب الفقه واللائق بهذا المحل من أحكامه ذكر حكم التوارث بين ولد الزنا وبين أبيه وأمه وأخيه من صلب آخر أو من صلب هذا الزاني من زنا أيضاً أو من نكاح أو بينه وبين توأميه ان كانوا أميين وما ينساق الى ذلك أما أبوه فلا توارث بينه وبينه أصلاً وأما أمه فترثه ويرثها كافي الموطأ ولذلك قال القاضي في المعونة ولد الزنا لا يحق بأمه والحكم فيه كالحكم في ولد الملاعنة الى آخر كلامه وأما أخوه فيوارثه بالأخوة للام فقط أيا كان فلا يوجد له شقيق أبداً وأما توأمه فالمشهور أن توأمي الزانية أخوة لأم وقال ابن نافع أشقاء والمشهور أيضاً في توأمي المقتصة انهما لأم بخلاف توأمي المسيية والمستأمنة والطارية فالمشهور أنهما شقيقان كالملاعنة والله أعلم (وأما المانع السابع) وهو القتل فالأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام القاتل لأرث وظاهره العموم ولكن فهم العلماء ان قصد الشارع قطع الباعث على القتل يخصصوا المنع بالعمد فلذلك اتفقوا على ان قاتل العمد لا يرث من مال ولاديه وان قاتل الخطا لا يرث من لاديه واختلفوا في المال فذهب مالك وأهل المدينة انه يرث منه ومذهب الشافعي وغيره المنع مطلقاً (فرع) ولا يمنع الولاء قتل خطأ

(قوله وليس المراد الخ) أي فانه لا يرثه معاملته بنقيض قصده لانه استحل الشيء قبل أو انه فيعاقب بحرمانه (قوله لان له) أي للقاتل (قوله ربع الدم) لان القاتل كان لاحقاً له في الدم وكان الحق لأخويه (٥٧) انصافاً فأتى أحدهما فورث هو ونصفه وأخوه

ولا عمد لانه نسبة بين المولدين كنسبة النسب لا ترتفع بسبب وليس المراد أن من قتل مولاه يرث ماله بل المراد أن من قتل أباه مثلاً عمداً وكان الأب قد اعتق عبداً فلعامة الأب مات بعده معتقه قبل موت الابن فانه يرثه وان منع ميراث أبيه (تنبيه) لو أن رجلاً قتل أباه وللقاتل اخوان لأب فلهما أن يقتلاه بأبيه ما فأن لم يقتلاه حتى مات أحدهما فليس للأخر قتله لانه له ربع الدم وقولنا فلتقتل أي فلتتبع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تخرج عنها طرفه عين وحيث وجدت حشواً في أراجيزنا مثل هذا فاجله على هذا المعنى وهذا عام الكلام على القسم الأول * وأما القسم الثاني وهو ما يمنع من تجميل الميراث فله وجوه كثيرة منها ما هو في الوارث فيوجب وقف حظه حتى يتبين أمره ومنها ما هو في المورث فيوجب وقف ماله فلا يورث حتى يزول الشك في يرث ويورث وقد تكون في وارث مورث فيوجب وقفه مما معا حتى يزول الشك في يرث ويورث أو يرث ولا يورث أو يورث ولا يرث ولا يورث أصلاً كفقود مات مورثه في حال فقده * ولترجع الى ذكر ما يتيسر من ذكر وجوه هذا القسم فيها الخمس المذكورة في صور الشك وهي الشك في الوجود كيت عن زوجة لا يدري أحامل أم لا أو في الحياة كحامل لا يتحرك جملها أو في استقرار الحياة كالحمل المتحرك والمفقود أو في العدد كالحمل أيضاً وفي الذكورة والآن نؤتي كالحمل والخنى ومنها الأسير ونحوه * وأما صور الحمل فنقول اذا مات رجل وترك حاملاً أو مشكوكاً فيها سواء كانت زوجة أو أم ولد أو أماء غيرهن فمشهور مذهب مالك ان المال يوقف كله حتى وصاياه لا يقسم حتى تضع أو يثبت من حملها فان خيف فساد التركة بيعت ووقف ثمنها وقال أشهب بجعل مالا يشك في تغييره كوصية بثلاث أو حظ زوجة على أقل وجوهه ويوقف ما يشك فيه ويوقف ميراث أقصى ما يقدر من الحمل وذلك أربعة ذكور اذ هو غاية ما وقع ولدت أم ولد أو أبي اسمعيل أربعة ذكور محمد وعمر وعلي واسماعيل فعاش عمر ومحمد وعلي ثمانين سنة وهذه آخر مسألة من كتاب ابن الحاجب * وأما الشك في الذكورة والآن نؤتي كالحمل أو توأمين استهل أحدهما فأتى وجهل وهما ذكر وأتى ونحو ذلك كأكيل السبع أو الغريق قبل أن يعرف حاله فلا إشكال في حكم ذلك وقد قدمنا فيه كفاية وان كان خشي فسيا في الكلام عليه في باب ان شاء الله تعالى مستوفى * وأما المفقود والأسير فلا يقسم ماله بل يوقف حتى يأتي عليه من الزمان مالا يعيش اليه غالباً والمشهور سبعون سنة لقوله عليه الصلاة والسلام أعمار أمتي الحديث وقيل أكثر من ذلك فان مات ولده ووقف نصيبه منه فان أتى أخذه والا فان بان أنه مات قبله أو بعده عمل على حكه وان موت بالتعمير فلا يتوارثان بل يرث الولد ورثته يوم موته ويرث أباه ورثته يوم القوي وقيد اللخمى وغيره تعميره بما ذكره بما اذا لم يعارضه أمر يسرع الموت به غالباً كطاعون يبلد فقده أو جماعة شديدة أو فقدين عسكرين ونحو ذلك فانه لا يعمر ويحمل على الغالب وهذا كله اذا لم يقم على موته بينة والعمل عليها * تنبيه * كيفية وقف نصيبه بالعمل ان تصح فريضتهم على انه حتى تم على انه ميت ثم تصيرهما عدداً واحداً فانه منه فهو الموقوف فان موت ضرير يوافي جزء سهم فريضة الميت سهامهم فيه ليعلم كل واحد ما يتبع به الموقوف * مثاله شقيقان وأم وأخت لأم وزوج مفقود فريضة الحياة من تسعة وفريضة الموت من ستة والجامعة ثمانية عشر فالموقوف ستة لان جزء سهم الأولى اثنان والآخرى

هنا من قبيل حكم التوافق ولا يتصور هنا القاتل وجزء السهم لكل هو خارج قسم الجامعة على أي فريضة شئت (قوله ثمانية عشر) هذا أجل توافقهما بالثلث فضريرنا وفق أحدهما في كامل الأخرى وجزء السهم للأولى اثنان وللثانية ثلاثة لان ذلك

خارج قسم الجامعة على كل ثم انك تضرب مال كل في جزء السهم في القريضتين وتضع له في الجامعة أقل الميراثين ما عدا المفقود تبقى له ستة فان أتى أخذها وان موت بان مضي زمن التعبير أو أتى خبر موته أخذ الستة الورثة الاحياء وبيان قسمها انك تضرب سهامهم في جزء سهم الثانية فازاد لكل واحد على حظه من الأولى الموضوع له في الجامعة فهو ما يوجب من الموقوف فتضمه لما كان له قبل يخرج للأُم ثلاثة ولكل شقيقة ستة وللأخت ثلاثاً وقد كان (٥٨) للأُم قبل القويث اثنتان ولكل شقيقة أربعة وللأخت ثلاثاً ثم اثنتان وصورة ذلك قبل القويث هكذا

	٣	٢	
١٨	٦	٩	
٢	١	١	أم
٤	٢	٢	أخت
٤	٢	٢	أخت
٢	١	١	أخت
		٣	زوج

فان أتى نزلت للزوج ستة في الجامعة والا أضيقها للسهم هكذا

	٣	٢	
١٨	٦	٩	
٣	١	١	أم
٦	٢	٢	أخت
٦	٢	٢	أخت
٣	١	١	أخت
		٣	زوج

فتنظر في السهام تجدها متفقة بالثلث فترجع بالاختصار الستة وهي قدر فريضة الموت السابقة (قوله ويمنع الخ) أشار لأمرين ممنوع منهما أحدهما

ثلاثة فان موت فاضرب سهامهم في الثانية فازاد لكل واحد على حظه الأول فهو ما يوجب من الموقوف والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل

(ويمنع الارث نكاح في المرض * وليس يمنع الطلاق ان عرض)

هذا الفصل فيه مسائل من توابع الموانع وانما يذكره مع ما قبله لانه ليس بمانع حقيقي وانما هو أمر يظهر في صورة السبب الموجب للميراث وهو ليس سبباً في نفس الأمر لعدم صحته فأشبهه المانع اذ لو لا فساد له وأوجه وذكرنا في هذا البيت نكاح المريض والمشهور فساد قيل لحق الورثة وهو الأصح وقيل لا واحكامه معارضة من كتب الفقه والمراد بالمرض ما كان مخوفاً وهو ما غالب العادة بوقوع الموت منه فان وقع سواء كان الزوج مريضاً أو الزوجة فسسخ قبل البناء بلا صداق وبعده بالمسمى ولا توارث بينهما ان مات أحدهما وكذلك الحامل المختلعة لا تحل مراجعتها ان بلغ حملها ستة أشهر على ما به العمل لانها في حكم المريضة بخلاف من تلك فيها الرجعة فانها في حكم الزوجة وقولنا وليس يمنع الطلاق الخ هذا عكس المسئلة المذكورة لان الأولى فيها ادخال وارث وهذه اخراج وارث فعوقب في المسئلتين بنقيض مقصوده فاذا طلق مريض زوجته طلاقاً بائناً فانتهى وان انتقضت عدتها أو طال الزمان وتزوجت ان مات من مرضه ذلك ولا فرق بين أن يكون سبب الطلاق منه أو منها كما لو اقدت منه أو حلف بطلاقها في الصحة فأختته في المرض أو غيرها واختارت الطلاق وذلك مبسوط في الفقه وهذه المسئلة من مسائل المعايير وهي ان يقال امرأة ورثت ثلاثة أزواج أو عشرة أزواج في شهر فكيف يتصور قتل هذه امرأة تزوجها كل واحد منهم صحيحاً فرض فطلقها قبل البناء بها فأخذها الاخر فطلقها أو لم يطلقها فأتى أيضاً وان طلق زوجته طلاقاً بائناً وهي مريضة فلا ميراث له لان الطلاق بيده فاسقط حقه وقولنا وليس البيت أي وليس يمنع الزوجة من الارث ادخال وارث والا سخر اخرجها فالأول بالنكاح والثاني بالطلاق وعمول في كل بنقيض قصد النكاح والمطلق

الطلاق

(قوله لانه ليس الخ) فلذا فصله كما ترى (قوله وقيل لا) أي قيل ليس لحق الورثة أي بل هو لحق الله فراجع المسئلة وغيرة الخلاف تظهر فيما اذا أجاز الورثة ذلك النكاح فعلى الأول يتوارثان وعلى الثاني لا حرره (قوله مخوفاً) اذ غير المخوف كالواقع في الصحة (قوله وهو ما غالب الخ) كالسبل والجذام المتكئين من صاحبهما (قوله وبعده بالمسمى) هذا حديث اجبالي وتفصيله ان المريضة لها بالدخول المسمى والمريض عليه الاقل من المسمى ومن صدق المثل من ثلثه فراجع الفقه (قوله مراجعتها) أي بعقد جديد (قوله ان مات الخ) شرط في ارثاله (قوله كالواحد الخ) مثال للثاني وعمول بنقيض قصده في هذه الصور مع كونه منها لكونه تسبب في ذلك بجلفه أو بتسليم حقه لها بالخير ومن هذا التعليل تعلم ان أحد الزوجين اذا كان به عيب الخيار ولم يختار الفراق الا عند المرض بان اختارت المريضة فراق زوجها المعيب واختار المريض فراق زوجته المعيبة ومات كل منهما في مرضه ذلك انه لا توارث أما في صورة المريضة فلا نه جاء من قبلها وتمحض منها دون تسبب للزوج فيه وأما في صورة المريض فلان الطلاق كان للعيب فلا فرق فيه بين المرض والصحة فلا يتوهم انه يرد اخراج وارث لان الشارع جعل عقدهما غير لازم فيقيد كلامه هنا حيث قال سواء كان سبب الطلاق الخ بما اذا كانا غير معينين قضاء لحق قوله الا في وحيث في فسسخ النكاح الخ فان قوله ثمة قبل الفسخ مفهوماً انه بعد الفسخ لا توارث مطلقاً سواء فسخا في حال الصحة أو حال المرض فليحرم (قوله ولم يطلقها) هذا لا يأتي الا في المطلق الاخير دون الثاني ومن بعده لانه اذا مات تعدد وفاة فلا يمكن تعدد أكثر من اثنين بشهر فتأمل

(قوله حظلاً) بالبناء للمفعول وهذا ان مات قبل التسمية كما قرر الشارح ولما تضمن منع الصداق منع التسمية المتضمن انه مات قبل الدخول بناء على منع الدخول دون تسمية فكانه قال حيث لا بناء لا ارث فدفعه بالبيت الا في (قوله شرط اباحة الخ) هذا بناء على وجوب التسمية قبل الدخول وقيل مستحبة وهو من حق الزوجة فلها أن تمنع من الدخول (٥٩) قبل التسمية ولها أن لا تمنع كما يفهم من الفقه (قوله اذ الوفاة الخ) أي فهو اما البناء

الطلاق ان وقع في مرض الزوج والله المستعان ص

(والموت في النكاح بالتقويض لا * يمنع ارثا أو الصداق حظلاً)

ش المراد بنكاح التقويض ما عقد بلا تسمية صداق فاذا مات أحد الزوجين قبل التسمية توارثا لان الموجب للارث العقد الصحيح وقد حصل والتسمية انما هي شرط اباحة الدخول واستحقاق الصداق ولذلك قلنا والصداق حظلاً أي منع وبالله التوفيق ص

(وليس من شرط التوارث البناء * اذ الوفاة كالدخول عندنا)

ش أي لا يشترط في توارث الزوجين أن يحصل البناء لان الموت كالدخول فلذلك بكل الصداق به كيكل بالدخول ص

(وحيث في فسسخ النكاح خيراً * فالارث قبل فسسخه لن يحظرا)

ش يعني أن النكاح اذا كان لأحد الزوجين الخيار في امضائه وفسسخه لعيب أو غرر فوات أحدهما قبل أن يختار من له الخيار فان التوارث باق لان الأصل عدم الفسخ ومعنى أن يحظرا يمنع قال تعالى كلا عند هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً نسأله سبحانه ان يعدنا بحصيل عطاءه باطنا وظاهراً كما أمداً ولياءه الصديقين وان يفتح باب العلم والرحمة لكل من يقرأ كتابنا وهذا يسمى في نشره ونفع المساهمين به بقصد النصيحة وان يجعله من عبادة الصالحين المخلصين العابدين الزاهدين في الدنيا الراغبين في الآخرة ص

(ويمنع الارث نكاح مجمع * عن فسسخه والعكس ليس يمنع)

ش يعني أن النكاح على ثلاثة أقسام نكاح مجمع على صحته فلا إشكال فيه ونكاح مختلف فيه فهو موجب للتوارث وان كان المذهب قائلاً بالفساد ونكاح مجمع على فساد فلا ارث له والمراد بالاجاع اجاع الأمة كلها الا من لا يعاب به وعن من قولنا عن فسسخه بمعنى على وهو مستعمل في أشعار العرب كثيراً ص

(وحيثما طلقها في الصحة * رجعية توارثا في العدة)

ش لا شد ان الطلاق الرجعي لا يرفع أحكام الزوجية من اتفاق وتوارث وزوم طلاق وانتقال إلى عدة وفاة الا الاستمتاع والمراد بالرجعي ما لم يقع بعوض ولا بت ولا قبل البناء وحكم كما في غير الاعسار والا يلايه وسبل البيت وحيثما طلق الزوج زوجته وهو صحيح طلقه رجعية فانها يتوارثان مادامت في العدة فان انتقضت لم يتوارثا (فان قلت) ما فائدة تقييده بالصحة أليس التوارث باقيا حتى لو وقع الرجعي في المرض (قلت) فائدة التقييد بالصحة انه لو لا قيد الصحة لا وهرم ان زوجة المريض لا ترثه في الطلاق الرجعي الا في العدة وقولنا في الصحة في موضع الحال من ضمير الزوج في طلقها الا من ضمير الزوجة

فصل

(اذا أتت أم القتي بولد * من بعده من رجل مستبعد)

أو ما في حكمه واعترض هذا بان لا يصلح تعليل للارث اذ ليس البناء من أسباب الارث بل هو من أسباب تكيل الصداق والارث سببه هنا العقد الصحيح بنى أم لا ولا يتحقق مقتضى هذا السبب الا بالموت فجرد البناء لا يدخل له في أسباب الارث وأجيب بان المراد كالوفاة بعد الدخول فيتم التعليل فتأمل (قوله والعكس) المراد به هنا مطلق المقابل أي غير المجمع عليه لا يمنع والا فلا عكس تأمل ثم من المختلف فيه نكاح الخيار الواقع في صلب العقد فان فيه خلافاً ولذا يعرض بالدخول فظاهر انه من أسباب التوارث اذا دخلاه والدخول بمثابة اختيار البقاء ففقه امضاء للعقد (قوله وحيثما الخ) لا يقال نحن في غنى عنه بما قدمه لانا نقول ذلك في طلاق المريض وهنا في طلاق الصحيح فهذه مفهوم ما تقدم (قوله رجعية) أي لا بائنة (قوله في العدة) أي لا اخرجها سواء اعتدت بوضع الحمل أو بالاقرأ أو بالشهور (قوله ولا بت) كطلاق الثلاث ويقع بائناً بطلقة دون عوض بعد البناء اذ ذكر لفظ الخلع راجع خليلاً (قوله في غير الخ) فان طلاق الحاكم فيها رجعي فكل طلاق حكم به الحاكم بائن الا في هذين (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال عجيب لانه تقدم له الكلام على طلاق المريض وبقى الكلام على طلاق الصحيح وتفصيل حكمه فكيف حينئذ يقال ما تقدم الخ الآن يقال ان

السائل لاحظ عموم الحكم في الواقع قاطعاً النظر عما قدمه (قوله لا من ضمير الخ) لعدم صحته اما ولا فهذا الحكم لا يختص بالصحة واما ثانياً فيكون الزوج شاملاً اذا كان مريضاً وتقدم انهما يتوارثان مطلقاً فلا يصح التقييد بالنسبة لهذا الرجعية ولا يكونها في العدة بل يناقض ما قدمه فتدبر (قوله اذا أتت الخ) القصدم من هذا بيان ضابط لمعرفة من يرث من المولودين بعد موت الموروث

(ان وضعته قبل ست أشهر * يرث وحيث لا فنعها حري)

ش ذكرنا في هذا الفصل مسألة حسنة من مسائل الشك وكان حقها ان تذكر في باب الموانع أو تركها لانها جزئية من جزئيات الشك وصورة من صورها التي لا تنحصر لكن لما كانت أكثرية الوقوع مغفولاً عن حكمها رأينا ان نفردها فصلاً وصورتها ان يموت انسان عن غير ولد ولا من يجب الاخوة للام ويترك أمه متروكة عند رجل فتأق بولد بعد موت ابنها هذا فانفق العلماء على ان هذا الولدان وضع لستة أشهر فأكثر من يوم موت أخيه لم يرث لاحتمال طرده بعد موت أخيه ولا ميراث بشك الا أن يصدقها انها كانت حاملاً يوم موته أو تشهد به امرأتان فصاعداً وان وضعته لأقل من ذلك ورث اذا لا يكون الحمل أقل من ذلك فتعين ان يكون موجودا حين موته وهذه المسئلة مذكورة في كتاب العتق الثاني من المدونة وعن علي بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما وغيرهما ان زوج هذه المرأة يعزل عنها حتى يستبرأ بها بحضة ليعلم أهى حامل أم لا احتياطاً للميراث * تنبيهان * الأول * ما ذكرناه من التفصيل مفيد بما اذا كان الزوج حياً حاضر بعد موت الولد وامان مات قبله أو غاب بحيث لا يشك انه لم يصل اليها بعد وفاة الولد فانه يرث مطلقاً التحقق بنسبه الى أبيه لتعين حله على انه خلق من مائه ولا عبرة هنا بالشك في الرضا لوجوب حقوق الولد (وقد سئل) ابن رشد رحمه الله عن هذه المسئلة مع فروع مبنية عليها ونص السؤال جوابك رضي الله عنك في صبي توفي وترك أمه وأخته شقيقة وأخته لأمه وعصبة فلما كان بعد موت الصبي المذكور ذكرت أمه ان لها حملاً هل تصح قسمة مال الصبي أم لا وهل يقال لزواج الأم المذكور ان يعتزلها حتى يتحقق الحمل الذي ذكرت أم لا وكيف وجه الاعتزال بان يتحول الزوج عن الدار التي يسكن مع الزوجة فيها الى غيرها أم ذلك موكل الى ديانتها ويقال له اعتزلها فقط وكيف ان أغفل الورثة قسمة ذلك الميراث الى ان ظهر بها الحمل وتيقنته القوابل فادعى العصبة المذكورون ان سبب الحمل لم يكن الا بعد موت الصبي المتوفى فهل تدين المرأة ويصدق قولها حينئذ الجواب في ذلك ما أجوراموفقاً ان شاء الله تعالى (فأجاب) رضي الله تعالى عنه بأن قال تصفحت سؤالك ووقفت عليه واذا قالت أم المتوفى أنا حامل لم يقسم ميراثه منها حتى تضع حملها فان ثبت ما قالت من انها حامل بشهادة النساء كان له الميراث ان وضعته لأقل من ستة أشهر فان لم يثبت انها حامل ولا عرف ذلك الا بقولها كان له الميراث ان وضعته لأقل من ستة أشهر ولم يكن له ميراث ان وضعته لأكثر من ستة أشهر الا ان يكون زوجها ميتاً أو غائباً فيعلم انه لم يصل اليها بعد وفاة ابنها ولا تصدق المرأة ولا زوجها ان كان حاضراً أو ولدته لأكثر من ستة أشهر في انه لم يطلقها بعد موت ابنها وانما يورث باعتزال زوجها اذ مات ابنها من غيره ليكون على يقين من طلب ميراث ولدها منه ان أنت بولدها أكثر من ستة أشهر لا نه لا يصدق في وجوب الميراث له بما يدعيه من انه لم يطرأ زوجته بعد وفاة ابنها اذ لم يعلم صدقه في ذلك بغيره وبالله تعالى التوفيق لا شريك له (التنبيه الثاني) ظاهر النظم اشتراط تمام الشهور وهو مقتضى اطلاق المدونة قال في كتاب العدة منها مالك وان تكحت امرأة ودخلت في العدة قبل حيضة ثم ظهر بها حمل فهو للاول وتحرم على الثاني وان تكحت بعد حيضة فهو للثاني ان وضعته لستة أشهر من يوم دخل بها وان وضعته لأقل فهو للاول ابن ناجي عياض ظاهر تمام الشهور وقال ابن القاسم

لان الحادث بعده لا يتصور وضعه لدون ستة أشهر وان ولد لستة فأكثر لارث له لتبين فقدانه حين الموت ولذا طولب بالعزل عن مظنونة الحمل ليرث حملها ولو أتى لا أكثر من ستة أشهر كإبائتي (قوله يصدقها) أي الوارث (قوله قبله) أي قبل موت الولد (قوله مطلقاً) أي وضعته لأقل من ستة أو لستة أو أكثر منها (قوله لتحقق الخ) أي وليس ولد زنا لان الشك في زناها لا عبرة به لانه شك في المانع وبقي من التعليل ان يقول ولتحقق انه كان موجودا قبل موت أخيه ضرورة ان الزوج مات قبل أول يموت ولكن غاب عنها بحيث لا يشك في عدم مسيسه اياها بعد موت الولد فتدبر (قوله وكيف وجه الخ) ذكره في السؤال ولم يبين حكمه في الجواب الا أن (قوله ميراثه منها) أي من أجل قولها فهو على حذف والا فهي ليس مورثاً منها بل منها الوارث فتدبر (قوله في انه) معمول لا تصدق (قوله من غيره) أي لانه لا نه يحجب ابنه عن ميراث أخيه (قوله تمام الشهور) أي تمام كل شهر ثلاثين وهذا من قوله وحيث لا فنعها الخ أي حيث أنت به لتسعة فأكثر فلا والستة ظاهرة في الكمال لان الشيء ينصرف للكمال من افراده عند الاطلاق وبهذا يدفع ما يقال ان الشهر تسعة وعشرون فن أين انفهام تمام كل شهر من كلامه (قوله ودخلت في العدة) أي في حال دخولها في العدة وقبل انقضائها ثم هو يحتمل انه بنى بها في العدة أو بعدها وكل مؤبد للتحريم لكن قوله قبل حيضة يؤيد الاحتمال الأول (قوله فهو للاول) فان قلت كيف يكون له مع انه دخل بها بعد حيضة قلت أما أولاً فالحيض ظني لبراءة الرحم فان الحمل قد تحيض وأما ثانياً فوضع الولد دون ستة أقطع في الدلالة على عدم البراءة من الحيض على البراءة فتدبر

(قوله الا أن يكون الخ) أي فيعتفر في الأخير ويلحق بالثاني وان كان دون الستة (قوله ويلحق به) أي الثاني (قوله قدر ما الخ) أي لان النقص يتوالى في ثلاثة شهور أي قدر النقص الذي يمكن تواليه في شهور الأهله (قوله عدم الخاق) أي بالثاني (قوله اذا يصح الخ) أي حتى يلحق بالثاني وتكون كوامل بذلك الاعتبار بل هي أقص من ستة فليدفع بالأول (قوله تنقص) هو على وزن سكر جمع ناقص (قوله قبل حيضة) صوابه بعد حيضة كما هو كذلك في نقل الشيخ عبد الباقي في باب اللعان عند قول الشيخ خليل وانتفي به ما ولد الخ فانه ذكر البحث وجوابه (قوله وحيضة) مفهومه اذا أنت يه لا أكثر من ستة وقبل حيضة انه للاول وهو واضح فليحذر (قوله الا أن ينفيه) أي الثاني (قوله الا أن ينفيه) أي الاول والام هنا تلاعن دون ما قبله لان نفى الثاني لا يوجب الرمي بالزنا لان له أبا آخر يلحق به فلا تلاعن لان اللعان يدبر الحد عنها ولا تحد حيث كان له أب غيره فاذا نفاه الأول بلعان أيضاً فكل نفاه (٦١) عن نفسه وليس له أب غيرهما فلتلتعن لئلا تحد للزنا وتقول في لعانها أماني لم أزن أو هو لأحدك (قوله والمراد) أي من قوله من نكاح الثاني وهذا لان النكاح يستعمل في الدخول والعقد (قوله وضعف الثاني) لعل وجه ضعفه انه تقدم الدخول فيها قبل أو العقد فلا يتقوى الثاني الا بالدخول حرره (قوله اذا نفاه الخ) لان غايته انه نفاه عن نفسه واحتمل انه ابن الأب الآخر وهو لا يوجب الرمي بالزنا حتى تلاعن لدبر الحد عنها وكذا اذا نفاه الأول للثاني في صورة اللعان به لا تلاعن لما قلناه ولذا اذا انقضاء اللعان لا عنت لتدبر عن نفسها الحد للزنا اذ لا أب له غيرهما حتى لا تتعين للزنا (قوله حد) أي لأجل قدفه أمه بالزنا (قوله لانه للثاني) أي بلعان الأول (قوله بعد لعانها) أي ينفيه كل واحد منهما عن نفسه للآخر ويختلف على النفي (قوله وان لم يلتن) هذا ينافي قوله بعد لعانها أي الأول والثاني الا أن يقال أراد أن نفي حرمتهما عليه مطلقاً سواء لا عن كمال الموضوع أم لا لكن نفاه في قوله قبل فتأمل (قوله في العدة) لانها هنا وضع الحمل وبان بالكشف حيث لحق بالأول انه

الا أن يكون الشهر السادس من تسعة وعشرين وفي أكثر النسخ قال محمد بن دينار ويلحق به وان نقص ليلتان أو ثلاثة قدر ما بين الأهله ووقعت قديماً بقاس في امرأة أنت بولد خمسة أشهر وأربعة وعشرين يوماً فاختلف فيها فقهاؤها على قولين والصحيح عدم الخاق اذ لا يصح توالي ستة أشهر نقص وبه قال أحمد بن القاضى ومحمد بن الجوز وعبد الله بن النعمان وخالفهم أبو علي القيسى * قلت ووقعت مسألة بتونس في امرأة تزوجت قبل حيضة فأنت بولد خمسة أشهر ثم بولد آخر لشهرين فصدرت الفتيا بان الولد الأول والثاني للثاني ولم يرز الشيوخ يستشكلونها قوله في اللعان واذا أنت المرأة بولدين في بطن أو وضعت ولداً ثم وضعت آخر بعده بخمسة أشهر فهو حمل واحد ولكن الفرق ان ما في اللعان الولد متحد وهما متعدد فيصدق على الولد الثاني في نازلتنا أنها وضعت لا أكثر من ستة أشهر فيكون للثاني وقد ذكر أهل التشریح ان البطن فيها زوايا انتهى كلام ابن ناجي * تنعيم * ذكر البرزلى والقرافي في الذخيرة من فروع هذه المسئلة نبذة حسنة فرأينا ان نسوق كلامهما للاشتغال على زيادة حسنة في الذخيرة مانصه فرع في الجلاب اذا أنت المنكوحه في العدة بولد لأقل من ستة أشهر من نكاح الثاني أو لستة أشهر وقبل حيضة لحق بالأول لعدم الحيض الدال على البراءة وبعد ستة أشهر وحيضة لحق بالثاني لوجوده لأجل الصالح والدال على البراءة الا ان ينفيه بلعان فيلحق بالأول الا أن ينفيه باللعان فينتفي عنهما جميعاً فان استلحقه أحدهما لحق به قال ابن محرز والمراد دخول الثاني دون عقده وان كانت المرأة تصير فراشا بالعقد لقوة فراش الأول وضعف الثاني وان استلحقاه معا كان للثاني ولا تلاعن الأم اذا نفاه الى فراش الأول قال ابن يونس قال أصبح من استلحقه منهما حد ولحقه وقال محمد ان استلحقه الثاني دون الأول لحقه وحد لانه نفاه الى غير أب ومن استلحقه أولاً لحق به ولا دعوى للثاني فيه ولو ادعاه الأول بعد لعانه وقبل لعان الثاني يقبل منه لانه للثاني حتى ينفيه ولو استلحقاه بعد لعانها اختص بالأول وتحرم على الثاني أبداً وان لم يلتن لانه ناكح في العدة ولا تحرم على الأول وان التعن لانها لم تلاعنه كالمغصوبة وقال اصبح اذا تلاعنا جميعاً حرمت عليهما بالطلاق النسبة للثاني بلعانه ولو عقد عليها حاملاً فأق لستة أشهر فأكثر فهو للأخير الا أن

وطئها في عدتها (قوله لم تلاعنه) قد يقال بل تلاعن الثاني بلعان لدبر الحد فامعنى هذا الكلام وفيه ان الضمير في تلاعنه للاول ومفروض فيما اذا لم تلاعن الثاني المشار اليه بالمبالغة قبله حرره (قوله كالمغصوبة) أي في انها لا تلتن أي ان زوجها يلاعن وحده لانه ينفيه عنه (قوله لبطلان الخ) أي وبطلان النسبة للاول بلعانه والمراد بالنسبة نسبة الولد (قوله حاملاً) كذا في نسخ وصوب بجائز لان الحامل في عدتها فلا يصح العقد عليها * قلت يمكن توجيهه بان المراد عقد عليها حاملاً في نفس الأمر ولم يعلم حين العقد بذلك أو حاملاً في علمه وان كان يقسخ وكلامنا في الولد عن يلحق لا في صحة العقد وفساده حرره (قوله فهو للأخير) هذا على نسخة حائضاً صحيح وعلى نسخة حاملاً فالصواب ان يقول فهو للاول لكن نسخة حاملاً على التصويب لا يلائمها قوله الا أن ينفيه عند التأمل فلا ولي نسخة حائضاً مع الأخير

(قوله بنفيه) أي الأخير (قوله بالأول الخ) يحتمل بنسبته للأول حيث يقول الثاني ليس ابني بل هو ابن الأول ويحتمل بسبب الأول أي إذا نفاه عن نفسه فله أب آخر أخو أخيه الشرع به فلا يلزم من لعان الثاني رميها بالزنا حتى تلتعن لتدرا عن نفسها ويحتمل بنسبته للأول حيث يقول الثاني ليس ابني بل هو ابن الأول ويحتمل بسبب الأول أي إذا نفاه عن نفسه فله أب آخر أخو أخيه الشرع به فلا يلزم من لعان الثاني رميها بالزنا حتى تلتعن لتدرا عن نفسها ويحتمل بنسبته للأول حيث يقول الثاني ليس ابني بل هو ابن الأول ويحتمل بسبب الأول أي إذا نفاه عن نفسه فله أب آخر أخو أخيه الشرع به فلا يلزم من لعان الثاني رميها بالزنا حتى تلتعن لتدرا عن نفسها

لكن دون لعان بل قال ليس ابني فلا تلتعن نفيه عنهما بالعان فلتلتعن لتدرا الحد عنها السكن على الثالث إذا نفاه دون لعان يحذف الـ إذا لاعتق فتأمل (قوله بعدم حقوق الولد) أي الثاني بدليل ما بعده (قوله الحق به) أي الثاني (قوله ظاهرة الحمل) أي واعتق جنبها وأدبره (قوله ما بيننا) أي بين صيغة العتق والتدبير وهذه المسئلة هي المشار إليها في قول الشيخ خليل وإن اعتق جنبنا أو دبره غير أن لا كثر الحمل الزوج مرسل عليها فلا قل أي لا قل أقله (قوله لا يستحق الولد) كذا في نسخ وفي أخرى لا يستحق الولد والصواب لا يستحق الولد بدليل ما يأتي في قوله وقول أشهب لا يستحق الولد الخ فيكون قول أشهب مؤيدا لما قبله وعلى النسخة الأخرى يكون مقابلا (قوله جثامة) على وزن علامة بالتشديد (قوله محمل) بضم ففتح فكسر وشد (قوله تهدي للرشد) أي تدل على ما فيه الصلاح والرشاد حيث فعلت فعلا حسنا حتى لا توقع ريبة في ارتحال الحمل في اعتزالك وهذا ينافي بذلك إلى أن أمر غيرك بمثل ذلك (قوله عليه) أي على المعمول به فترجم لعدة الرجل على ما ذكر كإياد لعدة النساء وعدته هنا حصة (قوله فذكر الاختين) هذه ثاني العدد فإذا أراد نكاح الأخت وطلق من كانت عنده فلا يتزوج أختها حتى تنقض عتدها (قوله والأربع الخ) فلا يتزوج حتى تنقض عليه مدة عدة المطلقة فيتفق عنده ثلاث عددي أن واحد بان تكون الرابعة اختا لمقصود تزوجها ففها عدتان باعتبارين مختلفين وتكون واحدة من الأربع ما تبناها من غير فيعتزلها فتأمل (قوله والأكثر) بالجر عطف على الأقل وقوله في أقل متعلق بالأقل وقوله وأكثر أي وفي أكثر متعلق بالأكثر بيان لما أجله في الأقل والأكثر أي الأقل في أقل الحبيض والأكثر في أكثر (قوله خلافا) وقد تقدم جملة على الوفاق

قبل

(قوله مذكرة الواحد) أي فيجب عدم التجريد (قوله من حيث الجملة) أي من غير تفصيل إلى من يرث بخصوص أحدهما فقط وبهما والا فهي أنواع ثلاثة كما يأتي قريبا (قوله وهو أعم) ولذا عبر به لأن القصد ذكر الفرض وغيره لأنه يتكلم أيضا على الموروث تعصيا كالفضلة كما يأتي (قوله الثلث الخ) للناس في التعبير عنها طرق طرق الترقى وهي السدس وضعفه وضعفه والثلث وضعفه وضعفه وطريقة التذلل وهي النصف ونصف ونصفه والثلثان ونصفهما ونصف (٦٣) نصفهما وطريقة مركبة منهما فان شئت قلت

نصف ونصف ونصف ونصف ونصف وسدس وضعفه وضعفه وضعفه وان شئت عكست وما قال المصنف من قبيل المركب فتدبر (قوله فاقبلس) الاقباس أن يضعن المتكلم كلامه شعرا كان أم لا شيئا من القرآن والحديث لا على أنه منه والقصد هنا الإشارة إلى أخذ ما ذكر من القرآن كما ذكر أي انهما مذكرة في القرآن مع ذكر أهلها (قوله نصف الخ) بدأ به لأنه أعظم المقدرات ما عدا الثلثين وقدمه عليه لأن صاحب الثلثين أبدا متعدد وصاحب النصف متحد فأشبه الأول المركب والثاني البسيط والبسيط قبل المركب طبعاً فقدم وضعاً ثم اعلم أن أصحاب الفروض واحد وعشرون باعتبار أفراد كل فرض فأصحاب النصف خمسة وأصحاب الربع اثنتان وأصحاب الثلث واحد وأصحاب الثلثين أربعة وأصحاب الثلث اثنتان وهم في الحقيقة ثلاثة لكن ترك الجدلان حاله لا ينضب فيه فحسب من أصحاب السدس والحق أن حسانه من أصحاب الثلث والسدس كما فعل المصنف فتكون أصحابها اثنين وعشرين وأصحاب السدس سبعة ورخص إليها على الترتيب بقوله هبديز (قوله فقد الابن) أي اللاحق احترازا من ولده زينة فلا يلحق به (قوله التنويع) فدارت كنهه الشارح في غير

قبل كمال ستة أشهر من يوم موته يرث سدسه من أخيه وحيث لا تضعه هذا العدد بل لاكثر فتنعه من الارث حري أي حقيق واسقط ناء ستة مع أن الأشهر مذكرة الواحد للضرورة الوزن والله المستعان

باب في السهام

لماذا كرنا قبل هذا معرفة من يرث ومن لا يرث وهو الركن الأول احتجنا إلى أن نبين قدر ما يجب لمن يرث * والوارثون من حيث الجملة نوعان وارث بالفرض ووارث بالتعصيب أما الوارث بالتعصيب فلا اشكال فيه وسيأتي الكلام عليه في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى وأما الوارث بالفرض فهو المقصود من هذا الباب وفيه يتبع الكلام والسهام جمع سهم وهو الحظ والتعصيب وهو أعم من الفرض إذ الفرض هو الجزء المقدر شرعاً فلا يصدق إلا على الستة الآتي ذكرها إن شاء الله تعالى

(الثلث والثلثان ونصف وسدس * والربع والثلث ففروض فاقبلس)

يعني أن الفروض التي فرض الله سبحانه ستة لازماً عليها وهي المذكورة في البيت وكلها مذكرة في القرآن العظيم وينت الستة ما أجل في القرآن من أصحاب كل فرض منها وقولنا الثلث وما عطف عليه مبتدأ خبره ففروض وقولنا فاقبلس إشارة إلى انهما مذكرة في القرآن فاقبلسها من كتاب الله سبحانه

(نصف لزوج عند فقد الابن * ولا بنة الصلب و بنت الابن)

(أخت شقيقة وأخت لأب * في فقدها لا غيرهم به جبي)

لماذا كرنا عدد الفروض في البيت الأول أخذنا بنين أصحاب كل فرض فذكرنا في البيتين أن أصحاب النصف خمسة الزوج و بنت الصلب و بنت الابن في عدمها والأخت الشقيقة والأخت للأب في عدمها وقولنا نصف مبتدأ وسوغ الابتداء بالكرة التنويع وجب معناه أعطى والحباء العطاء فسر الجوهري وقولنا أخت شقيقة حذف واول العطف للضرورة

(والربع سهم الزوج ان كان الولد * ومع فقدهم لزوج ورد)

ش ذكرنا في هذا البيت أصحاب الربع وهما اثنتان الزوج مع الابن أو ولدا الولد والزوجة مع عدمهم فإذا تعددت الزوجات كثلاث أو أربع فهن بمنزلة الواحدة ليس لهن الا فرضهن والربع يسكون الباء ص

(والثلث سهما إذا ما وجد)

ما حمل وفيه ان التنويع المسوغ انما هو تنويع المبتدأ كتوزيع الكلام إلى اسم وفعل وحرف ونحو ذلك كقول صاحب الخلاصة * وكلها كلام قديم * فنوعها إلى قصد الكلام بها تارة وعدمه أخرى وما هنا ليس من ذلك اذ لم ينوع ذات النصف انما نوع أربابه وتنويع النصف باعتبار متعلقه لا يكون مثله مسوغا وقد اعترض بمثل هذا على اعراب المكودي وجعل المسوغ في مثل هذا التنويع فليراجع ذلك (قوله ان كان الولد) أي للزوجة سواء كان منه أو من غيره وسواء كان ولداً أم لا لانه يلحق بامه وسواء كان ذكراً أم لا (قوله اذا ما وجد) أي للزوج منها أم لا أي ولد لاحق اذ ولد الزنا لا يلحق به ليسكون مؤثراً في حجبها من الربع للثلث

ش يعني ان الثمن سهم الزوجة ير يد أو الزوجات اذا وجد الولد أو ولد الولد كرا كان أو أثنى
والثمن هنا يسكون الميم وما بعد اذ ائمة وهذا شأنها ص

(*) والثلاثان لابنتين ورديا * وابنتي ابن ولاختين ورد *)

ش يعني ان أصحاب الثلثين أربعة الابنتان وابنتا الابن في عدمهما والاختان الشقيقتان
والاختان للاب في عدمهما وذكر الانثيين حد لأقل من يستحق الثلثين والافائة امرأة
كأمر آئين وقولنا ولاختين ورد شامل للشقيقتين واللتين للاب وتركنا التفصيل اختصارا
وأشرنا اليه بالتنكير

(والثلاث للام لدى فقد الولد)

(والاخوين ولاخوة لام * والجد في بعض الوجوه قد علم)

يعني ان أصحاب الثلث ثلاثة الام مع عدم الولد وولد الولد كرا كان أو أثنى ومع عدم الاخوين
فصاعدا ذكورا أو أنانا الثاني الاخوان والاختان للام فكثر الثالث الجد في بعض
أحواله كإسبأ في ان شاء الله تعالى وقولنا الثلث يسكون للام للوزن ولدى بمعنى عند
والولد اسم جنس يطلق على المفرد والجماعة كالمالك والبشر وقولنا ولاخوين معطوف على
المضاف اليه وهو الولد وقولنا ولاخوة المراد به الانثيان فكثر لان أقل الجمع اثنتان على
مذهب الجماعة

(سدس لجد أو أب لدى الولد * وواحد الاخوة للام ورد)

(والام مع اخوة أو أبناء * وهو للجد أيضا جاتي)

(ولا بنت ابن مع بنت الصلب * ومع شقيقة لذات الأب)

ذكرنا في هذه الآيات أصحاب السدس وهم سبعة الاب مع الولد وولد الولد والجد في عدم
الاب كذلك وأخ أو أخت لام والام مع ولد أو ولد ولد كرا كان أو أثنى أو مع أخوين أو
اثنين فصاعدا والجدتان وبنت الابن مع بنت الصلب الواحدة والأخت للاب مع الأخت
الشقيقة الواحدة هذا معنى الآيات الثلاثة وقولنا سدس مبتدأ نكرة والموسوع التنويع
والتفصيل والخبر ورد والتقدير والسدس ورد لجد أو أب ولو واحد من الاخوة للام وقولنا مع
اخوة أي اثنين فكثر لان أقل الجمع اثنتان على الأصح وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه
قال الانثيان فافوقهما جماعة وقولنا أو أبناء ليس المراد به اشتراط تعدد الولد ولكن وجود
جنس الأبناء وقولنا وهو للجد هو مبتدأ خبره جاتي أي أت وهو اسم فاعل من جاء والمراد
بالجدة أم الام فافوقها وأم الاب فافوقها كما تقدم وقولنا ومع شقيقة تقدم تقريره
والسدس أيضا لذات الاب أي الأخت للاب مع شقيقة فهو تقديم وتأخير ولفظ أب مشدد
الباء للوزن وهي لغة في المنقوص كيدودم وأخ والله المستعان ص

فصل

(وأعطى فضلة لبيت المال * في فقد عاصب بكل حال)

ش هذا الفصل ذكرنا فيه حكم فضلة المال عن ذوى السهام وما يناسب ذلك وذلك يحتاج
الى مقدمة وبسط فنقول قد تقرر ان الوارثين قسمان ذوفرض وعاصب فذو الفرض من
له جزء مقدر ولا يتعداه والعاصب من يرث بلا تقدير ولا تحديد ولكن يرث بحسب فريضته
ان انفرد وورث المال كله وان كان مع ذوى القروض أخذ ما فضل عنهم وان كان مع نظيره

قاسمه

(قوله لابنتين الخ) حاصله ان الثلثين
لأرباب النصف ماعدا الزوج عند
تعدد ذوى (قوله في بعض الوجوه)
لان له أحوالا خمسة ثلاثا مع الاخوات
ان كان ذو فرض غيرهن وهى سدس
المال أو ثلث الباقي أو المقاسمة واثنين
مع ماذ كرجح لا فرض وهما الثلث
أو المقاسمة ففرضه تارة الثلث وأخرى
السدس كان أحد الزوجين والأم
كذلك أى يتنوع المقدس لهم فرضا
(قوله أو أبناء) أى جنسهم كما يأتى
(قوله للجد) سواء اتحدت أو تعددت
فالسدس فرض الجميع انفرادا وتعددا
(قوله بكل حال) أى سواء كان الامام
عدلا أم لا كان فقرا أم لا كان ذو
ارحام أم لا وتقدم لنا انه اذا كان غير
عدل ينبغي اعطاء الفضلة لذوى الارحام
والرد على ذوى السهام

(قوله الا الاخ الخ) ان كان مراده بقوله قبل يصلح الخ الصلاحية بأى جهة كانت جامعة جهة فرض أم لا فلا وجه لاستثناء ماذ كرا لانهم ما قد
يكونان ذوى جهتين فيرث باحداها بالفرض وبأخرى بالتعصيب وان كان المراد يصلح بجهة واحدة لا تجماع جهة أخرى كالأبوة التى يرث بها
فرضا وتعصيبا في بعض الصور كان الاستثناء منقطع لا متصلا فتدبر (قوله مولى لموروثه) هذا لا يتصور فى الاخ للام ويتصور فى الزوج بأن
يكون له أمة تزوجها بعد أن أعتهقها فانت يرث النصف بالزوجة والباقي بالولاء (قوله أو ابن عمه) هذا يتصور فى الزوج والاخ للام بأن تزوج
أما بعد أبيه عمل فولد لها منه ابن عمل وأخوك لأما فيرثك بالجهتين السدس بالاخوة (٦٥) للام فرضا والباقي بين ذوى السهام تعصيبا

قاسمه فكل أثنى تصح أن تكون ذات فرض الا المولاة وكل ذكر يصلح بالتعصيب الا الاخ للام
والزوج الا اذا كان كل منهما مولى لموروثه أو ابن عمه فيرث به بالجهتين وحاصله ان الورثة على ثلاثة
أقسام قسم لا يرث أبدا الا بالفرض وهم الأزواج والزوجات والأمهات والجدات والاخوة للام
وقسم لا يرث أبدا الا بالتعصيب وهم ذكورا وولد وولد الولد ذكورا والاخوة للاب وأولادهم
والاعمام وبنوهم وقسم يرث تارة بالفرض وتارة بالتعصيب وهم الأباء والاجداد والبنات
وبنات الابن والاخوات للاب اذا تقرر هذا فاعلم ان الميت لا يتخلو عن أربعة أحوال اما أن
تكون ورثته كلهم عصبه أو كلهم ذوى فروض أو مختلطين أولا وارث له معروف فان كان ورثته
كلهم عصبه ورثوهم على رؤسهم وان كانوا ذوى فروض أخذوا فروضهم ثم لا يتخلو من ثلاثة
أحوال اما أن تكون سهامهم قدر المال فلا شكل حينئذ أو تكون أكثر وسيأتى فى العول
أو تكون أقل وسيأتى عند ذكر حكم الحالة الرابعة ان شاء الله وان كان ورثته مختلطين ذوى
فروض وعصبه فالحكم أن يأخذ ذوى القروض وفروضهم ويقسم العصبه ما فضل على رؤسهم
ان فضل شئ وسيأتى بقية الكلام عليه وان لم يكن له وارث معروف فهو لبيت المال وقيل
للفقراء وقيل لذوى الارحام وذكرنا فى هذا البيت حكمه حيث يكون ورثته ذوى فروض
لا تستغرق المال ولا عاصب له فذكرنا ان الفضلة تكون لبيت المال هذا هو الذى به العمل *
ولنذكر المسئلة من أصلها ونذكر اختلاف الصحابة رضى الله عنهم وغيرهم فيها لنتم القائمة
فنقول اختلف الصحابة رضى الله عنهم فى هذه الفضلة كيف يصنع فيها فذهب زيد رضى الله
عنه الى أنها لبيت المال أو للفقراء والمساكين وبه أخذ مالك وأهل المدينة والشافعى وقيل
يصرف الى ذوى الارحام وذهب على كرم الله وجهه الى الرد وهو أن يقسم الباقي على ذوى
السهام على قدر حصصهم بعد الاجماع على أنه لا يرث الى الزوجين شئ ووافقه ابن مسعود رضى
الله عنه فى جميع ذلك الا فى أربع مسائل قال لا يرث على أربع مع أربعة لا يرث على بنت ابن مع
بنت ولا أخت لأب مع شقيقة ولا أخ لأم مع أم ولا جدة مع ذوى غير الزوجين وبيان
هذا أن يترك الهالك مثلا لزوجته وبنتا وبنت ابن فللزوجة الثمن والبيت النصف ولابنة الابن
السدس فتصح من أربعة وعشرين وتبقى عنهم خمسة وهو سدس وربع السدس فعلى قول
زيد لبيت المال وعلى قول على ترد على البنت وبنت الابن على قدر سهامهم والبيت اثنا
عشر وللأخرى أربعة يتفقان بالربع فتصير محاصصتهم خمسة تقسم عليهم ما فضل للبيت أربعة
وللأخرى واحد وعلى قول ابن مسعود رضى الله عنه الفضلة كلها للبيت لأنها من الاربعة
المستثنيات عنده وقس على هذا كل ما يتصور لك واجعل الفضلة والحصص كسهام انكسرت

(٩ - الدرة) والالتكسار هنا مع تبين لأن الخمسة الفضلة تبين الاربعة الخاصة فاضرب الخاصة التى هى بمثابة الحياز فى أصل

الفريضة وهى أربعة وعشرون تكن ستة وتسعين فتزل فريضته الاولى واجعل الفضلة كأنها سهام
وارث مات عنها وفريضته من أربعة وافعل فيها فاعلك فى المثلما تخرج الى المقصود وهذا مثاله
ثم تقول من له شئ فى الفريضة الاولى أخذه مضروبا فى جزء سهمها ومن له من الثانية أخذه
مضروبا فى جزء سهمها وتجمع له ما أخذه من الاولى الى ما أخذه من الثانية وتنزله جلة تحت
جامعة القرائض ومن أخذ من الاولى فقط أنزله بخصوصه وهو الزوجة فى المثال يخرج

٢٤	٤	٩٦
٠٣		١٢
١٢	٣	٦٣
٤	١	٢١

زوجة
بنت
بنت ابن

على حيز والله الموفق للصواب

(ومن يرث بالجهتين حصلاً * سهامه وما بقي ان فضلاً)

يعني ان من كان من الورثة عاصباً من جهة وذا فرض من جهة أخرى فإنه يأخذ فرضه مع ذوى الفروض فان بقي شيء أخذ به بالتعصيب كابن عم زوج أو أخ لأم وكالاب والجد في بعض الصور هذا معنى قولنا ومن يرث بالجهتين حصلاً أى جهة الفرض وجهة التعصيب حصل سهامه أى فرضه بجهة الفرضية وما بقي أى وأخذ ما بقي بجهة التعصيب ان فضل شيء

(والعول في تراحم السهام * ونخاب عاصب لدى الاتعام)

ذكر في هذا البيت حكم مسألتين من الصور المذكورة قبل وهما ان تكون السهام أكثر من المال وان يكون ثم عاصب لم يبق له السهام شيئاً أما مسألة العول فالكلام مبسوط عليها في الجزء الثالث وأما مسألة العاصب فلا تهلان كان لا يرث ابتداءً واعتباراً بعد اخراج السهام حكم عليه بالحرمان اذا استوفته السهام الا في الجمارية كإسباً في ان شاء الله تعالى * (فرع * مذهب الجمهور في ابني عم أحدهما أخ لأم له السدس ويقسمان الباقي نصفين وقيل المال كله للاخ لأم فان كانت معهما ابنة انجب وصف الاخوة عند الجمهور واختلف الآخرون وقولنا والعول في تراحم السهام أى العول الذي هو الزيادة في عدد الفريضة وادخال النقص على الورثة بقدر انصباغهم بوجه تراحم السهام وتضايقاتها بحيث لا تسعها الفريضة ونخاب عاصب أى وحرم عاصب من الميراث عند اتعام السهام جميع المال اذا يرث الا الفضلة وقد فقدت والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق

(باب في الحجب)

وفيه فصلان (الاول في حجب النقص) لما انقضى كلامه على الركن الاول وما ينساق اليه من الاحكام شرع الا ان يتكلم على الركن الثاني وهو معرفة من يحجب ومن لا يحجب والحجب لغة الاسترو منه قول ارباب القلوب الصوفية الكرام الغافل عن ذكر الله محجوب أى مستور عن مشاهدة أنوار الحقيقة لا يجد العبادة حلاوة ولذة ولا يلاحظ أنوار المشاهدة ولا يدرك لذة المناجاة التي هي جنة مملكة في دار الدنيا فهو محجوب مطرود عن باب الحضرة نسأل الله أن يشفي صدورنا ويمنحنا من فضله وفي الاصطلاح المنع من كل الميراث أو بعضه الاول اسقاط والثاني نقص وسياً تيان

(الحجب اسقاط ونقص فاقتدى * وهما أنا يحجب نقصاً ابتدئ)

يعني ان الحجب على قسمين حجب اسقاط وحجب نقص وبدأ بالكلام على حجب النقص لقلة أحكامه لينتقل الى الآخر واعلم ان هذا الفصل ثلاثة نقص من فرض الى فرض ومن تعصيب الى فرض أو عكسه الا أن بعض صورته نقل لا نقص وقولنا فاقتدى أى فاقتدى بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأصحاب من يقتدى به من المتقين الذين يهدون بأقوالهم وأفعالهم وأحوالهم ولا تصحب فاسقاً فيغو يلى ويميت قلباً من حيث لا يشعر لأن المرء على دين خليله وقولنا وهما أنا الهاء فيه للتشبيه وضهير المتكلم مبتدأ أخبره ابتدئ والله الموفق

(فيصرف الزوج لربع بالولد * وزوجة لثمنها بترد)

يعني ان الزوج يصرفه من النصف الى الربع بالولد أو ولد الولد كرا كان أو أثنى واحداً

(قوله اذا الولد الخ) أى لصاحب الفراش وهذا الولد من زنا فلا صاحب فراش لها والفراش الزوج لا للزوجة فامعنى هذا الكلام الا ان يتجوز عن الأم بالفراش أى الولد لاحقاً بأمه حرره (قوله بخلاف العكس) أى ولد زناً لا يحجب الزوجة للحقوقه ما دون الزوج (قوله ايها) أى ايها ان الفرد لا يحجب (قوله تقدم في باب الخ) أى في قوله والرابع سهم الزوج ان كان الولد (قوله مسألة الأم مشبه الخ) هذا ناظر فيه الى صورة اللفظ (قوله المرتب) أى من كون ما قبل الكاف فرعاً وما بعد الكاف أصلاً أملاً ولا فلان بنت الصلب والشقيقة ليست أصلاً بالنسبة لمسئلة الأم وأما ثانياً فلان مقتضى قاعدة التشبيه أن يكون ما بعد الكاف معلوم الحكم وههنا الأمر بالعكس قبل التشبيه فان ما قبل الكاف علم حكمه (قوله ولا المعكوس) أى المقلوب كقول الشاعر

وبدا الصباح كأن غرته * وجهه الخليفة حين عندح

بادعاء ان الضوء في وجهه الخليفة أصل وانبلج الصباح فرع وههنا لم يقصد تشبيه (٦٧)

او متعدد الزوجات أيضاً تصرف عن ذكر من الربع الى الثمن لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم الاية وقوله ولهن الربع الاية * واعلم ان الولد يحجب الزوج وان كان ابن زنا أو ابن عبد لان ابن الزنا لاحق بأمه يرثها اذا ولد للفراش وابن العبد بحرية أمه انظر ابن يونس وغيره كالجعدية بخلاف العكس ص

(والأم بالاخوة والأولاد * لسدس عن ثلثها المعتاد)

(كرد بنت الابن بنت الصلب * كذا شقيقة لذات الأب)

ش يعني ان الأم يحجبها عن الثلث الى السدس نوعان أحدهما الاخوان والاختان فصاعداً سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم وسواء كانوا وارثين أم محجوبين كإسباً في واما أخ واحد أو أخت واحدة فلا يمنعها من الثلث الثاني الولد أو ولد الولد كرا كان أو أثنى واحداً كان أو متعدداً وقولنا بالاخوة متعلق بصرف في البيت قبله والأم معطوف على الزوج ولفظ الجمع في الاخوة موافق لقوله تعالى فان كان له اخوة وأخذ منه ابن عباس ان الأم لا يحجبها الا ثلاثة اخوة فأكثر لانه أقل الجمع وخالفه الصحابة كلهم وتركنا التنصيص على الاثنين اكتفاء بما تقدم في باب السهام (فان قلت) في قولك والأولاد ايها (قلت) تقدم في باب السهام ما يدفعه ثم ذكرنا في البيت الثاني ان البنت الواحدة ترد بنت الابن أو بنات الابن الى السدس وان الشقيقة الواحدة ترد الأختين للأب والأخوات للأب الى السدس أيضاً وإلى الأول أشربنا بقولنا كرد بنت الابن النظم فالحكم مستفاد من التشبيه لان التشبيه راجع الى رد الأم الى السدس عن ذكر المصدر في قولنا كرد مضاف الى المفعول وبنت الصلب فاعل بذلك المضاف لانها هي الرادة وبنت الابن مردودة ولفظ الأب مشدد الباء لضرورة الوزن جري على اللغة في المنقوص (فان قلت) جعلك مسألة الأم مشبهاً ومسئلة البنت والأخت مشبهاً به غير جار على طريق التشبيه المرتب ولا المعكوس فهلا عكست (فالجواب) ان المقصود من التشبيه افادة الحكم فقط ومن تتبع عبارات الفقهاء وجد مثل هذا في عباراتهم كثيراً ولا سيما المتأخرون وخرج البخاري عن ابن شريحيل قال سئل أبو موسى عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف وأثنى ابن مسعود فسئل ابن مسعود وأخبر

السؤال والجواب وبعض قرر السؤال هكذا ان ما بعد الكاف وما قبلها ليس أحدهما أصلاً في التعصيب والاخر فرعاً حتى يكون من المرتب أو المقلوب بل كل منهما فرع في الباب وأصل الحجب للذكر واذا كان كذلك فهلا عكس الأمر اذا مر جرح تخصيص أحدهما بدخول الكاف عليه دون الآخر وقرر حاصل الجواب بان الأمر وان كان كذلك لكن تخصص ما بعد الكاف بالأصلية لكون حكمه أشهر ولعدم قوة المخالف فيه بخلاف الأم فقيل يحجبها ثلاث أخوات فأكثر وقيل اثنتان ولا يخفى ما في هذا التقرير من وجوه الأول لان سلم ان حجب الذكر في هذا الباب أصل دون غيره الثاني مقتضى تقريره أن يكون ما بعد الكاف معلوم الحكم قبل التشبيه دون ما قبلها والأمر هنا بعكس ذلك الثالث اذا كان الأمر كما قال فلا محل للاستظهار للجواب بتتبع عبارات الفقهاء لان عباراتهم ليست بهذه المثابة بل على ان ما قبل الكاف معلوم الحكم فتقصد بالتشبيه الاعلام بان ما بعد الكاف مثل ما قبلها في ذلك الحكم عكس قاعدة أهل البيان فالصواب ما قررنا لا ما قرر فتدبر (قوله فسيتابغى) كأن السين للتبرجى للتابعة أو للاشارة الى بعد المتابعة لما أن عنده في نفسه شيئاً

للزوجة من الاولى خاصة اثنا عشر ولبنت من الاولى ثمانية وأربعون بالارث وخمسة عشر من الثانية بالرد يكن مجموع ذلك ثلاثة وستين ولبنت الابن من الاولى ستة عشر بالفرض ومن الثانية خمسة بالزاد يكن المجموع واحداً وعشرين كما ترى فتأمل تصب (قوله وما بقي) أى أخذ ما بقي فهو مفعول فعل محذوف كما قرر الشارح أى أخذ بجهة التعصيب ما بقي ان كان وكذا من ورت بجهة واحدة أرثا وتعصبيا كالاب يرث بالفرض وما فضل عن ذوى الفروض ان كانت الفريضة ناقصة ورثه بالتعصيب فلا وجه لتخصيص الجهتين أو يقال المراد بالجهتين جهة الفرض والتعصيب أى جهة هي الفرض وجهة هي التعصيب سواء اتحدت الجهة التي ورث بها ذلك أو تعددت لكنه خلاف المتبادر من كون الاضافة اضافة السبب للسبب فتدبر (قوله الاتعام) فيه براءة ختم (قوله ويقسمان الخ) هذا لأن كلاله جهة عصبوبة وهذا بناء على عدم اعتبار جهة الاخوة حاجبة والا فيحجب ابن العم بها كما هو مبنى القول المقابل بعده (قوله الحضرة) هي اعتقاد القلب ان صاحبه بين يدي الرب (قوله وسياً تيان) أما الاول فسبأ في بعد وأما الثاني فبأ في قريباً (قوله من فرض الى فرض) كانتقال الأم من الثلث للسدس (قوله ومن تعصيب الى فرض) كسنت الصلب اتحدت أو تعددت ينقلها ابن الصلب من فرضها فترث معه بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله أو عكسه) كالاب والجد ينتقل كل منهما من محض التعصيب الى فرض السدس وذلك عند وجود الولد وان سفل ذكر كان أم لا ورثا مع ذلك بالتعصيب الفضل

يقول أبي موسى فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم البنت النصف ولا بنه الابن السدس تركة الثلثين وما بقي فلاخت فأثبت أبا موسى فأخبرته بقول ابن مسعود فقال لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم ص

(والاخوات عاصبات للبنات *)

ش أي اذا هلك هالك وترك بنتا وأختا أو بنات وأخوات فان ما فضل عن البنات يأخذه الاخوات هذا معنى عاصبات للبنات أي يأخذن فضلتهن وبنات الابن في عدم البنات كالبنيات يأخذن الاخوات فضلتهن وكذلك البنت وبنات الابن والأخت عاصبة لهما أيضا وهذا نقل من فرض الى تعصيب ص

(واخوة يعصبون الاخوات الا ذوى الأم)

ش يعني ان الورثة حقيقة كانوا اخوة ذكورا أو إناثا فان الذكور يعصبون أخواتهم أي يصيرونهن عاصبات معهم ويقسمون للذكر مثل حظ الانثيين الا اخوة اللام فانهم لا يرثون الا بالفرض سواء كانوا ذكورا أو إناثا ويقسمون سواء للذكر مثل حظ الانثيين ومما ادنا بالاخوة ههنا فيما بين الورثة أنفسهم بعضهم اخوة بعض ليعم صور العصبية كلها بنين وبنين واخوة وحيث ذكرت النسبة فالمراد بها الورثة والهالك الا في هذا فالمراد بين الورثة أنفسهم ص

(والابن ردا * للسدس وابنه أبا وجدا)

ش يعني ان الأب أوالجد في عدم الأب يرده الولد أو ولد الولد من التعصيب الى السدس فان كان الولد أو ابنه ذكرا فلا ينتظر الأب أو الجد بعد السدس شيئا وان كان أنثى فان بقي شيء أخذته بالتعصيب وسيأتي عند ذكر أحوالهما ان شاء الله سبحانه وقوله وابنه معطوف على الابن وأبا مفعول بردا وجدا معطوف عليه ص

(وبنت الابن فاسق يأسئل * يعصبها ابن عمها المعادل)

(من غير شرط وابن عم أسفل * ان لم تكن في الثلثين تدخل)

ش يعني ان بنت الابن كما يعصبها أخوها كذلك يعصبها ابن عمها المعادل أي المساوي لها في درجتها سواء كانت داخلية في الثلثين لعدم البنات أو بوجود بنت واحدة ومجموعة من الثلثين لتعدد البنات لانه بمنزلة أخيها هذا معنى قولنا من غير شرط وكذلك ابن عمها الأسفل أي النازل عن درجتها لكن يشترط أن تكون محجوبة بينتين فوقها هذا معنى قولنا ان لم تكن الخ فلوترك بنتا وبنات ابن وابن ابن آخر غير أخيها كان الفاضل على البنت بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لانه ابن عمها المعادل وكذلك لوترك بنتا وبنات ابن وابن ابن فلبنت الابن السدس تمام الثلثين وما بقي للأسفل لانها ورثت من الثلثين فلا يعصبها من تحتها * فان ترك بنتين وبنات ابن وابن ابن معه أخت كان الباقي عن الثلثين بين بنت الابن وابن ابن الابن وأخته يقسمونه كالاخوة للذكر مثل حظ الانثيين فصارت بنت الابن بمنزلة أخته لانها حجت عن الثلثين فاذا ترك بنتا وبنات ابن وأخت أخرى وأخت أخرى وذكريات تحت الجميع لجر الذكريات التعصيب لجميع من فوقه من بنات الابن الا العليا لانها رثت السدس مع البنت تركة الثلثين ولو حجت عنه بينتين لدخلت معهن بتعصيب الأسفل (فان قلت) انما ذكرت حكم ابن عمها فاحكم ابن أخيها (قلت) هو كبن عمها الأسفل سواء بل هو أولى بالرد عليها لان منعته لانه أقرب وان نزل وقولنا يعصب بضم الياء بمعنى يصيرها عاصبة معه

والله المستعان (الثاني في حجب الاسقاط) لما فرغ من حجب النقص شرع في حجب الاسقاط وهو يتصور في جميع الورثة الا في ثلاثة أصناف ولدا الصلب والابوان والزوجان ص (ذكر صلب حجبهم قدعما * من تحتهم واخوة وعما)

ش واعلم ان للناس في ذكر أحكام الحجب طريقتين منهم من يذكر الحجاب كم يحجب من صنف ومنهم من يذكر المحجوب كم يحجبه من حجب والأول أسهل وأقرب للحفظ وعليها جرى بنا في النظم وذكرنا في هذا البيت ان أولاد الصلب الذكور يحجبون من تحتهم من ولد الولد ذكورهم وانما هم يسقطون الاخوة مطلقا ويسقطون الاعمام ولا حاجة الى ذكر بني الاخوة وبني الاعمام اذ يسقطونهم من باب أخرى والحاصل انهم يسقطون جميع الورثة الا الزوجين وأخواتهم والابوين ومن فوقهما * وسبب معنى البيت ذكر كورا وأولاد الصلب حجبهم عم أي شغل من تحتهم أي أولاد الأولاد واخوة أي اخوة الهالك أيا كانوا وعم أي وعم أيهم ولفظ عم الأول فعل ماض بدليل دخول قد عليه والآخر اسم معطوف على مفعول عم وهذا من التجنيس المعروف في علم البديع بالمستوفى وحكم أولاد البنين كالبنين في عدمهم فذكر كورا وأولاد الابن يحجبون أيضا من تحتهم وكل من حجب ابن الصلب وقس على ذلك ما نزل من ولد الولد لا الى نهاية والله المستعان ص

(نمأب أبا قد أبانا * وأمه والعم والاخوانا)

ش ذكرنا في هذا البيت ان الأب يسقط ثلاثة أصناف أبويه والاعمام والاخوة ولا يحجب الجدة من قبل الأم وانما حجب أمه لان الجدة لا ترث الابن وكل من يدلى بشخص فلا يرث مع وجوده الا الاخوة اللام وقولنا أبا مفعول مقدم بأبان ومعنى أبان أزال وأبعد فعني البيت ثم أبوا الهالك أبان أبا وهو الجد أي أبعد عن الميراث وأمه وهي الجدة للاب وان علت والاخوان أيا كانوا فلا يرث أحد من هؤلاء مع وجود الأب ص

(والأم أيضا تحجب الجدات *)

ش يعني ان الأم تحجب أمها وهي الجدة للام وان علت وتسقط أم الأب وأمهاتها ما حجبها للجدة للام فلانها تقربت بها والقاعدة ان كل من تقرب بشخص فلا يرث مع وجوده الا من استثنى وما حجبها للجدة للاب فلانها انما ورثت حملا على التي للام وقياسا عليها وحاجب الأصل يحجب الفرع بالا حروية اذا تقدم على المتقدم مقدم وقيل لان الجدتين انما ورثتا لان كلا منهما أم أبعد فأعطيتا أقل ما تعطاه الأم الأقرب وهو السدس وحجبتا مع وجودها ص

(جد لمن علاه ذوات)

(واخوة للام والاعماما * كذا بني الاخوة قد أضاما)

ش يعني ان الجد يحجب أربعة أصناف آباءه والاخوة للام والاعمام وأولاد الاخوة وقولنا جد لمن علاه أي لمن علاه عليه وفاقه في الدرجة ذوات أي ذوقطع ومنع من بت وأبت اذا منع من الميراث وقولنا واخوة للام معطوف على محل الموصول المحرور باللام من قولنا لمن علاه لانه منصوب المحل والاعمام معطوف عليه أيضا وقولنا كذا بني الاخوة مفعول مقدم باضام أي كذا أضام بني الاخوة أي أضربهم لاسقاطه اياهم والمراد ببني الاخوة الذين يحجبهم الجد الاشقاء أو لأب وأما بنو الاخوة للام فقد تقدم انهم لا يرثون بحال ولو كانوا من الوارثين لحجبهم بحجبه آباءهم والله الموفق ص

(قوله واقرب) لعله من حيث ان أفراد الحابيين أقل من أفراد المحجوبين والا فضبط المسئلة للفرق فيهما بين الطريقتين لان حفظ الحاب والمحبوبه يستلزم ضبط كل ضبط الاخر فتأمل (قوله أخرى) لانه اذا سقط الأصل ففرعه أولى والأقوى والأقرب فغيره أولى (قوله أبانا) أي أخرجه من الارث وفصله منه وهذا لان من أدلى بوارث لا يرث معه وسقوط العم بالأولى من سقوط أمه ثم نسبة الأب في صدر البيت بينه وبين الهالك وكذا العمومة والاخوة وأما في آباء وأمه فينبه وبين غير الهالك (قوله الجدات) أي كانوا لأب أو أم (قوله حملا) أي قياسا كما عطف ذلك عليه (قوله على المتقدم) هو الجدة من قبل الأم والمقدم عليه الجدة من قبل الأب (قوله أبعد) كأن التذكير باعتبار الشخص والا فالقياس بعدى كافي نسخ (قوله وأولاد الاخوة) أي الا في الولاء فانهم يحجبونه

فيه من حيث احتمال قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه لكن لم يبلغه في تبعه ويترك رأيه (قوله اذ) أي اذا تابعته لان فيه مخالفة (قوله الحبر) بفتح الحاء وكسر هاء الله درهم رضى الله عنهم ما أنقدهم للصواب كيف وقد قال فيهم صلى الله عليه وسلم ما قال مما يدل على فضلهم وعلومهم بتبهم حتى قال أبو موسى لما وقع لهم في هذه المسئلة ما وقع أعرض عن كل جواب في المحل وقال لا تسألوني الخ أمانا الله على حجبهم وحشرنا في زميرهم آمين (قوله للبنات) أي لأجل البنات لان العاصب هنا الأخت والمعصب البنت وليس الأمر بعكس ذلك كما يتبادر من كلامه من حيث ان الأم يتبادر منها التقوية وذلك لان البنت وارثة حينئذ بالفرض والأخت بالتعصيب اذ ترث الفضل ولذا لو كان بنان ورثت الثلث والتعصيب هنا مع الغير اذ التعصيب على ثلاثة أقسام تعصيب بالنفس وتعصيب بالغير وتعصيب مع الغير (قوله لهما) أي لاجل لهما أو معهما لا ما يتبادر (قوله النسبة) كالاخوة والبنوة والجدوة والابوة والعمومة (قوله وابنه) عطفا على الابن وردا ومفعوله في محل رفع خبر (قوله من غير شرط) أي مطلقا ويقسر الاطلاق ما بعده أي دخلت في الثلثين أم لا وكلامه شامل لما اذا لم يترك الهالك سوى بنت ابن وابن عم فقطضاه ان بنت الابن هنا ترث بالتعصيب لا بالفرض كبنت وأخ وهو كذلك (قوله لعدم البنات) أي جنسهم بدليل ما بعده ودخولها في الثلثين من حيث انها غير ممنوعة بما فوقها

(قوله اقتسما) كان الواجب التأنيث كما هو شأن الخبر عن المؤنث حقيق التأنيث أم لا ولعله ذكر باعتبار الشخصين والمراد بالجدتين ههنا من توصلت اليه بآباء أو بنات كذلك الاموالى لك وهي المدلية لا يبدى واما المدلية بأكثر من ذكر فبأى خلاف زيد في توريتها واتفق الامام زيد واما ما على عدم توريت جدته جال بينها وبين الهالك جد لا يرث كما أبى أمك وأم أبى أم أبيل وتقدم ان من يورث أربع جدات يورثهما فتدبر (قوله ان وجد الخ) اعلم ان صور الجديتين خمسة لانهما اما ان يجتمعا أم لا واذا اجتمعا فأما في درجة واحدة أو التي للام أعلى أو العكس واذا لم يجتمعا فأما ان تنفرد التي للام أو التي للاب وفي كل الارث السدس اجتماعا وانفردا ماعدا صورة ما اذا كانت التي للاب أبعد فتعجب بالقرب من جهة الأم فتختص بالسدس دونها تقديم الأصل على الفرع عند اختلاف الدرجة ثم على مذهب الامام زيد (٧٠) يقسم السدس على رؤسهن واما على مذهب الامام فان كانتا اثنتين

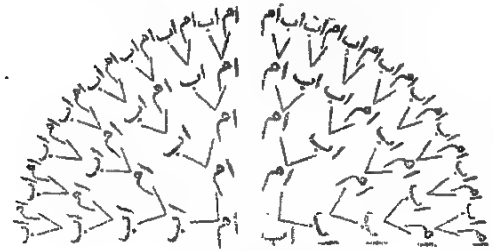
من جهة الاب والام فكذلك وان كثرن كما يأتي تصويره في صور التداخي بأن كان المتداعي اثنين ومات المتداعي فيه هالكاً عن جدته لام وعن جدتي المتداعيين ورث السدس على أربعة للجدة للام نصفه بالجدودة الكاملة وللآخرين النصف الباقي أرباعاً لان كل منهم يرث بنصف جدوده ولو خلف واحدة من جدتي المتداعيين مع التي للام ورث السدس أثلاثاً التي للاب ثلثه لارثها بنصف جدوده وللأخرى ثلثه لارثها بجدوده كاملة لانها وانفردت أخذت جميع السدس ولو كان المتداعي ثلاثة ومات الهالك عن جدته واحدة من جهة الاب وأخرى من جهة الأم لورث السدس اسداساً للاب سدس والباقي للأخرى بيبانه ان التي للاب لها ثلث جدوده وقد قارنت التي للام ذات الجدوده الكاملة فلها ثلث نصف الجدوده ومقامه من ستة وثلاث نصفها واحد والباقي للأخرى لانها وانفردت لكان جميع السدس لها ولو خلف في المثال اثنتين من جهة الاب مع التي

(والجديتان اقتسما وان وجدتا * في رتبة أو ذات الام أبعدا)
(وان تلك التي للام أقربا * فتعجب الأخرى بحكم وجبا)
(لأنها التي بها النص صدر * وورث الأخرى أبو حفص عمر)

ش يعني ان الجديتين وهما التي من قبل الأم والتي من قبل الاب اما ان تنفرد احدهما أو يجتمعا فان انفردت احدهما أعني وجدت مع عدم الأخرى أخذت السدس وان اجتمعا فلها ثلاثة أحوال * اما ان تكونا في درجة أو تكون التي للاب أقرب فهما في هاتين الصورتين يقسمان السدس نصفين * الصورة الثالثة ان تكون التي للام أقرب فهنا تأخذ الجدة التي للام جميع السدس وتعجب الأخرى لان الجدة للام هي التي وقعت في زمانه صلى الله عليه وسلم ففرض لها السدس والأخرى انما ورثت بقباس عمر رضي الله عنه فكانت تلك مقدمة عليها لان الفرع لا يقوى قوة الأصل والأصل في هذه المسئلة ما رواه مالك عن ابن شهاب ان الجدة للام جاءت الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأل عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فارجى حتى أسأل الناس فساء لهم فقال له المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقال محمد بن مسلمة الانصارى فجاء فقال مثل قول المغيرة فأنفذه لها ثم جاءت الأخرى الى عمر رضي الله عنه فقال لها مالك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به أبو بكر الا لغيرك وما أناب رائد في الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعا فهو بينكما وأيكما خلت به فهو لها ويروي انه أراد اسقاطها فقال له رجل من الانصار ما معناه يا امير المؤمنين أسقطت من لومات لورثها وتورث من لومات لم يرث منها شيئا حينئذ قال ما قال وما ذكرناه فهو مذهب مالك والجماعة أعني انه لا يتصور في اجتماع الجدات من يرث الا اثنتان وعلى أحد قول زيد بتوريت أم الجدوان علا وعلت يتصور اجتماع جدات كثيرة يرث في درجة واحدة الا ان لكل درجة عدد لا يتصور فيها أكثر منه * ولنتكلم على استخراج عدد كل درجة ثم نعود الى ذكر كيفية حجب بعضهم بعضا فللدرجة الاولى جدتان قولاً واحداً أم الأم وأم الاب لان أم الجدة حينئذ محجوبة وللثانية

للأم اقتسمنه أسداساً أيضاً لكل من الاثنتين واحداً وربعاً للام وعلى هذا اللفظ حرره (قوله لا يقوى الخ) أى في ثلاثة صورة علو الفرع وقرب الأصل واما في صورة تساوى الدرجة أو كون الأصل أبعد فقد قوى قوله حتى انه شاركه فيما له فتدبر (قوله الأخرى) هي التي من جهة الاب (قوله هو) أى المقدر لكن اجتماعا وانفردا (قوله فهو بينكما) هذا عام مخصوص بما عدا صورة الحب (قوله فقال له رجل) وقيل الجدة هي التي احتجت (قوله لورثها) أى الهالك لانها ابن ابها (قوله لم يرث الخ) لانه ولد بينها وولدها بنت لا يرث أى يقتضى القياس توريت التي للاب دون التي للام لولم يرد فيها ما ورد (قوله الاولى) وهي أقرب الدرجات للهالك (قوله قولاً واحداً) أى لا يكون فيها أكثر من ماحتى على قول زيد وغيره من ورث أربع جدات (قوله لان أم الخ) تعليل لعدم تصور أكثر من اثنتين في أول الدرجات لان الأكثرية بالنسبة لمذهب زيد انما هي باعتبار أم الجد القربى والبعدى وهي محجوبة بمن في الدرجة الأولى لقربهما (قوله وللثانية) هي أم أم من جهة الأم والذي يساويها من جهة الاب أم أب وهي الجدة من جهة أم الاب وأم أبى الاب

والجدة من جهة أبى الاب فتلك ثلاث جدات في ثلاثة المراتب للجدات لا يتصور غيرهن فيها (قوله وللثالثة) هي أم أم أم أم فيتصور في هاتهن الدرجة أربع ما تقدم وأم أم أم أب وأم أبى أب وأم أبى أبى أب وللرابعة خمسة وللسادسة سبعة وهكذا كلما زدت درجة ازدادت جدة فكل مرتبة من مراتب الجدات من قبل الاب يتصور فيها جدتان أم أب وأم أم دون مرتبة الأم فلا يتصور فيها على مذهب زيد الا واحدة واما على مذهب ابن عباس وغيره السابق المورث لام أبى الأم فيتصور في مرتبة الأم اثنتان أيضاً فيتصور في المرتبة الأولى للجدات اثنتان فقط وفي الثانية أربعة وفي الثالثة ثمانية وفي الرابعة ستة عشر على نسبة التضعيف فيتصور من الجدات الوارثات على مذهب ابن عباس لوعمرن الاولف لان الجدة مطلقا عند نثر من قبل أم أم لا تخلل بينهما ذكر أم لا ولعله ممن يقول بتوريت ذوى الارحام فلذلك لم يمنع من ارث الجدة التخلل بالذكر فتفرع الجدات (٧١) على مذهبه يكون على صورة الشجرة هكذا



هالك

وكما زدت اما وأب فرعت عن الاب أباً وأما على الأم أباً وأما وهكذا فكل مرتبة زدتها زادت بضعف ما قبلها وهذا بخلاف مذهب زيد فكل مرتبة تزيد على التي تحتها بواحد كما قررنا فتأمل (قوله مرتبة) أى في جهة التصاعد (قوله سئلت عنها) فاذا قيل لك ثلاث متحاذيات لا يتصور أكثر منهن على مذهب زيد فقيل كما يأتي أم أم أم ثلاث مرات قدر المسؤول عنه ثم تأتي التي من قبل الاب فتتقص منه أما واحدة تجعل مكانها أباً من جهة الهالك فتقول أم أم أب فهذه من جهة أم الاب

ثلاثة وللثالثة أربعة وعلى هذا القياس والضابط في معرفة عددهن اجبالا ان تزيد على عدد المراتب واحدة اذ لكل مرتبة اثنتان من قبل الاب وأما من قبل الأم فليس الا واحدة أبداً وتفصيله ان تنطق بلفظ الأم في ذكر الجدة التي من قبلها على عدد الجدات التي سئلت عنها ثم تنتقل الى التي من قبل الاب وتنقص من عدد الأمهات واحدة وتجعل في مكانه لفظ الاب وآخر مضافا اليه باقى عدد الأمهات ثم لا تزال تفعل كذلك حتى لا يبقى من لفظ الأم الا واحداً مضافاً الى الأباء المضاف بعضهالى بعض لتلا محمول بينهما وبين الميت جد لا يرث فاذا قيل لك مثلاً ثلاث متحاذيات يرث على قول زيد لا يتصور أكثر منهن فقل أم أم الأم وأم أم الاب وأم أبى الاب وان قيل لك أربع فقل أم أم أم الأم وأم أم أم الاب وأم أبى الاب وأم أبى الاب وقس على الضابط المذكور كل ما سئلت عنه فجدته ان شاء الله تعالى هذا في معرفة غاية عدد الدرجات وأما ما دون الغاية فافرضه كيف شئت وكذلك عند اختلاف الدرجات وذلك انما يكون في الجدة للام فانها ترث وان كانت أعلى من غيرها بخلاف اللواتي من قبل الاب والجداد فلا بد ان تكون في درجة والله سبحانه أعلم * وأما حجب الجدات فاما التي من قبل الأم فلا يحجبها الأم او جدة تحتها من طريقها كما تقدم وأما التي

ثم تأتي التي من قبل أبيه فتتقص منه أمين معوضاً عنها الاب فتقول أم أبى الاب والضابط الكلى ان التي من جهة الأم اناث خلص دائماً والتي من جهة الاب فاما التي من جهة الأم فاناث خلص ماعداً أباً الهالك وأما التي من جهة أبيه فنه ما يذ كرفيه الاب مرتين ومنه ما يذ كرفيه أكثر والضابط ان الجدات اذا كن في درجة واحدة فاذا كن ثلاثاً فالتى للام خلص والتي للاب فالتى من جهة أمه تحذف منها أمام معوضاً عنها أباً والتي من جهة أبيه تحذف أمين معوضاً عنها أبوين فاذا كن أربعاً أثبت للطريق الرابع حذفته منه ثلاثاً بالتعويض واذا كن خمساً أثبت للخامس حذفته منه أربعاً بالتعويض فداً ما عندك طريق خالص وطريق فيه أب من جهة الهالك والذي يليه فيه أبواب والذي يليه فيه ثلاثة وكما زاد طريق زيادة المراتب زدت أباً بالطريق الاخير لا بد ان يكون كله ذكورا ماعدا الجدة العليا والذي تحته ذكور ماعدا اثنتين والذي تحته كذلك ماعدا ثلاثة فتندرج الأباء على صورة منبر من الطريق الثاني هكذا

أم	أم	أم	أم	أم
أب	أم	أم	أم	أم
أب	أب	أم	أم	أم
أب	أب	أب	أم	أم
أب	أب	أب	أب	أم

هالك

فقدبر (قوله كذلك) أى تنقص أمسين في الطريق الثالث وثلاثاً في الرابع وأربعاً في الخامس الى حيث تقف الى واحدة وهي آخر الطريق في مثالنا في الخامس وقفنا الواحدة بحذف أربع (قوله متحاذيات) أى في درجة واحدة (قوله في معرفة العدد لا يتصور أكثر منهن في صورة المحاذاة كما تقدم في قول السائل (قوله كيف شئت) كأن تقول خلف أم أم أم وأم أم أبى أب الى غير ذلك من الفروض التي يتصور معها أكثر من ذلك لو كان (قوله عند اختلاف الخ) أى خفي يحصل الحجب وعدمه كام أم أم أبى الاب وأم الأم (قوله في درجة) أى واحدة والاحجب القربى البعدى ومع ذلك يشترط ان يكونا في درجة مساوية أو أنزل والا حجبنا الجدة الأم (قوله من طريقها أو من غير الخ) هذا لان القربى تحجب البعدى في غير طريق جدات الأم

مسند الى مؤنة تارمه تاء التأنيث فكان يلزم أن يقال اقسمتان وجدنا وقولنا أو ذات الام معطوف على مرفوع وجدنا وان كان ضمير رفع متصل لانه يغتفر في النظم وقولنا أبعدا حال وقولنا لانها التي بها النص صدر اشارة الى الفرق بالحديث المتقدم وفرق بعضهم ببساطة وصف التي للام لانها محض أمومة بخلاف الاخرى فانها مركبة من أمومة أبوة والبسيط أقرب اليه وبالله التوفيق ص

(والبنات ثم بنت الابن تحجب * الاخ للام فليس يقرب)

ش يعني ان بنت الصلب وبنت الابن وان زلت تسقط صفات من الورثة وهم الاخوة للام أي لا يرثون مع وجود أحد من عمودي النسب وهم الاب ومن فوقه من الذكور والابن ومن تحته مطلقا وقولنا فليس يقرب أي لا يقرب شيئا من الميراث فكانه حشو ص

(وتحجب البنات بنت الابن * ما لم يكن أخ لها فيدني)

(أو ابن عم ان يكن مساويا * في رتبة أو نازلا لا عاليا)

ش يعني ان بنات الصلب اذا تعددن من اثنين فصاعدا حجب كل من تحتهن من بنات الابن الا اذا كان مع بنات الابن أخ أو ابن أخ أو ابن عم معادل في درجتها أو نازلا عنها لانها لم تدخل في الثلثين كما تقدم فان كان فوقها حجبها سواء كان عمها أو ابن عمها هذا مضمون البيتين وكذا بنتا الابن في عدم ولد الصلب تحجبان من تحتهن من بنات الابن الا اذا كان معهن من ذكر وقس على ذلك ما تحجب الى النهاية * وسبب البيتين وتحجب البنات فكثر بنت الابن أو بنات الابن الا اذا كان لها أخ فيدنيها أي يقربها من الميراث ويجوز لها بتعصيبه اياها أو ابن عمها ان كان مساويا لها في مرتبتها أي في درجتها أو نازلا عنها لا عاليا فوقها فانه حينئذ يحجبها ص

(ويحجب الشقيق ذأب وعم * وماله حجب على أخ لام)

ش يعني ان الاخ الشقيق يحجب الاخ للاب ويحجب العم ولا يحجب الاخ للام وكل من حجب أصلا حجب فرعه بالاحرى فلذلك لم تذكر أولاد المحجوبين لوضوح الحكم وعادتنا في النظم ان من لم تذكره مع من يحجب فلا يحجب به ذلك الحاجب ولا حاجة الى التنبيه على انه لا يحجب سائر الورثة وانما ينهنا عنها على الاخ للام لما شهدنا من كثرة غلط العامة فيه ص

(وهكذا أبناءهم للاب * كل قريب حاجب للابعد)

ش ذكرنا في هذا البيت حكم أولاد الاخوة فيما بينهم فذكرنا انهم ولو نزلوا فكل قريب يحجب الابعد فان الشقيق يحجب ابن الاخ للاب وولده يولد له يحجب وولده أيضا وعلى هذا القياس فان اختلفت درجاتهم فالأعلى يحجب الأسفل وان كان من غير الشقيق وما أجلنا في هذا البيت سببا في تفصيل بعضه في هذا الباب وتعامه في الكليات ان شاء الله تعالى وقولنا وهكذا اشارة الى مسئلة الشقيق والاخ للاب والعم المذكورين في البيت السابق واليه يعود الضمير من أبناءهم الا ان العم لا تفصيل فيه لان فصول الاخوة أقرب منه وان نزلوا فأحرى ولد العم وقولنا للاب أي وان نزلوا ص

(ثم شقيق حاجب لذى أب * وهكذا أبناءهم في الرتب)

ش يعني ان العم الشقيق يحجب العم للاب وابن العم الشقيق يحجب ابن العم للاب وقس على هذا وان نزلوا ما لم تختلف طبقاتهم فالأعلى حينئذ يحجب الأسفل وان كان غير شقيق كما تقدم

(قوله ما قبلها) صوابه ما بعدها
(قوله واحدة) وهي ان كلا من
المستثنين الوارث ابن أخ والمحجوبة في
احدهما والمردودة عليها في الأخرى
عمه (قوله بعضها الخ) لعل المراد
رجوع بعض لم يذكر غير ما ذكره هنا
والا فذكره هنا كل منها ملحوظ على حفظ
لا يرجع به الى غيره فليتأمل (قوله في
صلب أبيه) أي أبي المورث لا في صلب
المورث فلم يكونا من خير واحد (قوله
لأنستهم الخ) أي حتى يقتربا عما قلت
(قوله ألا ترى الخ) توجيهه للاقربية
(قوله تورث الاناث) أما السدس
تكلمة الثلثين أو النصف أو غيره
بحسب تعدد الاخوات واتحادها ووجود

(ويحجب النعم بنو الاخوان * والاخ للاب الشقيقتان)

(الا اذا تكون مع أخيها * فانه حينئذ يدنيها)

ش ذكرنا في هذين البيتين مسئلتين (احدهما) ان أولاد الاخوة وان نزلوا يحجبون الأعمام ولا فرق هنا بين الشقيق وغيره والعم منصوب مفعول به يحجب وبنو الاخوان فاعل مرفوع بالواو لان العم هو المحجوب وبنو الاخوان هم الحاجبون له (المسئلة الثانية) ان الأخت للاب يحجبها الشقيقتان فصاعدا لانها انما تارث مع الواحدة السدس من الثلثين وقد عدم الا اذا كان معها أخ لأب ذكر فانه حينئذ يدنيها أي يقربها ويصحبها فترث معه الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين فان كان معها ابن أخ أخذ الباقي وحده ولا يرد عليها شيأ بل تبقى محجوبة كما كانت (فان قلت) ما بال ابن الابن يعصب عنه المحجوبة عن الثلثين وابن الاخ لا يعصب عنه وهل نسبتها الا واحدة (قلت) قد يفرق بينهما من أوجه وان كان بعضها يرجع الى بعض (أحدها) ان بنت الابن وابن أخيها وابن عمها النازل عنها كلهم خرجوا من صلب مورثهم الذي هو جدهم فناسب ان يكونوا كخير من نوع واحد بخلاف الأخت وابن أخيها فانما يجتمعان مع مورثهما في صلب أبيه وقد يقال المعترف في مثل هذا نسبة بعضهم الى بعض وهي واحدة لان نسبتهم الى الهالك (الثاني) ان منازل أولاد الأخت وبعضها الى بعض أقرب من نسبة منازل الاخوة الى منازل أولاد الاخوة ألا ترى ان بنت الابن تارث وان زلت فناسب ان يجر الارث احدي المترتين الى الأخرى بخلاف الأخت فانها لو زلت الى درجة بنوة الاخوة فصارت بنت الأخ لم تارث شيأ أيضا فكيف يتجر اليها الميراث من منزلة لو نزلت اليها لم تارث شيأ فن حجة ابن الأخ ان يقول لها منزلت لتورث الاناث لكن منعها فيها مانع طارفتلنا مانع اذ لا تورث الاناث بالاصالة والله سبحانه أعلم وبه التوفيق (الثالث) ان ابن الأخ لم يرث من جهة الاخوة فلا يرد على عمته لتباين الجهتين بخلاف ابن الابن وعمته فكلهم أولاد الأولاد (الرابع) ذكره العقبات وحاصله ان القياس لاشئ لبنت الابن كالأشئ للأخت

معصب في درجتها وعدمه (قوله طار) وهن الاخوات الشقيقتان فاستكلا
الثلث وحجباها عن غيره (قوله امنع)
هذا لان منزلته منعت من له قدم
في الارث فيها فإلى لا يكون لها قدم
فيها امنع (قوله بالاصالة) لان بنت
الأخ من ذوى الأرحام ولا تارث عندنا
أصلا (قوله فلا يرد الخ) لعدم اتحاد
جهته وجهتها لان ارثه من جهة بنوة
الأخ وعمته جهتها اخوة والاخوة
والبنوة متغايران حره (قوله بخلاف
الخ) فان كلا وارث بالبنوة غايته
أحدهما بواسطة والأخرى بلا واسطة
(قوله لاشئ الخ) أي لانها حجت
بتعدد بنات الصلب كحجب التي
للأب بتعدد الشقيقة وحاصل هذا ان
النسبة واحدة في البابين وانما عصب
في أحدهما دون الآخر لئلا يؤدي
الى تورث الأبعد وحرمان الأقرب
لا لكونه ابن أخ للذكر كونه حتى
يردانه لافرق وقد فرقتهم الحكم فتدبر

(قوله مطلقا) أي ذكر كان أم لا
(قوله فكانه الخ) عبر بكانه اشارة
الى أنه غير حشولوازان أن يكون لدفع
ما يتوهم ان حجب عمود النسب حجب
نقص فيبين انه حجب منع بعدم قربانه
الارث (قوله أو ابن عمها) كما اذا كان
بنتا صلب وبنت ابن ابن وابن عم
فابن الابن وهو ابن العم لها يحجب بنت
ابن الابن لكونه أعلى منها بدرجة (قوله
لا الى نهاية) كبتى ابن ابن تحجبان
بنت ابن ابن الا اذا كان معها أخ أو
ابن ابن ابن ابن عم أنزل أو مساويا
كابن ابن ابن عم لا أعلى كابن ابن عم
وعلى هذا الخ (قوله فان اختلفت الخ)
كابن أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق

(قوله السفلى) وهي التي في درجته والمفضل عليه محذوف وهي العليا بنت الابن في المثال فاذا عصب الجميع (قوله أبعد منها) أي من عمته وهي بنت ابن أخيه أو بنت أخيه حتى يلزم من تعصبيه إياها وترك القوى تورث الأبعد وحرمان الأقرب فالعلم يلزم فيه ما ذكر أجرى على الأصل من عدم التعصّب للعمّة (قوله نظر) انظر وجهه (قوله واحدة) هي الاخوة للأب وان كانوا فيما بينهم شقائق أو خلطاً اذا عبرة بجهة التورث (قوله خزانة) بكسر الخاء وخزانته على مذهب الحكم القائل بالحواس الباطنية المبدأ القياض وان أراد بها هنا الحافظة فهي خزانة الوهم لا خزانة العقل (٧٦) كلاً يخفى على بصير بالغن والأقرب أن يحمل كلامه هنا على غير مذهب الحكم

لأب لكنه يؤدي إلى حرمان بنت الابن العليا مع تورث السفلى كما لو ترك بنتين وبنت ابن وابن ابن ابن وبنت ابن ابن في درجته فلا شئ أنه يعصب التي في درجته ولو لم يعصب التي فوقها لادى إلى تفضيل السفلى بخلاف الأخت للأب فان ابن الأخ لا يعصب من هي أبعد منها حتى يلزم المحذور المذكور * قلت وفيه نظر * تنبيه * اذا كان مع الشقيقتين أخ لأب ذكر وأختان لأب أحدهما شقيقة لهذا الذي ذكر فان الأخ المذكور يجزى التعصّب لهما معا ولا تفضل شقيقة على الأخرى لان الاعتبار نسبتهم إلى المالك وهي واحدة والله أعلم وقولنا والأخت للأب الأخت منصوب مفعول به والعامل محذوف يدل عليه لفظ يحجب في أول البيت والشقيقتان فاعل يحجب هي فوج بالألف لان الشقيقتين هما الحاجبتان والأخت للأب هي المحجوبة فتقدير البيت ويحجب بنو الاخوان العلم ويحجب الشقيقتان الأخت للأب على قياس قولنا ضرب زيداً عمرو وحالداً بكر والله المستعان

فصل في الكليات

المراد بالكليات القواعد التي تدخل تحتها مسائل لا تحصر * ولما كانت الكليات أثبت وأبقي في خزانة العقل من الجزئيات وكانت جزئيات مسائل هذا العلم كثيرة منتشرة يشق ضبطها على المبتدئ ولا سيما مسائل التعصّب رأينا أن تأتي بقواعد كلية تضبط بها تلك المسائل الجزئية ليصير كثيرها قليلاً وقليلاً كثيراً ويستعين بها الطالب على اتقان فقهه علم الفرائض وبالله تعالى التوفيق ص

(من لم يرث لم يحجب الا الاخوة * فنقصهم للأب والجد أنى)

ش هذه قاعدة كلية وهي ان كل من لم يرث فلا يحجب وارثاً الا الاخوة فانهم ينقصون الأم وان كانوا محجوبين بأب أو جد لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا مة السدس بعد قوله وورثه أبواه فلا مة الثلث وتشتني مع هذه صورة أخرى وهي الجد مع الاخوة في مسائل المعادة فان الأخ الشقيق يعاد الجد بالأخ للأب مع انه محجوب فقد نقص الجد من النصف إلى الثلث مع انه لا يرث فعلى هذا يقال في القاعدة كل من لم يرث لا يحجب الا الاخوة فينقصون الأم مطلقاً والجد في صور المعادة وهذه الصورة أهملناها من النظم في النسخة الأولى أعني المعبر فيها بقولنا * فنقصهم للأب مطلقاً * وأما الأخيرة وهي التي وقعت فيها اللفظة والجد مكان مطلقاً فهي أشمل ويدخل تحت قولنا من لم يرث من امتنع من ارثه مانع قام به من الموانع المتقدمة كالرق والكفر والشك ومن امتنع بالحجب فلما ان اشترك القسمان في مطلق المنع صح

استثناء أول أربع والأخيرة فيها أربع لانه ما خلط من الجميع أو خلط من قسمين منها وفيه ثلاث صور فتلك سبع تضرب في ثلاثة وكلها منصورة في صورة حجب الأم حجب نقص واما في صورة نقص الجد فلا يتصور التي للأب بجميع أقسامه لان الجد يحجبهم لاهم يحجبونه والاشقاء لا يحجبهم ولا يحجبونه فلم يبق الا الاخوة للأب اذ هم الذين يعاد بهم الشقائق فقوله فنقصهم أي فنقص جميعهم في صورة الأم ونقص بعضهم في صورة الجد فتأمل (قوله الأخ الشقيق) وكذا الشقيقة والشقيقتان لكن في صورة الشقيقة اذا عادت لا يرث الا نصفها وما فضل يرثه المعاد بها كإيا في اخوة الأب لا يرثون في الجلة ويحجبون الجد حجب نقص (قوله مطلقاً) تفسيره شقائق كانوا أم لا ذكورا كانوا أم لا يشمل جميع الصور السابقة (قوله أشمل) لعل المراد أكثر أفراداً والأفصل الشمول معدوم في النسخة القديمة حتى

وان ليس المدرك غير العقل والخزانة هي الحافظة أعني النفس أو محصل بالرأس تنقش فيه المحفوظات فليحصر (قوله كثيرها) هي المسائل (قوله قليلاً) أي حيث عبر عنها بلفظ قليل شامل لجميع تلك المسائل التي لا تؤدي إلا بالفاظ كثيرة (قوله وقليلاً) أي ألفاظ القاعدة وهي قليلة بالنسبة لألفاظ المسائل الداخلة تحتها (قوله كثيراً) هذا باعتبار المعاني الداخلة تحتها باعتبار الألفاظ حتى ينافي صدر الكلام ولك أن تحمل الكلام على الظاهر لان كثرة المعاني تستلزم كثرة الألفاظ التي تؤدي بها نعيم يقي أن يقال ظاهر كلامه ان قليل المسائل يصير كثيراً وظاهر ان المراد بالقليل هنا لفظ القاعدة الداخل تحتها المسائل لا لفظ المسائل فالمعنى قليل ألفاظ كلام فتأمل بقطنة (قوله من لم يرث) اعلم انما قام به أو لوجود شخص آخر حتى يشمل المستثنى الآتي ويتم الاخراج على الاستثناء الأصلي وهي المتصل والا فان حل على الأول لم يشمل مسألة الاخوة المحجوبين بالجد حتى تخرج كإني عليه الشارح بعد (قوله الاخوة) اثنتان فأكثر أشقاء كانوا أو لأب أو لأم أو خلطاً وسواء كانوا ذكورا أو إناثاً أو خلطاً فتلك واحد وعشرون صورة يباينها ان الاقسام

يحتاج إلى التحمل فانه مسلوب المفاضلة (قوله أمه) شقيقاً كان أم لا (قوله وهي أخته الخ) هذا يتصور في أنكحة المحوس وأسماها بعد ذلك لان الاسلام يغير ما قبله وفي وطء الشبهة يطأ ابنته يظهرها زوجته فتحمل منه كإيا في بعد (قوله هل تحجب الخ) أي لانه أخت من جهة فهي مع الأخ تعدد اخوة وهو حاجب لها (قوله لان الخ) جواب عما يقال ان الذي لا يرث لا يحجب (قوله لا يتقيد الخ) هذا مبني على انها لا يرث بجهة الاخوة بل بجهة الامومة لانها أقرب (قوله في حكم العدم) ظاهره بلا خلاف في المذهب وقديقال قدورتم بجهتين في واحد كأخ لأم وهو ابن عم وكزوج هو ابن عم وغير ذلك دون خلاف عندكم فيما ذكر فالفارق لا يقال مانحن فيه الجهتان اجتمعاً في أنثى وما ذكرت في ذكر فقي يافيه فورث بهما لانا نقول لا دخل للذكورة هنا نعم يمكن أن العمومة لم ترجع على الزوجية كالعكس بل كل أصل في بابه فهذا سبب نسب وهذا سبب نكاح نعم بنوة العلم الاخوة أقوى منها فالاشكال فيها بان يقال هذا الامومة حجت الاخوة لانا نقول الامومة لا تحجب الاخوة بحال فليتأمل في المقام (قوله واستشكله الخ) فان قلت لا يحمل لهذا الاستشكل لانه تقدم قريباً لانه منافاة بين عدم وارث الشئ وحجبه لغيره اذ تقدم صورتان من ذلك ويعدان التونسى لا يقول بذلك حتى يتجه اشكاله (قلت) يمكن أن يقال انه توهم أنه لا يرث لئلا يحجب اذا كان له قدم في الارث وجهة الاخوة هنا (٧٧) لا قدم لها فيه أو انه توهم ان الحاجب انما يكون اذا كان منفصلاً وهما متصل

استثناء الصورتين من الجميع * ومما يخطر في سلك هذا الحل مسألة من حسان مسائل المعاياة وهي ان هالكاً ترك أخاه وأمه وهي أخته لا يسهل تحجب نفسها عن الثلث مع أختها لان حجب الاخوة لا يتقيد بالارث أم لا تحجب لانها حينئذ في حكم العدم وبالأول قال سحنون وقاله في العتبية أيضاً واستشكله التونسي بان اخوتها لا يرث بها وانما يرث بوصف الامومة وخالفه الغرضيون الفقهاء قالوا لها الثلث واستظهره ابن رشد وتصوروا المسئلة المذكورة في المحوس اذا أسماها والآن الحكم فيهم اذا أسماها فسخ نكحتهم غير الجائزة وتوارثون بأقرب الانساب فاذا تزوج بنته فولدت ولدين مات أحدهما بعد أبيه وبعد ان أسماها وترك أخاه وأمه فلا شئ أنها أخته لا يسهل أيضاً فيجوز على ما تقدم وكنت ألقيا على بعض الاخوان ملغزة في بيتين للتفتن والاستطراف فأقول

أي احفاظ علم الفرائض أفنتا * في وارثة غاضت من الارث نفسها

محسوساً او ذوشبهة من بنته * فأولدها تجلن فاعرف ودسها

قصدت بالبيت الثاني جوابها وعميت أيضاً بان تركت عام الجواب ولا يتصور مثل هذا في الاسلام الا بوطء الشبهة والله المستعان ص

(وكل من يلقى بظهر أقعدا * أولى من الذي يظهر أبعدا)

(وفي اختلاف الطبقات واستوى * في الظهر فالأعلى أحق بالنوى)

(فان تساوا فالشقيق أولى * لانه بالقربتين أدلى)

ش ذكرنا في هذه الآيات الثلاثة قاعدة أخرى تحصر بها مسائل اجتماع العصبة وتعريف

(قوله غاضت) أي تقصت ومنه وغيض الماء (قوله نفسها) أي تقصت نفسها بنفسها مع أخيها والغرض مبني على قول الفقهاء (قوله ودسها) فيه إشارة إلى تلقيق الجواب (قوله عام الخ) وعامة مات أحدهما بعد أبيه وبعد ان أسماها إلى آخر ما تقدم (قوله وكل الخ) أشار بهذا إلى قاعدة ملخصها ان ورنه الميت وأقرباه اما أن يتحد ظهراً اجتماعهم مع الميت أو يتعدد فان اتحد فاما أن تستوى طبقاتهم أو تختلف فان استوت فالشقيق يحجب غيره لانه أدلى بقربتين وان اختلفت فأهل الطبقة العليا تحجب السفلى كالأخ مع ابن الأخ والعلم مع ابنته وان تعدد الظهر فالأعلى للميت بظهر أقرب يحجب الملاقيه بظهر أبعد كالأخ يلقى الميت بالأب والعلم يلاقيه بالجد والأب أقرب للميت من الجد فالأخ يحجب العلم ومن هذه القاعدة تعلم مراتب العصبة وأي أولى من الآخر في الارث وفي باب الدماء وغير ذلك فتدبر وأصل هذه القاعدة للجعفرى حيث قال وبالجهة التقديم ثم يقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا فلصدر النصف الأول أشار الناظم بأول الآيات ولجزء ثانياً والنصف الأخير بثالثا فتنظف (قوله أقعدا) أي أقرب (قوله أولى) أي أحق من الذي لا يلقى بظهر أبعد فالأخ مثلاً أحق بالارث من العلم (قوله واستوى الخ) ما تقدم في اختلافه وما هنا في اتحاده ثم لما كان فيه صورتان وذلك لانه مع الاتحاد في الظهر اما أن تستوى طبقاتهم كعمام وكاخوة أو تختلف كعمام وبنينهم وكاخوة وبنينهم أشار للثاني بقوله وفي اختلاف الخ ولأول بقوله

فان تساوا الخ فالصنف نظري اتحاد الظهور الى الأصول مع الفصول بعدما نظر في اختلاف الظهور الى أصحاب كل ظهر مع أصحاب ظهر غيره على الاجمال وهنا فصل أصحاب كل ظهر فيما بينهم وهذا كله مأخوذ من كلام المصنف سابقا لكن أعاده هنا على سبيل الضابط لما تقدم لانه أسهل حفظا وأقرب ضبطا فتدبر (قوله ما لا ينحصر) كالأخ مع العلم أو مع ابنه والأخ مع ابنه وان سفل والاخوة مع بعضهم بجميع صورهم شقائق أولاد والاعمام بجميع صورهم شقائق أولاد سواء قربوا أو بعدوا (قوله كالم والأخ) أي كظهور العلم والأخ ليوافق المثال الممثل له أو المراد كالم والأخ باعتبار ملقاهما الميت فتدبر (قوله وابن أبي الجدد) هو علم الأقرب (قوله فيحجب الخ) فيحجب ابن الأخ ابن العلم وابن العلم ابن علم (قوله مستويا) كالأعمام فان طبقاتهم مستوية (قوله أنزل) كالأعمام وبنينهم فان بنينهم أنزل منهم فالصور أربع أصول الظهور الأقرب مع (٧٨) أصول الأبعد كالأخوة مع الاعمام وفصول كل مع فصول الآخر

بها أحوالهم وتحتها من الجزئيات ما لا ينحصر بعدد وتلخيصها ان نسبة العصبية الى الميت على ثلاثة أقسام (القسم الأول) أن يتعدد ظهور اجتماعهم مع الميت كالم والأخ فان أمّا الميت يلقيه بظهر أبيه وعمه بظهر جده وظهر الأب أقرب وكالم وابن أبي الجدد فان العلم يجتمع مع الميت في ظهر جده وابن أبي الجدد يجتمع معه في ظهر جده أبيه وظهر جده أقرب اليه من ظهر جده أبيه في هذا القسم صاحب الظهور الأقرب يحجب صاحب الظهور الأبعد ولا عبرة باختلاف طبقاتهم فيما بينهم فيحجب فصول الظهور الأقرب فصول الظهور الأبعد مطلقا أي سواء كان عدد طبقاتهم مستويا أو أحدهما أنزل من الآخر فيحجب فصول الأب وهم الاخوة وبنوهم وان نزلوا أول فصول الجدد وهم العلم ويحجب فصول الجدد وهم الاعمام وبنوهم أول فصول أبي الجدد والحاصل ان فصول الظهور الأسفل وان نزلوا يحجبون فصول الظهور الأعلى كالأعمام وبنينهم وان علوا هذا حكم الفصول مع الفصول وأما حكم الفصول مع الأصول فلا يحجب الفصل أول أصل لاق في الميت وهو الظهور الأسفل بل يحجبهم ذلك الأصل باتفاق وأما من فوق أصولهم التي يلاقون فيها الميت فالمذهب أيضا ان كل أصل وان علوا يحجب فصول كل أصل وان نزل وقرب للميت وروى عن ابن القاسم في سماع عيسى ما يقتضي عكسه لكنه خلاف المشهور عنه فيحجب كل أصل فصوله باتفاق اذ به تقر بواو فصول الظهور الذي تحته على المذهب كالم وأبي الجدد والمذهب ان الجدد وان علوا يحجب العلم وعلى القول المذكورة يكون العكس فيحجب العلم كل أصل فوق أبيه ولا بن رشدي هذا المحل كلام في ترتيب العصبية يقتضي خلاف المذهب فانظر مع الجواب عنه في اختصار الخو في لابن عرفة (فان قلت) القياس ان العلم وان علوا يحجب جده لانه أقل ظهورا فهو أقرب فبما وجه المشهور (فالجواب) انهم وجهوه ببساطة وصف الجدد لانه محض أبوة دون زيادة بخلاف العلم لانه مركب من نبوة أبوة والبسيط أقرب وتقتض بالجد مع الاخوة والى هذا القسم أشيرنا بقولنا في البيت الأول وكل من يلقي فعنى البيت وكل من يلقي الميت بظهر أقعد أي أقرب أولى أي أحق بالميراث

لان الأصل استعماله الشارح هنا في نفس ظهر الملاقاة لاق الناشئ عنه أولا كما هو المحمل فيما قبله والصحيح ان المراد به نفس الظهور لانه محل الخلاف (قوله ذلك الأصل) فالأب يحجب الاخوة لانهم تقر بوابه وقد قصدوا ان من أدلى بوارث لا يحجب معه الاما استثنى وهذا ليس منه (قوله من فوق الخ) كالجد الذي هو فوق الأب (قوله كل أصل وان علوا الخ) كجد جدد الهالك فانه أصل عال يحجب أعمام الهالك وهم فصول جدد الهالك وهذه القاعدة تقتضي حجب الجد لا اخوة وليس كذلك فانهم يقاسمهم أي شاء ولا يحجبهم بحال نعم يحجب الاخوة للأول وليسوا بفصول الأب فتخصص هذه القاعدة بغير فصول الأب والنقض الآتي دليل على التخصيص فتدبر (قوله عكسه) وهو ان فصول كل أصل وان نزلوا يحجبون كل أصل فوق أصولهم وان نزل فيحجب العلم جدد الأب وكذا بنوهم هكذا تقرير العكس والله أعلم (قوله وأبي الجدد) فأبو الجدد يحجب العلم الذي فصل الظهور الذي تحته (قوله القياس الخ) أي كان العلم مثلاً يحجب علم العلم لكونه لاق الميت بظهر أقرب وهذا يقتضي حجب العلم الجدد (قوله نبوة أبوة) لانه ابن جدد الهالك (قوله وتقتض الخ) فان مقتضى هذا الجواب حجب الجد لا اخوة لانه محض أبوة وهم نبوة أبوة والبسيط أقرب مع انهم لا يحجبون به كما قدمناه في نقض القاعدة وأيدناه بما هنا فتدبر (قوله أولى) أي قول المصنف أولى

(قوله يقتضي الخ) في اقتضاء الميت ما ذكر بحث ظاهر اذ لا يفيد البيت الا ان الذي لاق بظهر أقرب كالأخوة وبنينهم يحجبون الذي لاق بظهر أبعد كالأعمام وبنينهم وأما حجب كل فصل ما فوق ظهره فلا يقتضيه كلامه بوجه فتأمل حق التأمل (قوله يلقيون) في نسخة لا يلقيون وتوجه بأنه علة لحجب ما فوق الظهور ونسخة الاثبات يكون فيها تعليل لكون الفصل حاجبا (قوله لانه) (٧٩) أي الميت (قوله ما قبله) مصداق ما كالأب والاضحية في قبله يعود لما فوق

من الذي يلقيه بظهر أبعد الا ان في البيت اجمالا لان ظاهر اطلاقه يقتضي ان الاعمام وبنينهم يحجبون أبا أبيهم وان فصول كل ظهر كالأعمام وان علوا يحجبون ما فوق ظهرهم لانهم يلقيون الميت بظهر أقرب لانه تحت ما قبله وقد تقدم انه خلاف المذهب فينبغي استثناء هذه الصورة من تلك القاعدة وتنبيه الطلبة عليها وبذل المجهود في النصيحة للسلمين (القسم الثاني) ان يتحد الظهور الذي يجتمعون فيه مع موروثهم وتختلف طبقاتهم فيما بينهم فبعضهم أعلى من بعض فالحكم فيه ان الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى لان العليا أقرب الى ظهر الملاقاة ولا فرق في هذا بين شقيق وغيره وانما يعتبر علو الدرجة خاصة * مثاله في فصول الأب أخ وابن أخ فظهر الاجتماع واحد وهو الأب لكن طبقة الأخ أعلى من ابن الأخ فيحجب جده ولا عبرة بكونه شقيقا أو غير شقيق وقس على ذلك ابن أخ مع ابن أخ * ومثاله في فصول الجد مع ابن عم فالظهر واحد ودرجة العلم أعلى وكذلك ابن عم وابن ابن عم سواء كان شقيقا أو غير شقيق وقس على ذلك فصول الاجداد كلهم ومثاله في ولد الولد ظاهر والى هذا القسم أشيرنا بقولنا وفي اختلاف الطبقات البيت أي وفي اختلاف طبقة العصبية بالعلو والتزول مع استوائهم في ظهر الاجتماع يكون الاعلى طبقة أحق بالميراث * وقولنا بالنوى سمي الميراث به اشارة الى الترهيد في الدنيا الخسيسة وتشبيهه حطامها بالنوى الذي هو من أخس شيء لا يراد به الا الحيوان فكذلك الدنيا لا يحصر عليها ويجعلها مقصده وغاية الامن الا من كان كالحیوان لا يتحرك طول عمره الا فميا على بطنه فلا تفرح بالميراث يامن هو ميراث فان ما ورثت من غيرك سيورث عند قريبا والله الموفق للصواب (القسم الثالث) أن يتحد ظهور الاجتماع وطبقات فصوله سواء قلت طرقها أو كثرت فالحكم فيه ان الطبقة الشقيقة تحجب غير الشقيقة والمراد بالشقيق هنا من كان شقيق الهالك من أول فصول ظهر الاجتماع أو من طريق شقيق أول فصول ذلك الظهور من طريق الميت لانه تقرب بقرب بنين فهو أحق من ذي قرابة فان تساوا في كل وجه أعنى في شقيقية وغيره واورثوا جميعا بنسبة واحدة ومثاله في الاخوة ظاهر * ومثاله في فصول الجد مع شقيق وعم لاب فان ظهر الاجتماع هنا هو الجد وأول فصول من طريق الميت أبوه واحد العين شقيقه وكذلك ابن ابن ابن عم شقيق وآخر في طبقته غير شقيق فلا إشكال ان عدد طرقهما مستو ولكن أول طريق أحدهما أخ أو أول طريق الميت شقيقه وأول طريق الآخر أخ أو أول طريق الميت لايه * ومثاله في أولاد البنين ظاهر الا انه لا يتصور فيهم شقيق وغير شقيق لأن نسبتهم الى ميتهم واحدة اذ كلهم خرجوا من صلبه والى هذا القسم أشيرنا بقولنا فان تساوا البيت أي فان تساوى العصبية في الامر من المذكورين وهما ظهر الاجتماع والطبقات فالشقيق منهم أولى بالميراث لانه أدلى أي تقرب الى الميت بقرب بنين وهما جهة الابوة وجهة الامومة والاخر بقربة واحدة وهي جهة الابوة والله سبحانه أعلم ص

(وكل من يدلى بشخص يسقط * به سوى الاخوة للام قط

فقوله من أول الخ شامل لكل شقيق أحا كان أو عم أو قولة أو من طريق الخ بين به أبناء الطريق المذكور فهم من طريقه وهذا هو المراد ويرشد اليه توضيح المثال الآتي فتدبر (قوله بقر بنين) هما جهة الابوة وجهة الامومة (قوله أول طريق أحدهما) فالأول هنا العلم والطريق هنا السلسلة (قوله أول طريق الميت) وهو الأب في أصول الجد بالنسبة للعلم فانه أول فصل ظهر اجتماع الاعمام مع الهالك

الظهر كالجدها (قوله انه خلاف الخ) اختلاف اعماه في حجب الاصل ما فوق أبيه وأما حجب الفرع أصله فتقدم ان حجب الاصل لفرعه اتفاق لا يدخله خلاف فتدبر (قوله استثناء الخ) هذا على تسليم دخوله في القاعدة وهو لا يدخل فيها فتأمل (قوله ظاهر) فالابن يحجب ابن الابن وهكذا (قوله بالنوى) هو قلب القرع على التشبيه للوروث به ايدنا بخسنة الدنيا وما فيها ما ينبغي ذكر الله وما والاه والرغبة عنها وعدم التنافس فيها كما قال (قوله وغاية الامن) أي غاية ما منه وفي نسخة الامر أي شأنه وقصده (قوله من أول) كأخيه (قوله أو من طريق) كانه قال اما شقيق للهالك أو شقيق أبيه أو جده وهكذا وأنه أراد به هذا وهو أقرب للفظ ان الشقيق للهالك اما من أول فصول كأخيه أو من طريق شقيق أول فصل كابن ابن أخيه الشقيق يحجب ابن أخيه للأب وهذا صحيح لكن لا يشعل الشقيق من الاعمام وبنينهم والقصد هنا الاعمام فليتأمل ثم أشار به الى ان قوله شقيق الهالك أحا كان أو عم أو ابن علا وقوله من أول الخ شامل للذخ والعلم وعم العلم وهكذا لأن كل واحد من أول فصول ظهر الاجتماع من طريق الميت فالأخ من أول فصول ما ذكر وهو الأب وأول فصوله الهالك وهذا شقيقه والعلم من أول فصول ظهر الاجتماع وهو الجد وأول فصوله الأب وهذا العلم شقيقه وهكذا

(قوله ومثلهم الخ) هذه ثاني الصور وبني أربع صور الذكرك فيها كالآتي أوردناها في غير هذا المحل بطول بناء جملها فلتراجع (قوله لكن أشرك الخ) فحمل الشركة عند الإطلاق على التسوية (٨٠) (قوله في الحجارية) فالذكر والاتي فيهم سواء وهذا لانهم ورتوا بجهة الامومة ودخلوا مع الاخوة للام في نصيبهم

ش هذه قاعدة أخرى أيضا جامعة لمسائل الجب وهي أن كل من تقرب بشخص فلا يرث مع وجوده الا الاخوة للام فانهم يتقربون الى اخيهم بامهم ويرثون منه فرضهم مع وجودها فلا يرث أخ مع أب ولا ابن أخ مع أبيه ولا جده مع أب ولا جدة لأب مع أب وذلك عام في العصبية وغيرهم فقولنا وكل من يدلي اليه أي وكل من يدلي أي يتقرب الى موروثه بشخص يسقط أي يحجب به عن الميراث سوى الاخوة للام فقط أي حسب وكفى ص

(وذكر كذا في سوي * الاخوة للام فانهم سوا)
(ومثلهم في ذلك الاشقا * في قصة الحجارة ايضا حقا)

ش هذه قاعدة في كيفية القسمة بين العصبية اذا كانوا ذكورا واناثا ورتوا من جهة واحدة ولا يوجد الا في البنين وبني البنين والاخوة والجد مع الاخوة في المقامعة والحكم أنهم يقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين الا في الاخوة للام فانهم يرثون فرضهم الذكر والاتي فيهم سواء لقوله تعالى فهم شركاء في الثلث والشركة المطلقة تؤخذ بالتسوية ولذلك استخرجوا من الآية مسائل فقهيته كمن أشرك رجلا في سلعة ونحو ذلك وألحق بالأخوة للام الاخوة للاشقاء في الحجارية وستأتي ان شاء الله تعالى لانهم ورتوا بامهم فقط هذا معنى البيتين فقولنا وذكر أي ويرث الذكر من حيث كانوا ذكورا واناثا كحظ الانثيين في غير الاخوة للام فانهم يرثون سواء ومثلهم في ذلك الحكم الاخوة للاشقاء في مسئلة الحجارية الآية في الشواذ ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق

فصل في الشواذ

المراد بالشواذ من هذا الفصل ذكر مسائل خرجت عن القاعدة المتقدمة وانفردت بحكم آخر فلذلك سميت شواذ وهو جمع شاذة والشاذ المنفرد والخارج عن القاعدة يقال شاذ بشذالكسر والضم اذا انفرد وخرج عن طريقة الاكثرين ومنه نخله شاذة أي مفردة ليست بدات صنو ص

(من ذلك الغرا فريضان * زوجة اوزوج ووالدين)
(للأم ثلث فضل كل مسئلة * على خلاف ماضي مفصلة)

ش ذكرنا في هذين البيتين مسئلتين من الشواذ مشهورتين بالغراوين وهما زوج وأبوان أو زوجة وأبوان وانما سميت بالغرا لشبهها بغرة الفرس وهو بياض جبهتها بجامع الظهور لظهور غرة الفرس من البعد وشهرة هذه في الفرائض حتى لا تخفى على طالب فهي بين المسائل كغرة الفرس أو من غرة القوم أي سيدهم ورئيسهم لأنها من أشرف مسائل الفرائض وأحسنها والحكم فيها أن يأخذ أحد الزوجين فرضه أولا وتأخذ الأم ثلث ما بقي ثم يأخذ الأب ما بقي آخر ذلك فتصير الام مع الأب كخير يقتسمان للذكر مثل حظ الانثيين وليس في الفريضة الا فرض الزوج أو الزوجة فتصح في مسئلة الزوجة من أربعة وفي مسئلة الزوج من ستة ووجه شذوذها ان القاعدة ان الأم تأخذ فرضها من رأس المال كسائر الفروض لكن شذبت هذه وخرجت عن القياس فهي مستثناة من هذا الاصل وما ذكرناه من حكمها هو مذهب عمر وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود رضي الله عنهم وبه أخذ مالك وعامة الفقهاء وعن ابن عباس رضي الله عنهما ومن وافقه ان للام الثلث على

ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنتان وللأب واحد وفي مسئلة الزوجة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللأب خمسة ولا تفضل للام هنالك لكن لوروي هذا الامر لزم التفضيل في بعض الصور وهي مسئلة الزوج فتدبر القاعدة

ودخلوا مع الاخوة للام في نصيبهم فيقتسمون قسمة الاخوة للام لاتحاد جهة الارث كما يأتي (قوله صنو) الصنو أن تثبت نخلتان فأكثر في أصل واحد وتثنيته وجمعه صنوان فثناه مكسور النون دأغا وجمعه منون بحسب العوامل رفعا ونصبا وسوا (قوله الغرا) في إطلاق الغرا على الغراوين تسامح اذا الغرا في عرف الفرضيين هي الاكدرية وأما ما قصد المصنف فسمي الغراوين تثنية غرا فهو علم على أحدهما والغرا لا تقال الأعلى الا كدريه فيحمل كلامه على الاكتفاء والقصد الغراوان بدليل ابدال التثنية منه بعد بقوله فريضان الخ فتدبر (قوله ماضي) أي من القواعد من كون الام لها الثلث من رأس المال لا من الفضل (قوله مفصلة) وصف لما باعتبار ما قصد منها من القاعدة فلذا أنث والا كان الظاهر مفصلا (قوله كيز الخ) هذا لان الذكر والاتي من جنس واحد فوجب ان يكون للذكر ضعف ما للاتي (قوله من أربع) هذا لأجل ربع الزوجة وما بقي على ثلاثة متقسم (قوله من ستة) أصلها من اثنين نصف الزوج وما بقي والباقي على ثلاثة متقسمين تضرب الثلاثة في اثنين تكن ستة (قوله عن القياس) فان قلت القياس كما يأتي معدول اليه لاعتنا فالصواب وخرجت عنها أي القاعدة الى القياس * قلت نعم ولكن الجواب اما ان عن تعليلية أي لاجل القياس أو المراد بالقياس هنا مقتضى القواعد لا ما يأتي (قوله الثلث) في مسئلة الزوج الفريضة من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنتان وللأب واحد وفي مسئلة الزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللأب خمسة ولا تفضل للام هنالك لكن لوروي هذا الامر لزم التفضيل في بعض الصور وهي مسئلة الزوج فتدبر

(قوله لأمه الثلث) أي فاطقة وهو محمول عند الإطلاق على انه من رأس المال (قوله يرثه أبواه) أي يستغرقان ارثه لان هذا اللفظ ظاهر في استغراق الارث اذ مع ارث غيره لا يقال ورثه أبواه بل هما وغيرهما فبقيت صور عدم استغراقهما مسكوتاً عنها فاجتهد في رضى الله تعالى عنه وجعل للام الثلث امام من رأس المال عند الاستغراق أو من الفاضل عند عدمه ورأي ابن عباس ان الآية لم تسكت عنه وحل ارث الأبوين امامهم انفرادهما أو مع غيرهما فلها الثلث من رأس المال مطلقا لكن يعارضه أصل آخر وهو ان الجنس الواحد يقتسمون الذكرا مثل حظ الانثيين كالبنين وبنينهم والاخوة الشقائق وبنينهم والذين للأب وبنينهم والأبوان عند انفرادهما وقصد من يحجب الأم قدر كزيد أحق لانه عمل بمقتضى القياس وصحبه نظم الآية وابن عباس خالف هذا القياس ورأي ان الآية ليست نصافي استغراقهما فلزمه تفضيل الاتي على الذكر في صورة اتحاد الجنس وهي لا تفضل عنه (قوله ان الجنس الخ) لعل ابن عباس لا يرى ما ذكر من الجنس الواحد لان أحدهما تقرب بالامومة والاخر تقرب بالأبوة فهما جنسان وان اتحدت درجتهم في التأصيل (فان قلت) هذا القياس منقوض في أولاد الأم لانهم من جنس واحد ورتوا سوية فقتضى قياسكم تفضيل الذكر فيه على الأنثى (قلت) أجابوا بأن القياس عدم ارثهم لانهم من قوم آخرين لكن راعى الشرع قرابتهم القرابية فأعطاهم ما أعطاهم كالمواساة فلهذا اقتسموا سوية ولم يتجاوزهم الثلث كما هو أصل الوصايا لانه المحل (٨١) الذي لا يتجاوز مواساة الميت ولهذا قالوا

القاعدة ففضلها على الأب وقال لا أجد في كتاب الله ثلث ما بقي وبعث الى زيد فقال له أقال الله للام ثلث ما بقي أو قال لأمه الثلث فرد اليه زيد انما ذكر الله رجلا يرثه أبواه فأعطى للام الثلث وللأب الثلثين فاذا دخلت معهما امرأة فلها الربع وما بقي فعلى ما قال الله فإرسل اليه ابن عباس وأرأيت من زعم ان للام الثلث أكتب على الله فقال زيد لا أقول كذب على الله ولكن ليغرض ابن عباس برأيه وأفرض أنا بالذي أرى واحتج فقهاء المذهب بان الآية شرطت ورثه أبواه فبقيت الغرا مسكوتاً عنها فاجريت على ما يقتضيه القياس أن الجنس الواحد يقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين واتى حكم الغرا أشرفا بقولنا من ذلك الغرا أي من الشواذ الغرا وتسمى بها فريضان وهما زوجة ووالدان أو زوج ووالدان للام ثلث فضل كل مسئلة عن فرض أحد الزوجين حكما على خلاف ماضي من القاعدة وبالله أستعين وبه التوفيق ص

(كذا الحجارية والمشركة * يدعونها باسمين أهل الملكة)
(أم أشقا أخوة لام * والزوج فالسدس نصيب الام)
(والثلث للاخوة للام ورد * والنصف للزوج فاذا تم العدد)
(قال الاشقاء ما قضى عمر * هبكم أبانا كالحجار يعتبر)
(لاتنا نحن اذا سواء * من جهة الام فما القضاء)
(قسم الثلث على الجميع * لكن على الرؤس بالتوزيع)

استوت الام مع الاب عند مضابفة الولد الذي لان القياس أن لا يرث معه أحد شيئا لكن شدة قرابة الأبوين اقتضت ان لا يحجر ما فاعطيا ما أعطيا مواساة فلم يتعدهم الثلث واستوى في قسمتها الذكر والاتي كما أشار اليه أبو عثمان العقباني (قوله وتسعى بها الخ) اسم الفريضتين كما قدمنا الغراوان لا الغرا فقد اشبه ذلك على المصنف والجواد قد يكتبو (قوله كذا الخ) أي خرجت عن الاصل تخرج ما قبلها ولها أسماء ما قال والبيعة والحجرية والبحرية (قوله أم أشقا الخ) أي هي أم الخ والمراد جنس الشقيق اذا بشرط الجمع واعلم أن من شروط الحجارية وجود الزوج والام أو الجدة والتعدد في الاخوة للام

(١١ - البره) ووجود ذكر من الشقائق (قوله العدد) أي عدد الفريضة واستوفاهما أهل الفروض (قوله قال الاشقا) أي محتجين على الاخوة للام وحاصل الاحتجاج اننا اشارنا لكم في الوصف الذي ورثتم به وهي الاخوة لأم وزدنا عليكم بالاخوة للأب فهي ان لم توجب الترجيح عليكم لا توجب حرمانا بالكلية مع أن الذي فيكم فينا على ان هذه الزيادة نفرضها كالعدم فهل نعدم الميراث دونها فلما تمت هذه الحجة قضى للجميع بالثلث يقتسمونه على نسبة الارث للذكر مثل حظ الأنثى فالثلث لهم انفردوا أو اجتمعوا (قوله اذن) أي اذ فرض انه لا أب لنا فكتفى عنه بما ينعقد للحاق به كالحجارة النارة والحجر أخرى (قوله لكن الخ) استدراك على قوله فقسم الخ وكانت على الرؤس لانهم ورتوا بجهة الاخوة للام الثلث وقد قدمنا انه من باب المواساة وأصلها في القسمة سواء لان من باب الارث فهذا من المواضع التي لا يفضل فيها الذكر على الأنثى ومنها الاخوة للام اذا انفردوا ومنها الأبوان مع وجود الذكر والأنثى المتعددة لان كلا يرث السدس ومنها البنات اذا كان معهما أحد الأصول من أبوين أو جدين وكان في المسئلة بنت ابن أسفل منها ابن ابن فالبنت تأخذ النصف وبأخذ من وجد من الأصول السدس ويبقى الثلث تقسمه بنت الابن مع الذكر الذي تحتها نصفين لكل سدس وهما ذكر وأنثى من نوع واحد بدليل انه يعصبها في بعض الصور فقول الحق في واعلم أنه لا يوجد في جميع الورثة من يأخذ الذكر كالاتي الا الاخوة للام والشقائق في الحجارية منقوض بما سمعت لكن التقض بها محقق للبحث اذ قد يقال التساوي فيما نحن فيه فيما أخذ بفرض واحد وفي هذا المنقوض لم يؤخذ

بفرض واحد لان كل مساو فيها أخذ ما أخذ بفرض خاص به كالأبوين فان كل واحد منهما أخذ السدس بفرض خاص لا انهما أخذنا بفرض واحد واقتسماه نصفين وكلا منافيه فالتث في الحاربه أخذها الجميع بفرض واحد واقتسموه سوية وكذلك الأخوة للام عند انفرادهم فليتأمل (قوله المشتركة) بفتح الراء وبالكسر أيضا وفي نظري ان الشنوري أو الزندوي نص على ذلك (قوله ويخرج على لغة الخ) هي لغة ازدشنة ولا يتعين ذلك لا حتمال ان يدعونها جلة خبر مقدم وأهل الملكة مبتدأ مؤخر وهو بدل على حد ما قيل في وأسر والنجوى الذين ظلموا (قوله قوة ادراك الخ) وتختلف (٨٢) الناس فيها قوة وضعفا بحسب توقد اذهانهم وكثرة الممارسة فهي مقولة

على افرادها بالتشكيل (قوله بدل منه) الظاهر انه بدل غلط اذ لا يظهر كونه واحدا من الابدال الباقية وهذا بناء على وقوعه في فصيح الكلام وعليه قول الشاعر

* لمياء في شفتيها حوة لعس *

على ان لعس بدل من حوة (فان قلت) بدل الغلط لا يكون من ضمير الحاضر قال ابن مالك

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا

تبدله الا ما حاطة جلا

البيتين والشرط هنا غير متوفر فلا يتم البدل فيما قال بوجه (قلت) المسئلة

المقصودة الشرط فيها مذاهب ثلاثة

القول بالمنع مطلقا والقول بالجواز مطلقا

وهو مذهب الأخفش والكوفيين

والقول بالتفصيل بين أن يكون بأداة

استثناء فيجوز والا فلا فيحمل على

أوسط الأقوال (قوله فان يكن الخ)

أشار بهذا الى ان شبه المالكية

والمالكية كلاهما متفرعان عن

الحاربه فشبه المالكية ان يراعى

الحاربه جده فهي زوج وأم وأحدة

وجده وأخوة لأم وأخ شقيق فأكثر

وان جعلت مكان الاشقاء أخوة لأب

كانت المالكية الآتية (قوله ما غير)

وهو واحد اذا القرينة من ستة وأولاد

الأم محجوبون بالجد (قوله ومالك الخ)

ش ذكرنا في هذه الآيات الستة مسئلة من الشواذ تسمى المشتركة والحاربه وصورتها كما في النظم زوج وأم وأحدة وأخوة لأم وأخوة أشقاء فالزوج النصف والام السدس والأخوة للام الثلث فلما استغرقت السهام المال وخاب الاشقاء لكونهم عصبه قاموا على الأخوة للام واندفعوا الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مختصمين فقضى فيها باسقاط الاشقاء ثم نزلت مرة أخرى فأراد اسقاطهم فقالوا يا أمير المؤمنين هؤلاء استحقوا الثلث باهمهم وأهمهم هي أمنا هبل أبانا جارا أليست الأم تجمعنا فقضى بالاشتراك بينهم في الثلث للذكر مثل حظ الأنثى فقيل له يا أمير المؤمنين انك قضيت فيها عام أول بغير هذا فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضى ويشترط في كونها حاربه تعدد الأخوة للام ووجود ذكر من الاشقاء فصاعدا وسميت مشتركة لمشاركة الاشقاء للأخوة للام في فرضهم وسميت حاربه لقولهم هبل أبانا جارا ووجه شذوذها أنها خرجت عن القاعدة المتقدمة وهي أن لا شيء للعاصب اذا استوفت السهام المال وقولنا كذا الحاربه أي كذلك في الشذوذ المسئلة المسماة بالحاربه والمشاركة وقولنا يدعونها فاعله أهل الملكة ويخرج على لغة أكلوف البراغيث والمراد بالملكة قوة ادراك يستفيدها طالب العلم بسبب البحث وتوحيج الافكار في فهم العلم حتى يصير قابلا لفهم دقائق العلوم وادراك ما يصير العامة عند سماعه من جنس اليهائم فنسأل الله سبحانه أن ينقذنا من الجهل ويجعلنا بفضل من العلماء العاملين المخلصين وقولنا فاذهي ظرف زمان بمعنى حين وعند ظرف مكان بمعنى هنا والمراد به الزمان أي وقت قضاء عمر والظرفان بتعلقان بقال والمقول هبكم الخ وهبكم من أفعال القلوب يتعدى الى مفعولين كظن وأولهما كم وأبانا بدل منه وكالحار هو الثاني وقولنا لكن على الرأس أي على عدد الأشخاص المذكور كالآتي والتوزيع القسمة والله المستعان ص

(فان يكن جد فزيد اعتبر * سدس له وللأشقاء ما غير)

(ومالك أعطاه ما تبقى * جميعا اذ يقول للأشقاء)

(من جهة الأم وورثتم وأنا * أحجب كل من بأمه دنا)

ش ذكرنا في هذه الآيات المسئلة المعروفة بشبه المالكية وهي أن يكون مع وريثة الحاربه جده فذهب زيد رضى الله عنه ان الجدي أخذ السدس وأخذ الاشقاء ما تبقى وخالفه مالك فأعطى جميع الباقي للجد وحجب الاشقاء قال لان الجدي يقول لو كنتم دوني لما ورتتم الأبائكم خاصة وأنا أحجب كل من يرث من جهة الأم ومقتضى كلام بعض الشيوخ ان الخلاف

المذكور

ظاهره ان مالكا تكلم على حكم شبه المالكية والذي في شرح الشيباني للفاضل الزندوي ان مالكا لم يتكلم على

حكمها وانما أخذ حكمها من حكم المالكية الآتية لكن مقتضى كلام العقابي ان مالكا تكلم على المسئلتين معا وأشار اليه الشارح بقوله ومقتضى الخ فانه أشار به لا تجاه ما نسب لمالك هنا وما ذهب اليه الزندوي من نفي تكلمه عليها فتدبر (قوله ما تبقى) وهو اثنان في المثال لان المسئلة من ستة وحرم الاشقاء للحجة الآتية (قوله دنا) أي تقرب لانه من عمودي النسب وهو حاجب للأخوة للام (قوله شبه الخ) كانت شبهها بها من حيث انها مثلها الا في تبديل الأخوة للاب في المالكية بالشقائق (قوله كنتم دوني) أي وبختم مع انعدام ذاتي (قوله ومقتضى الخ) لعل المراد ببعض العقابي فانه ذكر خلاف مالك في المسئلتين معا ونقل له قولا فيها بما قال زيد

(قوله في شبه الخ) أي أيضا كما أنه في المالكية فلا يرد ما يقال على الناطم في نسبة الخلاف لمالك في شبه المالكية استنادا لقول الزندوي هذا ويأتي نقض احتجاج الجدهنا وفيما يأتي وما عليه (قوله يكونوا) أي الأخوة والمسئلة بجدها من وجود الجد مع وريثة الحاربه (قوله لمالك) نسبت اليه من حيث انه خالف ما أصله في باب الفرائض واعتمده من اعتبار مذهب زيد كإياي (قوله بخيب) فان قلت مقتضى تشبيه الموروث بالنوى سابقا لتقاء الخية بعدم حصوله لان الخية في عدم حصول باق وماله بال * قلت المصنف سابقا نظريين الحقيقة فقال ما قال وهذا بعين الظاهر فقال ما قال والناس مقامات وموارد فتراهم يأتون التعبير على حسب ما يرد عليهم (قوله من أصوله مذهب الخ) أي في باب الفرائض لا سيما مذهب زيد بقوله صلى الله عليه وسلم أعلمكم بالفرائض زيد بن ثابت وبقولنا في باب الفرائض تبعا للعقابي اندفع ما يقال ان مالكا يعتمد عمل أهل المدينة ومذهب الصحابي عنده ليس حجة على ان عمل أهل المدينة لا ينافي اعتبار مذهب الصحابي وقد جعل بعضهم من قواعد الامام مذهب الصحابي فان شئت قيدته بباب الفرائض وان شئت عممت (قوله ولكن الخ) قبل ولكن في النسخ بياض نحو نصف سطر وعبارة العقابي وانما سميت مالكية لكون مالك خالف فيها أصلا من أصوله قدا عتمده في الفرائض وذلك الأصل هو مذهب زيد بن ثابت وذلك ان أصل مالك ان مذهب الصحابي حجة وتأكد عنده مذهب زيد في الفرائض لقوله عليه الصلاة والسلام الخ فهذا البياض لا يؤولهم انه محل كلام لا بد منه لقام المعنى المراد (٨٣) حتى توهم من زعم ان مالكا ليس من أصوله

مذهب الصحابي ان الكلام على معنى

مذهب الصحابي ليس حجة لمعاملته انه

حجة عنده ومن أصوله وأيضا على هذا

المعنى لا يكون مخالفا أصلا بل قال بما

يوافقه من عدم اعتبار مذهب الصحابي

يعني ان كلام العقابي لا استدراك فيه

وكأنه تورك على الامام بأن مقابل

كلامه قال به اعلم الصحابة بغير الفرائض

بشهادة الصادق المصدوق صلى الله

عليه وسلم فينبغي للامام ان لا يخالف

أصله حيث ذهب الى مخالفة مقالة اعلم

الصحابة لكن بعد ما تعلم ان خلافة

بالاجتهاد لا محل للانتقاد فتدبر (قوله

لانه يقول الخ) هذا هو معقد الامام

مالك في مخالفة ما لا يزيدنا (قوله لانكم

عصبة) أي والعاصب لا يرث سوى

الفضل ولا فضل فلا رث (قوله فا

المذكور في شبه المالكية وسياق الكلام على المالكية ان شاء الله تعالى وقولنا فان يكن الخ أي فان يكن مع أهل الحاربه جده فزيد بن ثابت اعتبره سدسا من رأس المال فاعطاه اياه واعطى للأشقاء ما غير أي ما بقى واذا حرف تعليل أي لانه يقول للأشقاء الخ ومعنى دنا قرب ص

(فان يكونوا لاب فتنسب * لمالك وكلهم بخيب)

ش هذه المسئلة هي المسماة بالمالكية وهي أن يكون في مكان الاشقاء من شبه المالكية

أخوة لأب فصورته زوج وأم وأخوة لأم وجد وأخ لأب ذكر فصاعدا قبل وسميت مالكية

لمخالفة مالك فيها أصله لان من أصوله مذهب الصحابي ولكن مذهب زيد بعمدة

في الفرائض لقوله عليه الصلاة والسلام أعلمكم بالفرائض زيد بن ثابت وقد قال زيد في هذه

المسئلة ان الجد يأخذ السدس وما بقى للأخوة للاب لان الجد يخير حيث كان مع الأخوة

وأهل الفروض في أحد ثلاثة أشياء سدس المال وثلث الباقي والمقاسمة فيه ويتعين السدس

له في هذه المسئلة وخالفه مالك فقال يأخذ جميعه ولا شيء للأخوة للاب لانه يقول لهم لو كنتم

دونى لما ورتتم شيئا لاستيفاء السهام المال لانكم عصبه فلما كنتم حجب الأخوة للام لا أخذ

حظهم لا لتأخذوا منه فواجب بالذي يجدي لكم شيئا وضعف ابن يونس احتجاج الجد

في المسئلتين بنحو بنتين وبنت ابن وابن ابن فلونهض الاحتجاج لعلم المسئلتين وأورد عليه ان

الجد حجب الأخوة للام بنفسه وانتزع حظهم بخلاف الاخ وأجيب بان ابن ابن قد انتزعه

وجودي الخ) أي فلا شيء لكم فيه الخ والأخوة للام أحق به منكم وأنا أحق به منهم فأنأ أحق به منكم (قوله المسئلتين) هي المالكية وشبهها

لكن كلام ابن يونس على ما في العقبا في نقض شبه المالكية لا المالكية * وأما المالكية فنقضت الحجة فيها بالكة خلقت أمها وزوجها

وجدا وأخا لأب ذكر فأكثر ولم تخلف أخوة لأم فقطضي هذه الحجة ان لا شيء للأخ للاب فان الجدي يقول له هذا الثلث الذي بقي أنت سلم

ان الأخوة للام لو كانوا كانوا أحق به منك وأنا أحق به منهم فأنأ أحق به كثيرا منك لكن كلام العقابي بعد يرشد الى ان مالكا بن يونس

نقض على الحجة في المسئلتين عند التأمل وهو صالح لذلك (قوله لعلم المسئلتين) الصواب المسائل المالكية وشبهها والمنقوض بها وعبارة

العقابي في سالمه من هذا الا ان يراد بالمسئلتين هنا أصولهما المالكية وشبهها والاخرى المنقوض بها وقوله لعلم الخ بان يقول الاخ لبنت الابن

لو كنت دوني لم ترث شيئا لحجب بنتي الصلب عن الثلثين فأنأ أحق به منك (قوله بخلاف الاخ) أي فانه لم يحجب بنت الابن ولا انتزع

حظها من يد هابل الحاجب لها الغير دون انتزاع ففرق بين المنقوض والمنقوض به فلا يتم التضعيف ثم كالحق في مسئلة النقض أن يكون

أنا أحق من يكون ابن عم (قوله وأجيب الخ) محصل الجواب ان الثلث الباقي كان مستحقا للعاصب ولو لبنت المال فان ابن انتزعه من

يده وما ذلك الا لحجه المنتزعة منه ذلك كما انتزع الجد من يد الأخوة للام ذلك لحجه اياهم فصارت بنت الابن عتبة للأخوة للاب أو الشقائق

والعاصب بمنزلة الأخوة للام فلو كانت بنت الابن دون ابن ابن لم ترث شيئا لأخذ العاصب ذلك وهذا الابن قد حجب العاصب

ايشاء أخذ اذا المقدرة له في كل تركه معين لا ترد فيه وهو الاخطى مما قدر له فيتعين له وتبني الفرائض عليه وكثير من الناس يغفل عن هذا ويظن ان عمل الحاسب موقوف على خيار الجدة وهو فهم سقيم (قوله أصول الخ) اذ تفاربعها لا تخصي ومن الاصول تعلم حكم التفاربع (قوله بالتعصيب) لان حكمه حكم الاب في عدمه غير انه لا يحجب الاخوة كالاب ما عدا اخوة الام (قوله ولد) ذكر اكان أو اثني واحدا كان أم لا وولد الابن وان سفل كولد الصلب (قوله الى منعه) هذا في صورة كبت وبنات ابن (قوله واعطائه الخ) هذا في صورة أخرى ولو عطفه بالولد كان أوضح كزوج وبنين فان الفاضل له نصف سدس وهو أقل مما له (قوله وأعاد الخ) يعني ان اللزوم أحد أمرين إما منعه بالكلية أو بعض ماله مع عدم إعادة تركيب الفريضة أو عدم منعه لكن بإعادة تركيب الفريضة على وجه لا يمنع من حظه (قوله أن يفتح الخ) بانظر ابراهيم هذا الكتاب احوص على قراءته وتقرينه بحسن الطوية والنصح تظفر بموعود هذا الشيخ الفاضل فانه مجاب الدعوة رضى الله عنه وشهرة فضله وصلاحيته من حين التميز تفي عن بيانها جعلنا الله من أمثاله بجاه محمد وآله صلى الله عليه وسلم (قوله أو المقاسمة) الصواب الواو لما ألقينا البيت في مثله واعلم ان مقاسمة الجد للأخوة تنبني على قفه ثلاث مسائل * الأولى الجد والأخوة شقائق أولاب كلهم يدلون بالآب فكان الجد من هذا الوجه جديراً أن يساوى الاخوة شقائق أولاب * الثانية الجد يحجب الاخوة للام اجماعاً ولا يحجبهم أحد من الشقائق ولا من الذين للآب فصار للجد على الاخوة شقائق أولاب فمزية هذا المعنى حيث يحجب الاخوة للام والأخوة شقائق أولاب لا يحجبون الاخوة للام (٨٦) فلذلك كان الجد مع الاخوة اما كأحدهم في قول واما إجماعاً عليهم في آخر

لم يقل أحد من يعد قوله خلافاً فان الاخوة أرجح منه * الثالثة الشقائق مقدمون على الذين للآب لأجل اختصاصهم عنهم بالمشاركة في الام وأما الجد فانه وان ساوى الشقائق أو فضل عليهم عند انفرادهم فليس يوجب له ذلك أن يكون حاله مع الذين للآب أفضل من حال الشقائق معهم لانه لا يختص عن الذين للآب بشئ كما يختص عنهم الشقائق ولا يلزم أيضاً من مساواته للذين للآب تفضيل الشقائق عنه كما فضلوا على الذين للآب لان تفضيل الشقائق على الذين للآب انما كان لأجل اختصاصهم عنهم بالاخوة للام وهي من جنس ما اشتركوا فيه فانهم في الاخوة اشتركوا فاما اختصاصهم بما يجانس المشترك

صح الترجيح به أما الجد فلا يصح للشقائق عليه ترجيح بذلك لانه من جنس ما اشتركوا فيه فان الجديد يدلي بالجدودة لا بالأخوة فنشأ من هذا كله ان الجد لا يحيط عن رتبة الشقائق ولا يرفع على الذين للآب وانه يحجب عليهم اذا كانت المقاسمة تحيطه عن ثلث المال بان يقول لهم ان الاخوة للام لو كانوا معكم دوني لا تزعوا من أيديكم ثلث المال ولو كانوا أحق به منكم فأنأحق به منهم لا تتراعى له منهم اذا كانوا معي فأنأحق به كثير منهم فلهذا قلنا ان الجد يقاسم الاخوة مالم تحيطه عن الثلث فإذا حطته عنه رجع اليه لكن تقصوا طرده هذا الدليل اذا كان مع الجد والاخوة أهل فرض كأحد الزوجين فلم يقبلوا من الجد هذه الحجة في استحقاق ثلث المال بل أخرجوا ذوى الفروض فروضهم وجعلوا الجد مع الاخوة في البقية كأن تلك البقية لهم هي حصة المال فيقاسم فيها مالم يحيط بها عن الثلث فيرجع اليه ولما كان ثلث البقية قد يكون أقل من السدس لجهة المال وكان الجد كالأب لا يحيط عنه قط بوجه جعلوا له في صورة وجود ذوى الفروض مع الاخوة ان سدس المال اذا كان خير له من المقاسمة وثلث الباقي عدل اليه ونشأ أيضاً ما تقدم ان الجد اذا اجتمع مع اخوة أشقاء ولا بغيره فليس له أخذ حظه من مقاسمة الأشقاء وحدهم وان كان الذين للآب محجوبين لان الاشقاء يحجبون عليه بالذين للآب كما احتج هو عليهم بالذين للام فيقولون له ان الذين للآب لو انفردوا بل دوننا لا تزعوا من يدك ما توجبهم المقاسمة فكانوا أحق به منكم ونحن أحق به منهم لاننا نجعلهم فحقن أحق به كثير منهم فلهذا أعاد الشقائق بالذين للآب كإياي فيقاسمونه على أنهم كلهم وارثون ثم يحجب

الشقائق على الذين للآب ليأخذوا سهامهم مالم يزعل فرضهم فيأخذوا الذي للآب البقية كإياي وما قررنا تعلم وجه مقاسمة الجد ورجوعه للثالث ان حطته عنه ووجه أخذ سدس المال في صورة وجود ذوى الفروض حيث كان أخطى له ووجه إعادة الشقائق بالذين للآب عند مقاسمته لهم وقد أطنبنا في المقام لما فيه من الفوائد الحسنة التي لا ينبغي للطالب هنا الجهل بها وقد أشار الى ذلك الفاضل العقباني (قوله أو ثلث) ضوايه وثلث كما قدمنا الا ان تجعل أو بمعنى الواو (قوله تمكن الخ) أي تكون المقاسمة أخطى له من ثلث المال (قوله عدله) بفتح العين وكسر هاء عدله أختان كما قال فهو عطف بيان (قوله تعين) (٨٧) الخ أي لانه الاخطى له وما قبله يتعين فيه المقاسمة ووجه كون الثلث هنا أخطى

انه تأخ لهم يقسم معهم للذ كمثل حظ الاثنين هذامعنى قولنا ومع اخوة أي اذا كان مع الجد اخوة فيعطى له الفضل من القسم بينه وبينهم أو ثلث كامل المال سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو محجوبين والمراد بالأخوة الاشقاء أولاب لا لام فقط لانه تقدم انه يحجبهم * والمسائل التي تمكن فيها المقاسمة على مذهب زيد وهو الذي به العمل عمان أخ أو عدله أختان أو اخوان أو عدلهما أو أخ وعدله أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات أو أخت واحدة فان كانوا أكثر مما ذكر تعين له الثلث وما ذكرناه من ثوريت الاخوة مع الجد للآب أحد الاقوال وذلك ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اختلفوا في الجد للآب فذهب أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه الى انه ينزل منزلة الأب سواء فيحجب من يحجبه الأب وينقصه من ينقص الأب فلا يرث معه الاخوة وتبعه ابن عباس ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وأبي بن كعب وابن الزبير وأبو موسى الاشعري وعائشة رضى الله عنهم وتبعهم جمع من التابعين وكثير من الفقهاء وكان عمر رضى الله عنه في أول خلافته يقول يقول أبي بكر فلما نزلت به وصار جداً تورع ان يستبد بالميراث دون الاخوة وشاور علياً وزيدا فأشارا عليه بالمشاركة وضرب له كل واحد مثلاً فورث اذ ذاك الاخوة مع الجد وذهب زيد وعلي وعثمان وابن مسعود رضى الله عنهم الى ثوريت الاخوة مع الجد الا انهم اختلفوا في كيفية ثوريتهم فذهب زيد الى ما تقدم وذهب علي وابن مسعود الى المقاسمة مالم تنقصه عن السدس فيكمل له ومالم يكن اثاثاً فيأخذ من فرضه (الخامس) ان يكون مع الاخوة وذوى الفروض والحكم في هذا القسم ان يأخذ الفضل من ثلاث سدس جميع المال أو ثلث ما بقي عن الفروض أو المقاسمة فيما بقي كأنه ذكر من الاخوة للذ كمثل حظ الاثنين وهذامعنى قولنا ومع كليهما قلث التالى أي وان كان الجد مع كلا الصنفين أعني الاخوة وذوى الفروض فهو مخير بين ثلث التالى أي الباقي عن الفروض وقسمه بينه وبينهم للذ كمثل حظ الاثنين وسدس جميع المال فاما كان أفضل أخذه فان لم تكن تبقى فضلة عن السهام فلا شئ للأخوة وأخذ الجد سدسه مع ذوى الفروض وينقص له في العول كغيره من الفروض * واعلم انه لا يتصور مع الجد والاخوة من ذوى الفروض الا أحد الزوجين والام أو الجدة والبنات وبنات الابن فان كان مع ذوى ربح فقط أو ربع وثلث أو ربع وسدس فالمقاسمة أفضل في الثمان المتقدمة فان زاد عدد الاخوة على الثمان صور المذ كورة قلث البقية خيرة * مثال الربع زوجة ورجل وأخ تصح من ثمانية لا تكسار الثلاثة على الجد والاخ للزوجة اثنتان وللأخ ثلاثة وللجد ثلاثة * ومثال الربع والثلث زوجة وام ورجل وأخ أصلها من اثني عشر تبقى خمسة منها على اثني عشر فتص من أربعة وعشرين * ومثال الربع والسدس زوجة وام ورجل وأختان أصلها من اثني عشر تبقى للجد والاخ تسعة على أربعة فتص من ثمانية وأربعين وقس على ذلك وكل صورة تنفرد فيها الاخوات مع الجد في ثلاثة عشر فالجد اثنتان منها وهي أقل من السدس قطعاً بجزءين من ثلاثة عشر من الواحد فتدبر (قوله لا يتصور الخ) لانه يحجب الاعمام وبنينهم ويحجب الاخوة للام واما الابناء الذكور فهم عصبة لا ذوى فروض (قوله من ثمانية) وأصلها من أربعة (قوله من اثني عشر) هذا لأجل ربع الزوجة وثلث الام وبين مقاميهما التباين تضرب أحدهما في الآخر فتخرج لها (قوله من اثني عشر) لأجل الربع والسدس وبين مقاميهما الموافقة بالنصف تضرب وفق أحدهما في كامل الآخر فتخرج لها (قوله وكل الخ) أشار بهذا الى ما قررناه وقد

غفل عنه كثير من الفضلاء المدرسين عن شاهدناهم وهو ان الاخوات يعصبن الجدولا بمن معه الا بالتعصيب سواء قاسمهن أم لا كما يأتي
للمصنف في التنبية فان قاسم فظاهر وان لم يقاسم ورثت أو ورث من الفضل قل أو أكثر وهذا الا في صورة واحدة يفرض للاخت فيها مع الجد
ورثت معه بالفرض وقلت في ذلك وعصب الجد بلا امتراء * الأخوات في سوى الغراء والغراء هي الا كدريته قال أبو عثمان
العقباني الجد اذا كان مع الاخوات فاما ان يقاسمهن أو يختار فرضه فان قاسم فهو كاخ لهن فيمن ان لا يفرض لهن وان أخذ فرضه فلا يرجع
ذوات فرض كما كن دون الجد بل قد صرن عاصبات بالجد يأخذن ما بقي فان اتفق أن يكون ما بقي مساويا لفرضهن بجد وأربع أخوات
يأخذ الجد الثلث وهن يأخذن الثلثين وهو قدر فرضهن في التعصيب يأخذن ذلك لا بالفرض بل لا يأخذن سوى ما بقي عن استكمال
فروض من سواهن وان قل انتهى فلا يفرض لهن مع الجد الا في الاكدرية كما قال المصنف وغيره كالخوف ونقص الفاضل
العقباني ذلك بشقيقة وأربع أخوات لأب فان الجد يأخذ الثلث وتأخذ الاخوات ما بقي بالفرض للشقيقة النصف وللواتي للاب
السدس ولو كان الارث هنا بالتعصيب لما اقتصر الشقيقة على النصف بل كانت تأخذ جميع ما بقي فان الشقيقة اذا كانت عاصبة
كانت كد كرشقيق فتعجب الاخوة للاب * وأجاب بحمل كلامهم على ان المراد لا يفرض للاخوات مع الجد في فور واحد بل حتى يأخذ
الجد فرضه من غير مضايقة عليه في فرضه بما يفرض لهن حينئذ ان أمكن في البقية ان يستكملن منها ففروضهن استكملن والمماض
التضييق على الجد بهن حتى يأخذ فرضه كاملا (٨٨) لزم منه انه متى كان مع الجد والاخوة أهل ففروض استكملوا وفروضهم اذ

لا يصح في الفريضة الواحدة أخذ
بعضهم فرضه كاملا والبعض ناقصا
بالقول فانتفع بسبب ذلك أهل الفروض
أفاده العقباني ووضحه بالمثال فارجع
له (قوله هذا القسم) هو الذي يكون فيه
ثلث المال أحطى من المقاسمة (قوله وفي
الذي الخ) هو الذي تكون فيه المقاسمة
أحطى من ثلث المال (قوله الا في
الاكدرية) تأتي ويأتي بيانها وهي من
الشواذ ووجه الشذوذ فيها ان القياس
أن لا يفرض للاخوات مع الجد لانهن
يتعصبن بالجد فلا يرثن الا ما بقي بالفرض
للاخت فيها من الشاذ والخارج عن
القياس ولذا سميت أكدرية لان مذهب
زيد تكدر فيها بالخروج عن القياس

كيا تي (قوله فيعطين الخ) بناء على ان الجد لا يعصبن وظاهره كالذي بعده انه يفرض لهن مطلقا دون مقاسمة وهو كذلك عدله
ولا يخالف ما قدمه عن علي وابن مسعود من أن الجد يقاسم ما لم ينحط عن السدس لان ذلك ما لم تكن اناث كما تقدم (قوله والجد ثلث) هذا
خالف فيه زيدا لان الجد هنا أربع أخوات لا أحطى وعليها ابن مسعود لان الأخت هنا نصف وللجد سدس وهو الباقي
فتدبر (قوله من صور الخ) في النسخ هنا يبايض قيد نحو نصف سطر ولا يتوهم ان فيه كلاما يتوقف عليه المراد كان من حق المصنف ذكره بل
المراد كاف وهذا الجار يتعين تعلقه بمتصور (قوله في الثمانية) أي صور الجد مع الاخوات دون أهل الفروض (قوله مع نصف الخ) أي في صور
وجدان أهل الفروض فيريديان صور اجتماع الجد مع الاخوات وذوي فرض فأخذ صور الانفراد عن ذوي الفروض وضم اليها احتمالات
ذوي الفروض بذكر مقاديرهم كما ترى (قوله أو مع سدس الخ) قبله يبايض في النسخ نحو ربع سطر ولا يتوهم تمام المراد على ما يلحق به بل
لا يتم الا بدونه الذي يوجد فيه لو وجد بعض المقادير فيخرج الضرب فيها أكثر من اثنين وثلاثين فلا يلائمه ما بعده فتدبر (قوله ومع الثلث
الخ) لون هنا لان الثلث هنا وبقية المقادير لا تكون المقاسمة للجد مع وجودها في جميع الثمانية صور السابقة بل في بعضها فلذلك لخص كل
مقدار ببعض الصور التي تكون فيها المقاسمة أفضل دون البواقي ولم يقل أو مع الثلث أو مع النصف والربع الخ ثم ضرب في جميع الثمانية صور
كما فعل فيما قبله لماسمعت فتأمل تصب ثم كان الظاهر ان يقول وفي صورة الأخ والأخت مع الثلث وفي صورة الأخت مع النصف والربع الخ

(قوله فهذه الخ) هي اثنتا عشرة صورة (قوله تنوع الخ) كالربع فانه يكون لزوجة تارة ولزوجة أخرى والسدس يكون لجددة تارة ولأم أخرى
والنصف يكون لبنات تارة ولبنات ابن أخرى وهكذا (قوله أربع أقسام) الصور سبع كما لا يخفى وذلك اما أن يكون الاحطى واحدا من الثلاثة
بثلاث صور أو يتساوى الجميع بصورة أو اثنتان منها بثلاث صور وقد مثل للربع صور كما ترى فتدبر (قوله سدس المال أفضل) لانه
لو قاسم حصل له واحد ونصف من اثني عشر ولو أخذ ثلث الباقي حصل له واحد (قوله ثلث الباقي فيه أفضل) انما كان أفضل لانه لو قاسم
لأخذ مقدار اثنين وربع من اثني عشر لا ثلاثة ولو أخذ السدس لكان له اثنان (قوله فيه المقاسمة أفضل) لان سدس المال واحد وثلث
الباقي اثنان الا ثلثا والاثنان على المقاسمة أكثر (قوله تستوي الخ) فالسدس واحد واذا قاسم الاخوين في نصف الستة حصل له واحد
وثلث الباقي واحد (قوله تستوي فيه المقاسمة والسدس الخ) أي دون ثلث الباقي فانه واحد الا ثلثا (قوله من أربعة) لاجل ربع الزوجة
وسدس المال هنا ثلثان (قوله من ثلاثين) المقاسمة هنا تخرج له مقدار أربع من ثلاثين والسدس خمسة (قوله وتنقسم الخ) لعله باعتبار
انفراد الجد والاخوات فانه تارة الثلث أحطى وأخرى المقاسمة أحطى وأخرى تستويان ولكل مثال لا يخفى على عارف جلبه فلا نظيل
بجلبه (قوله بعقله) أي يصل الى معرفة ما ذكر بعقله دون احتياج الى (٨٩) هذا التعقيد فانه يقاسم به تارة ويعطيه ثلث

المال أخرى وسدس المال أخرى
ويعتبر بين الحواصل فيعلم الاحطى من
ذلك فيركب عليه فرضه وكأنه وارث
بذلك الاحطى ان قاسم قدره عاصبا
وان أخذ الثلث أو السدس أقتنه
مقام وارث للثلث أو السدس وعمت
فريضته على ذلك ولكنه موقوف
على اقامة فريضة بسدس الجد والنظر
في السدس مع ثلث الباقي والمقاسمة
(قوله فواضح) أي لا يحتاج فيه للتعقيد
ليبين الأمرين من أول الحال (قوله
فاطرح الفروض الخ) مثاله زوج ووجد
واخوان وأخت فالفرض هنا نصف
والمقام الذي يجمع النصف والسدس
أقله ستة فطرحنا نصفها منها بقي ثلاثة
ولها ثلث واحد وهو مساو لسدس
المال عند الزمة وقد تقدم ان هذا
المثال مما استوى فيه ما ذكر فأن

عدله وأخت فهذه تضم الى الثمانية في انفراد الاخوة تصيرا اثنين وخمسين وتشعب بحسب
تنوع ذوي الفروض الى أكثر من ذلك فتأملها واملها وأربعة أقسام قسم تساوي فيه المقاسمة
سدس المال وقسم تساوي فيه ثلث الباقي وقسم تساويهما معا وقسم تفضلهما معا وغرضنا
ذكر ما يمكن فيه المقاسمة اجالا * فقال ما يكون فيه سدس المال أفضل زوج وبنت ووجد
وأخ أصلها من اثني عشر ومنها تصح للبنات ستة وللزوج ثلاثة وللجد اثنان وللأخ واحد ومثال
ما يكون ثلث الباقي فيه أفضل زوجة ووجد ثلاث أخوة أصلها من أربع للزوجة واحد وللجد
واحد تبقى اثنان منكسرة على ثلاثة فتصح من اثني عشر * ومثال ما يكون فيه المقاسمة أفضل
أم ووجد وأخت أصلها من ستة وتصح منها للام واحد وللجد اثنان وللأخ واحد
واحد * ومثال ما تستوي فيه الثلاثة زوج ووجد وأخوان تصح من ستة * ومثال ما تستوي فيه
المقاسمة والسدس بنتان ووجد وأخت تصح من ستة * ومثال ما تستوي فيه المقاسمة وثلث ما بقي
زوجة ووجد وأخوان تصح من أربعة * ومثال ما يستوي فيه السدس وثلث ما بقي زوج ووجد
واخوان وأخت أصلها من ستة للزوج ثلاثة وللجد واحد يبقى اثنان منكسرة على خمسة فتصح
من ثلاثين فهذه سبعة أقسام باعتبار المقاضاة والمساواة وتنقسم مسائله باعتبار آخر يطول
تبعها ومن أحكم القواعد استخراجها الفوائد والله المستعان (قاعدة) في معرفة الأفضل للجد
من مقاسمة أو فرض وان كان الكيس يتوصل اليها بعقله ولكن هذه أسهل وأسلم من الغلط أما
في انفراد الاخوة مع الجد فواضح وأما في اجتماع الصنفين فاطرح الفروض من أقل عدد يجمعها
ويجمع السدس فان كان الباقي ثلث فزنه بسدس المال وألغ أقلهما ان تفاضلا أو أحدهما ان

(١٢ - الدرر) أحدهما التساويهما وهو اما السدس أو ثلث الباقي ثم انظر الاخر مع المقاسمة في الباقي والباقي هنا ثلاثة على
سبعة لا تنقسم تضرب سبعة في ستة باثنين وأربعين للزوج نصفها واحد وعشرون وواحد وعشرون على سبعة تخرج ثلاثة للاثني وضعفها
للكر ونسبة ستة من اثنين وأربعين سبع مقامه من سبعة وهو أقل مما ثبت له دون مقاسمة لانه ثبت له واحد من ستة فالمقاسمة نقصت
له سبع من حظه وهو السدس وهذا في صورة ما اذا كان الباقي ثلث وسواي السدس ثلث الباقي ولا يخفى عليه تقرير ما إذا لم يساو ذلك اذا
كان ثلث الباقي أحطى أو المقاسمة ومن القليل لذلك سابقا تعلم القليل فالصور ثمان عشرة لانه ما أن يكون الباقي ثلث أم لا فان كان فعند
زنة السدس بثلث الباقي اما ان يتساويا أو يتفاضلا والذي فضل اما السدس أو المقاسمة فهذه ثلاث صور واذا ألغيت ونظرت الباقي مع
المقاسمة فاما ان يتساويا أو يتفاضلا بصورتها فهذه تسع صور وان لم يكن فعند نظرك الخارج مع البقية اما ان يتساويا أو يتفاضلا بصورتها
فهذه ثلاث صور وعند نظرك ما بقيت بعد الغاء مع غيرهما اما ان يتساويا أو يتفاضلا بصورتها فهذه تسع صور أيضا فتحتاج لثمانية عشر
مثالا ولولا خشية الاطالة لجلبنا لك جميعها ولكن نحن فتحنا لك الباب فيما بالبقية ثلث ونفتح لك بعد فيما ليس لباقي ثلث وقس أنت على ذلك
البواقي (قوله فزنه) كذا في نسخ وهو الصواب وفي بعضها فزده من الزيادة ولا معنى له وعبارة العقباني التابع هوله على الصواب (قوله

وان لم يكن للبقية الخ) مثاله أم وجدوا أخ وأخت فرض الام سدس مقامه مماثل لمقام سدس الجد وهو ستة طرخا منه السدس بق خمسة
لثلاث لها ضرب السدس وهو واحد في ثلاثة بثلاثة وكان الواجب هنا ان تضرب البقية في ثلاثة أيضا وتأخذ ثلثها كما ضربنا السدس
فيها حتى يكون ذلك فعلا للباقي لما رفعنا اليه السدس وهو ثلاثة أمثاله لكن أنت تعلم أن البقية هي هنا خمسة لو رفعت الى ما رفع اليه
السدس حصل خمسة عشر وهي الباقي وثلثها خمسة فترك عليك الشغب بالرفع والطرح واكتفي بها من أول الأمر فلذا لم تضرب الخمسة
فيها ضرب بنافيه السدس بل نظرنا خارج الضرب وكانه سدس مع نفس البقية لأنها ثلث في نفس الأمر يعقضي الرفع فنظرنا فوجدنا البقية
وهي خمسة أكثر من ثلاثة فعلمنا ان ثلث الباقي أو فر من سدس المال فألغينا سدس المال عن الاعتبار والاوضح من هذا كله وهو الموافق
للقواعد ان تضرب المسئلة في مقام الثلث وتأخذ من الخارج سدسا وتنظره مع ثلث الباقي وهو الاقلى للصنف وبقي النظر بين ثلث الباقي
والمقاسمة فاذا ذهبن على المقاسمة كانت الفريضة من ستة لا تقسم الباقي على الرأس فكان للجد اثنتان وللأخ اثنتان وللأخت واحد واثنتان
من ستة ثلث فاحفظه ثم اجعل فريضة على ان الجد له ثلث الباقي والباقي لثلاث له تضرب المسئلة وهي ستة في مقام الثلث يخرج ثمانية
عشر للام ثلاثة وللجد خمسة تفضل عشرة لا تقسم على ثلاثة وتبانيها تضرب الثلاثة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين فللام منها ثلاثة في ثلاثة
بتسعة وللجد خمسة في ثلاثة بخمسة عشر الجدة أربعة وعشرون والثلاثون الباقية عشرون وللأخت وعشرة وللأخت ونسبة خمسة عشر من
أربعة وخمسين ثلث الاسدس الثلث وهو أقل من الثلث المحفوظ فاعلم ان المقاسمة هنا حظي وقد قدم المصنف ان هذا المثال مما تكون فيه
المقاسمة أحظى فقس على هذا تصب (٩٠) الصواب (قوله وان تساوى الخ) تبع فيه العقبات وهذا لا يتصور بحال اذ لا يتصور

مساواة ماله ثلث ما لا ثلث له اذ لو ساوت
البقية الثلاثة المضروب فيها السدس
لزم أن تكون البقية ثلاثة قطعا للمساواة
فيكون للبقية ثلث والفرض ان البقية
لا ثلث لها هذا خلف فتدبر فتسقط
لأجل هذا صورة من الصور الثمانية
عشر السابقة لانها وان احتلت عقلا
لا يتصور لها مثال خارجي فتدبر (قوله
أوبين المقاسمة الخ) هذا لتساوى
الباقي والسدس فأيا نظرت منهما

مع المقاسمة أنتج لك ما أنتجه الآخر فلذا خيرك فتدبر (قوله تشعبا) التشعب باعتبار انك في بعض الصور اذا أردت ان تقسم والاخ
لا تجد الفضلة تقسم فتحتاج الى ضرب المسئلة في عدد الاحياز عند تبانيها مع سهامها وفي وقتها عند توافقها وعلى ما قال لا تحتاج الى
ضرب الفريضة في ثلاثة حيث كان الباقي لا ثلث له فالمثال السابق قريبا تضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر سدسها ثلاثة تنظره مع ثلث الباقي
تجد الثلث أو فترسقط السدس ثم تنظر ثلث الباقي مع المقاسمة وهي على خمسة يطلع للجد ستة وهي أو فر من ثلث الباقي فالمقاسمة أحظى
فهذا الضابط لم يخالف ما قبله الا في انك عند المقاسمة لا تحتاج الى رفع الفريضة فيها الى عدد ينقسم فيه الباقي على الرأس بدليل قوله ولا حاجة
الخ وظاهر هذا انه لا فرق بين ضابطه وما تقدم فيها اذا كان الباقي ثلث من عدم الاحتياج الى الرفع اذا كان للبقية ثلث مع انك تحتاج اليه قطعا
ولا يحصى عنه في بعض الصور كالمثال السابق لنا فبقية ثلث فان الثلاثة لا تنقسم على سبعة فاحتجنا لرفع الستة لاثنتين وأربعين فغايتة ما في
هذا الضابط انك في صورة ما اذا لم يكن للبقية ثلث تضرب الفريضة من أول مرة في مقام الثلث تخرج الى عدد فيه الباقي ثلث وينقسم الباقي
على الرأس وأما على ما تقدم فعندك ثلاثة أنظار وقد يكون لك ضرب بان فقيه تشعب على انه قد يقال لا يلزم من رفع المسئلة بضربها في مقام
الثلث صحة انقسام البقية على الرأس دون كسر عند المقاسمة وان اتفقت الصحة في بعض الصور لا تطرد في البواقي كجد وأخوين وأخت
وأم نعم يلزم أن يكون للبقية ثلث قطعها ولا يجدي نفعها فيرجع الأمر الى أن الصواب الضابط السابق وما قاله هو التشعب والتشعب بلا فائدة
فلنأمل بلطف (قوله ولا حاجة الخ) قد يحتاج الى عدد يمكن قسمه على الاحياز عند انكسار البقية عليها يعلم ما تخرجه المقاسمة للجد ونظر
مع المحفوظ لا يقال قصده انه يعلم ولو بكسر لا نقول حينئذ لا حاجة للضرب في ثلاثة لانه يعلم ان الباقي والمقاسمة بكسر فتأمل بانصاف

(قوله والاخ للاب الخ) قد قدمنا ان للجد أحوال منها حالتهم مع الشقائق والاخوة للاب وقد مننا أنها صورة معادة أي حسب ان الشقائق
يحسبون الاخوة للاب ويعدونهم معهم عند مقاسمة الجد لهم بالحجة التي قدمناها في حاجتهم بالذين للاب كحاجتهم هو بالذين للام من باب
لا فارق فتقوم الحجة عليه بذلك كقيامها منه عليهم فيقاسمهم مع الذين للاب فتركب الفريضة من جميع الرؤس الذكر بحسب بائنتين والاثني
بواحدة فاذا انفصل الجد عما حصل له في المقاسمة قام الشقيق حاج للاب بان يقول لهم هذا الجد قد زال عنا شغبه فلنقدره كأنه لم يكن
ولنعدي ميراثنا معكم كأنه لا جد أصلا وكان المال كله هو مأخذنا فان كان في الشقائق ذكر حجب الذين للاب وافضل ما أوجبته المقاسمة لهم
عند حسبناهم وان لم يكن ذكر فاما ان تتعدد الشقيقات أو تتحد فان تعدد فلا فضل للذين للاب لان فرضهن لا يستكملن الا بالثلثين وأقل
ما يأخذن الجد في المقاسمة الثلث لانه اذا خرج له أقل رجح لثلث المال فاذا أخذ الثلث استوفى الشقيقات الثلثين فلا فضل للذين للاب وان
أوجب المقاسمة أكثر من الثلث لو كان فر مان الذين للاب أظهر وان اتحدت فان عادت بذكر للاب اما وحده أو مع أخت فظاهر ان الشقيقة
يحصل لها أكثر من فرضها فتستكمل فرضها والفاضل يقتسمه الذين للاب وان عادت باخت حصل لها نصف المال فهو فرضها فلا فضل
فيه لتي للاب فعند معادة الشقيقة تارة يحصل الفضل للذين للاب وتارة لا (٩١) وهذا لان الذين للاب لا يأخذون شيئا حتى

تستكمل الشقيقة نصفها فان لم يفضل
عنه شيء فلا شيء للذين للاب وهذا ظاهر
حيث كان مع الذين للاب ذكر لانهم
عصبة لا يأخذون شيئا الا بعد استكمال
أهل الفروض وفروضهم وأما اذا لم يكن
ذكر كجد وأخت شقيقة وأخى لآب
فلا يظهر ذلك فيه لان كلا من الشقيقة
والتي للاب ذات فرض والجد شغب
عليهما معا في فرضهما فصرف الشغب
الى أحدهما والميل عليها دون الأخرى
ترجح بلا مرجح فكان الواجب ان
لا تستبد الشقيقة بالنصف بل تطلب
التي للاب منها السدس كما طلبت هي
فرضها وهو النصف عند زوال شغب
الجد عنهما فالواجب ان يقتسما النصف
على محاصة تخرج من قدر فرضهما
وهي أربعة للشقيقة ثلاثة تأخذ ثلاثة
أربع النصف والتي للاب واحد تأخذ
بربع النصف كفي مسائل العول حيث

دخل الضرر على الجميع بجامع تحقق الشغب في الكل ولم يختص أهل فرض دون آخر ولا يقال الشرع أوجب حرمان التي للاب بالشقيقة لانا
نقول الشقيقة التي أوجبها حرمانها المنصبة لتعدد هن لا للواحدة المتحددة فلم يعتبره الأمر بحال ما نعا فتأخذ بسبب ترجيحه ثلاثة أمثال
مأخذة التي للاب ويأتى الكلام عند ذكر الشارح هذا السؤال وأوردناه نحن هنا لأجل اجمال الشارح فيه كإنيته (قوله مالمالك) أي
للأخ للاب والمراد بالأخ للاب هنا والشقيق الشخص الذي للاب والشقيق لشقيق ليشمل جميع صور المعادة فيكون اجالا للتفصيل بعد
بقوله فان تكن الخ ولا تكرر مع قوله أو شقيق فالذي أب الخ فتأمل (قوله فان تكن الخ) اعلم ان المعادة لا تختص بانفراد الأخت عن
ذوي الفروض بل تكون عند الانفراد وعند الاجتماع معهم فهي اما في مقاسمة المال كله أو في الباقي بعد استكمال أهل الفروض وفروضهم
ان كانت المقاسمة أحظى له فلا تتصور المعادة الا ان يكون الشقائق أقل من شقيقتين أو من عدلهما وهو أخوات أربع لانهم اذا بلغوا ما ذكر
ووجد معهم من الاخوة للاب أحذر لك المقاسمة الى ثلث المال أو الباقي لانه أحظى له فالتحصرت صور المعادة في ثلاث عشرة صورة تأتي في
كلام الشارح (قوله التراث) هو الميراث ومنه تأكلون التراث أكلاما (قوله تالاخ) أي تبع الشقيقة أخ الخ (قوله النصف) أي نصف الشقيقة

(والاخ للاب عليه بحسب * وللشقيق مالمالك ينسب)
(فان يكن شقيقتان أو شقيق * فالذي أب الى الارث طريق)
(فان تكن شقيقة فان تلت * أخت فنيل التراث حظلت)
(وان تالاخ أو اختان فما * فوق في الباقي على النصف احكاما)

(قوله فقد يفضل الخ) اذا كان مع الشقيقة من ذكر لم يتصور عدم الفضل فحمل قد في كلامه على التحقيق لا على التقليل فتدبر (قوله ثم يأخذ الخ) أي بالحجة السابقة في كلامنا * واعلم ان احتياج الجد على الشقائق بما قدمنا واحتياجهم عليه بذلك في الذين للاب حجج واهية في الفقه والا فأنت تعلم ان الام تأخذ السدس في كل حال ثم ان كانت مع الزوج والاخوة للام دون الجد كانوا أحق منها بالسدس الثاني وان كانت مع الزوج والجد دونهم كانت أحق بذلك السدس فهي أحق به من الجد والاخوة للام أحق به منها فكان يلزم على طرده هذا الاستدلال ان يكون الاخوة للام أحق به كثيرا من الجد مع ان الجد أحق به منهم لكن احتجوا بمثل ذلك هنا فتبينناهم وهذا في الاحتياج بين الجد والاخوة من الجانبين واما احتياج الشقائق على الذين للاب فاحتياج تام بقي أيضا في صورة ما اذا هلكت هالكه وخلفت زوجها واما أختا شقيقة وأختا لأب وأخوة لأم فظاهر ان الشقيقة هنارت بالتعصيب فالفرصة من ستة ثلاثة للزوج وواحد للام وبقي اثنان وهي ثلث فلما أراد الجد مقاسمتها في الثلث الباقي من المال ليأخذ مثل حظها الذي هو أحظى من سدس المال ومن ثلث الباقي أرادت معادته بالذي للاب رجاء ان تدفعه من المقاسمة الى سدس المال الذي هو أحظى له من ثلث الباقي فهل ان يحتج عليها بان يقول ان الاخوة للاب لا ميراث لهم في هذه المسئلة اذ لا يرث فيها الا من له مشاركة في الأم (٩٢) والذين للاب لا مشاركة لهم فيها ولو كانوا دونك أيتها الشقيقة لما كانت لهم معي مقاسمة بل ولا للشقائق لو كانوا فانهم انما يرثون هنالو وجدوا بالمشاركة في الأم خاصة وأنا حاجب لكل من يرث بأخوة الأم فكان ينبغي أن لا تعاده الشقيقة بالذين للاب اذا كان فيهم ذكر كما أشار له العقابي فراجع محررا (قوله الى توريت الخ) أي توريتها في النصف الباقي بعدم مقاسمة الجد بان تحاصص هي والشقيقة فيه بمقدار فرضهما كما قدمناه بالحجة التي قدمناها وان الجد أدخل الشغب على الجميع وكلنا ذات فرض فلا وجه لتخصيص النصف دوني وجعل الضرر على فقط لان غابت أنك شقيقة وشقائقك توفى حظك على ولا أنا زعل فيه ولا تمنعني من الارث رأسا وهو محل منازعتي وليس المراد توريتها سدس المال تركة الثلثين وارث الجد الباقي حتى تنتهي مقاسمته لان ذلك مذهب علي وابن مسعود

واحدة ولا يفضل عليها الا ما زاد على نصفها والضابط في ذلك ان الاشقاء اذا كان فيهم ذكر أو كانوا أكثر من واحد فلا يتصور الفضل أبدا وان كانت شقيقة واحدة فان كانت معها أخت لأب خاصة فكذلك وان كان معها أخ وأختان فصاعدا فقد يفضل لهم والى أحكام المعادة كلها أشرنا بقولنا والاخ الخ أي والاخ للاب بحسب على الجد مع الشقيق ثم يأخذ الشقيق ما لذلك الاخ يحصل من الميراث وقولنا فان يكن الخ إشارة الى الضابط المذكور ومعناه اذا كان مع الجد شقيقان أو شقيق فأكثر فلا يرث الاخ للاب شيئا من غير تفصيل وان تكن معه شقيقة واحدة فان كان معها أخت واحدة للاب فلا يرث شيئا أيضا لان للجد نصف المقاسمة ولها نصف بالمعادة وهو مساو لفرضها فلا فضل هذا معنى قولنا فان ثلث أي فان تبعها أخت لأب تلتحق الفضل عنها فن نسل التراث أي الميراث حظت أي منعت وان كان معها أخ لأب وأختان فما فوق فاحكم لهم بالباقي بعد نصف الشقيقة هذا معنى قولنا وان تلا البيت أي وان تبع الشقيقة في المعادة أخ لأب أو أختان لأب فما فوق ذلك فاحكم لهم بالباقي على نصفها ان بقي شيء وان لم يبق فلا شيء لهم وما ذكرناه من أن الأخت للاب محجوبة مع الشقيقة والجد هو مذهب زيد رضي الله عنه ومذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما ان الشقيقة النصف بالفرض وللأخت السدس تركة الثلثين وما يبق للجد وقد استشكل العقابي في مذهب الفرضيين ومال الى توريتها للاخت للاب في الصورة المذكورة محتججا بما حصله انه لا وجه لمنع الأخت للاب لانها ذات فرض كما ان الشقيقة ذات فرض فتزججهما عليها ترجيح بلا مرجح والشرع لم يعتبر وصف الشقيقة موجبا لحرمان التي للاب ما لم ينضم اليه تعدد الشقيقة وأما عند اتحادها فلم يعتبره الامر حجا لقدر الميراث اه وفيه نظر اذ قد يقال لان سلم انه

رضي الله تعالى عنهم واما ما نلنا لا يرى ذلك ولا هو مقصود الباحث كما قدمناه وكلام الشارح في تقرير راجحة هنالو يخلو من ترجيح اجمال لان تلك الحجة ليست نصافي اتاجها التعاصص في النصف الباقي كما هو نص العقابي بل تحتله وتحتل منع المقاسمة وأخذ كل فرضه والجد ما بقي فتأمل (قوله من حج القدر الخ) أي موفرا له لا مانعا لغيره (قوله لان سلم الخ) أي بل عرج وهي الشقيقة وأقول هذا عجيب فان السائل لم ينكر الشقيقة ولا كونها مرجحة كما هو نص سؤاله وانما منع كونها مانعة للارث فاذا ادعت أيها العجيب وجود مرجح ارجح من غيرها فليدعي بيانه (فان قلت) ان التي للاب لا يرث الا السدس تركة الثلثين وهما نصف فقط وهو وارث الشقيقة وفرضها لا يقاسطها فيه الأخت للاب فالمانع هنا متحقق (قلت) الشقيقة هنالو لا يرث بالفرض بل بالتعصيب (فان قلت) اذا كان الأمر كما ذكر لم يستبدادها بما يرثه على النصف في صورة المعادة بأخ أو عدله لانها اذا تعصبت بالغير كانت كأخ شقيق وهو مانع للذي للاب فبايهاهم يلاحظون فرضها والباقي ترد على الذين للاب (قلت) ذلك لا يمنع من ارثها بالتعصيب فلو حظت من جهة التعصيب فاستبدت بالنصف ومن جهة الفرض الواقع لو ورثت به فتعت من الزائد عليه وفيه رفق بالذين للاب وأيضا نزلتها منزلة الشقيق اذا تعصبت بالبنت حتى تمنع الغير أصلا وأما هنا فتعصبت

بالجد الذي هو في رتبة الذين للاب لان كلا تقرب بالاب فلذا لم تستبدعما تأخذه في المقاسمة في كل صورة * ويمكن الجواب عن أصل الاشكال بان يقال ان الأخت للاب مع الشقيقة انما ترث السدس تركة الثلثين لأنهما ترث السدس مطلقا وهما لم توجدا تركة كاملة فعدم ارثها ليس لاستبدادها بالضرر لاجل شقاقتها للاخت بل لاجل انعدام تركة الثلثين وفيه شيء اذ مقتضى هذا ان لا يرث عليها الزائد فيما اذا عادت باختين والحق ان الاشكال باق وان ضرر الجد يدخل عليها معاملة الاعلى بها بخصوصها كالعول ألا ترى من خلف زوجها واما أختا شقيقة وأخوة لأب فان الزوج والام يستغرقان نصف المال كما استغرقت الجد والنصف الباقي تخصه الشقيقة والتي للاب على قدر فرضيهما فلهذه ثلاثة أرباعه وللأخوة ربعه فدخل النقص بالعول على الجميع ولم تستبدع به التي للاب فتعزم حظها فشغب الجد كشغب العول * ويجب أيضا بان الشقيقة اذا تعصبت قامت مقام شقيق فتعصب ما يعصبه الشقيق ومقتضى هذا ان لا ترد الزائدة على فرضها في بعض الصور وقد يقال هي وان تنزلت مقام شقيق لا تقوى قوته فغايتها ان حظها الفرض لا تنقص عنه ولا يراجحها فيه الذي للاب ولا يتجاوز الى أكثر منه ولك ان تحمل جواب الشارح عليه فحمل المرح على كونها عاصبة تنزل منزلة شقيق (٩٣) وطلب فرضها ليس لانها ترث بالفرض حتى يتجه طلب التي للاب لفرضها أيضا بل لاجل تعصبتها وقبامها مقام الشقيق بحيث لا ينقص من حظها شيء إلا ترى ان الجد عاصب هنا وتراه يدور على حظه الفرضي حيث دار فليتأمل (قوله من عشرة) هذا لانكسار الثلاثة على الشقيقتين فضررت الخمسة في اثنين كان الخارج عشرة (قوله مقامه) أي النصف وهو اثنان ليكون لها نصف صحيح (قوله وقاسمته الخ) أي قاسمت الأخت الجد وهو كناية عن ارثها بالتعصيب بالجد اذا وجد لها علمت انها ترث بالتعصيب مطلقا سواء قاسمها الجد أو عدل الى فرضه من الثلث أو السدس ولذا قال صاحب المختصر ولا يفرض للأخت معه الا في الكبرية ونحوه عبارة الخوفي وهما مفيدان ان ارثها بالتعصيب مع الجد سواء قاسمها أم لا وأما عبارة الناظم فجملته في المراد لانها ليست نصافي ارثها بالتعصيب قاسمها أم لا ولان هذا

ترجح بلا مرجح * مثال ما لا يفضل فيه لوجود ذكر شقيق جدد وشقيق وأخ لأب للجد ثلث وللشقيق ثلث وللأخت للاب ثلث يأخذها الشقيق أيضا وكذلك جد وشقيق وأخت لأب للجد خمسان وللشقيق ثلاثة أخماس * ومثال عدم الفضل لتعدد الشقيقات جدد وشقيقتان وأخ لأب للجد ثلث وللأختين ثلثان ولا شيء للأخت للاب لانها قد استكتبتا فرضهما من غير زيادة ومن ذلك جدد وشقيقتان وأخت لأب للجد خمسان وللشقيقتين ثلاثة أخماس فتصح من عشرة * ومثال ما يفضل فيه جدد وشقيقة وأخ وأخت لأب للجد ثلث وللأخت نصف فهي من ستة يبق واحد على ثلاثة فتصح من ثمانية عشر ولو ترك جدد وشقيقة وأخت لأب للجد خمسان وللأخت نصف وهو مفقود من خمسة فتضرب في مقامه بعشرة للأخت خمسة وللجد أربعة ويبقى واحد للأخت من الاب وقس على ذلك والله الموفق للصواب ص

- (وقاسمته الأخت في البقية * الا التي تدعى بالا كدريه)
- (زوج وجد أم أخت لأب * فالنصف للزوج وجد قدحي)
- (بالسدس والثلث للام كلا * ثم أعل للأخت نصف المسلا)
- (واجمع سهام الجد والأخت معا * وأعطه ثلثين مما اجتمعا)

ش ذكرنا في هذه الآيات مسألة شاذة خارجة عن القاعدة وذلك ان القاعدة انه لا يفرض للاخوات مع الجد شيء عند زيد لانه يعصبن كما أنه أخ لهن الا في مسألة واحدة تسمى الا كدريه فيفرض للأخت فيها النصف ثم تجمع سهامها الى سهام الجد ويقسمان الجميع للذكر مثل حظ الأنثيين وسهيت أ كدريه قليل لأن عبد الملك بن مروان ألقاها على رجل اسمه أ كدر وكان يحسن القرائن فأخطأ فيها فنسبت اليه وقيل لان مذهب زيد بن ثابت تكدر فيها بالخروج عن القياس لكن شهدت له النبوة بالتقدم في القرائن فتبعناه وهذا

الحكم للأخت مطلقا اتحدت أم لا شقيقة أم لا ولا انها في الا كدريه ترث بالفرض اذ يقسمانها لا تقاسم فيها وأما كونها ترث بالفرض حينئذ أم لا فلا يفيد كلامه الا باعتبار ما بعده ثم المراد انها لا تقاسم في الا كدريه ابتداء بل يأخذ الجد فرضه وهي تأخذ فرضها فلا ينافي انهما يقتسمان بعدما تحصل لهما فالمراد انها ترث بالتعصيب به وتقاسمه ابتداء ان شاء الا في الا كدريه فيفرض لها وله ويقسمان انتهاء كذا ينبغي (قوله بالسدس) عدى جي بالحرف على تضمينه خص كما أرشد له تقرير الشارح (قوله أعل للأخت) أي أعيل لها بنصف الخ خذف الجار في الاول وبناء الفعل له توسعا وفي الثاني ونصب على التوسع ٣ ولو قال ثم أعل للأخت نصف لكان أنسب بقوله واجمع وسلم من حذف الجار والاسناد اليه توسعا فتدبر (قوله الا في مسألة الخ) تقدم نقض العقابي هذا وجوابه عنه فارجع له (قوله تكدر الخ) وذلك ان قياسه من أن الاخوات معصبات بالجد فلا يرثن الا ما بقي عن فرضه وفرض من معه وفرضه للأخت هنا مخالف لمقتضى قياسه فكفى عن المخالفة بالتكدر وفيه سوء أدب لانه مجتهد رضي الله تعالى عنه وقد يظهر له في وقت ما لا يظهر له في غيره ألا ترى ان عمر رضي الله عنه قضى في الجد سبعين قضية وقال لا أدري هل أنا في شيء منها على الحق وما ذلك الا بحسب اجتهاده في كل قضية

ومأبراه وكذلك قضاء وفي المشتركة في عام بكذا وفي آخر بكذا وسئل عن ذلك فقال تلك على ما قضينا وهذا على ما تقضي أو قضينا فكلهم عدول رضي الله تعالى عنهم مصيبون وكل مجتهد مصيب واختلاف حكم المجتهد في آيات لا يكون بحيث يقال فيه هاته المقالة هذا في غير الصحابة فبالكهم فبالكهم عن شهادته النبوة بالتقدم في فن الفرائض وحيث قد لا يلتزم إذا كان وجه التسمية ما ذكر ترك هذا الاسم والعدول عنه إلى الغراء (قوله أغار الخ) أي ضم سهامها إلى سهامها وقاسمها محتجاً بما عليه بانه يعصبها بقاسمها (قوله فيما ضربت الخ) هو ثلاثة (قوله لكان محجوباً) لانه لا فضل له حتى يأخذه (قوله تصح الخ) فهي من اثني عشر على كل حال قاسم أم لا لان الستة تضرب في اثنين وفق الاربعه عدد الجدد والاثنين في المقاسمة أو في الاثنين عدد الاثنين لا تكسار الواحد عليهما هذا ولو لم يكن في المسئلة زوج كانت الخرقاء السابقة ولو لم يكن فيها (٩٤) أم فلزوج النصف والباقي بين الجد والاخت ثلاثة اثنان لان المقاسمة أحظى له ولو لم يكن فيها جد كانت المباهلة ولو لم يكن

القول فيه خشونة وسوء أدب مع منصب الصحابة تعود بالله من زلة العالم وتسمى الغراء قيل لا شتارها وخروجها عن القاعدة كغرة الفرس وقيل لان الجد أغار فيها على الاخت وقيل من الغرور لان الاخت غرت فيها بفرضها ثم شورك في * وصورة المسئلة زوج وجد وأم وأخت فأصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السدس واحد وكان الجاري على القاعدة ان لشيء للاخت اذ لم يفضل لها شيء لكن فرضوا لها نصفها ثلاثة فعالت إلى تسعة ثم ضمت سهام الاخت إلى سهام الجد صارت أربعة منسكسة على ثلاثة مبيانة لها فتضرب الثلاثة في التسعة بسبعة وعشرين ومن له شيء في الفريضة أخذه مضروباً فيما ضربت فيه فتضرب أربعة الجد والاخت في ثلاثة باثني عشر للجد ثمانية وللأخت أربعة وللزوج تسعة وللأم ستة ولو كان في موضع الاخت من هذه المسئلة أخ ذكر لكان محجوباً ولو كانتا اثنتين لكانت الفضلة ثلثاً وهو اثنان من ستة على أربعة توافقها بالنصف فتصح من اثني عشر وان أعطيت السدس للجد ابتداء المساواة المقاسمة لكانت الفضلة سدساً وهو واحد من ستة على الاثنين فتضرب اثنين في ستة تصح من اثني عشر والله أعلم وقولنا وقاسمته الخ أي وقاسمت الاخت الجد أبدأ لانها كأخته فلا يفرض لها مع وجوده شيء إلا في المسئلة التي تدعى بالا كدريه أي تسمى بهذا الاسم وقولنا زوج وجد الخ خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي أو صورتهما زوج وجد الخ وقولنا أي أعطى السدس وخص به وقولنا ثم أعل أي لما كملت الفريضة ولم يبق منها شيء فزيد للاخت في عدد المسئلة مثل نصفها وهي ستة نصفها ثلاثة فتبلغ تسعة واجمع سهام الجد إلى سهام الاخت وأعطه ثلثين من المجموع واعمل على ما تقدم هذا تفسير الأبيات وقولنا المسئلة تاريخ غير جار على فصيح كلام العرب ففيه خروج عن القياس لانه غير صالح للنداء لا قترانه بال ومن الفرضيين من جعل الا كدريه من باب المعايمة فيقول أخبرني عن أربعة من الورثة أخذ أحدهم ثلث المال وانصرف وأخذ الثاني ثلث الباقي وانصرف وأخذ الثالث ثلث الباقي وانصرف وأخذ الرابع ما بقي * ويقال فيها أيضاً أخبروني عن فريضة آخرت قسعتها لجل فان وضع أثني ورثت وان وضع ذكر لم يرث وقد أنشد الشيخ ابن عرفة في ذلك أياناً وهي قوله ولا يئس المفضل من فضله على * مزيد عليه فضله بالضرورة

يكن فيها جد كانت المباهلة ولو لم يكن أخت كانت إحدى الغراوين السابقتين اذا كان بدل الجد أب ولو كان موضع الأخت أخ لأب أو شقيق ومعه أخوة لام اثنان فأكثر لم يكن للاخت شيء لان الجد يقول لو كنت دوني لم ترث شيئاً لان الثلث الباقي يأخذه أولاد الأم وأنا أحجب كل وارث من جهة الأم فيأخذ الجد الثلث كاملاً وتسمى المالكية ولم يخالف مالك زيداً إلا في هذه كإقيل على ما فيه لانه مخالفه في غيرها أيضاً ولو كان عوض الأخت أخ شقيق وأخوة لام كانت شبه المالكية فالأ كدريه كما ترى يتفرع عنها مسائل خمس شاذة المالكية وشبهها وخرقاء والمباهلة وإحدى الغراوين كإقص على ذلك الخرشى وغيره (قوله وخص الخ) إشارة للتضمن الذي قررناه (قوله فزيد للاخت الخ) أشار به إلى أن أعيل فعل ماض مبني للثائب لا فعمل أمر وان الاخت نصب على نزع الخافض ونصف نائب فاعل وهو خلاف ما قررنا أولاً وكل صحيح وما قررناه أوجه وأدق من جهة المعنى (قوله ثلث المال) هو للجد (قوله الثاني) هو الأم أخذت

سنة من ثمانية عشر لأن لها اثنين في أصل المسئلة بعوضها مضروبة في ثلاثة (قوله الثالث) قرب هي الشقيقة أخذت أربعة من اثني عشر (قوله باقي الباقي) وفي محل حذف الباقي وهو أنسب وأبلغ في المعايمة (قوله الرابع) هو الجد أخذ الثمانية فأجب بانها الا كدريه (قوله لجل) أي حل أم لها لك من أبيه أو أمه أبيه ليكون شقيقاً لأب (قوله ورثت) أي لانه يفرض لها ويعال لها (قوله لم يرث) لانه يرث بالتعصيب ولا فاضل حتى يرثه (قوله أنشد الخ) أي في مقام تسليمة المفضل وتبشير به سيرفعه الله ويفضله على من علا عليه مستشهداً على ذلك بمسئلة الا كدريه فان الاثني مفضولة والذكر فاضل وهنا فضلت الاثني على الذكر فورثت وأعيل لها وحرم الذكر رأساً ويمكن أن يكون الشيخ ساق هذا في بيان أحوال الزمان وانه يرفع فيه الجاهل على العالم وانه لا يئس حطيط المرتبة من علوه على الشريف لان الزمان بعكس الأمور (قوله فضله) نائب فاعل مزيد

(قوله عكسه) أي تفضيل المفضل على الفاضل (قوله منها) أي الا كدريه (قوله وزادت الخ) أي فازت بكثير حتى أعطت منه لجدها الذي هو أصلها ولم يفر قبل الإقبال وفيه إشارة إلى فساد الزمان وفوز الفروع بالمراتب دون أصولهم مع حصول التقدم لهم (قوله تنبيه الخ) هذا رد لما يتوهم من ظاهر النظم من أن التعصيب اذا قاسمهم دون ما إذا لم يقاسمهم كإبنا عليه (قوله لا تزيد عليه) لانها انما ترث مع الجد بالتعصيب والعاصب ليس له الا ما فضل قل أو أكثر والأخ للاب محروم هنا لان الشقيقة اذا كانت عاصبة تحجب ما يحجبها الشقيق كما تقدم لكنها لا تبلغ مبلغه ولهذا اذا أخذت أكثر من فرضها في بعض الصور ردت الباقي على الذين للاب فتدبر (قوله أب يكون) هو مبتدأ وسوغ الابتداء به قبل قصداً لجنس نحو تمر خير من جرادة ولا حاجة إليه بل التنويع هنا لان القصد تنويع الأب إلى وارث بالتعصيب تارة وبالفرض أخرى وبهما معاً على ان الجنس لا يفيد ان كل أب هذا حكمه فتأمل (قوله (٩٥) سدساً) أي فقط بالفرض ولا يرث

بالتعصيب خلافة بقريضة المقابلة لما بعده ولذا وجب حل الأب بعد على الذكر لان الاثني يرث معها بالتعصيب لما فضل (قوله بالجهتين) أي ولم يجعل من أول وهلة عاصياً يعطى الفضلة الشاملة لما يرثه فرضاً وتعصياً (قوله كقائه الخ) وهي مخافة استغراق المال سهام أهل الفروض فيؤدي إلى منعه أو إعطائه أقل من سدسه أو إعادة عمل الفريضة (قوله ولو جعل الخ) هذا ما عليه عليه (قوله إلى حرمانه) أي وأنقص حظه كما في صورة أخرى (قوله من له الخ) ثم بعده يكون مشكلاً وغير مشكلاً والمشكل تارة يدوم اشكاله وتارة لا يدوم بأن يتميز بعلامات (قوله ماتكم الخ) فيه انه حكى عن مالك كافي العقبات انه قال انه ذكر زاده الله فرجا فتغلب فيه جانب الذكورية قال أعني مالكا فقد غلب فيه جانب الذكورية مع الانفصال فكيف هنا وهو متصل قال وتعليه مع الانفصال يكون في الخطاب فلو كان رجل واحد

قرب مقام أتبع الأمر عكسه * كحل باثني جاء في الا كدريه لها رثتها من زادت لجدها * ولذا كراحرمان دون زيادة ولو كان في موضع الزوج من الا كدريه زوجة لصحت من ستة وثلاثين وليست حينئذ بأ كدريه بل ترجع الأخت لأصلها من تعصيب الجد ايها ابتداء * تنبيه * لا يشترط في تعصيب الجد للاخوات ان يقاسمهن بل يعصبن حتى لو كان الأ فضل له الفرض فلو تركت زوجاً وأماً وجداً وشقيقة وأخاً لأب لصحت من ستة لان الأ فضل للجد سدس المال ويبقى للاخت سدس المال لا تزيد عليه ص

(أب يكون عاصباً اذا انفرد * وافرض له سدساً اذا كان الولد)

(ومع ذوى السهام بالوجهين * الفرض والتعصيب دون مين)

ش ذكرنا في هذين البيتين أحوال الأب تيمماً للقائمة وأحواله اراث المال كله في الانفراد والسدس مع ذكور الأولاد والجهتان مع ذوى الفروض من بنات وغيرهن والمراد بالفرض المذكور في حالة ارثه بالجهتين السدس كما مر في الجد وأل في لفظ الفرض هنا للعهد والمعهود السدس المذكور في قولنا وافرض له سدساً وقائمة الحكم بالجهتين مع ذوى الفروض كقائه في الجد وقد نبهنا عليه ولوجعل مقصوراً على التعصيب معهن لا فاضل إلى حرمانه في بعض الصور كزوج وبناتين وأم وأب * فان قلت * من أين يعلم ان مرادك بالولد الذكرك فقط أليس مفهوم الولد شامل للذكور والإثني * قلت * من قولنا ومع ذوى السهام اذ البنات من جلتهم والله الموفق

* فصل في الخثى *

هذا الفصل ذكرنا فيه حكم ميراث الخثى والمراد بالخثى من له أحليل ذكر وفرج أثني ولم يرو عن مالك فيه شيء وعن ابن القاسم ماتكم فيه مالك قط ولا سئل عنه ومنع القاضي اسمعيل وجوده مستدلاً بقوله تعالى وانه خلق الزوجين الذكرا والإثني وتوقف في وجوده كثير من العلماء

وألصق امرأه لخطوب الجميع خطاب الذكرك تغليبا للذكورية على الأنثى انتهى كلام الامام حسان الله العقباني فقد تكلم الامام عليه وحكم عليه بانه ذكرك غايته انه زيد له فرج فورثه ميراث الذكور وهو أحد الأقوال الخمسة في ميراث الخثى ومع هذا فكيف يقال ان مالكم تكلم بتكلم عليه بشيء قط ولعل ابن القاسم قال هذه المقالة قبل تكلمه على حكمه أو لم تثبت عنده هذه الحكاية لكن المثبت مقدم على الثاني فتدبر (قوله مستدلاً الخ) أي فلو كان نوع ثالث لذكره بنات على لان الاية سبقت للامتنان ولقائل أن يقول كافي العقبات ان الاية سبقت للرد على الراعي ان الله تعالى عما يقولون علواً كبيراً اتخذ ولداً فقبل لهم هو خلق النوعين فكيف يكون له ولد وهو الخالق لهم ولم يحج في الرد عنهم إلى سوى النوعين لانهم ان له ولداً ذكر أو لزمهم ان له بنات ولم يزعم أحد ان له ولداً خثى فلم يصح في الرد عليهم لذكر الخثى * أقول قد يحتاج إلى ذكره حسماً لمادة الشبهة ونقياً للولاية على وجهه أبلغ حتى لا يبقى للنفس طماعية في نسبة مطلق الولاية لله تعالى وحيث فساق الآية لا يمنع من ذكر الخلق الثالث لو كان لانه أبلغ في المقصود من تنزيه الله تعالى عن الولد فعدم ذكره مع اقتضاء الحال ذكره لو كان دليل على عدم كونه خلقاً ثالثاً وهذا وقد قال الله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يدرع أحد انفصال المولى عن الغير تعالى وجل لكن

لان كلا يدعي لنفسه وأما مذهب الامام في التداعي فانه يقسمه من حساب عول الفرائض فالخثي يدعي نصف المال والذكر يدعي الثلثين وليس للمال واحد ونصف وثلثان والمقام ستة لمدي النصف نصفها ثلاثة ولدي الثلثين ثلثاها بأربعة جميع سبعة فعلى سبعة يقسم المال كزوج وشقيقتين فقد عالت الستة بسدسها وهذا القول يرجع اليه قول ابن حبيب الا في بعيدة كما ترى * واعلم ان ابن خروف قال ما معناه ان عمل المتقدمين يريد العمل المشهور فيه غيب على الخثي ربع سهم لان الذكر اذا وجب له سبعة ينبغي أن يحجب للخثي خمسة وربع لان له نصف السبعة ثلاثة ونصف والنصف اثنان غير ربع وذلك خمسة وربع وهي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث اثنى وهي ثلاثة ارباع ما بيد الذكر فصار الغيب في ربع سهم قال وحقيقة الغيب في سبع لان الذكر ستة وستة اسباع وللخثي خمسة وسبع لان له ثلاثة ارباع ما للذكر فكان للذكر اربعة وله ثلاثة فاذا قسمت الاثنى عشر على مجموعها كان للذكر ستة وستة اسباع وللخثي خمسة وسبع انتهى وهذا البحث منه يقتضي ان يسلك هذا العمل مسلك العمل على مذهب ابن حبيب الا في وهو يرجع الى السلوك بها مسلك الفرائض وعلى التداعي على مذهب الامام وقول والله أعلم ان بحث ابن خروف انما يتجه لو كان المراد نصف ذكورة غيره وأتوته حتى يضرب بثلاثة ارباع ما للذكر وليس ذلك مراداً هو مذهب ابن حبيب الا في واللام يظهر فرق بين مال ابن حبيب وابن القاسم وبين التداعي على مذهب ابن القاسم ومذهب الامام مع أن بينهما فرقا جليلا بل المراد نصف ذكورة نفسه ونصف أتوته ولا شأن باللازم من ذلك هو خمسة من اثنى عشر لا خمسة وسبع وهذا تعلم الفرق بين الحل على ذكورة نفسه وأتوته وبين ذكورة من هو في درجته ومن جنسه وأتوته وان كنا نحن أولاد ذهابنا على عدم الفرق الا من حيث أوصية التمييز والحق أحق أن ينفع فتأمل ذلك بلطف وانصاف (قوله يضرب) أي يحاصص (قوله يدعي) ان قلت كل واحد منهما يدعي الأمر واحد اذ معنى الأثر الذي هو نسبة تقتضي تعدد مدعي كل واختلاف كثرة وقلة قلت هذا ان قرأته بكسر العين مبنيا للعلوم ولك (٩٨) أن قرأه مبنيا للجهول أي أكثر ما يحتمل ان يدعي من أحدهما وان لم يقع منهما الا ذلك الأكثر أو ان المراد أكثر ما يدعي بالفعل من مجموعهما فالخثي يدعي لنفسه النصف وينكره السوي فيدعي له الثلث فالنصف أكثر والسوي يدعي لنفسه الثلثين والخثي يناكره فيه ويدعي له النصف فالنصف والثلثان أكثر ما يدعي من كليهما فتأمل (قوله على طريق عول الخ) قديناه وبيننا

علمت به أفاد المطلوب * الثاني لابن حبيب ان كل وراث يضرب بأكثر ما يدعي فيقسمون على طريق عول الفرائض وهذا القول رده ابن رشداني قول مالك في التداعي على عول الفرائض * الثالث لابن حبيب أيضا انه يضرب في المال بثلاثة ارباع ذكورة فلو ترك ولدا وخثي فعلى المشهور للخثي ربع وهو نصف ذكورة وسدس وهو نصف أثنى وما بقي للذكر فتصح من اثنى عشر للذكر سبعة وللخثي خمسة وعلى طريق عول الفرائض يضرب للذكر بثلثين لانه أكثر ما يدعي ويضرب للخثي بنصف لانه أكثر ما يدعي فتصح من سبعة للذكر اربعة وللخثي ثلاثة وعلى الثالث يضرب للخثي بثلاثة ارباع النصف والله تعالى أعلم واعلم ان الخثاني

عملت به أفاد المطلوب * الثاني لابن حبيب ان كل وراث يضرب بأكثر ما يدعي فيقسمون على طريق عول الفرائض وهذا القول رده ابن رشداني قول مالك في التداعي على عول الفرائض * الثالث لابن حبيب أيضا انه يضرب في المال بثلاثة ارباع ذكورة فلو ترك ولدا وخثي فعلى المشهور للخثي ربع وهو نصف ذكورة وسدس وهو نصف أثنى وما بقي للذكر فتصح من اثنى عشر للذكر سبعة وللخثي خمسة وعلى طريق عول الفرائض يضرب للذكر بثلثين لانه أكثر ما يدعي ويضرب للخثي بنصف لانه أكثر ما يدعي فتصح من سبعة للذكر اربعة وللخثي ثلاثة وعلى الثالث يضرب للخثي بثلاثة ارباع النصف والله تعالى أعلم واعلم ان الخثاني

مذهب الامام في التداعي (قوله وما بقي للذكر) هذا كالصريح في ان السوي مع الخثي يرث بالتعصيب وأما الخثي فالظاهر ان ارثها اذا بالفرض لان تعصيبها ان كان بالسوي فهي ليست أثنى محققة وان كان بنفسها فليست ذكراً محققاً (قوله للذكر اربعة ارباع الخ) فاذا فرضنا التركة اثنى عشر كان للذكر ستة وستة اسباع وللخثي خمسة وسبع فالنفاوت بين هذا القول والمشهور بسبع كما ترى (قوله بثلاثة ارباع النصف) يحتمل نصفه ويحتمل نصف السوي لو كان ذكراً محققاً والعمل والنتيجة واحدة وهذا النصف لانه يدعي الذكورية وعلى مقتضاها يكون له نصف المال ولو كان معه ولدان كان له ثلث فيضرب بثلاثة ارباع الثلث أولاد لكان له ربع على دعواه يضرب بثلاثة ارباع الربع أو ثلث اخوات لضرب بثلاثة ارباع خسين أو أخت لضرب بثلاثة ارباع الثلثين فالثلاثة ارباع المضروب لا تختلف ولكن تختلف ما تصاف اليه من نصف أو ربع أو ثلث أو غير ذلك على حسب دعواه لو كان ذكراً محققاً واذا ضرب بثلاثة ارباع النصف في المثال ضرب الاخر بالباقي من الواحد وهو نصف وربع النصف لانه يرث الباقي بالتعصيب هنالكا بالفرض وهي من الواحد خمسة أثمان كما أن ثلاثة ارباع النصف من الواحد ثلاثة اثمان فالخاصة من ثمانية فلو كانت التركة اثنى عشر لكان للسوي سبعة ونصف وللخثي اربعة ونصف وبهذا التقرير تعلم اختلاف مقدار مال السوي والخثي على المذاهب الثلاثة فيما اذا صاحب الخثي سوى غيره وان اتحدت في انفراجه وانه على القول الاخير السوي أسعد حالاً والخثي أسوأ حالاً وعكسه في القول المشهور والقول الوسط الأهم فيه وسط كما ترى ثم لا يقال على القول الاخير ان السوي يضرب بنصف والخثي بثلاثة ارباع النصف لتكون الخاصة من سبعة لان للخثي حينئذ ثلاثة اسباع المال والقصد انه يأخذ ثلاثة ارباع النصف وهي أقل من ثلاثة اسباع ولا أن ما يقابل ربع النصف الباقي يحاصص فيه السوي بنصف والخثي بثلاثة ارباع النصف لانه لا بد وان يفضل بقية في كل قسمة وتنفق بحيث يعظم مقامها ولا تنقطع فان كل جزء تفرضه لا تفي مقاسمته بمحاصة بسبعة أثمان اذا لا بد وان يفضل جزء من ثمانية أجزاء الواحد وهذا الجزء يقال فيه ما قيل في الواحد وهكذا يتسلسل والتسلسل هنا يؤدي الى عدم التوصل للقدر الا بمحاولة الجبر والمقابلة كادفع مثل ذلك العقبات في نظير هذه المسئلة في باب التدبير

وأيضاً السوي يرث بالتعصيب فلا جرم يرث الباقي دون محاصة للخثي لانه توصل بجميع نصيبه ومنه تعلم دفع ما يقال ان الباقي يقسم بينهما على التداعي وذلك ان التداعي انما يكون لو لم توصل الخثي لحقه وهما توصل وأيضاً التداعي اذا كان على مذهب ابن القاسم فهو القول المشهور وان كان على قول الامام فهو قول ابن حبيب الأول وان كان على مذهب غيره فما قيل في كتبكم فيه فليتأمل وحاصل الأقوال ان الأول يضرب بنصف ذكورة وأتوته والثاني يضرب للخثي بثلاثة ارباع ذكورة ولكن الذي كره يضرب معه بالذكورة كاملة والثالث يضرب بثلاثة ارباع ذكورة كالتالي لكن الاخر لا يضرب بالذكورة بل يأخذ الباقي وهو الخارج بمحاصة بالذكورة وربعها وان شاء حاصص بخمسة ارباع معه كذا ينبغي فتتفق الأقوال في المأخوذ اذا كان خثي واحد لا غير ويختلف الحظ ان تعدد أو صاحبه سوى فتأمل * وبقي قول رابع في مسألة الخثي ذكراً العقبات عن مالك وهو انه يرث بالذكورة المحققة حيث قال مالك على ما حكى عنه انه ذكر زاده الله فراجا الذي قدمناه ووجهه وخامس وهو الفرق بين مسائل العول وغيرها في غير مسائل العول كالمشهور وفي مسائل العول بنظر لم التقادير التي تحتملها المسئلة وكما تقادير العول منها فاذا عرفت نسبة عدة تقادير العول من عدة جميع التقادير أخذ من العول بقدر تلك النسبة فجعل هو عول المسئلة ومثاله في جزء وتزيل القول عليه وتوجيه القول يستدعي جلبيه طولاً فراجع العقبات وسادس وهو ان الخثي لا يرث كاحكام الغزالي وهذا القول نشأ من جهة ان الشريعة لم تأت بالاميراث الذكوري والاناث وان الخثي خلق ثالث ليس واحداً من الصنفين فلا ميراث له وما حكاه الغزالي نقل ابن خرم ان الاجماع على خلافه وانه ليس خلقاً ثالثاً وتقدم الاستدلال على ذلك وما فيه من المقال وسابع وهو ان الورثة كلهم يقسمون المال على أقل ما يجب لكل واحد ولو كان اثنان أحدهما خثي لا قسم المال على خمسة لان أقل واجبي الابن ثلاثة من ستة وأقل واجبي اثنى اثنان من ستة فلو كانت التركة اثنى عشر لكان للخثي خمسة والاخماس والسوي سبعة وخمس ويلزم هذا القول انه لو كان خثي فقط فله نصف (٩٩) المال لانه أقل واجبيه ولا شيء للعاصب لان أقل واجبيه الحرمان فينصف المال لا مستحق له وهو مشكل لكن شرط هذا القائل ان لا يسقط أحد من الورثة فلو كان ابن خثي وأخت شقيقة لم يجز هذا القول لما يؤدي اليه من سقوط الأخت فلا يرد ما تقدم لكن اذا لم يجز ما ذكر فيرجع لواحد من الاقوال الخمسة السابقة فتأمل مذهب الشافعي ان كل وارث من خثي وغيره يعطى أقل مستحقه ويوقف الزائد خثي يتبين أمر الخثي وعليه فلو كان خثي وسوي أخذ الأول فرض أثنى والثاني فرض ذكراً فتصح القرية من أربعة لأجل السهم الموقوف وهو ربع المال فلذلك نصف التركة وللخثي ربعها ويوقف الربع فان بان أثنى اقسماه على محاصصتهما اثنان وواحد أو ذكراً أخذ الخثي وان أشكل أمره فانظر هل يستأنف القسمة ويضرب الخثي بثلاثة ارباع الذكورة والسوي بالذكورة وينعبر بذلك

اذا انفردوا لا يستوفون المال ولو كانوا اكثر لان العصبية ينزعونهم في الزائد على قدر الاناث وهو الثلث فكل خثي يدعيه لنفسه والعصبية يدعونهم لانفسهم بدعوى واحدة والله تعالى أعلم * تنبيه * قد تقدم ان أسباب الميراث ثلاثة نكاح وولاء ونسب ولا يتصور منها في الخثي الا بعض

نحو العول في الفرائض ويأخذ كل منهما من الموقوف قدر الباقي له من خارج هذه القسمة فالخثي يأخذ من الباقي ثلثيه وسبع ثلثه والسوي الباقي وهي ستة اسباع وهذا ما لا ينحسب في حبيب في أحد قوله أو يسلك فيه مسلك ابن القاسم في التداعي أو ما لا ينحسب في حبيب في القول الاخر غاية الفرق بين المذهبين توقيف جميع المال حتى يتبين أمره أو يجعل بقسمته على أقل الميراثين ويوقف الباقي ومذهب أبي حنيفة اعطاء الخثي أقل ما يجب له وغير الخثي أكثر ما يجب له في صورة خثي وابن سوي يقسم المال اثلاثاً كالأول كان بنت وابن سوي وكانه رأى ان الخثي وقع الشك في سبب ارثه للزائد وفي شرطه والغير رأى انه وقع الشك في المانع من ارثه أي والشك في المانع لا يؤثر بخلاف الشك في الشرط كما تقدم فاحفظ ذلك (قوله بدعوى واحدة) فلو كان خثيان أخذ الثلثين اللذين لا نزاع فيهما والثلث الباقي يدعيانه هما والعاصب بدعوى واحدة فيقسم بينهما نصفين وأحد النصفين يقتسمانه نصفين فلو كانت القرية اثنى عشر لاخذاً أولاً ثمانية ثم اثنان اقسماه نصفين فلكل خمسة وللعاصب اثنان وهذا على مذهب ابن القاسم في التداعي بين وعلى مذهب ابن مالك فيه وهو مذهب ابن حبيب يضرب كل بأكثر ما يدعي فكل خثي بنصف والعاصب بثلث ومقامهما من ستة فكل خثي يضرب بثلاثة والعاصب باثنان فلو كانت التركة اثنى عشر لكان لكل خثي أربعة ونصف وللعاصب ثلاثة فليصير ذلك (قوله البعض الخ) فيه تأمل لان المراد يكون ما ذكر أسباب الميراث ليس في جميع صورها الا ترى ان الحال والعمة والجدة والام ولد البنت ونحو ذلك لا يرث مع تحقق سبب الارث فيه وكذلك بنت العتيق لا يرث بالولاء مع كونها بنت المولى وحينئذ فلا فرق بين الخثي وغيره في تلك الاسباب وكونها مورثة في الجميع في بعض الصور دون بعض فلا وجه لتخصيص الخثي بهذا الحكم من الاستثناء من بعض الاسباب دون غير الخثي بل يتصور رفيه الارث بالولاء بالانجرار كولاية النعمة وبالنسب فانه يكون عم وابن عم وزوجاً وزوجة كإبناً في وجده واحدة وغير ذلك بناء على جواز نكاحه بل وقع كما قدمنا في تصويره في جميع أسباب الميراث كغيره

لأن النسبة لا تنتقل راجع العقباتي أول شرحه للحقوق عند تكلمه على الارث بالولاء فانه أجاد فيه وأفاد (قوله ارث الولاء) ليس المراد
الاعم من الارث به لان ذلك لا يختص بالعاصب ولقوله بعد وليس الخ لان الارث بالولاء يكون للذات ثم المراد بعاصب هنا العاصب
بالنفس بقريته قوله وليس الخ فهو من قوائد كره بعد قوله لعاصب الخ (قوله فيه) أي ارث الولاء أي الارث له لانه وحينئذ فقوله الا
بعث الخ استثناء منقطع لأن ذلك (١٠٢) في الارث بالولاء لا ارث الولاء للفرق بين بينهما والاستخدام في ضمير فيه ليشمل

الارث بالولاء ليكون الاستثناء متصلا
غير بعيد ولا تفوت التكتة السابقة
لذ كره بعد قوله لعاصب الخ فليتمل
(قوله في عدم سيده) لان السيد الاسفل
كعصبته يحجب السيد الأعلى وعصبته
(قوله بالجر) متعلق ولأ (قوله كان)
أي المعتق (قوله المثلة) بقطع الاطراف
أو ذ كرا وفق عين ونحو ذلك (قوله
والاستكمال) كان يعتق بعضه فيكمل
عليه الباقي بالحكم (قوله والاستيلاء)
كما إذا أولدت أمه فانه تعتق عبيد
بالموت ويكون ولاؤها لعصبته (قوله
كالكتابة) هي أن يبيعه نفسه بشئ
يؤديه له مجبما (قوله والقطاعة) هي
ان يقطع على شئ مما كاتبه به يعطيه
له حالا وينجز عتقه (قوله والمواجزة)
أي يواجره أو يجاعله على عمل يعمله
لنفسه ويخرج حرا (قوله ومعتق
الزكاة) كان يشتري من مال الزكاة
عبدا ويعتقه (قوله ان ينويه الخ)
الاولى ان لا ينويه عن غيره فانه اذا
أعتقه دون نية له أو لغيره فان العتق
صحح وولاؤه حرره (قوله ملكه)
فانه اذا كان ملكا للغير فالتق اما
بأذن ذلك الغير أولا فان كان بأذنه كان
الولاء للمالك لا للمعتق وان كان بغير
أذنه فلا عتق (قوله كامل الحرية) فلو
أعتق عبدا فاما بأذن سيده الأعلى أو
دون اذن وفيه تفصيل كبير راجع

(لعاصب ارث الولاء يحصل * وليس فيه للذات مدخل (الاعتق أو بجر)

ش يعني ان ميراث الولاء انما هو للعصبة الذكور فلا يرث منه البنات ولا الاخوات ولا
الازواج ولا غيرهم من أهل الفروض ذكورا كانوا أو إناثا ولا يرث الاثنى ولا أبدا لا بالعتق
أو بالجر فأما العتق فهي ان تبشر العتق بنفسها فتعتق رقبة فيرث تلك الرقبة لها وأما بالجر
فيكون بشيئين أحدهما أن يعتق المعتق عبدا آخر فولا ذلك العبد السيد سيده بالجر في عدم
سيده الثاني ان يلد المعتق أولادا وان نزلوا فولا وهم لمعتق أبيهم بالجر ذكرا كان أو أنثى هذا
معنى قولنا لعاصب الخ أي يحكم بآرث الولاء للعاصب لا لغيره وتقديم الممول يفيد الحصر وليس
فيه للذات مدخل أي ولا مدخل في الولاء للذات الا بباشرتهن العتق أو بجر من أعتقهن اليهن
بعث عبدا آخر أو بولادة وسيأتي تفصيل ما أجلتنا في ضابط مفيد نختتم به الباب ان شاء الله
تعالى وعلم ان العتق الموجب للولاء للمعتق لا فرق فيه بين ان يكون بغير عوض كالتطوع والنذر
والحنث والكفارة وعتق القرابة وعتق المثلة والاستكمال والاستيلاء وبغوض كالكتابة
والقطاعة والمواجزة والجعالة ولا يعتق بالقرابة الابنون وبنوهم وان سفلوا بصلب أو بطن
والآباء والأمهات وان علوا واخوة دون بنينهم * والحاصل ان جميع أنواع العتق توجب
الولاء للمعتق الا السائبة ومعتق الزكاة ومعنى السائبة ان يعتقه عن المسلمين لا عن نفسه *
وذكروا الاستحقاق للولاء أربعة شروط وهي ان ينويه عن نفسه وأن يكون ملكه وان يكون
المعتق كامل الحرية وان يتساوى في الدين غير أن المسلم اذا أعتق نصرانيا كان ميراثه للمسلمين
مالم يسلم قبل موته فبرئته سيده واذا أعتق النصراني مسلما ورثه عصبة معتقه المسلمون فان
لم يكونوا فله المسلمين ص

(وجب * من يرث الولاء عاصب النسب)

ش يعني انه اذا اجتمع عاصب نسب وان بعد وعاصب ولأ وان باشر العتق فان عاصب النسب
يحجب عاصب الولاء وفي معنى عاصب النسب أهل السهام الذم بقية فان بقي شئ فهو

العقباني فيه فانه أجاد فيه وأفاد (قوله يتساوى بالخ) فان أعتق نصراني عبده النصراني كان ولاؤه
وعتق المسلم للمسلم لا اشكال فيه فبق عتق الكافر للمسلم وعكسه تكفل به الشارح (قوله معتقه) أي بكسر التاء (قوله وجب الخ) أشار بهذا
الى ان ارث الولاء اماله أو به مشروط باتقاء وارث المعتق كان بالفرض أو بالتعصيب فان وارث النسب بالفرض أو التعصيب منع وارث
الولاء وجبة فتدبر (قوله السهام) أي أهل الفروض كوجه وأخوات وبنات وجدات

(قوله معتقون) مثله اذا اشترى ابن و بنت أباهما وعتق عليهما بالقرابة وعتق الاب مولاه ومات الأب ثم المولى فولاؤه لأحد المعتقين
للأب وهو الابن دون البنت كما يأتي في مسألة القضاة فهذا الجب بين المعتقين بعضهم لبعض (قوله معتق متولى) هو بكسر التاء وليست
اضافته للبيان كما توهم لا مأمور منها لانه لا ضرورة الى ذلك كما نوضحه بالمثال ومنها ان اختلاف المضاف والمضاف اليه جعلا وفرادي منع ذلك ومنها
غير ذلك * ومثاله الصورة السابقة كما اذا مات مولى الاب بعد موت الاب وبعد موت الابن والبنت لكن البنت خلفت ذكرا مثلا والابن
أثنى فالابن يحجب الابن لان الاثنى لا يرث الولاء وان ورثت به فاذ كرى المولى وحده ولك ان تقول اذا خلف الابن ذكرا كالبنت فان
الابن يحجب ابن البنت لانه وارث ذى الجهتين حر الولاء بالنسب (١٠٣) والتعصيب وولد البنت وارث ذى جهة واحدة

ولارث ذى الجهتين مقدم على وارث
ذى الجهة الواحدة لقوته فتعق
مصادقه الابن والبنت ومتولى مصادقه
الاب المتولى عتق المولى فتدبر (قوله
فرع الخ) أشار به الى أن ولد المولى
الاسفل يحجب المولى الاعلى كحجب
المولى الاسفل للاعلى ولا مفهوم للولد
بل المراد وارث النسب بفرض أو تعصيب
والقصد من هذا التخص لمسألة القضاة
والا فضعونه علم من صدر التقرير عند
التأمل (قوله معتق المعتق) بفتح التاء
فيهما (قوله وولد سيده) أي الذي يرث
الولاء وسواء كان سيد السيد كفى مسألة
القضاة أم لا فانه ولد السيد ومعتق له
فهذا تخلص لها فتدبر (قوله بتقديم
الخ) أي بسبب تقدم وارث النسب على
وارث الولاء (قوله اشترى أباهما الخ)
هي المشار اليها بقول صاحب المختصر
وان اشترى ابن و بنت الخ (قوله ميراث
الاب) أي ارث نسب (قوله وكذلك الخ)
أشار به الى ان تقديم الابن ليس لأجل
كونه معتقا بل لكونه عاصب نسب
بنفسه فهو مقدم على عاصب الولاء
فضلا عن وارثه دون تعصيب (قوله
بالعكس) أي بخطأ المخطئون لهم وهم
صائبون وقوله كرا عموا بدل مما قبله
وفي نسخ ترك قوله بالعكس (قوله

توجه الخ) هو قوله لانه انما يرث الخ (قوله مقدم) لان الذي ينجر اليه الولاء بالنسب يحجب الذي ينجر اليه الولاء بالجر (قوله بين الوارث
وبين المولى) كبين الاب والمولى لو كان (قوله الواسطة) هي الاب هنا (قوله ومكاملة) أي مناوئة الكلام معه في شأن الاصطلاحات نغيا
واثباتا (قوله وهو لا ذى الخ) أي الولاء وأشار لا من الأول ان لو ارثه ميراث متفاوته فكل أهل مرتبة أولى من التي تليها الا قرب فالأقرب
الثاني ان اعتبار القرب يوم يموت المولى الأسفل لا الأعلى وعره الخلاف تأتي (قوله بالذ) كأنه ضمن أدنى أولى لانه الذي يتعدى بالباء أو هي
بمعنى اللام وفي نسخة الذي بالياء وعليها بوصول قطع اعتقا للضرورة وفي أخرى الذنون بياء مكسور الذال لغة في الذي وعليها فاهمة مقطوعة
على أصلها (قوله معتق) بفتح التاء (قوله فذهب مالك الخ) ووقع المنازلة الآية لسيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه وحكم فيها بتقديم الاخ

وهو لا ذى الناس بالذاعتقا * يوم يموت معتق محققا)
ش ذكرنا في هذا البيت ان ارث الولاء يكون لا قرب الناس بالسيد وان المعتق في القرب
يوم يموت العبد لا يوم يموت السيد وهو معنى قولنا وهو لا ذى الناس البيت أي الولاء انما يكون
لا ذى الناس أي لا قربهم بالذي أعتق أي السيد الذي أعتق يوم يموت العبد المعتق وقد
اختلف العلماء في هذه المسألة فذهب مالك والجمهور ان المعتق في القرب يوم يموت المولى
الاسفل كما ذكرنا في البيت وقال غيره يوم يموت الأعلى * مثله رجل توفي عن أخ شقيق وأخ

للأب على ابن الشقيق فراجع الموطأ (قوله يستحق) أي الولاء (قوله الثاني) هو المولى الأسفل أي لا يموت الأول وهو المولى الأعلى وهذا على القول الأول (قوله أو الأول) وهذا راجع للقول الثاني (قوله لمعتق ثم ابنه الخ) هذا تفصيل لما أجله بقوله لا دني الناس فهو بدل مفصل من مجمل لكن ذكر المعتق لأجل أن يرتب عليه بقية المراتب والأقاليم في بيان أقرب الناس إليه ولأن جعله متعلقا بمحذوف مفعول مفعول على ما سبق أي فهو لمعتق الخ فتدبر (قوله ذلك) أي الشقيق (قوله ذا) هو ذوالأب ولا دخل لذى الأم هنا لأنه لا يكون عاصبا نعم إن كان ابن عم تصورت عصبوبته من جهة لكنه مسأول رتبة ابن العم غير الأخ فإذا اجتمع معه ورثنا الولاء نصفين وقد يقال أخوة الأم وإن كان لا دخل لها في الإرث فلا يمنع أن ترجح الأخ للام على غير (١٠٤) الأخ فيقال أنه يستقل بغير الإرث الولاء من جهة كونه ابن عم مع المرجح له على

لأب ولم يعت العبد حتى مات الشقيق وترك ولدا غيبا المولى حينئذ فعلى قول مالك يرثه الأخ للاب لأنه أقرب السيد يوم موت العبد وعلى القول الآخر يرثه ابن الشقيق لأنه ابن الأقرب يوم موت السيد بناء على أنه يستحق بموت الثاني أو الأول وللفظ معتق في البيت بفتح التاء لأن المراد به العبد بدليل مقابلته بالذي أعنت وهو السيد ثم قال ص

(لمعتق ثم ابنه ثم الاب * ثم الاخ الشقيق ثم ذى الاب)
(ثم ابن ذاك فابن ذاك الجدة * فالعم فابن عمه بغير جد)
(وهنا انتهى بنا المقال * في الفقه ثم بعده الاعمال)

ش ذكرنا في هذه الآيات ترتيب عصبية الولاء أجمالا ولذا ذكرها لك مفصلة في ضابط مفيد إن شاء الله عز وجل فنقول وبالله أستعين أعلم أن الكلام في هذا المحل ينبغي على أمرين أحدهما معرفة من يستحق الولاء وترتيب عصبانهم والثاني معرفة من يستحق منه الولاء وترتيب طبقاتهم أما مستحق الولاء فنوعان مباشر للمعتق وعاصب للمباشر فالأول كمن أعنت عبدا ومات العبد ولا وارث له من النسب فإن المباشر يرثه ويرث بنيه ويرث معتقه ومعتق بنيه وبني معتقه وهم جراحوا ولا فرق في هذا بين الذكر والأنثى والمولى الأسفل وعصبته يحجبون الأعلى وعصبته وأما الثاني وهو عاصب المباشر فيختص به الذكر دون الأنثى والأقرب دون الأبعد وضابط ترتيبهم أن المعتق أولى ثم ابنه ثم ولد ابنه الذكر وإن نزل وأعلاهم أولى من أسفلهم فإن تساوا وتفاضلوا فافترسوا فالأب ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للاب ثم ابن الشقيق ثم ابن الأخ للاب ثم الجد الأقرب ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم بنوهم على الترتيب المذكور قبل وأعلاهم يحجب أسفلهم أيضا فإن تساوا ودرجات فالشقيق يحجب الآخر فإن عدموا فأب الجد ثم بنوه على ترتيب الأعمام ثم على هذا الترتيب فيحجب فصول كل جد وإن نزلوا أباه ووجهوا تقديم العم على أبي الجد بان العم وأب الجد تفرع بأمهات الجد ولو كان الجد هو المعتق لكان ولده من أعنت لولده وهو العم دون أبيه وبمثل هذا وجهوا تقديم الأخ وابنه على الجد * وأما الأمر الثاني وهو معرفة من يستحق منه الولاء وترتيب طبقاتهم فاعلم أن العبد لمعتق أما ذكر وأما أنثى فإن كان ذكر أجزا المولى له من ولده مطلقا أو من ولده الذي كور فقط ما تناسلوا ذكورا وإنا أنثى أعني أنه يشترط في كل طريق أن تكون ذكورا كلها وكل ذكر يجزئ كور بنيه ونسلهم ما نزلوا وإنا بنيه وأما ولد بنات الذين بنوتهم بالعبد لا بواسطة أنثى فحكمهم

ابن العم الصنف كما تقدم له نظير في مبحث الجدة ذات القرابتين ومبحث اجتماع من تقرب بقرابتين في شرح قول المصنف والعول في تراجم الخ حيث قال فرع ويأتي تمام كلامه عند الفرع الثاني في كلام الشارح (قوله فالعم) ظاهره أن الشقيق وذو الأب في مرتبة واحدة وليس كذلك ويأتي أنه استغنى عن تفصيله لوضوحه من تفصيل الأخوة قبله (قوله معتقه) أي معتق المولى وارث المباشر مشروط بفقد وارث النسب فرضا وتقصييا وفقد المولى الأسفل كما تقدم ويأتي (قوله أباه) أي الجد (قوله وبمثل الخ) بأن يقال إن الأخ والجد كلاهما تقرب بالأب ولو كان الأب المعتق لكان ولده من أعنت لولده وهو الأخ دون أبيه (قوله من ولده) متعلق بجر (قوله مطلقا) أي ذكرًا كان أو أنثى لأن التفصيل بين كون المعتق ذكرا أو أنثى يكون في ولد الولد فهو محط التفرقة لأن الولد يحفل من حواؤه من عبد عاصبا كان أم لا بخلاف ولد المعتق فهو من عتيق قطعاً فتمام (قوله وأما ولد بنات الخ) عبارة العقابي التابع له الشارح المتصرف بها حتى أورثها الفساد والافتقار هي فاما أولاد البنات الذين لم تتصل

بنوتهم بالمنعم عليه إلا بواسطة أنثى فحكمهم في انجرار ولا تهم حكم أولاد التي المنعم عليها وبه تعلم أن الصواب حكم لم تتصل بنوتهم إلا بواسطة الخ لا ما قال لفسادها لأن حكم ما اتصل بنوتهم بالعبد المعتق بواسطة الذكور دون الإناث ما تقدم لا حكم أولاد المعتقة إلا أن وان الذين في كلامه وصف لولده في ولد بنات لا لموصوف محذوف أي بنات البنين الذين ولا لقوله بنات والالقال التي وإن المراد بالعبد المنعم عليه ويمكن توجيه ما قال وإن خالف عبارة العقابي بقراءة بنات مضافا للذين وصفوا محذوف أي البنين أو ولد بنات البنين الذين بنوتهم بالعبد أي بسببه لا بواسطة أنثى بل بذكر واحد كما ذكر في حكمهم الخ فاستقدم بين حكم ولد الذكر من العبد بواسطة ذكر أو دون واسطة سواء كان الولد ذكرا أم لا وما هنا بين به حكم ولد التي من بنات كل ذكر فجري فيه التفصيل الآتي فيقال المقصود واحد غاية إن عبارة العقابي تشمل ولد البنت المنعم عليه وعبارة الشارح لا تشملها فتعطين تصب الصواب

(قوله حكم أولاد الخ) أي التي قريبتا تفصيله (قوله أو حربي) لم يقل أو كافر مع كونه أعم لأن الكافر الذي والمستأن من لا يقر على نكاح المسلمة بخلاف الحربي فإنه قد يفتصبها ويأسر هافخص الغصب قبله بغصب المسلم ولا تكرر معه (قوله سوى ذلك) هو الحراما صالة أو يعتق (قوله انظر الخ) تكفل به العقابي وأجاد فيه الغاية فراجع ولولا طوله جدا لجلبناه (قوله مولى) بأن كان عتيقا * تنبيه * هذا التفصيل السابق كله فيما إذا لم يسر أولاد المنعم عليه عتيق فإن مسهم الرق يوم ما مولوا في بطون أمهاتهم فولاء وهم لمن أعنتهم ويستوى في هذا كون المنعم عليه الذي هو لاء ذريته ذكرًا أو أنثى كافي العقابي (قوله ترجحه الخ) هذا الكلام مشكل جدا لأن هذا الميراث إن كان للولاء فالأخ للام لا يرث الولاء كما هو من جملة فروق باب إرث النسب والولاء فضلا عن ترجحه فضلا عن الاستبداد به كما هو قول أشهب وإن كان هذا الميراث بالنسب فهذه أجنبية مما نحن فيه فلا محل لذكرها هنا (فان قلت) يتضح الاشكال لو فرضنا الهالك خلف مولى مات بعده حتى لا يتصور إرث الأخ للام ولأنه ليس عاصبا لا بنفسه ولا بالغير فإن فرضنا الهالك وهو الأخ كان مولى للأخ وابن العم أعني انهما اشتريا فعتق على أحدهما وكل عليه بقبضته لأن العم لا يعتق بالقرابة فيكون (١٠٥) مولى للأخ فيتضح كلامه (قلت) نعم ولكن ما معنى ترجحه قلت لعنه من حيث أنه يرث فيه السدس بالفرض والباقي يقتسمانه نصفين بجهة ابن العمومة وعصوبة النسب لا بالولاء لأنه هنا عاصب نسب وهو ابن العم الخالص المساوي لمولى النعمة فورث مولى النعمة معه الباقي نصفين بجهة النسب لا بجهة الولاء وقول أشهب الذي يقول إن الأخ للام أولى من ابن العم الصنف فيستبد بجمع المال لعله من جهة أن الأخوة ترجح جهته على جهة ابن العم الآخر وإن لم تكن أخوة الأم وارتقت في هذا الباب للولاء فيرث السدس بالفرض والباقي ما بعصوبة النسب أو بالولاء لأن مولى النعمة أقرب من عاصب النسب فليحرر كل ذلك وبعض مشايخنا لما أشكل عليه هذا المقام أجاب بأن القصد هنا الإرث بالنسب ولا مولى هنا ولا معتق وكان هالكها كذا وترك ابني عم أحدهما أخ لأم وذكر هنا هذا الفرع لأجل خلاف

حكم أولاد المعتقة وإن كان العبد المعتق أنثى فولدها باعتبار أبيه على ستة أنواع لأنه إما من زنا أو اغتصاب أو لعان أو حربي أو عبد أو سوى ذلك أما الأربعة الأول فولاء الولد فيها لمولى أمه وأما الخامس ففيه تفصيل طويل انظره في المطولات وأما السادس فإن كان للاب مولى فولاء ولله والاولاء عليه وقيل لمولى أمه (فروع * الأول) مولاة النعمة تجزئ الولاء لأنها كغيرها على المشهور وقيل لا (الثاني) ابن عم أحدهما أخ لأم المشهور ترجحه وقال أشهب هو أولى (الثالث) قال ابن القاسم إذا عتقت أمة تحت حر فولدت ولدا وقالت عتقت وأنا به حامل وقال الزوج بعد العتق فالقول قوله إلا أن تكون بينه الخ لولم يمتدح أو تضعه لا قل من ستة أشهر من يوم العتق * تنبيه * أعلم أن نسبة ما للمعتق من الرقة يسرى في فروعه من ولده وموالى ما نزلوا فإن أعنت نصف رقة مثلا وأعنت شريكه النصف الآخر فولاء للمعتق وولاه بنيه ومواليه ما نزلوا على تلك النسبة والله تعالى أعلم وقولنا لمعتق الخ أي يجب الولاء للسيد الذي أعنت ثم ابنه ثم ولد ابنه وإن نزل ثم أبيه ثم أخيه الشقيق ثم أخيه للاب ثم ابن الشقيق وهو المراد بان ذلك لأن الكاف يدل على البعد ثم ابن الأخ للاب وهو المراد بان ذلك لأنه أقرب المذكورين ثم أبناءهم على هذا الترتيب ثم الجد الأسفل ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم أبناءهم وان نزلوا ثم أبي الجد ثم ولده على الترتيب المتقدم وقولنا بغير حد أي وإن نزلوا إلى غير نهاية (فان قلت) فيه إيهام مساواة العم للاب الشقيق وإن ذلك لا ينفي هذا (قلت) تقدم شقيق العصبية على غيره في الفن أشهر من أن ننبه عليه في كل مسألة فأجلناه اكتفاء بشهرته (فان قلت) من أين يؤخذ من كلامك تقديم العم على أبي الجد (قلت) من ذكره بعد الجد (فان قلت) أليس مسمى الجد للاب من له أبوة على الأب وإن علا (قلت) بلى ولكن الغالب حمله على أبي الأب فهو من باب المشكك والأمر في هذا قريب وما يقع لنا الانحياز في بعض الآيات إلا من حب الاختصار مع ضعف الاستطاعة زمن الترجيز والله الموفق للصواب *

(١٤ - الدرة) أشهب به فقيل له قد ذكر هذا الفرع سابقا فإجابته في باب ذكر العول عند تراجم السهام فأبقاء مشكلا أقول قد علمت عدم اشكاله بما قررنا ولو أجاب بأنه ذكره كالدليل لباب الفقه في سلك الفروع القريبة لكان أقرب في الجلة مع أنه قدمه هذا وظاهر صنيع العقابي موافق لما قررنا من كون هذا الفرع من فروع إرث الولاء حيث جعله من جملة أمور ثمانية تدخل تحت جملة تضبط مراتب المستحقين للولاء إلا أنه صور به بأخ لا بكي في نسخة وفي أخرى بأخ على الإطلاق وجعل المشهور عدم الترجيح وهو أيضا مشكل فإن الأخ للاب مقدم قطعاً سواء فرض مولى نعمة أم لا لأنه أقرب من ابن العم غير الأخ فكيف يجعل المشهور عدم الترجيح بل الترجيح هو المشهور بل لا يتصور خلافه فليحرر المقام فإنه مما زلت فيه أقدم أفهام (قوله وأنا به حامل الخ) وقصده به ليكون ولاؤها كإبنتها لمولى النعمة لأنه يتحرر معها (قوله بعد العتق) أي حتى لا يكون لاحد ولا عليه (قوله يسرى الخ) أي على تلك النسبة من نصف أو ثلث أو غيره (قوله الشقيق) مفعول مساواة وهذا لأنهم يفصل في العم وابنه كما فصل في الأخوة وأبنائهم (قوله تقدم الخ) الأولى الجواب بأن تفصيل الأخوة وأبنائهم كاف في فهم تفصيل العم وأبنائه إذا فارق فتمام (قوله من ذكره) أي العم فعلم أن رتبته أي الجد بعده

(قوله لا يمكن الخ) أي كما يمكن في الأخوات وإن أمكن تعدده في الذكر كما إذا لحقته القافة بأكثر من أب (قوله كان رجلاً الخ) ضعف بعض هذه الحكاية ومنع صحة نسبتها لابن عباس لما اشتهر دون تكثير ابن سيدنا عمر كان من التواضع ومن شدة الانقياد للصواب والحق ودورانه معه حيث دار مكان عظيم فكيف تكون هيئته مانعة من مراجعة ابن عباس له في الحكم الذي حكم به فتأمل (قوله ما نقص الخ) وأما نسبة ما عالت به فقد بيناه قبل (قوله مطلقاً) أي بالشفع والوتر (قوله بعول واحد) ولذا سميت البخيلة حيث لم يكن فيها العول واحد فالعول إما أن يتعدد أو يتحد والمتعدد إما بنسبة الزوج والفرد وإما بنسبة الفرد (قوله للزهر) هي المنبرية الكبرى والمنبرية الصغرى وذات الارامل هي السبعة عشرية (قوله جلي) من كلام الناطم لا من كلام الجيب لأنه كان بخطب خطبة مسجعة بالعين فعند السؤال ضمن الجواب وسجعه بتسجيع الخطبة وأدججه فيها على البديهة حتى لا يظن غير المتأمل أنه أدمج فيها ما ليس منها وهذا من شدة الفطنة وتوقد الذهن وحسن الادب وسعة الجنان في فصاحة اللسان وكيف لا وقد شهد فيه سيد البشر بأنه باب مدينة العلم مكنياً عن نفسه صلى الله عليه وسلم بالمدينة (قوله وتسمى السبعة عشرية) هذا لأن أصلها سبعة عشر (قوله والدينارية) أي لأن كل وارث له دينار فيما إذا سوت التركة عددهم (قوله وأم الارامل) لأن أصحابها كلهن ضعفاء لأن المرأة ضعيفة بالطبع (قوله في المعايه) فيقال أي فريضة أصحاب سهامها كلهم نساء ولكل مثل ما لا أخرى واستوفوا الفريضة وهن عشر ونيف

الاب للذكر مثل حظ الانثيين وغاية ما يقال ان القرآن نص على ان الثلث لها لكن لما دل بمنطوقه على الثلث لها فقد دل بمقتضاه على الثلثين له ثم لم يجعلوا الثلثين فرضاً للاب بل جعلوه عاصباً هنا ورأوا كأن النص قال للام الثلث والاب الثلثان فكان كقوله للذكر مثل حظ الانثيين وانما عدل والله أعلم عن هذه العبارة لأن الاتي ههنا لا يمكن فيها التعدد فلم يحسن تثنيها * وقيل لابن عباس رضي الله تعالى عنه لم سكت حين حكم عمر بالعول فقال كان رجلاً ما بها فهيته اه ويعرف ما نقص لكل واحد بنسبة ما عالت به منها بعولها وبذلك النسبة ينقص لكل واحد من حظه ثم ان ازدحام السهام على كل فريضة عاتلة يقتضي ان لكل أصل عائل حدا معلوما لا يتعداه عوله وأشرنا الى ذلك بقولنا ص

(فعل ستة عشر مطلقاً * وضعفها ليز بالفرد ارتقى)
(وضعف ضعفها بعول واحد * للسبع والعشرين دون زائد)
(بنتان زوجة ووالدان * تنسب للنسب في زمان)
(أجاب عنها فوق منبر على * فقال صار عنهما تسعاً جلي)

ش يعني ان الستة ان عالت فان عولها ينتهي الى عشرة الا أنها تعول بالشفع والوتر وهو معنى قولنا مطلقاً فتعول الى سبعة كزوج وأخت وحدة والى ثمانية كزوج وأختين وأم والى تسعة كزوج وأختين لأب وأختين لأم وأختين لأب وأختين لأم وأم * وانما انتهى عولها للعشرة لأن قصارى تزاحم سهامها ان يجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كالتمثال المذكور وذلك يقوم من العشرة وقولنا وضعفها الخ أي وضعف الستة وهي الاتنا عشر ينتهي عولها الى سبعة عشر وهو معنى قولنا يز بحساب أبجد الا انها لا تعول الا بالافراد وهو معنى قولنا بالفرد ارتقى فتعول الى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لأب والى خمسة عشر كزوجة وأختين لأب وأم وأخت لأم ومثال عولها لسبعة عشر زوجة وأم وأختان لأب وأختان لأم وكذلك ثلاث زوجات وعمان شقائق وأربع أخوات لأم وحدثان وتسمى السبعة عشرية والدينارية وأم الارامل لا مكان ان تكون التركة سبعة عشر ديناراً وهن سبع عشرة امرأة ورن ديناراً ديناراً وهي مما يذكر في المعايه وانما كانت لا تعول الا بالفرد ولا تتعدى السبعة عشر لأنها ان عالت انما تعول في تسع صور وهي ان يجتمع في الفريضة ثلثان وربع وسدس أو ربع ونصف وثلث أو ربع ونصف وسدسان فتعول في الثلاثة الى ثلاثة عشر أو يجتمع فيها ثلثان وثلث وربع أو ربع وثلثان وسدسان أو ربع ونصف وثلاثة أسداس أو ربع ونصف وسدس فتعول في هذه الاربعه الى خمسة عشر أو يجتمع فيها ثلثان وربع وسدس أو ربع وثلث ونصف وسدسان فتعول في هاتين الى منتهى عولها لأنه أقصى ما يجتمع فيه ذلك وقولنا وضعف ضعفها البيت أعني ان الاربعه والعشرين اذا عالت فاعمالها بعول واحد لا يزيد عنه ولا تنقص وهو السبعة والعشرون لأنها انما تعول بوجهين اما ان يجتمع فيها ثمن وسدسان وثلثان أو ثمن ونصف وثلاثة أسداس وقولنا بنتان خبر مبتدأ محذوف العلم به تقديره مثاله أي مثال عولها السبعة وعشرين بنتان وزوجة وأبوان وهي التي تسمى المنبرية لأن الامام علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه سئل عنها وهو على المنبر بخطب فأجاب عنها رضى الله عنه من غير تأمل وهو في خطبته وقال صار عنهما تسعاً وكان رضى الله عنه قد بلغ من العلم ما لا يبلغه أحد بعده وكان كثيراً ما يستل عن دقائق المسائل التي لا تدرك الا بامعان النظر واعمال الفكر فيجيب عنها ببديهة من غير تأمل كما نحا يوحى اليه رضى الله عنه وكيف لا يكون كذلك

(قوله خذ ما أعطاك) قصد فيه مقام الكرم والصلح كما قال صلى الله عليه وسلم في قضية الزبير حين أتاه مختصماً مع غيره في شأن السقي فأولاً حكم لهما بمقتضى الصلح ومال على ابن عمته فقام خصمه ونسب النبي صلى الله عليه وسلم لمناصب اليه من محاباة ابن عمته حين سمع ذلك صلى الله عليه وسلم قضى بينهما بالحق وأوصل لكل ذي حق حقه وهذه القضية هي سبب نزول قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك الاية وقد ذكرها البخاري وغيره (قوله فيها ضربت) هي ثلاثة (قوله انما كان الخ) أي مع انها تنسب اليه في ذلك الزمان وبعده (قوله تسليم الخ) فيه اشارة لمنع تسليم فهم حصر النسبة في ذلك الزمان دون ما بعده (قوله وأصلها من الرأس الخ) شروع في كيفية تصحيح المسائل واعلم ان كون الاصول سبعة كما سبق انما هي أصول الفروض فلا ينافي ان أصول غير الفروض وغير ذلك أكثر مما تقدم ومحصل الامر ان أصول الفروض سبعة لا غير على الصحيح ثم قد تصح منها وقد يعرض لها ما ينبغيها اما الى حد معلوم وهي مسائل العول أو غير معلوم ولا مضبوط وهي مسائل انكسار السهام وأما أصول غير هاتين فالتنصيب أنواعها كالا لتنصبت كل نوع منها بمقدار أمرها على عدة الرؤس وهي قد تهل وقد تنكسر الاتي بواحد والذكر بانين هذان في غير مسائل التسوية بين الذكر والاتي وأما مسائل التسوية بينهما كالأباء والأخوة للام وكالشقائق في الحاربية وغير ذلك فالذكر بحسب رأس كالاتي لكن كلامنا في عواصب تستغرق (١٠٩) الفروض عند انفرادهم ولا يفرض لغيرهم

كذلك وقد قال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أنا مدينة العلم وعلي بابها * وتخصم يومارجلان لأحدهما ثلاثة أرغفة وللآخر خمسة فورد عليهما ثالث فقد ماله ما معهما فأكلوا جميعاً فلما قام عنهما جازاهما بمائتيه درهم فقال ذوو الثلاثة هي بيننا نصفين وقال الآخر بل على عدد الأرغفة خلف الأول أن لا يعطيه الا ما يعطيه صحيح الحق فرفعه الى علي رضي الله عنه فقال بديهة لنزى الثلاثة خذ ما أعطاك فقال ان كان بصميم الحق فقال بديهة أذن ليس لك الا درهم واحد فقال كيف قال أكلتم ثلاثاً ثم ثمانية أرغفة وقدر ما كل كل منكم غير معلوم فتعلمون على السواء وثمانية على ثلاثكم تباينها فتضرب فيها فتصير أربعة وعشرين ويضرب عدد أرغفة كل واحد منكم كما في حاضر بت فيه الثمانية المجموعة فكل ثلاثة تضرب في الثلاثة التي ضربت فيها الثمانية فذلك تسعة أكلت منها ثمانية فبقي لك واحد ولصاحب خمسة تضرب له في الثلاثة التي ضربت فيها الثمانية فذلك خمسة عشر أكل منها ثمانية فبقيت له سبعة فقد أكل لك الوارد جزءاً واحداً ولصاحب سبعة أجزاء وانما وهكذا ذلك اقتساماً ما معكم كما على قدر ما متصفاً * وقولنا ليز محذوف التنوين لاستقامة الوزن والضعف لغة التكرير والتكثير وقولنا بعول واحد يتعلق بمحذوف تقديره تعول وهو خبر مبتدأ وقولنا في زمان يتعلق بنسب (فان قلت) مقتضى هذا ان نسبتها للزهر انما كانت في ذلك الزمان لان الجورور ظرف لما يتعلق به (قلت) الجواب بعد تسليم المفهوم ان المراد ابتداء نسبتها وقولنا زمان مضاف للجملة بعده وقولنا فوق منبر حال جاز قد عده لتعلقه بفعل متصرف وقولنا عنها وتسعاً بسكون الميم والسبع ص

(وأصلها من الرأس ان عدم * فرض وتضعيف المذكور قد حتم)
(وان يكن هناك فرض منفرد * فأصلها من ذلك الفرض عهد)
(وان يكن أعلى فباضطرار * تنظر بالأربعة الانظار)

والابوان اذا انفردا بحسب الاب برأسين قطعوا والاخوة للام لا يستغرقون الارث والحاربية فيها أهل الفروض نعم عند النظر بين سهامهم ورؤسهم بحسب الذكر برأس واحد كما في حقه من عدة الرؤس فلا تنيف كما ينيف أصل الفروض لاجل عول أو انكسار سهام اذا العول لا يدخل مسائل غير الفروض وكذا الانكسار ضرورية ان التصحيح من عدة الرؤس يبين اتقسام المسئلة على الرؤس فليتأمل (قوله من ذلك) أي من مقامه فاذا هلك هالك وترك زوجة وينسب مقامها من ثمانية مقام الثمن اذا فرض سواء ثم تنظر الباقي مع عدة البنين فقد ينكسر وقد لا ينكسر والانكسار اما انكسار مباينة أو موافقه (قوله عهد) أي عند أرباب الفن (قوله أعلى) أي أكثر من فرض (قوله تنظر) أي بين مقامي الفرضين فكثر بالانظار الاربعه الواقعة بين كل عديدين فكثر

فتجد اما التباين أو التوافق أو التداخل أو القائل وذلك ان كل عديدين اما ان يقساو يفهما مقادير كسمة وستة والا فان أفنى الاقل الاكثر دون فضل في مرة أو مرات فهما متداخلان كاربعة مع ثمانية أو اثني عشر وان فضل سلط هذا الفضل على الاقل فان فيهما فهما متوافقان كاربعة وعشرة والموافقة بينهما بالجزء السهمي للبقية نصف أو ثلث أو ربع أو غير ذلك وفي المثال نصف لأنه نسبة الواحد من العدد المفق به وان بقيت بقية تقسمتها من البقية الاولى ولا تزال تفعل ذلك حتى يبقى عدد يقف الذي يليه فبجزء ذلك العدد تكون الموافقة لان ذلك العدد يعد الجميع وهذا كالثمانية والثلاثين تسلط الثمانية على العدد الا كبرت بقية ستة تسلطها على الثمانية تبقى اثنتان تسلطها على الستة تقسمها فالعدد الذي يقع به الافناء آخرها واثنتان ونسبة الواحد منه نصف فالتوافق بالنصف وهذا العدد يعد الاصغر والا كبروان انتهى بك النقص الى الواحد اما في الابتداء كسمة وسبعة أو في الانتهاء كسمة وثلاثة وعشرين فهما متباينتان اذ ليس بعدهما الا الواحد واحد يباين كل عدد ويعد على عدد فلا يتحقق به التوافق واخوه فندبر وقد يتوصل لمعرفة ذلك بالحل كما تقر في محله

(تمائل تداخل تخالف * توافق بالجزء لا تخالف)
(فواحد يغنيان عما تلا * ولتغن بالأكثران تداخل)
(وكامل في كامل فاضرب اذا * تخالفا وأصلها ما نفذ)
(وكامل في الوفاق فاضرب حيثما * توافقا وأصلها منه انتمى)

ش لما فرغ من ذكر عدد الأصول وما يتعلق بها أخذت بكلم في كيفية استخراج أصل كل مسألة فأشار إلى أن كل مسألة قلت أو كبرت فلا تخالو من ثلاثة أقسام (القسم الأول) أن لا يكون فيها فرض أصلا وذلك إذا كان الورثة كلهم عصبة فهذا القسم ليس له أصل محدود وإنما الأصول المذكورة في مسائل الفروض وأما هذا القسم فأصله بحسب رؤس الورثة فنقسم من عدد رؤسهم فإن كانوا كلهم ذكور فواضح وإن كانوا ذكورا وإناثا فاجعل كل ذكر برأسين وكل أنثى برأس لقوله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين هذا معنى قولنا وتضعيف الذكور قد حتم وهذا القسم لا يحتاج فيه إلى عمل ولا تطيل فيه بالمثال (القسم الثاني) أن يكون في المسألة فرض واحد فأصلها من مقام ذلك الفرض وقد علمت أن مقام كل فرض أقل عدد يوجد فيه وهذا القسم أيضا لا يحتاج إلى مزيد عمل إلا حيث يكون الانكسار وسيأتي إن شاء الله تعالى * ومثال هذا القسم أعني ما يكون فيه فرض واحد وزوجة وثلاثة بنين وبنات فأصلها من ثمانية لأنه أقل عدد يوجد فيه الثمن فضع الورثة على خط والأحسن أن تقدم صاحبة الفرض ثم أعط كل ذي حظ حظه هكذا

٨	
١	زوجة
٢	ابن
٢	ابن
٢	ابن
١	بنات

وحظ كل وارث موضوع في البيت الذي قابله من الضلع لأن عدد البيوت على عدد الورثة وأما البيت الأعلى فليس من تلك البيوت بل هو عدد الأصل الذي اقتسموه بينهم ويسمى الجامعة لأنه يجمع الخطوط كلها وهو شئ حاول مجموعات تحته وإلى هذا القسم أشربنا بقولنا وإن يكن هناك فرض البيت وقولنا من ذلك الفرض على حذف مضاف أي من مقام ذلك الفرض والمعهود هو المقرر بالمعلوم (القسم الثالث) أن يكون في المسألة أكثر من فرض فهذا القسم هو الذي يحتاج في استخراج أصله إلى مقدمة النظر الأربعة وإلى هذا القسم أشربنا بقولنا وإن يكن أعلى الخ أي وإن كان في المسألة أعلى من فرض فانك تأخذ مقامات تلك الفروض وتنظر بينها بالأربعة النظر وهي القائل والتداخل والتخالف والتوافق فالقائل هو تساوي الأعداد الثلاثة وثلاثة والتداخل هو أن يمكن قسم الأقل من غير كسر ثلاثة وستة والتخالف ويسمى التباين أيضا هو أن تنتهي في الإقناء إلى الواحد ومعنى الإقناء أن تطرح الأقل من الأكثر مرة أو أكثر فإن بقي واحد فذلك وإن بقي أكثر طرحة أيضا من الأقل مرة أو أكثر حتى يبقى الواحد كسبعة وعشرة طرحة السبعة من العشرة تبقى ثلاثة طرحة من السبعة مرتين يبقى واحد فتقول السبعة والعشرة متباينان والتوافق هو أن يتفق العددان في نسبة من النسب العشر كما ربع وستة متفقان بالنصف والمعتبر أقل جزء يتفقان فيه فإن تماثلت المقامات استغنت بأحدها وجعلته أصل الفريضة وإليه الإشارة بقولنا فواحد يغنيان عما تلا أي مقام واحد يغنيان عما تلا إلا أن في ثنية ضميره وما بعده تسامحا لأن

(قوله انتمى) أي انتسب (قوله برأسين) قد أنبأناك إلى أن هذا لا يطرد في كل محل إذ من خلف أخوة لام خطاط مع غيرهم بحسب الذكور الواحد وهذا لا يضربنا ذلك كلامنا في مسألة لا فرض فيها وأهلها أبواب تعصيب ليس إلا والأخوة للام أهل فرض فتدبر (قوله عملا) أي نظر للمقامات وفيما بينها وفي انكسار وعدمه (قوله من يدعمل) إذ ليس لك الامتياز ذلك الفرض فأصل العمل فيه (قوله والمعهود) هذا نظر لقوله عهد (قوله الأربعة) أعلم أن بين الاحياز وسهامهم وبين سهام الميت وفريضته في المناسخت ليس لك إلا نظران التباين والتوافق بالوجه الآتي في كلام الشارح وما عدا ذلك من كل عدد من كين مقامات الفروض وبين الرواجع في صور انكسار السهام على أكثر من حيز فلك أربعة انظار (قوله العشر) التي أولها النصف وآخرها الجزء من كذا وأول مقامات الكسور اثنتان وآخرها الانهائية وكلما قل المقام عظم الكسر فلذا كان النصف أعظم من جميعها فتدبر (قوله أقل جزء) فالقانية والأربعة وعشرون يتفقان بالنصف وبالربع وبالثمن فالثمن أقل كسر فهو المعتبر في الموافقة (قوله تسامحا) أي من حيث الاختصار على مقامين وقد يقال لا تسامح إذ هو اقتصار على أقل تعدد المقام

(قوله نصف) أي بالفرض ولو كان بدل الزوج بنت لكان ارث الاخت النصف بالتعصيب لا بالفرض (قوله أي خرج) تفسير باللازم والافعى نفذ هذا على اعرابه حصل بضرب أحدهما في الآخر ولو أعرب مبنيا للفاعل مخفقا لكان أقرب بتفسيره فليحصر (قوله ثم اعلم الخ) هذا دخول على ما بعده من المتن وهذا باعتبار المسائل ذات الفرض لأنها التي (١١١) يعرض لها الانكسار تارة وعدمه أخرى

دون المسائل المصححة من رؤس العصبة

اذلا يعرض لها ذلك ضرورة تصحيحها

من الرؤس (قوله المطلوب) أي ولا

تحتاج لشيء بعده إلا أن تكون في مسائل

الصلح والاقرار بالوارث أو بالدين

ومسائل المناسخت فقد تحتاج لعمل

آخر فتدبر (قوله من غير كسر) هذا

ليزول شغب أعمال الكسر في ضربه

وقسمته المحتاج للضرب والقسمة والا

فيلم المطلوب مع أخذها منكسرة كما

أنبأناك فلا تغفل (قوله يزيل الخ)

لينتفي شغبه عنك (قوله تبرز) أي

تظهر وهذا غاية ما يتفق على مذهب

الامام مالك الغير المورث أكثر من

جدين لا يقال يمكن على مذهب الامام

الانكسار على أربع كان تكون أربع

زوجات وخمس أخوات وخمس أخوة

لأم ووجدتان وأصلها من اثني عشر

وتقول لسبعة عشر والسهام منكسرة

لأننا نقول السهام كلها منكسرة ماعدا

سهام الجدتين فإنه سدس بائتين ولا

انكسار فيه نعم يمكن في صورة ما إذا

كانت جدة عليا لأم وأب معا وجدة

سقى لأب كافي المسئلة المعروفة المصورة

لتوريث الأم وابنتها ولكن اذا قلنا

بترجيح ذات القربتين وإن السدس

يفتسمانه أثلاثا فلا شغل في الانكسار

على أربعة أحياز دون اشكال فاحفظه

فأني إلى الآن لم أر من حام حوله (قوله

بين حيز وسهمه) هذا حكم عام سواء وقع

الانكسار على حيز واحد أو أكثر

المقامات قد تكثر * ومثال هذا القسم أن تترك زوجا وأختا لاب لكل منهما نصف لأن مقامهما من اثنين فهما مقامان لأن قسمتني بأحدهما وتبجعه أصل الفريضة فتعدل أصلها هكذا

وان تداخلت استغنت بأكثرها وجعلته أصل الفريضة وإليه الإشارة
بقولنا ولتغن بالأكثران تداخل * مثاله أم وأختان لأم وعاصب للام

سدس مقامه من ستة وللأختين ثلث مقامه من ثلاثة والثلاثة داخلية في الستة فقسمتني بالستة وتجعلها أصل الفريضة فتقول أصلها من ستة ومنها تصح هكذا

وان تداخلت ضربت أحدهما في كامل الآخر فأخرج لك فهو أصل الفريضة
وهو معنى قولنا وكامل في كامل البيت ومعنى نفذا أي خرج وهو بنشيد

الفاء وكسر هاء مبنى لفعل * ومثال المخالفة زوجة وأم وأخت لاب للزوجة
الربع مقامه من أربعة وللأم الثلث مقامه من ثلاثة فتتظرن بين الثلاثة

والأربعة تجدهما متخالفين فتضرب الكامل في الكامل يخرج لك اثنا عشر فهي أصل
الفريضة ومنها تصح هكذا

للزوجة ربعا لثلاثة وللأم ثلثا أربعة ومابقي للعاصب وان توافق المقامان
ضربت وفق أحدهما في كامل الآخر فأخرج فهو أصل الفريضة هذا

معنى قولنا وكامل في الوفاق البيت * ومثاله زوجة وجدة وعاصب للزوجة
ربع مقامه من أربعة وللجدة سدس مقامه من ستة والستة والأربعة متفقان بالنصف

فتضرب وفق أحدهما وهو النصف في كامل الآخر يخرج لك اثنا عشر فهو أصل الفريضة
ومنها تصح هكذا

والضهير في قولنا منه عائد على الخارج المفهوم من الضرب * ثم أعلم أن
الفريضة لا تخلوا أبدا أن تنقسم من أصلها أو لا تنقسم فان انقسمت من

أصلها فذلك المطلوب ولا تحتاج إلى زيادة عمل وإليه الإشارة بقولنا ص
(وان تكن من أصلها قد تنقسم * فذلك المطلوب منها قد علم)

ش قد علمت أن المطلوب في قسمة الفريضة على واريها أن تكون من غير كسر ليميز نصيب
كل وارث عن غيره لا مشارك له فيه فإذا حصل ذلك من الأصل فقد صحت منه لحصول المطلوب

وان لم تنقسم من أصلها فلا بد من تضعيفها بحسب المنكسر عليهم حتى تنتهي إلى عدد يزيل
الكسر وسيأتي بيان ذلك تاما إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق ص

(فان يكن كسر فاما حيز * أو حيزان أو ثلاث تبرز)
(نظرت بين حيز وسهمه * بخلف أو توافق بحكمة)

ويأتي حكم الرواجع في صورة الانكسار على أكثر من فريق وهو أنك تنظر بين الرواجع بالنظر الأربعة لتحصل من ذلك عددا واحدا وهذا كله لتخرج فريضة من أقل عدد ينقسم على أربابه والأقل وضربت كل حيز في مثله وافق أم لا وضربت الحاصل في فريضة أخرى حتى للقصور لكنه طول وتشعب لأنه كلما كثرت العدد كثرت الشغب في الضرب في أجزائه والقسمة عليه أو القسمة عليه وضرب الخارج في كل سهم على الطريقين من جهة طرق قسمة المحاسة فتدبر

(فإن تخالفا ضربت الحيزا * في أصلها تصح مما برزا)
(وان توافقا ضربت وفقهه * في أصلها كذلك فاسلك طرقه)
(ولتجعل المضروب فوق المسئلة * الضرب السهام فيه مكمله)

ش يعني ان مسائل الانكسار لا تخلو من ثلاثة أقسام اما أن يقع الانكسار على حيز واحد
أو حيزين أو على ثلاثة أحياز بعد ان تعلم ان الحيز عبارة عن صف من الوارثين مشتركين في
حظ واحد فان كان الانكسار على حيز واحد فكيفية العمل ان تنظر بين الحيز وسهامه
بنظرين التخالف والتوافق فان تخالفا ضربت عدد رؤس الحيز في أصل المسئلة فخرج
فنه تصح هذا معنى قولنا تصح مما برز بالبناء للفعول مشدد الراء والابراز الاظهار ولاشك أن
الخارج مظهر وان توافقا ضربت وفق الحيز في أصل المسئلة فخرج فنه تصح وكل
ما ضرب فيه الأصل من جلة الحيز في المخالفة أو وقفه في الموافقة يوضع فوقه لتضرب فيه سهام
الوارثين التي في ضلع الأصل ويوضع خارج كل واحد فيما قابله من بيوت الضلع الاكبر
التي تحت الجامعة الكبرى التي تحت منها القرىضة وتقول من له شيء في أصل القرىضة
أخذ مضر وبافيا ضربت فيه القرىضة ويسمى هذا الذي ضربت فيه القرىضة جزء السهم
لانه جزء من مسطح ضرب السهم فيه نسبته منه كنسبة الواحد من السهم المضروب * مثال
مسئلة المخالفة أعني اذا تخالف الحيز وسهامه زوجة وابنان وبنت فليس فيها الا فرض
واحد وهو الثمن مقامه من ثمانية فهي أصل القرىضة للزوجة واحد وتبقى سبعة منكسرة
على حيز واحد وهو الخمسة رؤس فتضع السبعة في صدر الخط قبالة الحيز ليعلم انها منكسرة
عليهم ثم تنظر بين الخمسة عدد الحيز وبين السبعة عدد السهام تجدهما

٤٠	٨	زوجة
٥	١	ابن
١٤	٧	ابن
١٤	١	بنت
٧	١	

۸	۴	
۲	۱	زوج
۲	۳	ابن
۲		ابن
۱		بنت
۱		بنت

ان

(وان يكن هناك حيزان * فتارة يخالف الاثنان)
 (نظرت بين الحيزين ههنا * حتى يصير اعدادا فبعثني)
 (بضربه في أصل تلك المسئلة * تصح مما قد بدد املكه)
 (وتارة يوافقان فأجلا * وفقهما كما ذكرت أولا)
 (ومع تقارق أخذت منهما * وفقوا جملة فسويتهما)

۱۸	۳	
۴	۲	بنت
۴	۱	بنت
۴		بنت
۳	۱	عم
۳		عم

أصلها من ثلاثة مقام الثلثين البنات اثنان منكسران عليهن والعين
واحد منكسر عليهما فانظر بين كل حيز وسهامه تجد الثلاثة مخالفة
للاثنين والاثنين مخالفة للواحد فقد خالف كل حيز سهامه فانظر بين
جائتي الحيزين تجدهما مختلفين اضرب كامل أحدهما في كامل
الأخر بستة اضربها في أصل المسئلة تخرج ثمانية عشر
ومنها تصح * ولوترك زوجتين وأربعة أخوة لصحت من ستة
عشر هكذا

١٦	٤	
٢	١	زوجة
٢	—	زوجة
٣	٢	اخ
٣	—	اخ
٣	—	اخ
٣	—	اخ

لان أصلهما من مقام الربع وانكسرت على حيزين خالف كل حيز
سهماه فانظر بين الحيزين تجد هما متداخلين استغن بأكثرهما
واضر به في أصل الفريضة تصح مما ذكرنا وقس على هذا المثل
ما شئت * وان وافق كل حيز سهماه أخذت وفق الحيزين ونظرت
بينهما كما نظرت بين الجنتين حتى تردهما عددا واحدا تضر به في
الأصل وتصنع كاذ كرنالك سواء هذا معني قولنا فاجعلا وفقهما
كاذ كرت أولا * ومثاله أم ورسا أخوات شقائق أولاب ورسا
لام فضع ذلك هكذا

[illegible]

(١٥ - الدرہ)

أحدهما مع مبيئته الآخر مع حالته من أحوال الراجعين في صورة المبيئتين للسهم أي بمقتضى من أحوال الراجع وفي البواقي بحالة

أخذت الرواجع منها ما عيها في صورة
التباين أو وفقها في صورة التوافق فانك
تنظر بين الرواجع بالنظر الأربعة
والمصنف تكلم هنا على حكم الراجعين
ويأتي حكم ما إذا كان ثلاثة رواجع ولم
ينظم ما يأتي في حكم ما هنا لأنه فبعيا يأتي
طريقة أهل البصرة وأهل الكوفة
وأيضا لكثرة أكثر من نظر فتدبر (قوله
في أصل تلك) في نسخة في أصل كل
مسئلة وهي صحيحة أي كل مسئلة ترد
عليك من هذا القليل (قوله ومع تفارق)
وهي ثلاثة الصور بين السهمين
والخيزين فتارة كل سهم يبين حيزه
فالراجعان نفس الخيزين وأخرى يوافق
كل فهما نفس الوفقين وأخرى يبين
أحدهما ويوافق الآخر فهما وفق
أحدهما وكامل الآخر فتتظرب
الراجعين بالنظر الأربعة فتارة تجد
التوافق فتضرب وفق أحدهما في كامل
الآخر وأخرى التداخل فتكتفي بالأكثر
وأخرى التماثل اكتفيت بأحدهما
وأخرى التباين ضربت أحدهما في
الآخر والحاصل في الصور الأربع
تضرب في الفريضة تخرج لاقل عدد
تنقسم السهام فيه على أربابها دون
كسر فلك فيما إذا كان هناك حيزان اثنا
عشرة صورة من ضرب الصور الثلاث
الأولى في أربعة الاحوال بين الراجعين
فحتاج لاثنى عشر مثالا وتكمل الشارح
بالبعض ولا يخفى عليك منه الباقي (قوله
ثلاث صور) كل صورة فيها أربع صور
كما قررنا باعتبار أحوال الراجعين فيها
(قوله ثلاث بنات وعمان) هذه المسئلة
وقع التباين فيها بين السهام وأحيازها
وبين الخيزين كما ترى والمصنف في القليل
لم ينتسق على نسق واحد فأورد مثالين
لأنكسار السهام مع المبانة مع أحدهما
التباين في الخيزين ومع الآخر التداخل ولم

جملته اعتبار وفق العددين للموقوف فلو وقف في صورتنا هذه غير المعين للوقف لم يكن ذلك أخذ وفيهما أبدأ الفرض المباني في أحدها وهذا كسنة وأربعة وتسعة فالتسعة توافق كلاهما فتعين للوقف والتسعة انما توافق أحدهما فتدبر (قوله وفق العددين الخ) أي للموقوف ولو صرح به لكان أوضح (قوله في صورة العمل) قد أشيرنا المخالفة فالكوفيين نظران والبصريين نظر واحد وان انفقا في عدة الاعمال (قوله أربع زوجات الخ) المسئلة من اثني عشر وجميع السهام ما عدا سهم الشقيقة منكسرة اثنان مبانيان وواحد موافق فراجع لنفس حيزين ووفق آخر وهي أربعة وستة وعشرة توقف العشرة وتأخذ وفق الستة لها وتحفظه ثم وفق أربعة وتحفظه يحصل عندك ثلاثة واثنان فتتظر بينهما تجد التباين بضرب أحدهما في الآخر والخارج في الموقوف دون نظر بينه والخارج يخرج لستين تضربها في أصل الفرضية تخرج كالمال وستون هي جزء سهم فريضة الاصل

(قوله المناسخة) عكس المصنف الترتيب إذ الفراض يذكر أولاً كيف تقسم التركات ثم يذكر المناسخات ولعل صنيع المصنف أقعد من حيث ان قسم التركات بعد تصحيح الفريضة والمناسخات من ذلك نعم بعض جزئياتها متوقف على قسم التركات كما سيوضح عليه والتسخ في اللغة الازالة ومنه نسخت الشمس الظل اذا أزالته وفي اصطلاح الفراض العلم الموصل الى معرفة قدر ما يستحقه ورثة هالك ثان من ورثة هالك أول قبل قسم التركة فوضوعها ان هالك هالك ولم تقسم تركته حتى هلك بعض ورثته فيحتاج الى عمل يبين قدر ما يستحقه بقية ورثة الأول من متروك الأول وقدر ما يستحقه ورثة الثاني من متروك الأول أيضاً بسبب ارثهم الثاني الذي هو وارث الأول وربما كان بعض ورثة الثاني أو كلهم من بقية ورثة الأول فيرتبون من الفريضة معاً * وواعلم انه اذا هلك بعض ورثة هالك أول قبل قسم تركته وكان ورثة الأول يرتبون بالتعصيب أو بعضهم وكانوا هم ورثة الثاني بالتعصيب أيضاً على نحو التعصيب الذي ورثوا به فانك تقدر ان لا هالك هناك الا هالك واحد ولا يحتاج فيه لعمل هذا الباب وذلك كما اذا هلك هالك وخلف خمسة بنين أشقاء وأولاً ب فلم تقسم التركة حتى مات واحد منهم ولم يترك سوى من بقي من اخوته فقد ركان الميت الثاني لم يوجد قط وكان الهالك الأول خلف أربعة بنين واقسم المال عليهم أو قد ركان الهالك الأول لم يكن وان الهالك الثاني هو الذي خلف تركته الأول وامض على عملك فان كان في ورثة الأول من يرث بالفرض أو بتعصيب ولكن تعصيبهم للثاني على غير الوجه الذي عصبوا به الأول أو على ذلك الوجه ولكن الثاني خلف ورثة غير ورثة الأول مع ورثة الأول احتجج الى عمل هذا الباب وان اتفق في بعض الصور الاكتفاء بفريضة واحدة وان لم يتحقق الشروط كما يتفق عمل فريضة واحدة وان لم يرتوا الثاني بالتعصيب بل ولا الأول أيضاً بل ذوو فرض لكن بعد محاولة (١١٨) ومثل ذلك يوجب جلبها طولا فليرجع فيه لشرح العقبا في هذا ولو

صحت لكل هالك فريضة وقسمت تركته على حدة وصلت لمقصودك لكن عمل المناسخات أيسر وأقرب للصواب (قوله الوارثين) فيه جمع بين ساكنين ومثله جائز في الشعر (قوله وانظرا) ألفه منقلبة عن النون الخفيفة واجعل الفريضة كأنها حيز وسهام الميت سهامه فتتصرف فيه بالنظرين فان انقسم فتصح الثانية مما نصح منه الأولى ضرورة انقسام السهام على أربابها كما انك لا ترفع الفريضة المنقسمة سهامها واتقسامها ما بان تكون مماثلة

هذا البيت على أصعب ما يمكن أن يتصور في المسئلة لسهولة ماسواه مع اتحاد حقيقة النظر في الجميع ونحوه

(الباب الثاني في عمل المناسخة)

(والنسخ أن يموت بعض الوارثين * من قبل قسم المال عند العارفين)
(فصح الفريضة وتين وانظرا * الى سهام ميت مختبرا)
(فان تكن سهامه قد تنقسم * على فريضة له وتلتئم)
(فصح الأولى معا واللاحقه * من عدد تصح منه سابقه)

ش يعني ان وجه العمل في المناسخات ان تصح الفريضة أولاً أي فريضة الهالك الأول وفريضة الثاني بعد ان ترسم تاء خلف ضلع الجامعة الأولى قبالة بيت الهالك علامة على موته وتنزل مع التاء في سطر قائم بكل من وجب له الارث في الثاني من ورثة الأول قبالة بيته

أو أكبر منها من الحيز فأمر الانقسام دائر على المماثلة والمداخلة لكن الفريضة هي الداخلة وان لم تنقسم وانكسرت على الحيز فامام المباينة أو مع الموافقة فالأول تضرب الأولى في الثانية وهي الجامعة وتجعل السهام جزء سهم الثانية والثانية جزء سهم الأولى والثاني تضرب الأولى في وفق الثانية للسهام فالخارج جامعتهما وجزء سهم الثانية وفق السهام للفريضة كما ان وفق الثانية جزء سهم الأولى وبالجملة تفعل بسهام الميت وفريضة مع الأولى فعلك في السهام مع اجبارها فان انقسمت فالأخرين والا ضربت الأولى في الكل أو وفق وجزء سهم الثانية خارج القسمة في الانقسام ونفس السهام أو وفقها في عدم الانقسام والأولى لاجزء لها في صورة الانقسام وجزءها في عدم الانقسام انفس الثانية أو وفقها فافهم ثم ان ورثة الثاني قد يكونون مجرد باقي ورثة الأول أو مجرد غيرهم أو خلطا فظاهر في الأول انك لا تزيد في ضلع الفريضة الى أسفل وفي الثاني تزيد في الأول وتنزل من ورثته بوصفه الذي ورثه به فاذا هلك هالك وخلف ابنا وبناتا وزوجة فابنت فكتب الابن بوصف الأخ والزوجة ان كانت اما بوصف الأم وفي صورة الخلط من ورث من فريضة تين جمعت ماله فيهما ونزلته في ضلع الجامعة ومن ورث من احدهما خاصة نزلته بخصوصه ففهم على ثلاثة أقسام قسم يرث من فريضة وقسم يرث من الأولى خاصة وقسم من الثانية خاصة وهذه الأقسام لا يكون جميعها في كل مادة خلط بل يوجد منها قسمان فقط فتدبر (قوله خلف) لعل الصواب امام والمراد بالجامعة الفريضة (فان قلت) تحمل الجامعة على بابها ولا تصوب لان التاء خلفها بين الثانية والأولى (قلت) كلامه في ابتداء وضع الضلع الزائد والجامعة بعد تصحيح الثانية والنظر بين سهام هالكها وفريضة وهو لم يقع حين وضع التاء فتأمل (قوله قبالة) وصف مخصص لصديق الخلف بمعنى الامام على ما هو مقابل له وغيره (قوله قائم) اماما مع تنزيل فيه لاسفل ان كان مع ورثة الأول أو بعضهم غيرهم أو دون تنزيل ان لم يكن

(قوله جامعة) سميت بها لانها تجمع الفريضة بحت تكون سهامها منقسمة على الوارثين منهم دون كسر (قوله فلا تضعيف الخ) هذا لانقسام سهام هالكها على ورثته فلا موجب لرفع الفريضة الأولى فإز من هذا أن لا جزء سهم الأول لا يكون لها جزء سهم الا اذا رفعت وذلك حيث لا تنقسم سهام الهالك الثاني على فريضة فترفع لاجل ذلك جميع سهام الأولى فالثانية لها جزء سهم أبدا ما لم يخرج القسم واحدا فلا تضع عليها شيئا لان الضرب في الواحد لا يغير تضعيفا ولا تجزئة وأما الأولى فتارة فتدبر (قوله ولو هلك) أي تعددت موفى ورثة الأول قبل قسم تركته على أهلها وههنا يختلف أهل البصرة والكوفة فأهل الكوفة يعملون ما ذكر المصنف وهو ان يجعل كل فريضة فريضة وتصير الأولى لما بعدهما ويجعل منها فريضة وتصير الأولى لما بعدهما وهكذا أبدا لا ينظرون الا بين فريضة وأما أهل البصرة فخالص عملهم ان تقيم الفرائض الكثيرة كل واحدة على حدتها لا ترد منها فريضة الى التي قبلها فاذا استوفيتها وضاع سهمها كل ميت من الفريضة التي كان ورثها منها واعرض تلك السهام على فريضة ذلك الميت هل تنقسم أو تبين أو توافق فان انقسمت سهام كل ميت على ورثته صحت المسائل كلها ما صحت منه الأولى وان انكسرت كلها أو بعضها فقد رفاض الفرائض المقسوم عليها كأنها أحياز انكسرت عليها سهامها فأثبت من كل فريضة منكسر عليها وفقها وان وافقت لما انكسر عليها أو نفسها ان باينت وردت تلك المثبتات الى عدد واحد عما تقدم واضرب به في الفريضة الأولى وما خرج تصح جميع الفرائض منه ثم ان انكسرت السهام مع التوافق تجمع أو فاقها وتوقف أحدها ثم تجمع أو فاق البواقي للموقوف فان كانت أكثر من اثنين أو فقت أحدها حتى اذا كان عندك اثنان نظرت بينهما واستخلصت منهما عدد واضرب به في الموقوف الأخير والخارج في الذي قبله حتى تصل للأولى والخارج في الفريضة حسبما شرنا ليه قبل وأما الجزء سهام الفرائض فاما الأولى فاضربت فيه ولا اشكال وأما ما عداها فاضرب جزء سهم الأولى في سهام أي ميت شئت ثم (١١٩) اقسام خارج الضرب على مسئلة ذلك الميت يخرج جزء سهمها * ولغفل لك مثالا يتضح لك فيه ذلك فنقول لو ترك ثلاث زوجات وجمدين وعماتين وأخوات شقائق وأربع أخوات لام ثلاثة منهن شقائق توفيت إحدى الزوجات عن زوج وأم وجد وأخت شقيقة ثم توفيت زوجة أخرى عن زوج وأم وأختين لام وأخوين وأخت شقائق ثم توفيت الزوجة الثالثة عن زوج وأم وعماتين أخوات لام وأخت شقيقة ثم توفيت إحدى الأخوات للام من الأولى وهي الشقائق عن زوج وجد لأب وأربع أخوة لأب وعن ذكر في المسئلة

بصفته أو بما آل اليه أمره من بنوة وأخوة ونحو ذلك ثم تنظر الى سهام الهالك الثاني فان أمكن قسمها على فريضة صحت الفريضة وانما صحت منه الأولى لا ثم قد اقسما بينهم سهام أهالكهم فتقول عدد الفريضة الأولى وتضعها جامعة كبرى بعد الثانية وجزء سهم الثانية خارج قسمة سهام ميتها عليها وأما الأولى في هذا القسم فلا تضعيف فيها فتجمع لمن يرث في المسئلتين سهامه وتزله في بيتها من الضلع الأكبر * ومثال هذا القسم زوجة وأم وأخ ولم يقسموا حتى مات الاخ وترك ابنتين وبناتا فالمسئلة الأولى من اثني عشر والثانية من خمسة وسهام ميتها خمسة فيصح قسمها على فريضة فتصح المسئلان من اثني عشر هكذا وكذا لو هلك بعض ورثة الثاني قبل القسمة فتصير الجامعة الأخيرة هي الفريضة الأولى

١٢	٥	١٢
٣		٣
٤		٤
		٥
٢	٢	ابن
٢	٢	ابن
١	١	بنت

الأولى عن برثها وهي الجدة للام ولها أخوات لأم وهذه الأخوات الشقائق والوفاي للام من المسئلة الأولى فهذه الفرائض قد جمعت العائل وغيره وشاذ المسائل وغيره من ملقباتها وغيره يظهر فيها فسران الحساب ولا يتسدى لها الا ذوو الالباب (فالأولى) هي أم الارامل والسبعة عشرية والدينارية الصغرى لانها تصح من سبعة عشر ولا تفاق التركة دنانير سبعة عشر لكل أنثى دينار (والثانية) الا كدرية من شواذ المسائل العائلة تصح من سبعة وعشرين وأصلها من تسعة (والثالثة) هي الجارية والحجرية لا عول فيها من شواذ المسائل تصح من ثلاثين لانكسار سهام الأخوات للام عليهن (والرابعة) تصح من ستة وثلاثين لانكسار سهام الأخوات للام عليهن (والخامسة) هي المالكية تصح من ستة على مذهب امامنا مالك الزوج ثلاثة وللجدة واحد وللجد اثنان ولانثى للأخوة لأب ولا للام لحجب الجسد للأولى بالحجة التي أسلفنا وللآخرين وتصح على مذهب زيد من أربعة وعشرين فاجتماع هذه المسائل مع المناسخات من أصعب ما في الباب فالاعداد التي صحت منها المسائل الخمس سبعة عشر وسبعة وعشرون وثلاثون وستة وثلاثون وأربعة وعشرون على مذهب زيد في الأخيرة ومسئلة كل ميت منها تبين سهامه اترك المسئلة الأولى موقوفة منها بقى الاعداد الأربعة متوافقة فان أوقفنا منها الثلاثين كان راجع السبعة وعشرين تسعة وراجع الستة والثلاثين ستة وراجع الأربعة وعشرين أربعة وهذه الرواجع مشتركة أيضا توقف أحدها وهي الستة لانها مقيدة كما أنبأناك في طريق أهل البصرة سابقا وذلك لموافقها لكل من العددين الباقيين ومباينة كل واحد منهما للآخر يكون راجع التسعة ثلاثة وراجع الأربعة اثنين وهما متوافقان فتضرب الاثنين في الثلاثة والمجموع في الموقوف الثاني وهي ستة والمجموع في الموقوف الأول وهو ثلاثون والمجموع في المسئلة الأولى وهو سبعة عشر ومن المجموع تصح جميع المسائل

وذلك ثمانية عشر ألفا وثلاثمائة وستون وتضرب ما يبد كل وارث من الاولى في ثمانين وألف اذ هو جزء سهمها وما مات ضرب فيه ما يبد كل وارث من المسائل غيرها فقد من انك تضرب جزء سهمهم الاولى في سهام أي ميت شئت ثم اقسام خارج الضرب على مسئلة ذلك الميت يخرج جزء سهمها وان شئت فأسقط الاولى ووفق مسئلة أي ميت شئت ٣ وان الاشتراك بينهما وبين سائرهما وتضرب الرواجع بعضها في بعض والمجموع في سهام الميت فما اجتمع فهو الذي تضرب به فيما يبد كل وارث من ورثته فتضرب ما يبد كل وارث من الاولى في ألف وثمانين ومن الثانية في اربعين ومن الثالثة في ستة وثلاثين ومن الرابعة في ثلاثين ومن الخامسة في خمسة وأربعين يجب لكل أخت لام من الاولى ثمانون وألف وللجد وللجددة للاب كذلك وللجددة للام من الاولى والخامسة ستون ومائتان وألف وللزوج من الثانية ستون وثلاثمائة وللأم أربعون ومائتان وللجد وللجددة وللأخت الشقيقة ستون ومائة وللزوج من الثالثة أربعون وخمسة مائة وللأم ثمانون ومائة ولكل أخت لام ثمانون ومائة وللزوج من الرابعة ستون وثلاثمائة وللأم عشرون ومائة وللشقيقة ستون وثلاثمائة ولكل أخت لام ثلاثون وللزوج من الخامسة أربعون وخمسة مائة وللجد ثمانون ومائة ولكل أخ لأب (١٢٠) خمسة وأربعون جميع ذلك ستون وثلاثمائة وثمانية عشر ألفا ولا يخفى عليك

بالنسبة لما بعد ما فتصنع فيها كافي الاولى والثانية وكذلك لو هلك رابع وخامس وهلم جرا ولذلك قلنا الفريضة لان الاتينية لازمة سواء كان ثم غيرها أم لا فقولنا فصحيح الفريضة أي المقصودتين ولو كان فيها ألف هالك وانما تصحيحها بالفريضة لانك تصحيح الاولين حتى تصيرهما جامعة واحدة ثم تنقل الى الفريضة الثانية وتعمل فيها مع الجامعة كما تقدم حتى تصيرهما جامعة واحدة ثم الى الثالثة وتعمل فيها مع الجامعة كما تقدم أي حتى تصيرهما جامعة أيضا ثم كذلك الى آخرها وعلى الله أنوكل وبه أستعين ص

- (وان تكن لم تنقسم فلتنظرا * بخلف او توافق كما جرى)
- (فان توافقا ضربت وبقية * في كامل الاولى وضعه فوقها)
- (اذ هو جزء السهم للأولى وضع * وفق سهامه على الاخرى طع)
- (ومع خلف تضرب المؤخره * في كامل الاولى وخذي القهقره)
- (فضع على الاولى جميع الثانية * وكل سهم الميت فوق التالية)
- (وكل من نصيبه في السابقة * بضربه في وفق تلك اللاحقه)
- (ومن له شيء من الاخيرة * يضربه في وفق سهم الميت)
- (وفي اتفاق ماذا كرت آتفا * وانطوق بحملة اذا تخالفا)
- (وحينما صح اتفاق الانصبا * فردها للوفق ككي تقربا)

ش يعني ان لم تنقسم سهام الهالك على فريضة فانك تنظر بين سهامه وفريضة بنظري التوافق والتخالف فان توافقا ضربت وفق فريضة وهي الثانية في كامل الاولى فما خرج فنه تصح وجزء سهم الاولى وفق الثانية وجزء سهم الثانية وفق سهام ميتها فتقول من له شيء

الفريضة الاولى وقد ضربت الاولى في جميع الثانية أو وفقها السهام ميتها فواجب اذن لاهل الفريضة الثانية نفس سهام الميت من الثاني مضروب بقية نفس الثانية أو وفقها تلك السهام فان كان نفس الثانية هي المضروب فيها الاولى فيبين ان خارج الضرب يجب لكل واحد منه من احدى الفريضة الثانية نفس سهام الميت الثاني فيكون جزء السهم للثانية نفس سهام الميت الثاني من الاولى وان كان الضرب في وفقها فذلك مساو لضرب وفق تلك السهام في نفس الثانية فيبين ان جزء السهم للثانية هو وفق السهام لها وهذا لان نسبة الثانية الى وفقها للسهام كنسبة السهام الى وفقها للفريضة ففرض وفق الفريضة في السهام كضرب وفق السهام في الفريضة فهذا هو البرهان في كون جزء السهم للثانية نفس السهام أو وفقها عند كون جزء سهم الاولى نفس الثانية أو وفقها كما أشار له العقباني (قوله ما كرت الخ) هو قوله كل من نصيبه الخ (قوله بحملة) بان تقول في عام الكلية يضرب به في جميع الثانية ويضرب به في جميع سهام الميت (قوله وحينما) هذا لم يشرحه المؤلف هنا ولا يلبس به من مقدمة هي ان جامعة القرائن في هذا الباب أقل عدد تصح منه الفريضة أو القرائن ولكن عرض هنا في بعض الصور ان يرث بعض الورثة أو كلهم من الفريضة فيجمع الميراثين فيحدث بسبب الجمع لسهامه جزء لم يكن لها قبل الجمع كثلث وربع وقد يتفق ان يكون مثل هذا الجزء موجودا في سائر السهام فتخرج الفريضة الى وفقها فتصح من أقل

اجراء طريقة الكوفيين هنا وهذا المثال من مثل الامام الحوفي رحمه الله تعالى (قوله لان الاتينية الخ) فالمراد بالاثنتين حقيقة أو حكما (قوله الى آخرها) ولو بلغت البطون ما بلغت (قوله اذ هو الخ) تعليل لوضعه فوقها (قوله تطع) أي ينقاد لك الغير لا مثالك الحق وجرى على الصواب (قوله خلف) أي تباين (قوله المؤخره) أي الثانية (قوله القهقره) المراد بها هنا مطلق التحول وان كلن لا امام (قوله وكل سهم الخ) هذا لان الفريضة ارتفعت بالضرب في الثانية اما فيها أو في وفقها ويلزم منه رفع كل سهم منها الى مقدار الفريضة أو وفقها فواجب ان من كان له سهم من الاولى أخذه مضروبا فيما ضربت فيه وهو عين الفريضة أو وفقها فلا شئ ان الواجب لاهلها قبل التضعيف هي سهام الميت الثاني من

عما صحت منه ومن هذا وشبهه تحرز الامام القرشي فوضع القرائن بطريق الكسور حتى تستخلص لعدد لا يقبل الاختصار بوجهه الى اختصار السهام عند اتفاقها بالجزء أشار المصنف بما ترى (قوله عبارة الخ) ونسبته من المسطح كنسبة الواحد من الفريضة (فان قلت) في هذا الباب لا نجد الجزاء هذه المثابة في المثال الا في الفريضة الثانية من (١٢١) البطن الثاني جزء السهم سبعة والمسطح اثنان

وسبعون ونسبة السبعة منها نصف سدس وهي ليست نسبة الواحد من ستة كالأخفى (قلت) الاثنان وسبعون ليست هي مسطح مجرد الاولى في سبعة حتى يرد ما ذكر بل هي مسطح الفريضة من وجامعها ولذا كان جزء سهم الاولى على باه لان التسطح كان فيها فليحرر (قوله بحملة) هذا ليس لازما بل المراد هو أما أدى مؤداه من كامل أو جميع ونحوهما (قوله وان يخلف الخ) ما تقدم حكم ما اذا لم يخلف الهالك الثاني تركه فعملها هو ما تقدم وأما اذا خلف تركه غير ما يرثه من الهالك فهذا أو ان الكلام عليه وحاصله انك تصحح الفريضة الاولى ثم تأتي لخلف الثاني غير ما يرثه من الاول فتضرب به ان كان دراهم أو دنانير في الفريضة الاولى واخراج يقسم على فريضة الاول واخراج يضاف لسهم الهالك الثاني من الفريضة الاولى وكان سهامه منها ابتداء هو المضاف والمضاف اليه فبالضرورة بهذه الاضافة لسهمه الاصل يتغير تركيب الفريضة فتصححها مرة أخرى لاجل الزيادة في سهم الهالك فتصححها بمسابق زيادة خارج القسمة في المثال الاول الا في كانت الفريضة من أربعة ولما زيد اثنان صارت من ستة وكان سهم الهالك من أول وله ثلاثة لا واحدا اذا وصلت الى هنا فضع فريضة الهالك الثاني وانظر هاهنا مع سهامه في التصحيح الثاني بالنظرين المعروفين وحصل جامعة وجزء سهم وكل عملك ثم بعد ذلك تضم مخاف الهالك الاول والثاني وتقسمهما

من الفريضة الاولى أخذه مضروبا في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في وفق سهام ميتها وجزء السهم عبارة عن العدد الذي يوضع فوق الفريضة لتضرب سهامها فيه وقد أشرنا اليه في باب الاحياز ومثال الموافقة لو ترك زوجة وابنا وبنتا فابن وترك أمه وابنتا فابنت وترك

٧	٢	٧	٣
١٤٤	٦	٧٢	٢٤
٣٩	١	١٦	٣
			١٤
		٢١	٧
		٣٥	٥
٧٠			٣٥
	٥	١٦	٣

الفريضة الاولى من أربعة زوجة وعشرين وسهام الهالك الثاني منها ابن أربعة عشر ومسلته وهي الثانية ستة وسهامه لا تنقسم على فريضة فانظر بينهما تجدهما متفقين بالانصاف فاضرب وفق فريضة وهو ثلاثة في كامل الاولى وهو أربعة وعشرون تكن اثنتين وسبعين وجزء سهم الاولى ثلاثة وفق الثانية وجزء سهم الثانية سبعة وفق سهام الميت ثم قدر الجامعة الكبرى كأنها الفريضة الاولى وصحح فريضة الهالك الثالث تجدها ستة وسهامه من الجامعة أحد وعشرون ولا تنقسم على مسئلة ولكن توافقها بالثلث فاضرب وفق مسئلة اثنتين في كامل الاولى وهي اثنان وسبعون تكن أربعة وأربعين ومائة ومنها تصح المسائل كلها وقس على هذا ما تحب والله المستعان * وان اختلفت سهام الهالك الثاني وفريضة ضربت كامل فريضة في كامل الاولى وهذا معنى قولنا ومع خلف الميت ثم تضع المضروب في الاولى وهو كامل الثانية فوقها لانه جزء سهمها وتضع فوق الثانية كل سهام هالكها وهو المراد بقولنا وخذي القهقرى الخ وأصل القهقرى المشى الى خلف والمراد بها هنا تحويل العدد * ومثال هذا القسم زوجة وابن منها وأم فابن وترك أمه وابنتين وبنات فضع ذلك هكذا

١٧	٦	٢٤
١٤٤	٦	٢٤
٣٥	١	٣
٢٤		٤
		١٧
	٢	٣٤
	٢	٣٤
	١	١٧

قالوا من أربعة وعشرين وسهام الميت الثاني منها سبعة عشر لا تنقسم على فريضة وهي الستة ولا توافقها ولكن تخالفها فاضرب كامل الفريضة الثانية في كامل الاولى واعمل كما تقدم تصح من أربعة وأربعين ومائة وفي هذا كفاية والله الموفق للصواب وقولنا وفي اتفاق البيت أي في كل ما ذكرته الآن من قولي من له شيء من كذا يضرب به في وفق كذا أعلاه في مسائل الاتفاق وأما مسائل الاختلاف فانطق فيها بحملة فقل من له شيء من

الاولى أخذه مضروبا في جملة الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في جملة سهام ميتها وحفظ هذه العبارة يعين المبتدئ على العمل ص

(فصل)

(وان يخلف بعض من قدامتي * تركه من غير مال الاول)

(١٦ - الدرر) على جامعة الفريضة هذا ملخص كلامه بالتوضيح فيما لم يعرض كسر في قسمة خارج ضرب مال الثاني في فريضة الهالك الاول فان عرض في خارج تلك القسمة فضم الخارج لسهم الميت الأصلي وبسطه واجعل سهمه البسط وبسط بقية السهام بضربها في امام الكسور دون ضم ما على رأسه وتصح فريضة الاول مما وصل اليه العدد بالبسط ثم اجعل فريضة الهالك ونعم العمل

(فلتضرب التركة المسلمة * في جلة الفريضة المقدمه)
(فخرج من ضرب ذاك يقسم * على التي خلفها المقدم)
(فابدا فاجع لسهم الميت * وزده في جامعة الفريضة)
(وان بدا كسر لقسم حصه * بسطته وحظه في المسئلة)
(واجعه وابسط غيره كذلك * وقهقر السهام من هنالك)
(وبعد فعل النسخ والكمال * فاقسم على المجموع كل المال)

ش هذا الفصل موضوع لبيان كيفية العمل فيما اذا ترك بعض الورثة في المناسخت مالا من غير مال مورثه وكان حقه أن يجعل من فصول قسمة التركات لتوقفه عليها واختصاصه بها ولكن تبعت فيما أحسب في هذا الترتيب بعض المصنفين ولولا قراءة الأم وانتشارها بين الطلبة لولاه ولكن الأمر في ذلك سهل ومن أراد ذلك فليؤخر تصويره عن تصور القسمة وذكرنا في هذه الآيات ان العمل فيه ان تضرب تركة الثاني في فريضة الأول وتقسّم الخارج على تركة الأول وتجمع خارج القسمة الى سهام الهالك الثاني وتزيده في الجامعة أيضا ثم تقسم الحاصل من سهامه وماضى اليها على فريضة وتغضى على عملها بطريق المناسخة فاذا صحت فاقسم عليها مجموع الاموال هذا معنى قوله فاقسم على المجموع كل المال أي فاقسم على الجامعة الأخيرة التي هي حاوية لجميع المسائل كل المال أي كل المتروكات مجموعة هذا اذا لم يخرج من القسمة كسرفان كان كسر ضمنت الخارج الى سهام الهالك وبسط الجميع كما تقدم من صناعة بسوط الكسور وبسط أيضا جميع سهام الوارثين بان تضربها في امام ذاك الكسر ليتناسب الجميع في التضعيف غير انك لا تضم اليها بسط الكسر نفسه بخلاف العدد المصاحب له كسرفان من عام بسطه ضم اضافة بسط الكسر اليه وهذا عام في سائر هذا الفصل فلا يهمل الطالب فاذا فرغت من عمل البسط فانقلل الخارجات الى ضلع آخر بعدها هو معنى قولنا وقهقر السهام من هنالك ثم تجرى على ماتقدم هذا مضمون الآيات وقولنا من ابتلى أي بالموت خذف المفعول العلم به مع ضيق النظم وفي الكلام حذف آخر تقديره ابتلى بالموت من الوارثين ودل عليه قولنا من غير مال الأول وقولنا التركة المسلمة وصفنا تركة الثاني بانها مسلمة لتسليم ورثة الأول اياها لورثة صاحبها وقولنا فابدا ماموصولة مفعول مقدم باجع وبدا أي ظهر من القسمة وخرج * مثال من الضرب الأول أعني اذا لم يخرج من القسمة كسر زوج وابن وبنت تركة مورثهم ستة دنانير ومات الزوج وترك ولديه المذكورين وبنتا أخرى

مال	مال	مال	مال	مال	مال
٦	٤	٣	٤	٢٤	٨
١	٣	ت	٣	١٤	٥
٢	٢	ابن	٢	١٤	٥
١	١	بنت	١	٠٧	٥
١	١	بنت	١	٠٣	١

ثلاثة دنانير وهذه صورتها
ضربنا تركة الثاني وهي ثلاثة في فريضة
الأول وهي أربعة باثني عشر قسمنا
على الستة تركة الأول فخرج اثنان
أضفناهما الى الواحد سهم الزوج وهو
الهالك الثاني ثم علمنا مناسختها فصحت من أربعة وعشرين ثم جعلنا التركتين فصارت تسعة قسمنا على الفريضة خرج ما تراه * ومثال من الضرب الثاني ابن وبنت وترك مورثهم

تعالى فاي فاربون فالأولى ان يكون مفعولا بفعل محذوف يفسره ما بعده (قوله قسمنا على الفريضة) اما دينارين
اقسم واضرب أو اضرب واقسم كل صحيح وكلامه محتمل لهما كبقية وجوه القسمة

(قوله فصارتان) هذا بضم به في امام النصف (قوله من ستين) هذا التباين السهام والفريضة فضربت في الأولى فكان ما قال (قوله ما تراه) هو ان البنت في الأولى والأخت في الثانية اثنتين وعمانية أعشار وسدس العشر وللزوجة من الثانية واحد وخمسة أسداس العشر وللم منها مثل ذلك لاتفاق سهمهما والله تعالى الموفق (قوله فان تكن الخ) ما قدمه حكم ما اذا كان بطنان لكل بطن مخلف وهنابن ما اذا تعددت البطون وكان لكل واحد منها مخلف وتركه فبين ان حكم الزائد على البطن حكم (١٢٣) البطنين وذلك أن تصيير البطنين جامعة واحدة ومخلف الهالك فيهما مخلفا واحدا وانظره نظره فريضة أولى وما بعد ذلك نظر الثانية فاذا صيرتهما عددا واحدا وجعت تركة الثلاث وعندك بطن آخر فانظر للثالث نظر الواحدة وللتركات الثلاث نظر التركة الواحدة من ضرب مخلف الهالك الرابع في جامعة الفرائض الثلاث وقسم الخارج على مجموع التركات الثلاث والخارج تضمه الى سهام الهالك من جامعة الفرائض الثلاث ثم تصحح فريضة ارث هذا الهالك بما تبلغ اليه من العدد ثم تصحح فريضة موته وتنظرها مع سهامه بالنظرين وتقم العمل وان عرض لك في القسم كسر فابسطه مع حظ الهالك وابسط سائر السهام وبالجملة المراد بالأولى في هذا الباب أولى حقيقة أو حكما فتفعل في الواحدة حكما فاعلك في الواحدة حقيقة بجعل تركتين فأكثر كأنهما تركة واحدة والفريضة فأكتر منزلة فريضة واحدة حيث جعلت المتعدد من ذلك متحدا بالضرب والقسم وضم الخارج للسهام والنظر بين السهام والفريضة الى آخر العمل دون فرق وهذا على طريقة أهل الكوفة وأما على طريقة أهل البصرة فالذي يظهر أن العمل كالعمل في ان تصحح كل فريضة هالك بعد ضرب مخلفه في فريضة ما قبله وقسم الخارج على المخلف لصاحب تلك الفريضة وما قبلها ان كان وضم الخارج لسهامه من فريضة ارثه فبانه ان لا تنظر بين السهام ومسائل الهالك حتى تستوفي جميع الفرائض فتتأمل حينئذ وتستخرج من ذلك راجع وتلخص منها واحدا وتضرب به في الأولى يكون جامعة الجميع ثم انك تضرب بالكل وارث من فريضة أو أكثر وتضم ذلك وتضعه في ضلع جامعة فرائضك ثم تضم التركات وتقسّمها على سهام الجامعة فتدبر (قوله ولا تقسم الخ) لأن ذلك طريقة أخرى تأتي للؤلؤ في الشرح (قوله في الشطر الأول) فيه مساححة اذا الاستفادة لا تتم الا بمجموع البيت

دينارين	فات الابن	عن أخته	هذه وزوجته	وعم وترك	ثلاثة دنانير	وهذه صورتها
ضربنا	الثلاثة	تركة	الثاني في	الثلاثة	مال	مال
٣	٣	١٥	٣	٤	١٣	١
٣	٢	١٣	ت	٣	٤	٥
٢	١	٢	بنت	٢	٢٣	٨
٢	١	٢	بنت	٢	٢٣	٨
١	١	١	زوجة	١	١٣	٥
١	١	١	عم	١	١٣	٥

فريضة الأول بتسعة قسمناها على الأول خرج أربعة ونصف جعلناها الى سهام الميت الثاني صارت ستة ونصفا بسطناها فصارت ثلاثة عشر وبسطنا سهام الميت فصارتان ثم نظرنا بين الثلاثة عشر وهي سهام الميت وبين فريضة وهي أربعة ثم أقمنا عمل المناسخت فصحت من ستين ثم جعلنا التركتين صارت خمسة قسمناها على الجامعة خرج ما تراه وقس على ذلك يسهل عليك الأمر ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق ص

(فان تكن قد كثرت فكلما * قبل التي قصدت كالأولى ارسها)
ش هذا البيت تنبيه لما قبله وزيادة ايضاح وتنبيه حسن وهو ان مسائل هذا الفصل اذا كانت أكثر من اثنتين فكلما صححت فريضة على قياس ما تقدم في النسبة الى التي تليها بمنزلة الفريضة الأولى مع التي بعدها وجعت مالهما وجعلتهما كالتركة الأولى للفريضة الأولى وجعلت التي تليها كأنها فريضة الهالك الثاني واحذر أن تجمع تركات البواقي كلها كما تجمع تركات المواضي بل كلما أتيت الى الفريضة جعلتها ثانية وكل المواضي أولى فاذا كانت المسائل ذوات الاموال خساما فلا تلتصق الأولى كما تقدم وتضرب تركة الثاني وحدها في الفريضة الأولى حتى تكمل العمل ثم تضرب التركة الثالثة في الجامعة التي قبلها الحاوية للستين السابقتين معا وتقسّم الخارج على مجموع تركتهما ثم تجعل الرابعة كأنها ثانية وجميع ما قبلها تركة أولى ثم تجعل الخامسة كالثانية والاربع الماضية كأنها فريضة أولى وتركتهن كلها تركة واحدة أولى وهلم جرا ولا تقسم شيئا من التركات على فريضة حتى تم المسائل كلها فحينئذ تجمع التركات كلها وتقسّمها هذا معنى البيت فقولنا فان تكن قد كثرت أي فان تكن المسائل ذوات الاموال قد كثرت بان تجاوزت اثنتين فكل ما قبل التي قصدت أي اجعل كلما صححت منهن ما قبل التي قصدت تصحبها كالأولى كأنها فريضة واحدة أولى وتركتهن تركة واحدة وما نهننا عليه من أن التركات البواقي لا تجمع كما تجمع المواضي مستفاد من قولنا قبل التي قصدت لان معناه التي قصدت الى عملها وتصحبها اذا يصح القصد الى عمل الباقي دفعة واحدة وما ذكرناه من جميع التركات الاول مستفاد من التشبيه المذكور في الشطر الاول من البيت فسبب البيت فان تكن المسائل قد كثرت فارسم أي

وما قبلها ان كان وضم الخارج لسهامه من فريضة ارثه فبانه ان لا تنظر بين السهام ومسائل الهالك حتى تستوفي جميع الفرائض فتتأمل حينئذ وتستخرج من ذلك راجع وتلخص منها واحدا وتضرب به في الأولى يكون جامعة الجميع ثم انك تضرب بالكل وارث من فريضة أو أكثر وتضم ذلك وتضعه في ضلع جامعة فرائضك ثم تضم التركات وتقسّمها على سهام الجامعة فتدبر (قوله ولا تقسم الخ) لأن ذلك طريقة أخرى تأتي للؤلؤ في الشرح (قوله في الشطر الأول) فيه مساححة اذا الاستفادة لا تتم الا بمجموع البيت

وفيه ان هذا في القسم على الفريضة الثانية لا على الجامعة كما زعم لان الثانية هي الاربعة والجامعة ستة نعم يجب أن يجعل بعد قبة مخلف الثاني ستة واثنين أئمة الاثني عشر ثم بعد ذلك تجعل قبة الجامعة ثم قبة المخلفين ثم قبة أئمة الجامعة فيتلخص في وضعها تسع قباب ثلاث قباب للاولى ومثلها للثانية ومثلها للجامعة الفرائض فتنبه لذلك تصب الصواب (قوله وعلى الثالث هكذا) القبة الاولى للفريضة الاولى والثانية للثانية والثالثة لمخلف الثاني والرابعة لائمة فريضته والخامسة للجامعة الفرائض والسادسة لمخلف الاول والسابعة لائمة الجامعة ثلاثة واثنين لكن في الوضع ترك اثنين لان القسمة عليهم لا يفضل وقاعدة العمل وضعها افضل أم لا والثامنة مجموع المخلفين ليعلم ما لكل وارث ورث من الفريضتين والتاسعة لسته هي جامعة مقام النصف في الثانية ومقام الثلث في قسم مخلف الاولى لانك عند ضم الحفظولا بذلك من ذلك لان

مال	۲	۲	۲
	۳	۲	۱
مال	۲	۱	
	۳	۱	۲

مال	٧	٢	١
٤	٣	٥	١
مال	٧	ن	الفرق
٥	٤	٦	١
	٧٤	١٤	٥
التركيبين	٤	٧	٠
	٤٠٠	٧٠	٠

(تنبیه) اذا كانت التركة الاولى مال ۲ مال ۱

٢	٣	٢	٦	١	٢	٤	٢	٣	٢
							ت	٢	ابن
١	١	٤	٠	١	٢		اخت	١	بنت
١		١	١	٠	١		زوجة		
١		١	١	٠	١		عم		ندين في محله

(الباب

﴿الباب الثالث في الوصايا﴾

(وصية من مالك عميز * حر أجور من ثلث مبرز)

(وان سفيها أو صغيرا عقلا * في مرض أو صحة لن يحظلا)

يعني ان شرط الموصي أن يكون مالكا فلا تجوز في ملك الغير وان يكون مميزا فلا تصح من مجنون ومعتوه ونحوه وأن يكون حرا فلا تجوز من العبد ولا من فيه شائبة رق ولا تجوز الا في الثلث لما في حديث سعد بن أبي وقاص قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع

من حيث الجملة) يحقل ان المراد دون تفصيل لها والافهى تعريضها الاحكام الخمسة كما قررها الفقهاء ويحقل ان المراد دون تفصيل لها بلث
ولا باقل ولا باكثر بل هى جائزة والنقد وذو عدمه بحث آخر وربما الاستثناء بعده يرجح الأول فتأمل (قوله يريد الخ) فيه ان هذا لو كان
المقام مقام بيان ما يعمل بها وما لا يعمل وليس كذلك بل المقام مقام الأمر بها وكتابتها وكونه يشهد بها أم لا بحث آخر الحديث ليس فى سياقه
ويمكن ان يقال هذا لازم لا مثال الأمر لانه اذا لم يكتب مع الاشهاد كان كالأوصية لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسافلا تظهر عمرة للإيضاء
فلا يتم الامتثال فيمن ان المراد كتبها مع الاشهاد لتمام الامتثال فتدبر بلطف (قوله لا يبيت ليلة) هذا شد على نفسه فى مقام الامتثال وقد
وسع له الشارع بليتين وهذه طريقة الخواص والحديث لطريقة العوام (قوله صلاة المؤمنين) يحقل دعاؤه ويحقل صلاة الجنائز ويحقل
الأمرين راجع الحديث (قوله مبرز) أى مظهر مخرج (قوله عقلا) ألفه للإطلاق رجوعه خصوص الصبي (قوله فى مرض الخ) متعلق
أجر بعد تعلق بوصية الخ به (قوله لن يحظلا) أى لن يمنعهما وليهما من الإيضاء بالثلث ابتداء فلا يتكرر مع قوله أجزلان الإجازة بعد الوقوع
والإجازة بعدها لا تنافى منع الولي إياهما من الوصية ابتداء فلذلك قال ماذا كفا حفظه

(قوله القرية) أي الطاعة أي نواها بحيث يعلم أن لها عليها نواها بمعدا عليها (قوله أوليك) أي لعل ليلك حين الوصية في إطلاق الحمل عليه بمعنى محمول قبل وجوده مجاز الأول (قوله ولعبد) معطوف على قوله لمن يصح أي تصح لمن ملك موجودا كان أو معدوما ويوجد ولمن لا يملك كذلك والإطلاق المفهوم من مسجلا (١٢٨) لك أن تحمله على ما يشمل ما قبله من كونه حيا كان أم لا زيادة على ما حله

وبى وجع اشتدني فقلت يارسول الله قد بلغ مني الوجع ما ترى وأنا ذومال لا يرتني الابنة إلى أفأصدق بثني مالي قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثير اه وتجوز الوصية من السفه وكذلك الصغيران عقل القرية وهو معنى قولنا عقل وانما جازت منها دون سائر التبرعات لان حجرهما انما هو صيانة لا موالهما حفظا لدينهما ودينهما وذلك مفقود بعدم موتهما فالأصلح جواز فعلهما وقولنا ان يحظلا أي لن يمنع وقولنا وصية مفقولة بأخر * وإلى الركن الثاني أشرنا بقولنا ص

(لمن يصح منهم الفاك * حتى لعل كائن أوليك * ان استهل ولعبد مسجلا)

ش يعني ان الموصي له لا بد أن يكون ممن يصح ملكه وان كان مجنوناً أو عبداً ولا تجوز الحيوان ونحوه وتجوز للحمل الموجود والذي سيكون الا انه ان لم يستهل صار حاملاً يستحقها اذا لا يرث ولا يورث وقولنا ولعبد مسجلا أي تجوز للعبد سواء كان قنأاً ومشوباً * وإلى الركن الثالث أشرنا بقولنا ص

(وهي بما يملك لا ما حظلا)

ش أعني ان الموصي به يشترط فيه أن يكون مما يحل كسبه فلا تجوز بخمر ونحوه والله المستعان ص

(وبطلت لوارث كالزائد * عن ثلث الا باذن وارد)

(واذنهم في صحة لا يلزم * واذا نهم في مرض محتم)

(مالم يكونوا في عياله ولا * اذن لبكر أو سفينة مسجلا)

ش لما بينا أن كانا وشروطها شرعنا في ذلك بمطالعتها فنها ان تكون لوارث فانها مردودة لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وكذلك لا تجوز بأكثر من ثلث الحديث ابن أبي وقاص فان أذن الورثة للموصي فيها صححت وهو معنى قولنا الا باذن وارد أي من الورثة الا أن في لزوم اذنهم تفصيلاً وذلك انهم ان أذنوا في صحته لم يلزمهم وان أذنوا في مرضه وليسوا تحت ردفه لزومهم وان كانوا تحت ردفه كباكر بناته وصغار بنيه وكل من كان في عياله فلا يلزمهم الا اذن فقولنا واذا نهم في مرض محتم ليس على عمومهم فينبغي تقييده بما ذكرنا وان أجاز وابعد موته فلا خلاف في لزوم واختلاف العلماء في الاذن هل هو تنفيذ أو انشاء عطية والمشهور الثاني فلا يجوز اذا اذن سفينة ولا بكر ولا غريم ان رده الغرماء ومما يبطل الاذن صحة من أذن له ص

(وبطلت ان مات قبل الموصي * أو صار وارثاً على المنصوص)

(وعكسه الصحة فيه تشهر * لانها يوم النفوذ تعتبر)

ش أي ومما يبطل الوصية موت الموصي له قبل موت الموصي وكذلك اذا أوصى للحجوب فان حاجبه قبل موت الموصي فصار الموصي له وارثاً فانها تبطل أيضاً بخلاف العكس أعني اذا أوصى للوارث فصار غير وارث بان طرأ من يحجبه لانها انما تعتبر يوم وجوبها وهو المراد

هو من اللازم فان شئت كسرت الهاء منه وفكحت التاء ولا يضر مخالفة ما قبل حرف الروي فتحا وكسر الان الموافقة بقولنا من لزوم مالا يلزم وان شئت فكحت الهاء وضمت التاء على الحذف والا يصل أي تشهر فيه ولا يصح أن يكون نائب الفاعل ما قبله لان نائب الفاعل كالفاعل لا يتقدم على الصحيح (قوله يوم النفوذ الخ) فالعبرة بالثال لا بالحال كما قال في المختصر

بقولنا يوم النفوذ والله أستعين ص

(وكل من أوصى له الرجوع * الابتداء فريضة ممنوع)
(ثم الوصايا كلها لن تلزمنا * في غير ما الموصي به قد علمنا)

ش يعني ان الموصي اذا رجع في وصيته من غير التدبير فان رجوعه جائز يريد وكذلك ان فعل ما يدل على الرجوع كالبيع ابن عرفة فان التزم عدم الرجوع لزمه على الأصح وقولنا ثم الوصايا البيت أعني ان جميع الوصايا لا تدخل الا فيما علم به الموصي فان كان له مال لم يطلع عليه لم تدخل فيه الا أن يقول وفيما لم أعلم ورع المعلوم تابع لاصله ص

فصل

(وان أردت عمل الوصية * فصصح الفريضة الجلية)
(وضع مقامها امام المسئلة * كانه فريضة منزله)
(وأعط للموصي له الوصية * واقسم على الفريضة البقية)
(صححت من المقام حيث تنقسم *)

لما فرغنا من ذكر نبذ من فقه الوصايا شرعنا في بيان وجه العمل فيها وذلك ان تصحيح الفريضة كما تقدم ثم انظر أقل عدد تؤخذ منه تلك الوصية فهو مقامها فتنزله بين يدي الجامعة وتزيد للموصي له يتنا في ضلع المقام وتضع الموصي له قبالة ذلك البيت ثم أعطه من مقام الوصية ما وجب له واقسم على الفريضة بقية المقام فان انقسمت صححت من المقام فقول الى بيت المقام سهام الوارثين بعد ضربها في جزء سهمها وهو خارج قسمة باقي المقام على الفريضة * مثال هذا القسم لو هلك هالك وترك ابناً وبناتاً وأوصى بسبع ماله لرجل فضعهما على هذه الصورة

٧	٣
٤	٢
٢	١
١	موصي

فبقية المقام ستة تقسم على الفريضة وهي ثلاثة فتصح من المقام
وخرسهما اثنان وهي خارج قسمة الباقي عليها * وان لم تنقسم
بقية المقام على الفريضة فأشرفنا الى ذلك بقولنا ص

(وحيث لا فالنظر ان لم تلتم)

(بين فريضة وباقي المقام * بخلاف او توافق على المقام)
(فان تخالف اضربت المسئلة * في كامل الوصية المنزلة)
(وان توافق اضربت وفقها * في كلها ولتجعل فوقها)
(وضع على فريضة باقي المقام * أو وقفه لضرب فيهما السهام)
(ومن له شيء هنا أو ههنا * تضربه في جزء سهم بينا)

ش أي وحيث لا تنقسم بقية المقام على الفريضة فانك تنظر بين الفريضة وباقي المقام بالتخالف والتوافق فان تخالفاً ضربت المسئلة في كامل مقام الوصية فخرج فهو ما تصح منه الفريضة ووصيتها فاجعله بعد المقام فقول اليه الفريضة

٣	٣
٣	٢
٢	١
٣	١

والمقام أعني ما في بيوتهم ما بعد الضرب في جزء السهم فخرسهم
الفريضة كل باقي المقام وخرسهم سهم الوصية كل الفريضة
* مثاله ابن و بنت والوصية بثلث فضع ذلك هكذا
فتصح من تسعة لان الفريضة والبقية يختلفان فضر بنا

(قوله وكل من أوصى الخ) لما بين مبطلاتها شرع في بيان ما تبطل به ولا تلزم بعده (قوله ثم الوصايا الخ) أشر بهذا الى أن الوصية انما تكون في ثلث المال المعلوم للموصي فاذا طرأ أو كان مالا يعلمه فلا تخرج من ثلث الجميع الا اذا صرح بالدخول فيما لا يعلمه كباقي (قوله واقسم الخ) أي أعرض البقية على الفريضة فان انقسمت عليها صححت من المقام وان لم تنقسم فتتظربين باقي المقام والفريضة بالنظرين نظرك بين السهام والاحياز فان تبأنا صححت مسئلتك من ضرب الفريضة في كامل المقام ويكون جزء السهم للداري نفس الباقي وللمقام نفس الأولى وان توافقا صححت مسئلتك من ضرب وفق الفريضة للباقي في كامل المقام وجزء السهم للداري وفق الباقي وللثانية وفق الفريضة ومن له شيء من كل منهما أخذه مضروباً فيما على فريضته هذا حاصل عمل طريقة المقام ومرجعه الى جعل المقام عتلة الفريضة الأولى في المناسبات وجعل الفريضة عتلة هالك ثان فيها وباقي مقام الوصية بعد اخراج الجزء الموصي به عتلة سهام هالك الثانية فتدبر تصب الصواب (قوله ينقسم) أي الباقي وذلك باعتبار ما ذكر أو بملاحظة كونه باقياً والافكان الظاهر تنقسم (قوله لم تلتم) أي تنقسم وهو ايضاح والافصح في غنى عنه بقوله وحيث لا أي لا تنقسم البقية (قوله ولتجعلنه) أي ما ذكر أو المضروب المفهوم من السياق ليشمل نفس المسئلة في صورة التخالف وفقها في صورة التوافق (قوله هنا أو ههنا) أي في الفريضة أو في المقام

(قوله كالف الخ) لم يجعله لقالجل الذي اتفق به الف والنشر في قوله تعالى جيل من قائل وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا ان كنت من أهل البديع وبعض القاصرين زعم ان ما هنالك ونشرا أنه كالف والنشر (قوله وهو جائز الخ) لقول صاحب الخلاصة فصل مضاف شبه فعل البيت (قوله تاركولى) اذ لولا اضافته الى صاحبي وجب ذكر النون لاحذفها (قوله الجمل) أى جمل نسبة الوصية من باقى مقامها على الفريضة ثم تارة تلك النسبة توجد في فريضة وتارة لا توجد فتحتاج لضربها في مقام تلك النسبة ثم تحمل النسبة بعد ذلك وعلى طريق الجمل لاجزاء سهمك ولا جامعة أمرين بل ما تحمله على الفريضة تجعله بمنزلة سهام وارث يحاصص بتلك النسبة فتدبر (قوله البقية) أى بقية المقام بعد اخراج الجزء الموصى به منه فإذا أوصى برع مقامه من أربعة أسقط واحدا وهو الموصى به وانسب هذا الموصى به من الباقي وهو ثلاثة يكن ثلثا اجمله على الفريضة ثم قد يكون لها ثلث فالأمر واضح وقد لا يكون فتحتاج قبل الجمل لضربها في مقام الثلث والخارج تحمل عليه الثلث فتدبر (قوله الى المطلوب) وهو الاثنان وثلاثون (قوله في مقامه) هو اثنان صارت عشرة (قوله بالاتفاق والاختلاف) فعند الاتفاق لا تضرب الفريضة في نفس المقام بل في وفقه لتخرج مختصرة وانما تضرب في نفس مقام الجزء المفقود عند التخالف تكمة واثنين في المثال فتدبر (قوله صحيح) لانه موصل للمقصود لكنه في صورة عدم الاختصار العمل بعد خطأ عند أرباب العمل كما قررناك قبل

الفريضة في المقام وان توافقا ضربت وفق الفريضة في كامل مقام الوصية واجعل المضروب جزء سهم الوصية وضع على الفريضة وفق بقية المقام أيضا تضرب فيها السهام * مثاله اثنان وبنان وأوصى بخمس ماله فضع ذلك هكذا

١٥	٥	٦	
٠٤	٤	٢	ابن
٠٤		٢	ابن
٠٢		١	بنت
٠٢		١	بنت
٠٣	١		موصى

صحت من خمسة عشر لان الفريضة والبقية يتفقان بالنصف فضر بنان نصف الفريضة في المقام وقولنا في كامل الوصية على حذف مضاف أى في كامل مقام الوصية وقولنا وان توافقا البيت ضمير وفقها يعود على المسئلة وضمير كلها يعود الى الوصية كالف والنشر المرتب والضمير في قولنا واتبعه يعود الى المضروب المفهوم من قولنا ضربت في صورتين أعني صورة ضرب المسئلة وصورة ضرب وفقها وضمير فوقها يعود الى الوصية وقولنا تضرب فيها السهام فيه فصل المضاف شبه الفعل بعموله المجرور وهو جائز في العربية كقوله عليه الصلاة والسلام هل أتم تاركولى صاحبي وقولنا ومن له شئ البيت أى تقول من له شئ من الفريضة أو المقام تضرب به في جزء سهمه الموضوع فوق مسئلته ثم تنقل الخارجات الى بيوت الجامعة الكبرى كل قبالة صاحبه وبالله أستعين ص

(وهذه طريقة المقام * وها طريق الجمل في كلاي)

(أنسب وصية من البقية * واجل على فريضة كالنسبة)

(وان عدم في مقام النسبة * تضربها والجمل بعد أثبت)

ش أعني ان الوجه المذكور في عمل الوصية يسمى طريق المقام وفيه وجه آخر يسمى طريق الجمل وهو أن تنسب الوصية من باقى مقامها وتحمل على الفريضة مثل تلك النسبة فتصح من الجميع وان لم يكن في الفريضة جزء النسبة ضربتها في مقامها وتحمل على الخارج مثل تلك النسبة فاجتمع فته تصح هذا معنى الايات * مثال القسم الاول أعني أن يوجد الجزء المحمول في الفريضة زوجة وابن وبن ووصية برع فضع ذلك هكذا

٣٢	٢٤	
٠٣	٠٣	زوجة
١٤	١٤	ابن
٠٧	٠٧	بنت
٠٨		موصى

تصح من اثنين وثلاثين نسبة الوصية من بقية مقامها ثلث فتحمل على الفريضة وهي أربعة وعشرون ثلثها ثمانية وعلى طريق المقام في هذه الصورة تنظر بين الثلاثة بقية المقام وبين الفريضة أربعة وعشرون تجد هاتين يتفقان بالثلث تضرب ثلث الفريضة في المقام باثنين وثلاثين فالكل موصل الى المطلوب * ومثال القسم الثاني

١٥	١٠	٥	
٠٤	٠٤	٢	ابن
٠٤	٠٤	٢	ابن
٢	٠٢	١	بنت
٠٥			موصى

فضع من خمسة عشر لان نسبة الوصية من باقى مقامها نصف والفريضة خمسة فلان نصف لها ضرب بناها في مقامه بعشرة ثم حملنا عليها خمسة نصفها فصحت مما ذكر وينبى أن لا تضرب الفريضة في مقام الجزء المفقود حتى تنظر بينهما بالاتفاق والاختلاف ليسهل العمل والا فالكل صحيح * مثال ذلك أم وابن ووصية بخمس فنسب الوصية من الباقي ربع ولا ربع الفريضة فلا تضرب في مقام الربع ولكن في وفقه وهو اثنان وهذا أقرب * تنبيه * ماذا كراه في هذا الوجه من النسبة أحسن

(قوله أبو اسحق) هو صاحب التماسية (قوله لا شك كاله الخ) أى انها وان اتضحت في الوصية بالكسر الغير المثنى والمجموع لكنها لا تطرد في الوصية بالكسر المثنى والمجموع فان الذى قبل السبعين في المثال سدسان وليس كذلك بل في المثال المذكور المحمول خسان لانك تسقط السبعين من مقام السبع وتنسب الاثنين الموصى بهما من باقى المقام تجدهما خسين وهما أكثر من السدسين فعبارة صاحب الدرة أوفق لا طرادها ولك أن تقول ان عدم الاطراد من حيث ان ما قبل السبعين صادق بالاثنتين فأكثروا المقصود الاثنان فليحمل على ان المراد ما قبلهما بمقدار عدد هاتين (قوله أقل الخ) كما إذا أوصى بثنتين وأجزأ بعد اسقاطهما من مقام الثلث يبقى واحد فلا يحسن كن نسبة الاثنين الأكثر من الأقل على ما زعم (قوله يتعين الخ) أى لتعذر نسبة الأكثر للاقل وقد يقال لا تعذر بل تنسب الاثنين من الواحد وهى ضعفاء وضعف الثلث ثلثان فتحمل على الفريضة ثلثها ان كان لها ثلث والا ضربتها في مقام الثلث ثم حملت وحينئذ يسقط السؤال من أصله اذ لا تعذر وينتفى طريق المقام وهذا مأخوذ من سؤاله وجوابه (١٣١) الا تبين لأن النسبة فيه متعذرة على زعمه أكثر من تعذر هاتين اذا أوصى بثنتين وأجزأ فوق الثلث فتأمل (قوله بنصف) فيخرج النصف من مقامه وينسب الخارج من الباقي منه وهو واحد تجد الثمان ثلث تحمل على الفريضة مثلها ولا يتصور هنا أن تكون الفريضة تارة يوجد فيها مقام الجزء المقصود وتارة لا كما لا يخفى (قوله للتنبيه) الأولى أن تكون اسم فعل بمعنى خذ وطريق مفعوله والا فاعرابه يؤدي الى كون طريق خبرا بلا مبتدا وحذف اسم الإشارة وحده وابقاء حرف التنبيه يحتاج في علم العربية الى تنبيه فليحذر (قوله المضاف) هو المبعوض في فن الحساب كذا قيل وفيه بحث بل المراد هنا به ما هو أعم من ذلك حتى يشمل الكسر المفرد المنسوب الى أكثر من امام كنصف سبع هكذا $\frac{1}{7}$ ونصف ثمن هكذا $\frac{1}{8}$ والمبعض كنصف ثمن سبع هكذا $\frac{1}{87}$ نعم نصف سبع مثلاً لك فيه اعتباران فان اعتبرته مقام السبع مؤخرًا كان مبعضاً وان اعتبرته مقدماً كان

من العبارة التي جرى عليها أبو اسحق وهو أن يحمل على الفريضة مثل الجزء الذي قبل الجزء الموصى به لا شك كاله في الوصية بمعنى أو مجموع كسبعين أو ثلاثة أخماس (فان قلت) كيف العمل بالجمل اذا تعذر النسبة بحيث يكون الباقي أقل من الوصية بعد الاجازة (قلت) لا حل اذ بل يتعين المقام (فان قلت) كيف يكون الجمل اذا عائل الباقي والوصية بان يكون بنصف (قلت) يحمل على الفريضة مثلها وقولنا وها طريق الها للتنبيه وقولنا كالنسبة كاف التشبيه منه اسم مفعول به وذلك جائز نظاماً وتراً وقولنا وان عدم بتسكين الميم لاستقامة الوزن وقولنا والجمل منصوب بأثبت وهو بكسر التاء لتطابق القافيتين وبالله أستعين ص

﴿فصل في الوصية بالكسر المضاف والمختلف﴾

(وان تكن بنصف سبع مثلاً * فسبعة في اثنين فاضرب مسجلاً)

(كذا بنصف ثمن سبع تجرى * فضعفتها وهلم جرا)

(وان تكن بكسر المختلف * فانظر أقل عدد منه تنق)

ش هذا الفصل لا فائدة ذكره الا لزيادة بيان وايضاح للبندى في تدقيق كسر الوصية والا فلا جدوى له الا ما هو المعروف في الحساب من باب الكسور ولا يعترض علينا بايضاح مثل هذا لان هذا انما هو موضوع لتعلم القاصر وفيه ايضا نذكر للعارف في سرعة التسيان لهذا الفن فقولنا وان تكن بنصف سبع البيت أى اذا كانت الوصية بكسر مضاف كنصف سبع فكيفية استخراج مقامها ان تضرب الامام في الامام فخرج فهو المقام وقولنا كذا بنصف ثمن سبع البيت أى وكذلك اذا كثرت الأثمة فانك تضعها بان تضرب الأول في الثاني والخارج في الثالث ثم كذلك الى آخرها وذلك واضح لأن جزء الوصية مسمى من مقامه والمسمى منه ما ألف من الأثمة وقولنا وان تكن بكسر البيت أى وان كانت الوصية بكسر مختلف فانظر أقل عدد تنجى منه الوصية وذلك معلوم من علم الحساب في

مفردا فليحذر ذلك (قوله والمختلف الخ) أى مثلاً بقية أنواع الكسور كذلك كما ينص عليه الشارح بعد (قوله وان تكن الخ) حاصله أن ما تقدم الوصية بالكسر المفرد الغير المضاف وهنا بيان حكم الوصية بالمضاف وغيره وحاصله انه ان كان بالمضاف ضربت الأثمة بعضها في بعض دون نظر بينها ومن الخارج مقام الوصية فتجرب عملك فيها مجرى عملك بالوصية بالكسر الغير المضاف فتخرج منه الوصايا وتنظر الباقي مع فريضة الارث وان كان بالمختلف وهو ما تركب من نوعين أو نوع واحد من الأنواع الأربعة وهى المفرد والمبعض والمنسب الخ على ما سبق من الكلام في ذلك فانظر بين أثمة الكسر بالانظار الأربعة واستخرج منها أقل عدد توجد فيه أجزاؤها وخذ منه الوصايا وافعل بباقي المقام مع الفريضة ما تفعله بالباقي في الكسر الغير المختلف والمضاف هذا ملخص ما قال في عمل الكسرين وحكم المبعض والمنسب حكم الكسر المضاف وحكم المستثنى بقسميه يطول بنا جلبيه فلينظر في مقام ألقى به عما هنا (قوله مسجلاً) أى في كل محل ولا يحتاج فيه لنظر بين الأثمة قلت الأثمة أو كثرت وانما ذلك في المختلف (قوله تنق) أى عطلوبك

(قوله لا معنى له) الأولى أن يقول مجرد تعبد اذهب أو فليصلح كلامه (قوله في تعدد الخ) المراد تعدد الوصايا اذهب أو فليصلح العمل الواحد الموصى له أم لا كما يشهد العمل وأما تعدد الموصى لهم فجورده لا يوجب هذا العمل لجواز أن يوصى بثلاث لتعدد فلا يحتاج فيه لهذا العمل بل لعمل آخر بالنسبة لا تقسام الثلث عليهم وعدم اتقسامه وهو مقام يأتي فتأمل * واعلم أن صور الأوصياء كثيرة وذلك إما أن يوصى بكسر واحد أو أكثر أو الكسر الواحد أو مفرد أو بعض إلى آخره أنواع وكذا صور اجتماعه مع غيره وفي كل إمام يبلغ الثلث أو أقل أو أكثر وفي صورة الأوصياء كتراما أن يجيزه جميع الورثة (١٣٢) أو يمنعوه كلهم أو يجيز البعض دون البعض أو البعض يجيز البعض والبعض يمنع الكل أو العكس وفي كل الموصى له إما أن يتحدد أو يتعدد وإذا تعدد فإما أن ينقسم الموصى به عليهم أولا ينقسم ولكل من ذلك أعمال خاصة فبعض قدمه وبعض يأتي به وإذا تخيلت هذه الصور علمت وجه تنوع باب الوصايا لهذه الفصول واختلاف أعمالها فتنبه

تصب (قوله أدنى) أي أقل عدد توجد فيه تلك الأجزاء المتعددة الموصى بها (قوله بالرصد) أي بالنظر الأربعة وترك بقية المقصود لظهوره عما قدمه وهو أن تستخرج من المحصل بالنظر الوصايا وتنظر باقي المقام مع الفريضة وهذا ذكره المصنف تهديدا لما يأتي وهو أنه إذا تعددت أرباب الوصايا وكان لكل وصية منها متعدد أو البعض متعدد دون بعض أما إذا كان كل منهم متحدا فلا يحتاج فيه لما يأتي من العمل لظهور عدم انكسار كل وصية على حيزها وهذا هو السر في أناطة الحكم هنا بتعدد الموصى لهم أي مع ملاحظة تعدد الوصايا فتأمل (قوله تقدرهم) أي الوصايا أي الكسور الموصى بها بدليل قوله بعد بين مقاماتهم وكان اللائق أن يقول تقدرها وكأنها ومقاماتها لأن المعاد غير عاقل وكان ما فعله نظرا إلى تقديرهم ذوى فروض أي عقلاء فتأمل (قوله أصنافا) أي

الأحياء وفي غير ما هو أن المقامات إذا كثرت وأردت استخراج أقل عدد توجد فيه أجزاؤها فالتنظر بينهما بالأربعة الانظار وذلك أن تنظر بين عددتين حتى تحصلهما ثم تنظر بين الخارج والثالث ثم كذلك * مثال ذلك أن يكون أوصى بسبع وخمس وثلاث وأجزاها فالتنظر بين الأربعة وهي السبع والخمس والثلاث فبجدها متباينة فتضرب السبع في الخمس بخمس وثلاثين اضربها في الثلاثة بخمس ومائة وهي أقل عدد توجد فيه تلك الوصية وتخصيص هذا الفصل بالمضاف والمختلف لا معنى له بل يجري فيه أنواع سائر الكسور والله الموفق للصواب

فصل في تعدد الموصى لهم

(أقصدا إذا تعددوا أدنى عدد * تجتمع الأجزاء فيه بالرصد)

ش أعني أن الموصى لهم إذا تعددوا فكيفية استخراج مقام وصاياهم أن تنظر أقل عدد تجتمع فيه وذلك بأن تقدرهم كأنهم ذوى فروض وتنظر بين مقاماتهم بالأربعة الانظار كذا كرنا في غير ما فصل فقولنا بالرصد إشارة إلى الانظار لأن رصد الشيء مراقبته فالمعنى أن ترصده بالانظار وهذا البيت من معنى البيت الذي قبله لأنه في الكسر المختلف كان لواحد أو أكثر وأما أعددها في تعددهم لترتيب الأصناف عليه * مثاله ابن وبنت ووصية لرجل بعشر ولا آخر بنسب ولا آخر بنسب فضع ذلك هكذا

٣	٣٦٠	١٠٨٠
٢	٢٣٩	٠٤٩٨
١	١١١	٠٢٣٩
موصى	٣٦	٠١٠٨
موصى	٤٠	٠١٢٠
موصى	٤٥	٠١٣٥

تصح من ثمانية وألف لا تنظرنا بين مقامات الوصايا فوجدنا الثانية والعشرة يتفقان بالنصف فضربنا وفق أحدهما في كامل الآخر باربعين ضربناهما في كامل الثالث المخالف لهما وهو تسعة فخرج ستون وثلاثمائة وهو المقام وأعطينا لصاحب العشر ستا وثلاثين ولصاحب التسع أربعين ولصاحب الثمن خمسة وأربعين فبقى من المقام تسع وثلاثون ومائتان وهي لا تنقسم على الفريضة ولا توافقها فضربنا كامل الفريضة في كامل المقام ومن له شيء من الفريضة أخذه مضروبا في باقي المقام ومن له شيء من المقام أخذه مضروبا في الفريضة والله المستعان

(وان يك الموصى لهم أصنافا * فعلت كالأحياء لا خلافا)

كان كل من أصحاب الوصايا متعددا حتى يحتاج للنظر أهو منكسر على أهله أم لا وعلى الانكسار ش أهو بالموافقة أو المباينة ثم المقام محقق لصور منها أن يكون كل موصى به منكسر على أهله وللانكسار إما بالموافقة أو بالمباينة ومنها أن يكون غير منكسر أو البعض منكسر دون بعض ومع كل ذلك فالباقي من المقام إما أن ينكسر على الفريضة فاما بالموافقة أو بالمباينة أولا ينكسر العمل في النظر واحد غايته لك أن تنظر أولا مجرد أحياء الوصايا دون أحياء الفريضة وتصحيح مقام وتستخرج منه وصاياه ثم تنظر باقيه مع الفريضة ففقه طول عمل وهو القاعدة ولك أن تنظر المخرج والباقي مع جميع الأحياء من الفريضة وغيرها نظرا واحدا وتستخرج مقام ولا يحتاج فيه لنظر آخر وهذا أجزاها المصنف يشير إليهما كما يأتي (قوله كالأحياء) بأن تجعل الموصى به كالأقسام

من الفريضة والموصى لهم كل صنف بحيز وتنظر بين كل صنف وماله بالنظر بين فان لم ينكسر فالأمر بين وان انكسر فان كان بالمباينة عزلت نفس الحيز لتنظره مع غيره من بقية الرائج وان كان بالموافقة عزلت وقته لسهمة فاذا عمت النظر نظرت بين الرائج بالانظار الأربعة وبأبسط طريقة أهل البصرة والكوفة فاذا اخصت من ذلك عددا ضربته في المقام الأصلي فهو مقام المنقسم سهامه على أرباب وصاياه فاستخرج أجزاء الوصايا المنقسمة أما بالبسط كل ماله أو بالجمع وتنظر باقي المقام مع الفريضة فان انقسم عليها صحت مما صح منه مقام وان لم تنقسم جريت على ما تقدم (قوله القاعدة المتقدمة) هي من له شيء من الفريضة أخذه مضروبا في صورة الانكسار في باقي المقام ان باين وفي وقته ان وافق ومن له شيء من الوصية أخذه مضروبا في الفريضة ان باين باقي المقام وفي وقته ان وافقته (قوله على ثلاثة أحياء) هذا على طريقة الإيجاز وهو نظرك أولا (١٣٣)

ش أي إذا كان الموصى لهم أصنافا بحيث يكون كل صنف مشترك في حظ واحد فالتنظر كالتقدم في الأحياء سواء وذلك أن تنظر أقل عدد تجتمع فيه الوصايا فتجعلها مقاما كما تقدم وتجعل ذلك المقام بمنزلة الفريضة كما تقدم ثم تعطي من ذلك الأصل أعني المقام لكل صنف حظه منه والباقي تعطيه لعدد الفريضة وتقدرها حيزا ان كان لها عدد لانها كالعاصب لهم فان انقسمت على أحياءها فواضح والآنظرت بين كل حيز وسهمه بنظرين وأعمل على ما تقدم وحصل الأحياء حتى تردها لعدد واضرب به في المقام الذي جعلته كانه أصل الفريضة واحتفظ على القاعدة المتقدمة ليس لك المطلوب ان شاء الله تعالى * مثال من ذلك من ترك زوجة وأخا واختا شقيقين وأوصى لثلاثة أعمام بسدس ماله ولا ربة أخوال بنصف سدسه فضع ذلك هكذا

٢٧	١٢	٤
١	٩	٢٧
٢	٥٤	
١	٢٧	
٠	٢٤	
٠	١٢	

تصح من أربعة وأربعين ومائة لان مقام الوصايا اثنا عشر اذهب أو أقل عدد فيه السدس ونصفه فأعطينا منه لكل حيز نصيبه فلا أعمام سدس وهو سهمان وللأخوال نصف سدس وهو سهم واحد وبقي للعاصب وهو حيز الفريضة الأربعة تسعة فانكسرت على ثلاثة أحياء وخالف كل حيز سهامه فنظرنا بين الثلاثة أحياء وهي الأربعة عدد الفريضة والثلاثة عدد الأعمام والأربعة عدد الأخوال فطرحنا أحد الأربعة بعين وضربنا الأربعة الأخرى في الثلاثة المخالفة لها باثني عشر ضربناها في الأصل بأربعة وأربعين ومائة ومن له شيء من الأصل وهو المقام أخذه مضروبا فيما ضرب فيه فلكل عم ثمانية ولكل خال ثلاثة وأما حيز الفريضة وهو أربعة فيضرب لهم نصيبهم من أصل المقام وهو التسعة فخرج لهم ثمانية ومائة فتنقسم على حصصهم وهي الأربعة فخرج جزء السهم سبعة وعشرون توضع على فريضتهم وتضرب فيها سهامهم ولك أن تصنع ما هو أقرب من هذا وهو أن تصح المقام من مسطحة وأحياءه من غير أن تجعل الفريضة من أحياءه ثم تنظر بين باقيه بعد تصحيحه وبين الفريضة على القاعدة المعلومة والاول أوجز وهذا أقرب * ولو ترك أماً وزوجة وثلاث شقيقات وثلاث أخوات لام وأوصى لخمس أعمام بسدس واست عمات بنسب ولثلاثة أخوال بنصف تسع

من إضافة خارج ضرب شيء في شيء إلى نفس المضروب والمضروب فيه ولو قال من خارج ضرب به في راجع أحياء وصاياه لكان أوضح وقد أخطأ في فهم المقام كثير فبعض حمل المقام في كلامه على نفس الخارج وهو لا معنى له اذ فيه تحصيل الحاصل ولا معنى لتصحيح ما تنقسم فيه السهام ألا ترى أنهم يقولون في الفريضة المنكسرة سهامها أصلا من كذا وتصح من كذا فضعير تصح للفريضة المنكسرة سهامها لا غير المنكسرة سهامها فليأمل (قوله من أحياءه) أي المقام بل تؤخر هذا النظر (قوله أوجز) لانك تنظر نظرا واحدا في الجميع (قوله أقرب) أي للقاعدة لان القاعدة أن تنظر باقي المقام بعد النظر بين المخرج وأحياءه كأنك

تنظر بين الفريضة واحياز هابل نظرك بين الوصايا ومقاماتها لانك تصححها أولاً ثم تنقل لغيرها وايضاً الاولى لا تحتاج فيها لجامعة
أخرى وهذه تحتاج لانك اذا انظرت اولاً بين المخرج والاحياز واستخرجت منه المقام فبالضرورة تجعل المقام لتصحيحه جامعة ثالثة
في المثال وتجعل باقيه موزعاً على جميع أهل الفريضة فاذا انظرت فيه بينه وبين الفريضة فان وافق صحت مما صح منه المقام فتححتاج لجامعة
رابعة تجعل فيها المقام وتوزع فيها سهاماً ارباب الفريضة بضرب مال الكل واحد منهم في جزء سهم فريضتهم وهو الخارج من قسم
خارج ضرب باقي المقام فيما ضرب فيه المقام على الفريضة ولهذا كانت الاولى أوخر من حيث النظر والتدليل وأما الثانية فهي
أقعد لكن مع طول كذا ينبغي (قوله لصحت الخ) بيان ذلك ان الفريضة من اثني عشر وعالت لسبعة عشر وصحت من واحد وخمسين
لانكسار سهام الشقيقات والاخوان للام مع المباينة والحيزان مقاديران فاكفيت بضرب الفريضة في أحدهما ومن له شيء من أصلها
أخذه مضروباً فيما ضربت فيه ثم تصحح مقام الوصايا بمقام السدس من ستة والتسع من تسعة ونصف التسع ثمانية عشر فنظر بين
الاولين فوجدتهما يتفقان بالثلث فتضرب ثلث الستة اثنان في تسعة ثمانية عشر وهي مماثلة للمقام الثالث فكنتي بأحدهما فهو مقام
الوصايا المتعددة هنا فوضع في قبة ثالثة واستخرجت سدس الاعمال بثلاثة وتسع العمات باثنين ونصف تسع الاخوال بواحد ثم نظرت
بين الوصايا وأربابها فوجدت الجميع منكسرة عليهم فعلى الاعمال بالتباين حفظت عدتهم راجعاً وعلى العمات بالتوافق بالنصف
حفظت الوفاق وهو ثلاثة وعلى الاخوال بالتباين لان الواحد يباين كل عدد حفظت عدتهم فعندك محفوظات خمسة وثلاثة وثلاثة فان
اعتبرت الطريقة الاولى وعليها وضع الشكل كما ترى نظرت أيضاً بين الباقي من المقام وهي اثنا عشر وبين الفريضة وجدته منكسراً
موافقاً بالثلث حفظت أيضاً الثلث بسبعة عشر ونظرت بين جميع المحفوظات وجدت القائل بين الثلاثين طرحت أحدهما ونظرت
بين البواقي وجدت التباين ضربت الثلاثة في خمسة بخمسة عشر والخارج في سبعة عشر بمائتين وخمسة وخمسين تضربها في المقام
الاصلي يخرج أربعة آلاف وخمسمائة وتسعون وهو ما تصح منه فريضة بوصايا هابل وانكسار ١٣٤ ومن له شيء من الفريضة

لصحت من تسعين وخمسة وأربعة
آلاف وذلك واضح والله المستعان

وان

عدتهم وعدة الاخوال والعمات وقسمت خارج ضرب مال الاعمام على خمسة والخارج تضعه لكل واحد منهم مواز ياله وكذلك تفعل للعمات والاخوال لكن المصنف وضعها جلة دون بسط للحظوظ فهذا معنى وضعها موزعة دون بسط ولواعتبرت الطريقة القريبة لكنت استخرجت المقام من مجرد احياز الوصايا والمقام الاصلى وهى مائتان وسبعون تخرج منه سدسه وتسعه ونصف التسع وذلك تسعون والباقي مائة وثمانون تضعها موزعة على ارباب الفريضة ثم تنظر بينه وبين الفريضة تجد الباقي منكسر موافقا لثلث تضرب ثلث الفريضة وهو سبعة عشر في المقام وهو مائتان وسبعون يخرج اربعة آلاف وخمسمائة وتسعون هو مائتين منه فريضة بوصاياها فتزله في قبة خامسة فجاء الاطناب في العمل وفي التزليل ثم تقول من له شئ من الفريضة اخذه مضروبا في ثلث باقى المقام وهو ستون ولا يحتاج هنا في استخراج جزء السهم لضرب الباقي فيما ضرب فيه المقام ولا قسم الخارج على الفريضة كما لا يخفى ومن له شئ من المقام اخذه مضروبا فيما ضرب فيه المقام مرة ثانية وهو سبعة عشر وهى وفق الفريضة لباقي المقام فلا عماد خمسة وأربعون مضروبة في سبعة عشر بسبع مائة وخمسة وستين وعلى هذا المنوال تقم عملك ﴿فان قلت﴾ ما بال الامر في هذا المثال خالف ما قبله عند ارتكاب الطريقة الثانية فانه هنا وجد الباقي لا ينقسم على الفريضة وفي المثال السابق وجد منقسمه مع ان اصل الباقي غير منقسم في كل من المثالين على الفريضة ﴿قلت﴾ المثال السابق اتفق فيه خارج ضرب الاحياز مجردة عن احياز الفريضة في مقام الوصايا الاصلى مع خارج ضربها مع تلك الاحياز في المقام الاصلى لان المنخص في الحالتين اثنا عشر فكما انقسم الباقي في الطريقة الاولى انقسم في الثانية وقد كان غير منقسم واما هنا فخرج ضرب الاحياز الوصايا مجردة عن احياز الفريضة في اصل المقام غير موافق لخارج ضرب ملخص جميع الاحياز في اصل المقام فلذا الانكسار لم يزل في الطريقة الثانية حتى استخلص من شغبه بالنظر والضرب

٤٥٩	٢٧	١٨	٥١٧	ام
٣٦٥	٠١٨	١٢	٠٦٠٢	زوجة
٥٤٠			٥٩٠٣	افن
٤٨٠			٠٨٠٨	افن
٤٨٠			٠٨٠	افن
٤٨٠			٠٨٠	افن
٢٤٠			٠٤٠٤	افن
٢٤٠			٠٤٠	افن
٢٤٠			٠٤٠	افن
١٥٣	٠٩	٢	عم	
١٥٣	٠٩		عم	
١٥٣	٠٩		عم	
١٥٣	٠٩		عم	
١٥٣	٠٩		عم	
٠٨٥	٠٥	٢	عمه	
٠٨٥	٠٥		عمه	
٠٨٥	٠٥		عمه	
٠٨٥	٠٥		عمه	
٠٨٥	٠٥		عمه	
٠٨٥	٠٥		عمه	
٠٨٥	٠٥		عمه	
٠٨٥	٠٥	١	خال	
٠٨٥	٠٥		خال	
٠٨٥	٠٥		خال	

(الح) ما تقدم حكم ما اذا كثرت ولم

تجاوز الثالث وهنما اذا تكاثرت

وَجَاوَزَتْهُ وَحِينَئِذٍ فَالَوْارِثُ عَلَى نَجْمَةٍ

أقسام امان يمنع الكل الزائد وهنا

تکلم علی بیان العمل حین منع الجميع

جميع الزائد ويأتي الكلام على بيان

عمل بقية الأقسام بعد مفصلة (قوله

تثبت) بالبناء للفاعل أي تفرق منه

لوصایا و تنشرها منه و حاصل مقاله ان

الحصل أقل عدد تحقق فيه وصايا

مسئله دون کسر و اخراج منه وصایا

المسئلة واضرب المجموع في ثلاثة لتكون

وصاياهم من الثلث ويحصون

لثَلَاثَ بِقَدَرِ مَا الْكُلُّ وَاحِدٌ مِنْ أَصْلٍ

مقام وصاياهم والخارج من الضرب

هو مقام الوصايا من الثلث اطرح منه

ثالث الموصى به لهم والباقي تفعل به مع

فان اتقسم الباقي على القريضة صحت

بأكثر مع منع الجميع تعدد الموصي لهم

يُمنع فيه الجميع وهو أربعة أقسام ثانی

عَلَيْكَ السَّابِقُ (قوله وبقيت اخ) اي

فَأَمَّا الْفُلُ فَأَضَاعَهُمْ لَنْفُسِهِمْ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ

هـ أكل من الثلث نصف حراف ثلاثة

وَقَدْ عَشَرَ لَا تَقْسِمُ عَلَى الْفَرَصَةِ نِ

فصحت من الخارح وهو خمسة ومائة ثم

الف. بضعة فلان من أصلها اثنان

والموصى به بالثلث أربعة مضروبة في

خمس أصل الفريضة بعشرين وبالربع ثلاثة مضرورة في أصلها خمسة عشر كاري (قوله وتشرها) هذا دليل على قراءة ثبت مبنيا للفاعل وهو أنسب بالثلث من حيث ضم ما قبل الروي وإن كان غير لازم (قوله سياتي) أي في الفصول بعده وهو بيان بقية الأقسام الخمسة الآتية في كلام المصنف (قوله البعض) أي بعض الوصايا في صورة تعددها كما إذا وصى بثلث ونصف فأجاز كل الورثة وصية الثلث ومنعوا وصية النصف وسواء تعدد الموصى له بذلك أو اتحاد الحكم واحد وهو أنك تستخلص جميع الوصايا من أقل عدد توجد فيه كصورة إجازتهم الجميع وتضرب المستخلص في مقام الثلث ليكون المستخلص ثلث المال فالممنوع يخرج نصيبه من المقام الأصغر بحاصه به في ثلث المال إذا التلث ليس لاحد منه وإجاز يستخرج له نصيبه من المقام الأكبر وتطرح مجموعهما من المقام الأكبر وتنظر الباقي مع الفريضة كما سبق ولا يخفى أن الورثة لما أجازوا الثلث لم يمتنعوا النصف لأنهم لم يمتنعوا الثلث ما بأيديهم للممنوع بحاصه فيه بماله من المقام الأصغر فكانهم أجازوا الثلث وثلث الباقي فأخذ من كل مانع ثلث ما يسدده بحاصه فيه بسهم المأخوذ من المقام الأصغر فقطضي هذا النظر أن يكون في المثال الآتي في كلام الشارح الأول للممنوع عشرة لأنها ثلث ما يبدل الورثة لكن قررنا هنا أن تسبب حظ الممنوع من المقام (١٣٦) الأصغر من المقام الأكبر وهو في المثال الآتي ثلاثة أخماس الثلث فكان الموصى أوصى بثلث وثلثة أخماس الثلث فالممنوع أعيا بحاصه في المثال الأصغر في ثلث المال كالإجاز إلا أن الإجاز لما أجزى بجميع ماله أعطى حصته من جلة المقام الأكبر فلذا كان للنوع في المثال تسعة لا عشرة لأنك تخرج من الخمسة وأربعين ثلثها بخمسة عشر وتخرج منها ثلاثة أخماس ثلثها وهو تسعة وهو أنسب بصورة منع الكل البعض وإجازة الكل البعض والنظر السابق أنسب بصورة منع البعض الجميع وإجازة البعض الجميع فليصر المقام (قوله فعلت بالحصاص) أي المأخوذة من المقام الأصغر وفعلت بها مثل ما تقدم هو أن تضرب بها في ثلاثة لتكون محاصتهم في ثلث المال غايته الممنوع لم يزد على ماله في الثلث بالحاصة وأما الإجازة فكل له تمام الجزء الموصى بسبب الإجازة (قوله للعطى) أي الإجازة (قوله المجموع) أي المقام الأكبر الذي هو نتيجة فعلك بالحصاص مثل ما سبق لا الأصغر لانه

١٤ ٥			
١٠٥	١٢	٥	
٢٨	١٤	٢	ابن
٢٨	١١	٢	ابن
١٤	١	١	بنت
٢٠	٠٤		موصى
١٥	٠٣		موصى

وقولنا منه ثبت أي تفرق الوصايا وتشرها وقولنا ما بقي أي من المقام المستخرج من وضع الحصاص ثلثا وسعيت حصاصا لأنهم يتحاصون بها في الثلث كل واحد منهم يأخذ على قدر نصيبه وقولنا كما قد ثبتنا أي بين وشرح وقولنا وذلك البيت أعني أن هذا العمل المذكور أعما هو إذا منع جميع الوارثين جميع الوصايا وغيره سياتي أن شاء الله تعالى وبالله التوفيق ص **فصل**

(وان أجز البعض والبعض حظر * فعلت بالحصاص مثل ما ذكر) (وأعطى للعطى من المجموع * ومن أقل الجمع للممنوع) (وحيثما أجزأها لا توجد * فلنضرب المجموع فيما تقصد) ش هذا الفصل في كيفية العمل إذا اتفق الوارثون على إجازة بعض الوصايا ومنع بعضها وهذا الفصل من توابع فصول الوصية بالثمن لأنك لا تصوره فيه خمسة فصول الأول أن يجيز كل الوارثين كل الوصايا وهو الذي ذكرنا قبل الثاني أن يمنع كل الوارثين كل الوصايا وهو الذي خرجنا منه أنفا الثالث أن يجيز كل الوارثين بعضها ويمنعون بعضها وهو هذا الفصل الرابع أن يجيز بعض الوارثين كل الوصايا ويرد بعضهم كلها الخامس أن يختلفوا في المنع والإجازة فوجه العمل في هذا الفصل وهو أن يجيز كل الوارثين بعض الوصايا ويمنعوا بعضها أن تفعل في الحصاص كافي الفصل الذي قبل وهو أن تنظر أقل عدد تجمع فيه فهو

المأخوذ منه الحصاص (قوله أقل الجمع) هو المقام الأصغر بقريته المقابلة أي من المقام الأصغر الذي هو أقل من المجموع وهو المقام الأكبر (قوله أجزأها) أي الوصايا المجازة أي أنك إذا أردت إعطاء المجاز من المقام الأكبر ما أوصى له به فلم تجد الجزء فيه فاضرب في مقام الجزء المجاز أو مقامات الأجزاء تعددت بعد النظر بينها بالنظر الأربعة ويلزم من ضرب المجموع في الجزء المطلوب ضرب حصصه الممنوع فيما ضربت فيه المجموع كلياتي (قوله يتصور فيه) أي الوصية بالثمن لأنك لا تصوره فيه خمسة فصول الأول أن يجيز كل الوارثين كل الوصايا وهو الذي ذكرنا قبل الثاني أن يمنع كل الوارثين كل الوصايا وهو الذي خرجنا منه أنفا الثالث أن يجيز كل الوارثين بعضها ويمنعون بعضها وهو هذا الفصل الرابع أن يجيز بعض الوارثين كل الوصايا ويرد بعضهم كلها الخامس أن يختلفوا في المنع والإجازة فوجه العمل في هذا الفصل وهو أن يجيز كل الوارثين بعض الوصايا ويمنعوا بعضها أن تفعل في الحصاص كافي الفصل الذي قبل وهو أن تنظر أقل عدد تجمع فيه فهو المقام الأصغر لانه

مقام الأخذ أي المقام الذي تؤخذ منه الوصايا ثم تضرب مجموع الأجزاء المأخوذة في ثلاثة لتكون ثلثا كما تقدم فخرج هو المقام الأكبر فتعطي منه للإجاز وصيته وتضعه في بيته وتبقى وصية الممنوع المأخوذة من مقام الأخذ على حالها فاعطى للعطى من المجموع أي من الخارج من ضرب الحصاص المأخوذة من كلامه وقولنا ومن أقل الجمع أي من المقام الأصغر (فان قلت) من أين يعرف أن مرادك بالمجموع هو المقام الأكبر وبأقل الجمع المقام الأصغر (قلت) من وجهين * الأول من ذكرنا المجموع بعد قولنا فعلت بالحصاص البيت لأن المراد ضربت في ثلاثة فيفهم من ذكرنا المجموع عقبه أن المراد به ما يخرج من ذلك الضرب وإذا علم هذا علم الآخر * الثاني ما تقدم وتقرر أنه لا بد في المنع من مقامين مقام يؤخذ منه وهو الأصغر ومقام يخرج من مسطح الحصاص في ثلاثة فيعلم أن المراد بالاقول هو الأصغر ويعلم من هذا أيضا أن المراد بالمجموع الأكبر * ومثال هذا الفصل ابن وبنت ووصية بن نصف وأخرى بثلث وأجازوا صاحب الثلث دون النصف فهذه صورتها

٣ ٧			
٤٥	١٥	٣	
١٤	٠٧	٢	ابن
٠٧	١	١	بنت
٠٩	٠٣		موصى
١٥	٠٥		موصى

تصح منه خمسة وأربعين لأن أقل مقام يجتمع فيه النصف والثلث ستة فهي مقام الأخذ وهي الجمع الأقل فمجموع الحصاص المأخوذة منه خمسة اضرب بها في ثلاثة يخرج خمسة عشر وهي المقام الأكبر وهي مرادنا بالمجموع فاعطى للعطى وهو صاحب الثلث ثلثه من المجموع أي من المقام الأكبر وهو خمسة عشر تصح له خمسة وأعطى للممنوع وهو صاحب النصف نصفه من الأقل وهو المقام الأصغر مقام الأخذ وهو ستة تصح له ثلاثة ويبقى من المقام سبعة تخالف الفريضة فاضرب بنا الفريضة في المقام وقولنا وحيثما البيت أي وحيثما أردت أن تعطى الوصايا المجازة من المقام الأكبر فلم تجد فيها فاضرب المجموع وهو المقام الأكبر فيما تقصد أي في مقام الجزء الذي قصدت إخراجها بعد أن تزيل الاشتراك بينهما كان فخرج أعطى منه للإجاز واضرب أيضا للممنوع ما أعطيت به من مقام الأخذ فيما ضرب فيه المقام (فان قلت) هلا أشرت في النظم إلى ضرب نصيب الممنوع فيما ضرب فيه المقام (قلت) تركته اكتفاء بالقاعدة الحاسية المتوفرة في كل فصل وهي أن كل عدد ضربت فيه الجامعة تضرب فيه نيوتها ولا شأن للمقام جامعة لما تحته فيضرب فيما ضربت فيه نيوتها وهذا شأن في هذا المختصر نكتني عن ذكر بعض الأشياء لوضوحها من القاعدة المقررة لأننا وضعنا في غاية الإيجاز والاختصار * ومثال هذا القسم وهو أن لا يوجد الجزء المجاز في المقام زوج وأم وثلاثة أخوة لام ووصية بثلث وأخرى ربع وأجزا ربع ومنع الثلث فهذه صورتها

١٨ ٤٧			
١٥١٢	٨٤	١٨	
٤٢٣		٠٩	زوج
١٤١	٤٧	٠٣	أم
٠٩٤		٠٢	أخ
٠٩٤		٠٢	أخ
٠٩٤		٠٢	أخ
٢٨٨	١٦		موصى
٣٧٨	٢١		موصى

تصح من اثني عشر وخمسة وألف لأن أقل عدد يوجد فيه الثلث والربع اثنا عشر فأخذنا منها الحصاص ثلاثة وأربعة بسبعة ضربنا بها في ثلاثة بأحدى وعشرين فهي المقام الأكبر وأعطينا للممنوع ثلثه من اثني عشر أربعة وأردنا أن نعطي للإجاز ربعه من احدى وعشرين فلم نجد لها ربعا فاضربنا في مقام الربع بأربعة وعشرين أعطيناها منها ربعا وضربنا الأربعة التي أعطيناها للممنوع من اثني عشر في الأربعة التي ضربنا بها فخرج له ستة عشر والباقي من المقام سبعة

شيئا ومنع شيئا لكن لم يتواردوا في الإجازة والمنع على محل واحد سواء اتحد الموصى له أو تعدد كما إذا أوصى بنصف وسدس وثلث فبعض أجاز النصف ومنع الباقي وبعض أجاز الباقي ومنع النصف (قوله الآخر) هو قوله أقل الجمع وأنه الأصغر بقريته المقابلة (قوله في ثلاثة) أعني معنى السببية على معنى خارج الحصاص بسبب ضربه في ثلاثة أو مسطح بمعنى تسطح أي ضرب الحصاص في ثلاثة فتدبر (قوله فاضرب بنا الفريضة الخ) هي ثلاثة ومن له شيء منها أخذه مضروبا في باقي المقام ومن له شيء من المقام أخذه مضروبا فيما ضرب فيه المقام (قوله فلم تجدها) أما كلها أو بعضها فاضرب فيما قصده وانفقد من المقام (قوله بينها) أي بين مقامات الأجزاء المفقودة كما إذا فقد منه التسع والسدس وبين مقامهما الاشتراك بالثلث فتضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر وفي الخارج تضرب مقامك (قوله هلا أشرت الخ) بل أعما أشار إلى ضرب نصيب المجاز وقديقال بل أشار إليه في قوله فلتضرب المجموع اذ منه سهم نصيب الممنوع (قوله فهذه صورتها) أصلها من ستة وصحت من ثمانية عشر لانك سار سهم الأخوة للام عليهم بالمباينة وفي بعض النسخ وضع ست قباب قبله لاصل الفريضة وأخرى لما صحت منه وأخرى لاصل المقام وأخرى للمقام الأكبر وأخرى لمقام فيه كسر الإجازة وأخرى لجامعة المقام والفريضة وفي بعضها أربع قباب بترك قبة أصل الفريضة وترك قبة المقام الأكبر المنقذ فيه الجزء المجاز

(قوله لصحت من تسعين الخ) أصلها من ثلاثة ومقام النصف والثلث ستة استخرج منه النصف والثلث بخمسة وضرب في ثلاثة بخمسة عشر ولا نصف لها ضرب بها في مقام النصف ثلاثين أخذ للجزء منه خمسة عشر ولمنوع أربع لأن له من أصل المقام اثنين ضربت فيما ضرب فيه المقام حصل له أربعة فضل أحد عشر تباين الفريضة صحت الفريضة من خارج ضربها في المقام ومن له شيء من الفريضة أخذه مضر وباقى باقي المقام ومن المقام أخذه مضر وباقى الفريضة (قوله وان أجاز الخ) أي أجاز بعض الورثة جميع الوصايا والبعض الآخر منع جميع الوصايا فين ان (١٣٨)

وأربعون تباين الفريضة فضر بناها في المقام * ولو ترك ابن أو بنت أو وصى ثلث لرجل ولا آخر بنصف وأجز النصف ومنع الثلث لصحت من تسعين هكذا

٩٠	٣٠	٣	
٢٢	١١	٢	ابن
١١	٥	١	بنت
٤٥	١٥		موصى
١٢	٤		موصى

وقولنا في البيت الاول حظر أي منع ومنه وما كان عطاء ربك محظورا أي ممنوعا والله الموفق للصواب ص

فصل

(وان أجاز البعض والبعض منع * فن يجز بما أجاز يتبع) (ومنع بثلث حظه أخذ * وواضح اذا المقام قد نفذ) (وحيث لا يوجد فيه المخرج * تضرب في مقامه فيخرج)

ش هذا هو الفصل الرابع من فصول الوصية بأكثر من الثلث وهو أن يجز بعض الورثة الجميع ومنع بعضهم الجميع فالحكم أن يتبع المجز بما أجاز ويتبع المانع بثلث نصيبه ثم لا يخلو من وجهين أما أن توجد المقامات أعني ثلث المانع وأجازة المجز في سهام أربعة أو لا فأشرنا إلى الاول بقولنا ووضح اذا المقام قد نفذ أي ووجه العمل فيما اذا نفذ أي خرج أي محل الاجزاء وحصلت في سهام الوارثين واضح وهو أن تصححها من عدد الفريضة فتكونها إلى محل المقام وتنقص لكل وارث من حظه مالزمه وتعطيه لمن وجب له وتنقل ما بقي لكل وتضعه قبالة

١٨	١٨	
٠٢	٠٣	ام
٠٢	١٠	ابن
٠١	٠٥	بنت
١٣		موصى

من بيوت المقام * مثاله أم وابن وبنت ووصية بأربعة أنجاس فأجاز الابن والبنت ومنعت الام فافعل ذلك هكذا تصح من ثمانية عشر عدد الفريضة لان الثلث موجود في المانع والاربعة أنجاس موجودة في حظ المجزين * وأشرنا إلى القسم الثاني بقولنا وحيث لا يوجد البيت أي وحيث لا يوجد يخرج

الوصية من ثلث وأجازة في سهام الورثة فانك تضرب الفريضة في مقامه أي في أقل عدد يجتمع فيه الثلث والأجازة فيخرج أي الثلث والمجاز * مثاله ابنان ووصية بنصف أجازة أحدهما ومنعه الآخر هكذا

١٢	٢	
٠٣	١	ابن
٠٤	١	ابن
٠٥		موصى

تصح من اثني عشر لان المانع لا ثلث لحظه والمجز لا نصف لحظه وأقل مقام يجتمع فيه الثلث والنصف ستة ضرب بناها في الفريضة فخرج المطلوب فأخذ الموصى له من المانع ثلثه اثنين ومن المجز نصفه ثلاثة * ولو تركت زوجا وابنا وبنتا ووصية لرجل بنصف ولا آخر ثلث فنم الزوج

نصفه ثلاثة * ولو تركت زوجا وابنا وبنتا ووصية لرجل بنصف ولا آخر ثلث فنم الزوج

الجميع من سهام المانعين فلأوصى بالثلث لزيد وعمر ونصف آخرهما لخاصة لاجل التماس في الثلث والنصف معا وهذا المثال كل جزء لشخص فبالضرورة صاحب النصف يحاصص في الثلث وصاحب الثلث لا يحاصص في النصف الممنوع منه ومنها أن الجزء المجاز تارة يفقد في جميع سهام المجزين وأخرى يفقد في بعضها كما هنا فتدبر (قوله الزوج) هو المانع وأما غيره فقد أجاز الجميع فيعطى ثلث ما بيده لصاحب الثلث ونصف ما بيده لصاحب النصف دون محاصة لان المحاصة إنما يحتاج لها في سهام المانع

(قوله خمسة) لان مقام النصف والثلث ستة ونصفها وثلاثة خمسة يتحصصان بها الثلث على خمسة خسان وثلاثة أنجاس (قوله الاجزاء) هي ثلاثة أنجاس الثلث والنصف والثلث المحاصص فيه فقام الاول ثلاثة وخمسة والثاني ثلاثة لها عدل تترك والثالث اثنان والثلاثة متباينة تضرب بعضها في بعض فيخرج ثلاثون هي أصل مقام الاجزاء المحاصص بها وفيها وأصل مقام الجزء المجز تضربها في الفريضة ومن له شيء من الفريضة أخذه مضر وباقى ثلاثين ويؤخذ منه للجزء أجازته ولمنوع ما يخرجها المحاصة فالابن يعطى ثلث ما بيده ونصفه كالبنات والزوج يعطى ثلث ما بيده ثلاثة أنجاس لصاحب النصف وخسان لصاحب الثلث وتجمع لكل موصى ما يؤخذ به بالأجازة والمنع يخرج ما ترى (قوله وجوه كثيرة) ذكرها العصفوني وغيره كالخوف في أحسنها ما ذكر المصنف (قوله وان أجاز الخ) ذكر في هذا الفصل حكم أمرين الاول ما اذا منع بعض الورثة ما أجازته غيره وأجاز ما منعه غيره الثاني ما ترك من هذا ومن غيره كأن ينقسم الورثة باعتبار الأجازة والمنع للوصايا أقساما فقسم منع وصيتين وأجاز وصيتين وقسم أجاز ما منع هذا ومنع ما أجاز واحد وصيتين منهما ومنع الاخرى وقسم على العكس ونحو هذا من صور التركيب لكثيرتها وهذه داخلة تحت قسم الاختلاف في الأجازة والمنع وعمل هذا الباب يكون على وجوه اقتصر المصنف على اثنين منها (١٣٩) الاول منهما أن يسلك فيه سبيل ما قبله وذلك أن تستخرج الوصايا من أقل عدد

الجميع وأجاز الابن والبنت الجميع لصحت من عشرين ومائة هكذا

١٢٠	٤	
٠٢٠	١	زوج
٠١٠	٢	ابن
٠٠٥	١	بنت
١٥٠		موصى
٠٣٤		موصى

فالنصف مفقود من حظ البنات وتحاصص الموصيان في ثلث الزوج على قدر أجزائها وهي خمسة أعني حصصهما لصاحب الثلث منها اثنان وهي خسان ولصاحب النصف ثلاثة وهي ثلاثة أنجاس فيتحصصان بها في ثلث الزوج فلصاحب النصف عند الزوج ثلاثة أنجاس ثلثه وللآخر خسان ثلثه فخذ ثلثه هذه الاجزاء وهي الثلاثة والخمسة وامام النصف المفقود من حظ البنات وانظر بينها تجد أقل عدد يجتمع فيه النصف والثلاثة أنجاس الثلث وخسان الثلث ثلاثين تضرب فيها الفريضة بعشرين ومائة ومنها تصح فلصاحب النصف أحد وخمسون منها ثلاثون نصف حظ الابن وخمسة عشر نصف البنات وستة ثلاثة أنجاس ثلث الزوج ولصاحب الثلث أربع وثلاثون منها عشر ومن ثلث حظ الابن وعشرة ثلث حظ البنات وأربعة خسان ثلث الزوج وفي عمل هذا الباب وجوه كثيرة ذكرها أهل الحساب أحسنها هذا والله الموفق للصواب ص

فصل

(وان أجاز ذا لدا وذا لدا * من المجز ما أجاز أخذنا) (ويأخذ الممنوع ما يخصه * من ثلث مانع ويدرى حظه) (من ثلث المانع دون ما تنقص * من نسبة الذي له من الحصص)

وحصل من جعلها مقاما تضرب به في فريضة فالخارج هو جامعة مقامات أجازتهم ومنعهم فيحصص كل ممنوع بما له في المحاصة في سهام مانه هو ويستكمل حظه من المجز ما أجازته وتجمع لكل موصى له ما حصل له بالحصص في الثلث وبالأجازة تضعه له قبالة وتخط من سهم كل مجز ومنع لو لم تكن وصية أصلا مالزمه بالمنع والأجازة والباقي تضعه له قبالة هذا يحصل العمل الاول ومحصل العمل الثاني وهو أن تسلك فيه مسلك العمل في الاقرار والانكار عند اختلافهم في ذلك أنك تعمل فريضة على ان جميعهم منع ثم تصحح أخرى على أجازة بعض دون بعض وأخرى على أجازة ما منع هذا البعض ومنع ما أجازته حتى تستكمل صورهم فرد المصححات لمسئلة واحدة بالانظار الاربعة هي جامعة مسائل الأجازة والمنع تقسمها على كل مسئلة لأجل تحصيل جزء سهمها فتضرب لكل مجز من مسئلة أجازته في جزء سهمها ماله فيها وتضع خارجها في ضلع الجامعة فهو ماله دون نقص ثم تضرب ماله في مسئلة منع الجميع وهي الاولى في جزء سهمها لتعلم من الخارج الفضل بين ماله في المنع والأجازة فتقسمه بين أهل الوصايا فتعطى منه كل موصى له فتم من يأخذ من هذا الفضل بالأجازة ان أجازة صاحب هذا الفضل ومنهم بالحصص ان منعه هذا المخلص العملين اللذين ذكرها والله تعالى أعلم (قوله أخذنا) أي المجز أي كل أخذ من سهم مجز ما أجازته فيه (قوله ويأخذ الخ) أي بما له من المحاصة كما أفاده بما بعده (قوله ويدرى حظه) أي يعلم ما يخصه من

ثالث كل مانع بان تنسب ماله من المحاصة بمجموعها مثلاً اذا كان له منها اثنان وهي خمسة فنسبة اثنين خسان هو حظه من ثلث كل مانع منعه فقوله بنسبته متعلق ببيدري ولك ان تنازع فيه بأخذ أيضاً (قوله وأبد الخ) هذا في صورة ما اذا فقدت أجزاء الاخذ منعا واجازة في كل سهم المانعين والمجيزين أو بعضهم (قوله من كل نصيب) أي لازم كل نصيب كإتيان ذلك لان مقام الاخذ يخرج على حسب اللازم ليعطى من النصيب بحسب المخرج لانه يخرج من نفس النصيب مثلاً احد الابنين في المثال مانع الثلث مجيز النصف فيلزمه الثلث ليحاص في الممنوع والنصف ليعطيه الجواز فيلزمه كسران فتحصل مقامهما ليعطى من نصيبه ما يلزم من الثلث والنصف فتأمل (قوله مخرجا) أي مقامها والمراد به مقام جامع لمقامات ما يلزمه بدليل قوله بعد فيه الخ أي مقامها جامع لمقام ما يعطيه باجازته وما يؤخذ منه بمنعه وهذا ليس الا باستخراج مقامات اللوازم وردها لمقام واحد بالانظار الاربعة (قوله وردها) أي ردها للمقامات المستخلصة من لوازم كل مقام واحد تضرب فيه الفريضة فهذا الردي غير مقامات لازم كل مجيز ومانع لمقام واحد كما توهمه من توهمه فاورقه في دعوى التكرار مع قوله مخرجا فيه الخ قائلان المخرج الذي يشغل على مقام الاجازة والمنع ليس الا بالرد الى مقام واحد فذكر الرد هنا تكرار ولا يخفى ان ذلك في مقام جامع للكسور اللازمة كل وارث بالاجازة والمنع وهذا في مقام جامع لمقامات الجامعة للثلاث الكسور فتفظن (قوله تخالفا) أي أجاز أحدهما النصف ومنع الثلث والاخر أجاز الثلث ومنع النصف فيلزم مجيز النصف مقام نصف وثلث وخمس ثلث أما النصف فلا جازته اياه صاحبه فتعطيه من حظه فلا بد أن يكون لحظه نصف ولا نصف له وأما الثلث فله حصص فيه من جانب الممنوع ولما كان التخصيص بخمسي الثلث لزم أن يكون لحظه ثلث وخمس ثلث فظاهر أن تحصل أقل مقام فيه النصف والثلث وخمس الثلث بالنظر وهو ثلاثون فهذا مقام جامع لمقامات الكسور اللازمة لمجيز النصف ويلزم سهم مجيز الثلث مقام الثلث ومقام ثلاثة أخماس الثلث أما الاول (١٤٠) فلا جازته له لصاحبه فيعطيه من حظه ولا ثلث له فلا بد من تحصيل ثلث

له وأما الثاني فلمحاصة المانع في ثلثه بثلاثة أخماس فلا بد أن يكون له ثلث وقد حصل بمقابله وثلث خمس فلذا لا بد من تحصيل مقام الثلث والخمس وهو خمسة عشر بمقتضى الانظار الاربعة فعندك مقامان كل جامع لما يؤخذ بالاجازة والمنع فتردهما مقاماً واحداً بمقتضى قوله وردها الخ وهو ثلاثون

(وأبد من كل نصيب مخرجا * فيه الجواز والمبان مدرجا)
(وردها الى مقام بالنظر * تضربه في الاصل واقف مظهر)
(كاتبين قد تخالفا في نصف * وثلث ستون فيها تكفي)
(وذلك فيها وجه الاختصار * وان تشأ فعلت كالاقرار)
(وان أجاز بعضهم ونبذا * بعض وبعض فرقوا فافعل كذا)

ش هذا هو الفصل الخامس وهو أن تختلف اجازة الورثة فيجوز بعضهم ما منعه الآخرون مع ما أجازوه وهو أصعب الفصول عملاً وأدقها وهو قريب من الذي قبله ووجه العمل فيه ان

لاجل التداخل تضربها في أصل الفريضة وهي اثنان بستان كإقال وجزء السهم اثنان فلا بد من مجيز النصف ثلاثون يعطى تأخذ نصفها صاحب النصف ويعطى للممنوع خمس ثلث ما يبيده وهو أربعة تبقى له أحد عشر تضعها في ضلع الجامعة له ولجيز الثلث ثلاثون مثل أخيه يعطى منها الثلث لصاحب الثلث بالاجازة بعشرة ويعطى من ثلثه لصاحب النصف الممنوع ثلاثة أخماس ثلثه وهي ستة لان حظاً ممنوعه من ثلث ما يبيده بمقتضى نسبة ماله من المحاصة الى المحاصة ثلاثة أخماس فيبقى بيده أحد عشر ويكون لصاحب النصف أحد وعشرون خمسة عشر من مجيز النصف بالاجازة وستة من مجيز الثلث بالمنع ولصاحب الثلث أربعة عشر عشرة من مجيز الثلث بالاجازة وأربعة من مجيز النصف بالمنع هكذا ينبغي تقرير المقام (قوله تكفي) أي هي أقل عدد جامع لسهام المانعين والمجيزين مشتملة على مقامات الاخذ بالمنع والاجازة وفيه إشارة الى انك لو أخذت المقام من ضعف هذا واضعافه لاصلا للقصور وهو كذلك لكنه خطأ عند أرباب العمل كإتيانك غير ماهرة (قوله وذلك) اشار للعمل السابق بما البعيد اشارة الى أن المنقطع عن لسان المتكلم في قوة الغائب البعيد اشارة الى بعد تحصيلها على الافهام بالنسبة للعمل الآتي وان كان ما تقدم فيه اختصار وما يأتي فيه طول كذا ينبغي (قوله كالاقرار) أي والانكار واقتصر عليه اكتفاء وإشارة الى أن اختلاف الحظوظ في باب الاقرار جاء من مقتضى الاقرار لا الانكار حتى عاب بعض على من ترجم الباب بباب الاقرار والانكار قائلان الاولى الاقتصار على مجز الترجمة وان كان للنظر فيه مجال لان الاقرار قد لا يغير السهام كما ان الانكار قد يغيرها كما أرشد اليه كلام الفاضل العقباني صدر شرحه لترجمة الاقرار والانكار من فرائض الحوفي (قوله وان أجاز) هذا هو الامر الثاني أي بعض أجاز جميع الوصايا والبعض منع جميعها والبعض الآخر انقسم قسمين قسم أجاز البعض ومنع البعض وقسم أجاز ممنوع هذا البعض ومنع مجازة فهو في الحقيقة من فصل الاختلاف وهو الفصل الخامس ومن الفصل الرابع وهو فصل اجازة البعض الكل ومنع البعض الكل وكلاهما داخل تحت مطلق الاختلاف منعاً واجازة فتدبر (قوله كذا) أي كالعمل السابق بوجهيه كما ترى في المثال الآتي (قوله وهو قريب الخ) أي عمله قريب من عمل ما قبله بل قال العصفوري

بل هو وهذا لان في كل أخذ لمحاصة المانع والمجيز واتباع المجيز بما أجاز والمنع من ثلث حظه وان مقام الاخذ ان تحقق في سهامهم لم يخرج الى عمل والاحتياج لاخذ تلك المقامات واستخراج مقام من جميعها بالانظار المألوفة نعم عتاز ما هنا حيث اختلفوا في الاجازة لجواز عمله بعمل الاقرار والانكار وغيره من بقية الأعمال كما اختص ما قبله بأعمال كثيرة أشار لها الحوفي والعصفوري فتأمل تصب الصواب ان شاء رب الارباب (قوله لمن منعه) فثلث المانع لا يحاص فيه سوى الممنوع كما يعلم مما قررنا (قوله مانابه) ومعرفة ما ناب الممنوع من ثلث مانعه قد تقدم بيانها وتراه الا أن (قوله فلا تحتاج الخ) وهذا أعرض عنه المصنف في المتن ويمكن اشارته اليه بحمل قوله وأبد الخ على معنى ان لم تكن أجزاء الاخذ مفقودة فتدبر (قوله المستحقة) ضميره لما لزمه (قوله ١٤١) وتضربه في الفريضة حذف هنا مقدمة علمت

تأخذ من حظ كل وارث ما أجاز له المستحقة وتعطى من حظه لمن منعه مانابه من ثلثه ويعرف ما ينوب كل ممنوع من ثلث مانعه بان تأخذ حصصهم من مقام الاخذ وهو أقل مقام تجتمع فيه وتنسب مال الكل واحد في تلك الحصص من مجموعها فخرج فهو نسبة ما ينوبه من ثلث مانعه لانهم يتحاصون بها في الثلث فاذا علمت هذا فانظر رجلة الاجزاء التي تلزم الوارثين في سهامهم فان كانت موجودة فيها فلا تحتاج الى مزيد عمل ولكن تعطى من حظ كل وارث ما لزمه من منع واجازة المستحقة وان كانت مفقودة أو بعضها فانظر أقل عدد تجتمع فيه الأجزاء المفقودة بان تنظر بين مقاماتها حتى تصير عدداً واحداً وتضربه في الفريضة فخرج منه تصح هذا معنى الايات الخمسة فقولنا وأبد من كل نصيب مخرجا أي استخراج من كل نصيب مقاماً يجتمع فيه ما لزم صاحب ذلك النصيب من الأجزاء الناشئة عن المنع والاجازة لان كل وارث مجيز ومانع وقولنا فيه الجواز والمبان مدرجا أي يكون ذلك المقام المستخرج من نصيب كل وارث مشتملاً على جزء الاجازة وجزء الرد وهو المراد بالمبان أي المزال وقولنا مدرجا أي مدخلا والادراج الادخال وقولنا وردها اليه أي وردت تلك المخرجات المستخرجة من الانصاء الى مقام واحد بالنظر بالاربعة الانظار كما تقدم في غير ما موضع وقولنا تضربه في الاصل أي تضرب ذلك المقام المردود اليه في أصل الفريضة وقولنا واقف مظهر أي واتبع ما خرج لك من الضرب فهو ما تصح منه وقولنا وذلك فيها البيت اشارة الى أن في كيفية العمل في هذا الفصل وجوها كثيرة لا نطيل بذكرها لاتحاد الفائدة مع خشية التطويل والوجود ذكرها الحوفي وغيره وذكرا منها وجهين ما تقدم وهو المراد بوجه الاختصار وطريق الافرار والانكار وهو أسهل وأطول واليه أشربنا بقولنا وان تشأ البيت (فان قلت) قد شبهت بشئ لم يتقدم له ذكر ليكون المتعلم على بصيرة من ذلك اذ يتوقف على معرفة باب الاقرار بأسره وهلا صنعت كما صنع أبو اسحق رحمه الله فقدم باب الاقرار فتشبهه حسن (قلت) ما ذكرته صحيح ولكن سبب ذلك أني كنت في تعلمي قرأت هذا الفن على والدي رحمه الله مشافهة ولم أخذه بقراءة كتب حتى أتته لترتيب كتل هذا ولا تظننت لما يستحقه التأليف من الترتيب وكان وضع هذا النظم في أو ان تعلمي وكان السبب الذي منعني من قراءة نظم أبي اسحق ما فيه من الحشو والتطويل بلا فائدة مع ثقل كثير آياته فجزاه الله وأما له خيراً وألحقنا بآثارهم وهأنأنا بين لك كيفية العمل بوجه

فيه منهج التأليف وانه لم ينظر تأليف الفن لينهج منهجهم ويمكن أن يقال لا منافاة لان ما هنا بين فيه ان التعلم لم يكن من كتاب بل مشافهة وهو لا ينبغي نهجه في تأليفه نهج غيره في التأليف لان المانع من الترتيب عدم ممارسة تأليف الفن بالتعلم منها والتعليم ومجرد النظر لا يوجب الا يحصل للبندی النباهة لترتيبها الثلاثي بحالها وبالجملة المنفى تعلم الفن من الكتب المحصل لنباهة الترتيب حال تأليفه وهو لا ينبغي نهجه منهجهم بحسب ظاهر ترتيبهم عند النظر اليه في حال بدايته اذ المبتدئ في الغالب لا يتنبه لمحاسن ترتيب التأليف اذ لم يأخذ الفن منها فانه تعالى أعلم (قوله من قراءة الخ) أي من أخذ الفن منه وقديقال هذا بمجرد لا يفيق أخذ العلم مشافهة اذ كم من كتاب في الفن حسن الترتيب على ان نظم أبي اسحق قد نهج هو منهجه في غير ما لفظ وفي غير ما ترتيب وفي غير ما عمل فليستأمل (قوله فجزاه الخ) هذا حسن عائدة من المصنف على أبي اسحق لما ذكر ما عساه بشين الشيخ فرغ ذلك بالدعاء له وان له الفضل بالتقدم

والثالثة لها بالاختصار وفي بعض النسخ قباب أربع الأولى للفريضة والثانية لمقام أجزاء مجزئ الثلث ولا وجه لوضعه اذ مقتضاه وضع خمس قباب بزيادة قبة لمقام أجزاء مجزئ السدس فاللزم خمس قباب أو ثلاث فاحفظ ذلك تصب الصواب (قوله وهو التسعة) وقوله هو الثمانية عشر هذا لأن مجزئ الثلث لزمه في حظه جزآن الثلث وثلثه ومخرجهما تسعة ومجزئ السدس لزمه في حظه جزآن أيضا السدس وثلث الثلث ومخرجهما ثمانية عشر (قوله وعلى الوجه الثاني) هو العمل على وجه الاقرار والانكار تترى لاقتضاه الفريضة كأن لا وصى فيها باعتبار انكار الجميع فهي من خمسة عشر بالعول ثم محضنا مسألة اجازة الثلث فحصلنا أقل مقام يجمع فيه الثلث والسدس فكان ستة أخذنا منه الحصص بثلاثة جعلناها ثلث مال أو تقول ضرب بناها في ثلاثة لأن الوصية اذا نافذت على الثلث وحصل المنع ضربت الموصى به في مقام الثلث فكان المال تسعة لصاحب الثلث منه ثلاثة ولصاحب السدس واحد تبقى خمسة توافق الفريضة بالضرب بخمس الفريضة في تسعة بسبعة وعشرين فلموصى له بالثلث منها تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولموصى له بالسدس ثلاثة حاصلة من ضرب الواحد فيها ويكون للمجزئ فيها ستة وثلاثة لأن جزأهم الأولى بالنسبة لسهامهم واحد وهو خمس الخمسة الباقية وتعلم من هذا انك بعد النظر بين الباقي والفريضة لا بد لك من وضع جزأهم على المقام والفريضة (١٤٤) مستخلص من ذلك النظر أما الذي يوضع على الفريضة الأولى فليضرب باللمجزئ فيه ويوضع خارجه في مسألة اجازة ليهضرب له في جزأهم الحاصل من قسم الجماعة عليها اذ هو حظه من التركة وأما ما يوضع على المقام فليضرب فيه الفريضة تصح مسئلته من خارجه والباقي منها منقسم على الفريضة ثم تصح مسألة اجازة السدس فتصح من أربعة وخمسين بيان ذلك انا أخذنا السدس والثلث من أقل مقام يجمعان فيه وهو ستة فوجدناهما ثلاثة جعلناها ثلث مال فكان تسعة أخذنا منها ثلثي الثلث للمنع باثنين وتعذر علينا أخذ السدس منها للجاز فضر بناها في ستة مقام السدس بلغت أربعة وخمسين للمنع منها اثنا عشر وللجاز سدسها وهي تسعة والباقي ثلاثة وثلاثون لا تنقسم على الفريضة وتوافقها بالثلث فتضرب أربعة وخمسين في خمسة عاشرين وسبعين وتضع في ضلع هذه المسئلة سهام مجزئ السدس وهي اثنان وعشرون لكل واحد حاصلة من ضرب اثنين في وفق الباقي للفريضة فتتظرب المسائل وهي خمسة عشر وسبعة وعشرون وقس

١٨	٩	١٥	٢٧٠	١٣٥
زوجة	٠٣	٣٠	١٥	١٥
أم	٠٦	٦٠	٣٠	٣٠
شقيقة	٠٢	٢٢	١١	١١
أخت	٠٢	٢٢	١١	١١
أخت	٠٢	٢٢	١١	١١
موصى	٢	٧٨	٣٩	٣٩
موصى	١	٣٦	١٨	١٨

فانزل ذلك هكذا فاستخرجنا من لازم حظ من أجاز الثلث مقاما وهو التسعة ومن حظ من أجاز السدس مقاما وهو الثمانية عشر والتسعة داخله فيها فضر بنا الثمانية عشر في الفريضة خرج سبعون ومائتان ثم رجعت بالاختصار الى خمسة وثلاثين ومائة وعلى الوجه الثاني تصنع هكذا

١٨	٩	٢٧	٥٤	٢٧٠	٢٧٠
زوجة	٠٣	٣٠	٣٣	٣٠	٣٠
أخت	٠٦	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
أم	٠٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
أخت	٠٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
أخت	٠٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
موصى	٣	٧٨	١٢	٧٨	٧٨
موصى	١	٣٦	١	٣٦	٣٦

للكل واحد حاصلة من ضرب اثنين في وفق الباقي للفريضة فتتظرب المسائل وهي خمسة عشر وسبعة وعشرون وقس ومائتان وسبعون تجد الاولين داخلين في الاخير تكتفي به فهو فرضت بوصاياها تجعلها في قبة أخرى وهي هنا السابعة ثم تقسمها على المسائل لتحصل جزأ السهم فيخرج الأولى ثمانية عشر وللثانية عشرة وللثالثة واحد فضر بمالك مجزئ في مسألة اجازته وتضع له دون نقص وماله في مسألة انكاره وهي الأولى والفضل بين الخارج له هنا ومسئلة الاجازة تقسمه على أهل الوصايا لكل ما وجب له من منع واجازة فلزوجة في مسألة اجازتها ثلاثة في عشرة ثلاثين تضعها لها في مسألة منعها ثلاثة في ثمانية عشر باربعة وخمسين فالفضل أربعة وعشرون يأخذ منها المنوع بالخاصة ستة والمجاز اثنا عشر بالخاصة ويستكمل ستة تمام الثلث المجاز له وللشقيقة ستة في عشرة بستين هو مالها دون نقص وفي مسألة المنع ستة في ثمانية عشر بمائة والفضل ثمانية وأربعون فلمنع منها بالخاصة اثنا عشر وللجاز منها بالخاصة أيضا أربعة وعشرون ويستكمل الاثني عشر الباقية بالاجازة لان له ثلث حظها واللام في مسألة الاجازة اثنان وعشرون حاصلة من ضرب مالها في مسألة المنع في وفق الباقي للفريضة وهو أحد عشر ثلث الباقي هي مالها دون نقص ولها في مسألة المنع اثنان في ثمانية عشر

بسته وثلاثين والفضل أربعة عشر فلمنع منها بالخاصة ثمانية وللجاز بها أربعة ويستكمل اثنين بالاجازة تمام سدس ما يملكها فيجمع للموصى له بالثلث بالاجازة والمنع على التفصيل السابق ثمانية وسبعون وبالسدس بمائة على التفصيل السابق ستة وثلاثون ثم تختصرها لنصفها كما ترى فعندك ثمان قباب الأولى للفريضة على الانكار تترى لا الثانية لمسئلة اجازة الثلث الثالثة لها بالتصحيح الرابعة لمسئلة اجازة السدس الخامسة والسادسة كلتاها بالتصحيح السابعة لجامعة المسائل الثامنة لاختصارها وتزول في التصحيح الأول في مسائل الاجازة مالا ووصياء والباقي موزعا وينبغي أن يوزع على خصوص أهل اجازة المسئلة وفي التصحيح الثاني مجرد سهام أهل الاجازة حاصلة من ضرب تلك السهام من فريضة الانكار في وفق الباقي من مسألة الاجازة لفريضة الانكار كما ترى فأنه تعالى أعلم وبه التوفيق لأرب غيرهن نسأله الرشد للصواب والقبول بالترحيب يوم الحساب بحجاء النبي الأواب عليه منازة كي الصلاة وأبرك السلام مع الآل والأصحاب (قوله على حذف) قد علمت وجهه (قوله أربعة) لانه يلزمه الربع والنصف بالاجازة ومقامهما من أربع (قوله تسعة) لانه منع الجزئين فلزمه جزآن الثلث وثلثه وهذا لأجل محاصة ممنوعيه باثنين وواحد (١٤٥) في ثلثه فلا حدهما ثلثاه وللاخر ثلثه (قوله ثمانية عشر) هذا لانه لزمه النصف بالاجازة وثلث الثلث بالمنع وثلث الثلث مقامه تسعة والنصف مقامه اثنان وبينهما التباين تضرب أحدهما في الآخر تخرج لما قال (قوله ستة وثلاثين) هذا لانه لزمه الربع بالاجازة مقامه من أربعة ولزمه ثلث الثلث بالمنع مقامه من تسعة وبينهما التباين تصح بمما قال بضرب أحدهما في الآخر فتتظرب بين هذه المقامات تجدها داخله في الاكبر تضرب به في أصل الفريضة تصح بوصاياها منعا واجازة من مائة وأربعة وأربعين فللاول من البنين واحد في ستة وثلاثين بستة وثلاثين يتحصص الموصى بثلاثة في ثلثها لصاحب النصف ثمانية ولصاحب الربع أربعة ثم يستكملان حظهما بالاجازة فصاحب النصف يستكمل عشرة من حظ الابن وصاحب الربع يستكمل ثلاثة فيبقى للابن مجزئ الوصيتين تسعة تضعها في جامعة الفريضة بوصاياها وللابن الثاني مانع الوصيتين مثل الأول يعطى ثلث ما يملكه بالمنع بقسمة

وقس على هذا يتضح لك ان شاء الله تعالى وقولنا وأبد من كل نصيب مخرجنا على حذف مضاف أي من لازم كل نصيب وارث ومدرجنا تحت مخرجنا وقولنا وان أجاز بعضهم البيت اشارة الى الصورة التي يكون الوارثون فيها أربعة أقسام قسم مجزئ الكل واليه أشرفنا بقولنا أجاز بعضهم وقسم منع الكل واليه أشرفنا بقولنا ونبدأ بعض أي طرح الكل وقسم مجزئ البعض وقسم مجزئ غير ما أجاز هذا واليه أشرفنا بقولنا وبعض فرقوا فوجه العمل في ذلك واضح وهو انك تصنع كما صنعت في مجرد الاختلاف وهو معنى قولنا فافعل كذا مثاله أربع بنين ووصية بنصف وأخرى ربع وأجازها الأول ومنعها الثاني وأجاز الثالث النصف وأجاز الرابع الربع فأنك تصح على كلا الوجهين من أربعة وأربعين ومائة فعلى الأول تصنع هكذا فاستخرجنا من لازم حظ الأول أربعة ومن الثاني تسعة ومن الثالث ثمانية عشر ومن الرابع ستة وثلاثين وكلها داخله فيه

١٨	٩	٢٧	٥٤	٢٧٠	٢٧٠
زوجة	٠٣	٣٠	٣٣	٣٠	٣٠
أخت	٠٦	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
أم	٠٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
أخت	٠٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
أخت	٠٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
موصى	٣	٧٨	١٢	٧٨	٧٨
موصى	١	٣٦	١	٣٦	٣٦

(١٩ - الدرر) الموصيان على محاصتها فلصاحب النصف ثمانية ولصاحب الربع أربعة تبقى له أربعة وعشرون وللمجزئ النصف ستة وثلاثون يقسم ثلثه فلصاحب النصف ثمانية بالاجازة ولصاحب الربع أربعة بالمنع ثم يستكمل صاحب النصف نصفه بالاجازة يبقى للابن أربعة عشر وللمجزئ ربع ستة وثلاثون يقسم ثلثه فلصاحب النصف ثمانية بالمنع ولصاحب الربع أربعة بالاجازة ويستكمل ربعه بالاجازة يبقى للابن تسعة عشر فيجمع أصحاب النصف بالاجازة والمنع اثنان وخمسون ولصاحب الربع كذلك ستة وعشرون فعندك قبتان قبة لأصل الفريضة وأخرى لها بوصاياها وترك قباب المحاصة والمقامات الأربع فان شئت جعلت سبع قباب (قوله تصنع هكذا) فريضة الانكار من أربعة وفريضة اجازة الكل أصلها من أربعة للموصى له بالنصف اثنان وبالربع واحد فيبقى واحد مائة للفريضة تضرب بها في أربعة بستة عشر تضع فيها واحدا مواز للابن الأول لانه الخارج من ضرب فريضة المنع في باقي المقام وان شئت قلت هو الخارج من قسم الباقي على الفريضة لتضرب به في جزأهم فريضة اجازته ولموصى له بالنصف ثمانية وبالربع أربعة وهذا لتقسم الفضل بين ماله

۷۲	۷۲	۱۸	۳۶	۹	۱۸	۹	۲۴	۶	۴	
۰۹		۱۱		۵		۱	۳	۳	۱	ابن
۱۲					۳				۱	ابن
۱۰			۵						۱	ابن
۱۱	۱۱					۶			۱	ابن
۲۰		۴		۳		۲		۲		موصی بثلاث
۱۰		۳		۱		۱		۱		موصی بسدس

﴿ فصل ﴾

(وان تكن لوارث أعطاه من * أجاز ما يتوبه على السنن)
 (وان تكن لوارث وأجنبي * فذا منابه من الثلث جي)

ش ذكرنا في هذا الفصل مسئلتين (الاولى) أن تكون الوصية لوارث فيجيز بعض الورثة
 فالعمل فيها واضح وهو ان يعطيه كل مجيز من حظه ما أجازوه ويجرى على القاعدة المعلومة
 وهي المراد بقولنا على السنن أى على الطريقة المذكورة في العمل (المسئلة الثانية) أن
 تكون الوصية لوارث وأجنبي فان كان الثلث يحمل الجميع فلا جني وصيته أجازا لوارث أو
 منع وان كان الجميع أكثر من الثلث فليس للأجنبي من الثلث الا ما يتوبه من المحاصة مع
 الوارث ويرجع نصيب الوارث ميراثا ان منعه وهذا معنى البيت الثاني الا اني لم أنبه فيها على
 ما اذا كان الثلث يحمل الجميع لوضوحها فقولنا اذا اشارة الى الاجنبي لانه أقرب مذكور
 وقولنا منابه مفعول ثان بجي لانه بمعنى أعطى والهاء العطاء قاله الجوهري ثم بعد ان تحاص
 بينهما وتطرح نصيب الوارث انسب ما ناب الاجنبي في المحاصة من مسطحها ومقام الثلث
 فخرج من النسبة فأجعله مقام الوصية الاجنبي وافعل بالباقي كما تقدم * ومثاله زوجة وأم
 وشقيقة وأختان لام ووصية للزوجة بثلث ولا جني ربع فالمحاصة سبعة للأجنبي ثلاثة انسبها
 من خارج ضرب الحصص في ثلاثة تكن سبعا فأجعل مقام السبع وهو سبعة مقاما للوصية
 واعطه واحدا تبقى ستة افعل بها كما تقدم تصح من خمسة وثلاثين والله المستعان

(فصل

(قوله وان يكن أوصى الخ) لما فرغ من الكلام على عمل ماذا أوصى بجزء معلوم شرع هنا ينكلم على بيان ماذا أوصى بجزء مبهم ويأتى الكلام على ماذا أوصى بمثل سهم وارث وحاصل ما ذكر هنا أحد أمرين إما أن تضرب للوصى له بجزء من أجزاء ما قامت منه فريضة ثلثان كان ثم وارث فان قامت

۳۵	۷	۱۵	
۰۵	۶	۳	زوجه
۰۴		۲	ام
۱۲		۶	شقیقه
۰۴		۰۲	اخت
۰۴		۰۲	اخت
۰۵	۱		موصی بسبع

من ستة مثلاً أعطى واحداً من ستة أي يعطى جزأ من حيث تنقسم فريضتهم لا من حيث أصلها فإن كانت من ستة أصلها وحثت
من عشرين مثلاً يعطى واحداً من عشرين هذامقتضى نص الحوفي وصاحب التمهيدانية والذي في نص الشيخ عبد الباقي وعليه الشارح
أن يعطى جزأ من أصلها عالت أم لا دون نظر لما حثت منه فيتوفر نصيبه إذا حثت (١٤٩) من أكثر منه أو تعطيه سدس المال

أَوْغْنَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ عَلَى الْخِلَافِ
الْآتِي (قَوْلُهُ بِحِزِّهِ الْخ) الْمُرَادُ بِحِزِّهِ
لَا يَنْبَغِي عَلَى الثَّلَاثِ لِمَا تَقَرَّرَ (قَوْلُهُ
وَفِي انْعِدَامِ الْخ) هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ بَيْتَ
الْمَالِ حَائِزٌ لَا عَاصِبَ وَالْأَفْلَا تَتَصَوَّرُ
انْعِدَامُ الْوَارِثِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ
بِالْوَارِثِ الْمُنْعَدِمِ مَا عَدَيْتُ الْمَالِ
فَعَلَى الْأَوَّلِ إِذَا قُلْنَا أَنَّهُ عَاصِبٌ يَكُونُ
لِلْوَصِيِّ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَالثَّلَاثَانِ لَيْتَ
الْمَالِ فَلْيَحْزَرْ (قَوْلُهُ وَقَالَ الْخ) أَيْ
مَوْجِهُ الْمَذْهَبِ وَمُضْعِفُ الْقَوْلِ أَشْهَبُ
أَنَّهُ يُعْطَى الثَّمَنُ حَيْثُ لَا وَارِثٌ تَقَامُ لَهُ
مَسْئَلَةُ قَوْلِهِ تَضْعِيفًا مَفْعُولٌ لِأَجْلِ
لِقَالِ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَعْينِ) كَأَنَّهُ يَقُولُ
أَوْصَيْتُ لِفُلَانٍ بِحِزِّهِ مِنْ مَالِي أَوْ سَهْمِ

﴿فصل في الوصية بجزء ميم﴾

(وان لم يكن أوصى بجزء أهمله * بجزء مامنه تقوم المسئلة)
(وفي انعدام الوارثين يسهم * سدس الذي ابن قاسم محتم)
(وقال ان الثمن انما حبي * بالجذب تضعيفا لقول أشهب)

ش أي فان أوصى الهالك لرجل بجزء من ماله ولم يعين له مخرجا فان الوجه أن يعطى جزأ من أصل المسئلة بعهو لها ان عالت ويدخل في ذلك عدد رؤس العصبة اذا انفردوا (فان قلت) ظاهر كلامنا ان هذا مطلق حتى لو وصحت المسئلة من واحد او اثنين وليس الأمر كذلك هلا نبهت في النظم عليه (قلت) هذا مستغنى عنه لان القاعدة ان الوصية بأكثر من الثلث موقوفة على اجازة الورثة فان أجازوا والا فالثلث وقد قرر ذلك في غير فصل فلا فائدة في اعادته فان لم يكن في المسئلة وارث فقال أشهب يسهم له بثمن لانه أقل فرض فرضه الله سبحانه وقال ابن القاسم بل سدس لان الثمن انما يفرض بالجذب ففرضه ثلث لا أول هذا معنى قولنا وفي انعدام الوارثين البيتين وحذف الألف واللام من القاسم للضرورة وخفض أشهب أيضا للضرورة والله الموفق ص

(وان تكن بمنزل وارث تلا * كنسبة الواحد منه مسجلا)

منه (قوله مخرجاً) من ربع أو ثلث أو نحوهما أو بمثل المولدى أو زوجتى فإن هذا كله مما له مخرج (قوله فإن الوجه أن يعطى الخ) أى ولا ينظر لجزئها الذى تحت منه بالانكسار لبعض السهام خلاف ما عليه الخوفى وتبعه صاحب التمسانية فإذا كانت المسئلة دون عول من ستة أو كانت ثمانية بالعول أخذله جزء منها ونسب إليه فبقدره يأخذ من المال وكأنه أوصى له بتلك النسبة فى الأولى له سدس وتعمل فريضة بالوصية على ذلك وفى الثانية له ثمن فإذا كان الموصى له ابن خاصة فإن أجاز أخذ الموصى له جميع المال والأخذ الثلث والابن الثلثين وفى المسئلة أقوال آخر راجعها مع توجيهها فى شرح العقبانى (قوله فإن أجازوا) أى فله واحد فى اثنين خذف الجواب العلم به من السابق (قوله وارث) أى غير بيت المال بناء على أنه عاصب لأحدى وهكذا فى عبارة غير التقييد بذلك وعلى أنه حائز لا يحتاج إلى التقييد (قوله أقل فرض الخ) لأنه لا أقل منه لأن الفروض أعظمها الثلثان وأقلها الثمن فيرجع إليه لأنه المقدر المحقق وأقل مقدر (قوله بل سدس) أى بل أقل الفرض المقدر سدس وأما الثمن فليس هو أقل مقدر بل هو مرجوع إليه بالحجب بالولد فهو مقروض ثانياً لا أولاً أما السدس فهو مقروض دون حجب ويرجع خلافهم إلى حال فأحدهما يعتبر الأقل مطلقاً والآخر الأقل لا بالحجب (فان قلت) بل هو مقدر بالحجب فى الأم والجد والاب والاخت للاب ونحو ذلك وكان لهم لولا الحجب غير السدس (قلت) نعم ولكن قد ينفرض دون حجب كما فى الجدة والاخت وأخت اللام فهو يقدر بالحجب وغيره بخلاف الثمن فهو لا يقدر إلا بالحجب كما يفيد أدلة الحصر فى كلامه فهو مناط الفرق فتأمل (قوله فإن نكح الخ) كما إذا قال أوصيت لفلان بمثل سهم زوجتى مثلاً فله من المال مثل نصيبها ولكن

وهو ثلاثة اخرج واحد وعشرون تحملها السبعة وثلاثة تضعهما في القبة الحادية عشرة لوضع الفضل وما لا ينقسم تحتها لاجل النسبة منهما وامتحان صحة قسمتها ان تجمع الكسور التي تحت آخر امام واخراج اقسامه على نفس ذلك الامام فخرج لك صحيحا ادخل به بصورة الآحاد تحت الكسور التي تحت الذي قبل هذا الامام وان فضل شيء في القسمة وضعته فوق الامام وتحتته ثم تجمع الكسور التي قبلها مع ما دخلت به واخراج اقسامه على امامه فالخارج صحيح ادخل به تحت الاحاد الصحاح واجعه معها فان وافق المقسوم فالعمل صحيح والا فاسد ففي المثال ما تحت الثلاثة اربعة خرج من قسمها على الثلاثة واحد وبقي واحد وضع عليه ودخل بالواحد تحت الكسور قبلها وجع معها كانت ستة عشر قسمت على السبعة خرج اثنان وفضل اثنان وضعا على الامام ثم دخل بالاثنتين تحت الواحد وجع اليه حصل ثلاثة فالخارج ثلاثة وسبعان وثلاث السبعان والسبعان ثلث السبع ثلث برهانه ان تنظر اقل عدد فيه السبع والثلث تجده واحد وعشرين خذ سبعة ستة وثلاث سبعة بواحد المجموع سبعة انسيها من واحد وعشرين تجد هاتين والله تعالى أعلم (قوله وان يث المتعق الخ) تقدم ان المديري صورها ان يحمل قيمته ثلث الحاضر وهذا يعنى ولا يحتاج فيه لعمل ومنها ان لا يحمله وهو الذي يحتاج فيه للعمل ثم اذا كان لا يحمله فاما ان يكون مع الحاضر دين على وارث أم لا فان لم يكن فلا يعنى منه حالا ولا مآلا سوى محمل الثلث من الحاضر وان كان فان حمله لو حضر فقد قدم الكلام عليه وان لم يحمله ولو حضر فهذا أو ان الكلام عليه (قوله لو حضر الخ) جواب لو محذوف معلوم من الكلام وبعض خبر يث والبعض المراد به ما هو اقل من الثلث (قوله في الفقه الخ) أشار الى أن العمل بهذا الفضل وجهين وجه فقهي ووجه حسابي ونسب الاول للفقه مع ان الحساب والفراض هم الذاكرون له لعله لانه انسب بالحكم الفقهي دون عمل الحساب (قوله معتقه) أي ما شأنه أن يعنى حالا وما لا تخمسه أساسا العبد في المثال الآتي أي يعنى من القدر الذي يعنى منه لو حضر جميع المال بقدر الخ (قوله بقدر الخ) أي بقدر نسبة خارج نسبة الحاضر من جميع التركة من خارج نسبة ماسوى حظ المدين من المقام ولا بد من هذا التقدير كما ينبغي (١٥٤) عنه تقرير كلامه في كلامه كالا يخفى اغلاق في تمام المراد بهذا العمل

مركب من استخراج نسب مرتبة فأولا تستخرج النسبة التي تحت من العبد لو حضر جميع المال وذلك بوجوه منها ان تنسب ثلث التركة من قيمته وثلثها في المثال ثلاثة وعشرون وثلث يقسمها على ثلاثة وكيفية النسبة ان ترد الثلث لادق كسرفيه

وقولنا الميت بسكون الياء لقصة في الميت وردت في القرآن ومنه بلدة ميتا وقولنا بعضهم منصوب بالحق والالف في قولنا انتزاعا وزعا بمبدلة من نون التوكيد الخفيفة والتوزيع القسمة والله الموفق للصواب ص

(وان يث المتعق منه لو حضر * جميعها بعضا بالفقه النظر)
(يعنى من معتقه لو حضرت * جميعها بقدر حاضر ثبت)
(ماسوى حظ المدين في المقام * وبالحساب خذ محكم النظام)

فيرجع لاثنتين وخمسين وترد المائة قيمة العبد لثلاث الكسور فتضرب بها في ثلاثة (قسم مقام الثلث نصير ثلاثمائة فاطر لا صفر كل يكونان خمسة وعشرين وثلاثين ونعم عملك تخرج الى ان ثلث التركة تنسبها من القيمة خمسة أساسا فقيمتها لا يحملها الثلث فاحفظ هذه النسبة وثانيا تنسب الحاضر وهو مائة وخمسون في المثال من جملة التركة تجد هاتين فاحفظها فبذلك ثلاث نسب فاحفظها ثم أسقط حصة الغريم من المقام وهو تسعة المثالي يبقى ستة انسيها من جملة المقام بالعمل تجد هاتين فاحفظها فبذلك ثلاث نسب محفوظة ولتسمها اوارج ثم انسب الخارج الثاني للثالث وهو ثلاثة أنحاس من ثلثين بالعمل الذي نبيته تجد تسعة أعشار فهذا خارج من خارجين فبقدرها يعنى من الخارج الاول وهو خمسة أساسا وتسعة أعشار خمسة أساسا شيء ثلاثة أرباعه بتصديره كسرا مفردا فصاح انه عتق من محمل الثلث بمقدار خارج نسبة الحاضر من جملة التركة من خارج نسبة ماسوى حظ الغريم من المقام مما كان يعنى منه لو حضر كل المال فعندك استخراج أربع نسب في عمل الفقه نسبة ما يعنى منه لو حضر المال ونسبة الحاضر من جملة التركة ونسبة باقي المقام بعد طرح حظ المدين منه من المقام ونسبة ما يخرج في الثانية لما يخرج في الثالثة وظاهر صنيع الشارح هنا اعتبار نسبة خامسة هي نسبة خارج نسبة الخارجين الاوسطين من الخارج الاول وهو فاسد يشهد له تقريره عند التقرير فتأمل تصب الصواب (قوله وبالحساب) عطف على بالفقه وحاصل مقاله ان تنسب الحاضر من جملة التركة والخارج صيره مع فريضته عددا واجدا بالنظرين والخارج صيره عددا واحدا مع المقام المحصل عندك بقاعدته فقدره كانه جملة التركة فهو تركب المقدرة فخذ قيمة المديري من هذه التركة المقدرة بالنسبة التي أخذتها به من جميع الخلف فاحفظها ثم اقسيم التركة المقدرة على المقام فخرج للمديري من هذه القسمة انسيه من قيمته من هذه التركة المقدرة المحفوظة فخرج فهو ما يعنى منه لو حضر كل المال ثم اطرح من المقام حصة المديري واقسم على الحصة الباقية الحاضر مأخوذا من التركة المقدرة بنسبة الحاضر من المال بجميع الخلف فخرج للمديري انسيه من قيمة المديري من تركب التقدير فالخارج هو ما يعنى منه الان هذا ملخص العمل

(قوله حاضرا) وهو مائة وخمسون في المثال (قوله الكل) هو ما حضر وما غاب (قوله ما يث) أي ما يخرج من النسبة على ان المفعول الثاني محذوف أي عددا واحدا ولك ان تجعله المفعول الثاني أي اجعلها ماعدا واحدا وافيا بالمقصود (قوله الخارج) كعشرة في المثال (قوله والمقام) كسبعة فيه (قوله لعدد) اللام مقوية أو زائدة أي اجعلها ماعدا واحدا بالانظار الاربعة (قوله ما أقاما) أي خرج وهو تسعون في المثال (قوله يقدر) فعمل في جملة الاعمال واللازم في عمل المحقة لازم في عمل المقدرة فالحقيقة هنا لا تحتاج اليها الا في أخذ نسبة الحاضر من جملة التركة فتنظرها مع الفريضة فان تركت المقدرة مبنية على ذلك (قوله قيمة) وهي خمسان في المثال فتأخذ من المقدرة خمسين بسبعة وثلاثين في المثال (قوله ذا المقدرا) هو تسعون في المثال (قوله ما ينوب الخ) أي في هذه القسمة وهو ثلاثون في المثال (قوله من الخ) من قيمة تجدها في المثال خمسة أساسا (قوله المديان) أي حصته من المقام (قوله الحصص) هي ستة في المثال (قوله يقتض الخ) أي يؤخذ والحاضر في التركة الحقيقة ثلاثة أنحاس الخلف فتأخذ ثلاثة أنحاس المقدرة وهو أربعة وخمسون في المثال (قوله فيا يجب الخ) هو سبعة وعشرون (١٥٥) في المثال (قوله نسب الخ) وهي ستة

(قسم حاضرا من الكل وفي * فريضة بالنظر اجعل ما يث)
(وصير الخارج والمقام * لعدد وعد ما أقاما)
(كأنه تركه يقدر * ومنه خذ قيمة ما يدبر)
(واقسم على المقام ذا المقدرا * وسم ما ينوب ذا المدبرا)
(من قيمة مأخوذة فاطهر * يعنى لو كان الجميع قد حضر)
(ثم اطرح المديان ثبق الحصص * واقسم عليها حاضرا يقتض)
(من تركه قدرتها فاجب * لمعنى من قيمة الذي نسب)

ش هذه الأبيات فيما اذا كان الثلث لا يحمل المديري ولو حضر الدين وذكر الناس في عمل ذلك وجوها كثيرة كما في الذي قبله وذكرنا منها في هذا وجهين (الاول) طريق الفقه وهو ان تنظر ما يعنى منه لو حضرت كلها ثم تنسب خارج نسبة الحاضر من جميعها من خارج نسبة ماسوى حظ الغريم من المقام ثم تنسب ما خرج مما كان يعنى منه لو حضرت كلها فخرج فهو ما يعنى منه الا ان هذا معنى قولنا في الفقه الخ أي فوجه الفقه النظر في عمله أن يعنى من معتقه أي عما يعنى لو حضرت كلها أي التركة بقدر نسبة الحاضر بعد ثبوت نسبته من الجملة مما سوى حظ الغريم أي من خارج نسبة ماسوى حظ الغريم في المقام منه (فان قلت) هلا ذكرت كذا كذا أو اسحق فانه جعل النسبة ماسوى حظ الغريم في التركة لافي المقام كما فسره العنوني (قلت) الكل سواء لان نسبة حظه في التركة تابعة لنسبة حظه من الفريضة كما هو معلوم من القاعدة الحسابية في القسمة (الوجه الثاني) طريق الحساب وهو ان تسمى الحاضر من كل التركة فخرج فانظر بينه وبين الفريضة لتصيرها عددا واحدا مشتقلا على تلك النسبة ثم تنظر بين هذا العدد وبين المقام الذي تحت منه الفريضة فخرج فقدره كأنه مجموع التركة وخذ منها قيمة المديري بان تنسب قيمته حقيقة من التركة الحقيقية

وهو في المثال الآتي تسعة أعشار (قوله فخرج) أي في نسبتك هذا الخارج من الخارجين مما كان يعنى منه لو حضر جميع الخلف وما خرج من هذه النسبة في المثال الآتي هو ثلاثة ارباع وقد علمت ان هذه النسبة خارجة عن العمل لان مقدار النسبة بين الخارجين يعنى من الخارج الاول لا مقدار خارج نسبة الخارجين يعنى وتقديره الآتي في التمثيل على الصواب فتأمل (قوله أي مما الخ) أشار به الى أن المراد بوصف الاعتاق المآلى لا الحالى (قوله بقدر الخ) متعلق بعنى أي بقدر نسبة خارج نسبة الحاضر الخ كما قررنا (قوله بعد الخ) أشار به الى تقييد معتبر في النظم تركه (قوله نسبته) أي الحاضر (قوله مما الخ) متعلق بالمضاف المقدر بين قدر الحاضر وهو نسبة (قوله أي من خارج الخ) أشار به الى حذف في كلامه لا بد منه وكان عليه ان يقدر مثله في قوله بقدر الحاضر لكنه اكتفى بما قرره قبل فانه أرشد الى التقديرين (قوله منه) أي من المقام (قوله من القاعدة الخ) وهي ان نسبة حظ كل وارث من الفريضة كنسبة حظه من التركة فالقسمة مبنية على الاعداد المتناسبة التي هي نسبة الاول منها للثاني كنسبة الثالث الرابع (قوله بان تنسب قيمته حقيقة الخ) هي خمسان في المثال لان مائة في مائتين وخمسين ذلك

(قوله وبذلك الخ) أي خمسين وهي ستة وثلاثون في المثال (قوله زوج الخ) هي إحدى الغراوين (قوله كالي) أي مؤخر (قوله وهو عديم) لأنه إذا كان موسم الزم احضار الدين أن حل أجله وكان في حكم الحاضر (قوله خمسة أسداسه) هذا العمل الذي أشرنا إليه وهو عمل خاص والعمل العام في باب النسبة لا يخفى علينا أن عرفت باب النسبة (قوله ثلاثة أخماس) هذا العمل النسبة كالذي بعده فلا حاجة لتطويلنا ببيان عمله (قوله تسعة أعشار) وذلك بأن تضرب بسط كل في أمام الآخر ثم تقسم بسط المنسوب على بسط المنسوب منه في المثال ضرب بنا ثلاثة بسط أمام الخمس في مقام الثلثين خرج تسعة هي بسط المنسوب ثم ضرب بنا اثنين بسط الثلثين في أمام الخمس خرج عشرة هي بسط المنسوب منه فتضع تسعة على عشرة يكن تسعة أعشار ولا يخفى أنها أعشار المنسوب منه وهو الثلثان لأعشار الواحد والا كان يلزم بتسعة تسعة أعشار خمسة أسداس (قوله تسعة أعشار خمسة أسداس) تخيل هذا الشيخ الكسر تبعاً للامام الحوفي في المثال الكسر المبعض وهو الموافق للطبع بلا كلفة وتسعة أعشار لما أخذ بمقدارها من الخمسة أسداس لا تزال تلاحظها بكونها مأخوذة من الخمسة أسداس لا من الواحد والالزم توفر النسبة وعقاً أكثر (١٥٦) مما يعتق منه شرعاً (قوله خمسة وأربعون) هذا القاعدة بسطه وهو ضرب

وبذلك النسبة خذ قيمته من التركة المقدرة ثم اقسم هذه التركة المقدرة على المقام فإنا ب المدير فأنسبه من قيمته المأخوذة فإخرج فهو ما يعتق منه لو حضر الجميع ثم اطرح حظ الغريم من المقام بقى الحصص اقسم عليها الحاضر مأخوذاً من تركة التقدير فإنا ب المدير فأنسبه من قيمته المقدرة فإخرج فهو ما يعتق منه الآن هذا هو معنى قولنا قسم حاضر الخ أي قسم حاضر التركة من كلها واجعل ما ينفي أي ما يجيئك من التسمية من الأجزاء في الفريضة بان تنظر بينهم وتصير الخارج من ذلك والمقام لعدد بالنظر أيضاً وعدم ما أقام أي ما ثبت منها كأنه تركبة التقدير وخذ من ذلك المقدرة قيمة المدير حتى يكمل العمل وقولنا ثم اطرح المديان أي حظه والحصص جمع حصص بمعنى المحاصة وقولنا يقتص أي يؤخذ * ومثال هذا الفصل زوج وأبوان ومدير قيمته مائة وتركته خمسين حاضرة ولها على الزوج كالي مائة دينار وهو عديم فعلى الوجه الأول يعتق منه لو حضر جميعه خمسة أسداس ونسبة الحاضر من الجميع ثلاثة أخماس ونسبة ماسوى حظ الغريم من المقام ثلثان ونسبة الثلاثة أخماس من الثلثين تسعة أعشار وبذلك النسبة يعتق من خمسة أسداس فيعتق منه تسعة أعشار

٥٤	٩٠	٥	٦	٩	٦	زوج
١٨	٣٠			٣	٣	أب
١٨	٢٠		٢	٢	٢	أم
٠٩	١٠		١	١	١	مدير
٢٧	٣٠		٣	٣		

منه واحد المدير بقى اثنان توافق الستة بالنصف ضرب بنا ثلاثة في ثلاثة بتسعة جعلناها في قبة أخرى ثم أخذنا نسبة الحاضر بجميع الخلف ألقيناه ثلاثة أخماس جعلناه في قبة أخرى ولما كان حاصل العمل يرجع إلى عدد المال إلى عدد الفريضة فن لازم ذلك أن يؤخذ منها بقدر نسبة الحاضر بجميع الخلف ليقسم على المحاصة فيعلم به كم يعتق من محمل الثلث ناجراً فوجدنا نسبة الحاضر من الخلف ثلاثة أخماس والفريضة المقامة مقام المال لا خمس لها فاحتج أن يضرب ما سمحت منه الفريضة بالوصية في خمسة لينكون لها خمس ثم خشي أن عملنا هذا العمل أن يلقانا كسر آخر وذلك أنه إذا ضربت الفريضة في خمسة وأخذنا ثلاثة أخماس الخارج ليقسم على المحاصة في المثال وهي ستة فعمله لا ينقسم فيحتاج أن تضرب الستة أو وقفها في ذلك الذي انتهى الضرب اليه فنظرنا نظراً آخر وهو أن الفريضة في أصلها عدد فرد وانما إذا ضربت في خمسة كانت هي نفسها خمس الخارج فيكون ثلاثة أمثالها هي ثلاثة أخماس الخارج وثلاثة أمثال العدد الفرد عدد فرد قطعاً فهو لا ينقسم على الستة المحاصة فلا بد أن يلقانا كسر حين نريد القسم عليها لكن ثلاثة الأخماس وإن لم تنقسم عليها أو وقفها بالثلث لأنها ثلاثة أخماس وكل خمس منها عدد صحيح فليجعلها ثلث فيحتاج آخر إلى ضرب ثلث الستة وهو اثنان في العدد الخارج من ضرب خمسة في الفريضة فإبتدأ بالآن بضرب جميع ما يحتاج

إلى ضرب به فاضرب الخمسة مقام الخمس في الاثنين ثلث الستة بعشرة واضرب العشرة في التسعة التي هي فريضة بوصيتها المقامة مقام المال يخرج تسعون في القبة الأولى أصل الفريضة بعد التصحيح وفي الثانية ما سمحت منه بالوصية وفي الثالثة المحاصة وهي الفريضة بطرح سهام المدين منها لينظر نسبة المال الحاضر من الخلف معها ويصيران عدداً واحداً ويصير من هذا العدد مع الفريضة بوصيتها عدداً واحداً ليكون هو التركة المقدرة وفي القبة الرابعة نسبة الحاضر من الخلف وفي الخامسة الخارج من ضرب المستخلص من مقام النسبة والمحاصة في الفريضة بوصيتها فتقسم هذه التركة المقدرة على الفريضة بوصيتها لتعلم ما ينوب المدين منها تجد ثلاثين ضعها موازياً له وهذا لأنه يستحق من الخلف ثلثه وثلث تسعين ثلاثون ثم أخذنا من التركة المقدرة نسبة قيمته من المحقة وهي خمساً بسطة وثلاثين فقسبنا ما خرج له من قسمة التركة المقدرة وهو ثلاثون من ستة وثلاثين حتى التسعين وجدناها خمسة أسداس فهي ما يعتق من رقبته لو حضر جميع الخلف ثم اقسم مقدار نسبة الحاضر من الخلف من التركة المقدرة وهو أربعة وخمسون على المحاصة الستة ليعلم ما يخص المدير منها فضع أربعة وخمسين في جامعة وتقسيم يخرج المدير سبعة وعشرون أنسبها من قيمته المأخوذة من التركة المقدرة تجد النسبة ثلاثة أرباع فهي ما يعتق من رقبته الآن ناجراً والقصد من هذا العمل كله مجرد معرفة مقدار ما يعتق من رغبة العبد ناجراً أو ما يعتق منها لو حضر كل المال فكان الواجب أن يقسم المال المقدر على مجرد سهام المدير من المحاصة أو الفريضة لكنهم قسموه على جميع السهام ليعلم ما يخص كل وارث من جميع الخلف وما يخص كل وارث بسوى المدين من الحاضر ليعطى كل بنسبة ذلك من جميع الخلف ومن جميع الحاضر فقسموه التركة التقديرية على جميع سهام الفريضة بوصيتها وعلى جميع المحاصة فاعرف ذلك (قوله السنة) المراد بها المحاصة كما قررنا وكأهي موضوعة بصق المنسوب إليها في التشكيل لا الفريضة دون (١٥٧) وصية كما يتوهمه القاصر والام يكن

لأن نسبة الحاضر ثلاثة أخماس والثلثة تشارك الستة فضر بنا اثنين في خمسة بعشرة ضرب بناها في تسعة بتسعين وهي التركة المقدرة أخذنا منها قيمة المدير وهي ستة وثلاثون لأنها أخماسها كما أن مائته خمساً التركة فقسبنا التسعين على المقام خرج المدير ثلاثون ونسبتهما من قيمته المأخوذة التي هي ستة وثلاثون خمسة أسداس وهي ما يعتق منه لو حضر الجميع ثم طرحنا سهام الغريم من المقام بقيت المحاصة ستة قسبنا عليها الحاضر مأخوذاً من تركة التقدير وهي أربعة وخمسون لأنها ثلاثة أخماسها كما أن المائة والخمسين ثلاثة أخماس التركة الحقيقية فوجب للمدير سبعة وعشرون ونسبتهما من قيمته المأخوذة ثلاثة أرباع وذلك ما يعتق منه والسلام وفي هذا الفصل من الصعوبة ما لا يخفى ص

فصل في الخنثى

وتنظرها مع تسعة تجد هاتين تقان بالثلث فتضرب ثلاثة في ثلاثين بتسعين لكنه نظر ما قلناه فعمل ما فعل ونتيجة العمل واحدة في الأمرين فتأمل ذلك (قوله الخنثى) أي المشكل لأن العمل الآتي في ميراثه والافغير المشكل منه محكوم له بمقتضى العلامة المميزة له من أحد الصنفين فيجربى على حكم الذكورة أو الأنوثة المحققين هذا وحد الخنثى والمشكل منه وما فيه من الخلاف في وجوده وفي حظه معروف شهير قد جلبنا طائفة منه فيما سبق كالشارح والقصد في هذا المقام مجرد بيان استخراج حظه على القول المشهور من أن له نصف نصيب ذكر وأتى اذ هو الذي اقتصر عليه المؤلف وبقية الأعمال المبينة لحظه على بقية الأقوال في حظه اضرب عنها الاضراب الشارح عنها ولا يجابها الطول وقد أشار المصنف سابقاً لبعض ذلك ككن وحاصل هذا المقام بعدما تعلم أن له نصف نصيب ذكوره وأنوته نفسه لا نصف نصيب غيره على تقدير ذكوره ذلك الغير وأنوته ولا على تقدير ذكوره الخنثى وأنوته على حسب ما فصلناه سابقاً أنك تصح فرائض على عدد التقديرات فان كل خنثى له تقديران فن لازم ذلك أنك إذا كان عندك خنثى واحد وصححت فريضتين أو اثنتين فأربع لان كل حالة من حالتى الأول فالثاني ماذا كر أو أتى فاثنتان في مثلهما أربع أو ثلاثة فتقام فرائض بضرب اثنين حال الثالث في أربع أحوال الأولين وان كان عندك أربع فتصحب ست عشرة فريضة من ضرب حالتى الرابع في ثمانية أحوال الثلاثة قبله وهكذا كلما زاد خنثى ضعفت الأحوال بمثلها فتصحب فرائض بمقدار عدة تلك الأحوال وتلك التقديرات فإذا استكملت تصحيحها وجعلتها في قباني الجدول ووضعت لكل واحد حظه موازياً له في ضلع كل فريضة على مقتضى تصحيحها نظرت بين الفرائض بالنظر الأربعة وصيرت منها عدداً واحداً على طريقة أهل الكوفة أو البصرة ان حصل توافق في الكل أو البعض فإذا استخلصت منها عدداً واحداً ضربته في عدة أحوال مسئلتك فان كان عندك أربع فرائض على أربعة أحوال ضربت الخارج في أربعة أو ثمانية في ثمانية أو أقل في أقل أو أكثر في أكثر ومن الخارج تصحب فريضة منقسمة السهام على أربابها على جميع التقادير فيها فاجعله في جامعة على حدة واقسم على

كل فريضة لأجل تحصيل جزءه من كل فريضة فخرج جعلته على قبة كل فريضة قسمت عليها ثم تضرب بالكل وارث من كل فريضة فيما على رأسها وتضع الخارج له على حدة وتجمع له الخوارج والخاصل في الجع تقسمه على عدة أحوال مستلثة فالخارج هو الذي تضعه في ضلع الجامعة مواز ياله فيلزم منه ان لكل واحد في صورة الخالتين نصف الخارج له من الفريضتين وفي صورة أربعة أحوال ربعة وفي صورة ثمانية ثمة وفي صورة ستة عشر نصف ثمة وهكذا وتعلم من هذا الذي قررنا ان أحوال الخنثى لا تكون فردا قط ولا تكون زوج الفرد بل زوج الزوج دائما لما علمت انها تزيد بنسبة ضعف الزوج مرة فتفطن لذلك وهذا الحكم أعني كون لكل واحد خارج قسمة مجموع حظوظه على عدد التقديرين أو التقديرات لا فرق بين الابن السوي والخنثى وأحسن من هذا العمل السابق هو أنك اذا صححت الفرائض واستخرجت منها عددا واحدا قسمته على كل فريضة واجمع لكل وارث ما وجب في هذه القسمة كلها خنثى كان أو غيره فبالاجمع هو الذي يجب لذلك الوارث فاجمع جملة ما وجب لجميعهم على هذا الوجه يكن ما صححت منه الفرائض وهذا العمل حسن لا يحتاج فيه لضرب المستخلص من الجزء السمي لعدد الحالات كما لا يخفى على ذي الذوق السليم وغايته ان تعلم ما لهم من جامعة الفرائض قبل تصحيحها لانك انما تصحيحها من حاصل مجموع حظوظهم ولا ضير في ذلك وهذا مثال ذلك في صورة ابن سوي وخنثى

الى الجزء السمي لعدد الحالات كما لا يخفى على ذي الذوق السليم وغايته ان تعلم ما لهم من جامعة الفرائض قبل تصحيحها لانك انما تصحيحها من حاصل مجموع حظوظهم ولا ضير في ذلك وهذا مثال ذلك في صورة ابن سوي وخنثى

١٢	٥	٣	٢	
٧		٢	١	ابن سوي
٥		١	١	خنثى

فالأولى من اثنين والثانية من ثلاثة وحاصلهما بالنظر ستة قسمت على كل منهما يعلم جزء سهم كل فان شئت جعلت الستة في جامعة ولا تضع في ضلعها شيئا وان شئت لا تجعلها وهو أوفق وضربنا بالكل من كل فريضة وجعنا حظ كل في الفريضتين كان للابن السوي سبعة وللخنثى خمسة جعناها كانت اثني عشر فهي جامعة الفريضتين اقسام عليها المخالف اضرب للسوي بسبعة وللخنثى بخمسة والله الموفق بفضلته ومنه فله الحمد التام

(فريضتين صححت للخنثى * مقدرا بذكر وأنثى)
(ولا تنسب أربع تنزل * وللثلاثة الثمان تجعل)
(وهكذا أحوالهم مدا الابد * مهمات زخني فضعف العدد)
(وبعد ذلك الجميع صير * لعدد متحد بالنظر)
(تضربه في عدد الاحوال * تصح من ذلك بلا اشكال)
(وأيد جزء سهم كل المستله * بقسم خارج عليها مكره)
(واضرب بجزء سهم كل مستله * لكل وارث بها ما كان له)
(واجمع له الخارج واقسمه على * عدد الاحوال تم العمل)

ش هذا الفصل في كيفية العمل في الخنثى المشكل وقد تقدم ذكر فرضه في الفقه ووجه العمل فيه أن تصح له فريضة على انه ذكر وفريضة على انه أنثى وان كان معه آخر فأربعة فرائض فريضة على انهما ذكران وفريضة على انهما اثنيان وفريضة على ان الأول ذكر والثاني أنثى وفريضة على العكس وان كانوا ثلاثة فثمانية أحوال وان كانوا أربعة فستة عشر حالا وابن على هذا الترتيب فمما زخني فضعف الاحوال مرتين فاذا كملت المسائل فانظر بينها بالاربعة الانظار حتى تصير عددا واحدا فاضرب به في عدد الاحوال فخرج منه تصح فاجعله جامعة كبرى واقسمه على كل مستله ليخرج جزء سهمها واضرب بالكل وارث من كل مستله في جزء سهمها واجمع له الخارجات واقسم المجمع على عدد الاحوال فخرج

فهو حظ فضعه في بيتيه من جامعة التصحيح هذا معنى قولنا
فريضتين الخ أي صحح فريضتين للخنثى مرة تقدره ذكرا ومرة
تقدره أنثى مثال ذلك لو ترك ابنا وخنثى فضع ذلك هكذا
تصح من اثني عشر ولو ترك ابنا وخنثيين لصحت من مائتين وأربعين هكذا

(قوله أربع) أي فرائض أربع (قوله الثمان) هي من ضرب حالتها الثالث في أربعة أحوال الأول والثاني
وهكذا كلما زاد واحد تضاعفت الاحوال غلظت مرة (قوله لعدد) اللام مقوية (قوله بالنظر) أي بالنظر الاربعة (قوله تضربه) أي العدد
الحاصل بالنظر لجميعها وقد قدمنا عملا حسنا لا يجوز جعل ضرب في عدة الاحوال ولا الى نسبة الواحد من عدة الاحوال ليعطى بتلك النسبة من مجموع الخارج لكل وارث فتذكر (قوله واقسمه الخ) وان شئت نسبت الواحد من عدة الاحوال واعطيت كل وارث من مجموع ما خرج له بتلك النسبة (قوله من اثني عشر) لان خارج الفريضتين بالنظر ستة مضروبة في حالتها الخنثى يخرج ما ذكر تقسم ذلك على كل فريضة يكون جزء سهم الأولى ستة والثانية أربعة ثم تضرب فيه بحظ كل وارث من فريضته وتجمع له خارجيه يجمع للابن السوي أربعة عشر وللخنثى عشرة تقسم المجموع على اثنين عدة الاحوال يخرج للابن السوي سبعة وللثاني خمسة تلك الانواع عشر (قوله فتصح من مائتين وأربعين) بيانه انه على تقدير كورة الكل الفريضة من ثلاثة وعلى تقدير كورة السوي دون الخنثيين من أربعة وعلى

تقدير كورة أحد الخنثيين وأربعة لا آخر من خمسة وعلى تقدير العكس من خمسة فتعندك أربع فرائض محصلها بالنظر ستون هذا المثال
اثنين وتباين الباقي مع أحد المتماثلين طرحت أحد المتماثلين وضربت البواقي بعضها في بعض خرج ستون تضربها في عدة الاحوال وهي أربع خرج ما قال تقسمها على كل فريضة لتحصيل جزء السهم يخرج للأولى ثمانية وللثانية ستون وللثالثة ثمانية وأربعون وللرابعة كذلك ثم تضرب بالكل وارث من فريضته في جزء سهمها وتحفظ خارجيه لتضم اليه ما يخرج له من ضرب ماله في بقية الفرائض وتقسيم المجموع على أربعة عدة الاحوال وما خرج تضعه في بيت جامعته يكن للابن السوي ثمانية وتسعون ولكل خنثى واحد وسبعون ولو سلكت الطريق الحسن الذي كنا أشيرنا اليه لكنت قسمت ستين على الفرائض واستخرجت بذلك أجزاء سهامها وضربت بالكل في جزء سهم كل فريضة وجعته وجعلته في ضلع مواز ياله ثم جمعت الحظوظ المجموعة ومن المجموع تصح جامعته (قوله فتصح من ستين الخ) بيانه انه على تقدير كورة السوي وغيره تصح من أربع وعلى تقدير كورة السوي وغيره تصح من خمسة وعلى تقدير كورة السوي وواحد من الخنثى بثلاث صورته من ستة وعلى تقدير كورة السوي وخنثيين وأربعة واحد بثلاث صورته من سبعة فتعندك ثمان فرائض منها المتماثل اكتف بواحد من كل مماثل يبقى عندك سبعة وأربعة وخمسة وهي متباينة عدد الأربعة فتوافق الستة بالنصف تضرب اثنين في ستة باثني عشر تضربها في خمسة بستين تضربها في سبعة بأربعمئة وعشرين تضربها في عدد (١٥٩) الاحوال وهي ثمانية يحصل ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستون وتقسيمها على كل فريضة لاستخراج سهمها وتضرب بالكل من أي فريضة كانت في جزء سهمها وتجمع الخوارج تقسمها على عدة التقادير وما خرج تضعه في ضلع الجامعة لصاحبه يخرج للابن السوي ألف وثلاثة وخمسون ولكل خنثى سبعمئة وتسعة وستون ولا يخفى عليك وجه العمل بعد ما سمعت نظيره ولا اجراء المسلك الحسن الذي قررنا (قوله سهل الخ) أي في وجه العمل فيه بالنسبة لبقية الأبواب والافه في نفسه فيه مشاغبة (قوله عن دعوى) أخرج به المعاوضة لا عن دعوى كمعاوضة يبيع أو يهبه ثواب (قوله عن نصيبه) اما نقصا أو توفيرا والنقص امانقص البعض أو

٤٨	٤٨	٦٠	٨٠		
٢٤٠	٥	٥	٤	٣	
٠٩٨	٢	٢	٢	١	ابن
٠٧١	١	٢	١	١	خنثى
٠٧١	٢	١	١	١	خنثى

ولو ترك ثلاث خنثى لكنت احوالهم ثمانية فتصح من ستين وثلاثمائة وثلاثة آلاف هكذا

٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٦٩٢	٨٤٠		
٣٣٦٠	٧	٧	٧	٦	٦	٦	٥	٤	
١٠٥٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١	ابن
٧٩٦	٢	١	٢	١	١	٢	١	١	خنثى
٧٦٩	٢	١	٢	١	٢	١	١	١	خنثى
٧٦٩	١	٢	١	٢	١	١	١	١	خنثى

وهذا الفصل سهل جدا ولذلك لم اطل فيه وقولنا الجميع مفعول اصير وقولنا تصح من ذلك أي من خارج الضرب والله الموفق للصواب ص

الباب الرابع في الصلح
قال ابن عرفة هو معاوضة عن دعوى تنقل الوارث عن نصيبه ص
نقص الجميع وهذا التقرير ينطبق على جميع صور الصلح عن دعوى وما سمي بالصلح مما أوجب نقصا كالأب أو بعضا لا عن دعوى فهي تسمية مجازية كالأبني وحينئذ نقول والله المستعان ان المقام هنا يستدعي ذكر أمور (الأول) ان الصلح على قسمين صلح عن اقرار و صلح عن انكار وكل جائز في الشرع بشرط يتنوع مع انعدامها كلها أو بعضها مقرر في الفقه (الثاني) ينقسم قسمة أخرى الى ثلاثة أقسام صلح معاوضة و صلح ابراء و مركب منهما فالأول أن يأخذ المصالح عوض ما يستحقه شيئا آخر مثل ان يصالح عن عين بعرض أو عكسه والثاني أن يسلم فيما يجب له دون أخذ شيء * والثالث ان يترك بعض ما يجب له ويأخذ من البعض الآخر عوضا والكل جائز بشرطه المعروفة عندهم والمقصود الا هم ههنا بيان العلم الموصل لمعرفة كيفية تركب الفريضة المصالح بعض أهلها * واعلم ان العمل الخاص في هذا الباب يحتاج اليه اذا خرج عن سهامه كالأب أو بعضا أو توفرنصيبه سواء كان في الأولين عن دعوى أو رضا وسواء كان اقتسام ما تركه على السهام أو على الرؤس أو على أجزاء أخرى متفقة أو مختلفة الا أنه في خروجه عن جميع سهامه على قسمها على الرؤس لا يحتاج لكبير عمل بل تطرح سهامه من الفريضة وتصيره كانه معدوم وكان الهالك توفي عن بقية الورثة وكان فريضته بقية السهام وتغضى على عمك (الثالث) اذا كان الصلح عن رضادون دعوى يهبه أو صدقة أو نحوهما كان التخاصص في ذلك موقوف البيان على الواهب والمتصدق ونحوهما فان ترك حظا كالأب أو بعضا على أن يقتسموه على سهامهم مضيت على ان الحاصصة من السهام وان تركه على اقتسامه على الرؤس جعلت الحاصصة منها أو على نسب أخرى متفقة أو مختلفة جعلت الحاصصة من ذلك وأكملت عمالك على ذلك وأما

إذا كان من دعوى خصام فظاهر حينئذ ٣ ان تعيين القسمة على السهام دون الرؤس ونادراً ان يصالحهم على القسمة على الرؤس أو على نسب أخرى وحينئذ فنقول ان أقسام هذا الباب مع تكررها ترجع لثلاثة أقسام وذلك اما ان يخرج المصالح عن جميع سهامه أو عن بعضها أو يزيد سهامه لا غير وما عداها فداخل فيها وترجع الى خمسة بالتفصيل الأولى وذلك اما ان يخرج عن كل سهامه أو بعضها دون دعوى وهذا ليس صلحا اصطلاحاً ويخرج عما ذكر من دعوى أو يتوفر نصيبه بصورة توفر النصيب تكون في صورة الدعوى فهذه أقسام خمسة أشار المصنف الأولين بقوله إذا أراد الخ فإنه في ترك كل السهم أو بعضه دون دعوى بل برضا به أو صدقة ونحوهما وأشار للبراق بقوله وحيث صالحوه الخ فإنه في صور الدعوى فيتوفر حظه ان كان طالباً وينقص عن حظه كلاً أو بعضاً ان كان مطالباً كما يرشد اليه تقريره الآتي فلا تكرار في ذلك وفي صورة النزول عن حظه كلاً أو بعضاً مع انهم اذا اخلوا في حكم أول الباب وهذا تعلم ان الصور الكثيرة التي ذكرها صاحب التماسية وغيره ترجع في التحقيق لثلاثة وخمسة لا غير هذا باعتبار أصولها وأما باعتبار فروعها وما ينشأ عنها من حيث المصالحة للبعض أو للكل بالدعوى أو بدونها على السهام أو على الرؤس أو على نسب أخرى متفقة أو مختلفة وباعتبار وجدان أجزاء المصالح وأجزاء النقص وعدم وجدانها فتكثر جداً وأنا لا أنبهك على طائفة من ذلك تشيخ هذا الذهن فاقول ان المصالحة اما عن دعوى أو لا والأولى فالأما عن توفر حظه أو نقصه كلاً أو بعضاً فهذه ثلاث صور وفي كل اما عن معاوضة أو عن إبراء أو خلط فهذه تسع صور وفي كل المصالحون اما كل الورثة أو بعضهم فهذه ثمانية عشرة صورة وفيما اذا صلح على جزء زاد أو ينقص له اما ان يزداد في سهمه أو لا فتتوفر الصور ولا يتصور هنا القسم الأعلى السهام حسبما ألقينا اليك والمصالحة لا عن دعوى اما عن سقوط حظه كلاً أو بعضاً وفي كل اما ان يترك حظه كلاً أو بعضاً على أن يقسم حظه أو بعضه على الرؤس أو السهام أو خلط أو على نسب أخرى متفقة أو مختلفة فهذه عشر صور وفي كل اما ان يترك حظه كلاً أو بعضاً لجميع الورثة أو بعضهم فهذه عشرة صور وفي صورة ترك بعض حظه اما ان يوجد فيه أم لا وكذا في صورة محاصرتهم باجزاء متفقة أو مختلفة اما ان توجد في سهامهم أم لا فتتوفر الصور (١٦٠) جداً فهذا ما ظهر للفكر القاتر في تحرير

(إذا أراد الصلح بعض الورثة * عن بعض أو كل لما قد ورثه)
(فصح الفريضة المتزلة * ونزل الحصص بعد المسئلة)
(واقسم على الحصص ما به اصطلاح * فغ قسم من الأولى تصح)
(وحيث لم يقسم وخلف حصلاً * فاضرب بمقام صلحهم في المسئلة)

ما يرجع اليه فصول الباب بعد ما كان يتجه على ذلك لظهور التكرار في بعض أبوابه في عبارة غير ما مؤلف فليحذر ذلك بانصاف (قوله الصلح) أي الترك لما علمت ان الكلام هنا في الترك دون

دعوى بل مجرد رضائه ومعروف وتركه اما للكل الورثة أو بعضهم على سهامهم أو رؤسهم أو على نسب أخرى حسبما (أو ألقينا اليك) قوله فصح الخ) هذا اذا كان في صلح بكل السهام أو بعضها على الرؤس أم لا كما هو ظاهر كلامه لكنه مخصوص بماعداد صورة الخروج عن الكل والقسمة على السهام فإنه لا يحتاج لهذا العمل الخاص انما يحتاج لرفض حظ المصالح وكان معدوم وكان فريضة مخرجة من بقية السهام وتقسيم التركة على ذلك والمراد بالتصحيح هنا تركيبها من أصلها أو مما آلت اليه بالتصحيح الواجب عند انكسار السهام كلها أو بعضها وليس المراد تصحيحها على وجه يشعل تصحيحها بجزء الصلح فان ذلك يأتي بيانه بعد فالمراد بكونها منزلة ما شأنها ان تنزل فقيه مجاز الأول والمراد بالحادثة الواقعة والأول أقرب وحاصل ما ذكره من العمل انك تتعجب هذا الباب نحو عمل المناسخت فيجعل المصالح الخاصة المؤلفة من الرؤس أو السهام في قبة ثانية بمثابة فريضة ميت ثان وتجعل ما صلحهم عليه بمثابة سهم ميت الثانية في باب المناسخة من الأولى فننظر بين الخاصة وما صلحهم عليه فان انقسم عليها صحت الفريضة بصلحها من الأولى تجعلها في قبة أخرى ولا جزء سهم للأولى بل من له فيها شيء أخذه بعينه ماعداد المصالح فإنه يأخذ باقي حظه أولاً يأخذ شيئاً أن يخرج عن جميع سهامه وجزء سهم الخاصة خارج قسمة ما صلح به على الخاصة وان لم ينقسم فاما مع توافق أو تبين فان وافق ضربت وفق الخاصة في الفريضة وما خرج تصح منه الفريضة بصلحها وجزء سهم الأولى وفق المقام وجزء سهم الخاصة وفق المصالح به وان باين ضربت نفس الخاصة في الفريضة ومن الخارج تصح بصلحها وجزء سهمها نفس الخاصة وجزء سهم الخاصة نفس المصالح به واضرب لكل وارث ماعداد المصالح من الأولى والثانية في جزء السهم وتجمع له الخارجين تضعه له قبالة في ضلع الجامعة وأما المصالح فان صلح عن ترك جميع حظه لم تضرب له شيء ولا اضربت له في باقي حظه في الأولى خاصة وما حصل له تضعه في ضلع الجامعة مواز ياله هذا ملخص ما ذكره من العمل في هذا الفرع بتوضيح (قوله بعد الخ) أي في قبة أخرى والمراد بالمسئلة الفريضة تفننا (قوله الحصص) هي اما نفس السهام أو وافقها ان توافقت أو الرؤس أو غيرهما فتدبر (قوله ما به) أي اما جميع حظه أو بعضه (قوله لم يقسم) وفيه صورتان اما مع تبين فأشار اليه بقوله وخلف الخ أي والحال انه حصل تبين أو مع توافق وأشار اليه بقوله أو فقه ان وافق (قوله الكل) هي الأولى والثانية في صورة عدم الانقسام بصورتها ومجرد الثانية في صورة الانقسام كما أنبأناك في خلال تقرير المقام فافهم

(قوله فان قسمته الخ) هذا ارشاد الى كيفية تركيب الخاصة المشار اليها وحاصله ان الصلح ان كان على السهام أخذت نفس سهام المصالحين أو وافقها ان توافقت وجعلتها في قبة امام قبة الفريضة ثم تنظر بينهما وبين ما صلحهم عليه فان كان على الرؤس جعلتها مقام الصلح وهي الخاصة فقام الصلح في هذا الباب بمثابة مقام الوصية في باب الوصايا وما صلحهم عليه بمثابة باقي مقام الصلح الا انه في باب الوصية تنظر الباقي مع الفريضة وهنا تنظر ما صلحهم عليه مع مقام الصلح هكذا ينبغي أن يفهم المقام (قوله للقائم) اللام للعلية أي لاجل جعلها مقام الصلح والمراد بالمقام هنا غير المقام في صورة الرفع عن حظه أو النزول عنه لا قل عن دعوى لان ذلك مأخوذ من جزء الصلح وهنا مأخوذ من الخاصة نفسها فليحذر بلطف وانصاف (قوله اذا صلح) أي ترك حظه كله أو بعضه لا عن دعوى بل مجرد رضاه به أو صدقة ونحو ذلك كما قررنا حتى لا يتكرر مع ما يأتي له وبين عمل ما هنا وما هناك تقارب غايته ان المقام فيما يأتي مأخوذ (١٦١) من جزء الصلح بعد ما تركب الخاصة

(أو وفقه ان وفق اعتراه * وجزء سهم الكل لا تنسأه)
(فان قسمته على السهام * فقهر السهام للقائم)
(وان يكن على الرؤس فاجعلا * رؤسهم مقامه وكملا)

ش ذكرنا في هذا الفصل كيفية العمل اذا صلح الورثة بعضهم على ان يخرج عن جميع سهامه أو بعضها فذكرنا أن وجه العمل في ذلك ان تصحح الفريضة ثم تنزل بعدها حصص الورثة من سهام أو رؤس ثم اقسم على تلك الحصص ما وقع الصلح عليه فان انقسمت تحت من الفريضة وان لم ينقسم نظرت بين الفريضة والمقام فان اختلفا ضربت كل المقام في الفريضة وان اتفقا ضربت وفقه فيها هذا معنى الايات الا ان في قولنا أو كل نظر الان ظاهره ان المصالح اذا خرج عن جميع نصيبه يحتاج الى العمل مطلقاً وليس كذلك بل لا يحتاج الى العمل الا اذا كانت قسمته على الرؤس وأما على السهام فلا يحتاج الى عمل بل بطرح نصيبه من المسئلة وبعد كانه منعدم * مثال الصلح على بعض حظه ابنان وبنت صولح أحد الابنين على نصف سهامه فضع ذلك هكذا

تصح من خمسة عشر فالصلح ثلاثة لانه انما ضرب باقي حظه

١	٣	٥	١٥
١	٣	٥	١٥
١	٣	٥	١٥
١	٣	٥	١٥

وهو واحد في ثلاثة فلذلك قلنا ص

(واضرب لمن صولح باقي حظه * حيث يكون صلحه عن بعضه)

وبقية المثل واضحة وقولنا وجزء سهم الكل أي جزء سهم بنت

الفريضة وهو المقام أو وفقه وجزء سهم المقام وهو كل المصالح به أو وفقه وقولنا فان قسمته الخ أعني ان المصالح تارة يقول لهم اقتسموا ما صلحتكم عليه على رؤسكم حينئذ تستخرج الحصص من عدد رؤسهم فتوضع مقامات تارة يقول لهم اقتسموا بحسب سهامكم حينئذ تجعل السهام أو وافقها مقاماً والله تعالى التوفيق ص

فصل

(٢١ - النره)

المجموع ثمانية وضعت في ضلع الجامعة والبنيت من الأولى بواحد في ثلاثة ومن الخاصة بواحد في مثله المجموع أربعة وضعت في ضلع الجامعة فعلى هذا تم حوسب سهام المصالح الاصلية وتردها الى الباقي وان شئت أبقيت وضربت بها وأسقطت من الخارج ما صلح عليه ووضع الباقي لكن المصنف لم يذهب عليه والمآل واحد وعلى كل حال فلا تضرب للمصالح في الخاصة بشئ واذا صلح عن جميع حظه لا تضرب له شيء لا في الفريضة ولا في الخاصة (قوله حيث الخ) لاجب يكون عن جميع حظه (قوله وبقيته المثل) هي فيما اذا صلح عن البعض والخاصة من أوافق السهام ان اتفقت أو من الرؤس أو عن الكل والخاصة من السهام أو وافقها أو من الرؤس تلك مثل خمسة ولولا الاطالة لجلبناها (قوله تارة يقول الخ) لان هذا الصلح لا عن دعوى فالخاصة موقوفة على ما يرتضى بخلاف ما اذا كانت عن دعوى فإنها تكون على السهام ولا توقف على تشهي المصالح لان خصامهم على نسبة ارثهم فتدبر

ومحاصتها عشرة والمقام من خمسة باقية أربعة على عشرة لا تنقسم وتوافقها بالنصف تضرب نصف المحاصة في مقام الصالح بخمسة وعشرين
 وجزء السهم للمقام وفق المحاصة والمحاصة وفق الباقي وهو اثنان فلاهل المحاصة ما لهم مضروباً في اثنين ولاهل المقام وهو المصالح خاصة ماله
 مضروباً في خمسة وما خرج لكل تضعه في ضلع الجامعة (قوله وجوه كثيرة) المذكور في الحوفي والتسمانية ثلاثة طرق العمل السابق
 وطريق الجبر الآتية وطريق النسبة الذي بينه (قوله الجبر) الجبر عندهم يكون في الصحيح والكسر ويقابله الحظ فالاول تكثير
 القليل والحظ عكسه والجبر في خصوص الكسر اصلاح الكسر ليكون صحيحاً كما اذا قبل بك تجبر الثلثين حتى يصير واحداً صحيحاً والمراد علم
 العدد الذي اذا ضرب في الثلثين صار عدداً صحيحاً وقاعدة ذلك أن تقسم ما بعد حتى وهو المجبور اليه على ما قبلها وهو المجبور فما خرج فهو
 المطاوب (قوله لقر به) اذا لا يحتاج فيه لنظر بين الباقي والمحاصة لكنه محتاج الى قسمة صحيح على كسر وهو شعب (قوله خارج الخ) كأربعة
 أنجاس في المثال الاخير فان نسبتها من مقام الخمس أربعة أنجاس (قوله فما خرج الخ) أي في قسمة ما بعد حتى على ما قبلها وهو في المثال
 واحد وربع والكسر هو الربع (قوله فاجل الخ) هذا لان قاعدة جبر عدد مقابل لعدد وعلى نسبته أن تجبر العدد المقابل له بما جبر به
 مقابله وكان مقتضى هذه القاعدة أن تضرب الحصاص في واحد وربع لترفعها الى ما رفعنا اليه الكسر حتى تكون نسبتها ما قبل الجبر
 باقية بعد الجبر لكن لما كان الضرب في واحد لا يوجب رفعاً فلذا ألغاه فانه حصل لاصل العدد كالمحاصة هنا واعتبر الرفع بمجرد الكسر
 فتقطن (قوله ولا تطيل الخ) ولتمثله في صورة المثال الاخير فنقول انما المصالح الفريضة والمحاصة والمقام واستخرجنا حفظ المصالح منه
 وأردنا أن نعلم ما تصح منه المسئلة بصلحها نسبنا في المقام وهو أربعة منته فوجدناها أربعة أنجاس فقلنا بك تجبر أربعة أنجاس حتى يصير
 واحداً فقسمة واحد على أربعة أنجاس بقاعدة (١٦٤) القسم ألفينا الخارج واحد وربعاً والمحاصة عشرة لاربعة لها فنظرنا بينها

وبين مقام الربع فوجدناها متفقين
 بالنصف فضرربنا عشرة في اثنين
 بعشرين وجلنا عليها ربع عشرين
 فصارت خمسة وعشرين هي ما تصح
 منه المسئلة بصلحها تدفع منها الخمس
 للمصالح بخمسة تبقى عشرون تقسمها
 على المحاصة فتضرب الزوجة فيها ثلاثة
 فلها ستة والبنيت بسبعة فلها أربعة
 عشر وعليه فقس وأما طريق النسبة
 وهي أن تنسب بين نصيب المصالح
 والجزء الذي صولح به من المحاصة وتلك النسبة يأخذ مما يبذل
 وارثان كان الصلح بأكثر أو يعطى هوان كان بأقل * مثاله زوجة وثلاثة أخوة صولحت الزوجة على الثلث فالمسئلة من أربعة ومقام جزء
 الصلح من ثلاثة وهما متباينان فاضرب أحدهما في الآخر باثني عشر فنصيب الزوجة منها ثلاثة تبقى تسعة هي الحصاص ولها في الصلح
 الثلث أربعة وبينه وبين نصيبها واحد نسبته من الحصاص وهي تسعة لها تسع فذلك ما تأخذ من كل واحد ولا تسع لما يبذل واحد ولكن
 له ثلث فتستغنى عن الضرب في تسعة بالضرب في ثلاثة ليكون لما يبذل واحد تسع فتضرب الاثني عشر في ثلاثة بسبعة وثلاثين فللزوج
 منار بعثات تسعة ولكل أخ تسعة تأخذ مما يبذل واحد تسعاً وهو واحد يجمع لها ثلاثة مع تسعة يبيدها يجمع لها اثنا عشر وهي ثلث ولكل
 أخ ثمانية ثم تنظر بين هذه السهام تجددها متفقة بالارباع فتزد كل سهم لربيعه فترجع المسئلة بالاختصار لربيعها وهو تسعة ومنها تصح
 بصلحها اختصاراً ولا تطيل بمثل ما اذا أعطت من يدها (قوله وحيثما الخ) تقدم ان التزول عن الحظ كالأدب بعضا دون دعوى اما على
 محاصة المصالحين بالروس أو السهام أو على نسب واجزاء متفقة أو مختلفة وهذا كذا ما اذا كانت المحاصة باجزاء مختلفة كيف العمل
 فهذا من تمام التزول عن الحظ لا عن دعوى ولك ان تجر به على ما هو أعم بان صالح كل واحد على نسبة لم يصالح الآخر عليها وان ندر
 وحاصل هذا الصلح يرجع لثلاثة أقسام لان السهام المصالح عليها اما ان توجد في سهام جميع المصالحين أو تنفق من جميعها أو يوجد في
 بعضا دون بعض ولا علينا نزل عن حظه كله أو بعضه فالعمل انه ان وجدت جميعها في السهام فاجمعها فهي المحاصة واقسم عليها نصيب
 المصالح أو بعضه وان لم توجد كلها أو بعضها فانظر أقل عدد توجد فيه المقفود بعد تحصيل هذا العدد بالنظر فهو مقام تلك الأجزاء تضرب به
 أو وقفه وان وافق في أصل المسئلة (قوله فاقسم على الخ) ثم تارة ينقسم فتصح المسئلة والفريضة وأخرى لا ينقسم

وحيثما تختلف الاجزاء * وقد حوتها تلك الانصاء
 (فاقسم على أجزائها ما الصلح به * لانها هي الحصاص فانتهى)
 (وان تكن قد فقدت أو بعضها * فانظر أقل عدد دعيها)

فتنظر اما مع التباين فتضرب نفس المحاصة في الفريضة فهو جزء سهمها وجزء سهم المحاصة نفس المصالح به كافي أو المثل الآتية أو مع
 التوافق فتضرب وفق المحاصة في الفريضة ومن الخارج تصح المسئلة بصلحها والوفق جزء سهمها والمحاصة جزء سهمها ما وقع به الصلح
 كافي المثال الثالث الآتي (قوله فاضربه) هذا ان باين الفريضة (قوله وقفه) هذا ان وافق (قوله حصله) أي الضرب (قوله من اثنين
 وسبعين) بيانه ان الفريضة أصلها من ثمانية وصحت من أربعة وعشرين فللزوج منها ثلاثة وللبنيت سبعة ولها سبع فاجمع
 الثلث والسبعين تكن ثلاثة هي المحاصة تضعها في قبة وتوزعها على أهلها ثم تأخذ المصالح وهو أربعة عشر تجعلها كسهام هالك
 والمحاصة كفريضة موته فتنظر بينها تجددها لا تنقسم مع التباين فتضرب المحاصة في الفريضة باثنين وسبعين ومنها تصح في الفريضة
 بصلحها وجزء سهمها نفس المحاصة وجزء سهم المحاصة نفس المصالح به واضرب (١٦٥) مالكل واحد عدد المصالح من الفريضة

والفريضة فيما عليها واجمع ما خرج
 لكل ضعه في ضلع الجامعة يكن للزوجة
 ثلاثة وعشرون والبنيت سبعة وأربعون
 (قوله من ستة وثلاثين) أصلها من ستة
 وعالت لتسعة (قوله الاجزاء) هي
 النصف والسادس والربع لأن مقام
 النصف داخل في مقام السادس ومقام
 السادس موافق لمقام الربع بالنصف
 تضرب كامل أحدهما في وفق الآخر
 تخرج لاثني عشر نظرت مع الفريضة
 ألفت كإقال التوافق بينهما بالثلث
 (قوله على الحصاص) هي ستة كإثري
 في الجدول المؤلفة من نصف سهام
 الام وسادس سهام الشقيقة وربع
 سهام كل أخت (قوله مما صحت الخ)
 وجزء سهم المحاصة خارج القسم وهو
 واحد والفريضة لاجزاء سهمها هنا
 لانها لم ترفع فن في الفريضة ثني
 أخذه بعينه وفي المحاصة أخذه مضروباً
 في خارج قسم المصالح به على المحاصة
 وتجمع السهمين لكل وارث وتضعه
 في ضلع ما صحت منه مسئلتك بصلحها
 يكن للزوج ستة نصف سهمه كالام
 وللشقيقة أربعة عشر ولتي الاب خمسة
 كإثري للام (قوله هكذا) أصلها من

(فاضر به أو بل وقفه في المسئلة * واستخرج الحصاص مما حصله)

ش هذا الفصل فيما اذا صالحتهم جميع سهامه أو بعضها على أن تضرب فيه الورثة باجزاء
 مختلفة هذا مثلاً بنصف سهامه وهذا ربعها وهذا ثلثها أو بعضهم بجزء من سهامه وبعضهم
 بكلها والعمل فيه أن تأخذ الاجزاء المشترطة من سهامهم فهي الحصاص فاقسم عليها ما وقع
 الصلح به كما تقدم فان فقدت تلك الاجزاء من السهام أو فقد بعضها فانظر أقل عدد يجمع فيه
 فانظره مع الفريضة لتضرب به أو وقفه فيها فخرج فاجعله كانه الفريضة واستخرج منه
 الحصاص واعمل كما تقدم * ومثال ما توجد فيه الاجزاء

زوجة وابن	وبنت فصالح الابن على أن يخرج من سهامه	٢٤	٣	٧٢
وتضرب فيه الزوجة بثلث سهامها والبنيت بسبعي سهامها	زوجة	٣	١	٢٣
فهذه صورتها	ابن	١٤		
تصح من اثنين وسبعين * ومثال ما لا توجد فيه جميع الاجزاء زوج	بنت	٧	٢	٤٩
وأم وثلاث أخوات مفترقات صالح الزوج بنصف سهامه		١	١	٤
على أن تضرب فيه الام بنصف سهامها والشقيقة		٩	٦	٣٦
بسدسها وكل من الاختين ربع سهامها فهذه صورتها	زوجة	٣		١٢
تصح من ستة وثلاثين لان أقل عدد يجمع فيه	ام	١	٢	٠٦
الاجزاء اثنا عشر وهي توافق الفريضة بالثلث فضرربنا ش	اخذ	٣	٢	١٤
وقفها وهو أربعة في التسعة ونصف سهام الزوج ستة	ب اخذ	١	٠٤	٠٥
تنقسم على الحصاص فصحت المسئلان مما صحت منه	م اخذ	١	٠٤	٠٥
الاولى ومثال فقد البعض ابنان وبنت صالح أحد الابنين		٤	٢	٣
على جميع حظه على أن يضرب فيه الابن بنصف سهامه		٥	٤	٣٠
والبنيت بثلث سهامها فضع ذلك هكذا	ابن	٢	٦	
(وقدر فضل كل وارث علم	ابن	٢	٦	٢١
بضرب ماله من الاولى خم)	بنت	١	٣	٠٩

خسة ومنها تصح والابن نصف ولا ثلث لسهم البنيت فتنظر بين مقام الثلث والفريضة تجد التباين تضرب مقامه في الفريضة بخمسة عشر
 ثم تضع سهامهم بضرب ومن له شيء في الأصل أخذه مضروباً في ما مضرب فيه وهو ثلاثة فلكل ابن ستة والبنيت ثلاثة هذا المحاصة وهي
 نصف مال الابن وثلث مال البنيت تجددها أربعة تضعها في قبة موزعة الاجزاء ثم انظر بين الستة المصالح بها والمحاصة تجددها لا تنقسم مع التوافق
 تضرب وفقها اعني المحاصة وهو نصفها باثنين في الفريضة يكن ثلاثون فتصح مسئلتك بالصلح وجزء سهم الفريضة وفق المحاصة وجزء
 سهم المحاصة وفق المصالح به وهو ثلاثة ثم ضرب بنا مال الابن في الفريضة فيما عليها وهو ستة في اثنين باثني عشر وماله في المحاصة فيما عليها بتسعة
 المجموع واحد وعشرون جعلناها موازية في ضلع الجامعة وضرب بنا مال البنيت في الفريضة والمحاصة فيما عليها وجمعنا الخارجين وهو تسعة
 ووضعناها موازية لها في ضلع الجامعة (قوله وقدر الخ) أشار الى بيان ما يعرف به ما زاد للصلح بالصلح وما نقص عنه به وحاصله انك
 تقسم جامعة الفريضة بالصلح على الفريضة الأولى بخرج جزء السهم فاضرب فيه مال كل وارث ومثال ما خرج انظره مع ما في

ضلع الجامعة تعلم الفصل نقصا وز يادة في المثال الثاني من المثال السابقة قسمت ستة وثلاثين على تسعة خرج أربعة ضربت فيها مالزوج خرج اثنا عشر وله في الجامعة ستة فنقص له نصف حظه وضربنا فيه ماللام مثلا خرج أربعة وله في الجامعة ستة فزيد لها نصف حظه وعلى هذا فاقس (قوله في خارج) متعلق ضرب وترك تمام البيان وهو نظرك بين الخارج وماله في الجامعة لتعلم الفصل زيادة ونقصا فندير (قوله في الاقرار والانكار) أقول ترجم المصنف بغير ما واحد كالحرفي وصاحب التماسانية بما ترى عاطفا الانكار على الاقرار وفيه من السؤال أن يقال أحكام الفرائض انما تختلف بحسب الاقرار فالمقر هو الذي تغير سهامه بسبب اقراره أما المنكر فهو كالمساكت الذي لم يصدر منه شيء فنصيبه لا يغيره انكاره كما لا يغيره صمته فقه كغيره الاقتصار في الترجمة على الاقرار لأن هذا الباب لا عماله وضع لا الأعمال الانكار وأجاب العقابي بأن المنكر يضار بما تغير نصيبه بانكاره كما أن المقر قد لا يغير نصيبه باقراره فتارة يغير سهم المنكر والمقر معا وتارة لا يغير به واحد منهما وفي هذه لا يرتكب عمل هذا الباب ولا غرة تظهر للاقرار فلو خلف خمسة بنات وابنا أنكرت احداهن بنوة الابن فإن المنكرة منهن يشار كها العاصب البعيد في نصيبها فتدفع اليه بعض ما يبدى فلو كانت التركة مائة دينار وخمسة دنانير لكان لكل مقر خمسة عشر دينارا ولكل منكرة أربعة عشر فتدفع كل منكرة للعاصب دينارا من نصيبها فتدفع غير الانكار نصيبها وأما الاقرار الذي لا يغير نصيب المقر فأكثر من أن يحصى كما اذا هلك هالك وخلف بنتا واختا فاقرب البنت باخت شقيقة لبيت أخرى فاللمقر في النصف في الحالتين فلما كان الانكار قد يغير النصيب ترجم له وأيضا هب ان الانكار لا يغير النصيب لكن عمل هذا الباب لا بد (١٦٦) فيه من فريضة المنكرين كالمقرين فظهر لذكر الانكار فائدة بكل اعتبار فتدبر

(في خارج من قسمة الأخرى على * تلك التي تعطيه منها أولا)

ش أي اذا أردت أن تعلم كم زاد للوارث في الصلح أو نقص فاقسم الجامعة على الفريضة الأولى يخرج جزء السهم فاضرب فيه سهامهم واعرف الفضلة

الباب الخامس في الاقرار والانكار

اعلم رحم الله ان الاقرار مأخوذ به شرعا كما يؤخذ بالبينه بل هو أخرى لقوله عليه الصلاة والسلام أحق ما يؤخذ المرء به اقراره على نفسه وللمقر شروط وهي الذكورة والبلوغ والعقل والصحة والرشد والحرية ويكون في المالبات والبدنيات وتقاصيل ذلك معلومة في محله في الفقه والمقصود هنا الاقرار بالنسب واعلم ان النسب لا يثبت الا بشهادة عدلين ذكرين حريين وأما الاقرار به المسمى بالاستلحاق ففيه تفصيل فان كان من أب قبل ان صدقة الولد الكبير ولم يكن له نسب معروف لغيره ولم يكذب به عرف أو سن أو نحوه وما وان كان من ابن قبل ان صدقه الاب كافي الاول وان كان من أم فلا يصح وان كان من زوجة أو زوج قبل عند مالك وأهل المدينة ان كانا طار بين يمين وان كانا معروفين كقفا بالبينه على النكاح وقبله

ذلك لجل أليق به من هنا (قوله الذكورة) تبع فيه صاحب التماسانية وفيه انه

العراقيون

ليس بشرط انما يشترط التكليف والحرية ويمكن جعل كلامه على انها شرط في نفوذ الاقرار بجميع ماله اما اذا فقدت الذكورة فاعلم ان نفوذ الاقرار في الثلث وعلى هذا كلام العسوف اذ قال في بيان محترزات الشروط فاما المرأة فاقرارها يرجع للمال جائز في الثلث أقول لعل هذا في بعض الصور والا فقد يعنى في جميع ما تقر به في صورة ما اذا هلك هالك وخلف أختا شقيقة فأقرب بابن فان جميع حظه من صورته يصير للابن فليحصر (قوله والبدنيات) كما اذا أقرب بجناية له على شخص (قوله بالنسب) أي تصرى بالمال وقلنا أي تصرى بحال ان اللازم في أكثر صورته الاعتراف باستحقاق المال ولا يثبت نسباً فتدبر (قوله ان صدقه) تبع فيه صاحب التماسانية ونسبه الشيخ هرام في وسطه على المختصر للسكا في بعد ان ذكر عن النوادر انه لا يلتفت لتصديق الولد ولا لتكذيبه والمعتمد عدم اشتراط تصديق الكبير بل هو الذي اقتصر عليه الشيخ عبد الباقي في شرح باب الاستلحاق من المختصر الخليلي (قوله عرف) كما اذا استلحق ولدا أسنده الى اصابه لم غص لها ستة أشهر أو قد مضى لها أكثر من خمس سنين على ما هو المشهور في أكثر مددة الحمل فان عرف الفقهاء المبني على عادة استقراء الله في خلقه أن لا يوضع ولد أقل من ستة أشهر ولا أكثر من خمس سنين بين الوضع والاصابة (قوله أو سن) كما اذا استلحق وهو ابن عشرين سنة ولدا عمره خمسة عشر سنة وأولى أكثر فان سنه وهو ابن خمس سنين يمنع من بنوة المستلحق وإيلاده تلك المدلة (قوله وأنحوهما) كبنية تشهد أن هذا المستلحق قد تزوجت أمه غير المستلحق وهي بكر ولم تزل تحته حتى ماتت أو حتى ولد هذا الولد وعلم انه لربية أو غصب (قوله من زوجة) أي زوج (قوله أو زوج) أي زوجة (قوله طارين) أي غريبين

أو زوج أي زوجة (قوله طارين) أي غريبين

(قوله مطلقا) أي طارين أم لا (قوله من مولى) أي بسيد (قوله أو سيده) بمولى له (قوله أيضا) كما اذا شهدت بينة ان المولى كان لسيد غيره ولم يزل عنده حتى اعتقه (قوله وحاشا الخ) اعلم ان المقر اما أن يكون واحداً ومتعدد أو المقر به اما في واحد أو متعدد وقد جرى كلام المصنف على هذه في بيان أعمال هذه الصور الأربع فذكر هنا ما اذا اتحد المقر والمقر به أو يأتي بعد تمام الكلام على بقية الصور وينبغي أن تعلم ان عمل فريضة الاقرار انما يحتاج اليه في صورة خروج المقر عن جميع سهامه وتعدد المقر به أو بعضها اتحد المقر به أو تعدد وأما اذا لم يخرج عن ذلك فلا تضع فريضة اقرار لانها تعلم الفصل بين ماله في الاقرار والانكار (١٦٧)

العراقيون مطلقا وان كان من مولى أو سيده فإثر ان لم يتبين الكذب أيضا وتحرير فقه هذا الباب يطول بنا سرده فليطالع في محله * ولترجع الى المقصود من الشرح فنقول ص

- (وحيثما يتحد المقر * ومن له الاقرار يستقر)
- (فصحيح الفريضةين وانظرا * بينهما باربع لكى ترى)
- (حتى يصير اعددا منه تصح * وجزء سهم الكل أمر متضح)
- (واضرب لمن أقر في الاقرار * حسب ومن عدا في الانكار)
- (وأحص فضله بضرب ما استقر * له من الأولى وأعطه المقر)

ش اعلم ان في هذا الباب فصولا كثيرة منها أن يتحد المقر والمقر له وهو هذا الفصل فذكرنا ان العمل فيه أن تصحح الفريضةين أي تصحح فريضة الانكار أولا ثم تصحح فريضة الاقرار وتضع ما ناب المقر خاصة في بيته ثم تنظر بين الفريضةين بالاربعة الانظار حتى يصير عددا واحدا فانه تصح فان تخالف اضربت الكامل في الكامل فخرج فقه تصح وان انقضا ضربت وفق أحدهما في الآخر وان تداخلا استغيت باكبرها وان تماثلا صحت من أحدهما ثم انقل المحصل وضعه في جامعة وحده لتجميع السهام في بيوتهم ثم تخرج جزء سهم كل مسألة بقسم المحصل عليها أو بقاعدة النظر وتضرب للمنكرين في جزء سهم مسئلتهم وتضرب للمقر ما صح له في اقراره في جزء سهمه أيضا ثم اضرب له في الانكار لتعلم فضله وتعطيه المقر هذا معنى الايات وقولنا وجزء سهم البيت أي وجزء سهم كل فريضة واضح وقولنا حسب أي فقط وهو اسم فعل بمعنى يكتفى وقولنا في آخر البيت المقر بفتح القاف أي المثبت أو المقر به

* مثال المخالفة ابنان و بنت أقربت ب ابن فهذه صورتها

وصحت من خمسة وثلاثين لان مسألة الانكار من خمسة

٣٥	٧	٥	٢	١
١٤			٢	١
١٤			٢	١
٠٥	١	ق	١	١
٠٢		ابن		

ومسألة الاقرار من سبعة وهما

٢٤	٨	٥	٢	١
٠٨			٢	١
٠٨			٢	١
٠٣	١	ق	١	١
٠٤			١	١
١		ابن		

ب ابن فهذه صورتها

واحد ابنا نظارا لاربعة هوجا معهما اقسما على كل فريضة لا استخراج جزء السهم واضرب لكل منكر في فريضة الانكار وللمقر في الاقرار وضع الخارج في ضلع الجامعة ثم اضرب للمقر في الانكار ليظهر لك فضل ماله في الانكار على ماله في الاقرار تعطيه للمقر به فالمنكرين حصتهم في الانكار وللمقر في الاقرار والمقر به حصته الفضل بين المقر في الاقرار والانكار (قوله في الانكار) أي حسب (قوله وأحص) أي حصل (قوله له) أي للمقر (قوله للمقر) أي به فان قلت فيه حذف نائب الفاعل وهو ممنوع قلت يجعل من باب الحذف والا يصال (قوله النظر) أي فان تباينتا جعلت كلا على الأخرى وان توافقتا جعلت على كل وفق الأخرى وان تماثلتا جعلت على كل واحدا وان تداخلا جعلت على الصغرى خارج قسمة الكبرى وعلى الكبرى لا تضع شيئا من له شيء منها أخذه بعينه فالله أعلم (قوله ابنان) لأن له في الاقرار

ذلك (قوله فصحيح الخ) ظاهره ان التصحيح محتاج هنا اليه مطلقا خرج عن جميع سهامه أم لا وليس كذلك كما أنبأناك لأن مسألة الاقرار هنا ليست الا ليعلم الفضل وعند الخروج عن الجميع لا فضل حتى تترك مسألة الاقرار لعله فيجعل كلامه على ما اذا خرج عن البعض وظاهره ان اذا لم يخرج عن حظه أصلا انها لا تترك أيضا فتأمل وحاصل ما قال هنا انك تصحح فريضة الانكار ثم فريضة الاقرار واستخرج منهما عددا

(قوله من تسعين) بيان ذلك ان مسئلة الانكار من ثلاثة اقرار الابن من ستة وتصح من ثمانية عشر لاجل انكسار الخمسة على ثلاثة مع التباين فضع للقرسها في ضلع مسئلة اقراره واترك سهم الباقي ومسئلة اقرار البنات من خمسة فعندك ثلاثة وثمانية عشر وخمسة فالاولى داخل في الثانية والثانية مباينة للثالثة تضرب بها فيها تبلغ تسعين ثم تقسم الجامعة على الفرائض الثلاثة يكن جزء سهم الاولى ثلاثين والثانية خمسة والثالثة ثمانية عشر فللابن المقر في الاقرار عشرة في خمسة بخمسين تضعها في ضلع الجامعة وفي الانكار اثنان في ثلاثين بستين والفضل عشرة يدفعها للاب المقر به والبنات في الاقرار واحد في ثمانية عشر بنفسها تضعها لها وفي الانكار واحد في ثلاثين ثلاثين فالفضل اثناعشر تعطى للابن انذى اقرب به والله تعالى اعلم (قوله وفي اختلاف الوصف الخ) ما تقدم في الاختلاف في ذات المقر به واما هنا فالذات واحدة والاختلاف في وصفه العنوا في الذي اقرب به من جهته كان يقرأ أحد الورثة بآب وبقرا الآخر به على انه أخ فذات المقر به متفق عليها والاختلاف انما هو في الوصف المعبر جهة للاقرار فهذا بيان عمل ذلك وحاصله انك تنزل الاختلاف بالوصف منزلة الاختلاف بالذات فتصح فريضة اقرار وفريضة انكار على عدد الاوصاف المختلفة وتظهر بينها تحصل منه بالنظر جامعة وتحصل اجزاء السهام وتضرب لكل منكر ومقر وتحصل فضل المقرين وتعطى (١٧٠) مجموع للذات المختلف في وصفها ثم ان الاوصاف تارة يتعداها كمن

الاقرار وليس ذلك بحشو * ومثال هذا

١٨	٥	٣٠
٩٠	٥	١٨
٥٠	١٠	٥
١٨	١	٣
١٠	٣	١
١٢	٢	١

الفصل ابن و بنت اقرار الابن باب وال بنت
ابن آخر هذه صورتها
نصح من تسعين وفضل الابن عشرة
يدفعها لآبيه وفضل البنت اثنا عشر
تدفعها الى الابن المقر به والله المستعان

(وفي اختلاف الوصف يعطى الفضلتين * وقيل لان فاق أعلى الجهتين)
(فزانما على حصص الفضلتين * فاقسم وقيل الوقف حتى يستين)
(ذافي الصغير والكبير المستريب * وحيث لا فن يصدقه المصيب)

ش هذا الفصل فيما اذا اتحد المقر به واختلف المقررون في صفته والعمل في ذلك ان تصحح الفريضة كما تقدم أعني فريضة الانكار ثم تصحح فريضة لكل مقر بحسب وصفه المقر به ثم تجمع فضلة المقرين وتعطى المقر به مطلقا هذا مذهب البصريين وقيل هذا ما لم يكن المجموع أكثر من اوفر ارفي الجهتين فان زاد عليها اعطى اوفرهما خاصة وقسم الزائد على المقرين على حصصهم مأخوذة من فضلاتهم وتعدا لخصاص كالخيز والزائد كالسهام ويجرى على قاعدة الاجبار وقيل ان الزائد لا يقسم ولكن يوقف حتى يرجع أحد المقرين فيأخذه هذا معنى

خلف شقيقة و بنتا اقرب البنت بنت ابن وقالت الشقيقة بل هي أخت لاب فان وصف الاقرار على كل حال موجب لسدس تكيلة السدسين نعم اقرار البنت لا يوجب فضلا يعطاه المقر به بل اقرار الشقيقة يوجب ثلاثة فضلا يعطاه المقر به فالمسائل تصح من اثنين وأربعين لان مسئلة الانكار من اثنين واقرار الشقيقة من سبعة بالعول واقرار البنت من ستة ولكل مقررة في اقرارها ثلاثة سهمها والمحصل بالنظر بين الفرائض اثنان وأربعون تقسمها على كل مسئلة يخرج جزء سهم الاولى واحدا وعشرين والثانية ستة والثالثة سبعة فتضرب للشقيقة في الاقرار والانكار تجد الفضل ثلاثة ولا تجد الفضل عند الضرب للبنت في الاقرار والانكار وتارة يختلف الارث

باختلاف الوصف بالميراث وحيث نفا أخذته من الفضل تارة يكون اوفر مما تأخذه باعلى الجهتين لو كانت محققة النسب فافتقوا على أخذ المقر مجموع الفضلتين أو الفضلات وأما اذا حصل من مجموع الفضل أو فريضة ما تأخذه باعلى الجهتين فقبل تأخذه كبقية الصور وقيل انما تأخذه من مجموع الفضل حظها الاوفر والزائد يقسم على محاصة مركبة من مجموع الفضلتين أو الفضلات كل مقر يضرب في الزائد بفضل ماله في الاقرار والانكار وقيل يوقف الزائد كما يأتي هذا توضيح المحل (قوله وقيل لان الخ) أي قبل يعطى مجموع الفضل مطلقا وقيل يعطاه ما لم يكن المجموع اوفر من حظ أعلى الجهتين فبقوله ان الخ شرط للنفي أي لا يعطى المجموع ان الخ (قوله ذا) أي ما تقدم من اعطاء مجموع الفضل بتفصيله انما هو اذا كان المقر صغيرا أو كبيرا شيا كافا كان كبيرا فصدق أحد المقرين وكذب الآخر لم يعط الفضل من صدقه ويصير اقراره من كذبه ملغى فتدبر (قوله المصيب) أي في اقراره ومن كذبه يكون غير مصيب (قوله من فضلاتهم) فان كان لافضل بعض المقرين أخذت المحاصة من فضلات من له فضل (قوله ويجرى على قاعدة الخ) فتتظر الزائد مع المحاصة نظرك سهام ميت له من فريضة مع فريضة موته منزلة الجامعة في ذلك منزلة الفريضة الاولى في المناسجات والمحاصة منزلة فريضة الميت منها والزائد منزلة سهامه من الاولى (قوله حتى يرجع الخ) انظر أي أمديستأني به اليه ولم يجعلا وفيما رأت تحديد

بغاية فله يستقر على اقراره ابدأ والظاهر تحديده بالموت فليحرر (قوله اوفر الجهتين) أي اوفر اربا الجهتين لانها على تقدير كونها ابتائرت أربعة من اثني عشر وعلى تقدير كونها اختارت ثلاثة من اثني عشر فأوفر حظها الورثة أربعة والفضل وهو خمسة أكثر منها فالفضل واحد (قوله فاضرب الخمسة الخ) فقد صير الجامعة بمثابة فريضة أولى (١٧١) في المناسجات والمحاصة بمثابة فريضة

قولنا وفي اختلاف الوصف الخ أي وفي اختلاف المعترفين في وصف المقر به يعطى أي المقر به جميع الفضلتين وقيل لان فاق أعلى الجهتين أي وقيل يعطى الفضلتين ما لم يكن مجموعهما فوق أي أعلى اربا الجهتين اللتين أو وجههما اقرار المقرين فزانما على حصص الفضلتين أي حينئذ يقسم الزائد على حصص المقرين مأخوذة من فضلتهم ما وقيل الوقف أي وقيل يوقف الزائد حتى يستين أي حتى يظهر الحق يرجع أحدهما ثم ذكرنا في البيت الاخيران ما ذكرناه انما هو حيث يكون المقر به صغيرا أو كبيرا شيا كافا والافضل المقر به اقرار من صدقه وقوله فن يصدقه من موصولة مبتدأ وخبره المصيب وليست شرطية وانما سكن القاف لضرورة الوزن * ومثال هذا الفصل بنت وشقيقة اقرار باطفلة كل تقول هي أختي فعلى قول البصريين تصح من اثني عشر لان الانكار من اثنين واقرار البنت من ثلاثة واقرار الاخت من أربعة هكذا

١٢	٤	٢	٣	٢
٥٤	٢	١	١	١
٥٣	١	١	١	١
٥٥	١	١	١	١

والاثنان داخل في الاربعة والثلاثة
تخالف الاربعة فضررت فيها وفضل بنت
البنت اثنان وفضل الاخت ثلاثة شقيقة
فالمجموع خمسة تأخذها الطفلة * وعلى

القول الثاني تصح من ستين لان مجموع الفضلتين أعلى من اوفر الجهتين وهي أربعة والزائد عليها واحد يقسم على حصص المقرتين وهي فضل البنت اثنان وفضلة الاخت ثلاثة فالمجموع خمسة وهي كالخيز وسهامها واحد تخالف فاضرب الخمسة في الفريضة التي هي اثناعشر تصح من ستين ومن له شيء من الفريضة أخذه مضروبا فيما مضرت فيه الفريضة ورؤس الخيز الذي هي المحاصة قدر ما فيها من العدد فلكل واحد من الرؤس قدر ماله فيها وهذه صورتها كما ترى

٦٠	٥	١٢	٤	٢	٣	٢
٢٢	٢	٤	٢	١	١	١
١٨	٣	٣	١	١	١	١
٢٠	٤	١	١	١	١	١

الجميع بطفلة قالت البنت بنت
هي أختي وقال الاخوان هي شقيقة
أختالصحت على كل قول من طفلة

اثنين وسبعين لان مجموع الفضلات أقل من اوفر الجهتين هكذا

٢٤	٧٢	٨	٢	٩	٣	١٢	٣
٥٧	٢٤	٤	١	٣	١	٣	١
٥٦	١٨	٢	١	٢	١	٢	١
٥٣	٥٩	١	١	١	١	١	١
٥٧	٢١	١	١	٣	١	١	١

بنت
أخ
أخت
طفلة

وسبعين) بيان ذلك ان مسئلة الانكار أصلها من اثنين وصحت من ستة واقرار البنت أصلها من ثلاثة وتصح من تسعة واقرار الاخ والاخت أصلها من اثنين وتصح من ثمانية فعندك ستة وتسعة وثمانية والستة توافق التسعة بالثلث فتضرب اثنين في تسعة بثمانية عشر وهي توافق الثمانية بالنصف تضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج اثنان وسبعون تقسم على الفرائض الثلاث مستخرجا السهام

أشبه يعطيه تسعة ربع جميع المال ولقر به رابعاً فعلى قول سحنون يعطيه اثنين الانحلال له الفضل وعلى قول أشهب يعطيه سبعة ونحوه لا نه حظه من جميع المال وهكذا حتى انه اذا فرغ ما أخذه وزاد في الاقرار غرم من يده على قول أشهب ولا يغرم على قول ابن القاسم فتدبر (قوله فضل المقر) أي كما هو مذهب سحنون (قوله أو يأخذ الخ) أي كما هو مذهب أشهب مع ان القصد الأول وهو المشهور (قوله مشعر الخ) فان مذهب أشهب يوجب ذهاب ما يبدى رأساً اذا تكررت الاقرارات بل يوجب الغرم لا النقص ففيه اشعار بالاحتمال الأول وتعيينه (قوله بذلك) أي بأخذ فضل المقر (قوله بهذا القيد) هو قوله بعد ما الخ لا بمجرد اسم الموصول كما يتبادر من كلامه (قوله وان أقر الخ) ما تقدم في اقرار الولد بأخيه وهذا في بيان اقرار المقر به بأخيه (قوله غير) أي ان كانت له فضلة وبقيّة فان لم تكن فلا شيء للقر به ثانياً (قوله ومن يكن اقراره الخ) سواء كان المقر وارثاً أو مقرباً كما لا يخفى وان كان ظاهر تقرير المصنف خصوص الأول وعلى كل حال فتعلم من هذا وما سبق ان المقر تارة يخرج اقراره عن جميع حظه وتارة يخرج عن بعضه وتارة لا يخرج أصلاً وعلى كل فتارة يغير سهام المنكر بنقص أو زيادة (١٧٤) وتارة لا فاحظه (قوله جر) أي الاقرار أي استلزمه الاقرار وعبر عنه بالجر في

مسألة عقرب تحت طوبة الاقرار صريحاً بالثبت فجر وزم منه الاقرار بعاصب لأجل الفضل الباقي ولذلك لما كان يغفل عن هذا العاصب اللزوم بالاقرار عبر عنها بعقرب تحت طوبة خلفاء العاصب تحت سائر فكنى عن العاصب بالعقرب لانه يؤثر بأخذه في التركة تأثير العقرب وخفاؤه لعدم الاقرار به صريحاً بخفاء عقرب تحت طوبة ولما كان اللزوم قريباً يعلم بآدنى تأمل كنى عنها بالطوبة التي لا تعنى ما تحتها كل العمى ولا تخفيه كل الخفاء حره (قوله نصيبه) أي المقر لفرض حجه بالاقرار (قوله بينهما) أي على حصصهما مأخوذة من سهامهما في الاقرار كسبعة في المثال الآتي فن لازم ذلك ان ننظر بين المحاصة وحظ المقر بالنظرين بعد ما تجعل المحاصة في قبة امام الجامعة الصغرى (قوله

بهذا القيد مما اذا أقر بالثاني		٣		٦		٩		٢	
٣٦	١٨	٩	٣	١	١	١	١	١	١
١٨	٠٩	٣	١	١	١	١	١	١	١
١٢	٠٦	٢	٢	١	ق	١	١	١	١
٠٥	٠٣	٢	١	ق	١	١	١	١	١
٠١	٠٠	٢	١	ق	١	١	١	١	١

(وان أقر ملحق بأخيه * أعطاه فضل حظه ان غيرا) (ومن يكن اقراره بحاجب * فكل حظه لذاك واجب) (وحيث جوعاصبا فلتقسما * نصيبه بينهما لتعلما) (كالزوج والام معا والاخت * لأمها فاعترفت بينت) (وهذه القرينة المكتوبة * يدعونها العقرب تحت الطوبة)

ذكرنا في هذا الفصل ثلاثة مسائل الأولى أن يقر المقر به بأخيه والحكم فيه أن يعطيه فضله ان كانت له فضلة وإلى هذا القيد أشعرنا بقولنا ان غير أي بقي له شيء هذا مذهب سحنون وقال ابن

ان كانت له فضلة فتركب مسألة اقرار المستحق فان كان له فضل بين ماله في اقراره بالغير وبين ماله باقرار الغير له أعطاهما أبي لمن استلحقه والا فلا يعطيه شيئاً في المثال الآتي المقر به أو لالة ثلاثة من ثمانية عشر من الجامعة التي هي بمثابة مسألة انكار له وله بمقتضى اقراره بغيره أربعة من ثمانية عشر فلا فضل فلا تعطى للقر به ثانياً شيئاً وتزول للقر به أولاً في ضلع الجامعة ماله في اقرار الغير به وهو ثلاثة لأربعة لان فريضة الاقرار بالمعرفة الفضل أو لتركب محاصة للقر به عند التعدد وكلاهما هنا منتف فتنصع له بالضرورة بمجرد ما للقر به أولاً في مسألة اقرار ثابت النسب به فتدبر (قوله وقال ابن أبي الخ) وجه ما قاله انه رأى ان المقر بهما لم يتصل بشيء الا بسبب الاقرار الأول أعني اقرار ثابت النسب اذ لو لا اقراره بالمستحق لم يفد اقراره بالمستحق شيئاً فاقرار الأول هو الذي ائتمهما معا فاللاتي كان ان يقتضيهما ما خرج من يده على حساب ائتمهما السكن المستحق هو الذي باشره اقرار الأول والاخر كالفرع عنه فلهاذا استوفى المستحق نصيبه من ذلك لو كان أقر بهما ودفع الفضل للآخر وكان الثالث يقول للثاني أنت مقران الواجب على المقر الأول كان أن يقر بنهما معا وانك لا تستلحق باقراره لو أقر بتمام الحق الا ما يوجب لك اقراره بنهما معا فاستوفى وهات الفضل في المثال الآتي للقر ثابت النسب في اقرار المستحق أربعة من ثمانية عشر وهي تسعان ولهذا المقر في الانكار تسعة من ثمانية عشر وهي أربعة تساع ونصف فالفضل تسعان ونصف التسع (قوله مثلهما على مذهب ابن الخ) هذا المثال سقط من بعض نسخ الشارح ولم يتعرض له المحقق فليحذر اه

فكان اللزوم لو اقر ثابت النسب بهما أن يقتسماه لكل منهما تسع وربع التسع لكنه أقر بمجرد الأول فله نصف هذا الفضل وهو تسع وربع تسع وقد أخذ بالاقرار ثلاثة هي تسع ونصف تسع من ثمانية عشر بكسر فالفضل بمقتضى اقرار المقر بهما لو كان ربع تسع وهي نسبة نصف واحد من ثمانية عشر يعطيه للقر به ثانياً ومقام ربع التسع من ستة وثلاثين يصير جامعاً مع الأولى وان شئت نظرت بين مقام الربع وثمانية عشر لوجود التسع فيها تجداً لا اتفاقاً بالنصف تضر بهما في اثنين يخرج ما ذكر فالعلم تسعة في اثنين بثمانية عشر وللقر ثابت النسب ستة في اثنين باثني عشر يفضل ستة من الجامعة وهي تسع ونصف تسع بأخذ المقر به أولاً خمسة هي تسع وربع تسع والمقر به ثانياً واحد وربع كإتراءه بعد في التشكيل (قوله يعطيه) أي المقر ثانياً (قوله فضل ما يبدى) كربع تسع في المثال الآتي (قوله حصته) حصته في الفضل تسع وربع تسع في المثال (قوله فضل الخ) فضله في المثال عماله في اقرار الثاني وفي مسألة الانكار تسعان ونصف لانها نسبة خمسة هي الفضل من ثمانية عشر (قوله على مقتضى الخ) متعلق بفضل في الخلقين يتنازعا منه من جهة اللفظ والمعنى (قوله اقراره) أي ثابت النسب أي لو فرضنا أن ثابت النسب أقر بهما معا كم يكون لكل منهما من هذه القرينة حتى ينظر بين ما أخذه المقر به أولاً وبين ما يأخذه لو أقر بهما ليعطاه المقر به ثانياً وليس ضهير اقراره للقر به أولاً وذلك أن يجعله حتى يكون الاقرار فعلياً لا فرضياً أي ان ثابت النسب له على مقتضى اقرار المقر به أولاً أربعة من ثمانية عشر وله على مقتضى انكار الكل تسعة منها فالفضل خمسة هي تسعان ونصف تسع فعلى مقتضى اقراره أي المستلحق لك نصف هذا الفضل فاستوفى نصفه واعطى ما بقي فتدبر تصب (قوله عم شقيق الخ) مسألة الانكار من اثنين ومسألة اقرار ثابت النسب من ثلاثة ومسألة اقرار المستحق من تسعة وأصلها من ثلاثة وجامعة المسائل بالنظر ثمانية عشر وجزء سهم الأولى بقسمها على الفرائض تسعة والثانية ستة والثالثة اثنان فلم ينكر وهو الع في الانكار واحد في تسعة بتسعة يأخذها من الجامعة وثابت النسب في اقراره واحد في ستة ستة تضعها في ضلع الجامعة (١٧٥) ولهذا في الانكار تسعة الفضل ثلاثة احفظها عندك وللمقر ثانياً من مسألة اقرارها

أبي ليلى يعطيه فضل ما يبدى عن حصته في فضل المقر ثابت النسب على مقتضى اقراره بالثالث * مثاله عم شقيق وأخت شقيقة أقرت بأخيه فأقرت هذه بثلاثة فعلى الأول لا شيء للثالثة اذ لا فضل بيد الثانية وعلى الثاني لها عليها سدس ما يبدى الزائد على حصتها في فضل الأولى فتعطيها سدس السدس لان الأولى على اقرار الكل تسعين ففضلها تسعان ونصف تسع لكل واحد منه تسع وربع التسع وبهذا تعرف ان فضلة الثانية عن حصتها في فضلة الأولى سدس السدس (المسألة الثانية) أن يقرأ أحد الورثة بمن يحجه

٢		٣		٦		٩	
١٨	٩	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٠٩	٠٩	٣	١	١	١	١	١
٠٥	٠٥	٢	٢	١	ق	١	١
٠٣	٠٣	٢	ق	ق	١	١	١
٠٠	٠٠	٢	ق	ق	١	١	١

فتترك ضلع المقر بهما ثانياً خالياً يذهب بدون شيء (قوله سدس ما يبدى) هذا لان ما يبدىها ثلاثة وفضله عن حصتها في فضل المقر ثابت النسب على مقتضى الاقرار بالثالث نصف واحد نسبته من ثلاثة سدس ونسبة الثلاثة من ثمانية عشر سدس أيضاً فنسبة نصف الواحد من ثلاثة من ثمانية عشر سدس سدس (قوله سدس السدس) قد بينا وجهه (قوله الأولى) هي ثابتة النسب (قوله على اقرار الكل) اما على اقرار ثابت النسب بالكل لو اقر أو على اقرار الثاني بالفعل بالكل حسبما أشعرنا إليه (قوله تسعين) هي نسبة أربعة من ثمانية عشر (قوله فضلتها) أي الأولى عماله في اقرار الكل وانكار الكل (قوله تسعان الخ) هي خمسة التي نسبتهما ثمانية عشر ما ذكر (قوله لكل واحد منه) أي بمقتضى اقرار ثابت النسب بهما لو كان أو بمقتضى اقرار المقر بهما أولاً لانها كانت قالت باقرارها ان الأولى اقرار ثابت النسب بنهما معا وان الفضل كان يجب أن يقسم بينهما ولكن حيث أقرت بي دونك فأعطيت فضل ما يبدى لو أقر بنهما معا فتدبر (قوله تسع وربع) هو نسبة اثنين ونصف الذي هو نصف الفضل من ثمانية عشر (قوله سدس السدس) هو نصف الواحد من ثمانية عشر الزائد على حظ المستحق الأول أقر ثابت النسب بهما فن لازم هذا ان ترد جامعة لمقام سدس السدس وهو ستة وثلاثون فتكون الصورة هكذا هكذا ينبغي تقرير المحل وقد أخطأ في تقريره من يظن به الكمال فله الكمال وبعض مشايخنا جعل بلوغها ستة وثلاثين بسبب ان المقر بهما ثانياً طلبت من الفضلة وهي الثلاثة ونصف واحد ولا نصف له فضر بنا الثمانية عشر في مقام النصف وهو اثنان الى آخر ما قال وهو راجع في المال لما قلناه لان الشرع قضى لها سدس سدس ومقامه ما ذكرنا

(قوله ان يأخذ الخ) ولا حاجة فيه لعمل اقرار وانكار بل قدر المقر معدوما وكان الهالك لم يخلف سوى المقر به وبقيته الورثة غير المقر وصحح فريضته على ذلك (قوله دخول عاصب) ولا ينحصر ذلك في المسئلة المشهورة بعقرب تحت طوبى وهذا الاستلزام احتج بعمل فريضة اقرار وانكار لاجل مجرد استخراج محاصة للمقر به صريحاً والتزاماً بتعاصون بها سهام المقر فهذا المثال مما احتج فيه لتصحح مسئلة الاقرار بمجرد استخراج محاصة للمقر به لا لمعرفة الفضل ضرورة ان المقر خرج عن جميع سهامه بالحجب كإثبات فريضته مسئلة الاقرار اما لمعرفة مجرد الفضل في صورة الخروج عن بعض السهام واتحاد المقر والمقر باستخراج المحاصة عند الخروج عن جميع الخط وتعدد المقر به واما الهام في صورة الخروج عن البعض وتعدد المقر به وماعداد ذلك لا يحتاج فيه لتصحح مسئلة اقرار وقد أوردنا في قبل اليه ولما كان هذا يغفل عنه كثير من يظن به العلم لقلة معرفته بالبراهين الهندسية المقررة في فن الحساب وأعماله أعيدنا الإشارة اليه مرة ثانية حتى يرسخ في ذهن الطالب لان هذا يقضى به الولوع بنصح الطلبة وورثتنا لما يحبه ويرضاه ويكر من اغاية الاكرام يوم لقاءه ويحشرنا في زمرة نبيه ومحبيه بجاهه عند الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن والاه (قوله حظ المقر) هي اثنان في المثال الآتي (قوله من الاقرار) أي من مسئلته وهي سبعة في المثال الحاصلة من ستة سهام البنث وواحد سهم العاصب (قوله وابن على ما تقدم الخ) بان تجعل المحاصة في قبة كانتا فريضة هالك اثنان في المناسخة وحظ المقر عتابة سهامه من فريضة الهالك الاول فان اتقسم الخط صحت فريضته باقرار هامن جامعته التي هي عتابة هالك اثنان في المناسخة وان لم تنقسم مع المبانيه صحت من ضرب نفس المحاصة في الجامعة وان وافقت فن خارج ضرب وفقها فيها وتقيم العمل (١٧٦) هذا هو الحكم العام في هذا الباب (قوله من أربع وعثمانين) هذا لان مسئلة الانكار من ستة والاقرار من اثني عشر كقال فيصحن أولاً من أكبرهما للتداخل فتقسمها على الأولى لتعلم ما يضرب فيه كل منكر منها وعلى الثانية لتعلم كم المقر بهم منها لا لتعلم فضل المقر بخروجه عن جميع سهامه فلذا لاتضع له في مسئلة اقراره شيئاً كالمنكر ثم لتكر في الانكار وتضع الخواارج في جامعة الفريضةتين وللمقر في الانكار يعلم ماله ليوضع للمقر بهم وهو اثنان خارجة من ضرب واحد في اثنين وتوضع هناموزعة لعدم اتقسامها على سبعة فتجعل اثنين

والحكم فيها أن يأخذ المقر به جميع ما كان للمقر (المسئلة الثالثة) أن يقر بحاجب فيستلزم اقراره به دخول عاصب والحكم فيها أن تقسم حظ المقر على حصص المقر به والعاصب مأخوذة من الاقرار وتقدر المحاصة أيضاً بحيز سهامه حظ المقر وابن على ما تقدم هذا معنى قولنا وحيث جوعاصب البيت أي وحيث جوالاقرار بحاجب بعض العصبه فاقسم سهام المقر بينهما على حصصهما لتعلم حكم الكل واحد مثاله زوج وأم وأخت لام أقربت بنين فحجبها وأوجب اقرارها دخول عاصب لبقاء نصف السدس على الاقرار فالمسئلة من اثني عشر وسهام المقر اثنان اقسما على محاصة الطارين سبعة تصح من أربعة وعثمانين وهذه المسئلة تسمى عقرباً تحت طوبى لقلة المقر عن العاصب الذي أقربت به والله المستعان ص

فصل
(وان تنازعوا في الاستهلال * في السقط فاستمع الى مقالى)
(فصحح الانكار والاقرار مع * فريضة المولود نستخايتهم)

عاصب	٢	٧	٧	٢
زوج	٦	١٢	١٢	٨٤
ام	٣	٦	٦	٤٢
اخت	١	٤	٤	٢٨
بنت	٣	٢	٢	١٢
عاصب	٢	١	١	٠٢

على المحاصة والمحاصة على الجامعة لاجل اتيان بين حظ المقر والمحاصة تصح محاقا فلزوج ستة في سبعة باثنين وأربعين وللأم أربعة في سبعة بثمانية وعشرين وللبنث المقر بها ستة في اثنين باثني عشر وللعاصب واحد في اثنين باثنين وهذا مثاله (قوله لافعله الخ) قد بينا وجه التشبيه ولك أن تقرره بوجه آخر وهو ان العاصب لما لم اقرارها ولم ترد الاقرار بعشبه بالعقرب بجامع التألم والكراهية من كل ولما كان لازماً قريباً بحيث يدرك بأدنى تأمل جعل خفاؤه كخفاء عقرب تحت ما لا يمنع ظهورها من تحته بسرعة وهو الطوبى حرره (قوله وان تنازعوا الخ) هذه مسئلة مركبة من اقرار ومناسخة كإثبات فريضته فليدفع عليهما (قوله في الاستهلال) أي في شأنه فأحدهما يثبت

والآخر ينفيه (قوله في السقط) أي الاستهلال الواقع فيه أي تنازعاً في وقوع الاستهلال في السقط وعدم وقوعه (قوله الانكار) أي انكار استهلاله (قوله والاقرار) أي بالاستهلال (قوله فريضة المولود) أي فريضة موته أي صححها ورثها وصبر الفرائض الثلاث فريضة واحدة بالنظر الأربعة ثم تقسمها على الانكار والاقرار خاصة دون فريضة الموت وهذا القسم لاستخراج جزء السهم وأما جزء سهم فريضة الموت فنقسم السهام أو وقفها وأخرج قسمها وذلك لتضرب فيه بالمقر وحدها وفي الاستهلال واستخرج فضله في الانكار عما نابه في هذين لتعطي لوارث المولود كالام في المثال الآتي ان صدقوا المقر لان أنكره وانظر ما الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم في الاقرار الموجب زيادة في سهام الوارثين فانه تقدم ثمة ان الفضلة تقسم عليهم صدقوا أم كذبوا وجعل المشهور وأما هنا فجعل المشهور هو إعطاء الفضل ان صدقوا لان لم يصدقوا فأنامل (قوله نسخاً) أي بطريق المناسخة وذلك انك بعد ما تصحح فريضة الاقرار

والانكار تنظر بينهما بالنظر الاربعة وتستخرج منها معدداً تموت المستهل من فريضة الاقرار وتجعل له فريضة موت وتحصل منها مع جامعة ما قبلها معدداً هو جامعة الجميع ثم تستخرج جزء السهم الى آخر العمل الا انه في المثالين الآتيين لما كانت فريضة الانكار داخلية في فريضة الاقرار في الثاني ومماثلة لها في الاول اكتفى بالنظر بين فريضة الموت والاقرار فليحذر ذلك (قوله أيده) أي صدقه فان لم يصدقه فهل يوقف هذا المقر حتى يصدق أو يكذب كما في الذي قبله أم يمنع المكذب يأخذها المقر لانه أقرب به له فأنكره فلا يعطاه الذي في التمسانية انه يمنع من أخذها اذ قال * وان يخالف خزان عنقه وقال شارحها فاعطه يريده الفضل لمن يرث المولود ان صدقه والا فلاشي له وقد قدمنا طلب الفرق بين ما هنا فاتفق على المنع وما سبق فاختلف في المنع وعدمه وجعل ثمة هو المشهور (قوله حتى الخ) أي ينتهي بذلك التصحيح الى تصيير الجميع عدداً واحداً (قوله من أربعة وعشرين) فاقسم على الانكار للزوج الربع ستة ولكل أخ تسعة وعلى الاقرار بالاستهلال للزوجة القرن ثلاثة والباقي للابن واحد وعشرون على ورثته ومسلته من ثلاثة لامة سبعة (١٧٧) ولكل عم سبعة فصار يريده المقر سبعة وله من الانكار تسعة الفضل بيده اثنان وهما تسعاً ميراثه وأقران للزوجة ثلاثة من زوجها وسبعة من ابنها عشرة ولها في الانكار ستة نقصها أربعاً تأخذ الاثنين الفاضلين يجتمع لها عمانية (قوله من ثمانية) وأصلها من أربعة (قوله تصح الخ) وطريق حجتهم ان ذلك ما تقدم والظاهر ان سؤاله عن حكم الارث في هذه المسئلة فيكون جوابه بما يعلم منه الحكم والعمل لا انه سئل عن الحكم فيها حرره (قوله من ثمانية) أي تصححها لا أصلاً وأصلها من أربعة (قوله بثمانية وأربعين) واقسم على الانكار للزوجة اثناعشر والباقي بين الاخوين لكل أخ ثمانية عشر ثم على الاقرار بالاستهلال للزوجة القرن ستة وللبنث النصف أربع وعشرون على ورثتها ومسلتها من ثلاثة لامة عمانية ولكل واحد من عيها عمانية وللمقر من أخيه تسعة يجتمع له سبعة عشر وله في الانكار ثمانية عشر الفضل واحد وأقر للزوجة ستة من زوجها وثمانية من ابنها جميع ذلك أربع وعشر ولها في الانكار اثناعشر

(وأعط فضل من أقر وحده * لوارث المولود ان أيده)

ش هذا الفصل فيما اذا ترك الهالك بعض وارثيه في بطن أمه فلما سقط تنازع الورثة فيه فقال بعضهم استهل صارخاً وقال بعضهم سقط ميتاً والعمل فيه أن تصحح مسئلة الانكار ثم مسئلة الاقرار ثم مسئلة موت المستهل حتى يصير عدداً واحداً واقسمه على الانكار والاستهلال ليخرج جزء السهم وأعط فضله المقر لورثة المولود ان صدقه هذا معنى الايات * فان قلت * في كلامك اجمال من وجهين الاول انك لم تنبه على رد المسائل الى عدد واحد الثاني انك لم تنبه على جزء سهم كل مسئلة * قلت * تركت ذلك استغناء بالقاعدة المتقدمة في هذا الباب اذ لا فرق بين هذا الفصل وبين غيره من فصول الاقرار الا في زيادة النسخ * ومثال هذا الفصل اخوان شقيقان وزوجة حامل فلما وضعت أقربت هي وأحد الاخوين باستهلاله وأنكر الآخرون فلهذه صورتها

تصح من أربعة وعشرين لان الانكار من عمانية	٨	٧	٣	٢٤
والاقرار كذلك وموت الابن من ثلاثة وسهامه زوجة	٢	١	١	٠٨
سبعة تباين مسئلته فضر بناتها في ثمانية خرج	٣	ق	١	٠٧
أربعة وعشرون فصحت منها وسئل أصبح عن	٣	١	١	٠٩
هذه المسئلة فقال تصح من أربعة وعشرين * وان	ابن	٧	ت	

كان المولود بنتاً فلهذه صورتها

تصح من ثمانية وأربعين لان الانكار من ثمانية والاقرار من ستة عشر وموت الولد من زوجة	٨	٦	٣	٤٨
ثلاثة وسهامها تباين مسئلتها فضر بناتها في	٢	٠٢	١	١٣
سبعة عشر بممانية وأربعين وفضل المقر من	٣	ق	٣	١٧
انكاره على حظه في الاستهلال والموت واحد	٣	٣	١	١٨
	بنت	٨	ت	

(٢٣ - الدرر) يتقصها اثنين وتأخذ من يد المقر الواحد يكون لها ثلاثة عشر فان كانت المسئلة بجاهها الا انها ولدت ذكراً وأثني فأقر أحد الاخوين ان الابن استهل دون الابنة ثم مات وأقر الآخرون الابنة استهل دون الابن ثم ماتت فانفقوا على الاستهلال واختلفا في تعيين المستهل فالانكار من ثمانية والاقرار باستهلال الابن كذلك وباستهلال البنث من ستة عشر وموت الابن من ثلاثة كموت البنث فتصحح الاعداد الخمسة من ثمانية وأربعين تقسمها على الانكار للزوجة اثناعشر ولكل أخ ثمانية عشر ثم على الاقرار باستهلال الابن يجب للزوجة القرن ستة والباقي للابن اثنان وأربعون على ورثته لامة أربع وعشر ومثلها لكل عم ثم اقسما على الاقرار باستهلال البنث يجب للزوجة ستة ولكل أخ تسعة وللبنث أربع وعشرون على ورثتها لامة عمانية ولكل عم ثمانية وللمقر باستهلال الابن أربع عشر وله في الانكار ثمانية الفضل أربع يدفعها للزوجة وللمقر باستهلال البنث تسعة من أخيه وثمانية منها يجتمع له سبعة عشر وله في الانكار ثمانية عشر الفضل واحد يدفعه للزوجة يجتمع له سبعة عشر وللمقر بالابن أربع عشر وله في الانكار ثمانية عشر كإثبات ذلك الخ في هذا المثال

(قوله أربعة عشر) كما استحققت بذلك في المثال السابق عشرة إلا أن الانكار أتقصها أربعة فصار لها ستة ثم زيدت فضل المقرائين اجتمع لها ثمانية وبالجلة يضرب لكل مقر في الاستهلال والموت ما فيها مان كان له في كل سهم كالم في المثال وهي والعلم في المثال الثاني وفي أحدهما خاصة كالمقر في المثال الأول وما خرج فان نقص عماله في الانكار أخذه وان زاد أخذ مقدار ماله في الانكار وزيد له ان كان من ورثة المولود وصدق فضل المقر في الانكار عماله في الاستهلال والموت وفي الموت خاصة فليخرج ذلك (قوله فلا تقسمه الخ) نعم يجعل لها جزء سهم من السهام أو وقفها أو خارج قسمها عليها يضرب المقر من فريضة الموت فيما على رأسها ويعلم بذلك فضل الانكار على الاقرار ليعطيه صاحب النقص من ورثة الميت فهي مقصودة بهذا الاعتبار وان لم تقصد بالقسم عليها فتأمله مع قوله اذ ليست محرزاً (قوله للمقر وحده) فالنسبة للمقر في المثال الأول والثانية عشر للمقر في المثال الثاني الموضوعان في ضلع الجامعة من ضرب ماله في الانكار خاصة بخلاف سهام غيرهما فانها حاصلة من الضرب في الاقرار والموت منقوصا ومن يد اقتدر (قوله الام) حتى العلم المقر وارثا في الموت بالتعصيب دون الاقرار لكونه محجوباً بالابن في المثال (١٧٨) الاول الا انه لما استكمل حظه من فريضة الموت وكان له فضل ولم تستكمل

دفعناه للام والذي تستحقه الام من الاستهلال والموت أربعة عشر لكن نقصها الانكار اثنين وأعطيناها اثني عشر وزدناها فضل المقر صار ثلاثة عشر والى اشتراط تصديق ورثة السقط في اعطائه فضلة المقر باستهلاله أشربنا بقولنا ان أيده أي قواه بتصديقه اياه وقولنا فاسمع الى مقال حشو وقولنا فصيح الانكار البيت أي وصحح أو لا فريضة الانكار ثم فريضة الاقرار بالاستهلال ثم فريضة موت المولود ونسحقها منصوب على اسقاط الجراي تصحيحها بطريق النسخ المعلومة (تنبيه) اذا قسمت ماتص من الفريضة على الانكار والاقرار فلا تقسمه على فريضة الموت اذ ليست بمقصودة وانما هي وسيلة لما بعدها وجزء سهمها سهام ميتها أو وقفها فيضرب للمقر وحده فيها وفي الاستهلال وفضلته في الانكار عما ناب في هذين تعطى لوارث المولود وهو في هذه المسئلة الام وبالله التوفيق

باب السادس في قسمة التركات

ذكرنا في هذا الباب كيفية قسمة التركات بين الورثة وتعيين كل واحد ما يجب له وتأخيرها عن أبواب هذا الفن حسن لانها الغاية في العمل اذ لا تكون الا بعد تصحيح الفرائض كلها ص

- (وان أردت قسمة الاموال * فانت بالخيار في الاعمال)
- (اما بقسمة الفريضة على * سهام كل وارث بها انجلى)
- (فاقسم عليه تركه فاخرج * فهو الذي لكل وارث تج)
- (أو ضرب كل واحد في التركة * فابدا فاقسم على الفريضة)
- (أو قسمه على فريضة فا * بدا ضرب بن في تركه لتعلم)
- (كذلك ان تعطى بقدر النسبة * أو تقسم المال على الفريضة)
- (يخرج جزء السهم أو فلتنظرا * بالنظرين ههنا كما جرى)

وخط

كانت عائلة منقصة على أهلها ابتداء وما لا ونسحقها وصلحها واقرارها ووصيتها وتدبيرها ان كان كل ذلك فيها أو بعضه (قوله كل وارث) المراد كل صاحب سهم فيها وارثا كان أو صاحب دين أو وصية أو تدبير ونحو ذلك أو انه اقتصر على الوارث لكونه الاغلب أو المراد وارث مثلاً وحاصل هذا الوجه انه مركب من قسمتين ولا ضرب فيه (قوله أو ضرب الخ) هذا اقسام وا قسم (قوله أو اقسمة الخ) هذا اقسام وا قسم (قوله ان تعطى الخ) هذا وان قل عمله في بعض الصور فقد يحتاج لعمل طويل في بعضها اذا كثرت الفريضة فتحتاج الى تحصيل النسبة الى حل لائمة الفريضة وقسمة وأما القسمة في استخراج النسبة فلا تخطأ الا في نادر الصور مما يعلم نسبتها ابتداء دون عمل كواحد من أربعة فريضة واثنتين من ثمانية وعلى كل حال يخرج لك جزء مهم الكية فتحتاج بعد تقسم التركة على مقام كسر النسبة لتعلم كية ماله منها (قوله أو تقسم الخ) هذا أيضاً من قبل اقسام واضرب وحاصل ما ذكره من الاعمال ما هو مركب من قسمتين وهو الوجه الاول ومنها ما هو مركب من ضرب وقسمة مقدما للضرب على القسمة أو العكس وهي ما عدا وجه النسبة ومنها ما هو من قسمة خاصة وهو عمل النسبة فتدبر (قوله يخرج الخ) أي فاضرب فيه مال كل وارث وترك التنبيه على هذا العلم من استخراج جزء السهم لانه ليس الا ضرب كل سهم فيه (قوله أو فلتنظرا الخ) هذا أطولها وأشعبها وتأخير

- (وخط وفق المال فوق المسئلة * ووقفها أئمة منزله)
- (وافعل بجمليتين في اضطراب * كالفعل في الوفين بانتساب)
- (ومن له شيء من الفريضة * يضرب ويقسمه على الأئمة)

ش اعلم ان للناس في عمل القسمة وجوها كثيرة اقصرنا منها على ستة أوجه وكل موصل الى المطلوب والى هذا المعنى أشربنا بقولنا فانت بالخيار في الاعمال وقولنا الاموال أي المعدودة من عين وغيرها بخلاف غير المعدودة كالسلعة المشتركة والدار وغير ذلك فالقسمة فيها متعينة الآن تقوم فتقسم قيمتها (الوجه الاول) ان تقسم الفريضة على نصيب كل وارث ثم تقسم التركة على ذلك الخارج فخرج فهو ما يجب لذلك الوارث في التركة واليه أشربنا بقولنا اما بقسمة البيت ومعنى انجلى أي ظهر وخرج ومعنى تج أي خرج ونتيجة الشيء خارجه وعرته وفائدته وما له (فان قلت) فقولك فهو الذي لكل وارث يقتضي استواء الخارجات دائماً وهو خطأ لان لكل وارث بحسب نصيبه (قلت) ذكرنا قسمة الفريضة على نصيب كل وارث في البيت السابق يدفع هذا الاشكال (الوجه الثاني) ان تضرب نصيب كل وارث في التركة وتقسّم الخارج على الفريضة (الوجه الثالث) ان تقسم نصيب كل وارث على الفريضة وتضرب الخارج في التركة فخرج فهو المطلوب واليه أشربنا بقولنا أو قسمه على فريضة البيت فضمير قسمه عائداً على نصيب كل وارث (الوجه الرابع) ان يسمى سهام الوارث من عدد الفريضة وبذلك النسبة له في التركة واليه أشربنا بقولنا كذلك ان تعطى بقدر النسبة أي ومن وجوه القسمة ان تعطى الوارث من التركة بقدر نسبة حظه من الفريضة (الوجه الخامس) ان تقسم التركة على الفريضة يخرج جزء السهم فتضرب فيه سهام الوارثين فخرج لكل واحد فهو ما يلزمه في التركة واليه أشربنا بقولنا وتقسّم المال الخ وهذا من أحسن الوجوه وأسهلها (الوجه السادس) وهو أحسنها وأقربها وهو الشائع المعمول به وصفته ان تصح المسئلة ثم تضع عدد التركة في جامعة أخرى امام المسئلة وتنظر بينهما بالتوافق والتخالف فان تخالفا جعلت جلة التركة فوق الفريضة لتضرب فيها السهام وجعلت عدد الفريضة في جدول آخر بعد التركة وتجعله اماماً وأئمة ان أمكن حله لتقسم الخارجات عليه وان توافقا جعلت وفق التركة فوق المسئلة ووفق المسئلة اماماً وأئمة ثم تقول من له شيء من الفريضة أخذه مضموناً في كل التركة أو وقفها مقسوماً على أئمة الفريضة أو وقفها فخرج لك من عدد صحيح فضعه تحت التركة في بيت صاحبه وما بقي لك من الكسور فضعه تحت الامام المقسوم عليه والى هذا الوجه أشربنا بقولنا وفلتنظرا الخ وقولنا وخط وفق المال أي توافقي أعني المال والفريضة وقولنا وافعل بجمليتين في اضطراب أي في اختلاف البيت أي وافعل بجمليتي المال والمسئلة في اختلافهما مثل فعلك بوقفهما أي اتفاقهما ففعلك بالوقفين هو جعلك وفق التركة جزء السهم ووفق الفريضة أئمة * ومثال هذا الباب زوجة وثلاثة بنين وبنات والتركات اثنا عشر ديناراً وهذه صورتها

٢	١٢	٨	
١	١	١	زوجة
	٠٣	٢	ابن
	٠٣	٢	ابن
	٠٣	٢	ابن
١	٠١	١	بنات

عن بقية الوجوه مشعر بذلك وان قال المصنف هو أحسنها وأقربها (قوله في اضطراب) أي اختلاف وتباين بقى من وجوه قسمة التركة أمور منها بقية وجوه عمل الاعداد المتناسبة ومنها عمل الكفات بوجوه الكثرة ومنها عمل الجبر والمقابلة (قوله) اذا توافقت الفريضة والتركه تجزى ردتهم لذلك الجزء وأتممت عملك فهو أسهل وأقرب في استخلاص الخطوط وبيان مقاديرها وهذا الاختصار داخل في الوجه السادس من وجوه فعل ذلك هو الذي أوجب أحسنه عنده وقربه والافقيه تشغيب بالنظر بين التركة والفريضة تأمل (قوله متعينة) اذ لا كية لها يعلم بقية الوجوه مقدار كل حظه منه عدداً (قوله بقدر نسبة الخ) فان كانت ربعاً أو ثلثاً أو ثلثاً أو ثلثاً أو واحد من أحد عشر أخذ حصه من احدى عشرة حصه من المال وهكذا (قوله من أحسن الخ) فلا ينافي ان ما بعده أحسن الوجوه (قوله أحسنها) لما فيه من سلوك الاختصار في صورة التوافق ومن الامن من الخطأ عند الضرب والقسمة حيث وضع المضروب فيه فوق المضروب (قوله اماماً) هذا ان كان أصم ثلاثة (قوله أو أئمة) هذا ان كان منطوقاً كأربعة وثمانية

(قوله فاجعل الثلاثة وفق الخ) هذا هو الاختصار فكانت تضرب في اثني عشر وتقسّم على ثمانية صرت تضرب في ثلاثة وتقسّم على اثنين لا اختصارهما إلى الرابع وتجري على اختصارها بقية الاعمال السابقة من اضرب وقسم وعكسه فلك هنا أن تقسم وفق التركة على وفق الفريضة وتضرب فيه ما لكل وارث (١٨٠) أو تقسم نصيب كل وارث على وفق الفريضة وما خرج اضربه في وفق التركة فما

لزوجته من ضرب نصيبها في التركة اثناعشر اقسمها على الثمانية يخرج لكل واحدة واحد ونصف * وعلى الثالث تقسم سهام كل وارث على الثمانية يخرج لكل ابن ربع وللبنات ثمن وللزوجة ثمن ثم اضرب كل خارج في التركة وهو اثناعشر يخرج المطلوب * وعلى الرابع تسعي سهامهم من الثمانية فبقيتها لكل ابن من الفريضة ربع فله في التركة ربع وهو ثلاثة ولكل من البنات والزوجة ثمن فلها في الاثني عشر ثمن وهو واحد ونصف * وعلى الخامس تقسم الاثني عشر على الثمانية يخرج جزء السهم واحد ونصف اضرب فيه لكل وارث يخرج المطلوب * وعلى السادس وهو الذي وضعنا عليه صورة المسئلة ننظر بين الثمانية والاثنى عشر تجد هاتين متفقين بالربع فاجعل الثلاثة وفق التركة فوق الفريضة واجعل الاثني عشر وفق الثمانية اماما ثم قل من له شيء من الفريضة اخذه مضروبا في وفق التركة مقسوما على وفق الفريضة فلكل ابن اثنان مضروبة في ثلاثة بستة اقسمها على الاثني عشر يخرج ثلاثة وهو المطلوب ولكل من البنات والزوجة واحد مضروبا في ثلاثة بثلاثة اقسمها على الاثني عشر يخرج واحد صحيح فضعه في بيتها تحت جامعة التركة وبيت واحد كسر اضعت تحت الاثني عشر فذلك واحد ونصف وهو المطلوب * ومثال آخر من هذا الباب زوجة وابنان وبنات وثلاثة وستون دينارا فهذه صورتها

٤٠	٦٣	١٠	٤
٠٥	٠٧	٠٨	٣
١٤	٢٢	٠٠	٢
١٤	٢٢	٠٠	٢
٠٧	١١	٠٠	١

فجعلنا بالسادس فوجدنا الفريضة والتركة مختلفتين فجعلنا كل التركة فوق المسئلة وجعلنا كل المسئلة أمة وهي أربعون فأعطينا عشرة وأربعة فضر بناسهم الوارثين فيما فوق فريضتهم وهو ثلاثة وستون وقسمنا الخارج على الأربعة ووضعنا بقيتها تحتها وقسمنا خارجها على العشرة ووضعنا بقيتها تحتها أيضا ووضعنا خارجها الصحيح تحت المال فيصح للزوجة سبعة وثمانية أعشار وثلاثة أرباع العشر ولكل ابن اثنان وعشرون وربع العشر وللبنات أحد عشر وربع العشر (ولنرجع) إلى ألفاظ النظم ولا نطيل بالمثال لأن المقصود معرفة القاعدة ومثال واحد ينضح لك العمل في الكثير والقليل سواء وقولنا فانت جواب الشرط قرن بالفاء لعدم صلاحيته لأن يجعل شرطاً وقولنا تركه يتعين فيها سكون الراء للوزن ولك في تأمها الوجوهان وقد ذكر أهل اللغة في مثلها لغات فقالوا كل ما كان على وزن فعل ففيه ثلاث لغات فعل بفتح الفاء وكسر العين كتركة وكلمة وهي الفصحى اذهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل وفعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين وهما لغة تميم فان كانت عينه حرف حلق جازت فيه لغة رابعة وهي اتباع الأول والثاني في الكسر كفتح وشهد وقولنا في التركة هي في الشكل كالأول وكذا في تركة وقولنا كذلك ان تعطى يسكون الياء للضرورة وقولنا يضرب ويقسمه بالسكون للضرورة أيضا ص

الأربعين الموضوعين في قبة امام قبة التركة (قوله على وزن فعل) المراد كلمة ثلاثية فعلا كانت أو اسما (الطيفة) كتب وان بعض جذاق اليهود في استشهاد الحمد لله شاهد فلان الخ وضبط الشين بلسان القلم بالكسر ليظهر فضله ويستعمل مقتضى القاعدة وليستدل به على بلادة الغبي فوقع بيد من يظن به الفقه منهم ولا يصدق عليه غير اسمه فانكر على الموتى ونسبه للجهل فقال له يا سيدي الجاهل من جهل قاعدة مثل هذه الكلمة وبينها

(قوله وان يكن الخ) قد تعرض للتركة العين كسر اما كلها أو بعضها وقد علمت ان الضرب والقسمة في الصحيح الساذج ليس كالضرب والقسمة في الكسر الساذج أو مع الصحيح فأشار هنا إلى بيان القسم اذا عرض كسر في التركات وحاصل ما ذكرنا انك تبسط التركة اذا كسر بقاعدة تبسط الكسر المجرد أو مع الصحيح المعالومة ثم تبسط الفريضة وتردها من جنس كسر التركة اما كسر امفرداً ومضافاً اذا سلكت في قسم الوجه السادس نظرت بين بسط التركة وبسط الفريضة نظرت بين الفريضة والتركة الصحيحتين فان توافقا جعلت وفق كل فوق الاخرى وضربت كل سهم في ما على فريضته من وفق وقسمت على ما على التركة من وفق وان تباينا جعلت كلا فوق الاخرى وأثبتت العمل بعد ما تحل المقسوم عليه إلى أغنائه ان كانت وتضعها في قبة امام قبة التركة فالنظر هنا ليس الا بالتوافق والتباين اما التماثل فهو معرض لهذا النظر لانهما متفقان بالجزء كسلاثة وثلاثة في الاصم وثمانية وثمانية في المنطق وأما التداخل فهو هنا من افراد التوافق لعدم صحة الاكتفاء بالا كبرهنا لما علمت ان عمل هذا الباب مبني على الاعداد المتناسبة الاربعه واذا اسقطت الأصغر في صورة التداخل بقي عندك ثلاثة اعداد منها اثنان معلومان وواحد مجهول ولا تصل بذلك لمطلوبك ولا يتم عملك فتدبر تصب الصواب (قوله فانظرا) ألفه منقلبة عن نون خفيفة أي انظر بالنظرين لما قدمناه ولان الفريضة هنا حيز والتركة سهام معرض للقسم عليها وتقرر ان النظر بين السهام واحيازها ليس الا بالتوافق والتباين فاحفظ ذلك (قوله للضرب) متعلق بجزء السهم أي جزء السهم لاجل الضرب هو بسط المستروك ولذا ذكرنا الاقلال بسطها وكون جزء السهم هو البسط هو في صور التباين أما التوافق فجزء السهم وفق البسط كما أن أمة القسم حينئذ وفق بسط الفريضة لان نفس بسطها هذا العمل الذي ذكرنا انك تكتب الوجه السادس في العمل فان ارتكبت بقية الاعمال فالبسط لازم لك في كل عمل عدل النسبة (١٨١) غايته ان النظر بين البسطين يسقط

عليك لكنه يطول عليك العمل في الضرب والقسمة فالاختصار ان أمكن الحاصل بساؤلك هذا الطريق السادس أو وفق وأحسن به (قوله واضح) فاما بسط الكسر المجرد عن الصحيح فبسط المفرد ماعلى رأسه والمبعض خارج ضرب ماعلى رؤس الاثمة بعضها في بعض والمنسب هو ان تضرب ماعلى أول امام في الامام الذي يليه وتحمل على الخارج ماعلى رأسه

(وان يكن كسر بسط المسئلة * ثم ابسط التركة المزله)
(وبعد ذابن البسوط فانظرا * وافعل كافي غيره قد ذكرنا)
(فبسطه للضرب جزء السهم * وبسطها أمة للقسم)
ش اعلم ان التركة على ثلاثة اقسام اما ان يكون جميعها عددا صحيحا وقد تقدم بيانه أو تكون كلها كسورا أو صحيحا وكسرا وذ كرنا هذين القسمين في هذه الايات والى ذلك أشربنا بقولنا وان يكن الخ أي فان كان في التركة كسرا وكلها كسر فوجه العمل أن تبسط الفريضة والتركة وتنظر بين البسطين بالنظرين وقس على هذا ما ذكرنا قبل واجعل بسط التركة أو وفقها جزء سهم المسئلة وبسط المسئلة أو وفقها أمة للقسمة وبسط المسئلة خارج ضربها في أمة الكسور وبسط التركة واضح وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في محله من باب الكسور فاقنه واعقد عليه ولا طمع لاحد في تحصيل هذا الباب قبل أحكام عمل الكسور * مثال

وتضرب المجموع في الامام الذي يلي هذا الامام وهكذا تضرب وتحمل حتى تقي والمختلف ان تضرب بسط كل بعد استخراجه بطريقه في أمة الاخر وتجمع الخارجين وبسط المستثنى المتصل ان تضرب بسط ما قبل الا في أمة ما بعد الا وتحفظ الخارج ثم تضرب بسط ما قبل الا في بسط ما بعد الا وتسقط الخارج من المحفوظ فالباقي هو بسط المسئلة وبسط المنقطع ان تضرب بسط ما قبل الا في أمة ما بعد الا وتحفظ الخارج ثم تضرب بسط ما بعد الا في أمة ما قبلها وتسقط الخارج من محفوظ الباقي هو بسط المسئلة وأما بسط الكسر مع الصحيح فان كان الصحيح في أوله فعمله العام ان تضرب الصحيح في أمة الكسر أي كسر كان وتضم للخارج بسط ذلك الكسر بعد استخراجه بطريقه وان كان في مؤخره حصلت بسط الكسر ثم ضربته في الصحيح فخرج هو بسط مستثنى وان توسط فان اعتبرته مضافا إلى ما بعده على معنى اضافة الاول للصحيح والكسر معافوه من قبيل الصحيح المقدم تبسطه مع الكسر الذي بعده بطريقه السابق وما حصل تضربه في بسط الكسر الأول لأنه مبعض منه فخرج هو بسط المسئلة وان اعتبرته مضافا لما قبله حتى يكون الكسر الأول مضافا للمجرد الصحيح والكسر الذي بعده قسم آخر منسوب للواحد لانه من جلة المنسوب اليه فهذا عمله مثل المختلف فتستخرج بسط الاول بطريق استخراجه بسط الكسر مع الصحيح المؤخر ثم ابسط ما بعد الصحيح بطريقه وتضرب بسط كل في أمة الاخر وخارج الضربين هو بسط مستثنى هذا ملخص الكلام في المقام أو ردها لفظة كثير عنه في هذا المقام حتى من يظن به المعرفة ولان المصنف في الجزء الاول لم يف كلامه بالمقصود اذ ترك كيفية بسط المستثنى بقصده وكيفية اخذ بسط الكسر مع الصحيح المتوسط والمتأخر ولانه قد يغفل عما قدمه لكثرة نسيان عمل الحساب لاسمى في هذا الزمان الذي أذهلت حوائثه العقول (قوله مستوفى الخ) قد أخل بكثير مما ذكرنا بل نحن لم نورد جميع أعمال الباب اذ بقيت صور من المستثنى لم نورد هالشغب مع عدم الحاجة اليها فالباقي باب القسمة

(قوله انفراد الخ) أي كونها كسر اساذجلا صحيح معساوا كانت كسر امفردا ومنتسبا أو مبعضا أو مختلعا أو مستثنى بقسميه ومنه تعلم وجه تنوع القليل في كلامه ويأتي مثالا (١٨٢) للكسر مع الصحيح والصوري في هذا المجل تقر بياستون صورة وذلك لان الكسر

١			
٦	١	٣	
٢		٢	ابن
١		١	بنت

انفراد الكسور ابن و بنت والتركة نصف دينار فهذه صورتها
فلان بن سدس الدينار والبن سدس لانا بسطنا المسئلة بان
ضر بناها في امام الكسر وهوان ثمان فوجدنا بسطها ستة فوضعنا
اماما وبسطنا التركة فوجدنا بسطها واحد لانه كسر مفرد

١٣			
٢	٦	٧	١٦
١	١	٣	
١		٢	اب
١		١	ام

فجعلناه جزء السهم * ومثال من هذا النوع أيضا زوج وأبوان والتركة ستة أسباع ونصف السبع فهذه صورتها
بسطنا المسئلة بان ضر بناها في الأئة فوجدنا بسطها أربعة
وتمانين لان المسئلة ستة ضر بناها في السبعة باثنين وأربعين
ضر بنا الاثنين والاربعة في الاثنين باربعة وتمانين ثم بسطنا
التركة بان ضر بنا الستة التي هي على الامام الاول في اثنين

٧			
٦	٨	٣	٢٤
٣	٣		زوجة
٢	٠	٢	ابن
١	٠	١	بنت

وجعلناها الى الواحد الذي فوقها فوجدنا بسطها ثلاثة عشر وهي تبين بسط التركة فجعلنا بسط
التركة وهي ثلاثة عشر جزء السهم وجعلنا بسط المسئلة وهو أربعة وتمانين فوجدنا ثمان
سبعة وستة وثمانين قسما عليها الخارجات فباب الزوج ثلاثة أسباع الدينار وسدس السبع
ونصف سدس السبع واللام سبع ونصف سدس السبع واللام سبعان وسدس السبع وقس
على هذا ما شئت * ومثال اجتماع الصحيح والكسر في التركة زوجة وابن و بنت والتركة ثلاثة
ونصف فهذه صورتها

٤٦			
٦	٨	٣	٢٤
٣	٣		زوجة
٢	٠	٢	ابن
١	٠	١	بنت

فبسطنا المسئلة بان ضر بناها في الامام فوجدنا بسطها ثمانية
وأربعين ثم بسطنا التركة بان ضر بناها في السبعة باثنين وأربعين
الخارج الى الواحد فوجدنا بسطها سبعة والبسطان متباينان
فجعلنا بسط المسئلة أربعة وبسط التركة جزء السهم ومن له شيء من
الفريضة أخذه مضروبا في بسط التركة مقسوما على الأئة فلزوجة ثلاثة أثمان وثلاثة
أسداس الثمن وللان ديناران صحيحان وسدس الثمن والدينار والبن و واحد صحيح وسدس الثمن
* ومثال من هذا النوع أيضا ابن و بنت والتركة أربعة دنائير ونصف دينار وخمس النصف
فهذه صورتها

بسط المسئلة ثلاثون وبسط التركة ستة وأربعون فجعلنا بسط
المسئلة أربعة وبسط المال جزء السهم المسئلة وقس على هذا
ما تحب من أنواع الكسور وفائدة البسط تدقيق المسئلة حتى
تجانس الكسر ليصح العمل بينهما فاذا كانت عندك أربعة وثلاثين فبسط الاربعة تصيرها
كلها ثلاثا فتصير اثني عشر ثلثا والله الموفق للصواب وقولنا وبعد ذابن البسوط فانظرا
البيت أي بعد أن تبسط التركة والمسئلة انظر بين بسطيهما وافتل حيث ذكرا ففعلت بالصحيح
وذكرنا بالبسوط بصيغة الجمع بناء على أن أقل الجمع اثنان وذلك واضح في القرآن العظيم
وقولنا فبسط أي المال وبسطها أي المسئلة وبالله التوفيق ص

(واختبر الكسر اذا ما حصل * بان تلقى الكسور واجعلا)

في القسمة وقدا لا أو محبة وكسرا ولا بد ان يعرض في القسمة كسر كما اذا كانت كسرا خالصا اذا حصل فالفضل اما ان يتخذ تحت امام
أو يتعدد فان اتحد فأمر الفساد والصحة بين بالبداية وان تعدد فقد يخفى وجه صحة العمل فيمكن بجمع الكسور وهو الذي قصد المصنف
بقوله اذا ما حصل أي حصل متعدد بدليل قوله بان تلقى الخ اذا لم يتعد لا يلق وحاصل ما قال انك تأتي للكسور التي تحت آخر الأئة
من اليسار ان تعددت الأئة وتجمعه ثم تقسم المجموع على الامام المجموع ما تحته فما خرج في القسم اعتبره كأنه صحيح وادخل به تحت
كسور الامام الذي قبله وتجمعه معها ثم تقسم على هذا الامام وما خرج من الصحيح بالنسبة لكسر ذلك الامام تدخل به تحت ما قبله وهكذا
حتى يتم جمعك في جميعها فان خرج الجمع مطلقا لكسر المسئلة ولو في المؤدى فالعمل صحيح والافساد وان بقيت في القسم على الامام
بقية وضعتها تحت امامك المقسوم عليه وقتلنا ولو في المؤدى لأنه قد يخرج الكسر في الجمع غير موافق في اللفظ لكسر التركة كما تراه
في جميع المثال الا في كان يكون كسر المسئلة ثلث ربع فيخرج في الجمع ربع ثلث فلا تظن المخالفة وعدم الصحة بذلك حتى تمنع أهما
متحدان في المعنى أم لا في مثالنا مقام الكسرين اثنا عشر وربع الثلث منها واحد وثلث الربع منها واحد فاحفظ ذلك فانه كثيرا
ما يغفل عنه المظنون به المعرفة (قوله صحيحها) المراد بالصحيح اما حقيقة ان اتحد الامام وخرج في القسم واحد صحيحا فاكثرا وبالنسبة
للكسر الذي بعده ان تعددت الأئة في المثال الاول الا في لما خرج جمع (١٨٣) ماتحت امام الربع خمسة وقسمت عليه
خرج واحد وربع فهذا الواحد من
بالنسبة لما قبله فهو كسر وبالنسبة
لما بعده صحيح أي غير منقسم لارباع
الثلث وعلى هذا التقرير أجز قوله
صحيح المال أي صحيحه حقيقة أو نسبيا
كذا ينبغي (قوله تحت الكسر)
كالواحد الفضل في قسمة الخمسة في
المثال الاول على الأربعة وبما قرنا
تعلم دفع ما يقال ان كلام المصنف
لا يصدق الا بما اتحد فيه امام الكسر
دون ما اذا تعدد (قوله بالكمال) فيه
براعة ختم لهذا الفصل وهو قسمة
التركات (قوله خارج صحيح) أي
حقيقة أو نسبيا وخرج الصحيح حقيقة
بمجرده لا بكونه في جميع السهام
ضرورة ان المقام مقام ان التركات
ذات كسور فلا يتصور خروج جميعها

(صحيحها تحت صحيح المال * والكسر تحت الكسر بالكمال)			
١	٢	٢	٣
٤	٥	١	٣
٢	١	٢	٢
٢	٠	١	١

ش اعلم انك اذا قسمت خارجات جزء السهم على الأئة فتارة تنتهي الى خارج صحيح تضعه
تحت جامعة المال وتارة تبقى بقايا عن الأئة تضعها تحت ما بقيت منه لثمنها منه فلا اختيار
الاول واضح وهو ان تجمع الاعداد بعضها الى بعض وتقابلها بالجامعة كما في سائر الابواب
وذكرنا في هذين البيتين اختبار القسم الثاني وهو ان تبقى كسور تحت الأئة وكيفية اختبارها
أن تلقى الكسور التي تحت الأئة بان تقسمها على امامها وتجعل الخارج تحت أحاديث
التركة لتجمعه معها بالصحيح هذا ان كان جميع المال صحيحا فان كان معه كسر فلا بد أن يخرج
لك الكسر وقسمة ذلك الكسر من قسمة الكسور الملققة على امامها فقابل الكسر بالكسر
والصحيح بالصحيح بين لك الصواب وان كان المال كله كسرا فلا يخرج لك من التلقيق الا ذلك
الكسر وان تعددت الأئة فقد علمت انك تقسم خارجات السهم على آخر امام وبقية ان كانت
توضع تحته وخارجها يقسم على ما قبله ان أحقه والا وضع تحته لينسب منه ولا تزال تفعل
كذلك حتى تنتهي القسمة فان خرج لك عدد صحيح فضعه في البيوت التي تحت جامعة المال
والاختيار حينئذ ان تلقى ماتحت الاخير وضع خارجها تحت
الذي يليه لتلققه مع كسوره حتى تنتهي الى الاول فنفعله به
حينئذ كما فعلت بالامام المفرد هذا كله مضمون البيتين ابن
فلو ترك ابنوا بنتا وثلاثة دنائير وربع وخمس كانت هكذا بنت

الحصل مع الصحيح فان وافق المقسوم فالعمل صحيح والا فلا وهذا تركه لانه لا يتصور هنا حيث كان كسر
في المسئلة ان لا يخرج في بعض السهام كسر فنعين الفضل ونحريه ان التركة ما بان تكون صحيحة لا كسر فيها فقد يعرض للسهم كسر

الصحيح والكسور تحت الكسر وبعض القاصرين زعم ان بسط المال ستة وستون وذلك بضرب الصحيح في أول امام وجل ماعلى رأسه على الخارج ثم ضرب الخارج في الامام الآخر وجل ماعلى رأسه على الخارج وهو خطأ صراح يشهد به أمور منها اننا لو عتبنا على هذا وقسمنا على القريضة لم يخرج جمع الخواارج أصل المال قطعا ومنها ان قاعدة بسط الصحيح مع الكسر المختلف بل مع أى كسر كان هو ما قلناه وان زاد المنتسب بوجه آخر في أخذ بسطه وغير هذا القاصر ظاهر كلام المصنف في باب الكسور فانه ذكر في أخذ بسط الصحيح مع الكسر القاعدة الخاصة ولم يفصل الكسر عنه بين كونه منتسبا أم لا مع ان كلامه ثمة يجب تقييده بغير بسط الصحيح مع الكسر المختلف ومع المستثنى ومع البعض فان ما ذكره قاعدة هي القاعدة العامة من ضرب الصحيح في الاثمة وضم بسط الكسر لخارج الضرب فتذكر لثلاثا تفضل مع الضالين (قوله وهو نفس الخ) فهو وان خرج مخالفا للكسر المسئلة نطقا لكن موافق له في المعنى كما بينه الشارح بالتعليل بعده وذلك ان مقام الربع والخمس عشرون فربعها وخمسها تسعة وخمسها اربع وخمسها تسعة فاجمعها ما لا فلا تضرب مخالفة لفظا ولا توجب فساد القسمة ولو بدى في التزويل بالصغر وقسم خرج ربع وأربعة أنجاس الربع وهو ربع شئ وخمسه فتدبر (قوله بسطهما) أى الخمسين وربع الخمس وهو منتسب (قوله من العدد الخ) الذي هو أقل مقام يجمع الخمس والربع (قوله ولو ترك الخ) أى هذا لأمرين الأول لتفصيل كسر مفرد الثاني بيان ما يتبين فيه البسط لان بسط المال أربع مائة وواحد سواء استخرجته بالقاعدة العامة أو الخاصة وبسط القريضة ستة عشر جزءا (١٨٤) السهم نفس بسط المسئلة والمقسوم عليه نفس بسط القريضة محلول لا لثمة

اختبارها بان تجمع ما تحت الاربعة فتجد هانسة أربع وهو واحد صحيح وربع أعني خسا
 صحيحا وربع خمس فضع الواحد تحت الخمسة يكن عندك خمسان وربع خمس وهو نفس
 الربع والخمس اللذين في التركة لان بسطهما تسعة ونسبتهما من العدد المؤلف من الاثمة وهو
 عشرون ربع وخمس ولو ترك زوجة وأخا وأختا ومائة
 دينار وربع بالكانت هذه صورتها
 فاذا جعت ما تحت الاثنين كان واحدا ضعه تحت زوجة
 الثمانية يكن ما بقى تحتها ربعا فقابله بربع التركة
 وبالله أعتمد

٨	٤٠١	٤	٢
١	٢٥	١	١
٠	٥٠	٢	٠
١	٢٥	١	١

فصل في قسمة المحاصيات *

(اعلم) ان المحاصيات جمع محاصة وهي مفاعلة لا تكون الا من اثنين فصاعدا وتستعمل
 بالادغام والفيل يقال حاصه وحاصه اذا قاسمه بحصته وتظهر قائمتها في فصول كثيرة منها

ثمانية واثنين فاضرب وا قسم يخرج
 للزوجة خمسة وعشرون ونصف ثمن
 الدينار وللأخ نحسون ديناراً وثمان
 الدينار وللأخت مثل مال الزوجية
 لا اتحاد سهمهما (قوله كان واحدا)
 أى يقسم المجموع وهو اثنان على امام
 النصف يخرج واحدا (قوله ربعا)
 هذا لانك تدخل واحد تحت الثمانية
 تضمه لواحد يكن اثنان وهما ثمان
 والثمان ربع (قوله فقابله الخ) أى
 تجدهما نصا سواء والله أعلم (قوله
 المحاصيات) جمع محاصة كما قال
 وأصلها القسمة لا على التساوى سواء

كانت بغير أم لا فان حصه كل وارث في الغالب تكون غير مساوية لحصة الآخر الا في نادر الصور كما اذا
 كان الورثة عصابة ذكورا عدة رؤسهم فان ارثهم على عدد رؤسهم سوية فلا يحتاج فيه لجدول ثم أطلقت المحاصة على كل قسمة ذات أمور
 ثلاثة الأول ان يتعدد المقسوم عليه اذ عند اتحاد يأخذ كل النصيب وينصرف الثاني ان تكون حصه كل وارث أو بعضهم مخالفة
 لحصة الآخر اذ لو اتحدت السهام لكانت قسمة النصيب على عدد رؤسهم دون تضليع الثالث ان يكون النصيب لا يفي بمقدار حقوقهم
 اذ لو في التوصل كل بحقه منه دون تحاصص كما اذا كان زيد على بكر خمسة دنائير وثلاثة عليه سبعة والتركة اثنان عشر ديناراً فافترقان
 كل واحد يتصل بحقه دون تحاصص فالتحاصص خاص بالقسمة للحقوق عند مضيق المال عن الحقوق كما اذا كان المال في المثال عشرة
 دنائير مثلاً وبهذه الاوصاف فارقت المحاصة هنا قسمة التركة لانها وان تعدد أصحاب الارث واختلفت سهامهم في أكثر الصور لكن
 ليس المختلف بضائق عن حقوقهم اذ حقهم لا يتجاوز المخلف فلها كانت المحاصة في الدين الذي لا يفي وفي الربح عند التجارة وعند
 اختلاف رؤس أموالهم أو في رأس المال عند الضياع منه وهذا أنسب اذا مافعله حكمه حكم التركة اذ الربح لا يتجاوز حقوقهم وفي باب
 الوصية عند تعدد الموصاهم بأكثر من الثلث ولم تحصل اجازة للزائد وفي باب التدبير عند تعدد المدبر ومضايقة الثلث لجميعهم وهو شعبة
 من الوصية وغير ذلك مما لا يفتي على عارف وبما قررنا يظهر لك الفرق بين قسمة المحاصيات وبين قسمة التركة فتدبر (قوله لا تكون
 الخ) ولذا اذا كان صاحب الحق واحداً أخذ المال دون تحاصص لان المحاصة تكون عند اجتماع حقين فأكثر بحيث يكون صاحب كل
 حق يربطه استيفاء حقه وبما عناه الآخر فقسمة الخلف عليهم على نسبة حقوقهم بحيث لا يفضل بعضهم في التوصل من المال على بعض

حسب مقتضى محاصتهم (قوله فيقسمون الربح الخ) اعلم ان الربح لا يضيق عن حقوقهم كضيق المال عن الديون كما أشرنا اليه فهو من
 قبيل قسمة التركة ولا يتحقق فيه وصف الضيق فالأولى فيقسمون رأس المال اذا نقص بنحو خسارة فان أصول أموالهم يضيق هو عليها
 فتدبر (قوله تعدد الخ) قد قدمنا انه اذا اتحد لا تحاصص اذ لم يضايقه أحد (قوله واختلاف الخ) لانها اذا اتحدت قسمت على رؤسهم قسمة
 سوية لا قسمة تحاصص (قوله وكون الخ) لأنه اذا في توصل كل واحد منهم بحقه دون قسمة (قوله فلا تخلوا الخ) وكذا المال المحاصص فيه
 لا يتخلو من تلك الثلاثة أقسام فالصور تسع تكلم هنا على صور الاول دون الثاني وتكلم في قسمة التركة على الثاني دون الاول لعدم
 تصوره في التركة لان القريضة شرط صحة تركيبها انقسامها على أربابها (١٨٥) دون كسور ان تصورها فتعلم من البابين

الشركة في التجارة تختلف رؤس أموالهم فيقسمون الربح على قدر أنصبتهم ومنها ما تقدم
 من الوصايا اذا ضاق عنها الثلث ومنعت ومنها الغريم بفلس ويبقى بيده ما لا يفي بدينه فيختص
 الغرماء فيه على قدر ديونهم وهذا هو المقصود بهذا الفصل ولا يحتاج لعمل المحاصيات الا بشرط
 تعدد المستحقين واختلاف حقوقهم وكون ما يبد الغريم أقل مما عليه فاذا تقرر هذا فلا تخلو
 حصصهم من أن تكون صحيحة كلها أو كسورا كلها ومختلطة وسيأتى جميع ذلك ان شاء
 الله تعالى وعلى الله أتوكل واياه أستعين ص

(وان أردت قسمة التحاصص * فاسمع الى قول صحيح خالص)
 (فضع حصص الغرماء جدولا * وافعل كفى قسمة قد انجلي)

ش اعلم ان الناس في كيفية عمل المحاصيات وجوها كثيرة وعددها بعضهم اثني عشر وأحسنها
 ما ذكرناه وهو أن تضع جدولاً تكون مربعاته طولاً على عدد رؤس الغرماء وتضع اسم كل
 غريم قبالة بيت من بيوت الجدول ثم اجمع حصصهم وأزل المجمع منها فوق البيت الاعلى
 وأدر عليه نصف دائرة ليكون جامعة لما تحته ثم زل ما يبد الغريم في جامعة امام جامعة
 الحصص واعمل على ما تقدم في القسمة سواء فتكون الحصص بمنزلة القريضة وما يبد الغريم
 بمنزلة التركة واعمل على قاعدة الموافقة والمخالفة * ومثال ذلك ثلاثة رجال لا حدهم ثلاثة دنائير
 ولا آخر أربعة دنائير ولا آخر خمسة على غريم بيده تسعة دنائير وهو مفلس لا يملك غيرها كم
 يجب لكل واحد منها فهذه صورتها

فتقول لصاحب الثلاثة ديناران وربع ولصاحب الاربعة ثلاثة
 ولصاحب الخمسة ثلاثة وثلاثة أرباع والله المستعان وقولنا في زيد
 آخر البيت الاول خالص أى غير مشوب بحشو والجدول لفظ
 مشترك بين جدول الحساب وهو مربع ذوبوت وأضلاع وبين
 النهر الصغير وبالله أعتمد وعليه أتوكل ص

(وان تكن فيها كسور ترسم * فانظر أقل عدد ينقسم)
 (على أئمة الكسور يجعل * جامعة من فوقها ينزل)
 (وبعد بسط ماعلى الكسر اشقل * من الحصص انظر لما منه حصل)

(٢٤ - الدرة)
 بسط الصحيح وهو نفسه تضع خارج الضرب في ضلع مواز لضلع السهم المضروب وفي حال ضرب
 بسط الكسر مجرداً أو مع صحيح تقسم خارج الضرب على امام كسر ذلك السهم المضروب بسطه أو أئمة ان تعددت وتضع خارج القسمة
 في ضلع مواز لضلع السهم المضروب بسطه فاذا استكملت ذلك فانظر بين المحصلات بعجز الضرب أو مع القسم فان اتفقت بجزء أخذت
 أو فاقها ونقلتها لضلع آخر كل وفق سهم بازاء سهم صاحبه وكانت محاصلة من الاوافق وان لم تتفق كانت محاصلة من نفس تلك المحصلات
 ومجموع ذلك تضعه في قبة فوق أنفس السهام أو أوافقها ثم تنظر المحاصة وما يبد الغريم بالنظرين وتقم عملك هذا محصل العمل بإيضاح (قوله
 ينقسم الخ) هو لازم لكونه أقل مقام يتحقق فيه أئمة تلك الكسور وهذا بالانظار الاربعة (قوله على الكسر) متعلق بأشقل

(قوله ضرب الجميعه) ألفه للشباع وهو بسط نفسه اذ الصحيح ضرب به بسطه في واحد (قوله الاسهم) أي كلها اذا اتفاق بعضها لا يؤثر في الرد الموفق (قوله ثم عم) بان تنظر بين الخاصة والمال وتضرب في الكامل أو في الوفق وتقسّم على الكامل أو الوفق (قوله وان تشأ الخ) هذا طريق آخر في تركيب الخاصة فيما اذا اشتملت السهام أو بعضها على كسر لم يشرحه المصنف وحاصله انك وجها آخر من العمل وهو أن تأخذ الاجزاء الخاصه بها من العدد الجامع لكسور المسئلة دون احتياج لبسط كل سهم وضرب به وقسمه وذلك أن تضرب ما بيد كل واحد من العدد الصحيح في الجامعة وتضم الى الخارج نسبة الكسر منها يحصل ما يخص به كل واحد فهذا العمل له تأثير في الحصة ذات الكسر دون التي لا كسر فيها اذ الضرب لازم بعد كمال لا يخفى فلا ضم فيه ولا قسم فان كان بعض السهام لا صحيح فيها بل هي مجرد كسر فتأخذ بنسبة ذلك الكسر (١٨٦) من الجامعة فهو حصة صاحبه مثاله في المثال الاول للشارح ان تضرب

(واضرب به في هذا العدد الموقوف * واقسم على امامك المألوف)
(ثم اجعل الخارج بعد القسمة * في جدول قبالة الأئمة)
(فان يك البعض صحيحا ضربا * جميعه ثم هناك نصبا)
(وحيثما صح اتفاق الاسهم * فردها للوفى ثم عم)
(وان تشأ فتأخذ الاجزاء * من عدد الجامعة ابتداء)
(وان ترد حصص الاتباع * فقهقر الحصص بالتزاع)
(واقسم عليها ما بقي من ذمته * بين كل واحد بحصته)

ش أي اذا كان في حصة بعض الغرماء كسور فانك تنظر بالاربعة الانظار اقل عدد يمكن قسمه على كل امام من أئمة الكسور وتجعله كالجامعة لما تحته ثم ابسط كل حصة مشتملة على كسر واضرب بسطها في العدد الذي وضعته في الجامعة واقسم الخارج على امام ذلك الكسر فما خرج من القسمة فضعه قبالة في بيت آخر من الضلع الثاني فان كان في الحصص ما هو صحيح كله ضرب أيضا في الجامعة ووضع خارجة قبالة أيضا ثم اجمع الخارجات لتجعل المجمع منها في جامعة تكون بمنزلة القرينة وتنزل بعدها المطلوب قسمه ثم اعمل على ما تقدم بين لك المطلوب * مثال ذلك أربعة رجال لا حصة لهم أربعة وللا أربعة وثلاث ولا أربعة وسدس وللا أربعة وخمسان على غريم لا يكمل غير ثمانية دراهم فكم يجب لكل واحد منهم فهذه صورتها

٣٠	٣٨٧	٨	٩٠٤٣
٠٤	١٢٠	٢	٦٢٠
٣	١٠٠	٢	٨٠٢
٦٥	١٥٥	٣	٧٠٨
٣	٥١٢		٦١٠

فلزيد درهمان وعشرون جزاً من ثلاثة وأربعين جزاً
وستة اشباع الجزء من ثلاثة وأربعين جزاً ولعمد درهمان
وخرآن من ثلاثة وأربعين جزاً وثمانية اشباع الجزء من
ثلاثة وأربعين جزاً ولبكر ثلاثة دراهم وثمانية أجزاء
من ثلاثة وأربعين جزاً وسبعة اشباع الجزء من ثلاثة
وأربعين جزاً وخالد عشرة أجزاء من ثلاثة وأربعين جزاً وستة اشباع الجزء من ثلاثة وأربعين
جزاً لأن بسط المسئلة سبع وثمانون وثلاثمائة فوضعناها في الجامعة كأنها القرينة وقسمنا

امكان قسمه على كل امام من أئمة كسور المسئلة (قوله ثم ابسط الخ) أي بقاعدة بسط الكسر عليها
المجرد ومع الصحيح بجميع أصنافه (قوله فهذه صورتها) أقل مقام فيه الثلث والخمس والسادس بالانظار الاربعة ثلاثون لتباين مقام
الخمس لمقام السدس ودخول مقام الثلث في مقام السدس فحصل ثلاثون ثم ضرب بنا فيها الصحيح مجردا
وذا الكسر والكسر فيه وقسمنا على امام كل كسر ووضعنا الخارج في الضرب المجرد ومع القسم امام كل سهم خرج ما ترى فالحاصة
والمال متباينان فاضرب سهم كل في نفس المال واقسم الخارج على أئمة الخاصة وهي ثلاثة وأربعون الاصم وتسعة منطقته يخرج ما ترى
وامتحان صحة القسمة ظاهر بعد

(قوله فهذه صورتها) مقام جمع الكسور سنة فاضرب بسط كل فيها وقسم (١٨٧)

عليها الثانية * واختبار هذه المسئلة بان تلتق ماتحت التسعة تجدها بسبعة وعشرين
تساعوا هي ثلاثة أجزاء كاملة فضعها تحت بيوت الامام المضاف اليه أخذها واجمعها مع ماتحت
تجد الجميع ثلاثة وأربعين جزاً وهو واحد صحيح فضعه تحت بيوت التركة واجمعها مع أعدادها
تكن ثمانية فالعمل صحيح وقولنا وان يك البعض البيت أي اذا كانت حصة بعض الغرماء صحيحة
كلها مع وجود الكسر في بعض السهام فاضرب ذلك الصحيح في العدد الموضوع في الجامعة
ونزل الخارج باسره في الجدول الثاني وذلك واضح من المثال المذكور وقولنا هناك نصبا
الاشارة الى الجدول المذكور في البيت قبله ومعنى نصب أي وضع وقولنا وحيثما صح البيت
أي اذا وجدت سهام الغرماء متفقة فردها للوفى وهو الجزء المتفق فيه ليسهل لك العمل ثم عم أي
كل العمل وسواء كانت السهام حقيقة أو مستخرجة من البسوط فانك تردّها الى أوقافها ان
اتفقت * مثال الاول رجلان لا حصة لهما ستة دراهم وللا أربعة عشر ثمانية
على غريم لا يكمل غير سبعة دراهم فردا السهام الى نصفها هكذا

١٤	٧	٧
٠٦	٣	٣
٠٨	٤	٤

* ومثال الثاني رجلان لا حصة لهما ثلاثة ونصف وللا أربعة عشر ثمانية
ونثان على غريم لا يكمل غير خمسة فهذه صورتها
فاتفقت البسوط باسباعها وقولنا وان ترد البيتين أي
اذا أردت ان تعلم بكى يتبع الغريم كل واحد بعد أخذها
ما وجب له في الموجود تحول الحصص التي قسمت
عليها الموجود الى جدول واقسم عليها كل ما بقي في عمر
ذمته يخرج لك المطلوب * كل بحمد الله وحسن توفيقه الجليل ما وجد بخط المصنف رحمه الله
ويتلوه تكملة ان شاء الله الشرح فتاتر رحمه الله تعالى وهي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما (يقول) العبيد
الفقير الى مولاه وأحوجهم الى مغفرته ورحمائه محمد بن ابراهيم فتاتر جمع الله شتاته لما
كان النظم الفريد المشتمل من فن القرائض على الطارف منه والتلبد نظم الشيخ الامام
الفقيه الولي الصالح أبي زيد عبد الرحمن الاخضرى رحمه الله تعالى ونفع به الموسوم بالدرّة
البيضاء لم أقف له على شرح سوى شرح ناظمه عليه من أول الجزء الثاني الى آخر فصل
المحاصات من الجزء الثالث وسوى شرح الجزء الاول منه لغیره وبقي من آخر فصل المحاصات
الى آخر النظم غير مشروح فبما علمت فكان كن البس نوبا قصيرا واحتاج أن يرا في ذيله
شيء يسير فالتس حينئذ منى من لم تسعني مخالفتي وتنا كد على موافقتي أن كل شرح ما بقي
من الايات طابا بذلك الى وله من الله الاجر والثواب فأجبت به الى ذلك بعد الاعتراف
بالقصور وما علمته الفكر من الكلال والقصور غير أنى عولت على الاستمداد من بركات الشيخ
في اكمله متمشيا في ذلك بعون الله وفضاله فاكلمته على ذلك الصوب ولكن أين الرقعة من
الثوب فنسأل الله أن يعصمنا من الخطا والزلل ويوفقنا للصواب في القول والعمل بمنه
وكرمه قال رحمه الله تعالى

فصل اذا أخذ بعض الورثة عينا وبعضهم عرضا

(قوله لم أقف الخ) هذا لا ينافي ان المؤلف شرحا تاما لان في الوقوف لا يستلزم في وجوده من أصله فلا ينافي ما قدمه المؤلف أول شرح
الفقه من ان له شرحا على جملة الكتاب (قوله الشيخ) الظاهر ان المراد به المؤلف لا شيخه في التعليم (قوله اذا أخذ الخ) أي في بيان عمل

الخارج على امام النصف في الاول وامام
الثلث في الثاني خرج الاول واحد
وعشرون والثاني ثمانية وعشرون
فالحاصة تسعة وأربعون والسهم
متفقة بالسبع خذ سبع كل سهم تكن
الحاصة سبعة وهي تباين ما بيد الغريم
تضرب في الكامل وتقسّم على الكامل
الاصم (قوله يخرج لك المطلوب) وهذا
مثال تشكيكه

٣	٣	٧
٠٦	٣	٣
٠٨	٤	٤
٠٦	٣	٣
٠٨	٤	٤
٠٦	٣	٣
٠٨	٤	٤
٠٦	٣	٣
٠٨	٤	٤

مجموع الدينين
ثمانية وسدس
طرحا منها الخمسة
الحاضرة الخاصه
فيها بقى ثلاثة
وسدس قسم
على الحصة بقى
عدة قسم ذى
الكسر على الصحيح
السابقة فتبسط الباقي بتسعة عشر
وتبسط الخاصة بضربها في امام السدس
بائتين وأربعين وهما متباينان
فتضرب مال كل من الخاصة في تسعة
عشر وتقسّم الخارج على أئمة بسط
الحاصة وهي سبعة وستة يجب ان يرد
من الباقي واحد وسبعان وثلاثة
أسداس السبع ولعمرو واحد وخمسة
أسباع وأربعة أسداس السبع كما ترى
فامتحنه بالجمع تجده صحيحا والله تعالى
أعلم (قوله الطارف) هو المال
الحادث والتلبد ما تولد من مالك أو تيج
وقيل هو المال القديم ولا يخفى عليه
المراد هنا عند معرفتنا أصل معناها
وهي المعاني العائدة من الغير والحاصلة
من مواهب الواهب لتسميتهم للعائد من
الغير بالطارف وللمستخرج من مجرد
الفكر بمواهب الواهب بالتلبد تامل

(قوله لم أقف الخ) هذا لا ينافي ان المؤلف شرحا تاما لان في الوقوف لا يستلزم في وجوده من أصله فلا ينافي ما قدمه المؤلف أول شرح
الفقه من ان له شرحا على جملة الكتاب (قوله الشيخ) الظاهر ان المراد به المؤلف لا شيخه في التعليم (قوله اذا أخذ الخ) أي في بيان عمل

فيه عدم السلوك فيه مسلك المناسخة فتعطين له (قوله التاسع) لا مفهوم له وكذلك جزء آخر أو أنه يحاص بعد رأسه وهم بسهامهم فتدبر لكن في هذه الصور لا حاجة للمناسخة بل زاد لها عدد أسهم البائع من المسئلة عدة رأس الأجنبي وزله منزلة وارث بجزء من المسئلة واقسم الخلف عليهم (قوله لأن مجموع الخ) محصله أنك تجعل قبة لاصل المسئلة وأخرى لبقية سهام الورثة غير البائع منزلا حظ كل واحد من الأولى تحتها وأخرى لمقام جزء الأجنبي تنزل ماله من المقام قبالة وتنتظر الباقي مع بقية السهام في القبة الثانية فلما انقسم الباقي عليها الصحت الثانية من المقام وهنالك ينقسم مع الموافقة فصحت (١٩٠) من خارج ضربها في وفق باقي المقام وهو في المثال مائة وتسعة وعشرون

فوفق الباقي جزء سهم بقية السهام ووفق البقية جزء سهم المقام ومن له من كل أخذه مضروبا فيما على رأسه فهذا كله لتصحح الثانية ثم نظرا بينها وبين سهام البائع وهي اثنا عشر وجدناها متفقين بالثلث فوضعت فوق الأولى وفق الثانية وضربنا فيه فخرج ما صحت منه المسئلة ببيع الحظ منها للأجنبي وغيره وفوق الثانية وفق المبيع وتجمع لمن له فيها وهو ما عدا الأجنبي والبائع تضعه في ضلع الجامعة ومن له في الثانية فقط وهو الأجنبي تضعه قبالة وهو ظاهر (قوله وكذلك لو سلم الخ) ما تقدم كله في تسليم الكل للورثة على عدة رؤسهم أو على سهامهم أو نسب أخرى وحدهم أو مع أجنبي وما هنا حكم ما إذا سلم البعض ببيع أو نحوه كذلك وحاصل عمله أنه كالأول إلا أن لك هنا أن تقدر البائع من ورثة الثانية وحظه بمنزلة سهام ميت من الأولى وتقم العمل وإن شئت جعلته من الأولى وارثا بما بقي وما باعه بمنزلة سهام ميت غيره منها وورثته هم من عداه وعلى كل حال فبايعه أو بيع حظه تنزله بمنزلة سهم ميت والبائع إن شئت جعلته من أهل الأولى أو من الثانية وارثا بما بقي هذا كله إذا لم يكن أجنبي فإن كان فافعل به فكل ما سبق فيما إذا باع جميع الحظ هذا هو العمل العام (قوله وإن شئت الخ) تقدم حاصل المقام قريبا وهو أنك ما إن تجعل البائع من ورثة الأولى أو من الثانية بما بقي لكن في الأول تجعل ما باع بمنزلة سهام ميت وفي الثاني تجعل جميع حظه كأنها سهام ميت (قوله وهو النصف) فلي هذا الطريق تجعل مقام كسر الباقي من المبيع في قبة منزلة منزلة جميع الحظ فتأخذ منه ما بقي تضعه للبائع منها وتأخذ منه المبيع وتنظره مع سهام الورثة أو عدة رؤسهم بالنظرين وتستخلص من ذلك المسئلة الثانية فعند ذلك تنظرها مع جميع حظه من الأولى وتحصل جامعة وتقم العمل (قوله التقديرية) إذا لاموت حقيقة ولا أنها وارثه من الثانية دون الأولى

٦٠٤٨	١٨٩	٩	٨٤	٩٦
١١٣٦	٣٣٢	١٦	١٦	١٦
١٢٠٧	٣٣٤	١٨	١٧	١٧
١٢٠٧	٣٣٤	١٧	١٧	١٧
١٢٠٧	٣٣٤	١٧	١٧	١٧
١٢٠٧	٣٣٤	١٧	١٧	١٧
١٠٨٤	٢١	١	١	١

وكذلك لو سلم بعض نصيبه وتماثل البعض فإن شئت فقد ركه كأنه متوفى عن جميع نصيبه وقدره أيضا وارثا في ذلك النصيب من جملة الورثة وكان حظه هو القدر الذي بقي بيده وإن شئت فقد ركه المتوفى توفي عن ذلك القدر الذي خرج عنه هذا الوارث وكان ورثتهم هم الذين أسلم إليهم هذا الوارث ذلك القدر * فلو تركت زوجا وأختا شقيقة وأما والتركه دار باعته الشقيقة نصف نصيبها من الدار من سائر الورثة على قدر سهامهم لصحت من ثمانين المسئلة الأولى من ثمانية لعولها على ثلث الزوج منها ثلاثة وكذلك الشقيقة واثنتان للام ثم قدر كان الشقيقة توفيت عن جميع سهامها على الوجه الأول وقدرها بعد ذلك كأنها وارثة في جميع نصيبها وكان حظها فيه القدر الذي بقي بيدها من نصيبها وهو النصف والباقي للمشتريين على قدر سهامهم ما قصص مستلهم على هذا التقدير من عشرة لأنك سارحظ المشتريين على سهامهم البائعة منها خمسة وللزوج ثلاثة وللأم اثنتان ثم انظر سهام البائعة من الأولى مع مسئلتها التقديرية هذه فتجدتها

منكسرة

بأع جميع الحظ هذا هو العمل العام (قوله وإن شئت الخ) تقدم حاصل المقام قريبا وهو أنك ما إن تجعل البائع من ورثة الأولى أو من الثانية بما بقي لكن في الأول تجعل ما باع بمنزلة سهام ميت وفي الثاني تجعل جميع حظه كأنها سهام ميت (قوله وهو النصف) فلي هذا الطريق تجعل مقام كسر الباقي من المبيع في قبة منزلة منزلة جميع الحظ فتأخذ منه ما بقي تضعه للبائع منها وتأخذ منه المبيع وتنظره مع سهام الورثة أو عدة رؤسهم بالنظرين وتستخلص من ذلك المسئلة الثانية فعند ذلك تنظرها مع جميع حظه من الأولى وتحصل جامعة وتقم العمل (قوله التقديرية) إذا لاموت حقيقة ولا أنها وارثه من الثانية دون الأولى

منكسرة عليها مباينة فتضرب الثانية في الأولى بثمانين ومنها تصح المسئلان ثم اضرب سهام كل من له شيء من المسئلتين في جزء سهم مسئلته واجمع له الخارج منها وضعه له في الجامعة حيث يجب واضرب سهام البائعة من الثانية في جزء سهمها وضع لها الخارج في جدولها من الجامعة فيجمع للزوج تسعة وثلاثون وللأم ستة وعشرون ويكون للبائعة خمسة عشر هكذا

٨٠	١٠	٢	١٦	٨
٣٩	٣	١	٣	٣
٢٦	٢	١	٢	٢
١٥	٥	١	١	١

وعلى الوجه الثاني فتصح المسئلة الأولى من ثمانية كما تقدم ولا نصف السهام البائعة فتضرب المسئلة في مقام النصف بستة عشر للزوج منها ستة وكذلك الشقيقة وللأم أربعة ثم ضع للبائعة نصف سهامها في جدولها وما خرجت عنه منها ثلاثة وضعه في جدول منفرد تحت جداول الورثة وقد ركه متوفى توفي عنه وإن ورثته هما اللذان أسلم إليهم ذلك الحظ يرثانه عنه على حسب سهامهما وضع للزوج ستة في جدول أمام جدول وللأم أربعة كذلك واجمع ذلك لهما في رأس جدولها بعشرة وترجع بالاختصار إلى خمسة لا تفارق الحظين بالنصف ثم انظر بين الخمسة وبين ذلك الحظ المسلم فيه فتجدته منكسرا عليها مباينة لها فاضرب الخمسة حينئذ في ستة عشر بثمانين ومنها تصح المسئلان فكل العمل وصورتها هكذا

٨٠	٥	١٠	١٦	٨
٣٩	٣	٠٦	٠٦	٣
١٥	٥	٠٠	٠٣	٣
٢٦	٢	٠٤	٠٤	٢
		٠٣	٠٣	٠٣

وان شئت فاسلك بذلك مسلك الصلح وقدر كان البائع صالح من عداه على جميع سهامه إن باع منهم جميعها أو على بعضها إن باع منهم بعضها وذلك إما على قدر سهامهم أو على قدر رؤسهم أو على التفصيل السابق ومن أتقن باب الصلح لا يخفى عليه إجراء هذا الباب عليه وقوله وإن يك المقسوم فيه حذف النون من يكن مع ملافة الساكن وهو مذهب يونس وظاهر إطلاق ابن مالك في قوله

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم تمسكا بقول الشاعر فان لم تكن المرأة أبدت وسامة * فقد أبدت المرأة جبهة ضيغ وهو خلاف مذهب سيديويه والجمهور وحلوا البيت على الضرورة وقوله وأخذ بعضهم عرضا أي اختص به من بينهم في حصته والواو فيه للعالم وقد مضرة والضمير المضاف إليه بعض عائد على الورثة في الترجمة وقوله فخطه انتبذ الفاء داخله في جواب الشرط وحظه مفعول مقدم بانتبذ وتبقى مجزوم في جواب شرط مقدر والتقدير وإن يكن المقسوم عينا والحالة قد أخذ بعض الورثة أرضا فانتبذ حظه من أصل المسئلة أن انتبذها أي تطرحها طبق الحصاص وقوله مثله العكس إذا الخ أي مثل حكم المسئلة السابقة وهي إذا أخذ بعض الورثة العرض وأسلم العين لسائرهم حكم عكسها وهو إذا أخذ العين وأسلم العرض فأنك تسقط حظه أيضا من أصل المسئلة تبقى الخاصة فأقسم عليها العرض كما قسمت عليها العين في المسئلة السابقة وما في قوله إذا ما سلم زائدة وعينا مفعول مقدم بأخذ وفي البيت الأول سناد التوجيه

(قوله من له شيء الخ) هو من عدا البائع (قوله ولا نصف الخ) هذا لأنها باع نصف حظها ومن لازم تصحيح المسئلتين نظرا الثانية مع منزلته منزلة سهام ميت من الأولى والمترى هنا نصف الحظ ولا نصف له فواجب أن تضرب المسئلة في مقام النصف ليكون لحظ البائع نصف فتأخذه وتكمل العمل ولو كان له نصف لم تحتج لضرب فتدبر (قوله فاسلك بذلك الخ) أي بجميع ما تقدم من البيع للكل أو للبعض لكل الورثة أو بعضهم على أي نسبة كانت وحدهم أو مع الأجنبي فالمسائل المحتاج للسلوك فيها مسلك المناسخة يجوز أن يسلك فيها مسلك الصلح السابق بيانه والمراد الصلح بنحو بيع أو هدية أو نحوه (قوله السابق) أي في باب الصلح بالكل أو ببعض للكل أو للبعض على عدد الرؤس أو السهام أو خلط أو نسب أخرى وتقدم ما يحتاج فيه لعمل زائد وما لا يحتاج فكذلك هنا فلا حاجة للإطالة بيانه هنا وحاصله يرجع إلى تنزيل البائع هنا منزلة المصالح فيما سبق بل ما هنا من جملة أفراد كإقراره (قوله وظاهر الخ) عطف على مذهب (قوله مضرة) هذا لأن الجملة الماضية لا تقع حالا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة (قوله سناد التوجيه) هو اختلاف حركة ما قبل الروي

والله أعلم ثم قال ص

(وان يزد فاقسم عليها ما بقي * وما يرد فاضفه ترتقي)

ش يريد ان الهالك اذا ترك عينا وعرضا واخذ بعض الورثة العرض وازداد معه شيئا من العين فانك تقسم الباقي من العين على الحصص وهو معنى قوله فان يزد أى فان يزد أخذ العرض شيئا من العين فاقسم عليها أى على الحصص ما بقي من العين ويصير كان الميت لم يترك من العين سوى ما بقي كالوجه الأول كما اذا ترك الهالك زوجة وأما وأبا والتركه ستون ديناراً وعبد فاقضت الزوجة العبد وازدادت من العين تسعة دنانير فأصل المسئلة من أربعة وهي إحدى الغراوين للزوجة الربع واخذت للام ثلث الباقي واحد وللأب اثنتان فاطرح التسعة التي ازدادتها الزوجة من الستين يبقى واحد وخمسون اقسمها على الخاصة وهي ثلاثة فيكون

١٧

٥١	٣	٤
عبد	١	زوجة
١٧	١	ام
٣٤	٢	اب

وأما اذا أخذ العرض ورد من يده شيئا من العين فانك تضيفه الى ما كان من العين ويصير المجموع كأنه هو المتروك وتقبل به مثل ما فعلت به في المسئلة قبل وهذا معنى قوله وما يرد أى وما يرد أخذ العرض من يده من العين فاضفه الى المتروك منه وكل العمل وقوله ترتقي فيه احتمالان * الأول أن يكون مرفوعا وعليه فالجمله مستأنفة ومعناها الدعاء من الشيخ رحمه الله تعالى للآخذ من كتابه بالارتقاء والصعود في درجات العلم والفكر والنظر فيه ويكون الكلام قد تم عند قوله فاضفه ويحتمل على هذا ان تكون الباء فيه وفي بقى روياء لاجراء لها مجرى الالف الاصلية وان لم ينفع ما قبلها كقوله زوجه ونفدو لحاجتنا * وحاجات من عاش لا تنقضي تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة ما بقي

وان تكون الالف اطلاقا لاجراء لها مجرى الالف الزائدة وهذا هو الكثير * الاحتمال الثاني أن يكون مجزوماً في جواب شرط مقدر دل عليه فعل الطلب السابق وهو اما قسم أو أضفه فان كان الأول كان التقدير فان يزد فاقسم عليها ما بقي ان تقسمه ترتقي ويكون حينئذ ضمن الارتقاء معنى التوصل والمعنى تتوصل الى معرفة ما يتوب كل وارث من أخذى العين من الباقي وان كان الثاني كان المعنى وما يرد فاضفه الى العين المتروكة ان تضفه ترتقي أى تتوصل الى معرفة ما يتوب كل وارث من أخذى العين من المجموع وبالجملة فهما جعل جواباً للشرط مدلول عليه باحد فعلى الطلب المذكورين قدر نظيره جواباً للشرط مدلول عليه بالآخر ويتعين على هذا أن تكون الباء فيه وفي بقى اطلاقاً لا روياء والله أعلم ثم قال رحمه الله تعالى ص

(وان ترد قيمة عرض فاقسمها * عينا على سهام من له انقضى)

(يخرج جزء السهم فيه تضرب * لا أخذ العرض ترى ما تطلب)

ش قد تقدم ان المراد بالعرض ههنا ما قبل العين فيسهل الاصول والحيوان والشياب كما تقدم وهو اذا لناظم رحمه الله تعالى بهذين البيتين بيان كيفية معرفة قيمة العرض اذا أخذه بعض الورثة في حظه وأسلم العين لمن عداها والمعنى وان ترد معرفة قيمة العرض الذي أخذه ذلك الوارث في حظه فاقسم العين على سهام أخذه يخرج لك جزء السهم فاضرب فيه سهام أخذ

العرض

العرض تكن قيمته * مثال ذلك زوجة وأم وثلاث أخوات متفرقات والتركه عبد وخنان ودار وثوب وخمسة عشر ديناراً فأخذت الزوجة العين والام العبد والشقيقة الخنات والاخت للاب والدار والى للام الثوب فقسمتهم بعولها من خمسة عشر للزوجة ثلاثة وللأم اثنتان وللشقيقة ستة وللى للاب اثنتان وكذلك الى للام فاقسم العين على سهام الزوجة وهي ثلاثة يكن الخارج خمسة وهي جزء السهم فاضرب فيه سهام كل وارث يكن قيمة ما أخذه فاذا ضربت فيها سهام الشقيقة كان الخارج ثلاثين وهي قيمة الخنات ومعرفة قيمة ما عداها على هذا العمل وصورتها هكذا

٧٥	١٥	١٥
١٥	١٥	١٥
١٥	١٥	١٥
٣٠	٣٠	٣٠
١٠	١٠	١٠
١٠	١٠	١٠

تنبهان * الاول * لم يذكر لناظم بيان معرفة قيمة جميع التركة وفي ذلك وجوه * منها أن تقسم عدد العين على سهام الذي أخذه يخرج جزء السهم الواحد من جميع التركة فاضرب به في الفريضة يكن جميع التركة * ومنها أن تضرب العدد الذي صحت منه المسئلة في عدد العين وتقسّم الخارج على سهام أخذه * ومنها أن تقسم العدد الذي صحت منه المسئلة على سهام أخذ العين وتضرب الخارج في عدد العين وبين ذلك في المثال السابق انك اذا قسمت العين على سهام أخذه وهي ثلاثة خرج لك خمسة اضربها في المسئلة بعولها يخرج لك خمسة وسبعون وهي قيمة جميع التركة واضرب العدد الذي صحت منه الفريضة وهو خمسة عشر في عدد العين وتقسّم الخارج على سهام أخذ العين وهو ثلاثة يخرج لك خمسة وسبعون وهو قيمة جميع التركة وأقسام العدد الذي صحت منه المسئلة وهو خمسة عشر على سهام أخذ العين وهو ثلاثة يخرج لك خمسة اضربها في عدد العين يخرج لك خمسة وسبعون وهي قيمة جميع التركة (الثاني) اذا علم حظ بعض الورثة وجهل مقدار التركة وأردت معرفة كم هي فاقم الفريضة من حيث تصح وانظر سهام من علم نصيبه من التركة كم هي ثم اضرب ما بيده من العين في أصل المسئلة واقسم الخارج على سهامه من الفريضة تكن جملة التركة * مثال ذلك اذا قيل لك هلكت هالكه وترك زوجاً وأماً وأختاً شقيقة فأخذت الأم نصيبها خمسة دنانير فك جملة التركة فاقم الفريضة بعولها من ثمانية واضرب الخمسة التي بيد الأم في أصل المسئلة تكن أربعين اقسمها على سهام الأم يخرج لك عشرين وهي جملة التركة * ولو تركت زوجاً وأماً وبناتاً وعصبة فأخذت الأم والعصبة نصيبهم مائة ديناراً لضربت المائة في أصل الفريضة وهي اثنا عشر تكن ألفاً ومائتين اقسمها على سهام الأم والعصبة وهي ثلاثة تكن أربع مائة وهي جملة التركة وقس على ذلك ما أشبهه والالف في قولنا اقسمها بدل من نون التوكيد الخفيفة والضمير في انقضى قائم على عين وله متعلق به وتقدير البيت وان ترد معرفة قيمة عرض فاقسم العين على سهام من انتسب له والله سبحانه وتعالى أعلم * ثم قال رضي الله تعالى عنه ص

* فصل *

(وان يكن لميت دين على * بعضهم فان يكن مماثلاً)
 (لحظه فاطرحه ثم اقسم على * حصص من بقى ما قد انجس)
 (واعطه الزائد ان يكن أقل * واقسم على باقي الحصص ما فضل)

(٢٥ - الدرة)

(قوله من خمسة عشر) أصلها من اثني عشر لاجل الربع والنصف والسدس المكرر مرات (قوله لم يذكر) أى صريحاً والافقوخذ التزاماً من بيانه قيمة مأخوذ كل فانك تجمع الخارجات للعين فالخامس هو جملة التركة (قوله وجهل مقدار الخ) فقد جهل هنا أحد الطرفين والقاعدة فيه ان تضرب أحد الوستين في الآخر وتقسّم الخارج على الطرفين المعلوم يخرج المجهول فتقول نسبة كل سهم من الفريضة كنسبة حظ صاحب السهم من المال والمجهول المال فتضرب حظه في الفريضة وتقسّم الخارج على السهم يحصل المال وعمله كما ترى كذلك فافهم فاذا قيل هلك هالك وخلف زوجة وأماً وأباً فكان حظ الأم مائة ديناراً كم جملة التركة فتصح الفريضة من أربعة وتضرب فيها المائة وتقسّم الخارج على سهام الزوجة منها فالخارج هو جملة التركة وهي أربع مائة وعلى هذا فقس (قوله وان يكن لميت الخ) ما تقدم حيث لا دين لميت على غيره ولا غيره دين عليه وهذا أراد أن يتكلم على ذلك وبدأ بالاول ويأتى الثاني والدين يأتى انه اما على وارث أو أجنبي أو على الهالك لو ارث أو أجنبي وفي صورة الوارث اما أن يكون قدر نصيبه أو أقل أو أكثر وفي كل الدين اما مؤجل أو مفضل وصاحبه اما معسر أو ملي ومعلوم في الفقهاء ان المؤجل محل بموت الغريم فتقدير (قوله فان يكن مماثلاً الخ) تكلم هنا على قسمين المساواة والأقلية ويأتى حكم الاكثرية

ش ذكر في هذا الفصل ما اذا كان الميت دين على بعض ورثته وحاصل القول في ذلك ان الدين الذي يتركه الهالك لا يخلو اما ان يكون على اجنبي او على وارث فان كان على اجنبي واحضره فلا اشكال وان لم يحضره لعذر منع منه كان الورثة شركاء في ذلك الدين على حسب مواريتهم فهم يقوم كانوا شركاء في عرض فباعوه من رجل وتعين لهم الثمن في ذمته لا يقوم باع كل منهم سلعة الخاصة به من رجل واحد فتعين لهم الاثمان في ذمة المشتري فان هؤلاء لا شركة بينهم في الدين الذي له على الرجل فاذا صار الورثة شركاء في الدين المتروك فان شاؤوا البقاء على الشركة فن اقتضى منهم شيئا دخل عليه صاحبه وان شاؤوا الانفصال من الشركة جاز ذلك على المشهور فيلزمون ان من اقتضى شيئا اختص به ويلتزمون انهم قد اقتضوا ما على هذا الغريم من الدين فاذا التزموا ذلك انقطعت الشركة بينهم واختص كل بما اقتضى وصاروا كالبائعين للمدين ساهما لا شركة بينهم فيها فيتبعه كل بقدر سلعة لا يدخل عليه الاخر بشئ من ذلك فلو كان الدين الذي خلفه الهالك على قوم متعددين فكذلك الحكم في الاقتضاء قبل القسمة وبعدها اذا اقتسموا كل ذمة على حدتها فان اقتسموا على ان يخرج أحد بما في ذمة أحد الغرماء او ببعضه وعلى ان يخرج آخر بما في ذمة غريم آخر او ببعضه لم يجز بشئ من ذلك وان كان الدين على وارث فاما ان يكون مؤجلا او حالا فان كان مؤجلا فهو كدين الاجنبي اذا الوارث لم تتوجه عليه مطالبته بعد فهو يستعمل له نصيبه من التركة كن لادين عليه وان كان الدين حالا فاما ان يكون مليا او عديا فان كان مليا دفع مناب سائر الورثة من الدين الذي عليه واقطع ما عليه منه في حصته واتبع نصيبه من التركة وان كان عديا فعلى قسمين أحدهما ان لا يكون عليه دين سوى دين هذا الهالك وهذا القسم هو المقصود بالكلام عليه من هذا الفصل وثانيهما ان يكون عليه دين لغير هذا الهالك ايضا وسيتكلم الناظم على هذا القسم ايضا في الفصل الذي بعده هذا (فاما القسم الأول) المقصود من هذا الفصل فهو لا يتناول أحد ثلاثة أقسام * الأول ان يكون ما وجب للمدين من مجموع التركة مثل ما عليه * الثاني ان يكون ما وجب له أكثر مما عليه * الثالث ان يكون ما وجب له أقل مما عليه فان كان ما عليه مما لا لما وجب له فأنك تطرح حظه من التركة وتقسّم الباقي منها على حصص من بقي من الورثة وان كان ما وجب له أكثر مما عليه فاعطه الزائد على دينه من حاضر التركة واقسم الباقي على محاصره من عدها ايضا وان كان ما وجب له أقل مما عليه فأنك تقسم الحاضر من التركة على حصص من عدها ويتبعونه بما بقي عليه فتي أحضر شيئا اقتسموه على محاصرتهم والى القسم الأول أشار بقوله وان يكن لميت دين على البنتين أي وان يكن لميت دين على بعض الورثة فان يكن الدين مما لا لحظه من مجموع التركة دينها وحاضرها فطرحه أي فطرح حظه من جملة التركة ويخرج المدين لاله ولا عليه ثم بعد ذلك الطرح اقسام ما بقي وهو المراد بقوله ما قد انجلى أي ظهر لك بعد الطرح وهو الحاضر على حصص من بقي من الورثة وأشار الى القسم الثاني بقوله واعطه الزائد الميت أي وان يكن الدين أقل مما وجب له اعطه الزائد على دينه من حظه من حاضر التركة واقسم ما فضل أي ما بقي بعد أخذه الزائد من الحاضر على الحصص الباقية لسائر الورثة بعد طرح سهامه من أصل الفريضة فاضافة باقي الى الحصص من اضافة الصفة الى الموصوف وقوله فضل فيه ثلاث لغات فضل بفضل كدخل يدخل وفضل بفضل مثل علم يعلم وفضل بفضل بكسر العين في الماضي وضعها في المضارع وهي مركبة من اللتين السابقتين

* ولما

(قوله لا تقوم الخ) والقرعة تظهر فيما يقتضيه أحدهم فعلى ما قبله يقتسمون المقتضى على حصصهم ولا يختص به القابض وعلى الثاني يختص به وحده كما ترى (قوله لم يجز الخ) لما فيه من الغرر اذ قد بعدم بعض الغرماء فيؤدي الى اختصاص من تقفاه من الورثة بالحرمان دون البواقي هذا وقد جوز الاقسام قبل فيما اذا اتحد الغريم وفيه ميل على البعض عند عدم الغريم في الفارق بين المقامين مع قيام موجب المنع فيهما ولك ان تقول عند الاتحاد يخف الغرر لانه ان كان مليا اقتضى منه كلهم او معدما انعدم على الكل وفوز البعض بما بيده نادر اذ لا يقتضى جميع ما بيده للبعض في الغالب فتأمل (قوله بعد) هو بمعنى حين وله شواهد من السنة كقول عائشة رضي الله تعالى عنها فيما خرج به البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر في حجرتي والنهس طالعة لم يظهر التي بعده (قوله الثالث الخ) هذا ياتي الكلام عليه بعد في كلام المصنف وان استعمل الشارح بيانه قبل محله لجمال النظائر

(قوله متوقفا الخ) هذا لان تنوع العمل متوقف على معرفة كون ماله مساويا لماعليه أو أقل أو أكثر والمساواة وما معها فرع معرفة ماله من جملة التركة فلذا بين المصنف هنا ما يعرف به حظ الغريم من التركة ليعلم به مساواته لماعليه أو أقلته أو أكثرته فتدبر (قوله والوجه الخ) أي الوجه الذي يعرف به مماثلة ماله لماعليه أو كونه أقل أو أكثر ان يخرج الخ (قوله كل المال) أي حاضر او غائبا (قوله هضم) أي دون ترك شئ منه حتى ماعليه (قوله وخط الخ) هذا مر تب على (١٩٥) . محذوف وذلك ان الخط بعد ضرب مال الدين من الفريضة في جزء سهمها اذا الخط يكون من هذا الخارج فاقراءه اما بصيغة الامر أي وخط من خارج ضرب مال الدين من الفريضة في جزء سهمها الدين من الذي له منها والمراد اعرض حظه منه والا فخذ كره لا يليق الابصيرة ما اذا كان ماله أكثر مما عليه والقصد أعم من ذلك وان خصه الشارح بصورتين وعند العرض فاما ان يحمله دون فضل فهذا مساو واما ان لا يحمله فهذا ما عليه أكثر او يحمله مع فضل فما عليه أقل مما له كذا ينبغي واما ان تقرأه بصيغة المصدر مرفوعا عطفا على المصدر المنسب من أن يخرج أي خروج وخط أي مع الخط وأما جعل الشارح له معطوفا على قسم فلا يصح من جهة المعنى لان الخط ليس من تمام عمل

اخراج السهم كما يقتضيه العطف على قسم الداخلة عليه بانه التصوير لاخراج جزء السهم (قوله من الدين الذي الخ) صوابه من الذي وجب له أو من الدين من الذي الخ على أن يكون من الدين بيان لما يتبعه ومن الذي متعلق بطرح (قوله وان كان أقل الخ) وان كان أكثر قسمت ما حضر على الحصص واقسم ما بقي عليه عليها مرة أخرى لتعلم ما يتبعه به كل وارث وكان الأولى للشارح أن يزيد هذه الصورة لان

كلام المصنف فيما يعلم به مماثلة واخواها لا قسما فقط والا كان قاصرا على المراد وغرر ان القسم الثالث يأتي وما درى انه أدرج ما يتوقف عليه هنا جمعا للنظائر لحكم الباب فتدبر (قوله معطوف على قسم) قد علمت ما فيه (قوله وان يكن أعلى الخ) أي ان يكن ماعليه أعلى مما له (قوله ما حضر) أي دون ماعليه (قوله واكتف الخ) هو توكيد لما قبله والمراد بما غبر ما بقي من التركة (قوله واقسم الخ) هذا من تمام عمل القسم الثالث وحاصله انك تقسم ما حضر المحاصره وهي جملة الفريضة عدا سهم الغريم ثم اقسم الخلف حاضرا وغائبا على جميع الفريضة حتى الغريم وما خرج للغريم اطرحه مما عليه والباقي اقسمه على المحاصره مرة أخرى لتعلم بذلك ما يتبعه به كل وارث وان شئت أن تعلم ما لكل وارث من الحاضر والغائب جمعت ماله من الحاضر وما يتبعه به فهو جملة ماله من الخلف بالارث حاضر او اقتضاء (قوله لا يتابع) أي لا جمل أن يتبعه الورثة بمحاصرتهم في تلك البقية

* ولما كان هذا العمل متوقفا على معرفة مماثلة حظ المدين من مجموع التركة لدينه أو زيادته عليه أشار الى وجه معرفة ذلك بقوله ص

(والوجه ان يخرج جزء السهم * بقسم كل المال دون هضم)
(على فريضة وخط ما تبع * به من الدين الذي له ولتتبع)

ش يريد ان الوجه في معرفة ما يجب للمدين من التركة هل هو مماثل لما عليه من الدين أو زاد عليه هو أن تستخرج جزء السهم للفريضة بان تقسم جملة التركة لادين والحاضر دون ترك شئ من ذلك على الفريضة وخط أي اطرح ما يتبع به ذلك الوارث من الدين الذي وجب له من التركة بعد ضرب سهامه من الفريضة في جزء سهمها في الوجهين فان كان الدين مساويا لما وجب له خرج لاله ولا عليه وان كان أقل مما وجب له أعطى الزائد على دينه من حاضر التركة واقسم الباقي على محاصره من عدها حسبما تقدمت الاشارة الى ذلك وهو معنى قوله ولتتبع أي ولتتبع ما تقدم من وجه العمل في الباقي من التركة بعد الطرح المذكور ومن انك تقسم جملة الحاضر على محاصره من عدا المدين ان كان ماعليه مساويا لحظه منها والباقي منها بعد أخذ الزائد على دينه من الحاضر ان كان أقل وقوله دون هضم أي دون ترك يقال هضمت له من حق طائفة أي تركها وقوله وخط بفتح الحاء مصدر معطوف على قسم ثم قال ص

(وان يكن أعلى قسمت ما حضر * على الحصص واكتفى بما غبر)

ش هذا قسم قوله ان يكن أقل وهو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة أي وان يكن أعلى أي أكثر من حظه الواجب له من التركة قسمت ما حضر منها على الحصص وقدمت ما هي واكتفى في القسمة عليها بما غبر أي بما بقي من التركة وهو الحاضر فقط دون الدين وستأتي أمثلة ذلك مستوفاة ان شاء الله تعالى ثم قال ص

(واقسم على فريضة مالا وضع * واضرب له في جزء سهم واطرح)
(منابه مما عليه وارسم * بقية للاتباع فاعلم)

ش أشار بهذين البيتين الى بيان ما يتبع به سائر الورثة المدين والمعنى واقسم على فريضة مالا وضع أي ظهر للميت من حاضر ودين واضرب للمدين سهامه من الفريضة في جزء سهمها وهو الخارج من قسمة جميع التركة عليها واطرح منابه الواجب له من التركة وهو الخارج له من ضرب سهامه من الفريضة في جزء السهم مما وجب عليه من الدين والباقي هو ما يتبعه

(قوله تنبيه الخ) قد أشرنا إلى هذا عند التكلم على المتن وهو من تمام عمل المسئلة (قوله هذا الفصل) هو فصل ما إذا كان للهلك على وارث دين بصورة الثلاث فيستدعي ثلاثة أمثلة (قوله الخ) هذا ليكون ماعليه أقل جماله والمراد بالتركة هنا الحاضرة لا جميع الخلف بدليل ما بعده لأن كون جزء السهم ماقال مبنى على كون الخلف حاضرا وغائبا أربعين ثلاثين (قوله وصورتها هكذا) قد نزل في قبة المقسوم ثلاثين جعل منها للغيريم ثلاثة وثلاثا والباقي قسمه على المحاصة وهي الستة فأأخذ الغريم أخذه من حيث كونه باقيا من حظه لا بالتعاصص إذا يضرب فيها بشئ وإذا لم يجعل له سهم فيها (قوله إلا أن التركة عشرة) هذا ليكون ماعليه أكثر جماله والمراد بالتركة هنا الحاضر فقط بدليل ما بعده (قوله الحاضر) هو عشرة (قوله المحاصة) هي ستة (قوله وهو ثلاثة وثلاث) تقبسط بعشرة وتبسط المحاصة بقمانية عشر يتفقان بالنصف فتنسب نصف ببط المال من نصف ببط الفريضة تجده خمسة اتساع كما ترى فاضرب مال الكل وارث يخرج ماقال وأمتن القسم بجمع ماتحت امام التسع تجده واحدا وعشرين اقسما على تسعة يخرج اثنان صحيحان ويفضل ثلاثة اتساع هي ثلث والاثنان مع الواحد ثلاثة فالجموع ثلاثة وثلث فالعمل صحيح

به سائر الورثة فاعلم ذلك (تنبيه) إذا أردت أن تعلم بكم يتبعه كل واحد من الورثة على انفراده فاقسم الباقي بعد الطرح على المحاصة يكن الخارج جزء سهم لها فاضرب فيه سهام كل من له شئ منها يخرج له ما يتبع به المدين وانما ينسب النظم على ذلك هنا اعتقادا منه على ما سلف له من بيان ذلك في أول فصل المحاصات * ومثال هذا الفصل من تركت زوجا وأما وثلاث اخوات متفرقات وليته على الزوج عشرة دنانير مهر او هو عديم وترك سواها عشرين فأصل المسئلة من ستة وتعمل الى تسعة وجميع التركة ثلاثون فاقسمها على التسعة يخرج جزء السهم ثلاثة وثلث اضرب في الثلاثة التي للزوج يخرج له من التركة عشرة وهو مثل ماعليه فيخرج لاله ولا عليه فأسقط سهامه من أصل المسئلة تبقى المحاصة لمن عدا ستة ثلاثة للشقيقة وواحد لكل واحدة من الاخنتين الباقيتين وكذلك للام فانقلها في جدول ثان واقسم عليها العشرين الحاضرة فيخرج جزء سهمها ثلاثة وثلث فاضرب فيها الكل وارث فيخرج للام ثلاثة وثلث وللشقيقة عشرة ولكل واحد من الاخنتين سواها ثلاثة وثلث وهذا هو القسم الأول من الاقسام الثلاثة وصورتها هكذا

زوج	ام	ش	م	ب
٩	٦	٣	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١

ولو كانت بجملها الا ان التركة ثلاثون دينار الكان جزء السهم للفريضة أربعة وأربعة اتساع اضرب فيها سهام الزوج يخرج له ثلاثة عشر وثلث عليه منها عشرة تبقى له ثلاثة وثلث يأخذها من الثلاثين الحاضرة ويبقى لسائر الورثة ستة وعشرون وستة اتساع فتقسمها على المحاصة وهي الستة يخرج جزء سهمها أربعة وأربعة اتساع فتضرب فيها الكل وارث فيجب للشقيقة ثلاثة عشر وثلاثة اتساع وللأم أربعة وأربعة اتساع وكذلك لكل واحدة من الاخنتين الباقيتين وهذا هو القسم الثاني من الاقسام المذكورة وصورتها هكذا

زوج	ام	ش	م	ب
٩	٦	٣	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١

ولو كانت المسئلة بجملها الا ان التركة عشرة لكان جزء السهم للفريضة اثنين وتسعين بضم المثناة والسعين لان مجموع التركة عشرون والخارج من قسمتها على تسعة اثنان وتسعان وهو جزء السهم فاضرب فيها سهام الزوج يجب له ستة وثلثان اطرحها مما عليه تبقى عليه ثلاثة وثلث يتبعها سائر الورثة ثم اقسام الحاضر على المحاصة يخرج جزء سهمها واحد وثلثان فاضرب فيها الكل وارث يجب للشقيقة خمسة ولكل واحدة من الام والاخنتين الباقيتين واحد وثلثان ثم اقسام ما بقى على الزوج من الدين وهو ثلاثة وثلث على المحاصة أيضا يخرج جزء سهمها خمسة اتساع فاضرب فيها الكل وارث يخرج ما يتبعه به فيخرج للشقيقة واحد وستة اتساع وللأم خمسة اتساع ولكل واحدة من الاخنتين الباقيتين كذلك وهذا هو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة وصورتها هكذا

(قوله ولو تركت الخ) هذا أتى به مع انه من قبيل القسم الثالث وقد مثل له الآن لا مورثا بيان على هذا الفصل وهو ما إذا كان للهلك على بعض الورثة دين اذا كانت مناسخة ومنها ان العمل السابق في القسم الثالث لا يطرد في جميع الصور لان استعماله في بعض الصور يؤدي الى عدم الوصول الى معرفة حظ كل وارث للزوم التسلسل في القسم ولا يقف فيه الى حد بل يستمر فيه مسلك آخر ستره ومنها الاشارة الى عروض الدور في بعض أعمال هذا الفن حتى يتخلص منه بمسلك آخر قاله تعالى أعلم (قوله يعمل ربعا) هي ثلاثة وينقص لكل واحد خمس ما يبدى انذى هو نسبة ما زادت به من مجموع لزيد والمزيد (١٩٧)

زوج	ام	ش	م	ب
٩	٦	٣	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١

الفريضة الاولى من خمسة عشر لعمها مثل ربعها والثانية من ستة وسهام الهالكة منقسمة على مسئلتها تصح المسئلان من خمسة عشر ويكون منها للزوج خمسة وثلث الابن اثنان وكذلك للاب والام ثلاثة ومثلها لثلاثة ابنة ثم تقسم مجموع التركة وهو ستة وستون على خمسة عشر يخرج جزء سهمها أربعة وخمس فاضرب فيها الزوج سهامه يخرج له اثنان وعشرون وعليه ثلاثون فقدا أخذ أكثر مما له فأسقط سهامه من المسئلة تبقى الحصص عشرة اقسام عليها الحاضر يخرج ثلاثة وثلاثة أنجاس وذلك جزء سهمها فاضرب فيها الكل وارث فيخرج لثلاث الابن سبعة وخمس وكذلك للاب والام عشرة وأربعة أنجاس وكذلك لثلاث البنات وصورتها هكذا

زوج	ام	ش	م	ب
٩	٦	٣	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١
٣	١	١	١	١

فالخوفى ولو قسمت الستة والثلاثين الحاضرة على سائر ورثة الزوجة على محاصتهم وهي اثناعشر ثم قسمت ما صار للابنة على ورثتها وما صار من ذلك لوالدها على المحاصة وما صار للابنة على ورثتها كانت المسئلة دولابية ام ولم يتوصل الى جوابها في بعض المسائل

قوله دولابية أى دورية وقوله ولم يتوصل الى جوابها في بعض المسائل أى ولا في كلها وبيان الدور فيها أنك اذا قسمت الستة والثلاثين على المحاصة التي هي نصيب من سوى المديان من الفريضة الاولى ٣ التي هي أى المحاصة اثناعشر وترجع بالاختصار الى ستة فيجب للبنات ثمانية عشر فاذا قسمت هذه الثمانية عشر على فريضة البنات وهي ستة وجب لهما وهو المديان ثلثا ستة دنانير فاذا تعينت له قام عليه فيها سائر ورثة الزوجة فاتزعوها من يده لاجل دينهم (قوله على المحاصة) هذا الاجل دينهم الباقي عليه فكل نصيب يحصل له اقسموه على محاصتهم ومن جملة النصيب ما ورثة من ابنته الهالكة ومن جملة المحاصصين البنات لانها من ورثة الاولى فاضرب فيها أبوها مع غيره لانه من جملة ورثتها وما خرج له تخصاص فيه ورثة الزوج ومنها البنات وما خرج لها في هاته المحاصة ضرب فيه الاب بسهم وما خرج له حوصص فيه ولا يقف لحدفايته انه يدق المحاصص فيه بحيث لا ينتهي مقامه لحدوه وهو تسلسل في العمل دور بالرجوع من المحاصة فيما يحصل للبنات المحاصة فيما يحصل لانيها من حظها والعكس فهو في الصورة دور وفي الحقيقة تسلسل اذ لا وقوف فيه وتقرر ان الدور من جملة افراد التسلسل تأمل (قوله في بعض الخ) أى أى انه لا مفهوم له بل في كل المسائل من هذا القبيل (قوله التي هي الخ) كذا بالاصل ولم يذكر جواب اذا فليحذر اه

(قوله تكلف أعمال الخ) أي غير هذا العمل السابق الذي سلكه وذلك بالجبر والمقابلة فعملها بالجبر قاطع للدور وموصل للجواب وكذلك عملها بطريق عمل المناصفة المؤدى إلى إسقاط سهم الأب من الفريضة والقسمة على عشرة وعلى مال الحوفي تقسم جميع المال وهو ستة وستون على خمسة عشر ليعلم المدين ليسقط مما عليه ثم يسقط سهمه من الفريضة وهو ثلاثة ويقسم الحاضر على اثني عشر وفيها سهام الهالك إلى آخر العمل هذا وظاهر الشارح تبعاً للحوفي أن هذا الدور لازم في صورة المناصفة دون ما إذا لم تكن مناسفة مع أنه لازم لو سلك العمل العام حتى حيث لا مناسفة فيما إذا كان ما عليه أكثر مما له أو مساوياً كانه عليه العقباني ومثل ذلك فراجع (قوله سناد التوجيه) تقدم معناه في نظيره فتذكر وهو هنا في البيت الأول (قوله دين الاجنبي الخ) اعلم أن قسمة فريضة ذات دين الاجنبي من أصعب أعمال الفرائض وتقدم صدر البحث أن الدين المالهك على اجنبي أو عكسه كالوارث وتارة يكون للهالك على الوارث والاجنبي معا وتارة بالعكس وتارة يكون للهالك على الوارث ولا جنبي على الوارث وتارة العكس والقول الفصل أن الدين أن كان على الهالك سواء كان لوارث أو اجنبي أو لهما فلا تقسم التركة حتى يخلص من رأس المال فلا يحتاج فيه لعمل لتقدم الدين على الارث وإن كان للهالك على اجنبي فاما أن يتأجل أو يتجهل فإن تجهل اقتضى أن كان ملياً وقسم وإن كان معدماً قسم على التركة وعلم بذلك قدر ما يتبعه به كل واحد وإن اقتضى منه قسم على المحاسة وإن تأجل استوفى به الاجل وقسم على المحاسة كالمجهل وإن كان على مجرد الوارث فتقدم فيه ثلاث صور وحكم كل وإن كان عليه ما مع حكيم ذلك حكم صورة انفرد هما (١٩٨) فتلاحظ كلا على انفراده وتحكم له بحكم ذلك وفي صورة ما إذا كان

الدين من الهالك على وارث فاما أن يكون لاجنبي على هذا الوارث دين أيضاً أو لا فإن لم يكن فالامر بين وان كان فاما أن يفي حظه من التركة بالدينين أم لا فإن وفي فالامر بين ولا يحتاج فيه تركيب محاسة من دين الاجنبي وغيره بل أعطه الزائد على دين الهالك يقضى منه دينه للاجنبي واقسم الباقي على المحاسة وهي سهام من عدا المدين من الورثة وإن لم يفي فتحتاج فيه لمزيد عمل وتركيب محاسة من دين الاجنبي وغيره وفيه عند الفراض باب دين الاجنبي فالمراد دينه على وارث زيادة على دين الهالك في حال عدم وفاء ماله من الخلف بقضاء الدينين والحال أنه معدوم لا شيء سوى ما يورث ذلك (قوله وترك الميث الخ) لأنه إذا لم يترك سوى الدين فلا حاجة لهذا وهو العمل المذكور بل يقسم ما عليه للهالك على الفريضة وما خرج لكل واحد غيره اتبعه به وإن اقتضى شيئاً أقسم على المحاسة مما عدا سهامه ثم يحتاج تلك المحاسة عند اقتضاء شيء منه فإن الاجنبي يضرب معهم فيما يحضر لديه من المال فتدبر (قوله إن لم يفي) أي منابه وهو تو كيد لتعاصروا لان المحاسة كما تقدم لا تكون الا فيما لا يفي بالحقوق (قوله واقسم الخ) هذا حديث اجمالى يفصله قوله بعد واقسم الخ اذ لم يبين هنا ما يقسم وما يقسم عليه وحاصل المقام أن مثل هذا الفصل عملين عملاً على طريقة الفقه ويقال فيه فقهي ويأتى وعملاً على طريق أهل الحساب وهو الذي صدر به وحاصله بإيضاح أن تعمل الفريضة وتجمع الدينين أن تبايناً أو وقفها أن توافقا وتقسم عليها سهام المديان من الفريضة فما تاب دين الميث ضرب به في جميع التركة وسقط منابه عن المديان وما تاب دين الاجنبي من السهام جمع إلى سهام الورثة وقسم عليها حاضر التركة وتقسم ما بقي على المدين لبيت على المحاسة التي قسمت عليها الحاضر فما تاب كل وارث اتبعه به وما تاب الاجنبي سقط عنه لأنه ليس مالا حاضر أو يتبعه الاجنبي ببقية دينه ثم أنك عند قسم سهام المدين على مجموع الدينين أو وقفها تارة ينقسم وأمره بين وتارة لا ينقسم فإن باينت ضربت المحاسة وهي الدينان أو وقفها في المسئلة وإن وافقت ضربت وفق المحاسة في المسئلة ومن الخارج في صورتين تصح فريضة بدنها فاقسم حينئذ المدين منها على المحاسة وأعم العمل والله الموفق للصواب

عليه ومن جملة ورثة الزوجة القاتنين الهالك فتأخذ بالمحاسة في هذه الستة نصفها بثلاثة فإذا تعينت لها هذه الثلاثة أقسمها وورثها الذين من جلتهم أبوها المديان فيستحق ثلثها وذلك دينار فيقوم عليه سائر ورثة الزوجة في الدينار فينتزعونه من يده ويصنعون به كما صنعوا بالستة والثلاثين ديناراً هكذا أبدأ بدور الامر ولا ينقطع هذه الطريقة دورانه أبداً فيكون الأولى فيها أن يقطع ذلك الدوران أول مرة ويقسم الحاضر على من عدا الزوج ولا يحتاج إلى تكلف أعمال الحساب الشاقة وقوله اطرح هو بتشديد الطاء وكسر الراء أمر من الاطراح افتعال من الطرح يقال اطرح الشيء وطرحته إذا رميته وأبعده وفي البيت سناد التوجيه والله أعلم

(فصل في دين الاجنبي) (وان يكن لاجنبي دين * على مدين الميث مستبين) (وترك الميث حاضر افنى * منابه تحاصصوا ان لم يفي) (واقسم فالاجنبي يحصل * مع سهامهم حصاصاً يحصل) هذا هو القسم الثاني من قسمي المدين الوارث وهو أن يكون عليه دين للاجنبي مع دين الهالك قوله وان يكن الخ يريد أن الوارث إذا كان عليه دين للهالك وعليه أيضاً مع ذلك دين للاجنبي

(قوله ان تباينا الخ) شرط لقسمة سهام المدين على مجموع الدينين أنفسهما واعلم أن الغاية من هذا القسم كثرة أمر أن الأول معرفة ما يحاصص به الاجنبي في المال الحاضر وهو ما نابه من قسم السهام على المحاسة (١٩٩) الثاني معرفة القدر الذي ينحط عن وهو عديم وترك الهالك مالا حاضراً فإن الورثة والاجنبي يتكاسون في مناب ذلك المدين من الحاضر اذ لم يف بجميع ما عليه من الدينين أما إذا وفيهما فلا محاسة لاستيفاء كل دينه كاملاً من مناب المدين من الحاضر ويحاصص الاجنبي بما يحصل له من قسمة سهام المدين من الفريضة على مجموع الدينين ان تباينا أو وقفهما ان توافقا ويضرب معه الورثة بسهامهم من الفريضة فيخرج بذلك لكل وارث جميع ما يجب له من ذلك الحاضر بالميراث وبالاقتضاء من نصيب المديان منه ويخرج للاجنبي جميع ما يجب له بالاقتضاء من نصيب المديان من ذلك الحاضر أيضاً هذا ما يخص معنى الايات الثلاثة وقوله على مدين الميث الاضافة فيه على معنى اللام أي مدين لبيت وهو هنا بتخفيف الياء أصله ميث بالتشديد ثم خفف قال عدى بن العلاء وجعلها في بيت

ليس من مات فاستراح ميت * انما الميث ميت الاحياء ويستوى فيه المذكور والمؤنث قال تعالى لحيي به بلدة ميتاً ولم يقل ميتة قال القراء يقال لمن لم يموت انه ماتت عما قليل وميت ولا يقولون لمن مات هذا ماتت قاله في الصحاح وقوله مستبين أي ظاهر صفة الدين وقوله وترك الميث الوافيه الحال وقدم مضرة وما في قوله فالاجنبي يحصل اسم موصول مبتدأ أصلته يحصل وللاجنبي متعلق به والضمير المضاف اليه سهام عائد على الورثة المفهوم من السياق ويجعل بالبناء للنائب نائبه ضمير مستتر فيه عائد على ما هو المفعول الاول وحصاصا مفعوله الثاني والجملة خبرها وتهدير البيت واقسم سهام المدين من الفريضة على مجموع الدينين ان تباينا أو وقفهما ان توافقا فيحصل للاجنبي من ذلك يجعل حصاصاً مع سهام الورثة * ولما كان في قوله واقسم فالاجنبي الخ اجمال اذ لم يصرح بالمقسوم ما هو كالم يصرح بالمقسوم عليه أيضاً ما هو أراد ان يرفع ذلك الاجمال فقال ص

(واقسم على الدينين أو وقفهما * مالا دين في الفريضة اتقى) (وحيث لم يكن ضربت المسئلة * في قبة الجحلة فاعرف مجمله) (واقسم عليها أو على أوقافها * حصته تصل إلى اتساقها)

ش يريد أن كيفية العمل في هذه المسئلة أنك تقيم المسئلة أولاً من حيث تنقسم وتجمع الدينين دين الهالك ودين الاجنبي وتتخذها جزئاً محاسة بعد أن تردهما إلى وقفهما ان توافقا وتقسم على هذه المحاسة سهام المديان من الفريضة فإن انقسمت فذلك وإن لم تنقسم فإن باينت ضربت المحاسة في المسئلة وإن وافقت ضربت وفق المحاسة في المسئلة ومن الخارج تنقسم فاقسم حينئذ سهام المديان على المحاسة فما خرج في القسمة للاجنبي هو ما يحاصص به من الورثة في جميع الحاضر لما تقدم من أنه إذا كان للهالك دين على وارث وكان أكثر مما يصير له بالميراث من جميع التركة أن الورثة ينقسمون التركة الحاضرة على سهامهم خاصة فكذلك هنا غير أن الاجنبي يضرب معهم فيما يصير له من سهام المدين * تنبيه ظاهر كلام الناظم أن سهام المدين من المسئلة اذ لم تنقسم على المحاسة تضرب المحاسة في المسئلة مطلقاً سواء وافقت السهام المحاسة أم لا وليس كذلك بل انما تضرب المحاسة في المسئلة إذا باينت الخ تفصيل مجمل ماذ كراه قبل (قوله عليها) أي على المحاسة المرادة من الجحلة قبله (قوله أو على أوقافها) هذا في صورة اتفاق الدينين بجزء (قوله حصته) أي المدين أي الفريضة بعد ضربها في نفس المحاسة أو وقفها لتصير السهام منقسمة على المحاسة فيتم تصير المحاسة بمنزلة فريضة ثان في المناصفة والاجنبي بمنزلة وارث منها وسهام المدين بمنزلة سهام ميت من ورثة الاولي فتدبر

(قوله وما من القسمة الخ) هذا من تمام عمل الحساب لان ما تقدم أوصل الى قسم ما للدين من الفريضة على الخاصة وما يصنع بالخارج للاجنبي وهو ان يركب مع سهام من عدا المدين خاصة تقسم الحاضر عليها وأما ما يصنع عما يخرج للهلك من تلك القسمة فلم يبينه نعمه وانما بينه هنا وكذا ما يتبعه به كل وارث وحاصل ما قال ان ما ينوب الهالك من قسمة سهامه على الخاصة اضرب به فيما يخرج من قسمة جميع التركة حاضرها وغائبا على الفريضة فما خرج أسقطه عما على المدين وما بقي عليه من الدين تقسمه على الخاصة بعد قسم الخارج عليها فما خرج تضرب فيه بسهم كل وارث من الخاصة فما خرج هو ما يتبعه به كل وارث * فان قلت * لم يقسم الباقي على مجرد سهام الورثة حتى يتبعوه في جميع الباقي بل قسم كما قلت على جميع الخاصة لاجل تقليل ما يتبعونه به من الباقي * قلت * يلزم أن يتصل بكل وارث لو فصل ما قلت بأكثر من حظه من مجموع التركة وبرهانه أن تضرب بالسكل وارث من الفريضة في خارج قسمة جميع الخلف عليها وما خرج له اجعله محفوظا ثم اجمع ماله من الحاضر ارثا واقضاء وما يتبعه به من الباقي لو سلكت ما ذكرت وقابل به المحفوظ تجده أكثر منه ولو سلكت ما قال القراض وجدته مساويا فلذلك اضرب بالسكل وارث فيما يخرج من قسم الباقي على جملة الخاصة لا على مجرد سهام من عدا المدين وأما وجه ذلك وسره فالبذل المحض في الآسوى برهان صحة العمل اذا سلك مسلك القراض وبطلانه اذا خالف فالتة تعالى أعلم ثم ظهر لي والحمد لله وذلك ان

السهم الخاصة وأما اذا وقعها فانك تضرب وفقها في المسئلة لما علمته أن مدار أعمال القراض انما هو على تصحيحها من أقل عدد ينقسم على أهلها من غير كسر حسبها أثرنا الى ذلك في حل كلام الناظم وقوله وجبت لم يكن الخ أي وحيث لم يكن قسم ما للدين من المسئلة على الخاصة لانكساره عليها ضربت المسئلة في قيمة الجملة أي في قدرها والمراد بالجملة جملة الخاصة وهي مجموع الدينين يريدان باينتها السهام كما تقدم وقوله فاعرف جملة أي فاعرف بهذا التفصيل بيان مجمل الكلام السابق وهو قوله فاقسم فالاجنبي البيت حيث لم يصرح فيه لا بالمقسوم ولا بالمقسوم عليه ما هما وقد علمتهما من هذا التفصيل وقوله واقسم عليها أي على جملة الدينون ان تعددت وتباينت أو على اوافقها ان تعددت وتوافقت وقوله حصته أي حصة المدين من المسئلة وقوله تصل الى اتساقها أي انتظامها والضمير عائدة على المسئلة أي تصل هذا العمل الى انتظام المسئلة وعدم اختلال قسمتها لعدم انكسار سهامها حينئذ على أربابها والله سبحانه وتعالى أعلم ثم قال

(وما من القسمة فيها ينتج * لذا المدين اضربه فيما يخرج)
(من قسم كل التركتين مسجلا * على فريضة وحط ما انجلي)
(من دين هالك وغابرا في * واقسمه عن تلك الحصص وانزع)
(منها سهام الاجنبي واجعله في * بيت المدين لترى ما يقتني)
(به المدين ككل وارث وما * ذكرته وجه الحساب فاعلم)

(قوله وانزع الخ) يحتمل ان مراده انك لا تضرب بسهمه منها فيما يخرج من قسم الباقي على الخاصة وان كنت أدخلت سهمه في القسمة على الخاصة لاستخراج جزء السهم ويحتمل ان المراد انك لا تجعل سهمه في ضلع الخاصة مواز ياله وان كان له دخل فيها من حيث قسم الباقي عليها لاستخراج جزء السهم بل اجعله في ضلعها مواز بالضلع المدين وحاصله انه يكون من أسفل الضلع بمنزلة وارث من فريضة ثانية في المناصفة لم يرث من الفريضة الاولى وهذا عند قسم الحاضر على الخاصة فتتزيده من هناك عند قسم الباقي على الخاصة وتجعله مواز بالضلع الاجنبي اشعارا به لا يضرب للاجنبي في الباقي وهذا من حيث تنزيه ماله مواز ياله فكأن الضارب بذلك المدين فلا يؤخذ منه خارج ضرب ما للاجنبي فيما على الخاصة فكأن عن ذلك بانه له من حيث الوضع بازاء دينه واشعارا بان الاجنبي لا يضرب ههنا من حيث انها أزيلت عن موازاة دينه وكانها لغيره وهذا الاشعار لازم للاشعار الاول فذلك من حيث الوضع مواز يالدين وهذا من حيث الازالة عن محله الاتق به وعند اختلاف الملاحظ لا تكرار في التعبير فتأمل (قوله لترى الخ) علة غاية لقوله واقسم الباقي على تلك الحصص لا لقوله وانزع الخ اذ لا دخل له في الرؤية كدورة بل ذلك علة قسم الباقي على الخاصة وضرب بالسكل منها فيما يخرج فتأمل (قوله كل وارث) فاعل يقتني أي يتبع والمدين مفعول (قوله وما ذكرته الخ) هو مضمون العمل السابق (قوله وجه الحساب) أي الوجه الذي على طريقة أهل الحساب وفيه على طريقة الفقهاء غير

الوجه الا في وانما نسب ما يأتي للفقهاء مع ان كلام المذكور للحساب لانه أنسب بالحكم الفقهي في المسئلة فليحذر (قوله فلا يضرب الخ) أي وان كان الباقي قسم على مجموع الخاصة وفائدة القسم على مجموعها مع انه (٢٠١) لا يضرب فيما يخرج من القسم بسهمه تقليل

ش ذكر في هذه الايات بيان ما يتبع به كل وارث المدين فيما بقي له عليه من الدين والمغنى وما يخرج للمدين من قسمة سهامه على الخاصة والذي يخرج له هو ما ينوب دين الهالك منها اضربه فيما يخرج من قسمة مجموع التركتين مطلقا أي الدين والحاضر على الفريضة واطرح الخارج مما عليه من دين الهالك وما بقي عليه من الدين اقسعه أيضا على الخاصة يكن الخارج جزء سهم لها فاضرب فيه لمن عدا الاجنبي وأما الاجنبي فلا يضرب فيه بشئ لانه ليس مالا حاضرا حتى يحاص فيه بل يسقط ما ينوبه فيها عن المدين من دين الهالك فصارت حينئذ سهام الاجنبي من هذه الخاصة أي بحصة الاتباع كأنها للمدين لان قائمتها عادت عليه بسقوط ما ينوبها من المقسوم حينئذ عنده من دين الهالك ولذا قال الناظم وانزع أي وانزع من الخاصة سهام الاجنبي واجعله في بيت المدين أي في جدول وليس المراد بان تزع سهام الاجنبي اسقاطها من الخاصة بالكلية والقسمة على ما عدا سهامها منها فان هذا لا يصح وانما المراد بنزعها نقلها وانما جها من جدول الاجنبي الى جدول المدين اما حقيقة بان تنقل بالفعل الى جدول أو حكما بان تبقى في محلها وتقدر كأنها للدين وسيوضح لك جميع هذه الاعمال حق الاتضاح في مثال الناظم ان شاء الله تعالى وقوله وما من القسمة فيها البيت أي وما يخرج للمدين من القسمة فيها أي عليها في معنى على كافي قوله تعالى في جذوع النخل أي عليها وجعل ما ينوب دين الهالك من قسمة سهام المدين على الحصص التي هي مجموع الدينين للمدين لان ما ينوبه من جملة التركة الدين والحاضر يسقط عنه بقدره من الدين الذي للهالك عليه فاما مفعول بفعل محذوف يفسره الفعل الطلبي المذكور وهو المختار ويجوز أن تكون مبتدأ خبره اضربه وقوله التركتين ثنية تركه بكسر التاء وسكون الراء وهي احدى اللغات الثلاثة فيها وفي كل ما كان على وزان فعلة بكسر العين ككلمة والمراد بالتركتين الدين الذي تركه الهالك والحاضر وقوله مسجلا أي مطلقا لا يختص القسم ولا يتقيد باحدى التركتين وقوله وغابرا في الغابر الباقي ومنه لا يجوز في الغابر ين أي في الباقي وقوله ففي أي احفظه أمر من وعي بي أي فاحفظ الباقي بعد الطرح وقوله واقسمه عن تلك الحصص عن معنى على كافي قوله

لا ما ين عمل لا أفضل في حسب * عني ولا أنت ديان فتعزوني

والضمير عائدة على الباقي وقوله وانزع الخ يقال نزع من مكانه ينزعه قلعه كاتزعه ونزع يده أخرجهما من جيبه فله في الصحاح وقوله لترى ما يقتني أي ما يتبع والرؤية ههنا يحتمل أن تكون بصرية باعتبار ما يصره في تشكيل المسئلة من أشكال الحساب الدالة على المقدار المعين ويحتمل أن تكون علمية متعدي الى مفعولين مفعولها الثاني محذوف تقديره معينا أي لتبصر ما يتبع به كل وارث المدين في جدول من التشكيل بدليل قوله واجعله في بيت المدين على الاحتمال الاول أو لتعلم ما يتبع به كل وارث المدين معينا على الاحتمال الثاني وقوله وما ذكرته وجه الحساب يعني ان هذا الوجه الذي ذكر في عمل هذه المسئلة انما هو على طريق الحساب وسيذكر عملها بعد ان شاء الله تعالى على طريق الفقه والله سبحانه وتعالى أعلم * ثم ذكر مثال المسئلة فقال ص

(٢٦ - الدرة)

مامثال توضيح المرام لطفان الملك العلام ورأفة من خير الانام وقد جرى السلف والخلف على توضيح القواعد بالتشليل توضيح السبيل وسلوك طريق الرب الجليل ونبيه الشريف ذي الخلق الجليل وأصل التشليل عما ذكر للحرف وتبعه صاحب التلخيص وتبعهما المصنف فالتة تعالى أعلم

(قوله زوج الخ) أي مثال عمل المسئلة ذات دين الوارث والاجنبي على طريقة أهل الحساب زوج الخ أو مثال المسئلة ذات الدينين وعملها بما تقدم زوج الخ وهذا أقرب من جهة ظاهر الخ ويكون تمثيلاً للمسئلة وعملها معا (قوله خمسة الخ) أي وخمسة لأن المراد خمس من العشرة للاجنبي ومن قوله المهر علم كون العشرة ديناً (٢٠٢) للزوجة على زوجها (قوله دين) أي دين الاجنبي والهالكة فتعلم منه انه

مهما اتفق الدينان أخذت وفقتهما مقتصر عليهما لانه أخصر عملاً وأسهل مع الوصول للمراد معه (قوله كما سبق) أي في بيان وجه العمل (قوله مال الزوج) هي ثلاثة في المثال (قوله اثنتان) أي نائبة سهم الهالكة من الدين وهذه اثنتان يضرب بها المدين فيما يخرج من قسم الخلف على الفريضة ليعط خارج هذا الضرب مما عليه من الدين ويكون اتباع الورثة في الباقي وهذا الاجل معرفة ما يتبع فيه بالقسم على المحاسة والا فتدعى مقتضى الظاهر كان لا يحيط عليه من الدين الانصف حظه لانه نسبة ما على الغريم بالنسبة لجملة التركة فكان يحيط عليه أربعة الأرباع ويتبع بستره وربع لكل فضل ما ذكرنا سمعت فتأمل (قوله ثم قدر الخ) بفعلك أو لا تفعل المناسخت (قوله بمقتضى الخ) لان الفريضة عندهم لا بد ان تكون من أقل عدد تصح منه بالكسر ولما نزلنا الدين منزلة فريضة وجب رد هالها وفاقها (قوله أليق الخ) لان ما لا يرث من الاولى بوضع سهمه كخارج ضلع الاولى من أسفل (قوله غفلاً) أي لانصيب فيه له (قوله آخر) أي من أسفل (قوله أليق بمسالك الخ) وان لم يكن أليق بطريق المناسخت (قوله موازاة) أي اتباعاً لمسالكه (قوله فتجدها منقسمة الخ) فتصع مما صحت منه الاولى كما هو القاعدة في المناسخت وجزء السهم لا يخفى عليك (قوله على مقتضى الخ) متعلق بقوله وضعناها للزوج وعلى مقتضى المناسخت بوضع خارج الجدول كما تقدم لان الهالك لم يرث من الاولى حتى يوضعها (قوله ربع التركة) هذا بمقتضى جعل الاثنين سهمه وكان يرث من أصل الفريضة باثنين لا بثلاثة (قوله فاطر حها الخ) هذا لان تمام العمل متوقف على ذلك لانها نصف حظه من التركة حتى يردان نصف حظه منها أربعة الأرباع فواجب أن يسقط ذلك لانه خمسة فتدبر (قوله بعد) أي حين اذ طرحها أو بعد الطرح

(زوج شقيقة لام لاب * والمهر عشر خمسة لاجنبي)
(وحاضر عشر فبالخمس اتفق * دين فضعه حصه كما سبق)
(واقسم عليها مال الزوج يجب * اثنتان كي في جزء سهم تضرب)
(وواحد للاجنبي فاضهما * الى سهم غير زوج واقسما)
(ما كان حاضر اعليها وارسلها * للاتباع مثل ما تقدم)

ش أي مثال هذه المسئلة زوج وأخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام وعلى الزوج كالثي عشرة ولاجنبي عليه خمسة والحاضر عشرة وهو عديم فأقم المسئلة من ثمانية لعلها يمثل ثلثها وضع لكل وارث سهمه في جدول كما استراه في الجدول الاول من جداول تشكيلها الذي سنصنعه بعدم قدر كان المدين قد هلك عن سهمه من الفريضة وكان فريضته هي جملة ما عليه من الدينين وذلك خمسة عشر خمسة للاجنبي وعشرة للهالكة وكان ورثته هم الاجنبي والهالكة وكان سهم الاجنبي من تلك الفريضة خمسة وسهام الهالكة عشرة وقد علمت ان الفريضة اذا اتفقت سهامها بجزء فانه يجب بمقتضى صناعة الفرضيين ان ترد الى أوقافها حتى ترد الفريضة الى أقل عدد تصح منه بلا كسر وههنا قد اتفقت سهام الاجنبي مع سهام الهالكة بالانحاس فيجب ردهما الى خمسهما بثلاثة ويكون للهالكة اثنتان والاجنبي واحد وهذا العمل كله يكون خارج الجدول اختصاراً ثم ان شئت فضع للهالكة سهمها في جدول خارج عن جداول سائر الورثة تجتنبها الا أنها كوارث أجنبي منه اذ لم ترث من الفريضة الاولى شيئاً وهذا الطريق أليق بما يختارون في تشكيل المناسخت وان شئت فضع سهامها في جدول الزوج لان الزوج قد صار كالعدم اذ سهمه ستوزع بين أهل المحاسة أعني بين الاجنبي والهالكة فيبقي جدول غفلاً فليستغن به في وضع هذه السهام التي للهالكة فيه فيخفف عنا بذلك وضع جدول آخر وهذا أليق بمسلك الناظم في هذه المسئلة فانه يضع للهالكة شيئاً بل أشار الى أن مناب الهالكة من المحاسة يكون للدين حسب ما يستفاد ذلك من قوله فيما سبق وما من القسمة فيها يتبع * لذا المدين فانه جعل الخارج من قسمة السهام على المحاسة للدين كما تقدم تقديره فلتوضع حيث شئت في جدول الزوج تلك السهام وعلى ذلك تمضي في التشكيل ان شاء الله تعالى موازاة لمسلك الناظم وأما الاجنبي فتوضع له سهامه في جدول خارج عن الورثة فيوضع له واحد وللهالكة اثنتان وهما اللذان وضعناهما للزوج على مقتضى مسلك الناظم فيجتمع من ذلك ثلاثة فكان هذه الثلاثة هي الفريضة الثانية فتعرض عليها سهام الزوج فتجدها منقسمة عليها لانها ثلاثة فانقل الفريضة حيث شئت الى الجدول الثالث على ما هي عليه غير ان سهام الزوج تنقلها موزعة بين اللذين تحاصها ثم اضرب في جميع التركة وهي عشرون سهام الهالكة وهي الاثنين اللذان وضعناهما للزوج في جدول على مقتضى مسلك الناظم فيجب له ربع التركة وهو خمسة فاطر حها عنه من دين الهالكة يبقي لها عليه خمسة ثم أسقط من الفريضة سهام الزوج وهي الاثنين ولا تلتفت اليها بعد تبقي المحاسة بين

الاجنبي لان الهالك لم يرث من الاولى حتى يوضعها (قوله ربع التركة) هذا بمقتضى جعل الاثنين سهمه وكان يرث من أصل الفريضة باثنين لا بثلاثة (قوله فاطر حها الخ) هذا لان تمام العمل متوقف على ذلك لانها نصف حظه من التركة حتى يردان نصف حظه منها أربعة الأرباع فواجب أن يسقط ذلك لانه خمسة فتدبر (قوله بعد) أي حين اذ طرحها أو بعد الطرح

(قوله كما هي الخ) للشقيقة ثلاثة ولكل أخت واحد (قوله واحد وثلاثان) هذا بالانقضاء خاصة ومالك كل أخت فهو بالارث والانقضاء واحد وربع بالارث والباقي بالانقضاء (قوله خمسة) هي بالارث والانقضاء معا فاربعة الاربع بالارث وواحد وربع بالانقضاء وطريق معرفة ذلك انك تحط من الحاضر نصف حظ المدين منه وهو أربعة الاربع وتقسيم الباقي على بقية الورثة فخرج لكل فهو ما يرثه بالارث ثم تقسم المخطوط على المحاسة فخرج كل وارث فهو ما يرثه بالانقضاء كالاجنبي فتدبر (قوله حتى يحاصص الخ) أقول وما يخرج له من الضرب لا يصلح ان يكون بقية تمام دينه بل بقية ما بقي عن تمام دينه قل أو أكثر (قوله وأيضاً الخ) الاولى أن يقول ولك أن تضع ماله قبل الضرب لتختبر الخ والا فلا يضحية هنا خفية لان ما تقدم على عدم الضرب وعدم الوضع وهذا على انك تضرب وتضع الآن يشكك للابضية بان ما تقدم القصد منه الغاء الضرب والوضع من حيث (٢٠٣) عدم الاتباع بالخارج وهذا اذ وضع الالغاء

الاجنبي وسائر الورثة ستة واحد للاجنبي مضمون الى الخمسة التي هي سهام باقي الورثة وهو المراد بقول الناظم وواحد للاجنبي فاضهما * الى سهم غير زوج فانقلها موزعة كما هي في القرية الى جدول آخر بعد واقسم عليها شيتين أحدهما المال الحاضر كله وهو في مثال الناظم عشرة فيجب منه للاجنبي واحد وثلاثان وكذلك لكل من الأخت للاب والأخت للام وللشقيقة خمسة والى ذلك أشار الناظم بقوله واقسما ما كان حاضر اعليه أي على المجموع من سهام الاجنبي والورثة وهي المحاسة وثانيها بقية دين الهالكة وهي في المثال المذكور خمسة فتقسمها أيضاً على المحاسة المذكورة لتعلم منها ما يتبع به كل وارث المدين من دين الهالكة والى ذلك أشار بقوله وارسلها للاتباع مثل ما تقدم ما لا ان ما يخرج من هذه القسمة للاجنبي لغو بالنسبة اليه لان المقسوم ليس الا حاضر احتى يحاصص فيه وان كان ليس لغو بالنسبة الى المدين لان مناب الاجنبي منها يسقط عن المدين من باقي دين الميت عليه كما تقدمت الإشارة اليه في قول الناظم واجعله في بيت المدين وأيضاً فهو محتاج الى وضعه لتختبر بذلك القسمة صحيحة هي أم لا فجميع الخارجات التي خرجت للورثة مع التي خرج للاجنبي ويوزن ذلك مع جملة البقية المقسومة فان واقفها دل ذلك ظاهر اعلى صحة القسمة والادل قطعاً على فسادها فاذا أردت قسمة الخمسة الباقية من الدين على محاسة الاتباع فانقلها أو لا موزعة كما هي الى جدول متقدم يسار جدول كسور العشرة الحاضرة وضع مناب الاجنبي منها في جدول الزوج عملاً بقول الناظم المتقدم وانزع منها سهام الاجنبي واجعله في بيت المدين كما استراه في التشكيل ان شاء الله تعالى ثم اقسم الخمسة الباقية على الزوج من دين الهالكة على المحاسة يخرج جزء سهمها خمسة أسداس فاضرب فيه لكل من الورثة والاجنبي فتبقي الشقيقة باثنين ونصف وقد كان وجب لها من الحاضر خمسة فذلك سبعة ونصف وهو حظها من العشرين وتتبعه كل واحدة من الاختين الباقيتين بخمسة أسداس وقد كان وجب لكل منهما من الحاضر واحد وثلاثان فيجتمع لهما اثنتان ونصف وهو حظهما من العشرين أيضاً وما ينوب سهم الاجنبي يسقط عن الزوج مما بقي عليه من الدين وقد قبض من دينه واحداً وثلاثين وهي الواجبة له من الحاضر وبقي ثلاثة وثلاثين يتبعها الزوج وصورة ذلك كله هكذا

والسابعة فيها المحاسة لقسم الباقي من الدين عليها جزء سهمها وهو خمسة أسداس خارج قسمة خمسة على ستة والثامنة باقى الدين والتاسعة أحداً ما في المقسوم عليه بعد البسط بضربه في امام السدس يخرج ستة وثلاثون تركت الستة الاخرى لتقوم ما قدمناه * ثم هنا أمر ان أحدهما ان جعل مال الاجنبي عند قسم الباقي على المحاسة موازاً للمدين وقد قدمنا ان طريقة المصنف ووجهه الثاني قد وضع هذا للاجنبي في قسمة الحاضر واحداً وثلاثين الواحد في الضلع الا تقي وضعه واحد وربعان وثلاثاً وربع ونص الشارح ثم أن له ما ذكر وهو بظاهرة يناظر ما هنا وأقول لا منافرة لان الواحد وثلثين موافقان ما لا للواحد وربعين وثلثي الربع أما عمالة الواحد للواحد فبينة وأما عمالة الكسرين فاعتبرهما من أقل عدد يوجدان فيه وهو اثنا عشر تجد المطابقة بينهما فان ثلثها ثمانية وربعها وثلاثي الربع ثمانية أيضاً فربعاها ستة كل ربع ثلاثة وثلثا الربع اثنتان المجموع ثمانية والقاصر في الفن يظن المنافرة والواقع لا منافرة واختبرهما أيضاً

بالضرب تجدهما متفقين فتأمل (قوله ثم اتبعه الخ) بدل من الحديث وهو طرف من الحديث (قوله لام الجر) هي اللام في تنصير في البيت (قوله قوله فيما الخ) هو فاعل يعين (قوله فتعين الخ) أي عقتضى ما قدمه لان أو احوال الكلام يفهم على أوائله فاقدمه قرينة على المراد وهو من تجب له الاثنان (قوله من قولنا الخ) (٢٠٤) بيان لما تقدم في كلام المصنف (قوله والفقهاء الخ) أي وجه العمل على

طريقة الفقهاء وحاصله بإيضاح انك

زوج	٨	٣	٨	٦	١٠	٣	٦	٥	٦
شقيقة	٣	٣	٣	٣	٥٥	٣	٣	٣	٣
مخت	١	١	١	١	١	١	١	١	١
بخت	١	١	١	١	١	١	١	١	١
اجنبي	١	١	١	١	١	١	١	١	١

وقوله زوج خبر عن مبتدأ محذوف تقديره مثال ذلك وقوله شقيقة صفة لموصوف محذوف معطوف على زوج على حذف حرف العطف والتقدير وأخت شقيقة وقوله لام لاب كل منهما متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف معطوف على ما قبله على حذف حرف العطف أيضا والتقدير وأخت كاتبة لام وأخت كاتبة لاب وقوله والمهر عشرين خمسة للاجنبي حذف التاء من عشرة وأثبتها في خمس عملا بالوجهين الجائزين فيما إذا ريد بالثلاثة والعشرة وما بينهما معدود ولم يذكر في اللفظ وان كان الفصحح ان يكون بالتاء المذكور وبحدفها لاؤنث كالأزواج المعدود ويجوز أن تحذف التاء في المذكور كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وعليه جرى النظم في عشر وقوله فبان خمس هو بضم الخاء والميم وقد تسكن كما هنا وقوله فضعه حصه أي فضع الخمس وفق الدينين محاصة وقوله كما الكاف بمعنى مثل أي مثل ما سبق وقوله كي في جزء سهم تضرب كي هنا ليست ناصبة لانها لو كانت ناصبة لما فصل بينها وبين منصوبها بالجار والمجرور قال في المغني وعن الكوفي أن كي ناصبة دائما ويرد قولهم كيمه كما قول له وقول حاتم فأوقدت نار كي ليصبر ضوءها * وأخرجت كلب وهو في البيت داخل

لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وقوله وواحد للاجنبي هو معطوف على قوله اثنان أي يجب للزوج اثنان وواحد للاجنبي (فان قلت) من أين لك تعيين ان الخارج من قسمة مال الزوج في المسئلة على المحاصة للزوج كما قررت به كلامه مع ان النظم رحمه الله تعالى لم يعين الخارج من القسمة لمن هو بل أطلق فانه قال يجب اثنان ولم يعين ذلك الواجب لمن هو (قلت) يعين ان مراد النظم رحمه الله تعالى ما ذكرناه وحلنا عليه كلامه وقررنا قوله فيما تقدم ومامن القسمة فيها نتيج * لذا المدين فانه جعل ما يخرج من قسمة سهام المدين من المسئلة على المحاصة للمدين وهل في مثاله هذا مدين غير الزوج فتعين الحل عليه فتأمل وقوله وارسم أي وضع للاتباع محاصة مثل ما قررنا ذلك فيما تقدم من قولنا وغاير افق واقصمه عن تلك الحصص الخ * والله أعلم ثم قال ص

(والفقهاء قسم دين ميت على * فريضة فخر سهم ما انجلى)

الفقهي فنسب العمل اليهم فالمحاصة هنا ركبت من جملة الدينين وفي عمل الحساب ركبت محاسب دين الاجنبي فتضرب عند قسم سهام المدين من الفريضة على مجموع الدينين ومن سهام الورثة ما عدا المدين والحاضر في العملين قسم على الفريضة ومنااب المدين قسم على المحاصة وفي عمل الحساب ترك عليه من دين الهالك أكثر من حظه منه بخلافه على عمل الفقهاء فانما ترك عليه حظه منه والفرق بين العملين بما قدمناه وغيره لا يخفى على عارف وأما ما يتبع به الغرماء المدين ومقداره فأول الطرق المقيدة لما يتبع به كل غريم

حتى الاجنبي أن تسقط من مجموع الدينين أو الدينون من حظ المدين من جملة التركة وتقسيم الباقي على محاصص وتضرب في الخارج مال لكل واحد منها فهو مقدار ما يتبعه به كل غريم * وثاني الطرق المقيدة بمجرد ما يتبع به كل وارث أن تقسم جميع الخلف حاضره وفاتيه على الفريضة وتضرب في الخارج لكل وارث فخرج اطرح منه ما وجب له في الحاضر بالارث والاقتضاء فباقي هو ما يتبع به مدينه وثالث الطرق الذي هو كالثاني في الافادة أن تطرح من كل وارث بالاقتضاء من حظ المدين من الحاضر فما وجب له من دين الميت يبقى ما يتبع به فمن لازم عمل الفقهاء ان تركب شكلا من أضلع وقباب الضلع الأول لفريضة المستلصحة وهي في قبته الضلع الثاني لدين الميت وفي قبته هو ليقيم على الفريضة ويضرب في الخارج مال لكل وارث لتركب من جملة الخوارج ما عدا خارج المدين مع دين الاجنبي محاصة ولذا ان شئت لا تضرب للمدين في الخارج بشئ كما في الضلع الآتي ثم تنظر في أجزاء هذه المحاصة هل فيها كسر أم لا وهل تتفق أم لا وترد هالك كسر المسئلة أو وفقها ان كان وتضع المستلخص في ضلع آخر ثالث وفي قبته مجموع ذلك وان حصل كسر واتفاق في مردود الكسر فمن لازم ذلك أن يكون مردود الكسر في ضلع ثالث ووقفه في رابع كما في التشكيل الآتي ثم اقسام الحاضر خارج الشكل على الفريضة ومنااب المدين جعلته في قبة رابعة أو خامسة كما في الشكل الآتي وتقسيمه على المحاصة وتضرب في الخارج بمالك غريم في المحاصة بأحد طريق القسمة المألوفة في قسمة الصحيح على مثله والكسر على مثله والخلط وتجعل في قبة سادسة أو ثمة المقسوم عليه لتضع تحته فاضل القسم عليها ثم تضع في قبة سابعة المحاصة لتقسم عليها ما عليه من دين الهالك بعد اسقاط ماله منه وتضم (٢٠٥) في قبة ثامنة ما عليه بعد الاسقاط كسبعة

ونصف في المثال الآتي على أحد الطرق في معرفة الاتباع ثم ان شئت جعلت في قبة أخرى مجموع مال كل من ارث من الحاضر بالارث فقط وذلك بان تقسم الحاضر على الفريضة ومنااب كل وارث منها غير المدين وضعت تحت هذه القبة مواز بالصاحبه وتجمع الخوارج وتجعلها في القبة والله الموفق للصواب هذا ملخص المقام كله بالتوضيح وستراه مفصلا بعد محلا محلا (قوله ما انجلى) أي ظهر هو مبتدأ مؤخر لانه معاوم وكونه جزء سهم مجهول

(فتضرب السهام فيه مابدا * فقهرنه للخصاص ماعدا)
(حظ المدين والدي للاجنبي * فاجعه مع تلك الحصص واقلي)
(جلتها أن تتفق رواجعا * وكن لما أقوله متابعا)
(فان يكن كسر فعلت مثل ما * في قسمة المحاصص قدما)
(ومالك المدين يسهم * من حاضر على الحصص يقسم)
(ثم اجمع الدينون واطرح مالدیه * من جملة المال من الذي عليه)
(واقسم على تلك الحصص ما بقي * من دينهم للاتباع ترتي)

ش أي وطريق الفقهاء ان تقسم دين الميت على الفريضة فما خرج لك في القسمة هو جزء سهمها فتضرب فيه سهام من عدا المدين من الورثة وما خرج لكل واحد ضعه له في جدول المحاصة بعد جدول من الفريضة وضع معهم للاجنبي جملة ماله من الدين في جدول خارج عن جدول الورثة تحتها واجمع دين الاجنبي الى سهامهم ثم ان اتفقت تلك السهام كلها

وحق المعلوم أن يكون مبتدأ والمجهول خبرا كما قرر في فن البيان (قوله فقهرنه) أي جميع مابدا أي خرج من ضربها فيه لكن المراد ماعدا ما خرج للمدين بدليل ما بعده على انه مخرج من فقهرنه والا ولي أن يكون مخرج من قوله فتضرب الخ لان اللاتين أن لا يضرب للمدين لان القصدم هذا الضرب تركب محاصة سائر الورثة والاجنبي ولا دخل لخارج ما يضرب فيه للمدين فيها وحيت هذا الضمير في فقهرنه مجهول على عمومه فتدبر (قوله ان تتفق) وان لم تتفق أخذتها بعينها وهذا الاتفاق وعدمه انما ينظر فيه بعد رد السهام لكسر المسئلة ان كان فلا هتبال بردها لكسر المسئلة مقدم على رد هالها والاتفاق ان كان في المثال والوضع الاتيين ضلع الردي قبل ضلع الوفق فتدبر (قوله كسر) اما في كل السهام أو بعضها سواء كانت في أجزاء الورثة أو دين الاجنبي (قوله مثل ما الخ) بان تنظر أقل مقام فيه كسر المسئلة وتجعل في قبة السهام وتضرب فيه بسط كل سهم وتقسيم الخارج على امام كسره والخارج تضعه في ضلع آخر واذا ضربت فيه بسط الصحيح تضع لصاحبه نفس الخارج دون قسم كما تقدم وان شئت سلكت الطريقة الأخرى من ضرب مجرد الصحيح لكل سهم ذي كسر وتحمل على الخارج نسبة كسر سهمه من المقام الجامع كما تقدم ثم توفق الخوارج ان اتفقت بجزء (قوله ومالك الخ) أي وما حصل للمدين من الخارج بعد ضرب ماله من الفريضة في خارج قسمة الحاضر عليها يقسم على المحاصة كلها أو وفقها ان اتفقت فالى هنا تمام كيفية تركب المحاصة وما يكون لكل غريم من حظ المدين من الحاضر وأما ما يتبع به كل غريم وارث أو غيره فأشار اليه بقوله ثم اجمع الخ (قوله ثم اجمع الخ) هذا على أحد الطرق في معرفة ما يتبع به كل غريم المدين وهو طريق يشعل الاجنبي (قوله الدينون) المراد دين الهالك وغيره (قوله لدية) أي المدين كسبعة ونصف في المثال السابق (قوله جملة المال) أي الحاضر وما عليه (قوله عليه) أي للهالك والاجنبي (قوله ما بقي) أي بعد الطرح (قوله ترتي) يأتي في اعرابه ما يأتي في نظيره في قول المصنف فأضفه ترتي فتذكر

بجزء رددتها كلها إلى ذلك الجزء وان كان في كل السهام أو في بعضها كسر فقلت في الخروج عنه مثل ما تقدم عمله في المحاسة إذا كان فيها كسر وذلك بان تنظر أقل عدد يتجمع فيه تلك الكسور ان تعدد أو مقام ذلك الكسر ان انفردوا وحفظه على رأس جدول الحصص ثم أبسط كل حصص مشتملة على كسر واضرب بسطها في ذلك العدد المحفوظ واقسم الخارج على امام ذلك الكسر فخرج من القسمة ضعه لصاحب تلك الحصص في جدول فان كان في الحصص ما هو صحيح كله ضربته أيضا في ذلك العدد المحفوظ ووضعت له صاحبه في جدول من غير قسمة على شيء ثم ان اتفقت هذه الموضوعات بجزء رددتها كلها إلى ذلك الجزء والأبقيتها على حالها واقسم عليها حظ المدين من الحاضر يخرج جزء سهمها اضرب فيه سهام كل واحد يخرج ما ينوب كل واحد منهم بالاقتضاء ثم اجمع ما عليه من الدين واطرح من مجموعها حظه من جميع التركة واقسم الباقي على المحاسة يخرج ما يتبع به كل واحد المدين هذا معنى كلامه * ولتردد ذلك بياناً فلنزل على المثال السابق فصلا فصلا فنقول قد علمت ان مسئلة الهالك في المثال السابق من ثمانية بعولها فضعها في الجدول موزعة على أهلها حسب ما تقدم ثم اقسم دين الهالك وهو عشرة عليها يخرج لك في القسمة واحد وربع وهو جزء سهمها فضعه فوقها واضرب فيه سهام كل وارث وضع له الخارج في جدول فان حيث يجب له لاجل التعاصص وأما المدين فلا تضرب له كما تقدم فيجب للشقيقة ثلاثة وثلاثة أرباع ولكل واحد من الاختين الباقيتين واحد وربع واقرا على جميع هذا العمل قول الناظم

والفقه قسم دين ميت على * فريضة بجزء سهم ما انجلى

فترض السهام فيه ما بدا * فقهره للخصاص ما عدا

حظ المدين * ثم ضع للاجنبي دينه وهو خمسة في المثال المذكور في جدول خارج عن جداول الورثة تحتها واجعه الى حصص الورثة فيجتمع من جميعها أحد عشر وربع وهو مجموع المحاسة واقرا عليه واجعه مع تلك الحصص ثم انا وجدنا في بعض أجزاء المحاسة وهو حصص ما عدا الاجنبي وقد علمت من فصل المحاسة انه اذا كان في بعض أجزاء المحاسة أو في كلها كسر ان تنظر أقل عدد يتجمع فيه تلك الكسور وتضرب فيه بسط كل حصص وتقسّم الخارج على امام ذلك الكسر وتضع له الخارج في جدول امام جدول واقرا عليه

فان يكن كسر فقلت مثل ما * في قسمة المحاصصات قدما

وقد اشتملت مسئلتنا هذه على كسر هو الزرع وأقل عدد يوجد فيه أربعة فاحفظها ثم اضرب فيها بسط كل حصص واقسم الخارج على امام كسر الهالك وجدنا امام كسور مسئلتنا أربعة وهي مماثلة للعدد المحفوظ وقد علمت ان العدد اذا ضرب في عدد وقسم ذلك الخارج على ذلك العدد المضروب فيه كان الخارج من القسمة مساويا لذلك العدد المضروب فنقتصر حينئذ على وضع كل حصص لصاحبها في جدول امام جدول فنضع للشقيقة بسط سهامها خمسة عشر ونضع لكل واحدة من الاختين الباقيتين خمسة كذلك ونضرب خمسة الاجنبي في الأربعة ونضع له الخارج حيث يجب له وضعه ثم ننظر بين هذه البسوط فيجدها متوافقة بالانحاس فرد كل حصص إلى خمسها واقرا عليها

واقلي جللتها ان تنفق واجعا * وكن لما أقوله متابعا

فيصير للشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الاختين الباقيتين واحد وللاجنبي أربعة ومجموعهما

(قوله ثم اقسم على هذه الحصص الخ) هذا من قسمة صحيح وكسر على صحيح فتبسط المقسوم بخمسة عشر والمقسوم عليه بضرب به في امام كسر المقسوم ستة وثلاثين وتنظر بين البسطين تجد هما متفقين بالثلث فتجعل خمسة على تسعة لتضرب أجزاء المحاسة فيها وتقسّم الخارج على اثني عشر ثلث بسط المحاسة تحلها لا ثلثها وأربعة في التشكيل الا أن يخرج ما يأتي (قوله رعا وثلاثي ربع) هذا ان بدأت بالقسم ثم الضرب ولو ابتدأت بالضرب في وفق بسط المال وقسمت الخارج على وفق بسط المسئلة خرج الشقيقة واحد وربع الخ المسائل واحد ولو حلت الاثني عشر ستة واثنين وثلاثة واثنين واثنين يخرج (٢٠٧) للاخت للاب مثلاً في الاول سدسان ونصف السدس وفي الثاني ثلث ونصف نصف الثلث وهما موافقان للربع وثلثي الربع في المعنى فتدبر ذلك (قوله اقسمها على المحاسة الخ) هذا أيضا من قسمة ذي كسر على صحيح فتبسط المقسوم بخمسة عشر والمقسوم عليه بثمانية عشر وتنظر بينهما تجد هما متفقين بالثلث فتأخذ وفق كل فان شئت قسمت وضربت وان شئت ضربت وقسمت لكن الشارح سلك القسم أولاً ثم الضرب (قوله بالميراث) أي من الحاضر وذلك لان هذا العمل أقاد به مال كل وارث من حصص المدين من الحاضر وما يتبعه به كل وارث ولم يقسم فيه ما عدا ميراث المدين من الحاضر وهو ستة وربع فتقسم مرة أخرى على محاسة مركبة من سهام الورثة ما عدا سهام المدين منها (قوله هذا الطريق) هو طريق الفقه ولم يذكره أيضا على طريق أهل الحساب وطريقه على كل منهما ان تقسم الحاضر على الفريضة فما ناب كل وارث غير المدين هو ما يرثه من الحاضر اذ اقتدر (قوله وهذه صورته) كان من حقه أن يجعل ضلعاً قبل ضلع ما يتبع فيه المدين ليعطى في قسمة المحاسة ويجعل على رأسها خارج قسم السبعة ونصف عليها لئلا يكتفى بوضع المحاسة في الضلع

تسعة وهي الحصص ثم اقسم على هذه الحصص حظ المدين من الحاضر وهو ثلاثة وثلاثة ارباع يخرج جزء السهم رعا وثلاثي ربع فاضرب فيه حصص كل واحد يخرج للشقيقة واحد وربع ولكل واحدة من الاختين الباقيتين ربع وثلثا الربع وللاجنبي واحد وربعان وثلثا الربع وذلك ما يجب لهم من حظ المدين من الحاضر واقرا على ذلك قول الناظم وما لذلك المدين يسهم * من حاضر على الحصص يقسم

وأما بيان ما يتبع به كل واحد المدين من بقية دينه فانك تجمع الدينين أعني دين الاجنبي وهو خمسة ودين الهالك وهو عشرة فيجتمع من ذلك خمسة عشر اطرح منها المديان من جميع التركة وذلك سبعة ونصف يكن الباقي سبعة ونصف اقسمها على المحاسة يخرج جزء السهم خمسة أسداس اضرب فيه حصص كل واحد فيجب للشقيقة منها اثنان ونصف ولكل واحدة من الاختين سواها خمسة أسداس وللاجنبي ثلاثة وثلث وذلك ما يتبع به كل واحد ولم يقم الناظم الكلام على ما يجب لكل واحد من بقية الورثة بالميراث على هذا الطريق لوضوحه * وقد وضعنا نحن لكل واحد منهم ما يجب له من ذلك حيث يجب وضعه كما استرأه في التشكيل ان شاء الله تعالى بعد جدول الاتباع وهذه صورته

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

قوله والفقه مبتدأ على تقدير مضاف تقديره ووجه الفقه يدل عليه التصريح بمثله في مقابله وهو قوله ووجه الحساب وقوله بجزء سهم ما انجلى أي ما خرج من القسمة وظاهر ومافى قوله ما بدا مفعول بفعل محذوف يفسر الفعل المذكور وهو قوله فقهره ويجوز أن يكون مبتدأ خبره فقهره ودخلت الفاء في خبرها شبهها بالشرط في الابهام والعموم والقهرى الرجوع الى خلف وأطلق الناظم القهري على النقل الى الامام وقوله مع هو بسكون العين لغة قليلة فيها وقوله واقلي أي ورد وقوله المحاصصات هو بالقل للضرورة الوزن والا فلا دغام في مثله واجب وما من قوله وما لذلك المدين اسم موصول مبتدأ ولذلك متعلق يسهم وكذلك من

السابق لقسم المدين من الحاضر عليها والأول وفق وقد أشرنا الى ما تعلم منه وجه تركيب هذا الشكل عما يغني عن الاعداد وقد وضع هنا في القبة الثامنة امام السدس لتضع تحته الكسر عند الضرب في جزء السهم وقد وضع تحته للشقيقة ثلاثة وهي ثلاثة أسداس بنصف وللاجنبي اثنان هما سدسان ثلث كما عبر به الشارح قبل ووضع في القبة الاخيرة مجموع ما للورثة من الحاضر اذ اقتدر (قوله هذه صورته) فتدبر (قوله ويجوز الخ) الاول هو المختار قال ابن مالك * واختير نصب قبل فعل ذي طلب * (قوله الامام) هو بفتح الهمزة مقابل خلف

حاضر وعلى الحصص متعلق يقسم وجملة يقسم خبر ما والتقدير وما يسهم لذلك المدين من حاضر يقسم وقوله ماله لدى معنى عند وهو والمجرور بعده متعلق بفعل هو صلة ما وقوله من الذي عليه متعلق بطرح أى وطرح من مجموع الدينين الذى عليه ما يستقر عنده ويجب له من جملة المال الخلف عن المالك الدين والحاضر على تقدير حضور جميعه والله سبحانه وتعالى أعلم * ثم قال ص

(أو تجميع التركتين واقصما * على فريضة فما قد انقضى)
(فاضرب به لكل وارث فما * بدا أخذت منه ما تقدم)
(فما بقي فهو الذى به اتبع * وفيه وجه ثالث أيضا صنع)
(يحط ما قد قبضوا من المدين * مما لهم في دين ميت يستبين)

ش هذان وجهان آخران في كيفية استخراج ما يتبع به المدين كل واحد من الورثة فقط دون الاجنبى بخلاف الوجه الذى قبله فانه للجميع (الوجه الاول) أن تجميع التركتين أعني دين المالك والحاضر وتقسيم مجموعهما على الفريضة فما خرج كان جزء سهم لها فاضرب فيه لكل وارث فما خرج لك اطرحة منه ما وجب له في الحاضر بالاقتضاء والميراث معا والباقي هو ما يتبعه به ففي مثالنا مجموع التركتين عشرين فاذا قسمناها على الفريضة خرج لنا في القسمة اثنان ونصف وذلك جزء سهمها فاضرب فيه للشقيقة يخرج لها سبعة ونصف اطرحة منها ما وجب لها في الحاضر بالاقتضاء والميراث وذلك خمسة يبق لها اثنان ونصف تتبع به المدين وتعمل مثل ذلك في سهام كل من الاختين الباقيتين يخرج خمسة أسداس وذلك ما يتبعه به كل منهما (الوجه الثاني) أن تطرح ما قبض كل وارث من المدين بالاقتضاء مما يجب له في دين الميت يبق ما يتبعه به ففي مسئلتنا يجب للشقيقة في دين الميت ثلاثة وثلاثة أرباع اطرحة منها ما وجب لها في منابه من الحاضر بالاقتضاء وذلك واحد وربع يبق لها اثنان ونصف تتبعه بها ويجب لكل واحدة من الاختين الباقيتين أيضا في دين الميت واحد وربع تطرح من ذلك ما وجب لها في منابه من الحاضر بالاقتضاء وذلك سدسان ونصف سدس يبق لها خمسة أسداس تتبعه بها والله أعلم وقوله فاضرب به أى فيه والباء بمعنى في وقوله بدا أى ظهر وقوله أخذت منه أى طرحت منه وقوله ما تقدم أى ما تقدم وجوبه له في الحاضر بالاقتضاء والميراث معا وقوله اتبع مبنى للنائب نائبه ضمير يعود على المدين وقوله يحط أى بطرح متعلق يستبين آخر البيت وجملة يستبين صفة لوجه في البيت قبله أو حال منه لانه قد وصف وقوله من المدين متعلق بقبضوا وقوله فاهلهم متعلق يحط والله سبحانه وتعالى أعلم ثم قال رحمه الله تعالى ص

(وهذه نهاية المراد * وربنا الهادى الى الرشاد)
(قد انتهى مارمته مبينا * والحمد لله الذى قد أحسننا)
(وقد فرغت من جميع النظم * بأفضل الشهور شهر الصوم)
(من ستة لاربعين مكلة * من بعد تسعما تة تحصيله)
(وان عني به عذول منته * فلبني العشر بن عذر متجه)

(قوله أو تجميع الخ) عطف على قوله ثم اجمع الخ عطف الخبر لفظا انشاء معنى كأنه قال أو اجمع فالمناسبة بين المتعاطفين حاصلة على ان بعضا جواز عطف الخبر على الانشاء كعكسه (قوله ما تقدم أى ما وجب له من الحاضر بالارث والاقتضاء (قوله من المدين) أى بالاقتضاء فهذه المحتاج الى علم مال كل وارث مما على المدين للمالك وذلك بقسم ما عليه له على المسئلة وضرب مال كل وارث في الخارج والى معرفة ما حصل لكل واحد من الورثة من الحاضر بالاقتضاء وكلاهما معلوم مما تقدم من العمل (قوله بخلاف الخ) فانه لمعرفة ما يتبع به كل غريم المدين حتى الاجنبى (قوله لانه قد وصف الخ) هذا لان الحال لا يأتى من التكررة في القول الاصح (قوله قد انتهى الخ) هذا علم من البيت قبله واعاده اما لاجل الاخبار بأنه مبين موضع واما لاجل التناء على ذلك (قوله وقد فرغت الخ) هذا علم مما قبله أيضا واعاده لاجل بيان الفراغ في وقت كذا من سنة كذا من قرن كذا وبالجملة أعاده لبيان تاريخه (قوله وان عني الخ) أى نزل به أى تبصر لمعاينة لان عين السخط تبدى المساويا كما قيل وعين الرضا عن كل عيب كلبية

واسكن عين السخط تبدى المساويا وحاصله انه طلب المعذرة لمن كان في سن المصنف ممن تبصر وراح يلوم على المصنف في بعض الاماكن

(قوله يا خالق الخ) ختم المصنف كتابه بالدعاء لنفسه ولا فاره ولناطرى كتابه فهو من جملة ما يستجلب به عين الرضا من ناظره (وأعلم) ان الدعاء مع العبادة وردا تحت عليه في الكتاب والسنة لان فيه الرجوع الى الله تعالى والتذلل بالفاقة والاحتياج اليه حتى قيل ان البلايا تكون لاجل غفلة الممحمون عن الرب تعالى فيصاب بها يرجع الى الله تعالى بالتضرع والابانة ويعترف بحق الربوية فدعا المصنف امثالا لاهل الدعاء واستجلا بالقلوب الاحياء واداء لبعض ما وجب عليه لوالديه * واعلم أيضا ان بعضا قال بتفضيل الدعاء لما فيه من الامتثال والرجوع والابانة وبعض قال بالتفويض وفصل بعض فقال ان قوى يقين الشخص واطمأننت نفسه وكان من أهل التسليم فالأفضل في حقه التفويض كما في قضية سيدنا ابراهيم صلى الله عليه وسلم لما نزل عليه سيدنا جبريل عليه السلام حين أتى بالمنجنى في نار النمرود وقال له ألك حاجة فقال له أما اليك فلا وما الى الله فنعم فقال له سل ربك فقال عليه بحالى مغن عن سؤالي أو كما ورد على ان هذا في الحقيقة طلب بلسان الحال والكلام في تعجيز التسليم دون الطلب بلسان القول ولا لسان الحال فتأمل وان أحسن من نفسه بمخايل الضعف والتعلق بما في خزائن الرب الكريم فالأفضل في حقه الطلب ويكون نحو قوله تعالى ادعوني أستجب لكم في الطائفة الثانية هذا وان نبينا صلى الله عليه وسلم دعا لنفسه ولغيره وفي بعض دعواته بالغ في الدعاء حتى سقط رداؤه الشبر يف عن كتفيه الشربيقين من كثرة ما بالغ في رفع يديه بالدعاء وحتى رؤى بياض ابطيه المباركين وذلك من شدة رأفته على أمته وكثرة نصحه لهم بحب الخير لهم وفيه تشريع للامة واياك وان تظنه من مخايل الضعف كما قررنا فانه طريقة عوام الناس وهو صلى الله عليه وسلم منزله عن مثله فلا تكن من الغافلين (قوله العرش) هو الفلك الاطلس وهو تاسع الافلاك وخصه وما بعده بالذكر إشارة الى انه القادر على كل أمر عظيم ولا يعوزه شئ فهو الذى يطلب منه كل أمر (قوله صعد) هو الذى لا جوف له وقيل هو الذى يقصد في الشدائد (قوله دون ماعمد) مازائدة وهو إشارة الى قوله تعالى خلق السموات بغير عمد ترونها وهو دليل على القدرة الباهرة حيث خلق (٢٠٩) سققادون جذران قائم هو عليها والعادة غير جارية بسقف على غير جذران (قوله اغفر الخ) المغفرة الاستر للذنب وعدم العقوبة عليه وقدم والديه لان الله تعالى قرن الامر بالاحسان اليهما بما امر طاعته دون غيره قال الله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه الاية ولان لهما حقوقا على الولد قل من يأتى بهوفاء التزم منها فضلا عن جميعها ولا يصير نعمة لهما أحسن من الغفران وحاول

(يا خالق العرش العظيم يا صمد * يارافع الافلاك دون ماعمد)
(اغفر لوالدى واعف عنهما * وجنة الفردوس فلتسكهما)
(وارحمهما فانك الرحمن * وانك المهيم من الديان)
(فأنت ربى قد أمرت بالدعا * للوالدين فاستجب لمن دعا)
(واغفر لعبد مذنب ما قد جنى * أفعاله قيحة يخشى العنا)
(واغفر لكل سامع وكاتب * وقارئ وناظم وكاسب)
(بحق من سميت محمد * جعلته مشرفا ممجدا)
(صلى عليه ربنا وسلمنا * وزاد في كرامه وعظما)

(٢٧ - الدر) أحسن الجنان جعلنا الله تعالى ممن رضى عنه والداه وبلغ من خير الدنيا والاخرة منتها بجاه سيدنا ومولانا محمد بنبيه ومصطفاه (قوله وجنة الخ) لا يلزم من المغفرة الحاول أحسن الجنان فلذا عقب ما ذكره بهذا (قوله وارحمهما الخ) أعاد هذا الما لان القصد منه رحمة الدنيا والاخرة ولا يفهم مما قبله واما لاجل تعليل طلب الرحمة منه التى من جللتها الغفران وسكنى الجنان بما يناسب المطلوب فانه أرجى للقبول والاجابة في طلب في كل مقام ما يناسب في مقام طلب الرحمة يناسب صفة الرحمن وفي مقام المحبة الودود وفي مقام الانتقام منتقم وفي مقام حصول الفتح والعلم فتاح وهكذا فهو أشد تأثيرا في قلب الداعي وأقرب للاجابة فتدبر (قوله فأنت الخ) هذا أتى به لا مور منها ان دعاءه من جملة أسباب الامتثال أى دعوناك امثالا لاهل الدعاء ومنها التعطف بالاجابة لان عمرة الامر بالدعاء منه القبول منه حين تدعوه ومنها التوثيق بحصول المطلوب حقالما وعدنا به ووعدنا لا يخلف من قوله جل من قائل ادعوني أستجب لكم فانه أعلم (قوله أفعاله قيحة الخ) هذه الجملة معلومة من قوله ما قد جنى لكن صرح بذلك تشديدا على نفسه وتصر يحايلان له غير ما جنى به وهذا من جمع أفعال وانه شافق على نفسه منها وهذا من قوله تخشى العنى أى التعب (قوله سامع) أى نظمه وأعم منه (قوله وكاتب) أى نظمه أو كل ما ينتفع به (قوله وقارئ) أى نظمه أو كل ما ينتفع به (قوله وناظم) يحتمل النظم الشعري أو أعم من ذلك والمراد ناظم كل ما فيه مصلحة أى اغفر له ما قد جناه (قوله وكاسب) أى لنظمه أو أعم وهو أولى بمقام الدعاء من تعميحه (قوله بحق الخ) توسل فيما دعاه زيادة على ما توثق به من نص القرآن بوعد الاجابة والتعليل بانه الغفار الى آخره بجاه النبي المختار لا مور منها زيادة التوثيق لان جاهه عظيم عند الله ويتوسل للجنوب بحبيبه ومنها الامتثال لحديث توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله عظيم أو كما ورد ومنه بالتخلص للصلاة والسلام عليه ليختم كتابه بالثناء عليه كإيه بدأ وليكون ما ينشأ مقبولا ومنه الدعاء فانه ورد ان الصلاة عليه مقبولة والله تعالى أكرم من أن يقبل صلاتين ويدع ما بينهما

(وآله وصحبه أهل الوفا * الناصرین للنبي المصطفى)
(أبياته زادت على التسعين * من بعد أربع من المئين)

ش تصور جميعه ظاهر والحمد لله أولاً وآخراً باطنا وظاهراً والصلاة والدأمة
والتسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين صلى الله
وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته أجمعين
(كملت) الدرة البيضاء للشيخ العلامة سيدي عبد
الرحمن بن الصغير الأخضري نفعنا الله تعالى
ببركاته وأفاض عليه والمسلمين من
سحاب رحمته آمين ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي
العظيم

اختصار عز يزغريب وتأليف بديع عجيب في كيفية عمل الفرائض
بعمل مخالف للألوف يستتير به لسالك محجة المناضات عليها
الوقوف نسبه مؤلفه لعلم الاعلام وركن ملة الاسلام
الامام العلامة أبي عبدالله بن عرفة نور الله
ضريحه وبرؤية ذاته العلية في دار كرامته
أتحفه وأعاد علينا من بركاته ووفر
لدينا بفضله تعالى
فيوضات تفحاته
آمين

(قوله الناصرین) يحتمل أن يكون صفة
فيشمل حتى النصره باتباع شريعتيه
وأقامتها ويحتمل انه وصف لمجرد
الصعب وعلى كل حال فالأولى حمل
الآل على كل مؤمن ومؤمنة لانه
اللائق هنا في مقام الدعاء فلا يلزم المصنف
الاهمال بل فيه إيهام حسن لا يخفى
على أرباب الكمال والحمد لله على
نعمه الكمال والله المنتهى في البداية والنهاية
* وهذا آخر ما يسرته به العناية فجاه
بحمد الله يروق الناظر ويشرح الخاطر
يستحسنه كل لبيب ويعترف بفضله كل
منصف وأريب جعلته تبصرة لمن
يتعاطى هذا الكتاب وتذكرة لمن
انتهى من أولى الابواب لما رأيت شدة
شغف الطلاب بقراءته والعكوف
على درايته ورأيت فيه أماكن كثيرة
محتاجة للقال فيه ما يحتاج للتوضيح
ومنه ما يحتاج للتنقيح والتصحيح
فطالما أبدينا بدائع نكت سمحت
بها الأفكار ومحاسن درر رغبت عليها
قيعان البحار فنسأل الله سبحانه أن
ينفع به وان يجعله من الاعمال الموجهة
للفوز بالجنان دون محنة ثم أطلب من
ذوى العذر المعذرة لقاصر عن مثل
هذا لكن دعاه الى مادعاه التشبث
بأذيال أهله والرجاء لنعم الله تعالى وفضله
لجاء بحمد الله طبق المؤمن مع تشبث
بالوضع حال وتراكم أهوال وفقد
العزير من ولد ومال فنسأل الله تعالى
حسن الخلق فانه ذوا الفضل والجود
وان يقبلنا بحسن القبول يوم قدوم
الوفود (وكان) تمام التسويد واسط
السادس من الأول من الثامن من
الثاني عشر من القرون الهجرية على
صاحب الهجرة أفضل الصلاة
وأزكى التحية وعلى آله وصحبه
ذوى النفوس الزكية وكل تقى وتقى وآخرونا الحمد لاهب العلية ولا حول ولا قوة الا بالله خالق البرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الجلال والاكرام والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام وعلى آله وصحبه الناصرين
 لشريعة الاسلام وبعد فان علم المناسبات من أعظم ما سمحت به قرائع الفضلاء وأحسن
 ما تنافس في تعلمه النبلاء وكان الدائر بين الناس الطريقة المشهورة أول من أدرجها في تأليفه وحيد
 دهره وفريد عصره الشيخ ابن الهائم نور الله ضريحه وأسكنه في أعلى الجنان فسيحه آخذها من
 شيخه الشيخ علي بن عبد الصمد الحلوي ثم اني اطلعت على طريقة ثانية أخصر منها وأقل تبعاً عند طرو
 الغلط وقيل انها مأخوذة من تأليف الهمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عرفة تغمده الله تعالى برحمته
 ونور مرقده فرأيت ان أقيدها هنا وأتبعها ببعض فوائد لا يستغني الموثق عنها ومن الله سبحانه وتعالى
 أسعد الاعانة وعليه أنوكل واليه أنيب قال رحمه الله تعالى (الطريقة الثانية) انك اذا صححت المسئلتين
 الأوليين عرضت سهام الميت الثاني على مسئلته فاذا انقسمت وضعت صفراً فوق الثانية وأثبت جزء السهم
 تحتها وان وافقت أثبت وفق المسئلة الثانية فوقها ووفق السهام تحتها وان خالفت تركت المسئلة الثانية
 على حالها وأثبت مثلها فوقها وأثبت السهام تحتها ثم تصحح مسئلة الثالث وتنظر سهامه من المسئلتين
 أو من احدهما مع مسئلته كما تقدم في الميت الثاني ثم تصحح مسئلة الرابع ان كان وتنظر سهامه من المسائل
 الثلاث أو من بعضهما مع مسئلته كما تقدم في الثانية والثالثة ثم تفعل كذلك حتى تتم المسائل فعند ذلك
 يبقى مطلبان (أحدهما) ما يصح به جميع المسائل وذلك بان تضرب الأولى فيما بعدها من المسائل في
 وفق الموافق وجلة المباين ولا تضرب فيما انقسمت سهامه على مسئلته (المطلب الثاني) ما يجب لكل
 وارث وذلك بان تقول من له شيء من المسئلة الأولى أخذه مضروباً فيما ضربت فيه ومن له شيء من مسئلة
 سواها أخذه مضروباً فيما أثبت تحت تلك المسئلة وما خرج يضرب فيما بعدهما من المسائل ان كانت في
 وفق الموافق وجلة المخالف ولا تضرب فيما انقسمت عليه سهامه ومن ورث من مسئلة واحدة فأثبت له
 ذلك ومن ورث من أكثر فأثبت له المجتمع ثم تعمل في الاختبار والاختصار ما هو مقرر في الطريقة
 الأولى اه (قوله ثم تصحح مسئلة الثالث الخ) الطريق في معرفة سهامه من المسئلتين هو أن تأخذ ماله
 من الأولى وتضربه فيما أثبت فوق الثانية ان كان والا فهو وتأخذ ماله من الثانية وتضربه فيما تحتها ثم
 تجمع الحاصلين فهي سهامه فاعرضها على مسئلته كما ذكر (وقوله) ثم تصحح مسئلة الرابع وتنظر سهامه
 من المسائل الثلاث أو من بعضها الخ فاذا كان له في الأولى شيء تضربه فيما أثبت فوق الثانية والخارج
 فيما فوق الثالثة وان كان له في الثانية شيء يضربه فيما أثبت تحتها والخارج فيما فوق الثالثة وان كان له
 شيء من الثالثة يضربه فيما أثبت تحتها ثم اجمع الحواصل الثلاث مجموعها في سهامه فاعرضها على مسئلته
 كما ذكر والحاصل ان الطريق في معرفة سهام الميت ان تنظر ان كان ليس له الا في الأولى فقط
 ضربت ماله فيها فيما أثبت فوق المسائل بعدها والخارج هي سهامه وان كان له في مسئلة غيرها أيضاً
 ضربت ماله في تلك المسئلة فيما أثبت تحتها والخارج فيما أثبت فوق ما بعدها ان كان وتجمع الحواصل
 فهي سهامه (ولنوضح ذلك بمثال) مات رجل عن زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات ثم ماتت الزوجة
 عن في المسئلة ثم مات أحد البنين عن زوجة وبنت وعن في المسئلة الأولى * فالمسئلة الأولى من
 اثنين وسبعين للزوجة تسعة ولكل ابن أربعة عشر ولكل بنت سبعة * والمسئلة الثانية من تسعة
 وسهام الميت تسعة منقسمة عليها فضع صفراً فوقها وأثبت جزء السهم وهو واحد تحتها * والمسئلة الثالثة
 تصح من ستة وخمسين وسهام الميت ستة عشر فهي موافقة للمسئلة بالثمن فأثبت وفق المسئلة فوقها وهو
 سبعة ووفق السهام تحتها وهو اثنان فان أردت ما يصح منه جميع المسائل فأضرب ما صححت منه الأولى فيما
 أثبتته فوق الثالثة يكن خمسمائة وأربعة ومنه تصح المسائل الثلاث وان أردت ما يخص كل وارث فخذ

حصه الابن من الاولى وهي أربعة عشر اضربها فيما أثبتته فوق الثالثة يكن الحاصل ثمانية وتسعين
 احفظه وخذ ماله من الثانية وهو اثنان اضربه فيما أثبتته تحتها وهو واحد ثم اضربه فيما أثبتته فوق الثالثة
 يكن الحاصل أربعة عشر احفظه أيضاً ثم خذ ماله من الثالثة وهو ستة اضربه فيما أثبتته تحتها وهو اثنان
 يكن الحاصل اثني عشر احفظه أيضاً ثم اجمع المحفوظات الثلاث يكن الحاصل مائة وأربعة وعشرين
 فهي حصته من المسائل الثلاث والابن الآخر مثله ولكل بنت من المسائل الثلاث اثنان وستون
 بالعمل الذي قررناه ولزوجة الابن من الثالثة سبعة مضروبة فيما هو مثبت تحتها وهو اثنان باربعة عشر
 ولبنات ثمانية وعشرون مضروبة فيما تحتها ستة وخمسين وجميع الحصص متوافقة بالنصف فترد
 الجامعة لنصفها ومن له شيء رد لنصفه فتكون الجامعة مائتين واثنين وخمسين لكل ابن اثنان وستون ولكل
 بنت أحد وثلاثون ولزوجة الابن سبعة ولبناته ثمانية وعشرون هكذا

٧٢	٩	٥٦	٥٠٤	٢٥٢
٠٩	ت			
١٤	ابن	٢	ت	
١٤	ابن	٢	شقيق	٠٦٢
١٤	ابن	٢	شقيق	٠٦٢
٠٧	بنت	١	شقيقة	٠٣١
٠٧	بنت	١	شقيقة	٠٣١
٠٧	بنت	١	شقيقة	٠٣١
١	زوجة	٠٧	٠١٤	٠٠٧
	بنت	٢٨	٠٥٦	٠٢٨

(مثال آخر) ماتت امرأة عن زوج وأم وأخوين
 لام وثلاثة اخوة أشقاء وهي المشتركة ثم مات
 الزوج عن زوجة وأب وأم وبنتين وهي المنبرية
 ثم ماتت إحدى البنيتين عن زوج وأم وهي الزوجة
 المذكورة وجد وهو الاب المذكور وشقيقها
 المذكورة ثم ماتت البنت الثانية عن زوج وبنتين
 وأما وجدها المذكورين * فتصح الأولى من
 ثلاثين للزوج خمسة عشر وللأم خمسة ولكل واحد
 من الاخوة اثنان وتصح الثانية من سبعة
 وعشرين للزوجة ثلاثة ولكل بنت ثمانية وللأب
 أربعة وللأم أربعة وسهامه خمسة عشر متوافقان
 بالثلث فأثبت فوق مسئلته وفقها وهو تسعة وتحتها وفق سهامه وهو خمسة * والمسئلة الثالثة وهي
 الا كدرية من ستة وتقول لتسعة وتصح من سبعة وعشرين للام ستة وللزوج تسعة وللجد ثمانية وللشقيقة
 أربعة وسهامها أربعون مباينة لمسلتها فأثبت مثل المسئلة فوقها وتحتها مثل سهامها * والمسئلة الرابعة من
 اثني عشر وتقول لخمس عشرة للام اثنان وللجد اثنان وللزوج ثلاثة ولكل بنت أربعة وسهامها ألف
 ومائتان وأربعون متوافقان بالخمس فأثبت فوق المسئلة خمسها وتحتها خمس السهام مائتين وثمانية وأربعين
 فتصح المسائل الأربع من ألفاً وثمانمائة وسبعين للام الأولى خمسة مضروبة في التسعة
 وفق الثانية والخارج في الثالثة وهي سبعة وعشرون والخارج في ثلاثة وفق الرابعة يصح لها ثلاثة آلاف
 وستمائة وخمسة وأربعون ولكل واحد من الاخوة اثنان مضروبة في تسعة والخارج في سبعة وعشرين
 والخارج في ثلاثة فيصاح له ألف وأربعمائة وثمانية وخمسون وللزوجة من الثانية ثلاثة مضروبة في ثمانية تحت
 المسئلة وهي خمسة والخارج في سبعة وعشرين والخارج في ثلاثة ولها من الثالثة ستة مضروبة في أربعين
 المثبتة تحتها والخارج في ثلاثة ولها من الرابعة اثنان مضروبة فيما هو مثبت تحتها وهو مائتان وثمانية
 وأربعون فيصاح لها بجمع الخارجات بعضها البعض ألفان وأربعمائة وأحد وثلاثون وللأب من الثانية
 أربعة مضروبة في المثبت تحتها والخارج في المثبت فوق الثالثة والخارج في المثبت فوق الرابعة يكون ألفاً
 وستمائة وعشرين وله من الثالثة ثمانية مضروبة في المثبت تحتها والخارج في المثبت فوق الرابعة يكون
 تسعمائة وستين وله من الرابعة اثنان مضروبة في مائتين وثمانية وأربعين المثبتة تحتها يكون الخارج
 أربعمائة وستة وتسعين فيصاح له بجمع الخارجات من المسائل الثلاث ثلاثة آلاف وستة وسبعون وللأم

من الثانية أربعة مضروبة في المثلث تحتها والخارج في المثلث فوق
الرابعة يصح لها ألف وسبعة وعشرون وللزوج من الثالثة تسعة مضروبة في المثلث تحتها والخارج
في المثلث فوق الرابعة يصح له ألف وثمانون وللزوج من الرابعة ثلاثة مضروبة في المثلث تحتها وهو مائتان
وثمانية وأربعون يصح له سبعمائة وأربعة وأربعون ولكل بنت من الرابعة أربعة مضروبة في المثلث تحتها
يصح لها تسعمائة وثمانون وتسعون فاجمع ما صح لجميع الورثة فان وجدته مثل ما صحت منه جميع المسائل
فالعمل صحيح والا فاعد العمل حتى يصح وهذه صورته

حارية المنبرية اكدرية				
٣٠	٩	٢٧	١٥	٢١٨٧٠
زوج	١٥	ت		
ام	٥			٣٦٤٥
م اخ	٢			١٤٥٨
م اخ	٢			١٤٥٨
شقيق	٢			١٤٥٨
شقيق	٢			١٤٥٨
شقيق	٢			١٤٥٨
زوجة	٣	م	٦	٢٤٣١
بنت	٨	ت		
بنت	٨	شقيقة	٤	٣٠٧٦
اب	٤	جد	٨	١٦٢٠
ام	٤			١٠٨٠
زوج	٥	٩		
زوج	٤٠	٣		٥٧٤٤
بنت	٤			٩٩٢
بنت	٤			٩٩٢

٢٤٨

والثلاثة عشر تحتها المائتين من المباشرة ثم نظرناسهام الاخت للام في الاولى وبنت في الثانية وأخت لام في
الثالثة فوجدناها مائة وستة وستين توافق فريضتها بالنصف فوضعا أربعة فوق الفريضة وثلاثة
وثمانين تحتها ثم ضربنا الفريضة الاولى في الستة التي فوق الثانية والخارج في العشرين التي فوق
الثالثة والخارج في الاربعة التي فوق الرابعة فصحت الاربعة من أربعة آلاف وثمانمائة للزوج ألف
وأربعمائة وأربعون لانه ليس له الا في الاولى ثلاثة مضروبة فيما على الثلاث فرائض الاخيرة وللشقيقة
ألف وأربعمائة وخمسة وثمانون منها من الاولى تسعمائة وستون لان لها منها اثنين مضروبة فيما على الثانية
والخارج فيما على الثالثة والخارج فيما على الرابعة ولها من الثانية ثمانون لان لها منها واحد في واحد
الذي تحتها والخارج فيما على الثالثة والخارج فيما على الرابعة ولها من الثالثة ثلاثمائة واثنا عشر لان
لها منها ستة في ثلاثة عشر التي تحتها والخارج فيما على الرابعة ولها من الرابعة ثلاثة وثمانون لان لها فيها
واحد فيما تحتها فاجمع ما ذكر وهو ألف وأربعمائة وخمسة وثمانون وللأخت لام تسعمائة وثلاثة عشر

من

من الاربعة والاربعة منها ثمانون هي التي تحت له من الثانية واللام هي التي هي أم في الثانية وجدة في
الثالثة والرابعة مائتان وسبعة وستون من الثانية ثمانون ومن الثالثة مائة وأربعة ومن الرابعة ثلاثة
وثمانون ومنها الاحدى الاختين للاب اثنتان وخمسون وهي التي تحت لها من الثالثة والثانية كذلك
وللزوج في الثالثة ثلاثمائة واثنا عشر ومنها للزوج في الرابعة مائتان وتسعة وأربعون جعنا للورثة بعضا
لبعض خرج ما صحت منه الفرائض الاربعة وهو أربعة آلاف وثمانمائة وهذه صورتها

١٠	٦	٢٠	٤
زوج	٣		٨
ام	١	ت	
شقيقة	٢	بنت	١
شقيقة	٢	بنت	١
أخت لام	١	بنت	١
أخت لام	١	بنت	١
اب	١		
ام	١	جد	٢
	١	أخت ب	١
		أخت ب	١
		زوج	٦
		زوج	٣

٨٣

تنقسم عليها وضعت وفق المسئلة الثانية ان وافقتهاسهامها أو جعلتها ان باينتها فوقها وأثبت وفق السهام أو
جعلتها تحت المسئلة الثانية ثم تأخذ سهام الميت الثالث من المسئلة الاولى وتضرب به فيما فوق الثانية ان كان
فوقها شيئا والا أخذته دون الضرب في شيء وتضرب سهامه من الثانية فيما تحتها وتجمع خارج الضربين وان
ورث من احدى المسئلتين دون الأخرى أعطيته منها فقط فالتحصيل بيدك منهما أو من أحدهما
فعلت به مع مسئلته ما فعلت بسهام الميت الثاني من المسئلة الاولى مع مسئلته ثم تأخذ سهام الرابع من
الاولى وتضرب به فيما فوق الثانية والثالثة وتضرب سهامه من الثانية فيما تحتها وفيما فوق الثالثة وسهامه
من الثالثة فيما تحتها فقط وتجمع الخارجات وان ورث من مسئلتين فقط أو من واحدة أعطيته سهامهما
ورث فيه بعد ضرب به فيما يجب أن يضرب فيه فالتحصيل بيدك فعلت به مع مسئلته كما فعلت بسهام الميت
الثاني مع مسئلته وهكذا فأفعل بكل ميت تضرب سهامه من الاولى فيما فوق ما بعدها وسهامه من غيرها
فيما تحتها وفيما فوق ما بعدها وتعمل بال مجموع مع مسئلة ذلك الميت كما تقدم حتى تنتهي الى آخر ما عدك من
المسائل ثم تضرب ما فوق المسائل بعضه في بعض فخرج سهم المسئلة الاولى فاضرب به فيها يخرج
ما تصح منه المسائل كلها وتضرب ما تحت كل مسئلة فيما فوق ما بعدها يكن جزء سهمها وجزء سهم الأخيرة
ما تحتها ثم تعطى لكل وارث سهامه من كل مسئلة مضروبة في جزء سهمها فلو ترك زوجة وثلاثة بنين وابنة
فلم يقسم المال حتى ماتت الزوجة عن زوج وابنة ولها من الفريضة الاولى ثم توفي زوجها عن أم وزوجة
وابنة هي البنت في الثانية واخ ثم توفيت البنت من الاولى عن زوج وأخت لام وهي البنت في الثانية
والثالثة وأختها الثالثة ثم توفيت الأخت للام عن زوج وأربعة بنين وابنة لكانت المسئلة الاولى من

ثمانية والثانية من اثنين وثلاثين والثالثة من أربعة وعشرين والرابعة من ثمانية عشر والخامسة من اثني عشر ثم تنظر سهام الزوجة من الأولى وهو واحد على مسئلتها وهما متباينان فأثبت الواحد تحت المسئلة وارفع المسئلة الثانية فوق نفسها ثم تأخذ سهم الزوج الزوجة من الثانية وهو ثمانية وتضرب به في الواحد الذي تحتها بقمانية وهي موافقة لمسئلة الزوج بالقرن فتضع عن المسئلة وهو ثمانية فوقها وعن سهم الزوج من الثانية وهو واحد تحت المسئلة ثم تأخذ سهم البنت من الأولى وتضرب به فيما فوق الثانية والثالثة بسنة وتسعين وتأخذ سهمها من الثانية وهو ثلاثة وتضرب به في الواحد الذي تحتها وما خرج فيما فوق الثالثة يكن ذلك تسعة فاجمعها مع الستة والتسعين تجمعه مائة وخمسة وهي توافق مسئلة الميت بالثلث فضع ثلث المسئلة فوقها وأثبت ثلث المائة وخمسة وثلاثون تحت المسئلة ثم اعمل بسهام الميت الخامس من الثانية والثالثة والرابعة كاتقدم وتجمع الخارجات يجمع منها مائتان وواحد وثلاثون وهي موافقة لمسئلته بالثلث فأثبت ثلث المسئلة أربعة فوقها وثلث المائتين وواحد وثلاثين وذلك سبعة وسبعون تحت المسئلة ثم اضرب ما فوق المسائل بعضه في بعض يخرج ألفان وثلاثمائة وأربعة وهو جزء سهم المسئلة الأولى فأضربه فيها يكن ما تصح منه المسائل وذلك ثمانية عشر ألفاً وأربعمائة واثنتان وثلاثون واضرب ما تحت كل مسئلة فيما فوق ما بعدها يخرج جزء سهمها فيكون على الثانية اثنتان وسبعون وعلى الثالثة أربعة وعشرون وعلى الرابعة مائة وأربعون وجزء سهم الخامسة ما تحتها وهو سبعة وسبعون ثم اعم العمل فن له سهم من مسئلة أخذه مضروباً به في جزء سهمها فيجب لكل ابن من أبيه وأمه وأخيه خمسة آلاف وثلاثمائة وعشرون ويجب للزوجة في الثالثة

٧٧	١٤٠	٢٤	٧٢	٢٣٠٤	٣٢	٣	٦	٤
١٨٤٣٢	١٢	١٨	٢٤	٣٢	٣	٦	٤	١٨٤٣٢
٠٠٣٢٠		شقيق	٠٢	٠٦	ابن	٢	١	زوجة
٠٠٣٢٠		شقيق	٠٢	٠٦	ابن	٢	٢	ابن
٠٠٣٢٠		شقيق	٠٢	٠٦	ابن	٢	٢	ابن
		ت		٠٣	بنت	١	١	بنت
		مخت	١٢	٠٣	بنت			زوج
				٠٨	زوج			
٠٠٠٧٢			٠٣	زوجة	١			
٠٠٠٩٦			٠٤	م				
٠٠١٢٠			٠٥	لخ				
٠١٢٦٠		زوج	٠٩	١				
٠٠٣٣١	زوج	٣٥						
٠٠١٥٤	ابن							
٠٠١٥٤	ابن							
٠٠١٥٤	ابن							
٠٠١٥٤	ابن							
٠٠٠٧٧	بنت							
٧٧								

فأما عمل الفريضة من العدد الذي تعمل منه ويقسم ذلك العدد بالاقسام التي يقسم بها وهو سهام الورثة ليتبين بذلك مانسبة حظ كل وارث من المال المتروك فإن المحاولة التي تحاول في عمل الفريضة أنما هي أن يخرج عدد صحيح مقسوم بجزء صحيحة عدتها مثل عدة الورثة ويعين كل جزء منها سهم الوارث من أولئك الورثة وتكون نسبة ذلك الجزء المعين لذلك الوارث إلى جملة ذلك العدد المقسوم كنسبة الجزء الذي يستحقه ذلك الوارث من المال من جملة المال المتروك فإذا ظفر بذلك العدد مقسوماً بذلك الاقسام وعلمنا قدر المال المتروك حينئذ نتوصل بذلك كله إلى قسمة المال ويتبين القدر الذي يستحقه كل وارث والمقسوم أربعة أنواع مكمل وموزون ومعدولاً تختلف الأغراض باختلاف أعيانه كالمسكوك ومعدولاً تختلف الأغراض باختلاف أعيانه كالرقيق والحيوان والشيء والدور ونحو ذلك أما الاقسام الثلاثة الأولى فأكثر ما يقصد الجمهور هنا بقسمتها معرفة العدد الذي يجب منه للوارث أما عدد آحاد المعدود وأما عدد آحاد المكمل وأما عدد آحاد المتقال الذي يوزن به الموزون ويلحق بهذا أيضاً عدد آحاد القياس الذي يذرع به نحو الثوب والأرض المستوية وقد يقع من ذلك بمجرد معرفة النسبة دون معرفة العدد ويجب ذلك إذا كان المقسوم لا يقبل عدداً كالدار وكالعبد الواحد يقسمان بين الورثة فإن تعدد نحو الرقيق والدور وشبه ذلك من المقسومات وكانت مما تقبل القسمة شرعاً التقارب الغبطة فيها حينئذ يحتاج إلى تقويمها فيصير المقسوم هو عدد القيم ويرجع للاقسام السابقة فإذا قسمت في هذا الأخير وعلمت ما يجب لكل شريك فإرم القرعة على ما عرف فإذا أوجب لأحدهم هذا الشيء المعين نظرت قيمته هل تفي بالعدة التي وجبت له من جملة القيم فينصرف خالصاً وتنقص عنها فيطلب تكميل ما بقي له أو يزيد عليها فيشارك غيره بذلك الزيادة ولهذا احتج إلى قسمة القيم وذلك كروا في التوصل إلى معرفة العدد الذي لكل وارث خمسة أوجه براهينها يخرج من الأعداد الأربعة المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهي التي نسبة الأول منها للثاني كنسبة الثالث للرايع ومن خاصيتها أن مسطح طرفيها كسطح وسطها وتقتصر هنا على الوجه الذي هو أعم نفعاً وترجع الأربعة الباقية إليه ولا يرجع هو إليها وهو أن تضرب سهم كل وارث في عدد المتروك وتقسّم الخارج على مجموع السهام يخرج ما يخص ذلك الوارث من المتروك لأنه تقرر في استخراج المجهول بالأربعة الأعداد المتناسبة أنك إذا جهلت أحد الطرفين فأقسم مسطح الوسطين على الطرف المعلوم يخرج الطرف المجهول ومتى جهلت أحد الوسطين فأقسم مسطح الطرفين على الوسط المعلوم يخرج الوسط المجهول وقد قررنا سابقاً أن نسبة سهام كل وارث من الفريضة إلى الفريضة كنسبة حظه من المال إلى جملة المال فالطرفان وهما سهام كل وارث من الفريضة وجملة المتروك معلومان والوسطان منها جملة الفريضة معلوم وما يخص كل وارث من المتروك وهو الثالث مجهول فلذلك إذا ضرب سهم كل وارث من الفريضة وهو الأول في جملة المتروك وهو الرابع وقسم على جملة الفريضة وهو الثاني خرج ما يخص كل وارث من المتروك وهو الثالث وعلمته أنه قد تقرر أن مسطح الطرفين مساوٍ لمسطح الوسطين وما صار معلوماً أن كل عدد ضرب في عدد فإن الحاصل من الضرب إذا قسم على أحدهما خرج الآخر بعينه فعلى هذا إذا جهل أحد الوسطين وسط حنا الطرفين فهذا المسطح هو الحاصل بعينه من مسطح الوسطين فإذا قسم على الوسط المعلوم خرج بالضرورة الوسط الآخر المجهول وينبغي قبل العمل أن تنظر بين جميع السهام فإن كان توافق فترد كل حصّة إلى وفقها ثم تنظر بين جميع الأوافق وأصل الفريضة وبين المال المتروك فإن كان بينهما اشتراك فترد إلى رديها ويكون الضرب في راجع المتروك والقسمة على راجع الفريضة أو راجع مجموع الأوافق لأن في ذلك تخفيفاً للعمل بتقليل الأعداد التي يتصرف فيها فإن العمل في العدد الصغير أخف منه في الكبير وانما يصح العمل بعد إزالة الاشتراك لأن النسبة تبقى محفوظة كما كانت لأن إزالة الاشتراك بينهما أنما هي بقسمة كل واحد منهما على عدد واحد

ناصر يا تسعة أفلس وجزآن من سبعة عشر جزءاً وخمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سبعة عشر جزءاً
وستة أسباع جزء من أحد عشر جزءاً من سبعة عشر جزءاً ثم جمعنا ما ذكره فكان الخارج الخمسة
المقسومة (ومثال) ما اذا وجد بعض أئمة ما ينحل اليه المتروك ما اذا وجد مثلاً في المسئلة الاثنان وخمسون
وكان المتروك ريات ولم توجد الاثنا عشر أن توفي امرأه عن زوج وابن وبنت ومتركها تسعة وخمسون
ريالا ثم توفيت البنت عن أبيها وزوج وبنتين ثم توفي الزوج في الثانية عن أختين فيها وبنت ثالثة وابن
قالوا لي من أربعة وجزء سهمها خمسة وستون والثانية من ثلاثة عشر وجزء سهمها خمسة والثالثة من خمسة
وجزء سهمها ثلاثة ومصححة الجميع من مائتين وستين وهي خمسة واثنان وخمسون ثم اننا ضربنا ما صح
لكل واحد في المتروك والخارج في اثني عشر التي لم توجد وهي ما ينحل اليها الناصري والخارج قسمناه على
الخمس أولا ثم على الاثني عشر ثم على الاثنين وخمسين فصع الزوج سبعة عشر رياتا وناصرى وللابن
تسعة وعشرون رياتا وستة وعشرون ناصر يا وللبنتين من الثانية والثالثة لكل واحدة خمسة رياتا
وأحد عشر ناصر يا وأربعة أفلس وأربعة أخماس الفلاس وللبنت من الثالثة خمسة وثلاثون ناصر يا
وأربعة أفلس وأربعة أخماس الفلاس وللابن الباقي رياتا وعمانية عشر ناصر يا وتسعة أفلس وثلاثة
أخماس الفلاس وهذه صورتها

					۳		۵		
					۱۲۷۰۸	۵	۱۳	۶۵	
۵	۱۲	۵۲	۵۹	۲۶۰	۵		۱۳	۴	
		۰۱	۱۷	۰۷۵			۰۲	اب	زوج
		۲۶	۲۹	۱۳۰				۲	ابن
								ت	نت
						ت	زوج	۳	
۴	۴	۱۱	۰۵	۰۲۳	۱	بنت	۴	بنت	
۴	۴	۱۱	۰۵	۲۳	۱	بنت	۴	بنت	
۴	۴	۳۵		۰۳	۱	بنت	۱		
۳	۹	۱۸	۰۱	۰۶	۲	ابن			

(ومن) أوجه بعض ما ينحل اليه المتروك في الريال مثلاً ان يوجد ثلاثة عشر ولا توجد الأربعة التي تركب منها الاثنان وخمسون فاضرب في الأربعة المحتاج اليها أو توجد الأربعة ولا توجد الثلاثة عشر فاضرب فيها أو توجد الاثنان وخمسون ومن الاثني عشر توجد الأربعة فاضربها في الثلاثة المحتاج اليها أو توجد الثلاثة ولا توجد الأربعة فاضرب فيها أو اتم العمل وقس على ذلك الموزونات والمكيلات والمزروعات وانما أطبقت بالأمثلة والوجه تدريجاً للقاصر مثلي وتدكرة لنفسى

بيان تقرير المسئلة المحتاج اليها البيان ما يصح لكل وارث من العقار * والقيراط في عرف أهل المغرب ومصر والشام ثلث عن ومخرجه أربعة وعشرون وفي عرف أهل العراق ربع خمس ومخرجه عشرون * فاذا أردت ذلك على طريقة أهل المغرب وعرفهم فصصح المسئلة أو المسائل وضع الأربعة والعشرين في قبة بعد المصححة ثم انظر بين السهام أولاً فأزل اشتراكها ان كان ثم انظر بين المصححة ومخرج القيراط فان كان بينهما توافق ضربت سهام كل وارث في الوفاق والخارج قسمته على وفق المسئلة بعد حله الى ما تركب منه ان كان ينحل ووضع الأثمة بعد مخرج القيراط أو قسمت الخارج على وفق المسئلة برمتها ان كان لا ينحل

ولا يقبل حلا وان لم يكن بينهما توافق ضربت سهام كل وارث في الاربعة والعشرين وقسمت الخارج على
أمة المسئلة ان انحلت وجعلتها ان لم تحل وفيه أوجه أخر لا تطيل بجلها لان هذا التقييد موضوع للبتدى
(ولنوضح العمل بمثال) هلكت هالكه عن زوج وأم وشقيقتين وأختين لام ثم ماتت الام عن بناتها
الاربعة وأب وأم ثم ماتت احدى الشقيقتين عن شقيقتها وأختها لام وجددة التي هي أم في الثانية وأختين
لاب وزوج ثم ماتت احدى الاختين لام عن شقيقتها التي هي أخت لام في الاولى والثالثة وعن أخت لام
التي هي شقيقة في الاولى والثالثة وعن جددة التي هي أم في الثانية وعن زوج فتصح مناسبتها من اربعة
آلاف وعمامة الزوج ألف وأربعمائة وأربعمائة وللشقيقة ألف وأربعمائة وخمسة وثلاثون وللأخت لام
تسعمائة وثلاثة عشر وللأب في الثانية ثمانون وللأم في الثانية جده فيما بعد هامائتان وسبعة وستون
ولكل واحد من الاختين لاب في الثالثة اثنتان وخمسون وللزوج في الثالثة ثلاثمائة واثناعشر وللزوج في
الرابعة مائتان وتسعة وأربعمائة وبين مصحح الجميع والاربعة وعشرين التي هي مخرج القيراط التوافق
بثلث الثمن فأخذنا ثلث عن المسئلة وهو مائتان حللناه لما ترك منه وهو ثمانية وخمسة وخمسة وضعناها في
جامعة بعد التي فيها يخرج القيراط ثم أخذنا ثلث عن الاربعة والعشرين للضرب فيه فوجدناه واحدا فلا
فائدة في وضعه والضرب فيه لان ضرب عدد في واحد يخرج المضروب بعينه ثم انما أخذنا سهام كل وارث
وقسمناها على أمة وفق المسئلة يخرج للزوج الاول سبعة قراريط وثلاثة أخماس عنه وللشقيقة سبعة
قراريط وعن القيراط وخمسة عنه وللأخت للاب اربعة قراريط وأربعة أثمان القيراط وخمسة عنه وثلاثة
أخماس خمس عنه وللأب ثلاثة أثمان القيراط وخمس عنه وللأم من الثانية قيراط وثمانية أثمان القيراط وثلاثة
أخماس عنه وخمسة خمس عنه ولكل واحد من الاختين لاب ثمانية أثمان القيراط وخمسة خمس عنه وللزوج في الثالثة
قيراط وأربعة أثمان القيراط وخمسة خمس عنه وللزوج الاخير قيراط وعن القيراط وأربعة
أخماس عنه وأربعة أخماس خمس عنه وهذه صورتها محولة

[illegible]

جعلنا الكسور لبعضها فاجتمع منها ثلاثة قراريط أضفناها للقراريط الصحاح فاجتمعت الأربعة والعشرون قراريطا المقسومة * وإذا كان في المتروك كسر فابسط المتروك وزد امام ذلك الكسر على أئمة المسئلة واضرب سهام كل وارث في البسط واقسم الخارج على أئمة المسئلة المز يد فخرج فهو ما ينوب كل وارث من المتروك (مثاله) والمتروك فيه كسر والفقن فيه كسر المثال المفروغ منه والمتروك سبعة قراريط ونصف بيعت بخمسة وستين ريالا ونصف وأردنا معرفة ما يصح لكل وارث في المتروك ليعلم ما باع وفي الفقن ليعلم ما يأخذ بسطنا المتروك فكان خمسة عشر وأئمة المسئلة ثمانية وستة وخمسة مكررة مرتين وأربعة فزدنا عليها الاثنين امام كسر المتروك ثم اثننا وجدنا بسطة المتروك من كسرها من خمسة وثلاثة فأزلنا الخمسة من المقسوم والمقسوم عليه فبقي من أئمة المتروك ثلاثة وجدنا في أئمة المسئلة ستة وهي مركبة من ثلاثة واثنين تركنا الثلاثة من الجهتين والاثنين الباقيان من الستة ضربناهما في الأربعة فتركبت منها ثمانية فصارت أئمة المقسوم عليه ثمانية مكررة مرتين وخمسة واثنان وبقي من المتروك واحدا فائدة في الضرب فيه فقسها مال الكل وارث على الأئمة الباقية فصاح للزوج الأول قراريطان وغنا قراريط وللشقيقة قراريطان وعن القيراط وسبعة أعمان عن القيراط وخمسة عن القيراط ونصف خمس عن عن القيراط وللأخت لام قيراط وثلاثة أعمان القيراط وثلاثة أعمان عنه وخمس عن عنه ونصف خمس عن عنه وللأب عن القيراط وللأم ثلاثة أعمان القيراط وغنا عنه وثلاثة أخماس عن عنه ونصف خمس عن عنه ولكل واحدة من الأختين للأب خمسة أعمان عن القيراط وخمس عن عنه وللزوج في الثالثة ثلاثة أعمان القيراط وسبعة أعمان عنه وخمس عن عنه وللزوج الأخير ثلاثة أعمان القيراط وأربعة أخماس عن عنه ونصف خمس عن عنه فخرج سبعة وأربعة أعمان وهي السبعة قراريط ونصف ثم اتنا قسما الفقن بعد بسطه وضرب به في ثلاثة عشر وذلك بضرب سهام كل وارث في ألف وسبع مائة وثلاثة التي هي خارج ضرب البسط في ثلاثة عشر وقسم الخارج على أئمة المسئلة بعد زيادة الثلاثة عشر وتركيب الاثنين وخمسين منها والاربعة الموجودة وبعد زيادة الاثنين امام الكسر وجعل الأئمة هي ثمانية اثنين وخمسين واثنى عشر وخمسة مكررة مرتين وأربعة واثنين فصاح للزوج الأول تسعة عشر ريالا وثلاثة وثلاثون ناصرا وتسعة أفلس وثلاثة أخماس الفلوس وللشقيقة تسعة عشر ريالا وثلاثون ناصرا وأفلس وربعا خمس خمس الفلوس ونصف ربع خمس خمس الفلوس وللأخت لام اثنا عشر ريالا وثلاثة عشر وعشرون ناصرا وعشرة أفلس وأربعة أخماس خمس الفلوس وثلاثة أرباع خمس خمسة ونصف ربع خمس خمسة وللأب في الثانية ريال وأربعة نواصر وتسعة أفلس وخمس الفلوس وللأم فيها جدة في غيرها ثلاثة ريالات وثلاثة وثلاثون ناصرا وخمسة أفلس وخمس الفلوس وربعا خمس خمسة ونصف ربع خمس خمسة ولكل واحدة من الأختين لاب ستة وثلاثون ناصرا وعشرة أفلس وثلاثة أخماس الفلوس وأربعة أخماس خمسة وربعا خمس خمسة وللزوج في الثالثة أربعة ريالات وثلاثة عشر ناصرا وأربعة أفلس وثلاثة أخماس الفلوس وخمس خمسة وللزوج في الرابعة ثلاثة ريالات وعشرون ناصرا وثمانية أفلس وخمس الفلوس وثلاثة أرباع خمس خمسة ونصف ربع خمس خمسة فخرجنا الخارجات فكانت خمسة وستين ريالا وستة وعشرين ناصرا وهي النصف ريال وهذه صورة المثال

عن المتوك بعد بسطه										عن المتوك										قراريط										٨٣										٥٢										٨٠										٤٨٠																													
وضرب به في ثلاثة عشر										١٧٠٣										١٣١										١٥										٤										٢٠										٦																													
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																								
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦																																												

الاول يكون خمسة وخمسة وتسعين فيتفقان بالخمس فتضع خمس مسئلته واحد فوقها وخمس السهام مائة وتسعة عشر تحتها وقد تم العمل وأما جزء سهم الأولى وهو المال فتضرب ما فوق المسائل بعده يكون ثمانين فتضرب فيها السبعة عشر وهي المسئلة الأولى تقديرًا وتجعلها في جامعة أمام الجميع ومنه تصح جميع المسائل وجزء سهم الثانية بأن تضرب ما تحتها فيما فوق ما بعدها وكذا الثالثة والرابعة والحاصل أنك إذا قدرت من له مال مخالف كأنه ورثه من هالك متقدم وإن جامعة الأموال المختلفة كانتا قبة هالك متقدم وقد ردت الأولى نالجة والثانية نالجة وهكذا سهل عليك الأمر والله الموفق للصواب

(قوله بين الناس) مراده به الطريقة التي ذهب عليها أولاً قبل الاختصار الذي أشار له بأنه بعد تقييده وقف عليه في شرح التماسية كما تقدم لا العمل المشهور بين الفرضين كذا يظهر من كلامه في التزليل على المسئلة واعلم أن الطريقين التي بينهما هاتئني واحد في المعنى كما هو بين لمن تأمل

أين طرأ عليك الغلط وأما المحفوظات فلا إعادة عليها لأنك صححت أولاً وجعت وصح عملك فلا غلط إلا في القسمة أو أجمع ثم اضرب للاختلاف ما لها من الأولى في جزء سهمها يخرج لها أربع مائة وثمانون وما لها من الثانية في جزء سهمها يخرج لها ثمانون وما لها من الثالثة في جزء سهمها يخرج لها مائة وأربعة وما لها من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها مائتان وتسعة وأربعون ثم أجمع جميع المحفوظات يكن المقيد تحت المصححة تسعمائة وثلاثة عشر ثم اقسّم كل محفوظ على حدة يصح لها من أختها لا م قيراطان وثلاثة أعنان القيراط وخمس ثمنه ومن أمها ثلاثة أعنان القيراط وخمس ثمنه ومن أختها لا م قيراطان وثلاثة أعنان القيراط وأربعة أنحاس خمس ثمنه ومن شقيقها قيراط وثمانين ثمنه وأربعة أنحاس خمس ثمنه ثم أجمع ما صح لها في الأربعة يكن أربع قيراط وأربعة أنحاس خمس ثمنه وثلاثة أنحاس خمس ثمنه وهو ما خرج لها في القيراط أولاً ثم اضرب ما للد من الثانية في جزء سهمها فصح لها ثمانون وما لها من الثالثة في جزء سهمها فصح لها مائة وأربعة وما لها من الرابعة في جزء سهمها فصح لها ثلاثة وثمانون جمعت فكان ما هو مقيد تحت المصححة ثم قسمنا كل محفوظ بانفراده فصح لها من ابنتها ثلاثة أعنان القيراط وخمس ثمنه ومن ابنة ابنتها الأولى أربع أعنان القيراط وأربعة أنحاس خمس ثمنه ومن ابنة ابنتها الثانية ثلاثة أعنان القيراط وخمس ثمنه وثلاثة أنحاس خمس ثمنه وجميعها قيراط واحد ونمنا قيراط وثلاثة أنحاس خمس ثمنه وخمس ثمنه ولا عمل لباقي الورثة لأن كل واحد منهم لم يرث إلا من ميت واحد فقط وأما على طريق عمل المناسحات المشهور بين الناس إن من كان وارثاً من الأولى وما بعدها فاضرب ما له من الأولى في الثانية أو فوقها واخراج فيما بعده وفي أوقافها واحد بعد واحد واخراج تقسمه بعد ضربه في المتروك على أئمة المسئلة إن باين المتروك أو أئمة وقفاً إن وافقه واخراج هو ما صح له في الأول ثم إن كان وارثاً في الثاني فاضرب ما له من قريضته في جزء سهمها أي فيما تحتها واخراج فيما بعدها من الفرائض أو في أوقافها واخراج تقسمه بعد ضربه في المتروك كما قسمت أولاً يخرج لك ما صح له في الميت الثاني وهكذا إلى أن تنتهي إلى الأخيرة فإن ورث فيها ضرب ما له من باقي جزء سهمها أي ما تحتها فقط وتعمل كما تقدم ثم أجمع الخارجات إن وافق صحيح والا فلا كما تقدم ولا بد من جمع خارج الضرب أولاً ومقابلته لما له في المصححة لتبقى على بصيرة في القسمة في المثال المتقدم للشقيقة من الأولى اثنتان تضربها في القريضة الثانية ستة بائني عشر تضربها في عشرين التي هي القريضة الثالثة بمائتين وأربعين تضربها في أربعة وفق الرابعة يخرج تسعمائة وستون ثم ضرب بنا ما لها من الثانية واحد في واحد جزء سهمها وهو تحتها ثم ضرب بنا في القريضة الثالثة وفي الرابعة خرج لها ثمانون ثم ضرب بنا لها ما بعده فيما يستحق أن يضرب فيه ثم أجمع الخارجات يكن ألفاً وأربعمائة وخمسة وثلاثين وهو ما خرج لها أولاً ثم اقسّم المحفوظات بعد ضربه في المتروك واحد بعد واحد وما خرج من قسمة كل محفوظ فهو الارث من متروك ذلك الميت ثم اخترها بجمع القراريط كما تقدم ولا يخفى عليك استخراج ثمن ما صح للوارث في كل ميت إذا بيع ما تركه وكيفيته عمله

بيان استخراج ثمن الحصص ذوات الكسور المبيعة من الاملاك

اعلم أن الحصة المبيعة إما أن تكون قراريط لا كسر معها أو معها كسر فإن كانت لا كسر معها فاضرب عدد القراريط المبيعة في سعر كامل الدار أو الخاتون واقسم الخارج على أربع وعشرين يخرج لك ثمن المبيع مثاله باع ثلاثة قراريط من سعر سبع مائة وعشرين فاضرب الثلاثة في السعر لكامل المحل يخرج ثلاثة آلاف ومائة وستون اقسّمها على الأربعة والعشرين يخرج لك تسعون هي ثمن الثلاثة قراريط وإن كان مع القراريط كسر فالعمل في ذلك أن تبسط الحصة المبيعة وتحفظ البسط ثم تحل الأربعة وعشرين قيراطاً أقل كسر في المبيع بضربها في أئمة كسر الحصة المبيعة واحد بعد واحد واضربها في مسطحتها

وتحفظ الخارج ثم اضرب بسط المبيع في سعر كامل المحل واقسم خارج الضرب على بسط الأربعة وعشرين قيراطاً فخرج فهو ما ينوبه من الثمن وتستغني عن حل الأربعة وعشرين بوضع الأئمة التي تركت منها مع أئمة كسور المبيع والأصل في هذا العمل هو أن نسبة الحصة المبيعة من كامل المحل كنسبة ثمنها من ثمن كامل المحل فرجعنا لاستخراج المجهول بالأربعة أعداد المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهنا المجهول الثالث فاضرب بسط المبيع في كامل السعر وقسم الخارج على الثاني الذي هو بسط كامل المحل يخرج ثمن المبيع ولا بد أن تنظر في الأئمة التي في المبيع مع الأئمة التي انحلت لها الأربعة وعشرون هل فيها صرف السكة المبيعة بها أولاً فإن وجدت فقسم أكبرها وضاعاً بعده أصغرها وبعد باقي الأئمة وإن لم يوجد فيها بعضها أو كلها فاضرب السعر فيما احتجت إليه من الأئمة وزدها على الأئمة المحفوظة عندك في تقديم الأبرج وضاعاً كما قررنا في قسمة التراك (مثال من ذلك) رجل باع قيراطين وثلاثة أسباع ونصف ربع سدس التسع وسعر كامل المحل تسعمائة بسطناها خرج بسطها ألف وخمسة وخمسون ثم انظرنا في أئمة الكسور مع أئمة الأربعة وعشرين وجدنا فيها ستة وأثنين ركبنا منهما اثني عشر وهو ما ينحل له الناصري أفلسا وبقي علينا اثنان وخمسون وهو ما ينحل له الريال نواصر فلم نجد إلا الأربعة وبقي ثلاثة عشر التي من ضربها في الأئمة يتركب صرف الريال فاضرب بنا السعر في الثلاثة عشر والخارج في بسط المبيع خرج ١٢٣٤٣٥٠٠ ثم رتبنا الأئمة فوضعنا الاثنين وخمسين أولاً وبعده الاثني عشر وبعده التسعة وبعده الثمانية والثلاثة أئمة الأربعة وعشرين وقسمنا خارج الضرب على الثلاثة وخارجها على الثمانية وخارجها على التسعة وخارجها على الاثني عشر وخارجها على الاثنين وخمسين والخارج هو أحد وتسعون ريالاً والباقي من خارج القسمة على الاثنين وخمسين ثلاثون وضعناها فوقها فهي نواصر والباقي من القسمة على الاثني عشر وضعناه فوقها وهو فلس واحد والباقي من القسمة على التسعة وعلى الثمانية وضعناه فوقها فنقول صح له ثمن ما باع أحد وتسعون ريالاً وثلاثون ناصراً وفلساً ولا عبرة بالكسر الباقي الذي هو سبعة أسباع الفلس وأربعة أعنان تسعة (مثال آخر) باع ثلاثة قراريط وأربعة أجزاء من ثلاثة عشر خراج القيراط وسدس جزء من ثلاثة عشر وربع سدس جزء من ثلاثة عشر جزءاً وسعر كامل المحل خمسة مائة ريال ثم انبسطنا المبيع فكان بسطه ألفاً واحداً وأربعين ثم نظرنا في أئمة كسور المبيع وأئمة الأربعة وعشرين وجدنا في أئمة كسور المبيع ثلاثة عشر وأربعة ركبنا منهما الاثنين وخمسين ووجدنا الاثني عشر في أئمة الأربعة وعشرين فوضعنا الاثنين وخمسين أولاً وبعده الاثني عشر وبعده الستة باقي أئمة الكسور وبعدها الاثنين باقي أئمة الأربعة وعشرين ثم انبسط بنا البسط المحفوظ في السعر خرج خمسة مائة ألف وعشرون ألفاً وخمسمائة قسّمناها على الاثنين فلم يبق شيء والخارج قسّمناه على الستة فلم يبق أيضاً شيء والخارج قسّمناه على الاثني عشر بقي سبعة وضعناها فوقها والخارج قسّمناه على الاثنين وخمسين بقي ستة وعشرون وضعناها فوقها والخارج تسعة وستون فنقول الخارج لك تسعة وستون ريالاً وستة وعشرون ناصراً وسبعة أفلس وقس على هذا ما يرد عليك (ولك في العمل وجه آخر) وهو أنك تضرب وتقسم من غير مراعاة ما ينحل له الريال مثلاً ولا زيادة ما تحتاج له والخارج إن كان صحيحاً فهو المطاوب وإن كان فوقه كسر وأمكن لك معرفة نسبته كمن أربع أو ربع أربع فالأمر سهل ولا تحتاج معه لعمل آخر وإن كان الكسر يصير معرفة نسبته فابسط الكسر وحده واضرب البسط في اثنين وخمسين التي ينحل الريال لها وخارج الضرب اقسّمه على ما قسمت عليه أولاً فخرج صحيح نواصر وإن بقي كسر فابسطه واضرب به في اثني عشر والخارج اقسّمه على ما قسمت عليه أولاً فخرج صحيح أفلس رفاق والباقي متروك في المثال الأول بسطنا الباقي من القسمة أولاً فكان بسطه ستة آلاف واثني عشر ضرب بناها في اثنين وخمسين خرج ثلاثة مائة ألف واثنا عشر

كان المقسوم أكثر من مجموع السهام فاقسمه أولاً على مجموع السهام وخارج القسمة احفظه وسمه المحفوظ
 الأول والباقي اضربه فيما ينحل له الواحد منه وينفرضه باللات فنضربه في سقائة وأربعة وعشرين
 ونحفظ الخارج ونسعيه المحفوظ الثاني فان بقيت بقية فنضرب فيها سهام كل وارث ونقسم الخارج على
 جملة مجموع السهام أو أئمة في جامعة خارجة كما هو معلوم والخارج نحفظه ثم نضرب المحفوظ الثاني في سهام
 كل وارث ونجمع للخارج هذا المحفوظ الثالث ونقسم المجمع على اثني عشر والخارج تقسمه على
 الاثنين وخمسين والخارج نحفظه ثم نضرب سهام كل وارث في المحفوظ الأول ونجمع الخارج لخارج القسمة
 على الاثنين وخمسين فما جقق فهو ما ينوب ذلك الوارث من الريالات وما بقي تحت الاثنين وخمسين فهو
 نواصر وما بقي تحت الاثني عشر فهو أفلس رفاق وما بقي تحت مجموع السهام أو أئمة أجزاء من تجزئة الفلاس
 الرقيق أجزاء بقدر اتحاد مجموع السهام (مثاله) الفريضة الأولى وكان المتروك ثلاثة آلاف ومائة وخمسة
 وستين فقسمنها أولاً للمتروك فخرج اثنان حفظناهما وهي المحفوظ الأول وبقي خمسمائة وسبعة وأربعون
 ضربت في سقائة وأربعة وعشرين وقسم الخارج على مجموع السهام أيضاً فخرج مائتان وستون وهي
 المحفوظ الثاني وبقي تسعمائة وثمانية وثمانون فنضرب بها سهام كل وارث فيها وقسمنا الخارج على الأئمة
 وخارج القسمة جمعنا الخارج ضرب سهام كل وارث في المحفوظ الثاني وقسمنا المجمع على الاثني عشر
 والخارج على الاثنين وخمسين والخارج جمعنا الخارج ضرب سهام كل وارث في المحفوظ الأول والمجمع
 وضعناه في بيت أمامه وبقي كل قسمة موضوع أمامه تحت امامها وهذه صورتها

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
المتروك	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
نواصر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
أفلس	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

وعلة هذا العمل هو انه قد تقرر ان خارج ضرب عدد في عدد وقسمة الخارج على عدد آخر مساو لخارج
 قسمة أحد المضروبين على المقسوم عليه وضرب الخارج في المضروب الآخر في استخراج المجهول بالنسبة
 المبني قسمة التركات والمجاصات عليها اذا فرض ٢ : ٤ : ٦ : ٨ : ١٢ : ١٤ : ١٦ : ١٨ : ٢٠ : ٢٢ : ٢٤ : ٢٦ : ٢٨ : ٣٠ : ٣٢ : ٣٤ : ٣٦ : ٣٨ : ٤٠ : ٤٢ : ٤٤ : ٤٦ : ٤٨ : ٥٠ : ٥٢ : ٥٤ : ٥٦ : ٥٨ : ٦٠ : ٦٢ : ٦٤ : ٦٦ : ٦٨ : ٧٠ : ٧٢ : ٧٤ : ٧٦ : ٧٨ : ٨٠ : ٨٢ : ٨٤ : ٨٦ : ٨٨ : ٩٠ : ٩٢ : ٩٤ : ٩٦ : ٩٨ : ١٠٠ :
 الوسطين وقسم الخارج على الأول وبين قسم الاربعة على الاثنين وضرب الخارج في الستة أو قسم الستة
 على الاثنين وضرب الخارج في الاربعة واذا جهل الستة الذي هو الثالث كما هنا فلا فرق بين ضرب الطرفين
 وقسم الخارج على الثاني وبين قسم الرابع على الثاني وضرب الخارج في الأول وبين قسم الأول على
 الثاني وضرب الخارج في الرابع للتساوي بين الخارجين والله أعلم بغيبه وأحكم وصلى الله على سيدنا محمد
 أفضل نبي علم وعلم وعلى آله وصحبه وسلم وكان الفراغ منه في شعبان الاكرم سنة ١٣٠١

أرجوزة سنه ومنظومة به به بدبعة الترتيب وغريبة
 التبويب في بيان فقه الفرائض بطريقة
 مبسكرة ووجهة طريقة مختصرة
 للعلامة الشيخ محمد المولدي بن
 عاشور البوعفاني أنالني الله
 وإياه رضا في هذه الدار
 وفي دار التهانى
 آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد يليق بجلاله وكبريائه والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم رسله وأنبيائه وعلى آله وصحبه وأصفيائه صلاة تتوالى عليهم عدد آلائه * وبعد * فيقول فقير به العفو الغفور عبده محمد الموالدي ابن محمد عاشور النعمي الشريف البوعفاني أسكنه الله وجميع المؤمنين بفضلله دار التهانى انى ابتكرت في فقه الفرائض طريقة لطيفة ونظمت في ذلك آياتا بمجموعة من كتب منيفة بأن ذكرت حكم كل وارث بلصق اسمه وجميع ما يتعلق به من حجه وتعصيه وسهمه فهى أسرع في استخراج النوازل وأقرب للفهم وحفظ المسائل ولا يلزم في الحكم الواحد استيعاب جميع الابواب كما أن كتب هذا الفن لا بد فيها من الاستيعاب فلهذا المبتدى يتشتت الفهم عليه ويستعصب تطبيق ما حدثت من النوازل لديه والله أسأل النفع به لجميع الطلاب وأن ينحى الجميع عنه حسن الجواب وأن يسلك بناوهم سبيل الخيرات فقد قال عليه الصلاة والسلام اعمال بالنيات وبالله أستعين وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقلت وبالله التوفيق وهو الهادى الى معاهد التحقيق

بسم الآله المبتدى وحده * حمدا يليق بعظيم مجده
مصليا على النبي مسلما * وآله وصحبه والعلماء
(وبعد) انى قد سلكت مذهبا * فقه الفرائض به تقريبا
من كتب مشهورة جمعتها * بغاية الجهد قد اختصرته
مع انه في غاية البيان * وغاية التحرير والاتقان
سهلا لكل قاصر ومبتدى * عون لكل ماهر ومتنبى
ولم آفله ليقال من ذا * ومن يقله يستحق التنبؤا
والله شاهد وانى أسأل * نفعابه منه لكل يحصل
الابن وارث بتعصيب ولا * يحجب وابنه بفقده تلا
ان عسدم الابن والا يحجب * والأب في فقد الفروع عاصب
ومع ذكر القرع في السدس احتبس * ومع انات عاصب بعد السدس
الجدة كالأب بفقد الاخوة * نصا سوى في هذه الثلاثة
ومع اخوة فقط قد خيرا * في ثلث كل المال أو قسم يرى
وان يكن صاحب فرض معهم * فالأفضل من سدس كل ما لهم
أو ثلث ما عن صاحب الفرض بنى * أو يقسم مع اخوة ما قد بنى
ويحسب الشقيق مطلقا على * جد أخا من أبه ويحظلا
ويحجب الجد أب ومثله * جد بعيد فابنه يحجبه
أخ شقيق عاصب وان ذا * في قصة الجار فرضا أخذا
زوج أشقاو مع الاتى وأم * أو جدة واخوة كانوا الأم
بين جميع اخوة قد اقسام * على السواء ثلث اخوة لام
والأب ثم الابن مهما ينزل * فليس للشقيق معهم مدخل
كحجه بالجد في القصة ان * معهم آتى ذا بالشبهة انسين
كذانبوه ان أخ فقد وزد * حجا بجد عاصبون في الابد

أخ لأب عاصب وهو مع * شقيقة عاصبة ارثا منع
كنعه بالابن مهما نزل * والأب والشقيق حجا مسجلا
ذا كالشقيق في الشبهة ثبت * وذا بمالك كمة قد لقيت
أبناء ذا مثل بنى الشقيق * زد حجبهم بهم وخذ طريقى
* أخ لام مع تعدد ثلثا * فرضا وكالذكر حكم الاتى
وفرض ذاسدس لدى انفراد * وهو محجوب مع الاولاد
كذلك بنت الابن مهما ينزل * أب وان علا فليس يدخل
سهم الاناث والذكر متحد * لقسمهم على الرأس فاعقد
والعم عاصب شقيق أو لأب * ومع عاصب بجد يحجب
كذلك مع شقيقة تعصب * كذا البعيد بالقريب يحجب
وان يكونوا لأب فالحكم ذا * أبناؤهم مفصلين هـ كذا
الزوج فرضا ربع مع الولد * ان كان وارثا ونصف ان فقد
للبنات نصف فرضا ما انفردت * وفرضها الثلثان ان تعددت
عاصبة اذ معها الابن وجد * وبنت الابن فرضها السدس اعقد
مع بنت صلب ثم ان تعددت * بنات صلب بنت الابن حجت
لامع أخ أو ابن عم مطلقا * بل تعصب معهما ما قد بقا
ومع بنت قط أيضا عصبت * مع أخ أو ابن عم قد ثبت
معادلا وان يكن ذا أسفلا * سدس لها وعصبا ما فضلا
وحكمها كالبنات في فقد الولد * ومع ذكر كور فوقها حجب عهد
للأم سدس فرضها مهما وجد * تعداد اخوة كذا مع ولد
والثلث في فقد هما فرض ثبت * ومع زوج وأب قد ورثت
وثلث باقى الزوج أو زوجة في * مكانه الغرائكنى فاقضى
للجدة السدس اذ لم تنفصل * بذكر غير الأب فرضا قد نقل
والسدس مقسوم اذا تعددت * وحجب أم للجميع قد ثبت
كذا الأب لمن به قربت * أيضا بقرب من لام حجت
فرض الشقيقة اذا تعددت * ثلثان والنصف اذا تفردت
ومع شقيق أو بنات عصبت * كذلك بنت الابن والجد ثبت
الا اذا فرضة تركبت * منها ووجد زوج أم فرضت
لها ثلاثة بنصف المسئلة * بها تعول الستة المتزلة
وسهم جد يجمع لسهمها * ويأخذ الثلثين والباقى لها
واذا أب كدرية يدعونها * أب أو ابن منازل يحجبها
الاخت للأب فان حكمها * كحكم ذى الشقيقة في فقدتها
وفرضها مع الشقيقة السدس * عاصبة مع أخيها فاقتبس
وان خلت ذى عن أخيها حجت * مع الشقيقة اذا تكررت
أو عصبت والابن مهما ينزل * والأب والشقيق ليست تدخل

للزوجة الثمن اذا كان الولد * وفرضها الربع اذا هو انفق
والحمد لله على الاتمام * مع الصلاة منه والسلام
على النبي المصطفى الامام * والاكل والصعب على الدوام
اتمى بحسن عون الله وارادته ما جادت به القريحة الفائرة والفكرة القاصره في ١٤ ربيع الانور
بعولده عليه الصلاة والسلام سنة ١٣٠٠ ثلاثمائة وألف من هجرة من خلق على أكل وصف وآخر
دعوانا أن الحمد لله رب العالمين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين

لما كمل نظم هذه الارجوزة السنية الجامعة من فقه فن الفرائض مع أبدعية الترتيب جملة
مرضيه قرظها بعض الافاضل الاذ كياء الامائل اسفار عن حسن مسلكها
ونفاسة منهجها * فن ذلك ما قاله الاساتذة الفضلاء والجهابذة الفطناء

الحمد لله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي لم يزل شرعه يتلالا صلاة وسلاما يعلمان محبا وآلا
* وبعد * فقد اطلعنا على هذه المنظومة المسطورة فألفيناها حسنة طيبة فأجرناها وأجرناها وأولها
والاستعانة بها والله يحسن جزاء مؤلفها بعزة نبيه صلى الله عليه وسلم وكانت هذه الاجازة في ٢٩ من شهر
ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ كتبه كل من أحمد بن الخوجة ومحمد الساذلي بن صالح عني عنه ومحمد بن يريم
ومحمد الطاهر النبي شكر الله مسعاه وأنالني وإياه رضا آمين

* ومن ذلك * ما قاله بعض النبلاء من ذى الفصاحة والدهاء وهو حضرة الاستاذ

الفاضل والهامم الكامل الشيخ محمد المكي بن عزوز

لله نظم جليل * بعلم ارت كفيل
يحوز معنى خريلا * واللفظ فيه قليل
للحفظ والفهم سهل * للشكليات مزيل
فأعجب لا يجاز نظم * باد لديه السبيل
ياراغب الفن مهما * كللت بما يطيل
فأحفظه ان رمت حوزا * للفن فورا ينيل
لنتهين الاعالي * فيه اذكار حفييل
والمبتدون اذا ما * حازوه نعم الدليل
قدحاكه من حلاه * ونظره سلسيل
محصل العلم جدا * واخلاق منه جميل
* محمد المودى * الاسنى الذكى الاصيل
جزاؤه يوم عرض * حسنى وظل ظليل

* يقول مصححه راجي عفو الباري على بن أحمد العدوى الشهير بالهوارى *

أحمد الله الذي له ميراث السموات والأرض وهو خير الوارثين وأشكره شكرا أدخره ليوم الحساب
والعرض على أسرع الحاسبين وأصلى وأسلم على عروس الحضرة ودرّة المحاسن البيضاء ونقطة دائرة
الامداد سيدنا ومولانا محمد مبلغ الاحكام وعيز فرائض ذى الجلال التي فرضها على العباد وعلى آله
وحجبه الكرام البررة الذين سبقت لهم الحسنى فنالوا المقام الأسنى لما اهتموا بهديه واقنفوا في جميع
أقوالهم وأفعالهم أثره * وبعد * فقد تم طبع شرح المنظومة المسماة بالدرّة البيضاء المتضمنة من فن
الحساب وفقه علم الفرائض وتقاسيم مسائله بالجدول وعمل الكفات ما يكشف اللثام ويعيط الغطاء فلا
غرو أن يقتبس من مشكاة نوره المقتبسون ولا بدع أن يتنافس في اقتنائها ويعكف على دراسته العاكفون
ويتلذذ بقراءة سطورهم وفهم معانيه العارفون ولم لا وهو من قبض بحر علوم رب المعارف الربانية
والنفحات اللدنية صاحب الدعاء المستجاب ومن هو بالكمال حوى سيدى الولي العامل الشيخ
عبد الرحمن بن محمد الاخضرى أنزل الله على جده صوب الرحمة ونفعنا بعلمه وبركاته العجيبة الجدة
وقد وثقت طرقة هذا الشرح الجميل بحواش شريفة نظم دررها العلامة الجليل أبو عبد الله محمد
الدناوى رحمه الله وذيل برسالتين تقيستين احدهما في علم الفرائض بعمل غريب واقتان بديع
عجيب والثانية نظم بديع في فقه الموارث جمع كل شئ وأثبت للعلامة ابن عاشور ويلى ذلك كله
مسئلة في ارجاع كل فريضة الى أربعة وعشرين من القاريط يستعين بها الفرضى على تسهيل مسائل
الفرائض ويكشف بها عن عرائسه النقاب ويعيط وكان هذا الطبع الفائق والوضع المجيب الرائق على
ذمة حضرة الجنب الاكرم السيد محمد الجديد الساحلى المزونى لازال مرعيا بعناية الكرم الغنى
وذلك بمطبعة التقدم العلمية التي مركزها درب الدليل بعصر المحمية ادارة

(حضرة الفاضل السيد محمد عبد الواحد بك الطوبى وأخيه) ولاح

بدرغامة وفاح مسك ختامه في أواخر شهر شوال

سنة ١٣٢٥ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

آمين



٨	الباب الأول في حروف الغبار وما يتعلق بها
٩	الباب الثاني في الجمع
١١	الباب الثالث في الضرب
١٣	الباب الرابع في الطرح
١٦	الباب الخامس في القسمة
١٨	فصل في قسمة الكثير على القليل
٢٠	الباب السادس في التسمية
٢١	فصل في حل الأعداد إلى أثمانها
٢٦	الباب السابع في الاختبار
٣١	باب الكسور
٣٦	الفصل الثاني في أعمال الكسور
٤١	الكلام على فقه الفرائض وهو القسم الثاني من الفنون التي اشتمل عليها الكتاب
٤٦	باب موانع الارث
٥٩	فصل في ذكر مسألة حسنة من مسائل الشئ
٦٣	باب في السهام
٦٤	فصل في حكم ما زاد من التركة عن ذوى السهام
٦٦	باب في الحجب
٧٦	فصل في ذكر الكليات أي القواعد التي تدخل تحتها مسائل لا تتحصر
٨٠	فصل في الشواذ
١٠٦	الجزء الثالث في الأعمال وفيه ستة أبواب
١٠٦	الباب الأول في تصحيح الفرائض
١٠٨	الباب الثاني في عمل المناصفة
١٢١	فصل وان يختلف بعض من قد ابتلى الخ
١٢٧	الباب الثالث في الوصايا
١٢٩	فصل وان أردت عمل الوصية فصصح الخ
١٣١	فصل في الوصية بالكسر المضاف والمختلف
١٣٢	فصل في تعدد الموصى لهم
١٣٦	فصل وان أجيز البعض والبعض حظر الخ
١٣٨	فصل وان أجاز البعض والبعض منع الخ
١٣٩	فصل وان أجاز ذا الذاء وذا الذاء الخ
١٤٨	فصل وان تسكن لو ارت أعطاه من أجاز الخ
١٤٩	فصل في الوصية بجزء مبيع
١٥٠	فصل في المدبر

١٥٢	فصل وحيث دين الميت بعضهم لحق الخ
١٥٧	فصل في الخنثى
١٥٩	الباب الرابع في الصلح
١٦١	فصل وحيثما الجزء الذي به اصطلاح الخ
١٦٢	فصل وحيث صالحوه كلهم على جزء الخ
١٦٤	فصل وحيثما تختلف الأجزاء الخ
١٦٦	الباب الخامس في الاقرار والانتكار
١٧٣	فصل وان بائنا قرأ بعد ما فضله الخ
١٧٦	فصل وان تنازعوا في الاستهلال الخ
١٧٨	الباب السادس في قسمة التركات
١٨٤	فصل في قسمة المحاصات
١٨٧	فصل اذا أخذ بعض الورثة عينا وبعضهم عرضا
١٩٣	فصل وان يكن لميت دين على بعضهم الخ
١٩٨	فصل في دين الاجنبي
٢١٢	أول الذيل
٢١٦	بيان قسمة التركات
٢٢٢	بيان تقرير المسئلة المحتاج اليها البيان ما يصح لكل وارث من العقار